دروس في البلاغة

(شرح مختصر المعاني للتفتازاني)

تأليف
الشيخ محمدي البامياني

٢

مؤسسة البلاغ

بسم الله الرحمن الرحیم

دروس فی البلاغه

کاتب:

غلامعلی محمدی بامیانی

نشرت فی الطباعهٔ:

موسسهٔ البلاغ

رقمی الناشر:

مرکز القائمیهٔ باصفهان للتحریات الکمبیوتریهٔ

الفهرس

[تعريف السّكاكى للمسند السّببىّ] ---- ۲۴۷
[رأى الشّيخ عبد القاهر فى المسند السّببى] ---- ۲۵۲
[كون الجمله ظرفيّه] ---- ۲۵۷
[و أمّا تأخير المسند و تقديمه] ---- ۲۶۰
[التّحقيق حول لاٰ فِيهٰا غَوْلٌ] ---- ۲۶۳
[التّحقيق حول لاٰ رَيْبَ فِيهِ] ---- ۲۶۷
[تقديم المسند للتّنبيه على أنّه من أوّل الأمر خبر لا نعت] ---- ۲۶۸
[تقديم المسند] ---- ۲۶۸
[أو للتّشويق إلى ذكر المسند إليه] ---- ۲۷۲
[أحوال متعلّقات الفعل] ---- ۲۷۷
[الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل] ---- ۲۷۸
[الغرض من ذكر الفعل مجرّدا عن المفعول] ---- ۲۸۱

[الفرق بين القصر الحقيقىّ و الإضافى و القصر الادّعائى] ----- ۳۶۰

[قصر الموصوف على الصّفه من غير الحقيقىّ] ----- ۳۶۲

[قصر الصّفه على الموصوف من غير الحقيقىّ] ----- ۳۶۲

[قصر الإفراد] ----- ۳۶۷

[قصر القلب] ----- ۳۶۸

[قصر التّعيين] ----- ۳۶۹

[شرط قصر الإفراد] ----- ۳۷۱

[شرط قصر القلب] ----- ۳۷۲

[شرط قصر التّعيين] ----- ۳۷۵

[طرق القصر] ----- ۳۷۶

[منها العطف] ----- ۳۷۶

[و منها النّفى و الاستثناء] ----- ۳۸۱

[و منها إنّما] ----- ۳۸۲

[سبب إفاده إنّما القصر] ----- ۳۸۵

[القراءات المختلفه فی قوله تعالی: إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ] ----- ۳۸۵

[قول النّحاه فی إنّما] ----- ۳۹۰

[و منها التّقديم] ----- ۳۹۵

[الاختلاف بين وجوه القصر] ----- ۳۹۷

[رأی الشّيخ عبد القاهر فی اجتماع النّفی بلا العاطفه مع إنّما] ----- ۴۰۹

[قد ينزّل المعلوم منزله المجهول لاعتبار مناسب] ----- ۴۱۲

[قد ينزّل المجهول منزله المعلوم لادّعاء ظهوره] ----- ۴۱۹

[مزيّه إنّما على العطف] ----- ۴۲۲

[وقوع القصر بين الفعل و الفاعل و غيرهما] ----- ۴۲۵

[موقع المقصور عليه إذا كان القصر بطريق إلاّ] ----- ۴۲۷

[تقديم المقصور عليه و أداه الاستثناء على المقصور] ----- ۴۲۹

[وجه الحصر فی جميع صور الحصر] ----- ۴۳۳

دروس فی البلاغه المجلد ۲

اشاره

دروس فی البلاغه

(شرح مختصر المعانی للتفتازانی)

نویسنده:محمدی بامیانی، غلامعلی

ناشر:موسسه البلاغ

محل نشر:بیروت - لبنان

ص :۱

اشاره

اشاره

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

الحمد للّه ربّ العالمين و الصّلاه و السّلام على سيّدنا محمّد صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و آله الطّيّبين الطّاهرين.

هذا هو الجزء الثّانى من كتابنا «دروس فى البلاغه» أسأل اللّه أن يوفّقنى لإتمامه لأنّه بالإجابه جدير.

ص: ۵

[بقيّه الفن الاول علم المعانى]

ضضض

ضضض

اشاره

ص :7

مشعر بأنّ فيه (١) شيئا من التّقوّى، و ليس (٢) مثل التّقوّى فى زيد قام، فالأوّل (٣) لتضمّنه الضّمير، و الثّانى (۴) لشبهه بالخالى عن الضّمير [و لهذا]أى لشبهه بالخالى عن الضّمير [لم يحكم بأنّه]أى مثل قائم مع الضّمير (۵) و كذا مع فاعله الظّاهر أيضا (۶) [جمله و لا عومل]قائم مع الضّمير [معاملتها]أى معامله الجمله [فى البناء (٧)]

أى فى نحو: زيد قائم، شيئا من التّقوّى.

أى ليس ذلك الشّىء مثل التّقوّى فى زيد قام.

أى كون نحو: زيد قائم مشعرا بأنّ فيه شيئا من التّقوّى لتضمّنه الضّمير الرّاجع إلى المبتدأ، و هو زيد فقوله: «لتضمّنه الضّمير» علّه لوجود التّقوّى فيه كما عرفت.

أى كون التّقوّى فيه دون التّقوّى الّذى فى هو قام إنّما هو لأجل شبهه بالاسم الجامد الخالى عن الضّمير كرجل مثلا، فقوله: «لشبهه بالخالى عن الضّمير» علّه للثّانى، و هو أنّ التّقوّى فيه ليس مثل التّقوّى فى زيد قام، أو هو قام، فلهذا قال «و يقرب» و لم يقل نظيره، كما عرفت.

أى بل حكم أنّه خال عن الضّمير لعدم تغيّره فى الخطاب و الغيبه و التّكلّم.

أى كما لم يحكم مع فاعله الضّمير بأنّه مع الضّمير كذلك لم يحكم مع فاعله الظّاهر نحو: زيد قائم أبوه بأنّه جمله، فزيد قائم أبوه ليس جمله، و لا معاملا معاملتها لا لشبهه بالخالى بل حملا على ما رفع ضميرا، فالمشابه بالمشابه بالشّىء مشابه بذلك الشّىء بقياس المساواه، فلا قصور فيجعله قوله: «و كذا. . .» فى حيّز التّعليل بقوله: «و لهذا» و يستثنى من كون الاسم المشتقّ مع فاعله غير جمله صورتان، و هما إذا وقع مبتدأ له فاعل سدّ مسدّ الخبر، نحو: أقائم الزّيدان، أو وقع صله للموصول نحو: جاء القائم أبوه، لأنّه لا يقدر بالفعل، كما فى حاشيه السيّد على المفتاح.

أى لا يكون اسم الفاعل مع الضّمير مبنيّا كالجمله حيث تكون مبنيّه، بل هو معرب.

لا يقال: إنّ الجمله من حيث هى لا تستحقّ إعرابا و لا بناء.

لأنّا نقول: إنّه ليس المراد بالبناء المعنى المصطلح، بل المراد عدم ظهور إعراب متبوعها عليها، يعنى أنّه لم يعامل معامله الجمله فى عدم ظهور إعراب المتبوع عليها، بل ظهر فيه إعراب المتبوع مخالفا للجمله، مثل جاءنى رجل قائم، و رأيت رجلا قائما، و مررت

حيث أعرب فى مثل رجل قائم، و رجلا قائما، و رجل قائم (١) [و ممّا يرى (٢) تقديمه]أى من المسند إليه الّذى يرى تقديمه على المسند (٣) [كاللّازم (۴) لفظ مثل و غير]إذا استعملا على سبيل الكنايه (۵) [فى نحو: مثلك لا يبخل، و غيرك لا يجود،

برجل قائم، فالوصف قد أعرب مع تحمّله للضّمير فى هذه الأحوال، أى أجرى عليه إعراب المتبوع لفظا بخلاف الجمله نحو: جاءنى رجل قام، و رأيت رجلا قام، و مررت برجل قام، حيث كانت تلك الجمله صفه مبنيّه بمعنى أنّه لم يجر عليها إعراب المتبوع لفظا بل محلا.

أى لو عومل معامله الجمله فى البناء لما تغيّر إعرابه، لأنّ جزء الجمله لا يتغيّر إعرابه بدخول عوامل.

أى ممّا يعتقد أو يظنّ تقديمه من المسند إليه الّذى يرى تقديمه على المسند «كاللّازم» لفظ «مثل و غيره» فقوله: «لفظ مثل» مبتدأ مؤخّر «و ممّا يرى» بلفظ مضارع مجهول خبر مقدّم. و يجوز أن يكون على صيغه المتكلّم المبنىّ للفاعل أى «و ممّا يرى تقديمه»
.

أى على الخبر الفعلى أى من الأسباب المقتضيه لتقديم المسند إليه لفظ مثل و غيره.

أى مثل اللّازم فى القياس من حيث إنّه لازم فى الاستعمال، و الحاصل إنّه لم يقل لازما، بل قال كاللّازم، كى يكون إشاره إلى أنّ القواعد لا تقتضى وجوب التّقديم، و لكن اتّفق أنّهما لم يستعملا فى الكنايه إلّا مقدّمين، فأشبههما ما اقتضت القواعد تقديمه حتّى لو استعملا بخلافه عند قصد الكنايه بأن قيل: لا يبخل مثلك، و لا يجود غيرك كان كلاما منبوذا عند البلغاء و لو اقتضت القواعد جوازه، و بالجمله إنّ تقديم مثل و غيره، و إن لم يكن لازما قياسا، إلّا أنّه كاللّازم فى القياس. و خصّهما بالذّكر لأنّهما المستعملان فى كلامهم مع أنّ القياس أيضا يقتضى أن يكون ما هو بمعناهما كالمماثل و المغاير كذلك.

أى و هى إطلاق اسم الملزوم و إراده اللّازم بأن لا يقصد بلفظ مثل أو غير إنسان معيّن، بل يقصد بهما غير معيّن، أى كلّ إنسان يفرض مثلك فى الصّفه فى نحو: مثلك لا يبخل، و كلّ إنسان هو مغاير لك كائنا من كان فى نحو: لا يجود غيرك، فإذا انتفى البخل عن كلّ مماثل للمخاطب يلزم نفيه عنه، و إذا انتفى الجود عن كلّ غير، انحصر الجود فى المخاطب، لأنّ الجود صفه وجوديّه لا بدّ لها من محلّ تقوم به، هذا معنى الكنايه، ثمّ المجوّز لوقوع مثل و غير مبتدأ تخصيصهما بالإضافه و إن لم يتعرّفا بها لتوغّلهما فى الإبهام.

بمعنى أنـت (١) لاـ تبخـل، و أنـت تجـود مـن غير إراده تعريض بغير المخـاطب (٢)]بـأن يراد بالمثـل و الغير إنسـان آخر مماثل للمخاطب (٣)

أى لاـ بمعنى أنّ إنسانـا آخر مثلـك أو غيرك كـذلك فقوله: «أنت لاـ تبخل و أنت تجود» لفّ و نشـر مرتّب، و توضـيح ذلك: أنّك إذا مثلك لا يبخل، فقـد نفيت البخل عن كلّ مماثل للمخاطب، أى عن كلّ من كان متّصـفا بصـفاته، و المخاطب من هذا العـامّ لأـنّه متّصف بتلـك الصّفات، فيلزم أنّه لا يبخل للزوم حكم الخاصّ لحكم العامّ، فقـد أطلق اسم الملزوم، و هو نفى البخل عن المماثـل و أريـد اللاّـزم، و هو نفيه عن المخـاطب، و كـذا إذا قيـل: غيرك لاـ يجود، لأنّه إذا نفى الجود عن الغير على وجه العموم انحصـر الجود فى المخـاطب على نحو الكنايه، فقـد اسـتعمل لفظ الغير فى المعنى الموضوع له، و هو نفى الجود عن كلّ مغاير، و أريد لازمه و هو إثبات الجود للمخاطب، و إنّما هو على سبيل الكنايه إذا لم يكن هناك إراده تعريض بغير المخاطب.

و معنى التّعريض أن يتكلّم الإنسان بكلام يظهر من نفسه شـىء و مراده شـىء آخر، كما يقال فى التّعريض بمن يؤذى المسلمين: المسلم من سلم المسلمون من يده و لسانه، فإنّه كنايه عن نفى صفه الإسلام عن المؤذى.

قال صاحب الكشّاف: التّعريض: أن تذكر شيئا تدلّ به على شىء آخر لم تذكره، كما يقول المحتاج للمحتاج إليه: جئتك لأسلّم عليك فكأنّه أمال الكلام إلى عرض يدلّ على المقصود، و يسمّى التّلويح، لأنّه يلوّح منه ما يريده.

إنّمـا قيّـد بقوله: «من غير إراده تعريض. . .» لأنّه لو أريـد بهما التّعريض لغير المخاطب يلزم خلاف المقصود، لأنّ المراد بقولك: مثلـك لاـ يبخـل، و غيرك لاـ يجود، حين إراده التّعريض، هو إنسـان غير المخـاطب مماثـل له، أو غير مماثـل. فمعنى مثلـك لا يبخل، أى أنت تبخل، و غيرك لا يجود، أى أنت لا تجود، فيلزم انقلاب المـدح إلى الذّمّ، و هو خلاف المقصود، فحينئذ يخرج لفـظ مثـل و غير، ممّـا نحن فيه، فلاـ يكون تقـديمهما كاللاّـزم، لأـنّ التّقـديم إنّما كان كاللاّزم فيما لم يراد منهما التّعريض بغير المخاطب.

فى المثـال الأـوّل و هو مثلـك لا يبخل، «أو غير مماثل» فى المثال الثّانى و هو غيرك لا يجود، ثمّ قوله: «بأن يراد بالمثل و الغير» إنسان آخر. . . بيان لإراده التّعريض.

ص :١٠

أو غير مماثـل، بل المراد نفى البخل عنه (١) على طريق الكنـايه لأنّه (٢) إذا نفى عمّن كان على صـفته من غير قصـد إلى مماثل لزم نفيه عنه و إثبات الجود له بنفيه عن غيره (٣) مع اقتضائه محلا يقوم به، و إنّما يرى التّقديم فى مثل هذه (۴) الصّوره كاللّازم [لكونه]أى التّقديم [أعون على المراد (۵) بهما]أى بهـذين التّركيبين لأنّ الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكنايه الّتى هى أبلغ من التّصريح (۶)

أى عن المخـاطب على طريـق الكنـايه كمـا سـبق، و «بـل» إضـراب من غير إراده تعريض، و قوله: «على طريق الكنـايه» لم يجعل هـذين المثـالين على طريق المجـاز من ذكر الملزوم و إراده اللّازم لجواز إراده المعنى الحقيقىّ، و فى المجاز لا يمكن بين إراده المعنى المجازىّ و الحقيقىّ، لأنّ القرينه الدّالّه على المعنى المجازىّ مانعه عن إراده المعنى الحقيقىّ.

توجيه للكنـايه، و بيـان للزوم المحقّق لهـا، أى إذا نفى البخل عن كلّ مماثل للمخاطب، و عن كلّ من كان على صـفه المخاطب مـن غير قصـد إلى إنسـان معيّن مماثـل للمخاطب لزم نفى البخـل عن المخـاطب فيرجع المعنى إلى قولنـا: أنت لاـ تبخـل و هو المقصود.

أى عن غير المخـاطب فقـوله: «و إثبـات الجود له. . .» توجيه للكنـايه فى المثـال الثّـانى أعنى غيرك لاـ يجود، أى إثبـات الجود للمخـاطب، إنّمـا هو بسـبب نفى الجود عن غير المخاطب مع اقتضاء الجود من يقوم به، فيرجع المعنى إلى قولنا: أنت تجود، لأنّه إذا نفى الجود عن كلّ غير لزم إثباته للمخاطب، فقوله: «مع اقتضائه محلا» من جمله الدّليل.

وجه الاقتضـاء: أنّ الجود صـفه موجوده فى الخـارج، و كـلّ مـا هو موجود كـذلك لاـ بـدّ له من محـلّ فإذا انتفى عن الغير تعيّن المخاطب.

الأولى أن يقول: فى مثل هاتين الصّورتين.

[لكون التّقديم أعون على المراد]

@

[لكون التّقديم أعون على المراد]

أعون من التّيأخير، فـاسم التّفضـيل ليس على بابه لأنّ التّأخير لا إعانه فيه، فالمعنى أنّ التّقـديم كان معينا على المراد و هو المـدح على سبيل المبالغه، فالباء فى قوله: «بهما» متعلّق ب «المراد» ، لا ب «أعون» .

لأـنّ الكنـايه كـدعوى الشّـىء ببيّنه، إذ وجود الملزوم دليـل على وجود اللاّـزم. فقولـك: فلاـن كثير الرّماد، فى قوّه قولك: فلان كريم، لأنّه كثير الرّماد، و فى المقام قولك:

غيرك لا يجود، فى قوّه قولك: أنت تجود، لأنّ غيرك لا يجود.

و التّقديم لإفادته (١) التّقوّى أعون على ذلـك، و ليس معنى قوله (٢) : كاللّازم أنّه قـد يقـدّم، و قد لا يقدّم، بل المراد أنّه كان مقتضـى القياس أن يجوز التّأخير، لكن لم يرد الاستعمال إلاّ على التّقديم كما نصّ (۴) عليه (۵) فی دلائل الإعجاز [قيل (۶) : و قد يقدّم]المسند إليه المسوّر (٧) بكلّ على المسند المقرون بحرف النّفی.

علّه لقوله: «أعون» مقدّم عليه، فمعنى العباره: أنّ التّقديم معيّن على ذلک، أی على إثبات الحكم بالطّريق الأبلغ الحاصل بالكنايه.

أی قول المصنّف.

أی لفـظ مثل، و هو المسـند إليه قـد يقـدّم و قـد لا يقـدّم، يعنی أنّه ليس مراد المصـنّف «بل المراد أنّه» أی الشّأن «كان مقتضـى القيـاس أن يجوز التّيأخير» و ذلـک لأـنّ المطلوب و هو أنت لاـ تبخـل، أو أنت تجود، حاصـل بالكنايه و هی حاصـله مع التّأخير كالتّقـديم، فـإذا قلت: لاـ يبخـل مثلـک و لاـ يجـود غيرک، يحصـل به المعنى المـذكور أيضـا «لكن لم يرد الاسـتعمال إلاـّ على التّقديم» .

أی الشّيخ عبد القاهر.

أی على عدم الاستعمال.

أی القائل جماعه منهم ابن مالک، و إنّما أتی بصـيغه التّمريض لا لضـعف ما قالوا، فإنّ ما حكموا به مسلّم كما يأتی، بل لضعف ما استدلّوا به، و يظهر ما ذكرنا ممّا يأتی، فانتظر. ثمّ الواو إمّا للعطف على ما قبله فی كلام القائل أو للاستئناف.

[قد يقدّم المسند إليه المسوّر بكلّ على المسند المقرون بحرف النّفی]

@

[قد يقدّم المسند إليه المسوّر بكلّ على المسند المقرون بحرف النّفی]

اشاره

أی المسـوّر بلفـظ كـلّ، و السّـور لفـظ دالّ على كمّيّه أفراد الموضـوع، و فی هـذا الكلاـم إشـاره إلی مـذهب المنطقی فی كون الموضوع مـدخول كلمه كـلّ، و كلمه كـلّ سور تـدلّ على كمّيّه أفراد الموضوع، و إلاـّ فالنّحـاه يجعلون الموضوع لفظ كلّ، أی لفظ كلّ هو الموضوع و المبتدأ عندهم.

و الحاصـل: أنّه يقـدّم المسـند إليه المسوّر بكـلّ أو مـا يجری مجراه فی إفاده العموم لكلّ فرد فرد كاللّام الاسـتغراقيّه و غيرها، و أشار الشّارح بهـذا القيـد إلی شرط واحـد من شـروط وجوب تقديم المسـند إليه، لأنّه لو لا المقارنه بكلّ لم يجب تقديمه نحو: زيد لم يقم، و لم يقم زيد، لعدم فوات العموم إذ لا عموم فيه و أشار بقوله: «المقرون بحرف النّفی» إلی الشّرط الثّانی،

[لأنّه]أى التّقديم [دالّ على العموم (۱)]أى على نفى الحكم (۲) عن كلّ فرد من أفراد ما أضيف إليه لفظ كلّ [نحو: كلّ إنسان لم يقم (۳)]فإنّه (۴) يفيد نفى القيام عن كلّ واحد من أفراد الإنسان [بخلاف (۵) ما لو أخّر نحو: لم يقم كلّ إنسان،

فإنّه لو لا المقرونيّه المذكوره لم يجب تقديمه أيضا نحو: كلّ إنسان قام، و قام كلّ إنسان لعدم فوات العموم فيه بالتّقديم و التّأخير لحصوله مطلقا سواء قدّم أو أخّر، و بقى شرط ثالث و هو أن يكون الموضوع، أى المسند إليه بحيث لو أخّر كان فاعلا لفظيّا بخلاف كلّ إنسان لم يقم أبوه، فإنّه لو أخّر كلّ إنسان بأن قيل: لم يقم أبو كلّ إنسان لم يكن فاعلا لفظيّا لأخذ المسند فاعله فلا يجب التّقديم فى تلك الحاله لعدم فوات العموم لأنّه حاصل على كلّ حال قدّم أو أخّر.

فإن من أين أخذ الشّارح التقييد بما ذكر مع أنّ كلام المصنّف مطلق.

من السّياق و الأمثله و حينئذ يكون «قد» فى قوله: «و قد يقدّم» للتّحقيق كما فى الدّسوقى.

أى على عموم السّلب، و هو نفى الحكم عن كلّ فرد فرد، و الحاصل أنّه إذا كان المسند إليه مستوفيا للشّروط المذكوره، و كان قصد المتكلّم العموم، فيجب عليه أن يقدّم المسند إليه لإفاده مقصوده، و فى التّأخير لا يحصل مقصوده، فالغرض من قول المصنّف «لأنّه دالّ على العموم» بيان للحاله الّتى لأجلها ارتكب التّقديم لا استدلال عقلىّ إذ هذا أمر نقلىّ، و الواجب إثباته بالنّقل.

و المراد بالحكم هنا هو المحكوم به.

أى لم يقم كلّ فرد من أفراد الإنسان.

أى تقديم المسند إليه، و هو الإنسان «يفيد. . .» .

أى بخلاف تأخير المسند إليه المسوّر بكلّ عن المسند على تقدير كون ما مصدريّه فحينئذ لا توجد فائده لكلمه «لو» فكان الأوضح بخلاف التّأخير من دون ما و لو، و قيل: كلمه ما زائده، و لو شرطيّه، جزاؤها قوله: «فإنّه يفيد. . .» إن جاز وقوع الجمله الاسميّه جوابا للو، كما فى المغنى، و محذوف إن لم يجز، كما فى الرّضى، أى لم يدلّ على العموم و قوله: «فإنّه» تعليل له.

فإنّه (١) يفيد نفى الحكم عن جمله الأفراد لا عن كلّ فرد]فالتّقديم يفيد عموم السّلب و شمول النّفى، و التّأخير لا يفيد إلاّ سلب العموم و نفى الشّمول [و ذلک (٢)]أى كون التّقديم مفيدا للعموم دون التّأخير [لئلاّ يلزم (٣) ترجيح التّأكيد]و هو أن يكون لفظ كلّ لتقرير المعنى الحاصل قبله [على التّأسيس]و هو أن يكون لإفاده

أى تأخير المسند إليه المسوّر بكلّ «يفيد نفى الحكم» أى المحكوم به «عن جمله الأفراد» أى عن بعض الأفراد، فيلزم الإيجاب الجزئى، أو معنى «عن جمله الأفراد» أى عن مجموع الأفراد من حيث المجموع «لا-عن كلّ فرد» فلفظ كلّ فى الصّوره الأولى، أى تقديم المسند إليه نحو: كلّ إنسان لم يقم مفيد للعموم العددى الأفرادى، و فى الصّوره الثّانيه أعنى قولنا: لم يقم كلّ إنسان مفيد للعموم المجموعى، و إذا ثبت ذلک، فالتّقديم يفيد عموم السّلب، و شمول النّفى لكلّ فرد فرد، و التّأخير لا يفيد ذلک، بل يفيد سلب عموم الإيجاب و نفى شموله لكلّ فرد فرد، فيجوز أن يكون بعضهم قاعدا و بعضهم قائما، و الفرق بين عموم السّلب المستفاد من التّقديم و بين سلب العموم المستفاد من التّأخير أنّ عموم السّلب معناه السّلب الكلّى المستلزم للسّلب الجزئىّ، و سلب العموم معناه السّلب الجزئىّ المجامع مع الإيجاب الجزئى.

من هنا يبدأ المصنّف فى ذكر الاستدلال على الفرق المذكور.

أى لو لم يكن التّقديم مفيدا لعموم النّفى و التّأخير مفيدا لنفى العموم، بل كان الأمر بالعكس للزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس، لكنّ اللاّزم و التّالى باطل، لأنّ التّأسيس خير من التّأكيد، إذ حمل الكلام على الإفاده كما هو فى التّأسيس خير من حمله على الإعاده كما فى التّأكيد، فالملزوم و المقدّم مثله فى البطلان، و النّتيجه هى ترجيح التّأسيس على التّأكيد، و القياس الاستثنائى إنّما ينتج إذا تمّ الأمران: الملازمه بين المقدّم و التّالى و إثبات بطلان التّالى، و بطلان التّالى واضح فى المقام، و قد أشار إلى الملازمه بقوله: «و بيان لزوم ترجيح التّأكيد على التّأسيس. . .» .

و حاصل الكلام فى بيان الملازمه أنّ تقديم المسند إليه المنكّر بدون كلّ، نحو: إنسان لم يقم، لسلب العموم و نفى الشّمول و تأخيره نحو: لم يقم إنسان لعموم السّلب، و شمول النّفى، فبعد دخول كلمه كلّ فيهما يجب أن يعكس الأمر ليكون لفظ كلّ للتّأسيس الرّاجح للتّأكيد

معنى جديـد مع أنّ التّأسـيس راجح، لأنّ الإفاده خير من الإعاده، و بيان لزوم ترجيح التّأكيد على التّأسـيس أمّا فى صوره التّقديم (۱) ، فلأنّ قولنا: إنسان لم يقم موجبه مهمله أمّا الإيجاب، فلأنّه حكم فيها بثبوت عدم القيام لإنسان لا بنفى القيام عنه لأنّ حرف السّلب وقع جزء من المحمول (۲) ، و أمّا الإهمال (۳) فلأنّه لم يذكر فيها ما يدلّ على كمّيّه أفراد

المرجوح، كما فى حاشيه الدّسوقى.

فلو لم يكن التّقـديم مفيـدا لعمـوم النّفى و التّأخير مفيـدا لنفى العموم يلزم ترجيـح التّأكيـد على التّأسيس و اللاّزم باطـل، لأنّ التّأسـيس خير من التّأكيد، إذ حمل الكلام على الإفاده خير من حمله على الإعاده و الملزوم مثله فى البطلان، هذا ملخّص الكلام و أمّا التّفصيل فمذكور فى الشّرح.

أى أمّا بيان لزوم ترجيح التّأكيد على التّأسيس فى صوره التّقديم إن لم يجعل لفظ كلّ لعموم السّلب «فلأنّ قولنا: إنسان لم يقم» قبل دخول كلّ «موجبه مهمله» أى لا سور لها، أى أهمل فيها بيان كمّيّه أفراد المحكوم عليه معدوله المحمول، لأنّ حرف السّلب قـد جعـل جزء من المحمول لا ينفصل عنه، ثمّ أثبت للموضوع هـذا المحمول المركّب من الإيجاب و السّـلب، فلا يمكن تقـدير الرّابطه بعد حرف السّلب، كما يمكن فى زيد ليس بكاتب، أى زيد ليس هو بكاتب.

فالحاصـل إنّ قول الشّـارح: «إنسان لم يقم موجبه مهمله» يتضـمّن أمرين، أى الإيجاب و الإهمال، فلابـدّ من إثباتهما، و قـد أشار إلى إثبات الأوّل بقوله: «أمّا الإيجاب» أى أمّا كونها موجبه «فلأنّه» أى الشّأن «حكم فيها» أى فى هـذه القضـيّه «بثبوت عدم القيام لإنسان» فتكون موجبه معدوله المحمول «لا بنفى القيام عنه» أى لم يحكم بنفى القيام عن الإنسان حتّى تكون سالبه محصّله.

إذ لا يمكن تقـدير الرّابطه بعـد حرف السّـلب الّذى هو «لم» فلا يصحّ أن يقال: إنسان لم هو يقم، لأنّ لم شديده الاتّصال بالفعل فلا يفصـل بينهما بالرّابطه، فيجب تقـدير الرّابطه قبل حرف السّـلب، فتكون موجبه معـدوله المحمول، لأنّ فيها ربط السّـلب، و لا يصحّ سلب الرّبط كى تكون سالبه محصّله، فتعيّن أن تكون موجبه معدوله المحمول.

أى و أمّا كونها قضيّه مهمله «فلأنّه» أى الشّأن «لم يذكر فيها» أى فى هذه القضيّه «ما

الموضوع مع أنّ الحكم فيها (١) على ما صدق عليه الإنسان (٢) و إذا كان إنسان لم يقم موجبه مهمله يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جمله الأفراد (٣) لا عن كلّ فرد (۴) [لأنّ الموجبه (۵) المهمله المعدوله (۶) المحمول فى قوّه السّالبه الجزئيّه]عند وجود الموضوع (٧) ، نحو: لم يقم بعض الإنسان، بمعنى أنّهما متلازمان فى الصّدق

يدلّ» أى أداه السّور الّتى تدلّ «على كمّيّه أفراد الموضوع» و هو الإنسان فى هذه المسأله.

[تقسيمات القضيّه]

@

[تقسيمات القضيّه]

أى فى القضيّه، هذا الكلام إنّما هو من تتمّه كونها مهمله و احترز به عن الطّبيعه كالإنسان، فإنّ الحكم فيها على نفس الطّبيعه لا على الأفراد.

أى من الأفراد لا على الطّبيعه.

أى عن الأفراد مجمله غير مفصّله بكونها كلّ الأفراد أو بعضها و المتيقّن منها بعض الأفراد، فلا ينافى ما سيأتى فى كلام الشّارح و هو قوله: «أعمّ من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها» فمعنى كلام الشّارح يجب أن يكون محصّل معناها نفى القيام عن جمله الأفراد. ثمّ قوله: «و إذا كان إنسان لم يقم. . .» مرتبط بقوله: «فلأنّ قولنا إنسان لم يقم موجبه مهمله» .

أى لا عن كلّ فرد فقط كى ينافى قوله الآتى: «أعمّ من أن يكون جميع الأفراد. .» .

هذا بيان لعلّه لزوم ترجيح التّأكيد على التّأسيس لو انعكس المفاد بالتّقديم.

للقضيّه تقسيمات، كما فى علم المنطق فمنها تقسيمها إلى المعدوله و المحصّله، و ذلك إنّ حرف السّلب قد يجعل جزء للموضوع أو المحمول أو لهما. فعلى الأوّل: تسمّى معدوله الموضوع: كقولنا: اللاّ حيّ جماد. و على الثّانى: تسمّى معدوله المحمول كقولنا: الجماد لا حيّ. و على الثّالث: تسمّى معدوله الطّرفين كقولنا: اللاّحى لا عالم.

و على جميع التّقادير إمّا سالبه أو موجبه، و وجه التّسميه بالمعدوله: أنّ حرف السّلب كليس و غير و لا، إنّما وضعت فى الأصل للسّلب و الرّفع، فإذا جعل جزء للقضيّه فقد عدل عن موضوعه الأصليّ إلى غيره فتسمّى معدوله من باب تسميّه الكلّ باسم الجزء، و إذا لم يجعل حرف السّلب جزء من القضيّه تسمّى محصّله لكون طرفيها أمرا محصّلا و وجوديّا.

و إنّما قال «عند وجود الموضوع» لأنّ المنفيّ عن البعض و ثبوته لبعض لا يتصوّر إلاّ فى القضيّه التى موضوعها موجود، إذ لو لم يوجد الموضوع لا يمكن كون الموجبه المهمله المعدوله فى قوّه السّالبه الجزئيّه نحو: شريك البارىّ غير بصير، لأنّ المعنى هو

أنّ عدم

ص :١٦

لأنّه (۱) قد حكم فى المهمله بنفى القيام عمّا صدق عليه الإنسان أعمّ من أن يكون جميع الأفراد أو بعضـها، و أيّا ما كان يصدق نفى القيـام عن البعض، و كلّما صـدق نفى القيـام عن البعض صـدق نفيه عمّـا صـدق عليه الإنسـان فى الجمله فهى (۲) فى قوّه السّالبه الجزئيّه المستلزمه (۳) نفى الحكم عن الجمله لأنّ (۴) صدق السّالبه الجزئيّه الموجوده الموضوع إمّا بنفى الحكم عن كلّ فرد أو نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض، و أيّا ما كان يلزمها (۵) نفى الحكم عن جمله الأفراد (۶)

البصـر ثابت لشـريك البارئ فلابـدّ أن يكون موجودا فى نفسه حتّى يمكن ثبوت شـىء له، و هو ممتنع الوجود، فلابـدّ أن يكون الموضوع موجودا.

[بيان الملازمه بين السّالبه الجزئيّه و الموجبه المعدوله المهمله]

@

[بيان الملازمه بين السّالبه الجزئيّه و الموجبه المعدوله المهمله]

بيان للملازمه بين الموجبه المهمله المعدوله محمولا و بين السّالبه الجزئيّه، و الضّمير للشّأن، و الحاصل إنّ مفاد المهمله المعدوله محمولاـ هو نفى القيـام عمّا صـدق عليه الإنسان أعمّ من أن يكون نفى القيام عن جميع الأفراد أو بعضـها، و على كلا التّقـديرين يصـدق نفى القيام عن البعض، و بالعكس أى كلّما صـدق نفى القيام عن البعض صـدق نفيه عمّا صـدق عليه الإنسان فى الجمله أى بدون تفصيل الكلّ أو البعض و هو معنى الموجبه المهمله المعدوله المحمول.

أى المـوجبه المهمله المعـدوله «فى قوّه السّـالبه الجزئيّه» فقوله: «فهى. . .» تفريع على الـدّليل بشـقّيه، أى فظهر من هـذا البيـان أنّ الموجبه المهمله المعدوله فى قوّه السّالبه الجزئيّه.

صفه للسّالبه الجزئيّه فى قول المصـنّف أى «السّالبه الجزئيّه المستلزمه نفى الحكم عن الجمله» أى عن جمله الأفراد لا عن كلّ فرد فيشمل نفى الحكم-بمعنى المحكوم به-عن البعض.

هذا التّعليل دليل لقول المصنّف: «المستلزمه نفى الحكم. . .» .

أى يلزم السّالبه الجزئيّه.

أى هذا بعينه مفهوم الموجبه المعدوله المحمول، و الحاصل إنّ الموجبه المهمله المعدوله المحمول مستلزمه للسّالبه الجزئيّه، لأنّ نفى الحكم فيها إمّا عن الكلّ أو البعض، و على التّقديرين ينفى الحكم عن البعض و هو معنى السّالبه الجزئيّه.

ص: ۱۷

[دون كلّ فرد (۱)]لجواز أن يكون منفيّا عن البعض ثابتا للبعض (۲) و إذا كان (۳) إنسان لم يقم بدون كلّ، معناه نفى القيام عن جمله الأفراد لا عن كلّ فرد فلو كان بعد دخول كلّ أيضا معناه كذلك كان كلّ لتأكيد المعنى الأوّل، فيجب أن يحمل على نفى الحكم عن كلّ فرد ليكون كلّ لتأسيس معنى آخر ترجيحا للتّأسيس على التّأكيد، و أمّا (۴) فى صوره التّأخير، فلأنّ قولنا: لم يقم إنسان سالبه مهمله لا سور فيها (۵) .

أى دون النّفى عن كلّ فرد أعنى إنّ النّفى عن كلّ فرد غير متيقّن، و ذلك لاحتمال أن يكون الحكم منفيّا عن البعض و ثابتا للبعض، بخلاف نفى الحكم عن البعض حيث يكون متيقّنا، لأنّ نفى الحكم عن كلّ فرد مستلزم لنفى الحكم عن بعض الأفراد، فالنّفى عن البعض هو المتيقّن، هذا معنى كون الموجبه المهمله المعدوله المحمول فى قوّه السّالبه الجزئيّه، ثمّ السّالبه الجزئيّه أيضا تستلزم نفى الحكم عن جمله الأفراد، و هذا معنى الموجبه المهمله المعدوله المحمول، فثبت التّلازم بينهما.

أى ثابتا للبعض الآخر.

أى إذا ثبت أنّ معنى قولنا: إنسان لم يقم، بدون لفظ كلّ، هو نفى القيام عن جمله الأفراد لا عن كلّ فرد، فلو كان بعد دخول كلّ أيضا كذلك كان لتأكيد المعنى الأوّل، فيلزم ترجيح التّأكيد المرجوح على التّأسيس الرّاجح، فيجب أن يحمل بعد دخول كلّ على نفى الحكم عن كلّ فرد ليكون لفظ كلّ لإفاده معنى آخر ترجيحا للتّأسيس على التّأكيد، فقوله: « إذا كان إنسان لم يقم. . .» مرتبط بقوله سابقا: «و إذا كان إنسان لم يقم موجبه مهمله» .

بفتح الهمزه عطف على قوله: «أمّا فى صوره التّقديم» ، فالمعنى و أمّا بيان لزوم ترجيح التّأكيد على التّأسيس فى صوره تأخير المسند إليه عن المسند «فلأنّ قولنا: لم يقم إنسان سالبه مهمله لا سور فيها» .

بيان للإهمال، و تفسير لقوله: «مهمله» ، و حاصل الكلام: إنّ قولنا: لم يقم إنسان، سالبه مهمله، و هى فى قوّه السّالبه الكلّيّه المقتضيه لنفى الحكم عن كلّ فرد، لأنّ وقوع النّكره فى سياق النّفى يفيد العموم، أى نفى الحكم عن كلّ فرد، فمعنى قولنا: لم يقم إنسان، بدون كلّ هو نفى القيام عن كلّ فرد، فلو كان بعد دخول كلّ أيضا كذلك كان لتأكيد المعنى الأوّل، فيلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس، عن جمله الأفراد ليكون كلّ لإفاده معنى آخر لئلّا يلزم

[و السّـالبه المهمله فى قوّه السّـالبه الكلّيّه المقتضـيه (١) للنّفى عن كـلّ فرد]نحو: لاـ شـىء من الإنسان بقائم، و لمّا كان هـذا (٢) مخالفا لما عندهم من أن المهمله فى قوّه الجزئيّه بيّنه (٣)

فيجب أن يحمـل على نفى القيـام ترجيـح التّأكيـد المرجوح على التّأسـيس الراجـح. هـذا ملخّص الكلاـم، و التّفصـيل فى كلاـم الشّارح.

[السّالبه المهمله فى قوّه السّالبه الكلّيّه]

@

[السّالبه المهمله فى قوّه السّالبه الكلّيّه]

و إنّما قال المصـنّف فى الأوّل-أعنى السّالبه الجزئيّه-المسـتلزمه، و هنا المقتضـيه، لأنّ السّالبه الجزئيّه تحتمل نفى الحكم عن كلّ فرد، و تحتمـل نفيه عن بعض و ثبوته لبعض، و على التّقـديرين تسـتلزم نفى الحكم عن جمله الأـفراد، فلهـذا قال بلفظ الاسـتلزام بخلاف السّالبه الكلّيّه، فإنّها تقتضى بصريحها نفى الحكم عن كلّ فرد، فلهذا قال بلفظ الاقتضاء.

أى لمّا كان هـذا الحكم-أعنى كون السّالبه المهمله فى قوّه السّالبه الكلّيّه- «مخالفا لما» أى القاعـده «عنـدهم» أى عند المنطقيّين «من أنّ المهمله فى قوّه الجزئيّه» بيان لما عندهم من القاعده.

جواب لقوله: «لمّا» أى لمّا كان الحكم بأنّ السّالبه المهمله فى قوّه السّالبه الكلّيّه مخالفا لما عنـد المنطقيّين من أنّ المهمله فى قوّه الجزئيّه «بيّنه» أى بيّن المصـنّف ذلك الحكم بقوله: «لورود موضوعها فى سـياق النّفى» فيكون هذا التّعليل من المصنّف مخصّصا لما تقرّر عند المنطقيّين من القاعده أعنى: أنّ المهمله فى قوّه الجزئيّه.

و هذه القاعده عندهم إنّما هى فى غير ما موضوعها فى سياق النّفى، و هو نكره غير مصدّره بكلّ، و هذا صادق فى ثلاث صور:

الأولى: ما إذا كان موضوعها معرفه نحو: الإنسان لم يقم.

الثّانيه: ما إذا كان موضوعها نكره، و لم يتقدّمه نفى نحو: إنسان لم يقم.

الثّـالثه: ما إذا كان موضوعها نكره و تقـدّمه نفى، و لكن كانت النّكره مصـدّره بكلّ نحو: لم يقم كلّ إنسان، فالمهمله السّالبه فى هذه الصّوره فى قوّه السّالبه الجزئيّه.

و هنـا صوره رابعه: و هى إذا كان موضوعها نكره غير مصـدّره بكلّ واقعا فى سـياق النّفى فإنّها تكون فى قوّه السّالبه الكلّيّه نحو: لم يقم إنسان، و لـذا قال المصـنّف «لورود موضوعها فى سـياق النّفى» احترازا عن الصّور الثّلاث المذكوره، فالصّوره الرّابعه هى مفيده لعموم النّفى دون الصّور الثّلاث.

بقوله: [لورود موضوعها]أی موضوع المهمله [فی سیاق النّفی]حال کونه نکره غیر مصدّره بلفظ کلّ، فإنّه (۱) یفید نفی الحکم عن کلّ فرد، و إذا کان لم یقم إنسان بدون کلّ معناه (۲) نفی القیام عن کلّ فرد، فلو کان بعد دخول کلّ أیضا کذلک کان کلّ لتأکید المعنی الأوّل، فیجب أن یحمل علی نفی القیام عن جمله الأفراد لیکون کلّ لتأسیس معنی آخر و ذلک (۳) لأنّ لفظ (۴) کلّ فی هذا المقام لا یفید إلاّ أحد هذین المعنیین فعند انتفاء أحدهما یثبت الآخر ضروره، و الحاصل (۵) إنّ التّقدیم بدون کلّ لسلب العموم و نفی الشّمول و التّأخیر (۶) لعموم السّلب و شمول النّفی، فبعد دخول کلّ یجب أن یعکس (۷) هذا لیکون کلّ للتّأسیس الرّاجح دون التّأکید المرجوح [و فیه (۸) نظر لأنّ النّفی عن الجمله فی الصّوره الأولی]

أی النّکره فی سیاق النّفی أو الموضوع، النّکره فی سیاق النّفی «یفید نفی الحکم عن کلّ فرد» .

أی معنی قولنا: لم یقم إنسان، بأن یکون لعموم السّلب، و شمول النّفی قبل دخول کلّ، فیجب أن یکون معناه لنفی الحکم عن جمله الأفراد بعد دخول کلّ لئلاّ یلزم ترجیح التّأکید علی التّأسیس.

أی وجوب الحمل علی نفی القیام عن جمله الأفراد لیکون کلّ للتّأسیس ثابت.

إشاره إلی جواب عن سؤال مقدّر و هو أنّه لا یلزم من نفی أحد هذین المعنیین ثبوت المعنی الآخر لاحتمال أن یثبت معنی آخر غیرهما عند دخول کلّ.

و حاصل الجواب: أنّه لم یوجد فی هذا المقام معنی آخر غیر هذین المعنیین، فإذا انتفی أحدهما بدخول کلّ ثبت الآخر بالضّروره لامتناع الخلوّ عنهما.

أی حاصل الصّورتین المذکورتین «إنّ التّقدیم» أی تقدیم المسند إلیه المنکّر نحو: إنسان لم یقم «بدون کلّ لسلب العموم» أی السّلب الجزئیّ.

أی تأخیر المسند إلیه المنکّر نحو: لم یقم إنسان «لعموم السّلب و شمول النّفی» أی السّلب الکلّی.

أی بأن یکون التّقدیم للسّلب الکلّی، و التّأخیر للسّلب الجزئیّ «لیکون کلّ للتّأسیس الرّاجح لا للتّأکید المرجوح» .

أی فیما قاله ذلک القائل نظر، أی من حیث الدّلیل أعنی قوله: «لئلاّ یلزم ترجیح

يعنى (۱) الموجبه المهمله المعدوله المحمول نحو: إنسان لم يقم [و عن كلّ فرد فى]الصّوره [الثّانيه]يعنى السّالبه المهمله نحو: لم يقم إنسان، [إنّما أفاده (۲) الإسناد إلى ما (۳) أضيف إليه كلّ]و هو لفظ إنسان [و قد زال ذلك]الإسناد المفيد لهذا المعنى (۴) [بالإسناد إليها (۵)]أى إلى كلّ، لأنّ إنسانا صار مضافا إليه (۶) ، فلم يبق مسندا إليه (۷) [فيكون]أى (۸) على تقدير أن يكون الإسناد إلى كلّ أيضا (۹) مفيدا للمعنى الحاصل (۱۰) من الإسناد إلى إنسان يكون كلّ (۱۱)

التّأكيد على التّأسيس» و لا إشكال فى الحكم، بل الحكم مسلّم عند الكلّ، و إنّما النّزاع فى صحّه دليله و لذا أرجع بعضهم ضمير «فيه» إلى قوله: «لئلّا يلزم ترجيح التّأكيد. . .» .

و عبّر بقوله: «يعنى» فى الموضعين، لأنّ المصنّف لم يعبّر بعنوان الصّوره الأولى و الصّوره الثّانيه، فخفى المراد منهما، أو أنّه أتى بالعنايه هنا، لأنّ الصّوره الأولى فى كلام المصنّف محتمله لها مع لفظ كلّ و بدونها، و المراد الثّانى، فلذا قال: «يعنى» و كذا يقال فيما بعده كما فى الدّسوقى.

أى أفاد ذلك النّفى فى الصّورتين.

أى المراد من «ما» هو المسند إليه.

أى النّفى عن الجمله فى الصّوره الأولى، و عن كلّ فرد فى الصّوره الثّانيه.

تأنيث الضّمير مع تذكير كلّ، إنّما هو باعتبار الكلمه أو الأداه.

أى مضافا إليه للفظ.

لا- باعتبار اللّفظ إذ المسند إليه باعتبار اللّفظ هو كلّ، و لا باعتبار المعنى لأنّ أداه السّور لا تكون مسندا إليه معنى، و قد زال الإسناد الأوّل.

أى هذا التّفسير إنّما هو لبيان معنى الفاء التّفريعيّه فى قوله: «فيكون تأسيسا لا تأكيدا» .

أى كما كان الإسناد إلى إنسان.

و هو النّفى عن الجمله فى نحو: إنسان لم يقم، و النّفى عن كلّ فرد فى نحو: لم يقم إنسان.

إعاده لما فى المتن، لربط ما بعده بعد تقرير القيد الملحوظ بين الفاء و بين مدخوله و كان الأصل، فعلى تقدير أن يكون الإسناد إلى كلّ أيضا مفيدا للمعنى الحاصل من الإسناد إلى إنسان يكون كلّ «تأسيسا لا تأكيدا» .

[تأسيسا لا تأكيدا]لأنّ التّأكيد (١) لفظ يفيد تقويه ما (٢) يفيده لفظ آخر، و هذا ليس كذلك (٣) لأنّ هذا المعنى (۴) حينئذ (۵) إنّما أفاده (۶) الإسناد إلى لفظ كلّ لا شيء آخر حتّى يكون كل تأكيدا له، و حاصل هذا الكلام (٧) : إنّا لا نسلّم أنّه لو حمل الكلام بعد دخول كلّ على المعنى الّذى حمل عليه قبل كلّ كان كلّ للتّأكيد

أى «لأنّ التّأكيد» الاصطلاحىّ، فحذف الصّفه إنّما هو للعلم بها على ما يأتى بيانه فى كلام الشّارح.

أى معنى يفيده لفظ آخر فى تركيب واحد، و إسناد واحد، كجاء القوم كلّهم، فلفظ كلّهم يفيد تقويه ما يفيد القوم، و فى المقام ليس الأمر كذلك، بل بطل الإسناد إلى الإنسان وقت الإسناد إلى كلّ، و لذا قال: «و هذا ليس كذلك» أى لفظ كلّ ليس كذلك.

أى يفيد تقويه ما يفيده لفظ آخر.

أى النّفى عن الجمله فى الصّوره الأولى بعد الإسناد إلى كلّ نحو: كلّ إنسان لم يقم، و النّفى عن كلّ فرد فى الصّوره الثّانيه، أى نحو: لم يقم كلّ إنسان.

أى حين الإسناد إلى كلّ كما عرفت.

أى المعنى المذكور أفاده الإسناد إلى لفظ كلّ بعد زوال الإسناد الأوّل «لا شيء آخر» أعنى الإسناد إلى الإنسان حتّى يكون لفظ كلّ تأكيدا له.

أى الاعتراض و النّظر، و حاصل النّظر: إنّ التّأكيد على قسمين: اصطلاحىّ و لغوى، و الفرق بينهما:

إنّ الأوّل: هو تقرير و تقويه ما يفيده الإسناد الأوّل مع بقائه و عدم زواله، نحو: جاءنى القوم كلّهم. و بعباره أخرى: التيأكيد الاصطلاحىّ ما يفيده لفظ آخر فى تركيب واحد، و إسناد واحد.

و الثّانى: أن يكون لفظ كلّ لإفاده معنى كلّ حاصلا قبله سواء كان فى تركيب واحد أم لا، بطل الإسناد الأوّل أم لا، فالتّأكيد بالمعنى الثّانى أعمّ منه بالمعنى الأوّل الاصطلاحىّ.

فإذا عرفت الفرق بينهما فإنّا لا نسلّم أنّه لو حمل الكلام-أعنى إنسان لم يقم-بعد دخول كلّ على المعنى الّذى حمل عليه قبل كلّ كان كلّ للتّأكيد، أى لا نسلّم أن يكون لفظ للتّأكيد الاصطلاحىّ، و لو حمل الكلام بعد كلّ على ما هو قبله لما عرفت من أنّ التّأكيد

و لا يخفى أنّ هذا (۱) إنّما يصحّ على تقدير أن يراد به (۲) التّأكيد الاصطلاحىّ أمّا لو أريد بذلك (۳) أن يكون كلّ لإفاده معنى كان حاصلا بدونه (۴) فاندفاع المنع (۵) ظاهر (۶) و حينئذ (۷) يتوجّه ما أشار إليه بقوله [و لأنّ (۸)]الصّوره [الثّانيه]يعنى السّالبه المهمله نحو: لم يقم إنسان [إذا أفادت النّفى عن كلّ فرد فقد أفادت النّفى عن الجمله (۹)

الاصطلاحىّ هو تقرير ما يفيده لفظ آخر فى إسناد واحد، و إسناد الأوّل قد زال فى نحو: لم يقم كلّ إنسان، فلا يكون تأكيدا لقولنا: لم يقم إنسان. بل يكون تأكيدا بالمعنى الثّانى كما أشار إليه بقوله: «و لا يخفى أنّ هذا إنّما يصحّ. . .» .

أى قوله: «فيه نظر» إنّما يصحّ على تقدير أن يكون المراد بالتّأكيد التّأكيد الاصطلاحىّ، و أمّا لو كان المراد منه التّأكيد بالمعنى الثّانى، فلا منع فيه أصلا لتحقّقه جزما.

أى بالتّأكيد.

أى بالتّأكيد.

أى بدون لفظ كلّ.

أى قوله: «و فيه نظر» .

لأنّ لفظ كلّ على هذا المعنى تأكيد و ليس بتأسيس، و المتحصّل من الجميع من الجميع إنّ المصنّف ذكر ثلاث ممنوعات، المنع الأوّل مشترك بين الصّوره الأولى و الثّانيه، و تقدّم الكلام فيه، و قد عرفت جواب الشّارح عنه. و أمّا المنعان الآخران فخاصّان بالصّوره الثّانيه. و الأوّل ما أشار إليه بقوله: «و لأنّ الثّانيه» .

أى حين أريد بالتّأكيد المعنى الثّانى يتوجّه المنع و الإشكال على الصّوره الثّانيه، و إن اندفع المنع المذكور المشترك بين الصّورتين.

عطف على قوله: «لأنّ النّفى. . .» .

لأنّ الخاصّ يستلزم العامّ دون العكس، إذ النّفى عن كلّ فرد أخصّ من النّفى عن جمله الأفراد، و مادّه الافتراق أنّ النّفى عن جمله الأفراد يصدق بالنّفى عن بعض الأفراد أيضا كما يصدق بالنّفى عن كلّ فرد فالنّفى عن كلّ فرد يستلزم النّفى عن جمله الأفراد.

ص :۲۳

فإذا حملت (١) كـلّ [على الثّانيه]أى على إفاده النّفى عن جمله الأفراد حتّى يكون معنى لم يقم كلّ إنسان نفى القيام عن الجمله لا عن كلّ فرد [لا يكون]كلّ تأسيسا (٢) ، بل تأكيدا، لأنّ هذا المعنى (٣) كان حاصلا بدونه (۴) و حينئذ (۵) فلو جعلنا لم يقم كلّ إنسان لعموم السّلب (۶) مثـل لم يقم إنسان، لم يلزم (٧) ترجيح التّأكيد على التّأسيس، إذ لا تأسيس (٨) أصلا، بل إنّما لزم ترجيح أحد التّأكيدين (٩) على الآخر،

أى تلك المهمله بعـد دخول كـلّ «على الثّانيه» أعنى النّفى عن جمله الأفراد بعـد ما كانت للنّفى عن كلّ فرد قبل دخول كلّ، لا يكون لفظ كلّ للتّأسيس بل للتّأكيد بالمعنى الثّانى، لأنّ النّفى عن جمله الأفراد كان حاصلا قبل كلّ فى ضمن النّفى عن كلّ فرد لما عرفت من أنّ الخاصّ يستلزم العامّ.

أى لا يكون كلّ تأسيسا أيضا، كما لا يكون تأسيسا إذا كان النّفى من كلّ فرد.

أى نفى القيام عن جمله الأفراد كان حاصلا قبل دخول كلّ.

أى بدون لفظ كلّ.

أى حين حصول نفى القيام عن جمله الأفراد بدون كلّ.

أى السّلب الكلّى.

جواب الشّرط فى قوله: «فلو جعلنـا. . .» أى يلزم ترجيـح التّأكيـد على التّأسيس، كما زعمه هـذا القائل، بل غايه ما فى الباب هو لزوم ترجيح أحد التّأكيدين على الآخر «إذ لا تأسيس أصلا» كما ادّعاه صاحب القول المذكور.

و الحاصل: إنّ لم يقم إنسان، لمّا كان مفيـدا للنّفى عن كلّ فرد، و يلزمه النّفى عن الجمله أيضا، و كلا المعنيين حاصل قبل كلّ، فعلى أيّهمـا حملت تكون تأكيـدا لا تأسيسا، فلا يصـحّ قول المسـتدلّ أنّه يجب أن يحمل على النّفى عن الجمله لئلاّ يلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس.

لأنّ كلا من المعنيين كان حاصلا بدون لفظ كلّ، فيكون لفظ كلّ للتّأكيد على كلّ حال.

و هما تأكيـد النّفى عن كلّ فرد، و تأكيـد النّفى عن الجمله، فإن جعلناها بعد دخولها للنّفى عن كلّ فرد بمعنى عموم السّلب لزم ترجيح أحد التّأكيدين، و هو تأكيد النّفى عن كلّ

و ما يقال (۱) : إنّ دلالـه لم يقم إنسـان على النّفى عن الجمله بطريق الالتزام، و دلاله لم يقم كلّ إنسان عليه بطريق المطابقه فلا يكون تأكيدا، ففيه (۲) نظر، إذ لو (۳) اشترط فى التّأكيد اتّحاد الدّلالتين لم يكن حينئذ كلّ إنسان لم يقم على تقدير كونه لنفى الحكم عن الجمله تأكيدا، لأنّ (۴) دلاله إنسان لم يقم على هذا المعنى (۵) التزام،

فرد على التّأكيـد الآخر و هو النّفى عن جمله الأفراد، و إن جعلناها للنّفى عن جمله الأفراد، و هو سلب العموم لزم ترجيح أحد التّأكيـدين و هو النّفى عن جمله الأفراد على التّأكيـد الآخر و هو النّفى عن كلّ فرد، فلا يصحّ قول المستدلّ أنّه يجب أن يحمل على النّفى عن الجمله، لأنّه لو حمل على النّفى عن كلّ فرد، لزم ترجيح التّأكيـد على التّأسيس، إذ لا تأسيس أصلا حتّى يلزم ترجيح التّأكيد عليه.

أى ما يقال من طرف صاحب القول السّابق و هو ابن مالك جوابا عن اعتراض المصنّف عليه، و حاصل اعتراض المصنّف أنّا لا نسلّم أنّه لو حمل كلّ على الثّانى و هو النّفى عن الجمله يكون تأسيسا، بل هو تأكيد.

و حاصل ذلك الجواب: أنّ لم يقم إنسان مدلوله المطابقى نفى الحكم عن كلّ فرد، و أمّا النّفى عن الجمله فهو لازم له لأنّ السّلب الكلّى يستلزم رفع الإيجاب الكلّى، فلو قلنا: مدلوله بعد كلّ النّفى عن الجمله، كان المراد مدلولا مطابقيّا، فالنّفى عن الجمله بعد كلّ مدلول مطابقى و قبلهما كان التزاميّا، و حينئذ فلا يكون حمل لم يقم كلّ إنسان على نفى الجمله تأكيدا لعدم اتّحاد الدّلالتين.

أى فى الجواب بقوله: «و ما يقال» نظر و إشكال، فهذا ردّ للجواب المذكور.

توجيه النّظر و الإشكال أنّه لو اشترط فى التّأكيد اتحاد الدّلالتين لم يكن كلّ إنسان لم يقم عند جعله للنّفى عن جمله الأفراد تأكيدا لقولنا إنسان لم يقم بدون لفظ كلّ، لأنّ دلاله قولنا: إنسان لم يقم، على النّفى عن الجمله إنّما هو بالالتزام، و دلاله كلّ إنسان لم يقم على هذا المعنى إنّما هو بالمطابقه، فلم تتّحد الدّلالتان، فلم يكن لفظ كلّ إذا حمل على هذا المعنى تأكيدا مع أنّهم اتّفقوا على أن يكون تأكيدا، و قد جعله هذا القائل فيما سبق تأكيدا.

[حول دلاله لم يقم إنسان]

@

[حول دلاله لم يقم إنسان]

علّه لعدم كون كلّ إنسان لم يقم، تأكيدا عن إنسان لم يقم.

أى على النّفى عن الجمله «التزام» و دلالته على نفى الحكم عن كلّ فرد مطابقه فينتفى اتّحاد الدّلالتين.

[و لأنّ النّكره (١) المنفيّه إذا عمّت كان قولنا: لم يقم إنسان سالبه كلّيّه لا مهمله]كما ذكره هذا القائل، لأنّه (٢) قد بيّن فيها أنّ الحكم مسلوب عن كلّ واحد من الأفراد و البيان لا بدّ له من مبيّن (٣) ، و لا محاله ههنا شیء (۴) يدلّ على أنّ الحكم فيها (۵) على كلّيّه أفراد الموضوع، و لا نعنى بالسّور سوى هذا (۶) ، و حينئذ (٧) يندفع ما قيل: سمّاها مهمله باعتبار عدم السّور.

يعنى فى الصّوره الثّانيه، و هذا اعتراض آخر وارد على تسميه لم يقم إنسان، مهمله مع أنّها سالبه كلّيّه. و حاصل الكلام إنّ قوله: «و لأنّ النّكره. . .» مناقشه لفظيّه مع صاحب القول السّابق فى التّسميه فقط، و اعتراض عليه بمخالفه اصطلاح القوم، و هى وارده على قوله: «لأنّ السّالبه المهمله فى قوّه السّالبه الكلّيّه. . .» فمحطّ المنع تسميه الصّوره الثّانيه سالبه مهمله مع أنّها سالبه كلّيّه، لأنّه قد بيّن فى تلك القضيّه «أنّ الحكم مسلوب عن كلّ واحد من الأفراد» أى أفراد الموضوع.

علّه كون لم يقم إنسان، سالبه كلّيّه.

بصيغه اسم الفاعل، أى لا بدّ أن يكون للبيان شیء يدلّ عليه، و ذلك المبيّن هنا وقوع النّكره فى سياق النّفى.

و هو عموم النّكره الواقعه فى سياق النّفى فيكون لم يقم إنسان سالبه كلّيّه.

أى فى قضيّه لم يقم إنسان «على كلّيّه أفراد الموضوع» و هذا معنى سالبه كلّيّه.

أى سوى الشّیء الدّالّ على كمّيّه الأفراد، ليس المراد من السّور لا شیء.

و لا واحد فى السّلب الكلّى بل السّور عباره عن كلّ ما دلّ على كمّيّه أفراد الموضوع، و إن لم يكن بما هو المتعارف عند المنطقيّين.

أى حين كون المراد بالسّور الشّیء المذكور و إن لم يكن لفظا «يندفع ما قيل: سمّاها مهمله باعتبار عدم السّور» .

قال خلخالى: إنّ ابن مالك سمّى قضيّه لم يقم إنسان، مهمله باعتبار عدم السّور، يقول الشّارح: هذا الاعتذار عن ابن مالك يندفع بما ذكرنا من أنّ المراد بالسّور ما يدلّ على كمّيّه الأفراد و إن لم يكن لفظا، فهذه القضيّه أعنى لم يقم إنسان مسوّره كلّيّه، فلا وجه لتسميّتها مهمله.

[و قال عبد القاهر (۱) إن كانت (۲)]كلمه [كلّ داخله فى حيّز النّفى بأن أخّرت (۳) عن أداته] سواء كانت معموله لأداه النّفى أو لا (۴) ، و سواء كان الخبر فعلا [نحو:

ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه (۵)]

تجرى الرّياح (۶) بما لا تشتهى السّفن

[قول عبد القاهر حول كلمه كلّ]

قوله: «و قال عبد القاهر» عطف على «قيل» .

تأنيث «كانت» باعتبار كلمه كلّ، ثمّ إيراد كلام عبد القاهر إشاره إلى أنّ اعتراضات المصنّف على كلام هذا القائل المذكور إنّما هى لضعف دليله لا لبطلان مدّعاه. و بعباره أخرى: إنّ ما ذكره الشّيخ عبد القاهر عين ما ذكره صاحب القول المذكور أعنى ابن مالك، فلا فائده لذكر قول الشّيخ عبد القاهر إلاّ أن يكون إشاره إلى صحّه القول المذكور و بطلان دليله فقط.

أى بأن أخّرت كلمه كلّ عن أداه النّفى لفظا أو رتبه، و هذا يشمل أقساما أربعه، أشار إليها بقوله: «سواء كانت» -أى كلمه كلّ- «معموله لأداه النّفى أو لا، و سواء كان الخبر فعلا. . .» .

بأن كانت معموله للابتداء.

هذا البيت مثال لقسمين من الأقسام الأربعه:

أحدهما: أن تكون كلمه كلّ معموله و اسما للفظه ما، و الفعل أعنى «يتمنّى» خبرها على اللّغه الحجازيّه.

و ثانيهما: أن تكون كلمه كلّ مرفوعه بالابتداء، و الفعل خبرها كما عند بنى تميم، و بالجمله إنّ كلمه كلّ معموله لأداه النّفى أعنى «ما» فى إحدى الصّورتين، و للابتداء فى الصّوره الأخرى، فلا تكون معموله لأداه النّفى.

أى هذا دليل على ما ادّعاه فى الشّطر الأوّل، و ذلك لأنّ كون أرباب السّفن يشتهون جريان الرّيح بسفنهم إلى ما هو مقصودهم مع السّلامه، و ربّما تجرى الرّيح بسفنهم إلى غير مقصودهم على خلاف اشتهائهم، فلا يدركون ما يشتهون، فعلم ممّا سبق أنّ إسناد الشّهوه إلى السّفن مجاز عقلىّ، أو بحذف أهل، و كان فى الأصل أهل السّفن.

ثمّ إنّ قوله: «تجرى الرّياح. . .» قضيّه مهمله فى قوّه الجزئيّه، فاندفع ما يقال: إنّ هذا من عموم السّلب و هو مخالف لما يفيده قوله: «ما كلّ ما يتمنّى. . .» فلا يصحّ أن يكون دليلا له.

أو غير فعل نحو: قولك: ما كلّ متمنّى المرء حاصلا (١) [أو معموله للفعل المنفىّ (٢)] الظّاهر أنّه (٣) عطف على داخله، و ليس بسديد (۴) لأنّ الدّخول فى حيّز النّفى شامل لذلك (۵) ، و كذا (۶) لو عطفتها على أخّرت بمعنى أو جعلت (٧) معموله، لأنّ (٨) التّأخير عن أداه النّفى أيضا (٩) شامل له،

بالنّصب خبر ل «ما» على اللّغه الحجازيّه، و يجوز رفعه على اللّغه التميميّه، فيحتمل أن يكون مثالا لما إذا كانت كلمه كل معموله لأداه النّفى، و لما إذا كانت غير معموله لها.

أو للوصف المنفىّ.

أى قوله: «أو معموله. . .» ، وجه الظّهور: إنّ قوله: «معموله» صفه لكلمه كلّ، و كذا قوله: «داخله» صفه لها أيضا، ففيه عطف صفه على مثلها، ثمّ المراد من الصّفه أعمّ من الصّفه المصطلحه عند النّحويّين.

أى لما فيه من عطف الخاصّ على العامّ بأو، و هو غير جائز، بل ممنوع.

أى لكون كلمه معموله للفعل المنفىّ، فقوله: «لأنّ الدّخول. . .» علّه للزوم عطف الخاصّ على العامّ.

أى ليس بسديد أيضا «لو عطفتها» أى معموله «على أخّرت» لأنّ «معموله» اسم، و عطف الاسم على الفعل، و بالعكس لا يصحّ.

إلّا أن يقال: إنّ «معموله» بمعنى جعلت معموله، فهو اسم يشبه الفعل، أو بتقدير الفعل أعنى أو جعلت معموله ليكون من عطف الجمله على الجمله.

فنقول: إنّ هذا و إن صحّ من جهه اللّفظ إلاّ أنّه لا يصحّ من جهه المعنى لما سبق من لزوم عطف الخاصّ على العامّ بأو. لأنّ التّأخير عن أداه النّفى أعمّ من أن يكون معموله للفعل المنفىّ أم لا، فيكون داخلا فى المعطوف عليه، فلا يصحّ العطف بأو، لأنّها تقتضى المغايره بين المعطوف و المعطوف عليه.

إنّ تقدير «جعلت معموله» إنّما هو لدفع لزوم عطف الاسم على الجمله.

بيان لعلّه عدم كون العطف سديدا.

أى كالدّخول فى حيّز النّفى «شامل له» أى المعطوف أعنى قوله: «جعلت معموله» فيلزم المحذور المذكور أعنى عطف الخاصّ على العامّ مضافا إلى أنّ فيه فساد ثان، لأنّ حذف

اللّهمّ (۱) إلاّ أن يخصّص التّأخير بما إذا لم تدخل الأداه على فعل عامل فى كلّ على ما يشعر به المثال (۲) و المعمول (۳) أعمّ من أن يكون فاعلا- أو مفعولا أو تأكيدا لأحدهما (۴) أو غير ذلك (۵) [نحو: ما جاءنى القوم كلّهم]فى تأكيد الفاعل [أو ما جاءنى كلّ القوم]فى الفاعل (۶) ،

المعطوف و إبقاء معموله مخصوص بالعطف بالواو، كما فى قول الشّاعر: *و علّفتها تبنا و ماء باردا*أى أسقيتها ماء باردا.

هذا التماس لتصحيح الكلام، و لو بارتكاب وجه بعيد، و حاصل الجواب: عن الاعتراض الوارد على العطف أن يخصّص قول المصنّف «بأن أخّرت» بالحمل على ما إذا لم تدخل أداه النّفى على فعل عامل فى كلّ، و المعنى بأن أخّرت أداه النّفى الغير الدّاخله على الفعل العامل فى كلّ أو جعلت معموله للفعل المنفى.

أى قوله: «*ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه*» حيث إنّ فيه كلمه كلّ تكون مؤخّره عن أداه النّفى و ليس حرف النّفى داخلا على فعل عامل فى كلّ و ليست كلمه كلّ معموله لفعل منفىّ، و حينئذ لا يكون المعطوف عليه شاملا للمعطوف فيصحّ العطف و لا يخفى ما فيه من دعوى التّخصيص من غير مخصّص، و لهذا قال الشّارح: «اللّهمّ» حيث يكون هذا التّعبير مشعرا على الضّعف.

أى المذكور بقوله: «معموله للفعل المنفىّ» أى المعمول فى المعطوف «أعمّ من أن يكون فاعلا أو مفعولا» مقدّما أو مؤخّرا.

أى للفاعل أو للمفعول، لأنّ التّأكيد معمول لعامل المتبوع، لأنّ العامل فى المتبوع عامل فى التّابع.

ككون كلمه «كلّ» مجروره، أو ظرفا، نحو: ما مررت بكلّ القوم، و ما سرت بكلّ القوم.

أى فى كون «كلّ» فاعلا- قدّم المصنّف مثال التّأكيد على مثال الفاعل، لأنّ الأصل فى لفظ «كلّ» أن يقع تأكيدا لدلالته على الإحاطه و الشّمول، و أمّا وقوعه فاعلا فقليل فى لغه العرب، كما أشار إليه بقوله: «لأنّ كلا أصل فيه» أى لأنّ لفظ «كلّ» أصل فى التّأكيد و إن كان فاعلا فى نفسه.

و قدّم (۱) التّأكيد على الفاعل، لأنّ كلا أصل فيه (۲) [أو لم آخذ كلّ الدّراهم]فى المفعول المتأخّر (۳) [أو كلّ الدّراهم لم آخذ]فى المفعول المتقدّم (۴) و كذا لم آخذ الدّراهم كلّها، أو الدّراهم كلّها لم آخذ (۵) ، ففى جميع هذه الصّور (۶) [توجّه (۷) النّفى إلى الشّمول خاصّه]لا إلى أصل الفعل (۸) [و أفاد]الكلام [ثبوت الفعل (۹) أو الوصف (۱۰) لبعض]ممّا أضيف إليه كلّ إن كانت كلّ فى المعنى فاعلا

أى قدّم المصنّف مثال التّأكيد على الفاعل، مع أنّ الفاعل أصل، و قد عرفت وجه التّقديم.

أى فى التأكيد.

أى المتأخّر عن الفعل المنفىّ.

أى المتقدّم على الفعل المنفىّ لفظا، و إن كان متأخّرا رتبه، و جعل الفعل منفيّا بلم، لأنّ المنفىّ بما لا يقدّم معموله عليه بخلاف لم و لا و لن على ما بيّن فى النّحو كما فى الجامى فى آخر الأفعال النّاقصه.

أى ذكر هذين المثالين إشاره إلى أنّ المصنّف ترك مثال التّأكيد اعتمادا على فهمهما ممّا سبق، ثمّ الوجه لتعدّد المثال: إنّ التّأكيد فى المثال الأوّل متأخّر، و فى المثال الثّانى متقدّم.

أى المذكوره فى كلام المصنّف، فقوله: «ففى جميع هذه الصّور» و إن كان متعلّقا بقوله: «توجّه النّفى. . .» إلاّ أنّه لحلّ المعنى لا لبيان الإعراب.

جواب شرط و هو قوله: «و إن كانت داخله» فمعنى العباره حينئذ.

«قال عبد القاهر: إن كانت كلّ داخله فى حيّز النّفى بأن أخّرت عن أداته» كالأمثله المذكوره «توجّه النّفى إلى الشّمول خاصّه» أى يكون «كلّ» فى هذه الأمثله لسلب العموم و نفى الشّمول لا لعموم السّلب و شمول النّفى، حتّى يكون النّفى متوجّها إلى أصل الفعل كالمجىء و الأخذ فى الأمثله المتقدّمه.

إنّما قال ذلک، لأنّه إذا توجّه النّفى إلى أصل الفعل يفيد شمول النّفى.

أى كما فى المثال الثّانى و الثّالث حيث يكون مفاد ما جاءنى القوم كلّهم، و ما جاءنى كلّ القوم، ثبوت مجىء بعض القوم فى كلا المثالين.

مثل ما كاتب كلّ القوم، فإنّه يفيد ثبوت الكتابه لبعض القوم.

للفعل أو الوصف (١) المـذكور فى الكلام [أو]أفاد (٢) [تعلّقه]أى تعلّق الفعـل أو الوصف [به]أى ببعض ممّا أضـيف إليه كلّ و إن كـان كـلّ فى المعنى مفعولا للفعل أو الوصف و ذلك (٣) بدليل الخطاب (۴) و شـهاده الذّوق و الاستعمال. و الحقّ إنّ هذا الحكم (۵) أكثرىّ لا كلّىّ، بدليل قوله تعالى: وَ اَللّٰهُ لاٰ يُحِبُّ كُلَّ مُخْتٰالٍ

مثال كون «كلّ» فاعلا فى المعنى للفعل نحو: ما كلّ القوم يكتب، إذ ضمير الفاعل فى قوله: يكتب، عائد إلى كلمه «كلّ» فتكون فى المعنى فاعلاـ للفعـل المـذكور، و مثـال الوصف: نحو: مـا كـلّ القوم كاتبا، أو كاتب على اللّغه الحجازيّه، أو التّميميّه، و على القولين يكون «كلّ» فاعلا فى المعنى لعود الضّمير إليه، و يشمل ما إذا كان لفظ «كلّ» توكيدا للفاعل اللّفظىّ، و لو قال المصنّف: و أفاد ثبوت الحكم بـدل قوله: «أفاد ثبوت الفعل. . .» لكان أولى ليشـمل ما إذا كان الخبر جامـدا، نحو: ما كلّ سوداء تمره، و ما كلّ بيضاء شحمه، لأنّ الخبر فيهما يطلق عليه أنّه محكوم به و ليس بفعل و لا وصف.

أى إطلاق الثّبوت على نسبه الفعل أو الوصف للفاعل و إطلاق التّعلّق على نسبه الفعل أو الوصف للمفعول اصطلاح شائع.

أى ثبـوت الفعـل أو الوصف أو تعلّقهمـا بـالبعض «بـدليل الخطـاب» أى مفهوم المخـالفه مثلاـ مـا جـاء القوم كلّهم، منطوقه نفى المجىء عن الكلّ فيفهم منه ثبوت مجىء البعض بمفهوم المخالفه و شهاده الذّوق السّليم.

إضـافه «الـدّليل» إلى «الخطـاب» بيـانيّه، و يسـمّى بمفهـوم المخـالفه أيضـا كمـا يسـمّى مفهوم الموافقه بلحن الخطـاب، و فحوى الخطاب أيضا.

أى توجّه النّفى إلى الشّـمول، و ثبوت الفعل أو الوصف للبعض عند وقوع «كلّ» فى حيّز النّفى ليس بكلّىّ بل أكثرىّ، لتخلّفه فى بعض المـوارد كالآيـات، فقـد يتوجّه النّفى عنـد وقوع «كـلّ» فى حيّزه إلى الفعـل، و يكون القصـد نفيه عن كـلّ فرد بـدليل قوله تعالى: وَ اَللّٰهُ لاٰ يُحِبُّ كُلَّ مُخْتٰالٍ فَخُورٍ (١)المختال بمعنى متكبّر معجب، و فخور بمعنى كثير الفخر على النّاس بغير حقّ.

و معنى الآيه: و اللّه لا يحبّ كلّ فرد من مختال فخور، فلو أفاد تعلّقه بالبعض لكان المعنى:

١- ١) سوره الحديد:٢٣.

فَخُورٍ،

وَ اَللّٰهُ لاٰ يُحِبُّ كُلَّ كَفّٰارٍ أَثِيمٍ

(۱)

(۱) ، وَ لاٰ تُطِعْ كُلَّ حَلاّٰفٍ مَهِينٍ (۲)(۲) و إلا: أى و إن لم تكن (۳) داخله فى حيّز النّفى بأن قدّمت (۴) على النّفى لفظا (۵) ،

و اللّه لا يحبّ كل مختال فخور، بل يحبّ بعض المختال، و هو غير صحيح.

أى و اللّه لا يحبّ كلّ جاحد بتحريم الزّنا (أثيم) أى كثير الإثم.

(حلاف) أى كثير الحلف فى الحقّ و الباطل (مهين) أى قليل الرّأى و التّمييز، أو حقير عند النّاس لأجل كذبه، و فى التّمثيل بهذه الآيه إشاره إلى أنّ النّهى كالنّفى فى الحكم السّابق.

و المتحصّل من هذه الآيات أنّه ليس المراد فيها المعنى الّذى قاله الشّيخ عبد القاهر و أتباعه، فالمعنى الّذى قاله الشّيخ و أتباعه اكثرىّ و ليس كلّيّا.

إلاّ أن يقال: إنّ الحقّ ما فهمه الشّيخ، و لا يرد عليه النّقض بالآيات، لأنّ عدم الحمل على ثبوت الحكم للبعض فيها إنّما هو بواسطه قرينه خارجيّه و خصوصيّه المادّه، فلا يلزم من ذلک انخرام القاعده الّتى استفادها الشّيخ من تتبع كلمات البلغاء، لأنّ القاعده هى أنّ لفظه «كلّ» متى وقعت فى حيّز النّفى، فبالنّظر إلى نفس التّركيب و ذاته يفيد ما فهمه الشّيخ و أتباعه، و هذا لا ينافى عدم الحمل على ذلک فى بعض المواضع لمانع خارجى، إذ قد دلّ الدّليل على تحريم الاختيال و الفخر مطلقا.

أى و إن لم تكن لفظه كلّ «داخله فى حيّز النّفى» .

فى هذا التّفسير إشاره إلى أنّ النّفى المستفاد من لفظه «إلاّ» -فى قوله: «و إلاّ» -متوجّه إلى القيد أعنى الدّخول فى حيّز النّفى فيفيد وجود النّفى فى الكلام مع تقدّم كلّ عليه، فلا يرد عليه ما يقال: من أنّ انتفاء الدّخول فى حيّز النّفى قد يكون بانتفاء النّفى من الكلام أى عدم وجوده فيه أصلا، فلا يصحّ حينئذ بقاء قوله: «عمّ النّفى» على إطلاقه.

إنّما قيّد تقدّم «كلّ» على النّفى بقوله: «لفظا» احترازا عمّا إذا تقدّمت على النّفى لفظا و معنى، فإنّ النّفى حينئذ لا يتّصل عليه بوجه مع أنّ الغرض حينئذ أنّه لعموم السّلب، فلا بدّ أن يكون لفظ كلّ متأخّرا معنى ليتوجّه إليه النّفى و إن كان متقدّما لفظا.

۱- ۱) سوره البقره ۲۷۶.

۲- ۲) سوره القلم:۱۰.

و لم تقع (١) معموله للفعل المنفىّ [عمّ]النّفى [كلّ فرد]ممّا أضيف إليه كلّ، و أفاد (٢) نفى أصل الفعل عن كلّ فرد [كقول النّبى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم لمّا قال له ذو اليدين]اسم (٣) واحد من الصّحابه [أقصرت الصّلاه]بالرّفع (۴) فاعل أقصرت [أم نسيت]يا رسول اللّه [كلّ (۵) ذلک لم يكن]هذا قول النّبى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، و المعنى (۶) لم يقع واحد من القصر و النّسيان على سبيل شمول النّفى و عمومه لوجهين أحدهما: إنّ جواب أم إمّا بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا تخطئه للمستفهم لا بنفى الجمع بينهما لأنّه (٧) عارف

أى لم تقع كلمه «كلّ» معموله للفعل المنفىّ، قيّد به ليخرج نحو: كلّ الدّراهم لم آخذ، فإنّ. كلمه «كلّ» و إن كانت مقدّمه على النّفى فى هذا المثال لكنّها معموله للفعل المنفىّ، فتكون داخله فى حيّز النّفى و لو زاد رتبه بعد قوله: «لفظا» لاستغنى عن قوله: «و لم تقع. . .» .

أى أفاد الكلام «نفى أصل الفعل عن كلّ فرد» أى يتوجّه النّفى حينئذ إلى أصل الفعل، فيكون النّفى نفيا عامّا، كما هو الحكم فى السّالبه الكلّيه، و يناقضه الإيجاب الجزئى بخلاف ما إذا قدّم النّفى على كلمه «كلّ» فإنّ النّفى فيه نفى للعموم، و لا ينافى الإيجاب الجزئىّ.

المراد بالاسم هو اللّقب، يعنى أنّه لرجل من الصّحابه اسمه الخرباق أو العرباض بن عمرو، و إنّما لقّب بذى اليدين لطول يديه، و قيل: إنّه كان يعمل بكلتا يديه على السّواء.

أى برفع الصّلاه حيث إنّها فاعل «قصرت» لأنّ «قصرت» لازم لا بالنّصب على أن تكون مفعولا، و الضّمير خطابا للنّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم.

أى كقول النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم: كلّ ذلک لم يكن، فقوله: «كلّ ذلک. . .» مقول قول النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم.

أى و معنى الحديث هو شمول النّفى، و احتجّ لشمول النّفى و عمومه بالحديث لوجهين: و ذلک إنّ جواب أم إمّا بتعيين أحد الأمرين، لأنّ السّؤال إنّما هو عن التّعيين، فيجب أن يكون الجواب بالتّعيين كى يكون مطابقا للسّؤال أو يكون الجواب بنفى كلا الأمرين جميعا كى يكون تخطئه للمستفهم، و هو ذو اليدين فى مورد الحديث، و حيث لم يكن جوابه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم تعيين أحد الأمرين فلزم أن يكون مراده نفى كلّ منهما تخطئه للمستفهم فى اعتقاد الثّبوت لأحدهما.

أى المستفهم و هو ذو اليدين «عارف» أى معتقد بثبوت أحدهما، و إذا كان كذلک فلا يصحّ أن يجاب به لأنّه لم يفده فائده، كما فى أزيد قام أو عمرو، فإنّه بتعيين أحدهما أو بنفى كلّ منهما، و لا يجاب بنفى الجمع بينهما لأنّه لا يفيد السّائل شيئا لأنّه عالم بقيام أحدهما،

بأنّ الكائن أحدهما (۱) ، و الثّانى ما روى أنّه (۲) لمّا قال النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم كلّ ذلك لم يكن، قال له ذو اليدين، بـل بعض ذلك قـد كان (۳) ، و معلـوم أنّ الثّبـوت للبعض إنّمـا ينـافى (۴) النّفى عـن كـلّ فرد لاـ النّفى عن المجمـوع (۵) ، [و عليه]أى على عموم النّفى عن كلّ فرد [قوله]أى قول أبى النّجم:

[قد أصبحت أمّ الخيار (۱) تدّعى

علىّ ذنبا كلّه لم أصنع]

برفع كلّه على معنى (۶) لم أصنع شيئا ممّا تدّعيه علىّ

و لم يعلم أيّهما قام.

أى بأنّ الثّابت أحد الأمرين.

الضّمير للشّأن.

فلو لم يكن قوله صلّى اللّه عليه و آله و سلّم: «كلّ ذلك لم يكن» مفيدا للسّلب الكلّى، لما صحّ قول ذى اليدين بعض ذلك قد كان، لأنّ الإيجاب الجزئىّ هو المقابل للسّلب الكلّى.

أى الثّبوت للبعض ينـاقض النّفى عن كـلّ فرد، بمعنى أنّ نقيض المـوجبه الجزئيّه هـو السّالبه الكلّيّه لاـ الجزئيّه، لجـواز أن يثبت للبعض، و ينتفى عن البعض الآخر، فتصـدقان معا، و الحاصل إنّ الثّبوت للبعض إنّما ينافى فى عموم السّلب و شـموله، لا سـلب العموم و نفى الشّمول.

المراد بالنّفى عن المجموع هو سلب العموم و نفى الشّمول. و لا بأس بذكر الحديث:

روى أبو هريره أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم صلّى صلاه العصر فى الحضر و سلّم من ركعتين، فقام ذو اليدين و قال: أقصرت الصّلاه أو نسيت يا رسول اللّه، فقال رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم: كلّ ذلك لم يكن، فقال ذو اليدين: بعض ذلك قد كان، فأقبل رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم على النّاس أحقّ ما يقول ذو اليدين؟ فقالوا: نعم، يا رسول اللّه، فقام رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و أتمّ الصّلاه ثمّ سجد سجدتين للسّهو. و تركنا الإشكال فى الحديث رعايه للاختصار.

فمفاد الكلام عموم السّلب و شمول النّفى، و ليس المراد إثبات بعض الذّنوب

الّتى تدّعى عليه أمّ الخيار و نفى بعضها الآخر، كما هو مفاد الكلام على فرض نصب كلّه على أن يكون مفعول لقوله: «لم أصنع» و كلّه على تقدير رفعه مبتدأ و خيره جمله «لم أصنع»

من الذّنوب (١) و لإفاده هذا المعنى (٢) عدل عن النّصب المستغنى عن الإضمار (٣) إلى الرّفع المفتقر إليه (۴) ، أى لم أصنعه، [و أمّا تأخيره]أى تأخير المسند إليه [فلاقتضاء (۵) المقام تقديم المسند]و سيجىء بيانه (۶)

و الرابط محذوف، أى كان فى الأصل لم أصنعه، أى لم أصنع شيئا.

قوله: «من الـذّنوب» إشـاره إلى أنّ ذنبـا نكره عـامّه بقرينه المقـام و إن كـانت واقعه فى سـياق الإثبـات. و قيل: فيه إشاره إلى أنّ المراد من الذّنب هنا الذّنوب، لأنّه اسم جنس يقع على القليل و الكثير.

أى النّفى عن كلّ فرد، عـدل الشّاعر عن نصب كلّه إلى رفعه، فقوله: «لإفاده» متعلّق بقوله: «عـدل» ، فإنّه لو نصـبه لأفاد تخصـيص النّفى بالكلّ، فيكون دليلا على أنّه فعل بعض الذّنب مع أنّ مراد الشّاعر أنّه لم يرتكب شيئا من الذّنب.

و بعبـاره أخرى: أنّه عـدل من النّصب المفيـد لسـلب العموم إلى الرّفع المفيـد لعموم السّـلب و شـموله، لأنّ المراد هو الثّانى دون الأوّل.

لأنّ كلّه على تقـدير النّصب مفعول مقـدّم للفعل المنفىّ أعنى لم أصـنع، فلا يحتاج الفعل إلى تقدير شـىء، بخلاف الرّفع فيكون الفعـل محتاجـا إلى تقـدير الضّـمير كى يكون مفعولا و رابطا، فيكون من أمثله ما نحن فيه، إذ يـدلّ الكلام على براءه الشّاعر عن كلّ فرد من الذّنوب و هو المطلوب.

أى إلى الضّمير، لأنّ كلّه بالرّفع مبتدأ و «لم أصنع» خبره لا بدّ فى الخبر من ضميره.

[أمّا تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند]

@

[أمّا تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند]

بيان علّه تقديم المسند.

أى بيان تأخير المسند إليه يأتى فى آخر بحث المسند حيث قال: «و أمّا تقديمه فلتخصـيصه بالمسـند إليه أو التّنبيه من أوّل الأمر على أنّه خبر لا نعت أو التّفاؤل أو التّشويق لى ذكر المسـند إليه» . و حاصل الكلام: إنّ تأخير المسـند إليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند، مثل كونه عاملا، أو له الصّداره أو نحوهما.

فإن فلماذا لم يأت بالنّكات هنا، و أحال فيما يأتى.

إنّ المصـنّف نقل ذلك عن المطوّل، ليكون إشاره إلى أنّ التّأخير للمسـند إليه ليس من مقتضيات أحواله، و إنّما هو من لوازمها، و مقتضى الحال إنّما هو التّقديم للمسند، فيلزم منه خير المسند إليه.

وضع المضمر موضع المظهر

[هـذا]أی الّذی ذكر (١) من الحـذف و الذّكر و الإضـمار و غیر ذلک (٢) فی المقامات المـذكوره [كلّه (٣) مقتضی الظّاهر]من الحال [و (۴) قـد یخرج الكلام علی خلافه (۵)]أی علی خلاـف مقتضـی الظّاهر لاقتضاء الحال إیّاه (۶) [فیوضع المضمر موضع المظهر كقولهم (٧) : نعم رجلا]زید، [مكان نعم الرّجل زید]فإنّ مقتضی الظّاهر فی هذا المقام هو

[وضع المضمر موضع المظهر]

@

[وضع المضمر موضع المظهر]

اشاره

أی قول الشّارح «الّذی ذكر. . .» إشاره إلی أنّ إفراد اسم الإشاره فی كلام المصـنّف مع تعدّد المشار إلیه إنّما هو باعتبار التّأویل بما ذكر.

كالتّعریف و التّنكیر.

أی ما ذكر من الأحوال فی المقامات المـذكوره للمسـند إلیه «كلّه مقتضـی الظّاهر» من الحال، أی ظاهر حال المتكلّم. و قیل: إنّ قوله: «كلّه مقتضـی الظّاهر» مبنیّ علی التّغلیب، و إلاّ فترک الخطاب مع معیّن إلی غیره الّذی ذكر فی مباحث الإضـمار من جمله إخراج الكلام علی خلاف الظّاهر.

الواو فی قوله: «و یخرج الكلام. . .» للاستئناف.

أی و قد یورد الكلام علی خلاف مقتضی ظاهر الحال لا باطنه.

أی لاقتضـاء ذات الحـال و بـاطنه إیّاه لعروض اعتبار آخر ألطف من ذلک الظّاهر، أتی بقـد مع المضارع، إشاره إلی قلّته بالنّسـبه إلی مقابله، أی مقتضی الظّاهر، فلا ینافی الكثره فی نفسه.

ثمّ الفرق بین مقتضـی الظّاهر و مقتضـی الحال، أنّ مقتضـی الحال أعمّ من مقتضی الظّاهر، فكلّ مقتضی الظّاهر مقتضی الحال، و لیس كلّ مقتضی الحال مقتضی الظّاهر.

أی العرب ابتـداء من غیر ذكر المسـند إلیه لفظا أو تقـدیرا «نعم رجلا ـ مكان نعم الرّجل و نعم رجلین مكان نعم الرّجلان، و نعم رجالا مكان نعم الرّجال، حیث كان مقتضی الظّاهر الإتیان بالاسم الظّاهر فی الأمثله المذكوره لا بالضّمیر، فإذا قیل: نعم رجلا. . . بإضمار المسند إلیه، ذكره لفظا أو تقدیرا كان الكلام مخرجا علی خلاف مقتضی الظّاهر لنكته، و هی عروض اعتبار آخر ألطف

من ذلك الظّاهر، و هو حصول الإبهام.

ثمّ التّفسير المناسب لوضع هذا الباب للمدح و الذّمّ العامّين أعنى من غير تعيين خصله حميده أو ذميمه.

ص :٣۶

الإظهار دون الإضـمار، لعدم تقدّم ذكر المسند إليه (۱) ، و عدم قرينه تدلّ عليه (۲) ، و هذا الضّمير (۳) عائد إلى متعقّل معهود فى الـذّهن، و الـتزم تفسـيره بنكره ليعلم (۴) جنس المتعقّـل و إنّمـا يكون هـذا (۵) من وضـع المضـمر موضـع المظهر [فى أحد القولين]

أى لا يكون فى الكلام لفظ يدلّ عليه مطابقه و لا تضمّنا و لا التزاما.

أى على المسـند إليه بخصوصه، و من هنا يظهر أنّه لا بـدّ للإضـمار من أحد الأمرين إمّا تقدّم المرجع لفظا أو تقديرا و إمّا وجود قرينه تدلّ عليه، و مع فقدهما يكون الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظّاهر.

يمكن جعله جوابا لسؤال مقدّر و التّقدير: ما هو مرجع الضّمير المستتر فى نعم، فى نحو: نعم رجلا زيد.

و حاصـل الجواب: إنّ هـذا الضّـمير عائـد إلى متصوّر معهود فى ذهن المتكلّم مبهم باعتبـار الوجود الخـارجى، أى بمعنى شـىء صادق على رجل أو أكثر، فإذا أتى برجل مثلا الّـذى تمييز و تفسـير له علم جنس ذلك المتعقّل دون شـخصه، و زال الإبهام فى الجمله، فإذا ذكر المخصوص بالمدح بعد ذلك تعيّن شخصه.

أى التزم تفسـيره بنكره لا بمعرفه ليعلم جنس المتعقّل فقط دون شخصه ليحصل الإبهام، ثمّ التّعيين الحاصل بالمخصوص بخلاف المعرفه، فإنّ بها يعلم شخص المتعقّل كما يعلم جنسه، فيفوت ما هو المقصود من الإبهام ثمّ التّعيين.

أى قولهم: نعم رجلا زيد، و نحوه «من وضع المضمر موضع المظهر فى أحد القولين» أى المشهورين، فلا ينافى أن يكون هناك قول آخر، و هو جعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر.

ص :۳۷

أی قول من (۱) يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف (۲) ، و أمّا من يجعله (۳) مبتدأ، و نعم رجلا خبره (۴) ، فيحتمل عنده أن يكون الضّمير عائدا إلى المخصوص و هو مقدّم تقديرا، و يكون (۵) التزام إفراد الضّمير حيث لم يقل: نعما و نعموا من خواصّ هذا الباب، لكونه (۶) من الأفعال الجامده [و هو قولهم (۷) : هو أو هی زيد عالم مكان الشّأن (۸)

تفسير لأحد القولين، و بيّن القول الآخر منهما بقوله: «و أمّا من يجعله مبتدأ، و نعم رجلا خبره، فيحتمل عنده أن يكون الضّمير عائدا إلى المخصوص، و هو مقدّم تقديرا» فلا يكون الكلام حينئذ مخرجا على خلاف مقتضى الظّاهر.

أی و التّقدير: هو زيد.

أی المخصوص بالمدح أو الذّمّ.

فيكون قوله: «نعم رجلا زيد» فی التّقدير: زيد نعم رجلا، فليس من هذا الباب لاحتمال أن يكون الضّمير عائدا إلى المخصوص، و هو مقدّم تقديرا، و إنّما ذكر الاحتمال، لأنّ الضّمير عائد إلى متعقّل ذهنیّ معهود عند أكثر النّحاه كما صرّح به فی شرح المفتاح، فيكون ممّا نحن فيه.

جواب عن سؤال مقدّر، تقرير السّؤال أن يقال: لو جاز رجوع الضّمير إلى المخصوص على تقدير كونه مبتدأ و خبره ما قبله، لوجب مطابقه الضّمير للمرجع إفرادا أو تثنيه و جمعا، فيقال: نعم رجلا زيد، و نعما رجلين الزّيدان، و نعموا رجالا الزّيدون، مع أنّه ليس كذلك، بل إنّهم التزموا إفراد الضّمير فيدلّ على أنّه لا مرجع له سواء كان المخصوص مبتدأ أم لا.

و حاصل الجواب: إنّ الالتزام بإفراد الضّمير إنّما هو «من خواصّ هذا الباب» أی باب أفعال المدح و الذّمّ.

أی لكون نعم «من الأفعال الجامده» أی المشابهه للأسماء الجامده فی عدم التّصرّف، حتّى ذهب بعضهم إلى أنّ نعم و بئس اسمان جامدان.

أی قولهم بالجرّ عطف على قولهم السّابق أعنی «كقولهم: نعم رجلا زيد» .

ناظر إلى هو.

ص :۳۸

أو القصّه (۱)]فالإضمار فيه (۲) أيضا (۳) على خلاف مقتضى الظّاهر لعدم التّقدّم (۴) ، و اعلم (۵) أنّ الاستعمال على (۶) أنّ ضمير الشّأن إنّما يؤنّث إذا كان فى الكلام مؤنّث غير فضله

ناظره إلى هى، فتذكير الضّمير إنّما هو باعتبار الشّأن و تأنيثه باعتبار القصّه.

لا يقال: لا يصحّ هو زيد عالم، مثالا لعدم العائد فى الجمله الواقعه خبرا، لأنّ الجمله من حيث هى جمله مستقلّه بالفائده، فإذا لم يوجد فيها رابط لم تربط بالمبتدأ.

فإنّه يقال: إنّ الجمله الواقعه خبرا عن ضمير الشّأن لا تحتاج إلى رابط، لأنّ الجمله المفسّره لضمير الشّأن عين المبتدأ، فهى فى حكم المفرد فى عدم الحاجه إلى الرّابط، فمعنى هو زيد عالم، أنّ الشّأن و الحديث أنّ زيدا عالم، فالخبر أى زيد عالم عين المبتدأ، أى الشّأن و الحديث، و كذا لا يحتاج إلى الضّمير فى كلّ جمله تكون عباره عن المبتدأ نحو: قول النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم: أفضل ما قلت أنا و النّبيّون من قبلى لا إله إلاّ اللّه.

أى فى هذا القول.

أى كنعم «على خلاف مقتضى الظّاهر لعدم التّقدّم» .

أى لعدم تقدّم المسند إليه، فإنّ عدم تقدّمه يقتضى إيراده اسما ظاهرا، فإيراده ضميرا مخالف لمقتضى الظّاهر، إلاّ أنّ الحال يقتضيه لعروض اعتبار الإبهام ثمّ التّفسير.

قصد الشّارح بهذا الكلام الاعتراض على قول المصنّف أعنى «و قولهم هو أو هى زيد عالم» ، و ملخّص الاعتراض أنّ قولهم: «هو أو هى زيد عالم» يقتضى صحّه استعمالهم هى زيد عالم، مع عدم المطابقه فى التّأنيث و التّذكير.

أى فيه إشاره إلى أنّ ضمير الشّأن و القصّه واحد فى المعنى، و إنّما اصطلحوا على أنّ الجمله المفسّره للضّمير إذا كان فيها مؤنّث غير فضله و لا شبهها يؤنّث الضّمير، و يقال له: ضمير القصّه، و إلاّ يذكّر و يقال له: ضمير الشّأن، نحو: هى هند مليحه، و هو زيد عالم، و إنّما أنّث الضّمير فى المثال الأوّل لمجرّد قصد المطابقه اللّفظيّه لا ـ لأنّ مرجعه ذلك المؤنّث، و لا أنّ ذلك المؤنّث مفسّره، لأنّ مفسّره هى الجمله بتمامها، و قد خرج-بغير فضله و لا شبهها- نحو: إنّها بنيت غرفه، و نحو: إنّها كان القرآن معجزه، و الغرفه فى المثال الأوّل فضله، المعجزه فى المثال الثّانى شبيهه بالفضله، فلا يؤنّث الضّمير فيهما، بل يقال فى المثالين:

فقوله (۱) : هى زيد عالم، مجرّد قياس، ثمّ علّل وضع المضمر موضع المظهر فى البابين (۲) بقوله: [ليتمكّن (۳) ما يعقّبه]أى يعقّب الضّمير، أى يجىء على (۴) عقبه [فى ذهن السّامع لأنّه] أى السّامع [إذا لم يفهم منه]أى من الضّمير [معنى انتظره]أى انتظر السّامع ما يعقب الضّمير ليفهم منه معنى فيتمكّن (۵) بعد وروده فضل تمكّن (۶) ، لأنّ الحصول بعد الطّلب أعزّ (۷)

إنّه بنيت غرفه، و إنّه كان القرآن معجزه، و إنّما اشترط كون المؤنّث غير فضله و لا شبهها لأنّ الضّمير مقصود مهم، فلا تراعى مطابقته للفضلات.

أى فقول المصنّف- «هى زيد عالم-مجرّد قياس» أى قياس على قولهم: هى هند مليحه، بجامع عود الضّمير فى كلّ منهما إلى القصّه، و مجرّد عن السّماع و الاستعمال، و حينئذ فلا يصحّ قول المصنّف حيث قال: «و قولهم: هو أو هى زيد عالم» ، لأنّ المفهوم منه أنّ الاستعمال المذكور مسموع، مع أنّه غير مسموع، و لكنّ القياس يقتضى جوازه، و لذلك قال الرّضى و تأنيثه و إن لم تتضمّن الجمله مؤنّثا قياس، لكنّه لم يسمع.

أى فى باب نعم، و ضمير الشّأن.

[ليتمكّن ما يعقّبه فى ذهن السّامع]

@

[ليتمكّن ما يعقّبه فى ذهن السّامع]

علّه غائيّه لوضع المضمر موضع المظهر، لأنّ ذكر المسند إليه بالضّمير المبهم أوّلا ثمّ بالتّفسير ثانيا يكون أوقع فى النّفس، أى متمكّنا و متقرّرا فى ذهن السّامع، إذ الحصول بعد الطّلب ألذّ و أوقع فى الذّهن.

إنّما عبّر بعلى، و لم يقل: يجىء عقبه لإشعار «على» بشدّه اللّصوق، لأنّها تشعر بالاستعلاء و التمكّن، بخلاف ما لو تركها فإنّه و إن كان مشعرا باللّصوق، لكن لا يشعر بشدّته و بعباره أخرى: إنّ عقب حال جرّها ب «على» ليست ظرفا، بل اسم بمعنى الآخر، و الطّرف، فالمعنى على آخره و طرفه، فتفيد على اتّصال المتعاقبين و التصاقهما، و أن لا فاصل بينهما كما فى التّجريد.

أى فيتقرّر ما يعقب الضّمير فى ذهن السّامع لما جعل اللّه النّفوس عليه من التّشوّق إلى معرفه ما قصد إبهامه.

أى تمكّنا زائدا، و هو السّرّ فى التزام تقديمه.

وجه الأعزّيّه: أنّ فيه أمرين: لذّه العلم، و لذّه دفع ألم التّشوّق بخلاف المنساق بلا تعب، أى النّيل بغير طلب، فإنّ فيه الأمر الأوّل فقط، و الأمران المرغوبان أحلى و أولى من الواحد

من المنساق (١) بلاـ تعب، و لا يخفى أنّ هـذا (٢) لاـ يحسن فى بـاب نعم، لأـنّ السّامع ما لم يسـمع المفسّـِر لم يعلم أنّ فيه (٣) ضميرا، فلا يتحقّق فيه التّشوّق و الانتظار.

وضع المظهر موضع المضمر

[و قد يعكس]وضع المضـمر موضع المظهر، أى يوضع (۴) المظهر موضع المضـمر [فإن كان]المظهر الّذى وضع موضع المضمر [اسم إشاره فلكمال العنايه بتمييزه (۵)]أى تمييز المسند إليه [لاختصاصه (۶) بحكم بديع كقوله (١): كم عاقل عاقل (٧)]هو (٨) وصف

اسم فاعل من انساق، كمنقاد من انقاد.

أى التّعليل المذكور فى كلام المصـنّف-أى «لأنّه إذا لم يفهم منه معنى انتظره» -لا يحسن فى باب نعم. و حاصل الاعتراض على المصنّف: إنّ السّامع ما لم يسمع المفسّر لا يعلم بمجرّد سماع نعم، إنّ فيه ضميرا فلا يتشوّق و لا ينتظر لمرجعه.

أى فى نعم «ضميرا، فلا يتحقّق فيه التّشوّق و الانتظار» كى يقال: إنّ الحصول «بعد الطّلب أعزّ من المنساق بلا تعب» .

[وضع المظهر موضع المضمر فإن كان المظهر اسم إشاره فلكمال العنايه بتمييزه]

@

[وضع المظهر موضع المضمر فإن كان المظهر اسم إشاره فلكمال العنايه بتمييزه]

اشاره

بيان للعكس، فيوضع المظهر موضع المضمر، سواء كان المظهر الواقع موقع المضمر بعين لفظه السّابق أو بغيره.

أى بتمييز المسـند إليـه عن غيره فى ذهن المخـاطب فقـوله: «بتمييزه» مصـدر مضـاف إلى المفعـول، و الفاعـل محـذوف، فمعنى العباره: إنّ وضع المظهر موضع المضـمر إذا كان المظهر اسم إشاره فلأجل كمال عنايه المتكلّم بتمييز المسند إليه عن غيره حيث أبرزه فى معرض المحسوس.

أى لاختصاص المسند إليه بحكم بديع، أى عجيب بحيث لا يغيب عن الخاطر.

كم الخبريّه المضاف إلى مميّزها المفرد و هو «عاقل» الأوّل فى موضع الرّفع على الابتداء، و الجمله أعنى «أعيت» خبرها.

أى «عاقل» الثّانى وصف ل «عاقل» الأوّل، و ليس تأكيدا، كما توهّمه بعض.

١- ١) أى قول الرّاوندى، و هو رجل من قرى أصفهان، كان متّهما بالزّندقه و الإلحاد.

عاقل الأوّل، بمعنى كامل العقل، متناه فيه (١) [أعيت]أى أعيته (٢) و أعجزته أو أعيت عليه (٣) و صعبت [مذاهبه]أى طرق معاشه (۴) [*و جاهل جاهل تلقاه (۵) مرزوقا*هذا الّذى ترك (۶) الأوهام حائره*و صيّر العالم النّحرير]أى المتقن من نحر الأمور علما أتقنها (٧) [زنديقا]كافرا نافيا للصّانع العدل

أى فى العقل، كما يقال: مررت برجل رجل، أى كامل فى الرّجوليّه.

التّفسير إشاره إلى حذف المفعول، فيكون متعدّيا، و قوله: «و أعجزته» عطف تفسيرىّ له، و ضمير المفعول عائد إلى «عاقل» ، كما أنّ الضّمير المجرور يعود إليه.

فيه إشاره إلى كون الفعل لازما، و قوله: «و صعبت» عطف تفسيرىّ له، فقد علم من كلام الشّارح أنّ «أعيت» يستعمل متعدّيا و لازما، و لكن الأولى جعله متعدّيا، لما تقرّر فى محلّه من أنّ الفعل إذا تردّد بين المتعدّى و اللاّزم فينظر إلى ما قبله أو ما بعده من الأفعال، فيحمل عليه رعايه للتّناسب، و ما ذكر بعده كقوله: «و صيّر العالم النّحرير زنديقا» متعدّ، فالحمل عليه أولى.

أى أسباب معاش ذلك العاقل.

أى تصادفه و تجده مرزوقا.

أى ترك بمعنى صيّر، فمعنى العباره «هذا الّذى» أى كون العاقل متحيّر الحال، و محروم الرّزق، و كون الجاهل فارغ القلب و مرزوقا، صيّر العقول متحيّره إذ لم يفهم السّرّ فى ذلك، لأنّ مقتضى المناسبه و الحكمه و العدل أن يكون العاقل مرزوقا لما يترتّب على رزقه من المصالح دون الجاهل.

أى أتقن الأمور، و قوله: «علما» تمييز محوّل عن المفعول، و الأصل نحر علم الأمور، أى أتقنه، و تفسير النّحر بالإتقان تفسير مجازىّ علاقته المشابهه فى إزاله ما به الضّرر، فإنّ القتل و الذّبح الّذى هو معنى النّحر الحقيقى يزيل الدّماء و الرّطوبات الّتى فى الحيوان و الإتقان يزيل الشّكوك و الشّبهات، كما فى التّجريد.

لا- يقال: إنّه كان الأولى على المصنّف أن يقول: كم عالم عالم، فى مقابل قوله: «و جاهل جاهل» أو يقول: و مجنون مجنون فى مقابل قوله: «كم عاقل عاقل» .

فإنّه يقال: إنّ فى مقابله الجاهل إشاره إلى أنّ العقل بلا علم كالعدم، و أنّ الجهل

الحكيم (١) ، فقوله (٢) : هـذا إشـاره إلى حكم سـابق غير محسوس، و هو كون العاقل محروما، و الجاهل مرزوقا، فكان القياس فيه (٣) الإضـمار، فعـدل إلى اسم الإشـاره لكمال العنايه بتمييزه (۴) ليرى السّامعين أنّ هـذا الشّـىء المتميّز المتعيّن هو الّذى له الحكم العجيب، و هو جعل الأوهام حائره، و العالم النّحرير زنديقا. فالحكم البديع (۵) هو الّذى

كـالجنون، فالعاقـل ينبغى له أن يتحلّى بـالعلم و يحترز عن الجهل و يتخلّى، لئلّا يتعطّل عقله، و كون الجاهل كالمجنون لتباعـده عن اكتساب الكمالات.

قائلا بأنّه لو كان له وجود لما كان الأمر كـذلك غافلا عن أنّ ما هو الموجود من النّظام التّكوينى مطابق للعـدل و الحكمه، و أنّ اللّه يفعل ما يشاء و يحكم ما يريد، و هو على كلّ شىء قدير.

أى قول الرّاوندى «هذا» أى لفظ هذا «إشاره إلى حكم سابق و هو» أى الحكم السّابق «كون العاقل محروما و الجاهل مرزوقا» .

أى فى البيت السّابق هو «الإضـمار» بأن يقول: هو الّذى ترك الأوهام حائره، و إنّما كان القياس الإضـمار لتقدّم ذكر ما يصلح أن يكون مرجعا للضّمير مع كونه غير محسوس، و الإشاره حقيقه فى المحسوس.

أى تمييز المسند إليه باسم الإشاره ليعلم المتكلّم «السّامعين أنّ هذا الشّىء المتميّز المتعيّن هو الّذى له الحكم العجيب و هو جعل الأوهام حائره. . .» .

جواب عن سؤال مقدّر: و هو أنّ الاختصاص يقتضى المغايره بين المسند إليه و ما اختصّ به من الحكم البديع، و لا مغايره بينهما فى المقام، لأنّ المسـند إليه المشار إليه بهـذا هو كون العاقل محروما، و الجاهل مرزوقا، و هو بنفسه الحكم البديع، و معنى كونه حكمـا بـديعا أنّه ضـدّ مـا كـان ينبغى إذ ينبغى أن يكون العاقـل مرزوقا، و الجاهل محروما، فيلزم ما ذكرنا من عـدم المغايره بين المسند إليه و الحكم البديع.

و حاصـل الجواب: إنّ الحكم البـديع عبـاره عن ترك الأوهام حائره و تصـيير العالم النّحرير زنـديقا، و هو غير المسـند إليه أعنى كون العاقل محروما، و الجاهل مرزوقا، فيصحّ أن يكون الأوّل مختصّا بالثّانى لانتفاء العينيّه، و تحقّق المغايره.

و بعباره واضحه: إنّ المسند إليه المعبّر عنه باسم الإشاره هو كون العاقل محروما و الجاهل

أثبت للمسند إليه المعبّر عنه باسم الإشاره [أو التّهكّم (۱)]عطف (۲) على كمال العنايه [بالسّامع كما إذا كان]السّامع (فاقد البصر) أو لا يكون ثمّه (۳) مشار إليه أصلا

مرزوقا، و الحكم البديع المختصّ به، أى الثّابت له هو جعل الأوهام حائره، و العالم زنديقا، و المغايره بينهما كالشّمس فى رائعه النّهار.

[أو التّهكّم بالسّامع]

@

[أو التّهكّم بالسّامع]

قال جار اللّه: هو الاستهزاء، و أصله من التّهكّم مقلوب منه، لأنّه من تهكّمه أى جعله كهّاما.

أى لا على اختصاصه، و لا على العنايه، و لم يجعل عطفا على اختصاصه بحكم بديع ليكون من أسباب كمال العنايه، فيوافق كلام المفتاح، مع أنّه الأقرب، لئلاّ يرد عليه أنّ قصد التّهكّم بالسّامع لا يقتضى كمال العنايه بالتّمييز، بل يقتضى اسم الإشاره سواء قصد به كمال العنايه بتمييز أم لا. لأنّ عطفه على قوله: «لاختصاصه» يفيد أنّ التّهكّم بمن لا بصر له يقتضى كمال العنايه بتمييز المسند إليه، كما أنّ اختصاصه بحكم بديع يقتضى ذلك، و ليس الأمر كذلك.

ففى كلام الشّارح حيث عطف التّهكّم على كمال العنايه دون غيره تعريض بصاحب المفتاح حيث جعل التّهكّم داخلا تحت كمال العنايه مقابلا للاختصاص بالحكم البديع. فإنّه قال: إذا كملت العنايه بتمييزه إمّا لأنّه اختصّ بحكم بديع عجيب الشّأن و إمّا لأنّه قصد التّهكّم بالسّامع، و لم يجعل عطفا على العنايه أيضا، لأنّ المقصود هو التّهكّم لا كمال التّهكّم.

فمعنى العباره على العطف على كمال العنايه، إنّ المظهر الّذى وضع موضع المضمر إن كان اسم الإشاره فلكمال العنايه، أو التّهكّم بالسّامع و السّخريّه عليه، كما لو قال الأعمى: من ضربنى؟ فقلت له: هذا ضربك، فكان مقتضى الظّاهر أن يقال له: هو زيد، لتقدّم المرجع فى السّؤال، لكنّه عدل عن مقتضى الظّاهر و أتى بالاسم الظّاهر أعنى اسم الإشاره محلّ الضّمير للتهكّم و الاستهزاء بذلك الأعمى، حيث عبّرت له باسم الإشاره الّذى هو موضوع للمحسوس بحاسّه البصر فنزّلته منزله البصير تهكّما به.

أى فى موضع الإتيان باسم الإشاره «مشار إليه» محسوس «أصلا» سواء كان السّامع فاقد البصر أو بصيرا، كما إذا قال لك البصير: من ضربنى؟ ف هذا ضربك مشيرا إلى أمر عدمىّ كالخلاء، فالمنفىّ هو المشار إليه المحسوس لا المشار إليه مطلقا، و إنّما كان الإتيان

[أو (۱) النّداء على كمال بلادته]أى بلاده السّامع بأنّه لا يدرك غير المحسوس [أو (۲)]على كمال [فطانته]بأنّ غير المحسوس عنده بمنزله المحسوس [أو ادّعاء كمال ظهوره (۳)]أى ظهور المسند إليه (۴)

باسم الإشاره مفيدا للتّهكّم و الاستهزاء، لأنّ الإشاره إلى الأمر العدميّ بما يشار به إلى المشاهد المحسوس يدلّ على عدم الاعتناء بذلك السّامع، ثمّ كون المشار إليه غير محسوس و غير حاضر لا ينافى كون المقام مقام الإضمار، و ذلك لتقدّم المرجع فى السّؤال.

فلا يرد ما يقال: من أنّه إذا لم يكن ثمّه مشار إليه أصلا، لم يكن ثمّه مرجع للضّمير، فلا يكون المقام مقام الإضمار لتوقّفه على المرجع، فلا يصحّ جعل ذلك ممّا وضع الظّاهر موضع المضمر.

أى التّنبيه و الإعلام على بلاده السّامع فقوله: «النّداء» بمعنى الإعلام على التّهكّم، فمعنى العباره أنّه يوضع اسم الإشاره موضع المضمر لأجل الإعلام على كمال بلاده السّامع، لأنّ فى اسم الإشاره الّذى أصله أن يكون لمحسوس إشاره و إيماء إلى أنّ السّامع لا يدرك إلّا المحسوس، فإذا قال قائل: من عالم البلد؟ فقيل له: ذلك زيد، كان ذلك القول مكان هو زيد، للإشاره إلى كمال بلاده السّامع، فالإتيان باسم الإشاره خلاف مقتضى الظّاهر، و فى العدول إليه تنبيه على كمال بلاده ذلك السّائل بأنّه لا يدرك غير المحسوس، فكان المقام مقام الإضمار لتقدّم المرجع أعنى عالم البلد فى السّؤال.

أى أو النّداء على كمال فطانه السّامع «بأنّ غير المحسوس عنده بمنزله المحسوس» فيستعمل اسم الإشاره الّذى أصله للمحسوس فى المعنى الغامض كى يكون إيماء و إشاره إلى أنّ السّامع لذكائه صارت المعقولات عنده كالمحسوس، و ذلك كقول المدرّس بعد توضيح مسأله غامضه، و هذه عند فلان ظاهره و واضحه، مدحا له، فكان مقتضى الظّاهر أن يقول: و هى ظاهره عند فلان، لتقدّم المرجع لكنّه عدل عن مقتضى الظّاهر للتّنبيه على كمال فطانه ذلك السّامع و أنّ المعقولات عنده بمنزله المحسوسات.

[أو ادّعاء كمال ظهوره]

@

[أو ادّعاء كمال ظهوره]

أى يوضع اسم الإشاره مكان المضمر لأجل ادّعاء ظهور المسند إليه كما يقال فى المسأله المتنازع فيها: هذه ظاهره، مكان هى ظاهره، و فى العدول إلى اسم الإشاره مع أنّه على خلاف مقتضى الظّاهر ادّعاء كمال ظهور المسأله.

أى ظهور المسند إليه عند المتكلّم كأنّه محسوس بالبصر و لو لم يكن ظاهرا فى نفسه.

[و علیه (۱)]أی علی وضع اسم الإشاره موضع المضمر لادّعاء کمال الظّهور [من غیر هذا الباب (۲)]أی باب المسند إلیه [تعاللت (۳)]أی أظهرت العلّه و المرض (۴) [کی أشجی (۵)] أی أحزن من شجی بالکسر، أی صار حزینا، لا من شجی العظم، بمعنی نشب فی حلقه [و ما بک (۶) علّه*تریدین (۷) قتلی قد ظفرت (۸) بذلک*]أی بقتلی کان مقتضی الظّاهر أن یقول به، لأنّه لیس بمحسوس فعدل إلی ذلک (۹) إشاره إلی أنّ

أی و علی وضع اسم الإشاره موضع المضمر لادّعاء کمال ظهوره «من غیر هذا الباب» قول ابن دمیه: «تعاللت» ، فقوله: «و علیه» خبر مقدّم، و «تعاللت» مبتدأ مؤخّر، و قوله: «من غیر هذا الباب» حال من المبتدأ علی قول ابن مالک، کما فی الدّسوقی.

فیکون نظیرا للمقام لا مثالا، و لهذا فصّل بقوله: «و علیه» و لم یقل نحو: تعاللت.

خطاب للمحبوبه.

هذا التّفسیر إشاره إلی أنّ باب التّفاعل یستعمل فی إظهار ما لم یکن فی الواقع، نحو: تجاهل زید، و هو لیس بجاهل، و تعارج بکر، أی أظهر العرج، و لم یکن به عرج.

أشجی فعل المتکلّم، بمعنی أحزن من شجی من باب علم، فهو لازم لا من شجی العظم من باب نصر «بمعنی نشب فی حلقه» أی وقف العظم فی حلقه، و ذلک لعدم المناسبه.

حال من التّاء فی «تعاللت» مؤکّده، لأنّ المراد: و ما بک علّه فی الواقع، و هو معنی التّعالل.

أی تریدین قتلی بإظهار العلّه، و هو أیضا حال من التّاء فی «تعاللت» أو بدل اشتمال من «تعاللت» .

استئناف بیانی جواب کأنّه، لمّا خاطبها قالت: هل حصل القتل فقال فی الجواب، فقد ظفرت بذلک.

الشّاهد: فی قوله: «بذلک» حیث لم یقل به، أی استعمل اسم الإشاره موضع الضّمیر لادّعاء أنّ قتله و إن کان من المعانی إلاّ أنّه قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الّذی یشار إلیه باسم الإشاره، و الضّمیر فی قوله: «به» ، و «لأنّه» عائد إلی القتل.

[أو غیر اسم الإشاره فلزیاده التّمکّن]

@

[أو غیر اسم الإشاره فلزیاده التّمکّن]

أی فعدل الشّاعر إلی لفظ «ذلک» مکان به، کی یکون عدوله هذا إشاره إلی أنّ قتله قد ظهر مثل ظهور المحسوس بالبصر الّذی یشار إلیه باسم الإشاره، هذا کلّه إذا کان المظهر

قتله قد ظهر ظهور المحسوس [و إن كان]المظهر الّذى وضع موضع المضمر [غيره]أى غير اسم الإشاره (١) [فلزياده التّمكّن]أى جعل المسند إليه متمكّنا عند السّامع [نحو: قُلْ هُوَ اَللّٰهُ أَحَدٌ (١) اَللّٰهُ اَلصَّمَدُ أى الّذى (٣) يصمد (۴) إليه و يقصد فى الحوائج، لم يقل: هو الصّمد، لزياده التّمكّن (۵) [و نظيره]أى نظير قُلْ هُوَ اَللّٰهُ أَحَدٌ (١) اَللّٰهُ اَلصَّمَدُ فى وضع المظهر موضع المضمر لزياده التّمكّن [من غيره]أى من غير باب المسند إليه [و بالحقّ (۶)]أى بالحكمه المقتضيه

الموضوع موضع المضمر اسم إشاره، و أمّا إذا كان المظهر الموضوع موضع المضمر غير اسم الإشاره «فلزياده التّمكّن» كما أشار إليه بقوله: «و إن كان غيره فلزياده التّمكّن» .

بأن كان علما أو معرّفا بالإضافه أو بأل.

الشّاهد: فى اسم الجلاله الثّانى، حيث لم يقل: هو الصّمد، و أتى بالاسم الظّاهر، لأنّ الغرض هو تمكين المسند إليه فى السّامع، بمعنى قوّه الحصول فى ذهنه، و هذا الغرض لا يحصل بالضّمير لعدم خلوّه عن الإبهام، و لذا جعله النّحاه من المبهمات، و المظهر أدلّ على المسمّى لا سيّما و هو علم، و العلم قاطع للشّركه، فهو أدلّ على التّمكّن، و المراد فى المقام بيان عظمه المسند إليه و اختصاصه بالصّمديّه، و زياده التّمكّن تناسب التّعظيم و الاختصاص، و عرف الصّمد باللاّم لإفاده الحصر المطلوب، و لعلم المخاطبين بصمديته، و نكّر لفظ أحد لعدم علمهم بأحديّته، و لم يؤت بالعاطف بين الجملتين-أى لم يقل: اللّه أحد و اللّه الصّمد- لكمال الاندراج بينهما، حيث إنّ الثّانيه كالتّتمّه للأولى.

أى التّفسير المذكور إشاره إلى أنّ المعنى المذكور أحد معانى الصمّد، و من معانيه الدّائم الباقى.

أى يرجع، و يلجأ إليه فى الحوائج كلّها، فقوله: «و يقصد» عطف تفسير على قوله: «يصمد» .

أى عدل عن المضمر إلى المظهر، لزياده التّفخيم، و الإشعار بأنّ من لم يتّصف بالصّمديّه لم يستحقّ بالألوهيّه، و كان مقتضى القياس هو الصّمد لسبق ذكر اللّه تعالى.

خبر لقوله: «و نظيره» أى «و نظيره بالحقّ أنزلناه و بالحقّ نزّل» .

للإنزال (۱) [أنزلناه]أى القرآن [و بالحقّ نزّل]حيث لم يقل: و به نزّل (۲) [أو إدخال الرّوع (۳)]عطف على زياده التّمكّن، [فى ضمير (۴) السّامع و تربيه المهابه (۵)]عنده

الحكمه لغه هى المبالغه فى العلم، و اصطلاحا هى استكمال النّفس الإنسانيّه بتصوّر الأمور و التّصديق بالحقائق النّظريّه و العمليّه على قدر الطّاقه البشريّه، و المراد بها هنا ما يشتمل على صلاح المعاش و المعاد، و سمّاها حقّا، لأنّها حقّ ثابت فى الواقع، ثمّ الوجه لاقتضائها إنزال الكتب أنّ الإنسان مدنيّ بالطّبع، يحتاج إلى التّعاون، فلا يتمّ أمر معاشه إلّا إذا كان بينهم معامله و عدل، لأنّ كلّ إنسان كتله من الغرائز، مثل غريزه السّيطره و التّملّك، و غريزه شهوه البطن و الفرج، و كلّ واحده منها تتطلّب من صاحبها الإشباع بأيّه وسيله من الوسائل و لو بطريقه تبعث على الضّرر بمجموعه كبيره من بنى البشر، فلولا إنزال الكتب و إرسال الرّسل و هدايتهم إلى ما فيه صلاح معاشهم و معادهم لتفسخ المجتمع الإنسانى، و تحكم عليه الفوضى.

مع أنّه مقتضى الظّاهر لتقدّم المرجع، و توضيح ذلك: أنّ كون هذا المثال من قبيل المظهر موضع المضمر، إنّما يتمّ إذا كان المراد من الحقّين معنى واحد، كما يدلّ عليه قاعده إعاده المعرفه معرّفا، و أمّا إذا كان المراد من الحقّ الثّانى الأوامر و النّواهى على ما قيل، فلا يكون ممّا نحن فيه، لأنّ كلا من الحقّين له معنى على حده.

فالمتحصّل من الجميع أنّ الحقّ الثّانى هو عين الحقّ الأوّل، فكان مقتضى الظّاهر أن يقال: و به نزّل، فعدل عنه إلى الاسم الظّاهر لزياده التّمكين، لأنّ المقام مقام تقرير حكمه الإنزال لئلّا يتوهّم أنّ نزولها لا حكمه فيه.

[أو إدخال الرّوع]

@

[أو إدخال الرّوع]

قوله: «الرّوع» بفتح الرّاء بمعنى الخوف، و بضمّ الرّاء بمعنى القلب، فحينئذ كان الأولى أن يقول: فى روع السّامع، بضمّ الرّاء بدل «فى ضمير السّامع» .

أى فى قلب السّامع.

أى تقويه الخوف النّاشئ عن إجلال المتكلّم و عظمته عند السّامع، فالمراد من تربيه المهابه زيادتها، و إنّما عطف بالواو المفيده للجمع بين الأمرين، لقرب الأوّل، أى إدخال الرّوع من الثّانى، أى من تربيه المهابه، لأنّ الخوف من الشّىء يستلزم الإجلال و التّعظيم كالخوف فى قلوب النّاظرين للملوك و السّلاطين، و كيف كان فالجمع بينهما أبلغ فى المقصود.

ص: ۴۸

هذا كالتّأكيد (۱) لإدخال الرّوع [أو تقويه (۲) داعی المأمور و مثالهما]أی مثال التّقويه و إدخال الرّوع مع التّربيه [قول الخلفاء: أمير المؤمنين (۳) يأمرك بكذا]مكان أنا آمرك، [و عليه]أی (۴) علی وضع المظهر موضع المضمر لتقويه داعی المأمور [من غيره]أی من غير باب المسند إليه

لأنّ خشيه لحوق الضّرر من شیء يلزمها إجلاله، و تعظيمه فی القلب، فهو من عطف اللّازم علی الملزوم، لأنّ تربيه المهابه لا تغايرهما، و هی لازمه لإدخال الخوف، و كذا تربيتها و هی بمنزله التّأكيد لأنّها تدلّ عليه، و لذا قال: كالتّأكيد، و لذا لم بعطف بأو، و قيل: إنّه لم يدخل بينهما عناد، لأنّهما متقاربان، فإنّ الأوّل إدخال الخوف ابتداء، و الثّانی استزاده الخوف الحاصل.

[أو تقويه داعی المأمور]

@

[أو تقويه داعی المأمور]

أی تقويه ما يكون داعيا لمن أمرته بشیء إلی الامتثال، و الإتيان به، كما فی المطوّل، فإضافه الدّاعی إلی المأمور من إضافه اسم الفاعل إلی المفعول، و ذلك الدّاعی حاله نفسانيّه تقوم المأمور به، كظنّ الانتقام منه عند مخالفه أمره، فذات الخليفه مثلا تقتضی الدّاعی المذكور، و التّعبير عنه بأمير المؤمنين الدّالّ علی السّلطه و القدره و التّمكّن من الإضرار و فعل المكروه بالمأمور، يقوّی ذلك الدّاعی، و إنّما عطف هنا بأو، لأنّ تقويه الدّاعی قد توجد بدون إدخال الرّوع، و إن جاز جمعهما، كما فی مثال المتن، و لذا قال: «و مثالهما» .

فالتّعبير عن ذات الأمير بلفظ أمير المؤمنين دون الضّمير الّذی هو لفظ أنا الّذی هو ضمير المتكلّم موجب لدخول الخوف فی قلب السّامع لدلاله لفظ أمير المؤمنين علی القهر و السّلطان، و أنّه يعاقب العاصی، و موجب لازدياد المهابه الحاصله من رؤيه و مشافهه و موجب لتقويه داعی المأمور.

و بعباره واضحه: موجب للتّقويه و إدخال الرّوع مع التّربيه، بخلاف أنا آمرك، فإنّه لا يدلّ علی ما ذكر فعدل عن المضمر إلی المظهر، لأنّه أهيب و أدعی إلی الامتثال.

التّفسير المذكور إشاره إلی أنّ المناسب لوضع المضمر هو تقويه داعی المأمور لإدخال الرّوع فی قلب السّامع، لأنّ سياق الآيه المباركه هو التّرغيب.

ص :۴۹

فَإِذٰا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اَللّٰهِ

(١)

(١)]لم يقل عليّ (٢) ، لما فى لفظ اللّه من تقويه الـدّاعى (٣) إلى التوكّل عليه لـدلالته على ذات موصوفه بالأوصاف الكامله من القدره الباهره و غيرها (۴) [أو الاستعطاف (۵)]أى طلب العطف (۶) و الرّحمه (٧) [كقوله (٨) :

إلهى عبدك العاصى أتاكا]

مقرّا بالذّنوب و قد دعاكا

هـذه الآيه مع ملاحظه مضمونها تأبى عن التّلاؤم مع إدخال الرّوع و تربيه المهابه، لأنّها فى صدد بيان جهه التّوكّل، و معنى التّوكّل أن يقول العبد بلسان حاله: إلهى أنا لست مستغنيا عن معونتك، لعلمى بأنّ وراء تدبيرى تدبيرك، فأرجو لطفك فى إنجاح ما أروم-فقوله تعالى: فَإِذٰا عَزَمْتَ بعد المشاوره و ظهور الأمر فتوكّل-موجب لتقويه داعى المأمور.

أى لم يقل: عليّ، بضمير المتكلّم، مع أنّ المقام يقتضيه، لأنّ المقام مقام التّكلّم «لما فى لفظ اللّه من تقويه الدّاعى. . .» .

أى داعى النّبيّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم لأنّ المأمور بالتّوكّل بعد المشاوره هو النّبى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم.

أى من أوصاف الكمال، و حاصل الكلام: إنّ فى لفظ اللّه من تقويه داعى النّبيّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم إلى التّوكّل عليه لدلالته على ذات موصوفه بالأوصاف الكماليّه، لأنّ لفظ الجلاله موضوعه للذّات الموصوفه بالقدره، و سائر الكمالات، فتوجب تقويه ذلك الدّاعى بخلاف ضمير المتكلّم، فإنّه لا يدلّ عليها، لأنّه موضوع لكلّ متكلّم من حيث هو متكلّم من دون أن يلاحظ فيه صفه من الصّفات زائده على الذّاتّ.

[أو الاستعطاف]

@

[أو الاستعطاف]

أى وضع المظهر موضع المضمر لقصد الاستعطاف.

أى طلب المتكلّم أن يعطف السّامع عليه.

عطف تفسيرىّ على «العطف» .

أی قول إبراهيم بن أدهم كـان من أبناء الملوك فخرج يوما متصيّدا فهتف به هاتف: ألهـذا خلقت أم بهـذا أمرت، ثمّ هتف من قربوس سرجه، و اللّه ما لهذا خلقت، و لا بهذا أمرت، فترک ما مضى و دخل الباديه، و تاب إلى اللّه، فتكلّم بهذه الأبيات: «إلهی عبدک العاصی أتاكا» أی رجع إليک بالتّوبه «مقرّا بالذّنوب و قد دعاک» أی سألک، و بعده:

ص :۵۰

۱- ۱) سوره آل عمران:۱۵۹.

لم يقل: أنا العاصى (۱) ، لما فى لفظ عبدک من التّخضّع (۲) و استحقاق الرّحمه و ترقّب الشّفقه

الالتفات

[قال السّكّاكى: هذا]أعنى (۳) نقل الكلام عن الحكايه إلى الغيبه [غير مختصّ بالمسند إليه و لا]النّقل مطلقا (۴) مختصّ [بهذا القدر]أى بأن يكون عن الحكايه إلى الغيبه، فلا تخلو العباره (۵) عن تسامح [بل كلّ من التّكلّم و الخطاب و الغيبه

فإن تغفر فأنت لذلک أهل

و إن تطرد فمن يرحم سواکا

و الشّاهد: فى قوله: «عبدک العاصى أتاکا» حيث لم يقل: أنا أتيتک، أى قصد باب عفوک، و قيل: إنّ البيت المذكور منسوب إلى على بن أبى طالب عليه السّلام.

أى فيكون العاصى حينئذ بدلا من ضمير المتكلّم.

أى كمال الخضوع و الخشوع ليس فى ضمير المتكلّم، ثمّ عطف «استحقاق الرّحمه» على «التّخضّع» من قبيل عطف المسبّب على السّبب، و كذا قوله: «و ترقّب الشّفقه» .

التّفسير المذكور «أعنى نقل الكلام. . .» إشاره إلى أنّ المشار إليه بقوله: «هذا» ما يفهم ضمنا إيراد قوله تعالى: فَتَوَكَّلْ عَلَى اَللّٰهِ و قوله: «إلهى عبدک العاصى أتاکا» لأنّ هذين المثالين يتضمّنان «نقل الكلام عن الحكايه» أى المتكلّم، لأنّ المتكلّم يحكى عن نفسه «إلى الغيبه» أى المستفاده من الاسم الظّاهر، لأنّ الظّواهر عندهم غيب، فالحاصل إنّ ما ذكر من نقل الكلام عن حكايه نفس المتكلّم أعنى ضمير المتكلّم إلى الغيبه المستفاده من الاسم الظّاهر «غير مختصّ بالمسند إليه» بل تاره يكون فى المسند إليه كما مرّ فى قول الخلفاء: أمير المؤمنين يأمرک بكذا، مكان أنا آمرک، و أخرى يكون فى غيره، كما فى قوله تعالى:]فتوكّل على اللّه [مكان فتوكلّ علىّ.

أى من دون التّقييد بالنّقل عن الحكايه إلى الغيبه، و إن كان التّقييد ظاهر العباره، و هذا وجه التّسامح.

أى لا تخلو عباره المصنّف عن تسامح، إذ ظاهر كلام المصنّف بمنزله أن يقال: إنّ نقل الكلام عن الحكايه إلى الغيبه غير مختصّ بنقل الكلام عن الحكايه إلى الغيبه.

مطلقا]أی سواء کان فی المسند إلیه أو غیره، و سواء کان کلّ منها (۱) واردا فی الکلام أو کان مقتضی الظّاهر إیراده (۲) [ینقل إلی الآخر]فتصیر الأقسام (۳) ستّه حاصله من ضرب الثّلاثه فی الاثنین، و لفظ مطلقا لیس فی عباره السّکّاکی لکنّه مراده بحسب ما علم من مذهبه (۴) فی الالتفات بالنّظر إلی الأمثله (۵) [و یسمّی هذا النّقل عند علماء المعانی (۶)

و بعباره أخری: إنّ ظاهر کلامه أنّ النّقل المذکور لا یختصّ بنفسه، بل یوجد فی غیره، مع أنّ وجود نفس الشّیء فی غیره محال، فقول الشّارح «النّقل مطلقا. . .» بیان لما هو مراد المصنّف، فمراده لا النّقل مطلقا مختصّ «بهذا القدر» یعنی أنّ النّقل هنا مجرّد عن قیده أی من المتکلّم إلی الغیبه، بل کان المراد منه ما یشمل له و لغیره ککونه من الخطاب إلی التّکلّم أو الغیبه، أو من الغیبه إلی التّکلّم أو الخطاب، أو من التّکلّم إلی الخطاب، و الدّلیل علی أنّ مراد المصنّف من العباره ما ذکرناه من قول المصنّف: «بل کلّ من التّکلّم و الخطاب و الغیبه مطلقا» .

أی کلّ من التّکلّم و الخطاب و غیره «واردا فی الکلام» أی بأن عبّر به أوّلا، ثمّ عدل عنه إلی الآخر، کما فی الأمثله الآتیه.

أی إیراد کلّ منها إلاّ أنّه لم یورد بأن لم یعبّر به أوّلا، فعدل عنه إلی الآخر، کما فی الأمثله السّابقه.

أی أقسام النّقل «ستّه حاصله من ضرب الثّلاثه فی الاثنین» لأنّ کلّ واحد من الثّلاثه ینقل إلی الآخرین، أی عن التّکلّم إلی الخطاب و الغیبه و عن الخطاب إلی التّکلّم و الغیبه و عن الغیبه إلی التّکلّم و الخطاب، فصارت الأقسام ستّه، و إن ضربت هذه السّتّه فی الحالتین و هما أن یکون قد أورد کلّ منهما فی الکلام، ثمّ عدل عنه أو لم یورد لکن کان مقتضی الظّاهر إیراده، تصیر اثنی عشر قسما، و إن ضربتها فی المسند إلیه و غیره تصبح أربعه و عشرین، و تأتی أمثله أکثر هذه الأقسام فیما یأتی.

أی السّکّاکی من أنّه لا یشترط تقدّم التّعبیر و لا اختصاصه بالمسند إلیه، و إن کان عدم الاختصاص به علی مذهب الجمهور أیضا.

لأنّه مثّل بالمسند إلیه و غیره، سواء سبقه تعبیر أو لا، فیکون الإطلاق مستفادا من الأمرین، أی ما علم من مذهبه و الأمثله.

الأولی أن یقول عند علماء البلاغه، لأنّ الالتفات لا یختصّ بعلم المعانی بل یسمّی

التفاتا]مأخوذا (١) من التفات الإنسان عن يمينه إلى شماله و بالعكس (٢) [كقوله]أى قول امرئ القيس (1)[تطاول ليلك (٣)]خطاب لنفسه (۴) التفاتا، و مقتضى الظّاهر ليلىّ [بالأثمد (۵)] بفتح الهمزه و ضمّ الميم، اسم موضع [و المشهور (۶) عند الجمهور أنّ

النّقل المذكور التفاتا عند علماء العلوم الثّلاثه، لأنّ الالتفات من علم المعانى باعتبار اقتضاء المقام، فائدته من طلب مزيد الإصغاء و اشتماله على نكته هى خاصيّه التّركيب، و أنّه من علم البيان من حيث إنّه إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه فى الوضوح و الخفاء، و أنّه من علم البديع، من حيث كونه يورث الكلام حسنا و طراوه، فيصغى إليه لطراوته و ابتداعه.

أى منقولا.

أى من شماله إلى يمينه، الواو بمعنى أو.

فيه التفات من التّكلّم إلى الخطاب حيث كان مقتضى الظّاهر تطاول ليلىّ، لأنّ المقام مقام تكلّم و حكايه عن نفسه.

فالالتفات من التّكلّم إلى الخطاب إنّما هو عند السّكّاكى، لأنّه لم يشترط التّعبير بالفعل، و لا التفات فيه عند الجمهور، لأنّهم يشترطونه.

أى لذاته و شخصه، يعنى أنّ الخطاب ليس على حقيقته إذا لم يرد بالمخاطب من يغايره، بل أراد ذاته و شخصه، فالخطاب بكسر الكاف، لأنّ الشائع فى خطاب النّفس التّأنيث، و يصحّ الفتح نظرا إلى كون النّفس شخصا أو بمعنى المكروب.

و فى بعض الشّروح إنّ ما يتوهّم من أنّه يجب أن يقرأ ليلك بكسر الكاف، لأنّ الخطاب لنفسه خطأ، لأنّ الضّمير إنّما يؤنّث إذا كان راجعا إلى لفظ النّفس لكونه مؤنّثا سماعيّا، و أمّا إذا كان راجعا إلى مدلولها، فلا يؤنّث لكونه مذكّرا، و كيف كان فقوله: «تطاول ليلك» كنايه عن السّهر.

الباء بمعنى فى، ثمّ الإثمد بكسر الهمزه و الميم، بمعنى الكحل الأسود.

هذا من كلام المصنّف مقابل لقول السّكّاكى: قال الفنرى: فى حواشيه على المطوّل اعلم أنّه تلخّص ممّا ذكره الشّارح أنّ فى الالتفات أربعه مذاهب.

و وجه الضبط أن يقال: لا يخلو إمّا أن يشترط فيه سبق التّعبير بطريق آخر أم لا، الثّانى

١- ١) أى قول امرئ القيس فى مرثيه أبيه.

الالتفات هو التّعبير عن معنى بطريق من]الطّرق [الثّلاثه]التّكلّم و الخطاب و الغيبه [بعد التّعبير عنه]أى عن ذلك المعنى (١) [بآخر منها]أى بطريق آخر من الطّرق الثّلاثه بشرط أن يكون التّعبير الثّانى على خلاف ما يقتضيه الظّاهر (٢) و يترقّبه (٣) السّامع، و لا بدّ من هذا القيد (۴) ليخرج مثل قولنا: أنا زيد، و أنت عمرو (۵) ،

[الالتفات]

@

[الالتفات]

اشاره

مذهب الزّمخشرى و السّكّاكى و من تبعهما، و على الأوّل لا يخلو إمّا أن يشترط أن يكون التّعبيران فى كلام واحد أو لا، الأوّل مذهب بعض النّاس، و على الثّانى لا يخلو إمّا أن يشترط كون المخاطب فى التّعبيرين واحدا أو لا، الأوّل مذهب صدر الأفاضل، و الثّانى مذهب الجمهور.

هذا التّفسير صريح فى أنّه لا بدّ من اتّحاد معنى الطّريقين، و المراد الاتّحاد فى المصداق، فيدخل فيه نحو: أنا زيد، و يحتاج إلى إخراجه بالقيد الّذى ذكره الشّارح، و هو قوله: «بشرط أن يكون التّعبير الثّانى على خلاف ما يقتضيه الظّاهر» .

أى ظاهر الحال.

عطف على قوله: «يقتضيه» ، فمعنى العباره حينئذ، بشرط أن يكون التّعبير الثّانى على خلاف ما يقتضيه ظاهر الحال، و على خلاف ما ينتظره السّامع، إذ ما يترقّبه السّامع هو الطّريق الأوّل لا الثّانى.

أى من شرط أن يكون التّعبير الثّانى على خلاف ما يقتضيه الظّاهر، و إنّما تركه المصنّف لفهمه من المقام، لأنّ كلامه إنّما هو فى إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر.

وجه خروج أنا زيد، و أنت عمرو، عن الالتفات أنّه و إن كان يصدق على كلّ واحد منهما أنّه قد عبّر فيه عن معنى و هو الذّات بطريق الغيبه، بعد التّعبير عنه بطريق آخر، و هو التّكلّم فى المثال الأوّل، و الخطاب فى المثال الثّانى، إلاّ أنّ التّعبير الثّانى ممّا يقتضيه ظاهر الكلام و الحال، و يترقّبه السّامع، لأنّ المتكلّم إذا قال: أنا و أنت يترقّب أن يأت بعده باسم ظاهر خبرا عنه، لأنّ الإخبار عن الضّمير إنّما يكون بالاسم الظّاهر، فالإخبار به و إن كان من قبيل الغيبه عن ضمير المتكلّم أو المخاطب إلاّ أنّه جار على ظاهر ما يستعمل فى الكلام.

و الحاصل إنّ التّعبير الثّانى فى المثالين ليس على خلاف مقتضى الظّاهر، و لا على خلاف ما يترقّبه السّامع فقد خرجا بالقيد المذكور فى كلام الشّارح.

و نحن اللّذون صبّحوا الصّباحا (۱) و مثل قوله تعالى: وَ إِيّاكَ نَسْتَعِينُ، و اِهْدِنَا اَلصِّرٰاطَ اَلْمُسْتَقِيمَ، فإنّ الالتفات إنّما هو فى إِيّاكَ نَعْبُدُ و الباقى جار على أسلوبه، و من زعم أنّ فى مثل يٰا أَيُّهَا اَلَّذِينَ آمَنُوا التفاتا (۳) ، و القياس آمنتم، فقد سها على ما يشهد به كتب النّحو (۴)

وجه خروج هذا المثال إنّ فيه الانتقال من ضمير المتكلّم أعنى «نحن» إلى الغيبه و هو «اللّذون» إلاّ أنّ هذا الانتقال ليس على خلاف مقتضى الظّاهر، بل ممّا يقتضيه الظّاهر، لأنّ الإخبار بالظّاهر و إن كان من قبيل الغيبه عن ضمير المتكلّم أو المخاطب إلاّ أنّه جار على ظاهر ما يستعمل فى الكلام فلم يجر على خلاف ما يترقّبه السّامع، فخرج بالشّرط المذكور، إذ لو لا ذلك الشّرط لحكم بأنّ هذا التفات.

و حاصل الكلام أنّه لو لا ذلك القيد لدخل جميع هذه الأمثله فى الالتفات، لأنّه قد عبّر فيها عن معنى بطريق من الطّرق الثّلاثه بعد التّعبير عنه بطريق آخر، فخرج جميع هذه الأمثله بذلك القيد، لأنّ التّعبير الثّانى فيها ليس على خلاف مقتضى ظاهر الحال، كما عرفت.

وجه خروج قوله تعالى عن الالتفات بعد ما كان فيه التّعبير عن المعنى و هو الذّات العليّه بطريق، بعد التّعبير عنها بآخر، و هو الغيبه فى قوله: مٰالِكِ يَوْمِ اَلدِّينِ و أَنْعَمْتَ إلاّ أنّ هذا التّعبير أعنى- وَ إِيّاكَ نَسْتَعِينُ -على خلاف مقتضى الظّاهر، لأنّ الالتفات حصل أوّلا بقوله: إِيّاكَ نَعْبُدُ و الثّانى و هو قوله: وَ إِيّاكَ نَسْتَعِينُ أتى على أسلوبه كما فى كلام الشّارح فلكلّ واحد من وَ إِيّاكَ نَسْتَعِينُ و اِهْدِنَا و أَنْعَمْتَ بالنّظر إلى مٰالِكِ يَوْمِ اَلدِّينِ و إن كان يصدق عليه أنّه انتقال من طريق إلى آخر لكنّه على خلاف مقتضى الظّاهر، بل جار على مقتضاه نظرا إلى رعايه وحده الأسلوب فهذه الثّلاثه خارجه بالشّرط المذكور فى كلام الشّارح.

لأنّ اَلَّذِينَ منادى فى الحقيقه فهو مخاطب، و المناسب له آمنتم، فالعدول عن الخطاب إلى الغيبه التفات.

من أنّ عائد الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبه، و إن وقع منادى لأنّ الموصول اسم ظاهر من قبيل الغيبه، و إن عرض به الخطاب بسبب النّداء، و حينئذ ف آمَنُوا جار على مقتضى الظّاهر، فخرج عن الالتفات بالقيد المذكور.

ص :۵۵

[و هذا]أی الالتفات بتفسیر الجمهور [أخصّ]منه (۱) بتفسیر السّکّاکی، لأنّ النّقل (۲) عنده أعمّ من أن یکون قد عبّر عن معنی بطریق من الطّرق، ثمّ بطریق آخر أو یکون مقتضی الظّاهر أن یعبّر عنه بطریق منها (۳) ، فترک و عدل إلی طریق آخر (۴) ، فیتحقّق الالتفات بتعبیر واحد، و عند الجمهور مخصوص بالأوّل (۵) حتّی لا یتحقّق الالتفات بتعبیر واحد، فکلّ التفات عندهم التفات عنده من غیر عکس کما فی تطاول لیلک (۶) [مثال الالتفات من التّکلّم إلی الخطاب،]و ما لی لا أعبد الّذی فطرنی و إلیه ترجعون [(۱)(۷)]

[الفرق بین تفسیر الجمهور و تفسیر السّکّاکی للالتفات]

@

[الفرق بین تفسیر الجمهور و تفسیر السّکّاکی للالتفات]

أی من الالتفات «بتفسیر السّکّاکی» .

أی لأنّ النّقل المسمّی بالالتفات عند السّکّاکی «أعمّ من أن یکون قد عبّر عن معنی بطریق من الطّرق» الثّلاثه، ثمّ عبّر عنه بطریق أو لا، بل کان مقتضی الظّاهر أن یعبّر عنه بطریق من الطّرق الثّلاثه إلاّ أنّه ترک و عدل عنه إلی طریق آخر «فیتحقّق الالتفات بتعبیر واحد» عند السّکّاکی دون الجمهور، فلا یتحقّق الالتفات عندهم إلاّ بتعبیرین، فکلّ التفات عند الجمهور التفات عند السّکّاکی «من غیر عکس» أی لیس کلّ التفات عنده التفاتا عندهم، فالمراد من العکس هو العکس اللّغوی، أی لا ینعکس کلّیا بأن یقال کلّ التفات عند السّکّاکی التفات عند الجمهور، فلا ینافی وجود العکس المنطقی، بأن یقال: بعض الالتفات عند السّکّاکی التفات عند الجمهور.

أی من الطّرق الثّلاثه.

کما فی «تطاول لیلک» .

و هو أن یکون قد عبّر عن معنی بطریق من الطّرق، ثمّ بطریق آخر. فلا یتحقّق الالتفات عند الجمهور إلاّ بتعبیرین.

فإنّ فیه التفات عند السّکّاکی دون الجمهور، لعدم التّعبیرین.

قوله تعالی حکایه عن رسول عیسی علیه السّلام حبیب النّجار حیث قال: وَ مٰا لِیَ لاٰ أَعْبُدُ موعظه لقومه لترکهم الإیمان.

الشّاهد فی قوله: تُرْجَعُونَ حیث أتی به مکان أرجع، لأنّ مقتضی الظّاهر و المناسب لقوله: وَ مٰا لِیَ لاٰ أَعْبُدُ أن یأتی بفعل المتکلّم فعدل عنه إلی فعل المخاطب أعنی تُرْجَعُونَ التفاتا من التّکلّم إلی الخطاب.

ص: ۵۶

۱- ۱) سوره یس:۲۲.

و مقتضى الظّاهر أرجع، و التّحقيق (١) إنّ المراد ما لكم لا تعبدون لكن لمّا عبّر عنهم (٢) بطريق التّكلّم كان (٣) مقتضى ظاهر السّوق إجراء باقى الكلام على ذلك الطّريق فعدل عنه إلى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين [و]مثال الالتفات من التّكلّم [إلى الغيبه إِنّا أَعْطَيْناكَ اَلْكَوْثَرَ (١) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَ اِنْحَرْ و مقتضى

إشاره إلى جواب اعتراضين واردين ههنا:

الاعتراض الأوّل: إنّ قوله: تُرْجَعُونَ ليس خطابا لنفسه، فكيف يكون التفاتا، و الشّرط فيه أن يكون المعبّر عنه واحدا.

و قد أشار إلى جوابه بقوله: «إنّ المراد ما لكم لا تعبدون» فالمعبّر عنه فى الجميع هو المخاطبون، فالشّرط حاصل.

الاعتراض الثّانى: إنّه لو كان المراد ما ذكر من أنّ المعبّر عنه فى الجميع هو المخاطبون لكان قوله: تُرْجَعُونَ واردا على مقتضى الظّاهر، فلا التفات فيه.

و قد أشار إلى جوابه «لكن لمّا عبّر عنهم بطريق التّكلّم كان مقتضى الظّاهر السّوق إجراء باقى الكلام» أى قوله: وَ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ «على ذلك الطّريق» أى على طريق التّكلّم «فعدل عنه إلى طريق الخطاب» أعنى تُرْجَعُونَ «فيكون التفاتا على المذهبين» أى السّكّاكى و الجمهور.

أى عن المخاطبين.

جواب لمّا فى قوله: «لمّا عبّر. . .» .

[الأمثله على الالتفات]

@

[الأمثله على الالتفات]

لأنّ لفظ ربّ اسم مظهر، و الاسم المظهر، فيكون الالتفات من التّكلّم، أى لنا إلى الغيبه، أى لِرَبِّكَ و فائده هذا الالتفات أنّ فى لفظ الرّبّ الحثّ على فعل المأمور به أعنى الصّلاه الّتى هى من أفضل العبادات، لأنّ المربّى الحقيقىّ يستحقّ العباده.

و بعباره أخرى: إنّ الصّلاه إنّما هى للرّبّ الخالق الفاطر، ثمّ المراد ب اَلْكَوْثَرَ الخير الكثير أو نهر فى الجنّه يسمّى بالكوثر.

الظّاهر لنا (۱) [و]مثال الالتفات [من الخطاب إلى التّكلّم]قول الشّاعر (۱)[طحا]أی ذهب [بک (۲) قلب فی الحسان طروب (۳)]و معنی طروب فی الحسان أنّ له طربا فی طلب الحسان (۴) و نشاطا فی مراودتها (۵) [بعید الشّباب]تصغیر بعد للقرب (۶) ، أی حین ولّی الشّباب و کاد ینصرم (۷) [عصر]ظرف زمان مضاف إلی الجمله الفعلیّه أعنی قوله: [حان]أی قرب [مشیب یکلّفنی لیلی]فیه التفات من الخطاب فی بک إلی التّکلّم (۸) و مقتضی الظّاهر یکلّفک و فاعل یکلّفنی ضمیر القلب، و لیلی مفعوله الثّانی،

لأنّه عباره عن ضمیر المتکلّم فی أَعْطَیْنَاکَ .

الباء للتّعدیه علی حدّ ذهبت بزید، أی أذهبته «طحا بک» خطاب للنّفس أو لشخصه و ذاته لا لنفسه، و مقتضی الظّاهر طحابی، ففیه التفات عند السّکّاکی لا عند الجمهور.

صفه للقلب، و الطّرب خفّه تعتری الإنسان لشدّه سرور أو حزن، قوله: «فی الحسان» متعلّق بقوله: «طروب» أی طروب فی طلب الحسان، و المراد من «الحسان» نساء حسان الصّور، و حینئذ فتقدیم المعمول لإفاده الحصر.

أی فی طلب وصالهنّ.

أی مطالبتها بالوصال، فقوله: «نشاطا» تفسیر لقوله: «طربا» .

و حاصل المعنی: أذهبنی و أتلفنی قلب موصوف بأنّ له طربا و نشاطا فی طلب وصال الحسان دون غیرهنّ، و الحسان جمع حسناء أو حسنی.

أی للدّلاله علی أنّ زمان إذهابه أو طرب قلبه قریب من زمان ذهاب شبابه.

أی ینقطع لأنّ الانصرام هنا بمعنی الانقطاع.

لأنّ الیاء فی قوله: «یکلّفنی» للتّکلّم، فالالتفات من المجرور الّذی فی بک-فی قوله: «طحا بک» -إلی المفعول فی قوله: «یکلّفنی» و قوله: «لیلی» مفعوله الثّانی بتقدیر الباء، أی یکلّفنی بلیلی لأنّ کلّف لا یتعدّی إلی المفعول الثّانی بنفسه بل بالباء، یقال: کلّفت زیدا بکذا، و قد أشار الشّارح إلی تقدیر الباء، بقوله: «و المعنی یطالبنی القلب بوصل لیلی» فالتّکلیف علی هذا بمعنی الطّلب فالمفاعله فی قوله: «یطالبنی القلب» علی غیر بابها.

و الحاصل إنّ فی قول الشّاعر التفات من الخطاب إلی التّکلّم، لأنّ الیاء فی قوله: «یکلّفنی» للتّکلّم.

۱- ۱) هو علقمه بن عبیده العجلی من قصیده یمدح بها الحارث بن جبله الغسّانی.

و المعنى يطالبنى القلب بوصل ليلى، و روى تكلّفنى بالتّاء الفوقانيّه على أنّه مسند إلى ليلى و المفعول محذوف (١) ، أى شدائد فراقها (٢) أو على أنّه خطاب للقلب، فيكون التفاتا آخر (٣) من الغيبه إلى الخطاب [و قد شطّ]أى بعد [وليها]أى قربها [و عادت عواد (۴) بيننا و خطوب] قال المرزوقى عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعاداه (۵) كأنّ الصّوارف (۶) و الخطوب صارت تعاديه،

أى المفعول الثّانى محذوف، و المفعول الأوّل هو الياء فى «تكلّفنى» .

أى ليلى تكلّفنى حمل شدائد فراقها، هذا هو المفعول الثّانى.

أى غير ما تقدّم، فيكون فى البيت على هذا الاحتمال الأخير التفاتان:

أحدهما: فى الكاف فى بك، مع ياء المتكلّم فى «تكلّفنى» .

و ثانيهما: فى قلب مع فاعل «تكلّفنى» حيث عبّر أوّلا عن القلب بطريق الغيبه أعنى الاسم الظّاهر، و ثانيا بطريق الخطاب حيث عبّر عنه بقوله: «تكلّفنى» أى أنت يا قلب تكلّفنى.

و المتحصّل من الجميع أنّه على روايه يكلّفنى بالياء ليس فيه إلاّ التفات واحد عند الجمهور و السّكّاكى و هو الالتفات من الخطاب إلى التّكلّم، و كذا على روايه «تكلّفنى» بالتّاء الفوقيّه أنّ جعل الفاعل «ليلى» و أمّا أنّ جعل ضمير القلب كان فيه التفاتان.

عواد جمع عاديه، و هى ما يصرفك عن الشّىء «و خطوب» جمع خطب، و هو الأمر العظيم، و عطف الخطوب على العوادى عطف مرادف على مرادف، لأنّ العوادى و الصّوارف و الخطوب ألفاظ مترادفه معناها واحد. فحاصل المعنى عادت عواد أى عواد الدّهر و نوائب الزّمان أحدثت العداوه بيننا حيث اختارت البعد على القرب.

أى من باب المفاعله مشتقّ من العداوه، كان أصله عادوت تحرّكت الواو و انفتح ما قبلها، فقلبت ألفا، ثمّ حذفت الألف لالتقاء السّاكنين، فالفعل محذوف اللاّم فوزنه بعد الإعلال فاعلت.

تفسير للعوادى، و المراد بها العوائق.

ص :۵۹

و يجوز أن يكون من عاد يعود (١) ، أى عادت (٢) عواد و عوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل (٣) [و]مثال الالتفات من الخطاب [إلى الغيبه]قوله تعالى: حَتّٰى إِذٰا كُنْتُمْ فِي اَلْفُلْكِ وَ جَرَيْنَ بِهِمْ (١)و القياس (۴) بكم [و]مثال الالتفات [من الغيبه إلى التّكلّم]قوله تعالى: وَ اَللّٰهُ اَلَّذِي أَرْسَلَ اَلرِّيٰاحَ فَتُثِيرُ سَحٰاباً فَسُقْنٰاهُ (٢)(۵) و مقتضى الظّاهر فساقه، أى ساق اللّه ذلك السّحاب و أجراه (۶) إلى بلد ميّت [و]مثال الالتفات من الغيبه [إلى الخطاب]قوله تعالى: مٰالِكِ يَوْمِ اَلدِّينِ (۴) إِيّٰاكَ نَعْبُدُ (٧) و مقتضى إيّاه [و وجهه]أى (٨) وجه حسن الالتفات [أنّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان]ذلك ذلك الكلام

أى مأخوذا من مصدر عاد بمعنى رجع، و هو العود بمعنى الرّجوع و على هذا لا حذف فيه، و وزنه فعلت، و أصله عودت قلبت الواو ألفا لتحرّكها و انفتاح ما قبلها صار عادت.

أى رجعت العوادى الّتى تحول بيننا إلى ما كانت عليه أوّلا من الحيلوله.

أى قبل الحيلوله بيننا.

الظّاهر أنّ تعبيره عن مقتضى الظّاهر بالقياس تفنّن.

و الحاصل إنّ مقتضى الظّاهر جرين بكم، و لكنّ الّذى دعا إلى تغيير الكلام عن الخطاب إلى الغيبه، قصد التّأدّب فى الكلام بترك المواجهه بالذّمّ، و لو كان المخاطب مرتكبا للذّنب، و لكنّ التّكلّم معه بلسان مؤدّب أدعى لصرفه عن معاوده الذّنب.

قال: سقناه مكان ساقه، و فائده الالتفات هو التّعظيم، لأنّه فعل عظيم لا يقدر عليه إلاّ ذو القدره الباهره.

قوله: «و أجراه» عطف تفسير على قوله: «ساق اللّه» و سوق السّحاب إلى البلد الميّت و إحياء الأرض بالمطر بعد موتها كانا من الدّلائل على القدره الباهره.

وجه الالتفات من الغيبه إلى الخطاب واضح لا تحتاج إلى البيان، لأنّ قوله تعالى: مٰالِكِ يَوْمِ اَلدِّينِ وصف لاسم ظاهر و هو من قبيل الغيبه، كما مرّ غير مرّه.

[وجه الالتفات]

@

[وجه الالتفات]

أى التّفسير المذكور إشاره إلى أنّ ضمير «وجهه» يرجع إلى الالتفات بحذف المضاف أعنى «حسن» ، فحاصل الكلام فى المقام أنّ وجه حسن الالتفات فى أىّ تركيب كان «إنّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان أحسن تطريه لنشاط السّامع» .

۱- ۱) سوره یونس:۲۲.

۲- ۲) سوره فاطر:۹.

[أحسن تطريه (۱)]أى تجديدا و إحداثا من طرّيت الثّوب [لنشاط السّامع و]كان [أكثر (۲) إيقاظا للإصغاء إليه (۳)]أى إلى ذلك الكلام، لأنّ لكلّ جديد لذّه، و هذا وجه حسن الالتفات على الإطلاق (۴) [و قد يختصّ مواقعه (۵) بلطائف (۶)]غير هذا الوجه العامّ [كما فى]

أى التّطريه بالهمزه، بمعنى الإحداث من طرأ عليهم أمر إذا حدث و بالياء المثنّاه التّحتيّه من طرّيت الثّوب إذا عملت به ما يجعله طريّا، أى جديدا، فمعنى طرّيت الثّوب أى جدّدته و الشّارح قد جمع بين التّجديد و الإحداث فى مادّه الياء حيث قال: «أى تجديدا و إحداثا» و هذا الجمع منه على خلاف النّقل بناء على قراءه واحده.

نعم، ليس على خلاف النّقل على القراءتين كما يدلّ عليه قوله: «أو إحداثا» أى بعطف الإحداث على التّجديد بأو كما فى بعض النّسخ. و قيل: إنّ قوله: «تجديدا» بيان للمعنى اللّغوى، و قوله: «إحداثا» بيان للمراد، فإنّه إحداث هيئه أخرى لازم لتجديد الثّوب.

من إجراء الكلام على أسلوب واحد، فيكون تعبير الأسلوب تنبيها للسّامع من الغفله.

أى لأجل الإصغاء أى الاستماع التّامّ، و هذه العلّه أعنى الإصغاء مغايره للعلّه الأولى أعنى النّشاط فى المفهوم، لكنّهما متلازمان مصداقا، لأنّ النّشاط للكلام يلزمه الإصغاء إليه، فكلّ من النّشاط و الإصغاء علّه لحسن الالتفات، و قوله: «لأنّ لكلّ جديد لذّه» علّه للعلّه، أى و إنّما يحصل للسّامع نشاط و إصغاء إلى الكلام عند النّقل المذكور، أى الالتفات.

أى فى أىّ تركيب كان، أو فى كلّ موضع سواء كان فى الفاتحه أو غيرها.

أى مواضع الالتفات و مقاماته الّتى يوجد فيها الالتفات و اختصاص مواقعه كنايه عن اختصاص نفس الالتفات، كما يشير إليه كلامه فى المطوّل حيث قال: أى قد يكون لكلّ التفات سوى هذا الوجه العامّ-أعنى نشاط السّامع أو الإصغاء-لطيفه و وجه مختصّ به بحسب مناسبه المقام.

الباء داخله على المقصور، و هذا من مقابله الجمع بالجمع نحو: ركب القوم دابّتهم، أى ركب كلّ واحد منهم دابّته المختصّه به.

و حاصل الكلام أنّه قد يختصّ مواقع الالتفات بلطائف، أى بأمور لطيفه غير هذا الوجه العامّ -أعنى تجديد النّشاط و إيقاظ الإصغاء-مثل التّنبيه على ما ينبغى للمتكلّم أن يكون عليه حين التّكلّم، و هذه اللّطائف كما تكون من خصائص تلك المواقع، كذلك تكون من خصائص

سوره [الفاتحه فإنّ العبد إذا ذكر الحقيق (١) بالحمد عن قلب حاضر يجد]ذلك العبد [من نفسه محرّكا للإقبال عليه]أى على ذلك الحقيق بالحمد [و كلّما أجرى عليه صفه من تلك (٢) الصّيفات العظام قوّى ذلك المحرّك إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمتها]أى خاتمه تلك الصّيفات، يعنى مَالِكِ يَوْمِ اَلدِّينِ [المفيده (٣) أنّه]أى ذلك الحقيق بالحمد [مالك الأمر كلّه فى يوم الجزاء] لأنّه (۴) أضيف مالك إلى يوم الدّين على طريق (۵) الاتّساع،

المتكلّم كما فى سوره الفاتحه، فإنّ لطيفه التّنبيه فيها على وجوب كون قراءه العبد على وجه وجدان المحرّك للإقبال عليه تعالى مختصّه بهذا الموقع، و مقصوره على المتكلّم لأنّ السّامع هو اللّه تعالى.

أى المستحقّ به و هو اللّه تعالى، أى ذكره العبد بقوله: «الحمد للّه» الدّالّ على أنّه مستحقّ لجميع المحامد، و كان ذلك الذّكر صادرا «عن قلب حاضر» لا غافل، و لا الذّكر بمجرّد اللّسان، فحينئذ «يجد ذلك العبد من نفسه محرّكا. . .» .

أى كالرّحمن و الرّحيم و ربّ العالمين.

صفه «خاتمتها» .

علّه «المفيده» ، و الضّمير للشّأن.

متعلّق بمحذوف، أى و جعل اليوم مملوكا على طريق التّوسعه فى الظّرف، فإنّهم وسعوه، فجوّزوا فيه ما لم يجيزوا فى غيره حيث نزّلوه منزله المفعول به.

و بعباره أخرى: إنّ الاتّساع فى الظّروف على ثلاثه أقسام:

الأوّل: الاتّساع من حيث المكان بأن يستعمل فى مكانه الأصلى و غيره، و هذا هو المراد فى ردّ من استدلّ على جواز تقديم خبر ليس عليه، بتقديم معموله فى قوله تعالى: أَلاٰ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ (١)حيث أجيب عن ذلك باتّساعهم فى الظّروف.

الثّانى: الاتّساع من حيث المعنى، بأن يستعمل فى المعنى الظّرفى الحقيقىّ و المجازى، نحو: فى ذمّتى دين.

الثّالث: الاتّساع من حيث الآله بأن يستعمل مع آله الظّرفيّه، أى مع لفظه فى، و بدونها، و هذا هو المراد فى المقام، فلذلك قال: «و المعنى على الظّرفيّه» .

١- ١) سوره هود:٨.

و المعنى (۱) على الظّرفيّه، أى مالك فى يوم الدّين و المفعول محذوف دلاله (۲) على التّعميم [فحينئذ (۳) يوجب]ذلك المحرّك لتناهيه فى القوّه [الإقبال عليه (۴)]أى إقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد [و الخطاب (۵) بتخصيصه بغايه الخضوع و الاستعانه فى المهمّات]فالباء فى بتخصيصه متعلّق بالخطاب يقال: خاطبته بالدّعاء إذا دعوت له مواجهه،

أى و المعنى الحقيقى على الظّرفيّه، فقوله: «و المعنى على الظّرفيّه» إشاره إلى أنّ الظّرف و إن أجرى على مجرى المفعول به، إلاّ أنّه ظرف فى المعنى، و المفعول به محذوف، و الأصل مالك الأمر كلّه فى يوم الجزاء.

قوله: «دلاله على التّعميم» علّه لحذف المفعول، أى حذف المفعول لأجل الدّلاله على التّعميم لما يأتى فى الباب الرّابع من أنّ حذف المفعول قد يفيد التّعميم.

ففى حذف المفعول فائدتان: الأولى: الدّلاله على التّعميم مع اختصار.

الثّانيه: لئلاّ يلزم ترجيح بلا مرجّح لو خصّص الذّكر ببعض دون بعض.

أى حين إفاده الخاتمه، أنّه مالك الأمر كلّه أو حين ازدياد قوّه المحرّك.

أى على ذلك الحقيق بالحمد، و بيان ذلك أنّه إذا انتقل عن حضور القلب إلى قوله: رَبِّ اَلْعالَمِينَ الدّالّ على أنّه مالك للعالمين لا يخرج منهم شىء عن ملكه، قوّى ذلك المحرّك، ثمّ انتقل عنه إلى الرّحمن الدّالّ على أنّه منعم بأنواع النّعم تضاعف قوّه ذلك المحرّك، ثمّ انتقل إلى خاتمه الصّفات العظام، و هى قوله: «مالك يوم الدّين» الدّالّ على أنّه مالك للأمور يوم الجزاء تناهت قوّه ذلك المحرّك للإقبال عليه.

أى يوجب ذلك المحرّك أن يخاطب العبد لذلك الحقيق بالحمد بما يدلّ على تخصيصه بغايه الخضوع بقوله: إِيّاكَ نَعْبُدُ إذ معناه نخصّك بالعباده فيعتقد العبد بأنّ العباده له تعالى لا لغيره، و بتخصيصه بطلب العون منه «فى المهمّات» بقوله: وَ إِيّاكَ نَسْتَعِينُ إذ معناه نخصّك بالاستعانه.

ص :۶۳

و غـايه الخضوع هو معنى العباده (١) ، و عموم المهمّات مسـتفاد من حذف مفعول نَسْتَعِينُ (٢) و التّخصـيص مستفاد من تقديم المفعول، فاللّطيفه (٣) المختصّ بها موقع هـذا الالتفات (۴) هى (۵) أنّ فيه تنبيها على العبـد إذا أخـذ فى القراءه يجب أن تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرّك.

الأسلوب الحكيم

و لمّا (۶) انجرّ الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظّاهر أورد عدّه أقسام منه (٧) ، و إن لم تكن من مباحث المسند إليه، فقال:

قال الرّاغب: العبوديّه هو إظهار التّذلّل، و العباده أبلغ لأنّها غايه الخضوع.

أى حذف مفعوله الثّانى، أى نستعين فى جميع الأمور.

إشاره إلى أنّ ما ذكره المصـنّف قاصـر، لأنّ حاصـله إنّ إجراء تلك الصّفات موجب لوجود المحرّك الّذى يوجب أن يخاطب العبـد ذلك الحقيق بالحمـد، و لا يفهم نكته الخطاب الّذى وقع فى كلامه تعالى، فلابـدّ من ضمّ مقـدّمه، و هى أنّ العبـد مأمور بقراءه الفـاتحه، ففيه تنبيه على أنّ العبـد ينبغى أن تكون قراءته بحيث يجـد ذلـك المحرّك لتكون قراءته بالخطاب واقعه موقعها بأن تكون قراءته مشتمله على وجه و هو حضور القلب و التفاته إلى مستحقّ الحمد.

أى إيّاك مكان إيّاه.

أى اللّطيفه «أنّ فيه» أى فى هـذا الالتفـات «تنبيها» أى من اللّه تعالى «على أنّ العبـد إذا أخـذ» أى شـرع «فى القراءه» أى فى قراءه الفاتحه «يجب أن تكون قراءته» أى يتأكّد عليه ذلك «على وجه» أى مشتمله على وجه، و هو حضور القلب «يجد من نفسه ذلك المحرّك» حتّى يكون العبد ممّن يعبد اللّه كأنّه يراه.

[الأسلوب الحكيم]

@

[الأسلوب الحكيم]

أشار بهـذا الكلام إلى سـبب ذكر قوله: «و من خلاف المقتضـى. . .» هنا و إن لم يكن من مباحث المسـند إليه، و حاصل الكلام أنّه لمّا كان كلامه فى أحوال المسند إليه على مقتضى الظّاهر، و انجرّ ذلك إلى خلاف مقتضى الظّاهر من المسند إليه أورد عدّه أقسام منه، و إن لم تكن من المسند إليه.

أى من خلاف مقتضى الظّاهر.

[و من (۱) خلاف المقتضى]أى مقتضى الظّاهر [تلقّى (۲) المخاطب]من إضافه المصدر إلى المفعول، أى تلقّى (۳) المتكلّم للمخاطب [بغير ما (۴) يترقّب]أى المخاطب، و الباء (۵) فى بغير للتّعديه، و فى [بحمل كلامه]للسّببيّه (۶) ، أى إنّما تلقّاه بغير ما يترقّبه بسبب أنّه (۷) حمل كلامه، أى الكلام الصّادر عن المخاطب [على خلاف مراده]أى مراد المخاطب، و إنّما حمل كلامه على خلاف مراده [تنبيها (۸)]للمخاطب [على أنّه]أى ذلك الغير هو [الأولى بالقصد] و الإراده [كقول ابن القبعثرى (۹)

[خلاف مقتضى الظّاهر]

@

[خلاف مقتضى الظّاهر]

و فى لفظ «من» إشاره إلى عدم الانحصار.

التلقّى بمعنى المواجهه يقال: تلقّاه بكذا أى واجهه به.

التّفسير إشاره إلى كون الفاعل-و هو المتكلّم-محذوفا.

أى بغير الكلام الّذى ينتظره المخاطب من المتكلّم.

جواب عن سؤال مقدّر و هو أنّ قولك من إضافه المصدر إلى المفعول غير صحيح، لأنّ التّلقّى من الأبواب اللاّزمه الّتى لا توجد لها مفعول، فكيف تكون إضافته إلى المخاطب من إضافه المصدر إلى المفعول؟ !

فأجاب بقوله: «و الباء فى بغير للتّعديه» ، و الصّحيح أن يقال: إنّ التّلقّى بمعنى المواجهه متعدّ إلى مفعول واحد بنفسه، و إلى المفعول الثّانى بالباء، فلا يبقى مجال للسّؤال، كى يحتاج إلى الجواب.

قوله: «الباء فى بغير للتّعديه، و فى» بحمل كلامه «للسّببيّه» دفع لما يتوهّم من لزوم تعلّق حرفى جرّ متّحدى اللّفظ و المعنى بعامل واحد، و هو ممنوع. و حاصل الدّفع: إنّ الجارّين مختلفان معنى، و ليسا بمعنى واحد فيجوز تعلّقهما بعامل واحد.

أى المتكلّم حمل الكلام الصّادر عن المخاطب «على خلاف مراده» .

أى تنبيها من المتكلّم للمخاطب على أنّ ذلك الغير هو الأولى بالقصد و الإراده، فالإراده عطف تفسيرىّ على القصد.

قيل: إنّه وزير الحجّاج، و قيل: إنّه من رؤساء العرب و فصحائهم، كان يوما جالسا فى بستان مع جماعه من إخوانه فى زمن العنب، فذمّ بعضهم الحجّاج، فقال القبعثرى: اللهمّ سوّد وجهه و اقطع عنقه، و اسقنى من دمه، فبلغ ذلك الحجّاج، فقال له حين لقاه: أنت قلت

للحجّاج و قد قال:]الحجّاج [له]أى لابن القبعثرى حال كون الحجّاج [متوعّدا (۱)]إيّاه [لأحملنّك على الأدهم]يعنى القيد، هذا (۲) مقول قول الحجّاج [مثل الأمير يحمل على الأدهم و الأشهب]هذا مقول قول ابن القبعثرى، فأبرز وعيد الحجّاج فى معرض الوعد، و تلقّاه بغير ما يترقّب بأنّ حمل الأدهم فى كلامه على الفرس الأدهم، أى الّذى غلب سواده حتّى ذهب البياض الّذى فيه، و ضمّ إليه (۳) الأشهب، أى الّذى غلب بياضه حتّى ذهب سواده، و مراد الحجّاج إنّما هو القيد فنبّه على أنّ الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير [أى من كان (۴) مثل الأمير فى السّلطان]

ذلک؟ فقال: نعم، و لكن أردت العنب الحصرم، أى العنب الأخضر، و لم أردك، فقال له: لأحملنّك على الأدهم، فقال القبعثرى: مثل الأمير يحمل على الأدهم و الأشهب، - «الأدهم» هو الفرس الّذى غلب سواده حتّى ذهب البياض الّذى فيه، «الأشهب» هو الفرس الّذى غلب بياضه حتّى ذهب ما فيه من السّواد-فقال له الحجّاج: ويلك إنّه لحديد، فقال: أن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا، فحمل الحديد أيضا على خلاف مراده، فإنّ الحجّاج أراد بالحديد المعدن المعروف، فحمله القبعثرى على ذى الحدّه، فقد سحر الحجّاج بهذا الأسلوب حتّى تجاوز عن جريمته، و أحسن إليه.

و الشّاهد: إنّ القبعثرى تلقّاه، أى الحجّاج بغير ما يترقّب حيث حمل الأدهم فى كلامه على الفرس الأدهم.

من الوعيد بمعنى التّخويف و التّهديد.

أى قوله: «لأحملنّك على الأدهم» .

أى إلى الأدهم، فضمّ الأشهب إلى الأدهم قرينه على أنّ مراده بالأدهم هو الفرس لا القيد.

أى من كان مثل الأمير فى السّلطان فجدير أن يعطى، فأنت يا أمير بالطّريق الأولى جدير بالإعطاء و الإنعام دون الأخذ و الانتقام، ففى هذا الكلام من المبالغه ما ليس فى الأمير.

أی (۱) الغلبه [و بسطه الید]أی الکرم (۲) ، و المال (۳) و النّعمه [فجدیر بأن یصفد]أی یعطی من أصفده (۴) [لا أن یصفد]أی یقیّد من صفده (۵) [أو السّائل (۶)]عطف علی المخاطب، أی تلقّی السّائل [بغیر ما یتطلّب (۷) بتنزیل (۸) سؤاله منزله غیره]أی منزله غیر ذلک السّؤال [تنبیها للسّائل علی أنّه]

هذا التّفسیر إشاره إلی أنّ المراد بالسّلطان السّلطنه و الغلبه.

تفسیر لقوله: «بسطه الید» فالمراد بها سعه الید فی الجود و الکرم.

أی «المال و النّعمه» عطف علی «السّلطان» لا من بقیّه التّفسیر، و ذکر النّعمه بعد المال من ذکر العامّ بعد الخاصّ. فمعنی العباره: من کان مثل الأمیر فی السّلطان و المال و النّعمه فجدیر بأن یصفد، أی یعطی.

أی من باب الإفعال.

یقال: صفده، أی شدّه و أوثقه، ثمّ إنّ الفرق بین الفعلین من حیث المعنی أنّ الأوّل بمعنی الإعطاء، و الثّانی بمعنی القید، قالوا: أصفده أی أعطاه صفده، أی قیده کوعده أوعده، أمّا النّکته فی الفرق المذکور علی ما فی بعض الشّروح: فهی أنّ صفد للقید، و هو ضیّق، فناسب أن تقلّل حروفه الدّالّه علیه، و أصفد للإعطاء المطلق المطلوب فیه الکثره، فناسب فیه کثره الحروف علی عکس وعد و أوعد، حیث إنّ وعد للخیر، و الخیر سهل مقبول للأنفس، فناسب قلّه حروفه، و خفّه لفظه، و أوعد للشّرّ و هو صعب شقاق علی النّفوس، فناسب ثقل لفظه بکثره حروفه.

[أو السّائل بغیر ما یتطلّب]

@

[أو السّائل بغیر ما یتطلّب]

الفرق بین تلقّی السّائل و تلقّی المخاطب أنّ تلقّی السّائل مبنیّ علی السّؤال بخلاف المخاطب.

التّطلّب هو الطّلب مرّه بعد أخری، کما فی الصّحاح، فالأولی بغیر ما یطلب، لأنّ ذلک التّلقّی لا یختصّ بالطّلب بعد آخر. نعم، التّعبیر بالتّطلّب یمکن أن یکون إشاره إلی مزید الشّوق الحاصل عند السّائل، فکان کالطّالب للجواب مرّه بعد أخری.

أی بتنزیل المجیب سؤال السّائل منزله غیر ذلک السّؤال.

ص: ۶۷

أی ذلک الغیر (١) [الأولی بحاله (٢) أو المهمّ له (٣) ، کقوله تعالی: يَسْئَلُونَكَ عَنِ اَلْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوٰاقِيتُ لِلنّٰاسِ وَ اَلْحَجِّ (١)]سألوا عن سبب اختلاف القمر فی زیاده النّور و نقصانه،

أی السّؤال الّذی هو غیر سؤاله.

بحال السّائل إمّا لعدم أهلیّته لجواب ما یسأل أو لعدم الفائده فیه بالنّسبه إلیه.

أی للسّائل، عطف «المهمّ» علی «الأولی» من عطف الملزوم علی اللّازم لأنّ کونه هو المهمّ یستلزم کونه أولی، أی أنسب بحاله دون العکس، لأنّ الشّیء قد یکون أولی بالحال علی تقدیر التّوجّه لطلبه، و لا یکون فی نفسه من جمله المهمّات.

اَلْأَهِلَّةِ جمع هلال، یقال هلال إلی ثلاثه لیال، و بعده القمر، و سمّیت الهلال هلالا، لأنّ النّاس یهلّون عند رؤیته.

و محلّ الشّاهد هو قوله تعالی: هِيَ مَوٰاقِيتُ لِلنّٰاسِ وَ اَلْحَجِّ حیث إنّه جواب ببیان الثّمره، و الحکمه المترتّبه علی اختلاف نور القمر، لأنّ الاختلاف هو ما یتحقّق به نهایه کلّ شهر، فیتعیّن به الوقت للحجّ و الصّیام و وقت الحرث و آجال الدّین، و غیر ذلک، و لم یجاب بالسّبب الّذی هو أنّ القمر جسم أسود مظلم و نوره مستفاد من نور الشّمس، و لذا یختلف بالقرب و البعد من الشّمس.

و الحاصل: إنّهم سألوا عن السّبب الفاعل المؤثّر فی اختلاف نور القمر زیاده و نقصانا، و کان الجواب بالسّبب الغائی، فکان الجواب بغیر ما یطلب السّائل، فکان الکلام علی خلاف مقتضی الظّاهر.

فقد روی أنّ جمعا من الأنصار سألوا عن السّبب فی اختلاف نور القمر زیاده و نقیصه، حیث قالوا: ما بال الهلال یبدو دقیقا مثل الخیط، ثمّ تتزاید قلیلا حتّی یمتلئ و یستوی، ثمّ لا یزال ینقص حتّی یعود کما بدأ، لا یکون علی حاله واحده، فأجیبوا ببیاض الغرض من هذا الاختلاف، و هو أنّ الأهلّه بحسب ذلک الاختلاف معالم یوقت بها النّاس أمورهم من المزارع و المتاجر و نحوهما.

١- ١) سوره البقره:١٨٩.

فأجيبوا ببيان الغرض (١) من هذا الاختلاف و هو أنّ الأهلّه بحسب ذلك الاختلاف معالم (٢) يوقّت بها النّاس أمورهم من المزارع و المتاجر و محالّ الدّيون و الصّوم و غير ذلك، و معالم للحجّ يعرف بها وقته، و ذلك (٣) للتّنبيه على أنّ الأولى و الأليق بحالهم أن يسألوا عن ذلك (۴) ، لأنّهم ليسوا (۵) ممّن يطّلعون بسهوله على دقائق علم الهيئه، و لا يتعلّق لهم به غرض [و كقوله تعالى: يَسْئَلُونَكَ مٰا ذٰا يُنْفِقُونَ قُلْ مٰا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوٰالِدَيْنِ وَ اَلْأَقْرَبِينَ وَ اَلْيَتٰامىٰ وَ اَلْمَسٰاكِينِ وَ اِبْنِ اَلسَّبِيلِ (1)(۶)]سألوا عن بيان ما ذا ينفقون، فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أنّ المهمّ هو السّؤال عنها (٧) ،

أى الفائده و الغايه.

جمع معلم، كالمواقيت جمع ميقات، بمعنى العلامه.

أى الجواب ببيان الغرض.

أى عن الغرض، لا عن السّبب «للتّنبيه. . .» .

أى إنّهم ليسوا ممّن يطّلعون على ذلك بسهوله، لعدم حصول الآلات عندهم لا لحماقتهم.

محلّ الشّاهد هو: أنّ السّؤال فى هذه الآيه إنّما هو عن المنفق، و حينئذ تكون هذه الآيه من قبيل تلقّى السّائل بغير ما يتطلّب.

نعم، لو كان السّؤال عن المنفق و المصرف معا، كما قيل لما كانت الآيه من قبيله، بل من قبيل الجواب عن البعض و هو المصرف صراحه و عن البعض الآخر ضمنا، لأنّ فى ذكر الخير إشاره إلى أنّ كلّ مال نافع ينفق منه. و كيف كان، فإنّه قد روى أنّ عمرو بن الجموح جاء إلى النّبى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و هو شيخ كبير له مال عظيم، فقال: ماذا ننفق من أموالنا «فأجيبوا ببيان المصرف» أى لا ببيان المنفق على ما نحن بصدد بيانه، و لو أنّهم أجيبوا ببيانه لقيل: أنفقوا مقدار كذا و كذا، أو أنفقوا من كذا و كذا

أى عن المصارف.

١- ١) سوره البقره:٢١۵.

لأنّ النّفقه لا يعتدّ بها إلاّ أن تقع موقعها (١) .

[و منه]أی و من خلاف مقتضی الظّاهر [التّعبير عن]المعنى [المستقبل بلفظ الماضی تنبيها على تحقّق وقوعه نحو: وَ نُفِخَ فِی اَلصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِی اَلسَّمٰاوٰاتِ وَ مَنْ فِی اَلْأَرْضِ (١)(٢)]بمعنى يصعق [و مثله]التّعبير عن المقصود المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى: وَ إِنَّ اَلدِّينَ لَوٰاقِعٌ (٢)(٣)]مكان يقع [و نحوه]التّعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى: ذٰلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ اَلنّٰاسُ (٣)(۴)]

فإذا وقعت فی موقعها كانت معتدّا بها، قليله كانت أو كثيره، و إذا لم تقع موقعها، فلا يعتدّ بها، و لو كانت كثيره بخلاف المنفق، فإنّه معتدّ به إذا وقع فی محلّه قليلا كان أو كثيرا.

[و من خلاف مقتضى الظّاهر التّعبير عن المستقبل بلفظ الماضی]

@

[و من خلاف مقتضى الظّاهر التّعبير عن المستقبل بلفظ الماضی]

محلّ الشّاهد قوله تعالى: فَصَعِقَ أی مات و هلك-هكذا فی النّسخ-و الصّواب: ففزع بمعنى يفزع، حيث عبّر عن المعنى المستقبل بلفظ الماضی تنبيها على أنّه ممّا لا بدّ منه، فهو إذا كالماضی فی وقوعه، و كونه مفروغا عنه.

محلّ الشّاهد قوله تعالى: لَوٰاقِعٌ حيث عبّر عن المقصود الواقع فی المستقبل بلفظ اسم الفاعل، أی أنّ الجزاء بعد الحساب لحاصل، ثمّ المراد من الجزاء هو الجزاء الأخروی.

محلّ الشّاهد قوله تعالى: مَجْمُوعٌ لَهُ اَلنّٰاسُ حيث عبّر عن المستقبل بلفظ اسم المفعول أی يجمع النّاس لما فيه من الثّواب و العقاب و الحساب، و جميع ما ذكر وارد على خلاف مقتضى الظّاهر، ثمّ التّعبير عن اسم المفعول بقوله: «و نحوه» إشاره إلى اختلافهما فی المعنى.

١- ١) سوره الزّمر:۶٨.

٢- ٢) سوره الذّاريات:۶.

٣- ٣) سوره هود:١٠۴.

مكـان يجمع، و ههنـا بحث، و هو أنّ كلاـ من اسـمىّ الفاعل و المفعول قـد يكون بمعنى الاسـتقبال و إن لم يكن ذلك بحسـب أصـل الوضع، فيكون كـلّ منهما ههنا واقعا فى موقعه واردا على حسب مقتضـى الظّاهر، و الجواب (١) أنّ كلاـ منهما حقيقه فيما تحقّق فيه وقوع الوصف و قد اسـتعمل ههنا فيما لم يتحقّق مجازا تنبيها على تحقّق وقوعه. [و منه]أى و من خلاف مقتضى الظّاهر [القلب (٢)]و هو أن يجعـل أحـد أجزاء الكلاـم مكـان الآـخر، و الآـخر مكـانه [نحو: عرضت النّاقه على الحوض]مكان عرضـت الحوض على النّاقه، أى أظهرته عليها لتشرب (٣) [و قبله] أى القلب [السّكّاكى مطلقا (۴)]و قال: إنّه ممّا يورث الكلام ملاحه (۵) . [وردّه غيره]أى غير السّكّاكى [مطلقا (۶)]لأنّه عكس المطلوب و نقيض المقصود.

حاصـل الجواب: إنّـا لا نسـلّم أنّه إذا اسـتعمل أحـدهما بمعنى الاسـتقبال على خلاف الوضع يكون واقعا موقعه، بل هو واقع على خلاف مقتضى الظّاهر.

[و من خلاف مقتضى الظّاهر القلب]

@

[و من خلاف مقتضى الظّاهر القلب]

هو نظير العكس فى علم المنطق، و النّسبه بينهما عموم و خصوص مطلق، لأنّ العكس على ما فى المنطق هو تبديل طرفىّ القضيّه لا غير، و القلب أعمّ من ذلك، لأنّه كما أشار إليه بقوله: «أن يجعل أحد أجزاء الكلام. . .» سواء كان طرف القضيّه أم لا، «مكان الآخر و الآخر مكانه» .

لأنّ المعروض عليه يجب أن يكون له إدراك يميل به إلى المعروض.

أى سواء تضـمّن القلب اعتبـارا لطيفـا أو لاـ و اعتبر المصـنّف فيه اعتبـارا لطيفـا، و قيـل: إنّه مردود مطلقا، لأنّ فيه إغلالا لا يفهم المراد ظاهر.

أى حسنا و زينه.

أى سواء كان فيه اعتبار لطيف أم لا، كما نسب إلى ابن مالك، و الحاصل: إنّ فى القلب ثلاث مذاهب:

أحدها: إنّه مقبول مطلقا، كما ذهب إليه السّكّاكى.

و الثّانى: إنّه مردود مطلقا، كما نسب إلى ابن مالك.

و الثّالث: إنّه إن تضمّن اعتبارا لطيفا قبل، و إلاّ فلا، كما يظهر من المصنّف.

[و الحقّ إنّه إن تضـمّن اعتبـارا لطيفـا]غير الملاحه الّتى أورثها نفس القلب [قبل، كقوله: و مهمّه]أى مفازه (۱) [مغبّره]أى مملوءه بالغبره [أرجاؤه]، أى أطرافه و نواحيه جمع الرّجى مقصورا (۲) [كأنّ لون أرضه سماؤه]على حذف المضاف (۳) [أى لونها]يعنى لون السّماء، فالمصـراع الأخير من بـاب القلب، و المعنى كـأنّ لون سـمائه لغبرتهـا لون أرضه، و الاعتبار اللّطيف هو المبالغه فى وصف لون السّماء بالغبره حتّى كأنّه صار بحيث يشبّه به لون الأرض فى ذلک (۴) ، مع أنّ الأرض أصل فيه (۵) [و إلاّ]أى و إن لم يتضـمّن اعتبارا لطيفا [ردّ]لأنّه (۶) عـدول عن مقتضـى الظّاهر من غير نكته يعتدّ بها (۷) [كقوله (۸)]فلمّا أن جرى سمن عليها (۹) [كما طيّنت بالفدن (۱۰)]

مفازه هى الأرض الّتى لا ماء فيها، و لا نبت سمّيت بها تفاؤلا بأنّ السّالک فيها يفوز بمقصوده أو بالنّجاه من المهالک، و إلاّ فهى مهلكه لا مفازه.

بمعنى النّاحيه.

أى لونها، لأنّه لا مناسبه بين لون الأرض، و ذات السّماء حتّى يشبّه بها، فالمشبّه به محذوف، و هو لون السّماء.

أى فى ذلک الوصف و هو الغبره.

أى مع أنّ لون الأرض أصل فى لون الغبره و التّشبيه.

أى لأنّ القلب عدول عن مقتضى الظّاهر من غير نكته بعتدّ بها فلا يقبل.

فيه إشاره إلى أنّ الملاحه يوجبها القلب غير معتدّ بها على هذا القول.

أى كقول القطامى عمر بن سـليم التّغلبى يصف ناقته بالسّمن بكسـر السّين و فتـح الميم، اسم مصدر من سـمن يسـمن، من باب تعب إذا كثر لحم الحيوان و شحمه، و أمّا السّمن بفتح الحرفين فهو ما يعمل من لبن البقر و الغنم، و المراد هنا المعنى الأوّل.

أى على النّاقه.

«طيّنت» من طيّنت السّطح بالفدن، أى القصر السّياع أى الطّين المخلوط بالتّبن، و فى المزهر-و هو كتاب فى اللّغه-لا يقال: سياع، إلاّ إذا كان فيه تبن، و إلاّ فهو طين.

أی بالقصر [السّیاعا]أی الطّین المخلوط بالتّبن، و المعنی کما طیّنت الفدن بالسّیاع، یقال: طیّنت السّطح و البیت. و لقائل أن یقول (۱) : إنّه یتضمّن من المبالغه فی وصف النّاقه بالسّمن ما لا یتضمّنه قوله: کما طیّنت الفدن بالسّیاع لإیهامه أنّ السّیاع قد بلغ مبلغا من العظم و الکثره إلی أن صار بمنزله الأصل، و الفدن بالنّسبه إلیه کالسّیاع بالنّسبه إلی الفدن

و محلّ الشّاهد: قوله: «بالفدن السّیاع» فإنّ فیه قلب، و ذلک لأنّ المعنی کما طیّنت الفدن بالسّیاع، یعنی کان الفدن فی المعنی نائبا للفاعل لقوله: «طیّنت» المبنی للمفعول، و کان بالسّیاع مفعولا بالواسطه له فقلبا و عکسا، أی جعل الفدن مفعولا بالواسطه و السّیاع نائبا للفاعل، و الألف فی آخره للإطلاق.

و حاصل معنی البیت: تشبیه النّاقه فی سمنها بالفدن، أی بالقصر المطیّن بالسّیاع حتّی صار أملس لا حفره فیه، و فی الکلام قلب، إلاّ أنّ هذا القلب لم یتضمّن مبالغه کما تضمّنها قوله: «کأنّ لون أرضه سماؤه» .

هذا الکلام إیراد من الشّارح علی المصنّف، و حاصل الإیراد أنّ المصنّف جعل القلب فی قول القطامی ممّا لم یتضمّن مبالغه مع انّه یتضمّن من المبالغه فی سمن النّاقه الّتی شبّهت بالفدن ما لا یتضمّنه قولنا: کما طیّنت الفدن بالسّیاع، لأنّ القلب یدلّ علی عظم السّیاع و کثرته حتّی صار کأنّه الأصل، ثمّ شبّه سمن النّاقه بذلک، فیدلّ القلب حینئذ علی عظم السّمن و کثرته حتّی صار الشّحم و اللّحم لکثرته کالأصل.

و لا یخفی أنّ هذا الإیراد مبنیّ علی أن یکون السّیاع بمعنی الطّین المخلوط بالتّبن، کما فی الصّحاح، و أمّا علی ما ذکره الزّمخشری فی الأساس من أنّ السّیاع بالکسر هی الآله الّتی یطیّن بها، فلا یرد و لا یتأتّی أن یکون فی القلب المذکور معنی لطیف، فیحتمل أن یکون المصنّف ممّن جری علی ما فی الأساس و حینئذ فلا اعتراض علیه.

ص :۷۳

[أحوال المسند (۱) أمّا ترکه (۲) فلما مرّ]فی حذف المسند إلیه (۳) [کقوله:]و من یک أمسی بالمدینه رحله (۴)

[أحوال المسند]

@

[أحوال المسند]

اشاره

أی الباب الثّالث أحوال المسند، أی الأمور العارضه له من حیث إنّه مسند التّی بها یطابق الکلام مقتضی الحال.

[أمّا ترکه]

@

[أمّا ترکه]

اشاره

أی المسند و إنّما قال: فی المسند إلیه حذفه، و فی المسند ترکه، رعایه للطیفه، و هی أنّ المسند إلیه أقوم رکن فی الکلام و أعظمه، و الاحتیاج إلیه فوق الاحتیاج إلی المسند، فحیث لم یذکر لفظا فکأنّه أتی به لفرط الاحتیاج إلیه، ثمّ أسقط لغرض، بخلاف المسند فإنّه لیس بهذه المثابه فی الاحتیاج، فیجوز أن یترک و لا یؤتی به لغرض، کما فی المطوّل.

فحاصل الفرق بین الحذف و التّرک أنّ الأوّل عباره عن الإتیان ثمّ الإسقاط، و الثّانی إشاره إلی عدم الإتیان به ابتداء، ثمّ إسقاط المسند إلیه بعد إتیانه إشاره إلی کونه أقوم رکن فی الکلام، لأنّ الکلام یشتمل علی النّسبه بین المسند و المسند إلیه و حیث کان المسند إلیه فی الأغلب ذاتا و المسند صفه، و الصّفه فی تحقّقها محتاجه إلی الذّات فیکون المسند إلیه أقوم رکن فی الکلام.

أی من الاحتراز عن العبث، بناء علی الظّاهر و تخییل العدول إلی أقوی الدّلیلین، و ضیق المقام بسبب التّحسّر أو بسبب المحافظه علی الوزن و اتّباع الاستعمال و غیر ذلک.

لفظه من شرطیّه حذف الجزاء، و أقیم غیره مقامه و «یک» فعل الشّرط، أصله یکون، حذفت الواو لالتقاء السّاکنین بعد الجزم، و حذفت النّون أیضا تخفیفا أو تشبیها بالتّنوین فی السّکون، و «أمسی» إمّا مسند إلی ضمیر من، و جمله «بالمدینه رحله» خبره إن

كانت ناقصه، و حال إن كانت تامّه، فالإسناد فى «أمسى» حقيقه، و إمّا مسند إلى رحله بمعنى المنزل و المأوى، فالإسناد مجاز، لأنّ المراد إمساء أهل المنزل دون المنزل نفسه، أى و من بك أمسى بالمدينه رحله فنعم الإمساء إمساءه، لأنّه إمساء فى المنزل بين الأهل و الأحبّه و الأصدقاء سالما عن كدر الغربه و تعب الفرقه. و حاصل المعنى من يمسى بالمدينه رحله فليمس، فإنّى لا أمسى بها لأنّى غريب، و الغريب من يكون عازما على الارتحال.

ص :٧۴

[فـإنّى و قيّار بها لغريب (١)]الرّحل هو المنزل و المأوى (٢) و قيّار اسم فرس أو جمل للشّاعر، و هو (٣) ضابئ بن الحارث كذا فى الصّحاح، و لفظ البيت خبر (۴) ، و معناه التّحسّر و التّوجّع (۵) ، فالمسـند إلى قيّار محذوف (۶) لقصد الاختصار و الاحتراز عن العبث

هذا المصـراع من البيت علّه للمحذوف المعطوف على جواب الشّـرط، و التّقدير: و من يک أمسى بالمدينه رحله حسنت حاله و ساءت حالى، لأنّى و قيّار بها لغريب، «و قيّار» مبتدأ و خبره محذوف أى قيّار كذلک.

و لاـ يقـال: قوله: «لغريب» خبر قيّار، لأنّ لام الابتـداء لا تؤخّر عن المبتـدأ. فلا تـدخل على خبر المبتـدأ، و الشّاهـد فى البيت أنّه حـذف المسـند من المسـند إليه الثّـانى يعنى قيّار حيث كان فى الأصل فإنّى بها لغريب و قيّار كـذلک، أى غريب، و المعنى إنّى لغريب و قيّار أيضا غريب.

قلنا: إن الجزاء محـذوف، و أقيم غيره مقامه، و لا يصحّ أن تكون الجمله المقرونه بالفاء جوابا، لأنّ الجواب مسبّب عن الشّـرط و لا مسبّبيّه هنا.

«و المأوى» مرادف للمنزل.

أى الشّاعر «ضابئ» بتقـديم الباء على الهمزه، أى ضابئ بن الحارث البرجمى و هو محبوس فى المدينه زمن عثمان بن عفّان، كما فى بعض الشّروح.

قوله: «و لفظ البيت خبر» إشاره إلى وجه ذكره فى باب الخبر مع كونه إنشاء معنى، أى الوجه لذكره فى باب الخبر إنّ لفظ البيت خبر اسـتعمل فى مقـام الإنشـاء، أى إنشـاء التّحسّر على الغربه أى التّحزّن منها و التّوجّع بها أى بسـبب الغربه و مقاساه شدائـدها، فالبيت باعتبار اللّفظ ورد هنا.

أى وجع القلب من الكربه الحاصله بسبب الغربه، كما قيل بالفارسيّه:

غريب اگرچه بغربت ميانه گنج است

همينكه شام شود آن غريب دل رنجست

نقلا عن المدرّس رحمه اللّه.

و تقـدير الكلاـم: فـإنّى بهـا لغريب و قيّار بها غريب، و حـذف غريب الثّانى لـدلاله العطف عليه، فيكون العطف من قبيل عطف الجمله على مثلها.

ص :٧۵

بناء (۱) على الظّاهر مع ضيق المقام بسبب (۲) التّوجّع و محافظه الوزن، و لا يجوز أن يكون قيّار عطفا على محلّ اسم إنّ (۳) ، و غريب (۴) خبرا عنهما (۵) ، لامتناع العطف (۶) على محلّ اسم إنّ قبل مضىّ الخبر (۷) لفظا أو تقديرا

أى العبثيّه إنّما هى بناء على الظّاهر، و إلاّ فلا عبث بحسب الحقيقه و نفس الأمر لكون كلّ من المبتدأ و الخبر ركن الكلام فى الحقيقه، فكيف يكون ذكره عبثا! فقوله: «بناء على الظّاهر» متعلّق بالعبث.

و يمكن جعل قوله: «بناء على الظّاهر» جواب سؤال مقدّر، تقديره أنّ الأصل فى المبتدأ و الخبر ثبوتهما فى الكلام، فلماذا حذف؟ فأجاب بما ترى.

أى لأجل التّوجّع فقوله: «بسبب التّوجّع» علّه لضيق المقام، و كذلك قوله: «و محافظه الوزن» حيث يكون عطفا على التّوجّع، فيكون علّه لضيق المقام أيضا، فيحذف المسند لوجوه:

۱: الاختصار.

۲: الاحتراز عن العبث فى الظّاهر.

۳: ضيق المقام.

أى على محلّ اسم إنّ باعتبار محلّه، و هو الرّفع بالابتداء.

أى المراد من قوله: «و غريب» هو المذكور فى الكلام أعنى «لغريب» .

أى إنّ و قيّار من دون أن يكون فى الكلام حذف.

أى يمتنع العطف لما يلزم من توجّه عاملين أى الابتداء و إنّ إلى معمول واحد، أعنى قوله: «لغريب» ، فعلّه عدم الجواز هو لزوم توارد عاملين على معمول واحد. و ليس عدم الجواز من جهه كون غريب مفردا و المبتدأ متعددا، كما قيل، لأنّه وصف يستوى فيه المفرد و المثنّى و المجموع، فلا يحتاج إلى أن يقال غريبان.

أى ذكر خبرها قبل المعطوف، أى إنّ المحذور المذكور إنّما هو إذا كان العطف قبل ذكر خبر إنّ لفظا و تقديرا، مثل إنّ زيدا و عمرا ذاهبان، إذ لا شكّ فى أنّ قوله: ذاهبان خبر عن كلّ من المعطوف و المعطوف عليه، فمن حيث إنّه خبر عن اسم إنّ يكون العامل فى رفعه إنّ، و من حيث إنّه خبر المعطوف على محلّ اسم إنّ يكون العامل فى رفعه الابتداء، فيلزم ما

و أمّا إذا قدّرنا له (١) خبرا محذوفا، فيجوز أن يكون هو (٢) عطفا على محلّ اسم إنّ، لأنّ الخبر (٣) مقدّم تقديرا، فلا يكون مثل إنّ زيدا و عمرو ذاهبان (۴) ، بل مثل: إنّ زيدا و عمرو لذاهب، و هو (۵) جائز و يجوز أن يكون (۶) مبتدأ و المحذوف خبره،

ذكرنا من المحذور، أعنى اجتماع عاملين، أى إنّ و الابتداء على معمول واحد، و هو باطل، و من هذا القبيل نحو: إنّ زيدا و عمرا منطلقان. هذا بخلاف ما إذا كان العطف بعد مضىّ الخبر لفظا، مثل إنّ زيدا قائم و عمرو. أو تقديرا مثل إنّ زيدا و عمرا قائم، أى إنّ زيدا قائم و عمرو قائم، فلا يلزم المحذور المذكور لتعدّد الخبر.

أى لقيّار، أى قدّرنا له خبرا محذوفا، كى يكون العطف بعد مضىّ الخبر و هو جائز.

أى قيّار أى يجوز عطفه على محلّ اسم إنّ.

أى خبر إنّ، أعنى قوله: لغريب «مقدّم» فى التّقدير على المعطوف، أعنى قيّار، فيكون العطف على محلّ اسم إنّ بعد مضىّ الخبر، فيصحّ العطف حينئذ.

أى لا يكون ما نحن فيه مثل المثال المذكور فى عدم جواز العطف، لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد.

أى العطف فى مثل «إنّ زيدا و عمرو لذاهب» جائز، لما فيه من العطف على محلّ اسم إنّ بعد مضىّ الخبر، أى تقديرا، إذ يقدّر لعمرو خبر آخر فيكون خبر الأوّل المذكور فى نيّه التّقديم على المعطوف، و هذا من قبيل المفردات، لأنّه عطف المبتدأ على محلّ اسم إنّ، و خبره على خبر إنّ، و قد أشار إلى عطف الجمله على الجمله بقوله: «و يجوز أن يكون مبتدأ و المحذوف خبره» و التّقدير و قيّار غريب «و الجمله بأسرها عطف على جمله إنّ مع اسمها و خبرها» .

هذا الوجه نفس ما سبق فى قوله: «فالمسند إلى قيّار. . .» لكن أعاده لأجل إفاده أنّه من عطف الجمل، لا من عطف المفردات، كما فى الوجه الّذى قبله، و الحاصل إنّ البيت يحتمل احتمالات أربعه، اثنان جائزان، و اثنان ممنوعان، فالجائزان: جعل قيّار مبتدأ خبره محذوف، و الجمله بأسرها عطف على جمله اسم إنّ و خبرها، أو جعل قيّار عطفا على محلّ اسم إنّ، و يقدّر له خبر عطف على خبر إنّ، و اثنان ممنوعان، و هما: جعل قيّار مبتدأ و خبره و خبر إنّ محذوف، أو جعل قيّار عطفا على محلّ اسم إنّ و لغريب خبر عنهما.

و الجمله بأسرها عطف على جمله إنّ مع اسمها و خبرها، [و كقوله (۱):

نحن بما عندنا و أنت بما

عندك راض و الرّأى مختلف]

فقوله: نحن، مبتدأ محذوف الخبر، لما ذكرنا (۱) أى نحن بما عندنا (۲) راضون، فالمحذوف ههنا هو خبر الأوّل بقرينه الثّانى (۳) و فى البيت السّابق بالعكس. [و قولك: زيد منطلق و عمرو] أى و عمرو منطلق (۴) ،

أى لما ذكرنا فى حذف خبر قيّار من أنّه للاختصار و الاحتراز عن العبث بناء على الظّاهر.

من الاعتقادات و الأفعال و الأقوال و العادات راضون، و أنت بما عندك راض، و لكن رأينا و أفكارنا و أعمالنا و طريقتنا مختلفه، فالمحذوف ههنا هو خبر الأوّل بقرينه الثّانى، و فى البيت السّابق بالعكس، و مراد الشّاعر أنّ ما عندنا خير ممّا عندك.

كما قال اللّه تعالى: كُلُّ حِزْبٍ بِمٰا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ (۲)، و لكنّه لم يصرّح به نظير قوله تعالى حكايه: وَ إِنّٰا أَوْ إِيّٰاكُمْ لَعَلىٰ هُدىً أَوْ فِي ضَلاٰلٍ مُبِينٍ (۳).

أى لدلاله خبر الثّانى عليه، فالمذكور أعنى «راض» خبر أنت لتطابقهما فى الإفراد، و المحذوف خبر نحن و هو «راضون» ، لأنّ المذكور لا يمكن أن يكون خبرا عن «نحن» لعدم تطابقهما.

و كيف كان، فالوجه فى هذا البيت وجوب المطابقه فى الخبر المشتقّ، كما أنّه فى البيت الأوّل اللّام الابتدائيه، لأنّها لا تدخل على خبر المبتدأ إلاّ إذا قدّم نحو: لقائم زيد، أو كان خبرا لمبتدأ منسوخ، فلا يصحّ جعل «لغريب» خبرا لقيّار فيكون خبره محذوفا.

تفسير قوله: «و عمرو» بقوله: «و عمرو منطلق» إشاره إلى جعل الكلام من عطف الجمل، و كان المثال المذكور من قبيل حذف المسند من الجمله الثّانيّه. و يحتمل أن يكون من عطف المفرد على المفرد، فيكون المثال خارجا عن المقام، لأنّه مثال لحذف المعطوف على المسند، و محلّ الكلام هو حذف المسند فحينئذ يلزم العطف على معمولى عاملين

ص: ۷۸

۱- ۱) أى قول قيس بن عطيّه، أو قيس بن الحطيم، أو امرئ القيس.

۲- ۲) سوره الرّوم:۳۲.

۳- ۳) سوره سبأ:۲۴.

فحذف للاحتراز عن العبث، من غير ضـيق المقام (١) [و قولك: خرجت فإذا زيد]أی (٢) موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب، أو ما أشبه ذلک، فحذف لما مرّ (٣) مع اتّباع الاستعمال (۴) لأنّ (۵)

مختلفين، لأنّ العامل فی المبتدأ معنوی، و فی الخبر هو المبتدأ عند سيبويه، و هو غير جائز علی مذهبه.

قوله: «من غير ضـيق المقـام» إشاره إلی الفرق بين هـذا المثال و المثال الأوّل، فانـدفع به ما يقال: من أنّ هـذا المثال موافق للمثال الأوّل، فلا فائده لذكره.

و حاصل الـدّفع إنّ هـذا المثال، و إن كان موافقا للأوّل فی أنّ الحـذف فی كلّ منهما من الثّانی لـدلاله الأوّل عليه، إلاّ أنّ بينهما فرقـا، و هو أنّ المقتضـی للحـذف فی الأـوّل الاـحتراز عن العبث مع ضـيق المقـام، و فی الثّانی الاحتراز عن العبث من غير ضـيق المقام، فلا يكون ذكره لغوا.

التّفسـير المـذكور إشاره إلی حـذف المسـند، قال فی المطوّل: و الفاء فی «فإذا» قيل: هی للسـببيّه التّی يراد بها لزوم ما بعـدها لما قبلها، أی مفاجأه زيد لازمه للخروج، و قيل: للعطف حملا علی المعنی، أی خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب، فالعامل فی «إذا» هو فاجأت، فحينئـذ يكون مفعولاـ به لاـ ظرفـا، و يجوز أن يكون العامـل هو الخبر المحـذوف، فحينئـذ لا يكون مضافا إلی الجمله، و قـال المـبرّد: «إذا» ظرف مكـان فيجـوز أن يكـون هو خـبر المبتـدأ، أی فبالمكـان زيـد. و الـتزم تقـديمه لمشابهتهـا إذا الشرطيّه، لكنّه لا يطرّد فی نحو: خرجت فإذا زيد بالباب، إذ لا معنی لقولنا: فبالمكان زيد بالباب.

أی فحذف الخبر، أی موجود مثلا «لما مرّ» من الاحتراز عن العبث.

أی «مع» أنّ فی هذا الحذف اتّباع الاستعمال الوارد علی ترک الخبر بعد إذا المفاجأه، فيكون هذا الوجه زياده فی هذا المثال.

تعليل لكون الحذف لما مرّ، و ليس تعليلا لاتّباع الاستعمال، لأنّه لا يتّجه كما هو الظّاهر.

إذا المفاجأه (۱) تـدلّ على مطلق الوجود (۲) و قـد (۳) ينضم إليها قرائن تـدلّ على نوع خصوصـيّه، كلفظ الخروج المشـعر بأنّ المراد فإذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك (۴) ، [و قوله:

إنّ محلّا و إنّ مرتحلا (۵)]

و إنّ فی السّفر (۶) إذ مضوا (۷) مهلا (۸)

أی بجرّ المفاجأه بإضافه إذا إليها من إضافه الدّالّ إلى المدلول، كما تقول: لام الابتداء، و لا يصحّ نصب المفاجأه صفه لإذا، لأنّ الصّفه لا بدّ أن يكون معناها قائما بالموصوف، و المفاجأه ليست قائمه بإذا بل مفهومه من اللّفظ.

أی إذا المفاجأه تدلّ على مطلق الوجود الّذی هو مفاد أفعال العموم على تقدير كون المحذوف من الأفعال العامّه. و أما إذا أريد فعل خاصّ، أی إذا كان الخبر من أفعال الخصوص مثل قائم أو قاعـد أو راكب، فلابـدّ حينئذ من ذكر الخبر إذ لا دلاله للفظه إذا حينئذ على الّذی هو من أفعال الخصوص.

فی هـذا الكلام إشـاره إلى مـا ذكرنـا من أنّه إذا كـان الخبر مخصوصا لا يجوز أن تجعل إذا الفجائيّه قرينه، لأنّها إنّما تـدلّ على مطلق الوجود لا ـ على الخصوصـيّه، فلابـدّ من قرينه أخرى تـدلّ عليها، كلفظ الخروج فی المثال المـذكور، فمعناه أنّ مفاجأه زيد بالبـاب لازمه للخروج، هـذا على تقـدير كون الفاء فی قوله: «فإذا» للسـببيّه، و قيل: إنّها للعطف على المعنى، أی خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب.

كواقف أو جالس و نحوهما، ممّا يدلّ عليه قرينه المقام و الحال.

قوله: «مرتحلا» مصدر ميمی بمعنى الارتحال، كما أن محلّا بمعنى الحلول كذلك.

أی فی المسافرين، أی فی غيبتهم و «السّفر» اسم جمع سافر، بمعنى مسافر لا جمع له، لأنّ فعلا ليس من أبنيّه الجمع.

قوله: «إذ مضوا» يمكن أن يكون حالا من الضّـمير، فالمعنى و إنّ مهلا، أی بعدا و طولا كائن فی غيبه المسافرين حال مضـيّهم، و يجوز أن يكون منصوبـا بفعـل محـذوف، تقـديره أعنی وقت مضـيّهم، و يجوز أن يكون تعليلا ـ أی إنّ فی غيبتهم مهلا ـ لأ ـنّهم مضوا مضيّا لا رجوع بعده.

قوله: «مهلا» مصدر بمعنى الإمهال و طول الغيبه، و المعنى إنّ لنا حلولا فی الدّنيا و إنّ

[أى إنّ لنا فى الـدّنيا]حلولا [و]إنّ [لنا عنها]إلى الآخره ارتحالا، و المسافرون (١) قد توغّلوا (٢) فى المضىّ لا رجوع لهم (٣) ، و نحـن على أثرهم عن قريب (۴) ، فحذف المسـند الّذى (۵) هو ظرف قطعا. لقصـد (۶) الاختصار و العـدول إلى أقوى الدّليلين، أعنى العقل، و لضيق المقام أعنى (٧) المحافظه على الشّعر،

لنا ارتحالا عنها، لأنّ الّذين سافروا إلى الآخره و ذهبوا إليها طالت غيبتهم عنّا، فلا رجوع لهم إلينا، فنحن نكون كذلك، و المسند المحذوف و هو الظّرف، أعنى لنا، أى إنّ لنا محلّا و إنّ لنا مرتحلا.

أى الموتى.

أى دخلوا فى الأرض، و معنى غلّ فى الأرض إذا سار فيها فأبعد، فقوله: «المسافرون» مأخوذ من قوله: «فى السّفر» .

أى إلى مواطنهم، و هـذا مسـتفاد من حمل المهل على المهل الكامل بقرينه الواقع، فإنّ هذا المهل الّذى حصل بالموت لا رجوع معه.

أى نموت فى قريب من الزّمـان، لأـنّ كـلّ آت قريب، و هـذا مأخوذ من قوله: «إنّ محلّا» لأنّ الحلول فى الشّىء يـدلّ على عـدم الإقامه فيه كثيرا. فحاصل المعنى نحن لاحقون لهم بعد مضىّ زمن قريب.

أى لنا و هو ظرف قطعا، بخلاف ما قبله و هو قوله: «فإذا زيـد» فإنّه ليس الخبر، و المسـند فيه ظرفا على نحو القطع، بل يحتمل أن يقـدّر ظرفا، أى فإذا زيـد بالباب، و أن يقدّر غيره كحاضـر أو جالس. ففى قوله: «الّذى هو ظرف قطعا» إشاره إلى نكته ذكر هذا المثال بعد المثال الّذى قبله.

علّه لحذف المسند، فله أسباب و علل: الأوّل قصد الاختصار.

الثّانى: العدول إلى أقوى الدّليلين، أعنى العقل.

الثّالث: ضيق المقام.

يمكن أن يكون تفسيرا لضيق المقام من حيث سببه لا نفسه، لأنّ المحافظه على وزن الشّعر سبب لضيق المقام. و يمكن أن يكون تفسيرا للمقام.

و لاتّباع الاستعمال (١) ، لاطّراد الحذف فى مثل إنّ مالا و إنّ ولدا (٢) ، و قد وضع سيبويه (٣) فى كتابه لهذا (۴) بابا فقال: هذا باب إنّ مالا و إنّ ولدا (۵) [و قوله تعالى: قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزٰائِنَ رَحْمَهِ رَبِّی (١)فقوله: أنتم، ليس بمبتدأ لأنّ (۶) لو إنّما تدخل على الفعل، بل هو (٧) فاعل فعل محذوف، و الأصل لو تملكون أنتم تملكون، فحذف الفعل الأوّل احترازا عن العبث لوجود المفسّر (٨) ، ثمّ أبدل من الضّمير المتّصل ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل

أى لمتابعه الاستعمال الوارد على ترك نظيره، لأنّه اطّرد حذف الخبر مع تكرار إنّ و تعدّد اسمها، سواء كانا نكرتين كما فى المتن أو معرفتين، كقولك: إنّ زيدا و إنّ عمرا، أى أنّ لنا زيدا معروفا بالعلم و الفضل، و أنّ لنا عمرا معروفا بالشّجاعه مثلا.

أى إنّ لنا مالا و إنّ لنا ولدا.

قوله: «و قد وضع. . .» تأييد لكون الحذف مطّردا.

أى لحذف المسند فى مثل إنّ مالا و إنّ ولدا وضع سيبويه بابا، و ضابط هذا الباب أن تتكرّر إنّ و يتعدّد اسمها، فيطّرد فى هذه الصّوره حذف خبرها فى جميع الموادّ و المواقع.

أى سمّى هذا الباب بباب إنّ مالا و إنّ ولدا.

تعليل لعدم كون «أنتم» مبتدأ، لأنّ لو لا تدخل على الاسم، بل تدخل على الفعل فقط، كما قال فى الألفيّه:

و هى فى الاختصاص بالفعل كإن

لكنّ لو أنّ بها قد يقترن

أى «أنتم» فاعل محذوف تقديره لو تملكون تملكون، فحذف الفعل الأوّل و أبدل من ضميره المتّصل، أعنى الواو، ضمير منفصل، و هو أنتم لتعذّر الاتّصال بعد حذف ما يتّصل به.

قوله: «لوجود المفسّر» علّه لحذف الفعل الأوّل، لأنّ الفعل الثّانى المفسّر له قرينه على الحذف، فمع وجود المفسّر ذكر الفعل الأوّل لغو و عبث.

و قيل: إنّ الغرض من إتيان تملكون الثّانى فى الأصل إنّما هو تأكيد تملكون الأوّل أعنى المقدّر، فلمّا حذف الأوّل جعل الثّانى مفسّرا له مع بقاء إفادته التّأكيد أيضا.

١- ١) سوره الإسراء:١٠٠، تتمّه الآيه: إِذاً لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَهَ اَلْإِنْفٰاقِ وَ كٰانَ اَلْإِنْسٰانُ قَتُوراً .

فالمسند (۱) المحذوف هنا فعل و فیما سبق اسم أو جمله [و قوله تعالی: فَصَبْرٌ جَمِيلٌ (۲) یحتمل الأمرین (۳)]حذف المسند أو المسند إلیه، [أی]فصبر جمیل [أجمل (۴) أو فأمری] صبر جمیل (۵) . ففی الحذف تکثیر للفائده بإمکان (۶) حمل الکلام علی کلّ من المعنیین بخلاف ما لو ذکر،

هذا الکلام إشاره إلی نکته ذکر هذا المثال الثّانی، و هی أن المسند المحذوف فی الآیه مفرد، و هو الفعل فقط. و فی المثال السّابق أی قوله: «إنّ محلّا و إنّ مرتحلا» یحتمل أن یکون المحذوف اسما، أی إن قدّر متعلّق الجار اسم فاعل، و أن یکون جمله إن قدّر متعلّق الجار فعل، فلا یکون ذکر هذا المثال تکرارا.

الصّبر، کما فی الصّحاح هو حبس النّفس عن الجزع، و الجمیل منه ما لا شکایه معه إلی الخلق، و إن کان فیه شکایه إلی الخالق، کما قال یعقوب علیه السّلام: إِنَّمٰا أَشْكُوا بَثِّي وَ حُزْنِي إِلَى اَللّٰهِ (۱)، و الصّبر الغیر الجمیل ما فیه شکایه إلی الخلق.

أی حذف المسند أعنی «أجمل» ، و حذف المسند إلیه أعنی «فأمری» ، فالأصل علی الأوّل فصبر جمیل أجمل فی هذه الواقعه من صبر غیر جمیل، و علی الثّانی «فأمری» أی شأنی الّذی أتّصف به «صبر جمیل» .

إشاره إلی حذف المسند.

إشاره إلی حذف المسند إلیه. و هنا احتمال ثالث و هو أن یکون من حذفهما معا و الأصل فلیّ صبر و هو جمیل.

قوله: «بإمکان حمل الکلام. . .» بیان لتصویر تکثیر الفائده فی الحذف، لأنّ تکثیر الفائده من حیث إمکان الحمل علی کلّ منهما إنّما هو فی حال الحذف، إذ لیس فی حال الذّکر إلا إمکان الحمل علی أحدهما معیّنا، فحینئذ یندفع إشکال عدم الفرق بین الحذف و الذّکر، إذ المراد هو أحد الأمرین علی التّقدیرین غایه الأمر إنّ المراد فی الذّکر أحدهما معیّنا، و فی الحذف أحدهما مبهما، فأین تکثیر الفائده؟ و إنّما یحصل تکثیر الفائده علی تقدیر الزّیاده حال الحذف علی حال الذّکر، هذا غایه ما یمکن فی تقریب الإشکال.

۱- ۱) سوره یوسف:۸۶.

فإنّه يكون نصّا فی أحدهما (۱) [و لابدّ]للحذف [من قرینه (۲)]دالّه علیه لیفهم منه المعنی [کوقوع الکلام جوابا لسؤال محقّق نحو: وَ لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ اَلسَّماوٰاتِ وَ اَلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اَللّٰهُ (۱)]، أی خلقهن اللّه، فحذف المسند (۳) ، لأنّ هذا الکلام (۴) عند تحقّق (۵) ما فرض من الشّرط و الجزاء یکون جوابا عن سؤال محقّق،

و بقوله: «بإمکان حمل الکلام. . .» یندفع الإشکال المذکور لأنّ الإشکال مبنیّ علی زیاده الفائده حقیقه، و بمعنی کثره المعنی، و لیس الأمر کذلک، بل المراد من زیاده الفائده من حیث الحمل و التّصور.

و هو الّذی ذکر فی الکلام و هو إما المسند إلیه أو المسند.

[قرینه الحذف إمّا محقّقه]

@

[قرینه الحذف إمّا محقّقه]

أی تجب القرینه الدالّه علی الحذف، لأنّ الحذف خلاف الأصل، لا یخفی أنّ وجوب قرینه الحذف لا یخصّ حذف المسند، و کأنّه لم یذکره فی المسند إلیه، لأنّ وجوب القرینه علی المحذوف ممّا یعرفه العاقل إلا أنّه لما عبّر عن حذف المسند بالتّرک الموهم للإعراض عنه بالکلّیه، و الاستغناء عن نصب القرینه، تدارکه بقوله: «و لا بدّ للحذف من قرینه» ثمّ إنّ ضمیر «علیه» المجرور راجع إلی الحذف، و الأولی رجوعه إلی المحذوف المستفاد من الحذف.

أی خلقهنّ لوجود القرینه الدالّه علیه، و هی وقوع هذا الکلام جوابا عن سؤال محقّق، و هو قوله: مَنْ خَلَقَ اَلسَّماوٰاتِ وَ اَلْأَرْضَ .

أی قولهم: اللّه.

جواب عن سؤال وارد علی قوله: «عن سؤال محقّق» ، و حاصل الإیراد أنّ السّؤال فی الآیه لیس محقّقا، لأنّه لم یقع بدلیل تعبیره بإن الشّرطیّه التّی للشّک، فقوله: «إن سألتهم» قضیّه شرطیّه، و هی لا تقتضی الوقوع و لا عدمه، فلا یصحّ التّمثیل لجواب السّؤال المحقّق، و حاصل الجواب إنّ المراد بکون الکلام جوابا لسؤل محقّق، أنّه محقّق عند تحقّق ما فرض من الشّرط و الجزاء، بمعنی أنّه لو تحقّق سؤال النّبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم، و ثبت بأن یقول صلّی اللّه علیه و آله و سلّم: من خلق السّماوات و الأرض، لأجابوا عن ذلک بقولهم اللّه، بحذف المسند، أی خلقهنّ، لوجود

۱- ۱) سوره لقمان:۲۵.

و الدّليل (١) على أنّ المرفوع فاعل (٢) و المحذوف فعله أنّه جاء عند عدم الحذف كذلك (٣) ، كقوله تعالى: وَ لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ اَلسَّمٰاوٰاتِ وَ اَلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ اَلْعَزِيزُ اَلْعَلِيمُ (١)، و كقوله تعالى: قٰالَ مَنْ يُحْيِ اَلْعِظٰامَ وَ هِيَ رَمِيمٌ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا اَلَّذِي أَنْشَأَهٰا أَوَّلَ مَرَّةٍ (٢)(۴) .

القرينه، و هو «خلق» فى السّؤال، و من هنا يعلم أنّ القرينه حقيقه ما وقع فى السّؤال، أعنى خلق لا ـ وقوع الكلام، أعنى اللّه جوابا للسّؤال.

و كيف كان فالأولى أن يقال فى التّعليل: لأنّ السّؤال مذكور صريحا.

جواب عمّا يقال: هلاّ جعلت لفظ الجلاله فى الآيه مبتدأ، و الخبر محذوف، بأن يكون التّقدير: اللّه خلقهنّ، و يكون من حذف المسند أيضا. و ما المرجّح لكونه فاعلا؟

و الدّليل و المرجح لكون لفظ الجلاله فاعلا

أوّلا: إنّ فعليّه الجمله عند عدم الحذف، كما فى الآيه الثّانيّه تدلّ على أنّ ذلك هو الصّحيح فى الأولى.

و ثانيا: إنّ غرض السّائل بيان من نسب إليه الفعل، و إذا جعل المرفوع فاعلا كانت نسبه الفعل إليه فى الدّرجه الأولى، فكان أقرب إلى إفاده غرضه بخلاف ما إذا جعل مبتدأ فإنّ نسبه الفعل حينئذ إليه فى الدّرجه الثّانيّه.

أى لا مبتدأ، و الخبر محذوف.

أى كون المرفوع فاعلا. لا يقال إنّه قد جاء فى القرآن عند عدم الحذف على أنّه مبتدأ، كقوله تعالى: قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمٰاتِ اَلْبَرِّ وَ اَلْبَحْرِ إلى قوله: قُلِ اَللّٰهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهٰا (٣).

و حاصل الجواب إنّ وقوع الأوّل فى القرآن أكثر، و حمل المحتمل على الأكثر أولى.

الشّاهد فى الآيتين هو ذكر الفاعل عند عدم حذف الفعل.

١- ١) سوره الزّخرف:٩.

٢- ٢) سوره يس:٧٩.

٣- ٣) سوره الأنعام:۶٣ و ۶۴.

[أو مقدّر]عطف على محقّق [نحو:]قول ضـرار (١) بن نهشـل يرثى يزيـد بن نهشل [و ليبك (٢) يزيـد]كأنّه قيل: من يبكيه (٣) ؟ فقـال: [ضارع]أى يبكيه ضارع أى ذليل (۴) [الخصومه (۵)]، لأنّه كان ملجأ للأذلّاء، و عونا للضّعفاء، تمامه (۶) [و مختبط (٧) ممّا تطيح]الطّوائح (٨) ، و المختبط هو الّذى يأتى إليك للمعروف (٩)

[أو مقدّره]

@

[أو مقدّره]

و هو اسم رجل، و يزيد بن نهشل أخوه، أى قوله فى مرثيه أخيه:

ليبك يزيد ضارع لخصومه

و مختبط ممّا تطيح الطّوائح

قوله: «ليبك» مبنىّ للمفعول، و يزيد نائب الفاعل، فقوله: «ليبك يزيد» منشأ لسؤال مقدّر «كأنّه قيل من يبكيه» أى يزيد «فقال» فى جواب هذا السّؤال «ضارع» فحذف الفعل مع المفعول و بقى الفاعل.

يعنى لمّا قال الشّاعر: «ليبك يزيد» توهم الشّاعر أنّ هناك سائلا يقول من يبكيه، فنزّل هذا السّؤال المتوهّم منزله الواقع، و قال فى جوابه «ضارع» أى يبكيه ضارع تاركا الفعل اعتمادا على وجوده فى السّؤال المقدّر.

تفسير لما قبله، و فى المصباح أنّ ضرع بمعنى ذلّ و خضع، فضارع بمعنى ذليل و خاضع.

أى وقت خصومته مع غيره، أو لأجل خصومه نالته ممّن لا طاقه له على خصومته، و هو متعلّق بضارع و إن لم يعتمـد على شـىء، لأنّ فيه معنى الفعل، و الجار و المجرور تكفيه رائحه الفعل، فالمعنى يبكيه من يذلّ لأجل خصومه، لأنّه كان ملجأ للأذلاء و معينا للضعفاء، فلا يكون «لخصومه» متعلّقا ب(يبكى) المقدّر، لإفادته أنّ البكاء يكون للخصومه دون يزيد، و هو خلاف المقصود.

أى تمام البيت.

أى و يبكيه مختبط، فهو عطف على ضارع.

أى ممّـا أطاحته الشّدائـد و الوقائع و الحوادث، أى أهلكته الحوادث المهلكه، فالضّارع بمعنى الماضـى، لأنّ السّؤال و البكاء إنّما يكونان بعد الإطاحه.

أى لطلب الإحسان.

من غير وسيله (۱) تطيح من الإطاحه و هى الإذهاب و الإهلاك، و الطّوائح جمع مطيحه على غير القياس (۲) ، كلواقح جمع ملقحه (۳) ، و ممّا (۴) متعلّق بمختبط، و ما مصدريّه، أى سائل يسأل من أجل (۵) إذهاب الوقائع ماله، أو بيبكى (۶) المقدّر، أى يبكى لأجل إهلاك المنايا (۷) يزيد [و فضله (۸)]

أى من غير قرابه و صداقه، أو المراد من الوسيله هى هديّه يهديها ليعطيه أكثر منها.

و جمعها القياسى مطاوح و مطيحات، و الطّوائح جمع قياسى للطّائحه بمعنى هالكه، لا مطيحه بمعنى مهلكه، لأنّ فواعل قياسه أن يكون جمعا لفاعله لا لمفعله.

أى على غير القياس، لأنّ قياس جمعها ملقحات.

أى لفظ ممّا متعلّق بمختبط، لأنّ المتعلّق حينئذ يكون قريبا، و أيضا يحصل التّساوى و التّوافق بين ضارع و مختبط من جهه كون الخصومه متعلّقا بضارع، و ممّا متعلّقا بمختبط.

إشاره إلى أنّ «من» للتّعليل و أنّ «ما» مؤوّله مع الفعل بعدها بمصدر.

عطف على «بمختبط» ، يعنى أنّه متعلّق بمختبط أو بيبكى المقدّر.

المنايا جمع المنيّه بمعنى الموت، عبّر بالجمع إمّا للمبالغه و إمّا لأجل أنّ المراد أسباب الموت، فيكون من باب إطلاق اسم المسبّب على السّبب، و لا يخفى أنّ الأسباب كثيره. فيصحّ أن يعبّر بالجمع.

هذا الكلام إشاره إلى سبب ترجيح المبنىّ للمفعول-فى قوله: «ليبك يزيد» -مع أنّ المبنىّ للفاعل أيضا صحيح، و جواب عمّا يقال: لماذا عدل الشّاعر إلى هذا التّركيب المقتضى لحذف المسند مع كون الحذف على خلاف الأصل، و مع إمكان الأصل، و هو البناء للفاعل، و استقامه الوزن به، و ذلك بأن يجعل يزيد مفعولا و ضارع فاعلا من دون حذف أصلا، لا للمسند و لا للمسند إليه.

و حاصل ما أجاب-بقوله: «و فضله» -أنّ ما عدل إليه له فضل على ما عدل عنه، و الغرض بيان ترجيح البناء للمفعول على البناء للفاعل من حيث ما ذكره المصنّف لا- ترجيحه من سائر الوجوه حتّى يعترض بأنّ فى خلافه، و هو البناء للفاعل توجد وجوه التّرجيح أيضا كالسّلامه من الحذف مثلا، و حينئذ فيكون فى كلّ منهما جهات ترجيح، فللبليغ أن يختار كلاّ منهما.

أی رجحانه نحو: لیبک یزید ضارع مبنیّا للمفعول (علی خلافه) یعنی-لیبک یزید ضارع- مبنیّا للفاعل، ناصبا لیزید و رافعا لضارع [بتکرّر (۱) الإسناد]بأن (۲) أجمل أوّلا [إجمالا ثمّ]فصّل ثانیا [تفصیلا]أمّا التّفصیل فظاهر (۳) ، و أمّا الإجمال، فلأنّه لما قیل (۴) -لیبک- علم أنّ هناک باکیا یسند إلیه هذا البکاء، لأنّ المسند إلی المفعول لا بدّ له من فاعل محذوف أقیم المفعول مقامه، و لا شکّ أن المتکرّر أوکد و أقوی، و أنّ الإجمال ثمّ التّفصیل أوقع فی النّفس (۵) .

خبر فضله، أی رجحانه علی خلافه حاصل «بتکرّر الإسناد» .

هذا الکلام من الشّارح إشاره إلی أنّ قول المصنّف إجمالا و تفصیلا لیسا معمولین للتکرّر، بل معمولان لمحذوف، و التّقدیر بأن أجمل الإسناد إجمالا، ثمّ فصّل تفصیلا.

لأنّ قوله: یبک، لمّا أسند ثانیا إلی معیّن و هو ضارع کان الفاعل المستحقّ للفعل مذکورا بطریق التّنصیص، و هو معنی التّفصیل.

توضیح ذلک أنّه إذا قیل: لیبک علم أنّ هناک باکیا، لکن لم یعلم أنّه من هو، فإذا قیل ضارع فصّل ذلک المجمل، و علم أنّ ذلک الباکی هو ضارع، و فی هذا النّوع من الکلام أعنی المتضمن للإجمال أوّلا، و التّفصیل ثانیا، ضرب من المبالغه، لأنّ الشّیء إذا أبهم، ثمّ فسر کان فی النّفس أوقع، و لأنّه إذا ذکر کذلک کان مذکورا مرّتین بعبارتین مختلفتین، فیکون أبلغ، إذ لا شکّ فی أنّ الإسناد مرّتین أوکد و أوقع فی النّفس.

لأنّ الإسناد إذا علم علی وجه الإجمال أولا یحصل للنّفس تهیّؤ إلی علمه علی وجه التّفصیل، ثانیا فإذا علم علی وجه التّفصیل یتمکّن فی النّفس فضل تمکّن فیکون أوقع فی النّفس قطعا، و لهذا کان أولی و افضل ممّا إذا علم علی وجه التّفصیل أوّلا، و بالجمله إنّ الإجمال ثمّ التّفصیل أوقع فی النّفس، أی أشدّ وقوعا و رسوخا فیها، لأنّ فی الإجمال تشویقا، و إنّ الحاصل بعد الطّلب أعزّ من المنساق بلا تعب، و الحال إنّ الغرض من إصدار الکلام تمکّن معناه لیقع العمل بمقتضاه.

[و بوقوع (١) نحو: يزيد، غير فضله]لكونه (٢) مسندا إليه لا ـ مفعولا ـ كما فى خلافه، [و بكون معرفه الفاعل كحصول نعمه غير مترقّبه (٣) لأنّ أوّل الكلام غير مطمع فى ذكره]أى ذكر الفاعل لإسناد الفعل إلى المفعول، و تمام الكلام به، بخلاف ما إذا بنى للفاعل فإنّه مطمع فى ذكر الفاعل، إذ لا بدّ للفعل من شىء يسند هو إليه (۴) .

وجه ثان لرجحان البناء للمفعول على البناء للفاعل، فيكون عطفا على قوله: «بتكرّر الإسناد» .

أى نائب الفاعل، أعنى يزيد مسندا إليه، و هو الرّكن الأعظم للكلام بخلاف ما إذا نصب على المفعوليّه فإنّه فضله.

أى نعمه غير مشوبه بألم الانتظار و تعب الطّلب، فهى لذه صرفه، فيكون ألذّ ممّا يكون مشوبا بألم الانتظار.

لا يقال: إنّ هذا ينافى ما ذكره المصنّف فى بحث التّشبيه، من أنّ نيل الشّىء بعد طلبه ألذّ، و تبعه على ذلك الشّارح.

فإنّه يقال: إنّ حصول الشّىء بدون الطّلب ألذّ من حيث إنّه غير مشوب بالطّلب، و حصوله مع الطّلب ألذّ باعتبار أنّه لم يكن طلبه بلا ـ أثر، فحينئذ لا منافاه لتعدّد الجهه و الحيثيّه، و للبليغ أن يعتبر أيّما شاء، ثمّ إنّ الوجه فى كون معرفه الفاعل على تقدير البناء للمفعول كنعمه غير مترقّبه، و عدم كونها كذلك على تقدير البناء للفاعل ما أشار إليه المصنّف بقوله: «لأنّ أوّل الكلام غير مطمع فى ذكره» ، أى بل مؤيّس من ذكره، حيث إنّ ذكر النّائب، و جعل الفعل مبنيّا للمفعول فى جمله يوجب الإياس من ذكر الفاعل فى تلك الجمله لتمام الكلام بدونه، و يرشد المخاطب إلى أنّ الفاعل لا يذكر له، بل يحذف و يجعل المفعول أو نحوه نائبا له، فإذا ذكر الفاعل بعد ذلك فى جمله ثانيه كانت معرفته كرزق جديد من حيث لا يحتسب.

لأنّ كلّ فعل معلوم لا بدّ له من فاعل مذكور أو مقدّر يعرف بالقرينه المرشده إليه، فكلّما سمع المخاطب الفعل المبنىّ للفاعل يلتفت إلى أنّ الفاعل يذكر بعده، أو يعرف بنصب قرينه دالّه عليه.

[و أمّا ذكره]أی ذكر المسند [فلما مرّ]فی ذكر المسند إليه، من كون الذّكر هو الأصل (١) مع عدم المقتضی للعدول عنه (٢) ، و من الاحتياط (٣) لضعف التّعويل على القرينه مثل خَلَقَهُنَّ اَلْعَزِيزُ اَلْعَلِيمُ (١)(۴) .

[و أمّا ذكره]

@

[و أمّا ذكره]

أی الرّاجح و السّابق فی الاعتبار.

أی الأصل، يعنی لا يعدل عن الأصل مع عدم النّكته المقتضيه للعدول عن الذّكر إلى الحذف.

أی احتياط المتكلّم «لضعف التّعويل» أی الاعتماد «على القرينه» الدالّه على الحذف.

و محلّ الشّاهد قوله: خَلَقَهُنَّ حيث ذكر مع وجود القرينه احتياطا لضعف الاعتماد على القرينه.

لا يقال: إنّ وقوع قوله تعالى: خَلَقَهُنَّ اَلْعَزِيزُ اَلْعَلِيمُ جوابا لسؤال محقّق قرينه على حذف المسند لو حذف، كما حذف فی الآيه المتقدّمه أی قوله تعالى: وَ لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ اَلسَّمٰاوٰاتِ وَ اَلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اَللّٰهُ فالفرق بينهما بالذّكر فی هذه الآيه لضعف التّعويل على القرينه، و الحذف فی الآيه المتقدّمه، مع اتّحادهما من حيث السّؤال و السّائل، و المعنى و المخاطب و هو النّبیّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم ممّا لا وجه له، فالصّواب إنّ الذّكر هنا لزياده تقرير المسند.

لأنّا نقول: إنّ وجود القرينه مصحّح للحذف، و لا موجب، فإن عوّل على دلالتها حذف المسند، و إن لم يعوّل عليها احتياطا، بناء على أنّ المخاطب من حيث هو مخاطب، مع قطع النّظر عن كونه نبيّا صلّى اللّه عليه و آله و سلّم لعلّه يغفل عن القرينه يذكر المسند، و إن كان المخاطب واحدا، و ذلك لاختلاف تيقّظ المخاطب من حيث هو مخاطب باختلاف العوارض و الأحوال، فقد يعوّل على القرينه فی بعض المواضع، و لم يعوّل عليها فی بعض المواضع، فيحذف المسند على الأوّل، و يذكر على الثّانی.

و لك أنّ تقول فی الجواب أنّه لمّا كان المسؤولون أغبياء الاعتقاد لكفرهم جاز أنّ يتوهّموا فی بعض الحالات أنّ السّائل، أی النّبیّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم ممّن تجوز عليه الغفله عن السّؤال، أو تجوز على من معه ممّن يقصد إسماعه، أو ينزلوه منزله من تجوز عليه فيأتون بالجواب احتياطا لضعف التّعويل على القرينه بزعمهم الفاسد.

١- ١) سوره الزّخرف:٩.

و من التعريض بغباوه السّامع (١) نحو: محمّد نبيّنا، فى جواب من قال: من نبيّكم؟ و غير ذلك (٢) ، [أو]لأجل [أن يتعيّن]بذكر المسند [كونه اسما]، فيفيد الثّبوت و الدّوام (٣) ، [أو فعلا]فيفيد التّجدد و الحدوث (۴) .

نعم، فى بعض الحالات لا يتوهّمون ذلك، فيحذف المسند للتّعويل على القرينه فيختلف الجواب باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عند المحاوره.

أى التّنبيه على بلادته بأنّه ليس ممّن يتنبّه بالقرائن، فكأنّه لا يفهم إلّا المحسوس المشاهد أو المصرّح، و التّعريض مأخوذ من العرض، بمعنى الجانب، و المراد به فى اصطلاحهم ذكر المتكلّم شيئا يدلّ به المخاطب على شىء لم يذكره، ففى المقام المتكلّم يذكر المسند مع وجود القرينه الدالّه عليه، لأن يميل الكلام إلى جانب، و هو ما يدلّ عليه بالمطابقه، ثمّ يدلّ هذا الجانب على المقصود و هو غباوه السّامع، فقولنا: محمّد صلّى اللّه عليه و آله و سلّم نبيّنا، فى جواب من قال: من نبيّكم؟

يدلّ بالمطابقه على ثبوت مفهوم النّبىّ لمحمّد صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، ثمّ هذا المعنى بما أنّ القرينه كانت موجوده يدلّ على أنّ المراد الجدّى ثبوت الغباوه للسّائل، فمعنى قولنا: محمّد نبيّنا، أنت غبىّ أيّها السّائل، فذكر المسند مع وجود القرينه إشاره إلى أنّ المخاطب غبىّ لا يفهم من القرينه شيئا.

كالتّهديد و التّرحّم و الاستلذاذ، و إسماع غير السّائل، و بسط الكلام و التّعظيم و الإهانه، ممّا مرّ فى باب المسند إليه.

المراد من الثّبوت حصول المسند للمسند إليه من غير دلاله على تقييده بالزّمان، و من التّجدد هو الحصول و اقترانه بالزّمان، فقولنا زيد عالم يفيد الثّبوت بالوضع، لأنّ أصل الاسم من حيث إنّه اسم مشتقّا كان أو غير مشتقّ للدّلاله على الثّبوت، و ذلك لعدم اقترانه بالزّمان وضعا.

الحدوث هو الوجود المسبوق بالعدم، أى وجوده بعد أن لم يكن و إفاده الفعل لذلك بالوضع أيضا، لأنّ الفعل متضمّن للزّمان الموصوف بالتّجدّد، و عدم الاستقرار، و الحاصل قد يذكر المسند لأجل أن يتعيّن كونه اسما أو فعلا، بخلاف ما لو حذف، فإنّه يحتمل كونه اسما و فعلا، فلا يتعيّن و هو خلاف المقصود.

[و أمّا إفراده]أى جعل المسند غير جمله (١) [فلكونه غير سببىّ (٢) مع عدم إفاده تقوّى الحكم]، إذ لو كان سببيّا (٣) نحو: زيد قائم أبوه، أو مفيدا للتّقوّى (۴) نحو: زيد قام، فهو جمله قطعا (۵) و أمّا (۶) نحو: زيد قائم، فليس بمفيد للتّقوّى، بل هو قريب من-زيد قام-فى ذلك (٧)

[و أمّا إفراده]

@

[و أمّا إفراده]

هذا التّفسير من الشّارح إشاره إلى أنّ المراد بالمفرد المستفاد من قوله: «إفراده» ما يقابل الجمله، لا ما يقابل المثنّى و المجموع و المضاف و شبهه، فيشمل ما ليس بجمله.

أى لاقتضاء المقام كونه غير منسوب إلى السّبب، بأن يكون مسندا بنفسه لا باعتبار متعلّقه أى الضّمير، قال بعضهم: سمى الضّمير سببا تشبيها له بالسّبب اللّغوى الّذى هو الحبل، لأنّ الضّمير تربط به الصّلات و الصّفات كما أنّ الأمتعه تربط بالحبل.

بأن يكون الخبر غير صادر من المسند إليه كالمثال الأوّل.

بأن تكون المسند جمله كالمثال الثّانى، أو يكون فيه تكرار الإسناد الموجب للتّقوّى.

و حاصل الكلام فى المقام إنّ سبب كون المسند جمله أحد الأمرين، أى كونه سببيّا و كونه مفيدا للتّقوّى، و إنّ سبب الإفراد انتفاؤهما جميعا، و قوله: «فهو جمله» جواب لو فى قوله: «لو كان» ، فهو مرتبط بالأمرين قبله، و المعنى فواجب أن يؤتى به جمله.

جواب عن سؤال مقدّر و هو أنّ المصنّف جعل العلّه فى الإفراد كون المسند غير سببىّ، مع عدم إفاده التّقوّى، فيرد عليه بمثل: زيد قائم، فإنّه مفيد للتّقوّى، مع كونه مفردا فقد وجد المعلول و هو التّقوّى، و لم توجد العلّه مع أنّ العلّه و المعلول متلازمان فى الانتفاء و الوجود.

و حاصل الجواب إنّ زيدا قائم غير مفيد للتّقوّى، و إنّما هو قريب ممّا يفيد التّقوّى، و هو زيد قام، و ذلك لأنّه إن اعتبر تضمّنه للضّمير الموجب لتكرّر الإسناد المفيد للتّقوّى كان مفيدا له، و إن اعتبر شبهه بالخالى عن الضّمير لم يكن فيه تكرّر الإسناد، فيدخل فى عدم إفاده التّقوّى.

أى فى إفاده التّقوّى لاحتواء كلّ منهما على ضمير مسند إليه عائد إلى المبتدأ، و التّعبير بالقرب لعدم تغيّر ضمير قائم فى حال التّكلّم و الخطاب و الغيبه، فيقال: أنا قائم، أنت قائم، هو قائم، فقائم بمنزله الجامد الّذى لا ضمير فيه، و حينئذ إن اعتبر تضمّنه للضّمير كان مفيدا للتّقوّى، و إن اعتبر شبهه بالجامد لم يكن مفيدا له، فيكون قريبا من زيد قام.

و قوله: (۱) مع عدم إفاده التّقوّی، معناه عدم إفاده نفس التّرکیب تقوّی الحکم فیخرج ما یفید التّقوّی بحسب التّکریر (۲) نحو: عرفت عرفت، أو بحرف التّأکید نحو: إنّ زیدا عارف، أو (۳) تقول: إنّ تقوّی الحکم فی الاصطلاح هو تأکیده بالطّریق المخصوص، نحو: زید قام.

جواب عن سؤال مقدّر تقریره:

إنّ المصنّف قد جعل العلّه فی إفراد المسند عدم إفاده التّقوّی، فیفهم منه أنّ العلّه فی کونه جمله إفادته التّقوّی، فیرد علی ذلک أنّ عرفت عرفت مفید للتّقوّی، و المسند فیه مفرد، و هو الفعل فقطّ فقد وجدت المعلول بدون العلّه، مع أنّهما متلازمان فی الثّبوت و الانتفاء.

و حاصل ما أجاب به الشّارح جوابان:

الأوّل: إنّ قول المصنّف: «مع عدم إفاده تقوّی الحکم» من إضافه المصدر إلی مفعوله بعد حذف الفاعل، و الأصل مع عدم إفاده نفس التّرکیب تقوّی الحکم، و تقوّی الحکم فی المثال المذکور إنّما هو تکرّر الإسناد، فلیس من نفس التّرکیب، فخرج قوله: عرفت عرفت.

و حاصل الجواب الثّانی:

إنّ المراد تقوّی الحکم فی الاصطلاح، و هو تأکیده بالطّریق المخصوص، أعنی تکریر الإسناد مع وحده المسند، فخرج عرفت عرفت لأنّ المسند فیه متعدّد.

أی لیس المراد خروجه عن ضابط الإفراد، إذ المراد إدخاله فیه، بل المراد خروجه عن القید الّذی أضیف إلیه العدم، أعنی إفاده التّقوّی، أی إفاده نفس التّرکیب تقوّی الحکم، و إذا خرج عن إفاده التّقوّی دخل فی عدم الإفاده فیکون مفردا.

عطف علی «معناه مع عدم. . .» ، أی نقول فی الجواب: إنّ معناه مع عدم إفاده. . . ، أو نقول «إنّ تقوّی الحکم فی الاصطلاح هو تأکیده» ، أی الحکم «بالطّریق المخصوص» ، و هو تکرّر الإسناد مع وحده الفعل، بأن یکون الفعل مسندا إلی ضمیر راجع إلی المبتدأ «نحو: زید قام» ، فیخرج ما فیه التّکرار، کالمثال الأوّل أو حرف التّأکید کالمثال الثّانی.

و بعباره أخری:

فخرج المثالان المذکوران و هما عرفت عرفت، و إنّ زیدا عارف.

فإن قلت: (١) المسند قد يكون غير سببىّ، و لا مفيدا للتّقوّى، و مع هذا لا يكون مفردا (٢) كقولنا: أنا سعيت فى حاجتک، و رجل جاءنى، و ما أنا فعلت هذا، عند قصد التّخصيص (٣) . قلت: (۴) سلّمنا أنّ ليس القصد فى هذه الصّور إلى التّقوّى، لكن لا نسلّم أنّها لا تفيد التّقوّى، ضروره حصول تكرار الإسناد الموجب للتّقوّى (۵) ، و لو سلّم (۶) فالمراد

هذا إشكال يرد على كلام المصنّف حيث قال: «و أمّا إفراده فلكونه غير سببىّ مع عدم إفاده تقوّى الحكم» ، أى إنّ المسند إذا لم يكن سببيّا، و لم يكن مفيدا لتقوّى الحكم يكون مفردا، فيرد عليه أنّ المسند قد يكون غير سببىّ، و لا مفيدا للتّقوّى، و مع ذلک لا يكون مفردا «كقولنا: أنا سعيت فى حاجتک، و رجل جاءنى، و ما أنا فعلت هذا»

أى فقد وجدت علّه الإفراد بدون المعلول مع أنّهما متلازمان فى الثّبوت و الانتفاء.

أى قوله: «عند قصد التّخصيص» راجع إلى جميع الأمثله الثّلاثه، أى المقصود من تقديم المسند إليه فيها هو التّخصص دون تقوّى الحكم، لعدم مقتضيه كإنكار المخاطب و نحوه، هذا ظاهر فيما إذا كان التّخصيص لقصر الأفراد، و أمّا إذا كان لقصر القلب، ففى عدم الاقتضاء خفاء.

و ملخّص الجواب إنّ الأمثله المذكوره تفيد التّقوّى فحينئذ تنعدم علّه الإفراد لانتفاء المركّب بانتفاء جزئه.

فالتّقوّى موجود و إن كان غير مقصود، و المصنّف إنّما عوّل فى علّه الإفراد على عدم إفاده التّقوّى لا على عدم قصده.

أى لو سلّم عدم إفاده الأمثله المذكوره للتّقوّى عند قصد التّخصيص، «فالمراد إنّ إفراد المسند قد يكون لأجل هذا المعنى» أى إنّ أفراد المسند مشروط بكونه غير سببىّ، و لا مفيدا للتّقوّى فهو لا يكون مفردا إلاّ بتحقّق هذا الشّرط، و لا يلزم أنّه كلّما تحقّق هذا الشّرط تحقّق كون المسند مفردا، إذ لا يلزم من وجود الشّرط وجود المشروط كالوضوء.

إنّ إفراد المسند قد يكون لأجل هذا المعنى، و لا يلزم منه تحقّق الإفراد فى جميع صور تحقّق هذا المعنى، ثمّ السّببىّ و الفعلىّ من اصطلاحات (١) صاحب المفتاح حيث سمّى فى قسم النّحو (٢) الوصف بحال الشّىء (٣)

أى من مخترعاته، و فى بعض نسخ الشّارح من اصطلاحات السّكّاكى، و كيف كان فهذا الكلام من الشّارح إشاره إلى دفع اعتراض وارد على المصنّف فى تركه تعريف السّببىّ و إتيانه بالمثال حيث قال: «و المراد بالسّببى نحو: زيد أبوه منطلق» .

و حاصل الاعتراض إنّ المثال لا يكفى عن تعريف الحقائق، لأنّ المثال يورد لإيضاح الحقائق بعد تعريفها،

و حاصل الجواب إنّه قد ثبت فى محلّه أنّ التّمثيل للشّىء تعريف له، ثمّ يعلم من مثال السّببىّ مثال ما يقابله و هو الفعلىّ، فلا حاجه إلى ما هو متعارف عند أهل الميزان من التّعريف الّذى يحصل به العلم بماهيّه المعرّف، أو امتيازه عن جميع ما عداه.

هذا مع تعسّر ضبطه، و الإشكال فيه، أمّا الإشكال، فلأنّ الفرق بين أبوه منطلق و بين منطلق أبوه، فى أنّ الأوّل سببىّ دون الثّانى مع اتّحادهما فى المعنى مشكل.

و أما تعسّر الضّبط، فلأنّ المسند السّببىّ أربعه أقسام: جمله اسميّه يكون الخبر فيها فعلا نحو: زيد أبوه انطلق، أو اسم فاعل نحو: زيد أبوه منطلق، أو اسم جامد نحو: زيد أخوه عمرو، أو جمله فعليّه يكون الفاعل فيها مظهرا نحو: زيد انطلق أبوه، و التّعريف الضّابط لجميع الأقسام متعسّر.

أى فى القسم المدوّن فى النّحو من كتابه مفتاح العلوم.

أى وصفه الحقيقىّ، لأنّ الكرم وصف حقيقىّ قائم بالرّجل، و لذا سمّى بالفعلىّ، و هو الّذى يقال له صفه جرت على من هو له و يسمّيه النّحاه وصفا حقيقيّا، و ما يقابله وصفا اعتباريا كرجل قاعد غلمانه، فإنّ القعود وصف حقيقىّ للغلمان، و وصف اعتبارى للرّجل يقال له قاعد الغلمان، و هو الّذى يقال له صفه جرت على غير من هو له، فقد انفرد صاحب المفتاح عنهم بالتّسميه بالفعلىّ، كما انفرد عنهم بإجراء هذا فى المسند مع تخصيصه السّببىّ فيه فى الجمله، فمجموع اصطلاحه مبتكر له فصحّ كلام الشّارح «ثمّ السّببىّ و الفعلىّ من اصطلاحات صاحب المفتاح» .

نحو: رجل كريم، وصفا فعليّا، و الوصف بحال ما هو من سببه (١) ، نحو: رجل كريم أبوه، وصفا سببيّا، و سمّى فى علم المعانى المسند فى نحو: زيد قام، مسندا فعليّا، و فى نحو: زيد قام أبوه، مسندا سببيّا، و فسّرهما بما لا يخلو عن صعوبه و انغلاق. فلهذا اكتفى المصنّف فى بيان المسند السّببىّ بالمثال، و قال: [و المراد بالسّببىّ نحو: زيد أبوه منطلق (٢)]و كذا زيد انطلق أبوه، و يمكن (٣) أن يفسّر المسند السّببىّ بجمله علّقت (۴) على مبتدأ بعائد لا يكون (۵) مسندا إليه فى تلك الجمله، فيخرج عنه المسند فى نحو: زيد منطلق أبوه لأنّه (۶) مفرد،

و اندفع ما يقال من أنّ النّحاه أيضا يسمّون الوصف بحال ما هو من سببه وصفا سببيّا.

و حاصل الدّفع إنّهم و إن شاركوه فى ذلك لكن لم يشاركوه فى تسميته الوصف بحال الشّىء، فإنّهم سمّوه حقيقيّا و هو سمّاه فعليّا، و هو قد قسّم المسند أيضا إلى قسمين: و سمّى أحدهما سببيّا، و الآخر فعليّا، و هم لم يتعرّضوا لذلك أصلا، فدعوى ابتكار اصطلاحه و اختراعه من حيث المجموع فى محلّها.

أى من متعلّقات الموصوف كأبيه و غلامه و صديقه و جاريته، و الدّال على تعلّقه له هو الضّمير الرّاجع إلى الموصوف فى نحو: رجل كريم أبوه أو غلامه أو صديقه.

أى المسند السّببىّ فى هذه الجمله هو أبوه منطلق هذا مثاله فى الجمله الاسميّه و أشار إلى مثاله فى الجمله الفعليّه بقوله: «و كذا زيد انطلق أبوه» ، و كان الأولى أن يمثّل المصنّف بالجمله الفعليّه أيضا لئلّا يتوهّم اختصاص المسند السّببىّ بالجمله الاسميّه، و كون المسند فى مثل زيد انطلق أبوه فعليّا إلّا أن يقال: إنّ كون نحو: انطلق أبوه مسندا سببيّا كالشّمس فى السّماء الرّابعه فى الوضوح، ففى اقتصار المثال بالجمله الاسميّه ليس توهّم الاختصاص.

هذا الكلام من الشّارح تعريض على المصنّف، و إشاره إلى شموليّته تفسيره من دون صعوبه و انغلاق، و بعباره أخرى إنّ هذا التّفسير على قاعده السّكّاكى تفسير لا صعوبه فيه و لا انغلاق صادق على نحو: أبوه منطلق و غيره.

أى ربطت بمبتدأ «بعائد» أى ربطت بالمبتدأ ملتبسه بعائد.

أى بشرط أن لا يكون ذلك العائد مسندا إليه «فى تلك الجمله»

أى المسند فى نحو: زيد منطلق أبوه مضمر لا جمله، و ذلك لاتّفاقهم على أنّاسم الفاعل مع فاعله سواء كان مظهرا أو مضمرا ليس بجمله، لما ذكر من عدم تغيّره فى التّكلّم و الغيبه

و فی نحو: (١) قُلْ هُوَ اَللّٰهُ أَحَدٌ لأنّ تعليقها (٢) على المبتدأ ليس بعائد و فی نحو: زيد قام، و زيد هو قائم (٣) لأنّ العائد فيهما مسند إليه، و دخل فيه (۴) نحو: زيد أبوه قائم، و زيد قام أبوه، و زيد مررت به، و زيد ضرب عمرا فی داره، و زيد ضربته، و نحو ذلک من الجمل التّی وقعت خبر مبتدأ، و لا تفيد التّقوّی (۵)

و الخطاب، فيقال: أنا قائم، هو قائم، أنت قائم.

أی يخرج عن المسند السّببیّ المسند فی نحو: قُلْ هُوَ اَللّٰهُ أَحَدٌ .

أی تعليق جمله اَللّٰهُ أَحَدٌ «على المبتدأ» أی على هو «ليس بعائد» ، و ذلک لاتّحاد المبتدأ و الخبر على تقدير أن يكون هو ضمير شأن، فلفظه هُوَ حينئذ مبتدأ و جمله اَللّٰهُ أَحَدٌ خبره، و لا تحتاج إلى عائد لأنّها عين المبتدأ فی المعنی، لأنّها مفسّره له و المفسِّر عين المفسَّر، و أمّا إذا فرض هو ضمير المسؤول عنه، فالخبر مفرد لأنّ الخبر حينئذ هو اَللّٰهُ فقطّ، لأنّه لمّا قال المشركون: صف لنا ربّک، فنزلت هذه السّوره المباركه، و لفظه أَحَدٌ حينئذ خبر بعد خبر. و يمكن أن يكون بدلا من اَللّٰهُ، أو خبر مبتدأ محذوف، أی هو أحد.

و كيف كان ففی تعليل خروج قُلْ هُوَ اَللّٰهُ أَحَدٌ بأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد نظر، لأنّ العائد أعمّ من الضّمير و غيره، ممّا يفيد التّعلّق كوضع المظهر موضع المضمر نحو: اَلْحَاقَّةُ (١) مَا اَلْحَاقَّةُ و كون الخبر عباره عن المبتدأ نحو: قُلْ هُوَ اَللّٰهُ أَحَدٌ .

أی يخرج عن المسند السّببیّ المسند فی هذين المثالين «لأنّ العائد فيهما مسند إليه» و المسند السّببیّ على التّفسير المذكور، هو ما لا يكون ذلک العائد مسندا إليه.

أی فی تفسير المسند السّببیّ الجمل التّی يكون العائد فيها غير مسند إليه فی تلک الجمل بأن يكون مجرورا أو منصوبا، نحو الأمثله المذكوره فی الكتاب.

أی لعدم تكرار الإسناد فی الجمله المشتمله على الجمله الكبرى فی الأمثله المذكوره، لأنّ جمله الخبر فی جميعها علّقت على المبتدأ بعائد، ليس ذلک العائد مسندا إليه فی تلک الجمله.

و العمده فی ذلک (۱) تتبع کلام السّکّاکی لأنّا لم نجد هذا الاصطلاح ممّن قبله. [و أمّا کونه] أی المسند [فعلا (۲) فللتّقیید]أی تقیید المسند [بأحد الأزمنه الثّلاثه]أعنی الماضی و هو الزّمان الّذی (۳) قبل زمانک الّذی أنت فیه (۴) .

أی فی هذا التّفسیر و قیوده من حیث الإدخال و الإخراج «تتبع کلام السّکّاکی» ، و من خلال تتبع کلام السّکّاکی یرد الاعتراض علی تفسیر الشّارح بأنّ السّکّاکی اشترط شرطا زائدا علی ما قاله الشّارح، و هو أن یکون المضاف إلی الضّمیر اسما مرفوعا کالمثالین الأوّلین، و هما زید أبوه قائم، و زید قام أبوه، و حینئذ تخرج الأمثله الأخیره، فإنّ المسند فیها لیس سببیّا عند السّکّاکی خلافا للشّارح، و الحاصل إنّ المسند السّببیّ عند السّکّاکی أربعه أقسام: جمله اسمیّه یکون الخبر فیها فعلا نحو: زید أبوه ینطلق، أو اسم فاعل یجوز زید أبوه منطلق، أو اسما جامدا نحو: زید أخوه عمرو، أو جمله فعلیّه یکون الفاعل فیها مظهرا نحو: زید انطلق أبوه، و التّعریف الجامع بجمیع أقسامه متعسّر فاکتفی بالمثال فقط.

[و أمّا کونه فعلا]

@

[و أمّا کونه فعلا]

أی و أمّا الإتیان بالمسند فعلا فلتقییده أی المسند بأحد الأزمنه الثّلاثه، و المراد من تقییده هو تقیید جزء معناه، و هو الحدث بأحد من الأزمنه الثّلاثه، فلا یرد أنّ الزّمان جزء من معنی الفعل، فلو قیّد المسند به للزم تقیید الشّیء بنفسه بالإضافه إلی الزّمان.

ثمّ إنّ هذا التّقیید إنّما یکون فیما إذا تعلّق به غرض، کما إذا کان المخاطب معتقدا لعدم وقوع الحدث فی خصوص ما یستفاد من الفعل من الزّمان، و الحال إنّه واقع فیه، فیؤتی بالفعل الدّال علی هذا الزّمان الخاصّ، و لو بالتّقیید المذکور ردّا لاعتقاد المخاطب بعدم وقوعه فیه.

و هذا التّفسیر للزّمان الماضی مبنیّ علی أن یکون الماضی سابقا علی الحال، أی یلیه الحال، و یلیه المستقبل، و هو ظاهر و مشهور.

أی أنت فیه حین التّکلّم، و ربّما یقال إنّ قبل ظرف زمان، فمعنی العباره أنّ الماضی هو الزّمان الّذی فی زمان متقدّم علی الزّمان الّذی تتکلّم فیه، فحینئذ إن کان الزّمان الماضی عین الزّمان الّذی جعل ظرفا له أعنی قبل، لزم أن یکون الشّیء ظرفا لنفسه، و إن کان غیره لزم أن یکون للزّمان زمان آخر هو ظرفه، و کلاهما باطل، للزوم اتّحاد الظّرف و المظروف فی الأوّل، و التّسلسل فی الثّانی و بطلانهما واضح.

و أجیب عن ذلک بوجهین:

و المستقبل (۱) و هو الزّمان الّذی يترقّب وجوده بعد هذا الزّمان (۲) .

أحدهما: إنّ المراد بالقبليّه فی المقام مجرّد التّقدّم الذّاتی لا التقدّم بالزّمان، فيكون المعنى إنّ الزّمان الماضی هو الزّمان المتقدّم على زمان تكلّمک، فإذا لا يلزم شیء من المحذورين.

و ثانيهما: إنّ الظّرفيّه فی المقام من قبيل ظرفيّه العامّ للخاصّ، يعنی أنّ الماضی هو الزّمان المتحقّق فی أجزاء الزّمان الّذی قبل زمان تكلّمک، و هذا المقدار يكفی فی صحه الظّرفيّه، و رفع استحاله لزوم ظرفيّه الشّیء لنفسه، كما يقال: زيد فی القوم واحد، أی منفرد و ممتاز فی صفاته منهم.

«المستقبل» بكسر الباء على صيغه اسم الفاعل، و بفتح الباء على صيغه اسم المفعول و كلاهما منقول و موافق للمعقول، لأنّ الزّمان يستقبلک، كما أنت تستقبله.

و قيل: إنّ الأوّل هو الصّحيح، لأنّ زمان الاستقبال يستقبل، أی يتوجّه إلى جانب الحال و الاستقبال التّوجّه، فإذا كان متوجّها موصوفا بالتّوجّه فهو مستقبل بكسر الباء، لا مستقبل بفتح الباء.

ربّما يرد على تعريف المستقبل مثل ما تقدّم فی تعريف الماضی، فيقال: إنّ قوله: «يترقّب» دالّ على الزّمان المستقبل، فيلزم أن يترقّب وجود المستقبل فی المستقبل، لأنّ الزّمان المستقبل الّذی هو مدلول بترقّب، كما هو ظرف للتّرقّب ظرف لوجود الزّمان المستقبل أيضا، إذ لا معنى لترقّب وجوده فی الماضی أو الحال، فيكون فی الزّمان المستقبل، فيلزم أن يكون الشّیء ظرفا لنفسه إن فرض اتّحادهما، أو يكون للزّمان زمان إن فرض تغايرهما.

و أجيب عن ذلک بأنّ المراد بقوله: «يترقّب وجوده» مجرّد تأخّر وجوده، فكأنّه قال: الزّمان المستقبل هو الزّمان الّذی يكون وجوده متأخّرا عن الزّمان الّذی تتكلّم فيه، فحينئذ لا يلزم ما ذكر من المحذورين، و يؤيّد ما ذكرناه ما أفاده بعض الأعلام من أنّ الأفعال الواقعه فی التّعاريف لا تدلّ على الزّمان.

و يمكن أن يقال بأنّ المراد بقوله: «يترقّب» هو الترقّب فی الحال لا التّرقّب فی المستقبل، فإذا لا مجال للإشكال.

قال الدّسوقی فی شرح قوله: «الّذی يترقّب وجوده» ، أی ينتظر وجوده، أی من شأنه الانتظار إلى وجوده، أی الزّمان المتأخّر بعد هذا الزّمان، أی الحاضر، و حينئذ لا يلزم أن يكون

و الحال (۱) و هو أجزاء من أواخر الماضى و أوائل المستقبل متعاقبه من غير مهله و تراخ (۲) ، و هذا أمر عرفىّ.

الشّىء ظرفا لنفسه، أو أن يكون للزّمان زمان آخر هو ظرف له، لأنّ الأفعال الواقعه فى التّعاريف لا دلاله لها على زمان انتهى.

أى الزّمان الحاضر عباره عن آنات من أواخر الماضى و أوائل المستقبل، بمعنى أنّ زمان الحال لا مصداق له حقيقه و بحسب الدّقّه العقليّه، حيث إنّ الزّمان مركّب من الآنات، و هى منصرمه الوجود لا يمكن اجتماعها فى الوجود حتّى يتحقّق به زمان الحال، و إنّما هو موجود بحسب نظر أهل العرف فإنّهم يعدّون آنات من أواخر الماضى و أوائل المستقبل حالا، و ليس له مقدار معيّن بل تعيين مقداره أيضا مفوّض إلى العرف بحسب الأفعال، فإنّهم يقولون: زيد يأكل، و يكتب، و يقرأ القرآن، و يصلّى، و يعدّون كلّ ذلك واقعا فى الحال، مع أنّه لا شكّ فى اختلاف مقادير أزمنتها. فالتّعريف المذكور تعريف للحال العرفى.

و قيل: إنّ الحال أجزاء من أواخر الماضى و أوائل المستقبل، مع ما بينهما من الآن الحاضر، فإنّه لا وجه للاقتصار على الطّرفين، بل ذكر بعضهم أنّه حقيقه فى الآن الحاضر، لكن لقصره احتاجوا إلى الاعتماد على أجزاء قبله، و أجزاء بعده.

أى من غير مهمله و تراخ بين كلّ جزء و ما يليه، لا بين أوّل الأجزاء و آخرها، إذ المهله بينهما لازمه إذا طالت المدّه، كما يقال: زيد يصلّى، و الحال إنّ بعض صلاته ماض، و بعضها باق فجعلوا الصّلاه الواقعه فى الآنات الكثيره المتعاقبه واقعه فى الحال، فليس الحال زمن التّكلّم فقطّ، فقوله: «من غير مهله. . .» تفسير و توضيح لقوله: «متعاقبه» ، أى من غير فصل بين الأجزاء، و ليس قيدا احترازيا عمّا لو كانت الأجزاء متّصله، لكن كانت كثيره، كشهر و سنه، فإنّ الأجزاء و إن كانت متعاقبه، لكن هناك مهله و تراخ بين أوّلها و آخرها، لأنّ المجموع لا يخرج عن أن يكون حالا، لأنّه حيث فرض أنّ هناك أجزاء متّصله، فالمهله بين أوّلها و آخرها لازمه، فلا معنى لاشتراط انتفاء ذلك.

ثمّ المشار إليه فى قوله: «و هذا أمر عرفىّ» يمكن أن يكون مقدار زمان الحال أى مقداره عرفىّ أى مبنىّ على عرف أهل العربيّه، و يمكن أن يكون تعريف الحال، أى هذا التّعريف تعريف للحال العرفىّ، و هو الزّمان الّذى يقع فيه الفعل، و يقدّر بقدره، فيختلف باختلافه،

و ذلک (۱) لأنّ الفعل دالّ بصیغته (۲) علی أحد الأزمنه الثّلاثه من غیر احتیاج (۳) إلی قرینه تدلّ علی ذلک، بخلاف الاسم، فإنّه إنّما یدلّ علیه بقرینه خارجیّه، کقولنا: زید قائم الآن أو أمس أو غدا و لهذا (۴) قال: [علی أخصر وجه (۵)]و لمّا کان التّجدّد (۶) لازما للزّمان لکونه کمّا غیر قارّ الذّات،

و أمّا الحال الحقیقیّ فهو الآن الّذی لا یتجزّأ.

أی بیان ما قاله المصنّف من أنّ الفعل یدلّ علی التّقیید بأحد الأزمنه.

أی بهیئته، احترز بها عن المادّه حیث یدلّ الفعل بها علی الحدث لا علی الزّمان.

أی من غیر حاجه إلی قرینه تدلّ علی الزّمان، احترز به عن الاسم فإنّه إنّما یدلّ علی أحد الأزمنه بقرینه خارجیّه لا بحسب أصل الوضع، کما تری ذلک فی زید قائم الآن أو أمس أو غدا، حیث إنّ الدّالّ علی زمان الحال هو الآن، و علی الماضی هو أمس، و علی المستقبل هو غدا.

أی لدلاله الاسم بالقرینه الخارجیّه، و الفعل بلا قرینه.

قال المصنّف: «و أمّا کونه فعلا، فللتّقیید بأحد الأزمنه الثّلاثه علی أخصر وجه» .

أی بلا قرینه خارجیّه، لأنّ الفعل بصیغته و هیئته دالّ علی أحد الأزمنه الثّلاثه، بخلاف الاسم، فإنّه یحتاج فی الدّلاله علی أحد الأزمنه الثّلاثه إلی قرینه خارجیّه، کما عرفت، فالإتیان بالمسند فعلا تقییده بأحد الأزمنه بأخصر وجه، لعدم تطویل الکلام فیه، و تطویله فی الاسم.

التّجدّد یطلق علی معنیین:

أحدهما: الحصول بعد أن لم یکن.

و الثّانی: التّقضّی و الحصول شیئا فشیئا علی وجه الاستمرار.

و المعتبر فی مفهوم الفعل التّجدّد بالمعنی الأوّل، و اللّازم للزّمان التّجدّد بالمعنی الثّانی، و الجامع بینهما هو مطلق التّجدّد، ثمّ التّجدّد بالمعنی الثّانی، و إن کان غیر لازم للفعل، و لا معتبر فی مفهومه، إلّا أنّ الفعل مفید له، بعد ما کان الزّمان جزء من مدلوله، لأنّ تجدّد الجزء یقتضی تجدّد الکلّ.

ص :۱۰۱

أی لا یجتمع (۱) أجزاؤه فی الوجود و الزّمان جزء من مفهوم الفعل، کان (۲) الفعل مع إفادته التّقیید بأحد الأزمنه الثّلاثه مفیدا للتّجدّد، و إلیه أشار (۳) بقوله: [مع إفاده التّجدّد، کقوله:] أی کقول طریف بن تمیم [أو کلّما وردت عکاظ]هو متسوّق (۴) للعرب

تفسیر لقوله: «غیر قارّ الذّات» أی الکمّ علی قسمین:

أحدهما: قارّ الذّاتّ، أی ما تجتمع أجزاؤه فی الوجود، کالمقادیر.

و ثانیهما: غیر قارّ الذّاتّ أی ما لا تجتمع أجزاؤه فی الوجود، کالزّمان.

جواب لقوله: «لمّا کان» أی لمّا کان التّجدّد لازما للزّمان الّذی هو جزء لمدلول الفعل، کان الفعل مع إفادته التّقیید بأحد الأزمنه مفیدا للتّجدّد، لأنّ إفاده الملزوم، و هو الزّمان مستلزم لإفاده اللاّزم و هو التّجدّد.

أی أشار المصنّف بقوله: «مع إفاده التّجدّد» الّذی هو من لوازم الزّمان الّذی هو جزء من مفهوم الفعل، و تجدّد الجزء یقتضی تجدّد الکلّ.

تحقیق الکلام فی المقام: أنّه لا ریب فی أنّ الفعل یدلّ علی الحدث المقارن للزّمان، کما هو المشهور، و من المسلّمات عند القدماء، هذا من ناحیه.

و من ناحیه أخری: لا ریب فی کون الزّمان متجدّدا، لأنّهم قد عرّفوه بأنّه عرض قابل للقسمه لذاته، غیر قارّ الذّاتّ، أی لا تجتمع أجزاؤه فی الوجود، فیکون کلّ من تلک الأجزاء حادثا.

و من ناحیه ثالثه: أنّه لا معنی لمقارنه شیء لأمر حادث إلاّ حدوثه معه، إذ لو کان حدوثه قبله، أو کان قدیما لزم انفکاکه عنه و المفروض مقارنتهما، فبضوء تلک النّواحی نستنتج أنّ مجموع مدلول الفعل من الحدث و الزّمان متجدّد.

«متسوّق» بفتح الواو المشدّده اسم لمکان البیع و الشّراء، و (عکاظ) أشهر أسواق العرب فی الجاهلیّه، و أعظمها بین نخله و الطّائف، کانت تقام فی مستهلّ ذی القعده، و تستمرّ عشرین یوما، تجتمع فیه قبائل العرب.

ص :۱۰۲

كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون (١) ، و يتفاخرون (٢) ، و كانت فيه وقائع (٣) ، [قبيله (۴) بعثوا (۵) إلى عريفهم]، و عريف القوم القيّم بأمرهم الّذى شهر و عرف بذلك (۶) [يتوسّم] أى يصدر عنه تفرّس (٧) الوجوه و تأمّلها (٨) شيئا فشيئا، و لحظه فلحظه (٩) . [و أمّا كونه]أى المسند [اسما فلإفاده عدمهما]أى عدم التّقييد المذكور و إفاده التّجدّد (١٠)

أى الشّعراء، و يعرضون ما قالوه من نخب قصائدهم، فتشيع قصائدهم شيوعا تامّا، و يترنّم بها الرّكبان فى كلّ صقع.

أى بذكر أنسابهم، و بما يلبسونه من الثّياب، و ما يحملونه من السّلاح، و ما فعلوه من الجنايات، و الأعمال اللاّ أخلاقيّه.

أى حوادث، كالحرب و الجدال و القتال.

فاعل «وردت» ، فى قوله: «كلّما وردت» .

أى أرسلوا و وجّهوا «إلى عريفهم» ، أى مدير أمرهم و القائم بسياستهم.

أى بالقيام بأمرهم، و هذا إشاره إلى وجه تسميته عريفا، و هو دون الرّئيس رتبه.

أى تفتش وجوه الحاضرين ليعرف أنا فيهم أوّلا.

تفسير لقوله: «تفرّس الوجوه» و الضّمير فى «تأمّلها» راجع إلى الوجوه، أى يصدر عنه تأمّل الوجوه جزء فجزء.

أى يصدر عنه النّظر لحظه فلحظه، معنى أنّ لى على كلّ قبيله جنايه، فمتى وردوا عكاظ طلبنى الكافل بأمرهم و عريفهم، للانتقام منّى، و يحتمل أن يكون مراده بعثوا إلىّ عريفهم لأجل أن يظهر مفاخرتهم بحضرتى، لأنّه كان رئيسا على كلّ شريف.

و محلّ الاستشهاد هو قوله: «يتوهّم» حيث أورد المسند فعلا للتّقييد بأحد الأزمنه الثّلاثه مع إفاده التّجدد، لأنّ الشّعر مسوق لغرض الافتخار، و إظهار الشّجاعه، و لا ريب أنّ المضارع فى مثل هذا المقام يدلّ على الاستمرار التّجدّدى، و لو بالقرينه المقاميّه.

[و أمّا كونه اسما]

@

[و أمّا كونه اسما]

أى عدم التّقييد بأحد الأزمنه الثّلاثه «و» عدم «إفاده التّجدد» المذكور، و لازم هذا العدم هو الثّبوت و الدّوام، و لذا فسّره بقوله: «يعنى لإفاده الدّوام و الثّبوت. . .» .

و الأظهر أن يقول المصنّف: فلإفاده الدّوام و الثّبوت، أو مطلق الثّبوت، لأنّ المستفاد من الفعل صريحا هو التّقييد و التّجدّد، و التزاما عدم الثّبوت و الدّوام، و المستفاد من الاسم صريحا

يعنى لإفاده الدّوام و الثّبوت (۱) لأغراض تتعلّق بذلک (۲) [كقوله: (۳) لا يألف الدّرهم المضروب صرّتنا]و هو ما يجتمع فيه الدّراهم [لكن يمرّ عليها و هو منطلق].

هو الدّوام و الثّبوت، و التزاما هو عدم التّقييد و التّجدّد، و كون صريح كلّ منهما هو التزام الآخر بمقتضى التّقابل بينهما.

و المراد به تحقّق المحمول للموضوع بحسب الوضع، و أمّا الدّوام فمستفاد من خارج لا من الوضع، و كان الأولى تقديم الثّبوت على الدّوام، لأنّه يلزم من الدّوام الثّبوت دون العكس.

أى بالدّوام و الثّبوت، كما إذا كان المقام مقتضيا لكمال المدح أو الذّمّ، أو نحو ذلک، ممّا يناسبه الدّوام و الثّبات.

أى قول النّضر بن جويّه (لويّه-خ) فى المدح بالغنى و الكرم، تمامه: «و لكن يمرّ عليها و هو منطلق» .

المعنى: «يألف» بالفاء مضارع من الإلف بمعنى الأنس بالشّىء، «المضروب» المسكوک، «الصّرّه» ما يجمع فيها الدّراهم، «يمرّ» مضارع من المرور، «منطلق» بصيغه اسم الفاعل بمعنى الذّاهب.

الإعراب: «لا» نافيه، «يألف» فعل مضارع مرفوع، «الدّرهم المضروب» نعت و منعوت مفعول ل «يألف» ، «صرّتنا» مضاف و مضاف إليه فاعل ل «يألف» ، و فى إضافه الصّرّه إلى ضمير المتكلّم مع الغير نكته دقيقه، و هى أنّ صرّته مشتركه بينه و بين غيره، و هذا يشعر بكمال جودهم و عدم اعتنائهم بالدّراهم، «لكن» حرف استدراک ملغى عن العمل، «يمرّ عليها» فعل و فاعل و متعلّق «و هو منطلق» مبتدأ و خبر، حال عن الضّمير المستتر فى «يمرّ» و الواو للحال.

و الشّاهد: فى «منطلق» حيث إنّه مسند أوتى به اسم فاعل، لإفاده عدم التّجدّد و التّقييد بالأزمنه الثّلاثه، و لو قال: ينطلق، أفاد تجدّد الانطلاق المنافى لغرضه، و هو التّوصيف بكثره الجود و دوامه، و أمّا قوله: «يمرّ عليها» فلدفع خلاف المقصود و استدراكه، و هو أنّ عدم الألفه ليس بسبب انتفاء حصول جنس الدّراهم، بل بسبب التّصدق على الفقراء أو المساكين و أهل الحاجه.

و بالجمله إنّ التّعبير بقوله: «منطلق» للإشعار بأنّ انطلاق الدّراهم من الصّرّه أمر ثابت دائم

يعنى أنّ الانطلاق من الصّرّه ثابت للدّرهم دائما (١) قال الشّيخ عبد القاهر: موضوع الاسم (٢) على أن يثبت به الشّىء للشّىء من غير اقتضاء (٣) أنّه يتجدّد و يحدث شيئا فشيئا، فلا تعرّض (۴) فى زيد منطلق لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له،

لا يتجدّد، و أنّ الدّراهم ليس لها استقرار ما فى الصّرّه، و هذا مبالغه فى مدحهم بالكرم، و فى قوله:

«لكن يمرّ عليها» تكميل لهذا المعنى، فالأحسن حينئذ نصب «الدّرهم المضروب» على أن يكون مفعولا لقوله: «لا يألف» ليكون عدم الألفه من جانب الصّرّه، و إن كان المشهور نصب الصّرّه على أنّها مفعول لقوله: «لا يألف» .

أى من غير اعتبار تجدّده و حدوثه فى زمان من الأزمنه الثّلاثه، لأنّ مقام المدح يقتضى دوام ذلك، كما يدلّ عليه قوله قبل هذا.

إنّا إذا اجتمعت يوما دراهمنا

ظلّت إلى طرق الخيرات تستبق

أى الاسم المسند فى التّركيب موضوع لأجل «أن يثبت به الشّىء للشّىء. . .» هذا تعريض على المصنّف حيث قال: «و أمّا كونه اسما فلإفاده الدّوام» مع أنّ الشّيخ عبد القاهر قال فى وضع الاسم: لمجرّد إثبات الشّىء لشىء، سواء كان دائما أو متجدّدا.

و يمكن الجمع بين كلام المصنّف و الشّارح و بين كلام الشّيخ بما حاصله: إنّ الاسم موضوع لتحقّق المحمول للموضوع بحسب الوضع، و أمّا الدّوام فمن قرينه خارجيّه لا بحسب الوضع.

أى لعدم المقتضى فيه، بخلاف الفعل، فإنّه فيه مقتضيا له، و هو الزّمان الّذى يستلزم التّجدّد.

أى إذا كان الأمر كذلك «فلا تعرّض فى زيد منطلق لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له» أى لزيد، و أمّا إفاده الدّوام فمن المقام و الخارج، كغرض المدح أو الذّمّ، فلا منافاه بينه و بين كلام الشّارح المتقدّم، حيث قال:

«يعنى لإفاده الدّوام و الثّبوت» ، لأنّ كلام الشّيخ بعدم دلاله الاسم على الدّوام بحسب الوضع، و كلام الشّارح بإفاده الدّوام باعتبار القرائن الخارجيّه.

ص :١٠۵

كما فى زيد طويل، و عمرو قصير (١) . [و أمّا تقييد الفعل (٢)]و ما يشبهه (٣) من اسم الفاعل و المفعول و غيرهما (۴) [بمفعول]مطلق أو به أو فيه أو له أو معه [و نحوه (۵)]من الحال و التّمييز

أى كما لا تعرّض فى قولنا: زيد طويل، و عمرو قصير، لأكثر من إثبات الطّول و القصر صفه لزيد و عمرو، و لا يحتمل التّجدّد، كذلك لا تعرّض فى زيد منطلق، لكن فى زيد طويل لازم، و فى زيد منطلق كاللّازم، و لذا ذكر فى صوره التّشبيه، و معلوم أنّ وجه الشّبه فى المشبّه به يكون أقوى منه فى المشبّه، و إن احتمل التّجدّد فى المشبّه، لكن لا بقصد.

و بعباره أخرى إنّ المسند فى زيد منطلق، اسم فاعل، و فى زيد طويل و عمرو قصير، صفه مشبّهه، قال بعضهم: فى توجيه الفرق بينهما بدلاله الأوّل على الحدوث، و الثّانى على الدّوام، إنّ اسم الفاعل لمّا كان جاريا فى اللّفظ على الفعل، جاز أن يقصد به الحدوث بمعونه القرائن، بخلاف الصفه المشبهه و لمّا كانت لا تدلّ على زمان معيّن، و ليس بعض الأزمنه أولى من البعض حمل على الجميع، لا باعتبار أنّه يستفاد من لفظها.

[و أمّا تقييد الفعل بمفعول]

@

[و أمّا تقييد الفعل بمفعول]

أى المراد من الفعل ما يكون مسندا، فلا يرد أنّ تقييد الفعل بما ذكر من مباحث متعلّقات الفعل، فذكره هنا من ذكر الشّىء فى غير محلّه.

وجه عدم الورود: إنّ المراد بالفعل هنا هو الفعل المقيّد بكونه مسندا فإذا يصبح تقييده بما ذكر من مباحث المسند، كما أنّ تقييد الفعل المطلق به من مباحث متعلّقات الفعل، و كذا الحال فى ما يشبهه.

اقتصر المصنّف على الفعل إمّا لأنّه الأصل، أو المراد منه المعنى اللّغوى أى الدّال على الحدث، فيكون شاملا للفعل الاصطلاحى، و ما يشبهه جميعا، و ليس فيه اقتصار.

كأفعل التّفضيل و الصّفه المشبهه و المصدر، و إنّما سمّيت هذه الأمور شبيهه بالفعل لكونها مثله فى الدّلاله على الحدث.

أى المفعول فلفظ المفعول للمفاعل الخمسه جميعا لاشتراكها فى مطلق المفعوليّه.

لا يقال: إنّ المراد بمفعول مطلق غير ما هو للتّأكيد، لأنّه لا يفيد تربيه الفائده، حيث إنّ المراد منه نفس ما هو المراد من الفعل.

لأنّا نقول: إنّ الفعل يحتمل الحقيقه و المجاز و المصدر المؤكّد يفيد أنّ المراد به الأوّل،

و الاستثناء (١) [فلتربيه الفائده (٢)]

فالتّعيين فائده زائده على ما يفيده الفعل من المعنى المردّد بين الحقيقىّ و المجازى فيكون لتربيه الفائده.

اعترض على الشّارح بأنّ ذكر الاستثناء-أى المستثنى-هنا وقع فى غير محلّه، لأنّه إمّا أن يكون مستثنى من الفاعل، أو من المفعول به، أو من غيره، و على جميع التّقادير يكون من تتمّه المستثنى منه، فليس التّقييد به لتربيه، إذ على تقدير كونه مستثنى من الفاعل يكون من تتمّته، فهو لأصل الفائده لا لتربيتها، و على تقدير كونه مستثنى من غير الفاعل، فتربيه الفائده تحصل قبله بالمستثنى منه، فلا يبقى مجال بعد ذلك لكون التّقييد به لتربيه الفائده.

الجواب إنّ المستثنى عن غير الفاعل له دخل فى تربيه الفاعل كالمستثنى منه، وعدّ الفاعل ممّا له دخل فى أصل الفائده تحكم واضح.

قد يقال: إنّ الفعل المتعدّى متى ذكر يعرف أنّ هناك مفعولا به، لأنّ تعقّل الفعل المذكور يتوقّف على تعقّله، و أفاد أيضا أنّ هناك مفعولا فيه و معه و له، فلا يكون التّقييد بهذه الأشياء لتربيه الفائده، إذ ليس ذكرها مفيدا لشىء زائد على ما يستفاد بمجرّد ذكر الفعل.

و يمكن الجواب عن ذلك: بأنّ الفعل المتعدّى متى ذكر يدلّ على هذه الأمور على نحو الإجمال و الإبهام، فبذكرها يحصل التّعيين، و لا ريب أنّ التّعيين فائده زائده، فيكون الذّكر لتربيه ما فهم إجمالا.

لا يقال: إنّ هذا مستلزم لأن يكون ذكر الفاعل أيضا لتربيه الفائده، لأنّ الفعل متى ذكر يدلّ عليه إجمالا، فبذكره يحصل التّعيين، و هو فائده زائده.

لأنّا نقول: إنّ النّسبه إلى فاعل خاصّ قد أخذ فى مفهوم الفعل، فما لم يذكر الفاعل لا يحصل أصل الفائده و نفس المفهوم.

نعم لو كان المأخوذ فى مفهوم الفعل النّسبه إلى فاعل ما، لكان مثل المفاعل و ما يلحق بها، فى كون ذكره لتربيه الفائده، إلاّ أنّ الأمر ليس كذلك، بل المأخوذ فى مفهومه النّسبه إلى الفاعل الخاصّ على ما ذكروه.

ص :١٠٧

لأنّ الحكم كلّما زاد خصوصا زاد غرابه (۱) و كلّما زاد غرابه زاد إفاده، كما يظهر بالنّظر إلى قولنا: شيء ما موجود (۲) ، و فلان بن فلان حفظ التّوراه سنه كذا فی بلد كذا، و لمّا استشعر (۳) سؤالا، و هو أنّ خبر كان من مشبّهات المفعول، و التّقييد به ليس لتربيه الفائده لعدم الفائده بدونه، أشار (۴) إلى جوابه بقوله: [و المقيّد فی نحو: كان زيد

أی بعدا عن الذّهن، و قلّه خطور بالبال «و كلّما زاد غرابه» أی بالنّسبه الی السّامع «زاد إفاده» له، و الحاصل إنّ الحكم المطلق الخالی عن القيود لا يزيد على فائده نسبه المحمول إلى الموضوع، و ربّما كان ذلك الحكم معلوما عند السّامع، كقولنا «شیء ما موجود» فإنّه معلوم بالضّروره، فلا يفيد، فإذا زيد فيه قيد كان فيه فائده غريبه، و الحكم الغريب مستلزم للإفاده، للجهل به غالبا، و كلّما كثرت غرابته بكثره قيوده فقد كثرت فوائده، و إن شئت تربيه الفائده بالتّقييد بالأمور المذكوره، فوازن بين قولك أكرمت، و حفظت و قرأت و جلست و تصدقت و جلست و لا أحبّ، و بين فولك: أكرمت أهل العلم و المعرفه، و حفظت سوره البقره فی ثلاثه أيّام، و قرأت الكتب العلميّه فی النّجف الأشرف، و جلست أمام ضريح السّيده زينب عليها السّلام فی دمشق، و تصدّقت بأموالی مخلصا، و لا أحبّ إلّا المؤمنين و الصّالحين.

الإخبار عن شیء مطلق بالوجود غير مفيد، لأنّه معلوم بالضّروره بخلاف المثال الثّانی فإنّ فيه غرابات بكثره القيود، و بذلك كثرت فوائده.

و إنّما يستشعر هذا السّؤال من قوله: «و نحوه» فلو اقتصر على قوله: «بمفعول» لما استشعر هذا السّؤال، لكن يلزم اختصاص تقييد الفعل و ما يشبهه بالتّقييد بالمفعول، مع أنّه أعمّ منه حيث يكون بنحوه أيضا.

و تقريب السّؤال إنّ خبر كان ممّا هو نحو المفعول حيث إنّه من المنصوبات» و التّقييد به» ، أی و الحال إنّ تقييد كان بهذا الخبر «ليس لتربيه الفائده لعدم الفائده بدونه» أی الخبر، فهو لتحقّق أصل الفائده لا لتكثيرها، فإذا لا مجال لقوله: «و أمّا تقييد الفعل» بمفعول و نحوه «فلتربيه الفائده» .

جواب لمّا فی قوله: «و لمّا استشعر. . .» ، و حاصل الجواب إنّ خبر كان خارج عن تقييد الفعل بالمفعول و نحوه، لأنّه من تقييد نحو المفعول، أعنی خبر كان بالفعل، أعنی كان لا من تقييد الفعل بنحو المفعول.

منطلقـا، هو منطلقا لا كان (١)]لأنّ منطلقا هو نفس (٢) المسـند، و كان قيـد له للدّلاله على زمان النّسـبه، كما إذا زيد منطلق فى الزّمان الماضى. [و أمّا تركه]أى ترك التّقييد [فلمانع منها] أى من تربيه الفائده، مثل (٣) خوف انقضاء المدّه و الفرصه، أو إراده ألاّ يطّلع الحاضرون على زمان الفعل، أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيّدات، أو نحو ذلك (۴) .

و حاصل الجواب: إنّا لا نسـلّم أنّ هـذا من قبيل تقييـد الفعل بمفعول الّـذى كلامنا فيه، بل هو من قبيل تقييد شـبه الفعل بفعل، و هذا لا كلام لنا فيه، و حينئذ فلا اعتراض.

أى لأنّه هو الدّال على الحدث، و المسند إنّما هو الدّال على الحدث، بخلاف كان فإنّها إنّما تدلّ على الزّمان، و لا دلاله لها على الحدث، كما قال السّيد شـريف و غيره، و حينئذ يفيد ذلك المسـند بمفاد كان و هو الزّمان الماضـى، فيفيد الكلام أنّ الانطلاق لزيد كان فيما مضى، فكأنّك زيد منطلق فى الزّمان الماضى، فالحاصل إنّ منطلقا نفس المسند، لأنّ أصل التّركيب زيد منطلق، و كـان إنّما ذكرت لـدلالتها على زمان النّسـبه، فهى باعتبار دلالتها على الزّمان قيـد ل «منطلقا» ، فحصل فى المثال تربيه الفائـده، و زال الشّك.

[و أمّا ترک تقييد الفعل]

@

[و أمّا ترک تقييد الفعل]

مثال للمانع، و قد ذكر لوجود المانع أمثله متعدّده:

الأوّل: هو خوف انقضاء الفرصه كقولك لصيّاد: غزال.

الثّانى: أن يريـد المتكلّم» أن لا يطّلع الحاضـرون على زمان الفعل أو مكانه. . .» كقولك: زيـد فعل كذا، من غير قيد لإخفائه عن الحاضرين، و قولك: ضرب زيد، من غير ذكر المفعول لإخفائك إيّاه عن الحاضرين.

الثّالث: أن لا يعلم المتكلّم بالمقيّدات، أى يعلم أنّ زيدا ضـرب، و لكن لا يعلم من ضربه، و لا أين ضرب، و لا متى ضرب، و لا لم ضرب، و لا كيف ضرب، إلى غير ذلك؟

كمجرّد الاختصار حيث اقتضـى المقام لضـيق أو ضـجر أو خوف أن يتصوّر المخاطب أنّ المتكلّم كثير الكلام فيستهان، إذ كثره الكلام دليل على البلاهه، و لذا قيل: إنّ الرّجل إذا كثر عقله قلّ كلامه.

[و أمّا تقييده]أى الفعل (١) [بالشّرط (٢)]مثل أكرمك إن تكرمنى، و إن تكرمنى أكرمك (٣) [فلاعتبارات (۴)]شتّى و حالات تقتضى تقييده به. [لا تعرف إلاّ بمعرفه ما بين

[و أمّا تقييد الفعل بالشّرط]

@

[و أمّا تقييد الفعل بالشّرط]

اشاره

كان الأولى إرجاع الضّمير إلى المسند حتّى يناول ما يشبهه الفعل، كما فى قولك: إن كانت الشّمس طالعه فالنّهار موجود، فإنّ الموجود قد قيد بالشّرط، و هو شبه فعل، إلاّ أن يقال: إنّ إرجاعه إلى الفعل لكونه الأصل.

نعم كان الأولى أن يقدّم هذا على حاله ترك التّقييد، و يؤخّر ترك التّقييد، لتجرى القيود الوجوديّه على سنن واحد، لأنّ التّقييد بالشّرط فى قوه المفعول فيه كما يعلم من قوله الآتى بمنزله قولك: أكرمك وقت مجيئك إيّاى، إلاّ أن يقال إنّ التّقييد به كان محتاجا إلى بسط و تفصيل، بخلاف التّرك حيث يكون مختصرا، ثمّ الأحسن هو تقديم المختصر على المبسوط المفصّل.

إنّ الشّرط بحسب اصطلاحهم تاره يطلق على أداه الشّرط، و أخرى على نفس التّعليق الّذى هو مدلول الأداه، و ثالثه على فعل الشّرط، و أمّا إطلاقه على مجموع الشّرط و الجزاء، أو على فعل الشّرط مع الأداه، أو على الجزاء فلم يعهد، و المراد به فى المقام فعل الشّرط بقرينه ما سيأتى من جعلهم له قيدا للجزاء.

أتى بالمثالين للإشاره إلى عدم الفرق بين كون الجزاء مقدّما على الشّرط أو مؤخّرا عنه فى كون الشّرط قيدا له، و ليس للإشاره إلى عدم الفرق فى ذلك بين الجزاء المذكور و الجزاء المحذوف، لأنّ البصريّين من النّحاه، و إن التزموا بكون الجزاء فى نحو: أكرمك إن تكرمنى محذوفا، لعدم جواز تقديم الجزاء على حروف الشّرط، لكونها ممّا له صداره لكنّ المعانيّين سلكوا فى ذلك مسلك الكوفيّين، و التزموا بجواز التّقديم، و عدم الصّداره لها.

و الشّاهد على ذلك ما سيأتى من الشّارح فى بحث الإيجاز و الإطناب و المساواه من أنّ المتقدّم عند المعانيّين نفس الجزاء لا الدّال عليه، فحينئذ الإتيان بالمثالين إشاره إلى عدم الفرق بين المتقدّم و المتأخّر من الجزاء لا إلى عدم الفرق بين المذكور و المحذوف منه.

أى فلمعتبرات، و هى النّكات المترتّبه على التّقييد بأداه الشّرط، و إنّما فسّرنا بذلك لقوله: «و حالات تقتضى تقييده به» أى بالشّرط، و تلك الحالات هى تعليق مضمون الجمله بحصول مضمون جمله أخرى إمّا فى الماضى، كما فى لو، أو فى الاستقبال، إمّا مع الجزم كما فى

أدواته (۱)]یعنی حروف الشّرط و أسماءه (۲) [من (۳) التّفصیل، و قد بیّن ذلک]أی التّفصیل [فی علم النّحو (۴)]، و فی هذا الکلام (۵) إشاره إلی أنّ الشّرط (۶) فی عرف أهل العربیّه قید لحکم الجزاء (۷) مثل المفعول و نحوه (۸) فقولک: إن جئتنی أکرمک

إذا، أو مع الشّکّ کما فی إن، أو فی جمیع الزّمان کما فی متی، أو المکان کما فی أینما.

أی حروف الشّرط.

أی الشّرط قوله: «و أسماءه» دفع لما یتوهّم من أنّ المراد بالأدوات حروف الشّرط فقطّ، و حاصل الدّفع إنّ المراد بالأدوات مطلق أدوات الشّرط، سواء کانت من الحروف أو الأسماء.

بیان لما فی قوله: «إلّا بمعرفه ما. . .» أی إلّا بمعرفه التّفصیل الّذی بین أدوات الشّرط الحاصل، ببیان ما بینها من الفرق ککون إن و إذا للاستقبال، لکن مع الجزم فی إذا، و الشّک فی إن، و کون لو للشّرط فی الماضی، و کون مهما و متی لعموم الزّمان، و أین لعموم المکان، و من لعموم من یعقل، و ما لعموم غیر عاقل، فیعتبر فی کلّ مقام ما یناسبه من معانی تلک الأدوات.

و الأولی علی المصنّف إسقاط قوله: «و قد بین ذلک» ، و الاقتصار علی قوله: «من التّفصیل فی علم النّحو» ، لأنّ فی کلامه هذا تعریض بالسّکّاکی حیث أتی بتطویل.

أی قوله: «و أمّا تقییده بالشّرط» .

أی فعل الشّرط، و المراد من «أهل العربیّه» هم النّحویّون و الصّرفیّون و اللّغویّون.

أی مضمون الجزاء مقیّد بقید مخصوص، و هو مضمون الشّرط، کما یقیّد بالمفعول فیه، و الحال، و نحوه، فقولک إن یضرب زید یضرب عمرو، یفید أنّ حکم نسبه الضّرب إلی عمرو فی وقت الضّرب من زید.

أی المفعول فی کونه قیدا للحکم کالتّمییز، و الحال، و الاستثناء، و حاصل الکلام إنّ مثل المفعول به و نحوه قید لحکم الجزاء، سواء کان الجزاء فعلا أو ما أشبهه، فالکلام هو الجزاء و إنّما الشّرط قید له بمنزله الفضلات. فإذا إن جئتنی أکرمک، فالمعتبر لأصل الإفاده هو الإخبار بالإکرام، و أما الشّرط فهو قید، فکأنّک أکرمک وقت مجیئک، هذا علی تقدیر إضافه الحکم إلی الجزاء فی قوله: «قید لحکم الجزاء» بیانیّه، أی قید لحکم هو الجزاء، و أمّا لو لم تکن الإضافه بیانیّه، فالمراد بالحکم هو النّسبه کثبوت الإکرام فی المثال المذکور.

بمنزله قولك: أكرمك وقت مجيئك إياى (۱) ، و لا يخرج الكلام (۲) بهذا القيد (۳) عمّا كان عليه (۴) من (۵) الخبريّه و الإنشائيّه، بل إن كان الجزاء خبرا فالجمله الشّرطيّه خبريّه، نحو: إن جئتنى أكرمك و إن كان إنشائيا فإنّشائيّه نحو: إن جاءك زيد فأكرمه (۶) و أما نفس الشّرط (۷) فقد أخرجته الأداه عن الخبريّه، و احتمال الصّدق و الكذب.

أى المتبادر عرفا من كلّ منهما معنى واحد، و تقييد مضمون الجزاء، أى إكرام المتكلّم للمخاطب، بمضمون الشّرط، و هو إكرام المخاطب للمتكلّم، ثمّ الوقت مستفاد من الشّرط لكونه علّه للجزاء، و زمان العلّه و المعلول واحد.

أى الجزاء.

أى الشّرط.

أى قبل التّقييد بالشّرط.

بيان لما فى قوله: «عمّا كان. . .» ، و حاصل الكلام إنّ الجزاء إن كان خبرا قبل تقييده بالشّرط فلا يخرج مع هذا القيد عن الخبريّه، و إن كان إنشاء قبل الشّرط فهو إنشاء بعده، لأنّ أداه الشّرط إنّما تخرج الشّرط عن أصله، و لا تسلّط لها على الجزاء بل هو باق على حاله.

و حاصل الكلام فى هذا المقام أنّ مجموع الشّرط و الجزاء من حيث الخبريّه و الإنشائيّه تابع للجزاء، بمعنى أنّه إن كان الجزاء خبرا، فالجمله الشّرطيّه أعنى مجموع الشّرط و الجزاء خبريّه بسبب خبريّه الجزاء.

و إن كان الجزاء إنشائيا فالجمله الشّرطيّه إنشائيّه بسبب إنشائيّه الجزاء.

جواب عن سؤال استفساریّ، و هو أن يقال: إنّه قد علم عدم خروج الخبر و الإنشاء الواقعين جزاء من الخبريّه و الإنشائيّه، لكن لم يعلم أنّ الخبر الواقع شرطا، هل خرج من الخبريّه، احتمال الصّدق و الكذب أم لا؟

فأجاب بأنّ الخبر الواقع شرطا قد أخرجته أداه الشّرط من الخبريّه إلى الإنشائيّه، أى إلى حكم الإنشاء، لأنّه ليس كلاما.

لأنّ المراد من قوله: «و أما نفس الشّرط» هو الجمله الشّرطيّه وحدها بدون الجزاء، و هو قيد للجزاء.

ص :۱۱۲

و ما يقال (۱) : من أنّ كلّا من الشّرط و الجزاء خارج عن الخبريّه و احتمال الصّدق و الكذب، و إنّما الخبر هو مجموع الشّرط و الجزاء المحكوم فيه بلزوم الثّانى (۲) للأول (۳) ،

[التّنافى بين كلامى العلّامه و الشّارح فى الشّرط و الجزاء]

@

[التّنافى بين كلامى العلّامه و الشّارح فى الشّرط و الجزاء]

أى قائله هو شارح العلّامه فى شرح المفتاح، و المقصود من ذكر كلام العلّامه هو دفع التّنافى بين كلامه و كلام العلّامه.

و حاصل التّنافى بين الكلامين أنّ ما ذكره الشّارح من أنّ أداه الشّرط لا تخرج الجزاء عن الخبريّه، و إنّما هو باق على ما كان عليه، و الشّرط بمنزله قيد له، ينافى ما ذكره العلّامه فى شرح المفتاح من أنّ كلّ واحد من الشّرط و الجزاء ليس خبرا محتملا للصّدق و الكذب، لأنّ الأداه أخرجته عن الخبريّه، و إنّما الكلام الخبرىّ المحتمل للصّدق و الكذب هو مجموع الجزاء و الشّرط.

فما قاله العلّامه من خروج كلّ من الشّرط و الجزاء من الخبريّه ينافى ما قاله الشّارح من اختصاص الخروج من الخبريّه بالشّرط.

و حاصل الدّفع إنّ ما ذكره الشّارح مبنىّ على وجهه نظر أهل العربيّه، و ما ذكره العلّامه إنّما هو مصطلح المناطقه.

و بعباره أخرى إنّ ما ذكره العلّامه اعتبار أهل المنطق، و هذا الاختصاص اعتبار أهل العربيّه، و بين الاعتبارين فرق.

و حاصل الفرق إنّ المحكوم عليه و المحكوم به مفردان باعتبار أهل العربيّه، و جملتان باعتبار أهل المنطق، فلا يصحّ الاعتراض بأحدهما على الآخر، لأنّ كلاّ منهما اصطلاح آخر، و فنّ مخالف، و لا يقدح الخلاف بينهما فى شىء منهما، بل كلّ منهما صحيح فى الواقع، و معتبر فى نفسه.

أى التّالى و الجزاء.

أى المقدّم و الشّرط، أى بلزوم الجزاء للشّرط، بمعنى أنّه متى وجد الشّرط الّذى هو الملزوم، وجد الجزاء الّذى هو اللاّزم.

فإنّما هو (١) باعتبار المنطقيين، فمفهوم قولنا: كلّما كانت الشّمس طالعه فالنّهار موجود، باعتبار أهل العربيّه الحكم بوجود النّهار فى كلّ وقت من أوقات طلوع الشّمس، فالمحكوم عليه هو النّهار، و المحكوم به هو الموجود (٢) ، و باعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النّهار لطلوع الشّمس، فالمحكوم عليه طلوع الشّمس و المحكوم به وجود النّهار، فكم (٣) من فرق بين الاعتبارين (۴) [و لكن لا بدّ من النّظر ههنا (۵) فى إن

أى و ما يقال، فقوله: «فإنّما. . .» خبر المبتدأ أعنى» ما يقال. . .» .

و الشّرط قيد للوجود، و مفهوم القضيّه أنّ الوجود يثبت للنّهار على تقدير طلوع الشّمس، و ظاهر أنّ الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصّدق و الكذب، و صدقها باعتبار مطابقه الحكم بثبوت الوجود للنّهار حينئذ، و كذبها بعدمها.

و أمّا عند المنطقيّين فالمحكوم عليه هو الشّرط، و المحكوم به هو الجزاء، و مفهوم القضيّه الحكم بلزوم الجزاء للشّرط، و صدقها باعتبار مطابقه الحكم باللّزوم، و كذبها بعدمها، فكلّ من الطّرفين قد انخلع عن الخبريّه و احتمال الصّدق و الكذب.

لفظه كم هنا للّتكثير، يعنى أنّ هناك فروقا كثيره، فرق فى المحكوم عليه، و فرق فى المحكوم به، و فرق فى الحكم، و تعرف هذه الفروق بأدنى تأمّل.

أى بين اعتبار أهل العربيّه و أهل الميزان. قال عبد الحكيم: فإن فما الفرق بين مذهبى أهل العربيّه و أهل الميزان، فإنّ المآل واحد.

الفرق إنّ الشّرط عند أهل العربيّه مخصّص للجزاء ببعض التّقديرات، حتّى أنّه لو لا التّقييد بالشّرط كان الحكم الّذى فى الجزاء عامّا لجميع التّقديرات، فيكون التّقييد مفهومه مفهوم مخالفه، كما ذهب إليه الشّافعيّه. و عند أهل الميزان كلّ واحد من الشّرط و الجزاء بمنزله جزء القضيّه الحمليّه، لا يفيد الحكم أصلا، فلا يكون الشّرط مخصّص الجزاء ببعض التّقديرات، فلا يتصوّر مفهوم المخالفه، بل هو ساكت عنه، كما هو مذهب الحنفيّه، و فيه اعتراضات و أجوبه، لا مجال لذكرها فى هذا المختصر.

أى فى هذا العلم أى لا بدّ من النّظر فى أحرف الشّرط الثّلاثه، و هى» إن و إذا و لو» أى لابدّ من بيان معانى هذه الثّلاثه فقوله: «و لكن. . .» استدراك من قوله: «و قد بيّن ذلك فى علم النّحو» ، و دفع لما ربّما يتوهّم من أنّ المصنّف حينئذ لا يبحث عنها أصلا فى هذا الكتاب.

ص: ١١۴

و إذا و لو]لأنّ فيها أبحاثا كثيره، لم يتعرّض لها فى علم النّحو [فإن و إذا للشّرط (١)

و حاصل الدّفع أنّه لا بدّ من النّظر فى مباحثها الكثيره الغير المتعرّض بها فى علم النّحو، لضيق المحلّ مع أنّ فيها من الفائده لو أهملت ههنا أيضا لفاتت تلك الفائده.

و أما اختصاص النّظر بإن و إذا و لو، دون غيرها من كلمات الشّرط، فلكثره دورانها فى كلام البلغاء، و فى القرآن العزيز، مع ما يتعلّق بها من المعانى الدّقيقه المشتمله عليها القرآن، و قد تركوها فى علم النحو، هذا ما قد أشار إليه الشّارح بقوله: «لأنّ فيها أبحاثا. . .» ، أى فى هذه الثّلاثه أبحاث كثيره، لم يتعرّض لتلك الأبحاث فى علم النّحو.

[الفرق بين إن و إذا]

@

[الفرق بين إن و إذا]

الشّرط هو تعليق شىء بشىء، بحيث إذا وجد الأوّل يوجد الثّانى، و هذا قدر مشترك بين الأدوات كلّها، و الافتراق بين إن و إذا و بين غيرهما بحسب الزّمان، و لهذا قيّد بقوله: فى الاستقبال، حتّى يفترقا عن سائر الأدوات.

فحاصل الكلام فى المقام إنّ إن و إذا للشّرط فى الاستقبال، أى لتعليق حصول مضمون جمله الجزاء على حصول مضمون جمله الشّرط فى الاستقبال، سواء دخلتا على صيغه المستقبل، كقولك: إن تضرب أضرب، أو على صيغه الماضى كقولك: إن قمت قمت، فلفظ الشّرط بالمعنى المصدرى، و فى الاستقبال متعلّق بالحصول الثّانى الّذى يتضمّنه لفظ الشّرط لا بالتّعليق، لأنّه فى الحال و لا بالحصول الأوّل، لأنّه معلّق على الحصول الثّانى.

و قد أشار إلى الفرق بين إن و إذا بقوله: «لكن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشّرط» ، و حاصل الفرق بينهما بعد اشتراكهما فى التّعليق فى الاستقبال، أنّ إن تستعمل فى مقام عدم جزم المتكلّم بوقوع الشّرط فى اعتقاده حين يعلّق به الجزاء، و إذا تستعمل فى مقام جزمه بوقوعه فى اعتقاده حين يعلّق به الجزاء.

ثمّ المراد بعدم الجزم الشّك فى وقوعه، و توهّم وقوعه فى المستقبل، فيصدق على الظّنّ بالوقوع، و على الجزم بعدم الوقوع، توضيح ذلك أنّ الفعل الاستقبالىّ له خمسه أحوال: فإنّه إمّا مجزوم الوقوع فى المستقبل، و إمّا مظنون الوقوع فيه، و إمّا مشكوك الوقوع فيه، و إمّا موهوم الوقوع فيه، و إمّا مجزوم عدم وقوعه فيه، فإذا تستعمل فى الحاله الأولى و الثّانيه، و إن تستعمل فى الحاله الثّالثه و الرّابعه، و أمّا الحاله الخامسه فلا يستعمل فيها شىء منهما، إذ لا معنى لتعليق حصول شىء بحصول شىء يجزم بعدم حصوله، إلّا أن ينزّل بمنزله ما

فی الاستقبال، لکن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشّرط]. فلا یقع فی کلام اللّه تعالی علی الأصل (۱) إلاّ حکایه (۲) أو علی ضرب من التّأویل (۳) .

لا قطع بعدمه، فحینئذ یدخل فی أحد الفروض المتقدّمه، لأنّ المراد بها أعمّ من الحقیقیّه و التّنزیلیّه، فتحصّل من هذا البیان أنّ إذا تشارک إن فی عدم الدّخول، فیما یجزم بعدم وقوعه فی المستقبل، إلاّ فی فرض التّنزیل لنکته، و تنفرد إن فی الدّخول علی المشکوک و المتوهّم وقوعه، و تنفرد إذا فی الدّخول علی المتیقّن و المظنون.

فعلیه قول المصنّف: «لکن أصل إن عدم الجزم. . .» و إن کان صادقا علی الشّکّ بالوقوع، و توهّمه و ظنّه، و الجزم بعدمه، لکن لا بدّ من حمله علی الفرضین الأوّلین، دون الفرضین الأخیرین، لعدم کون شیء منهما معنی أصلیّا لغویّا لها.

ثمّ إنّه اعترض علی هذا بنحو: إن مات زید فافعل کذا، حیث إنّ الموت مجزوم بوقوعه، فلا یصحّ استعمال إن.

و أجاب عنه صاحب الکشّاف بأنّ زمن الموت حیث إنّه غیر معلوم نزّل منزله المشکوک، فأدخل علیه إن، و لا مانع من دخولها علی المشکوک التّنزیلیّ.

و هو عدم الجزم بوقوع الشّرط، أی فلا یقع لفظ إن فی کلام اللّه تعالی، لکونه بمعنی عدم الجزم بوقوع الشّرط، لأنّه تعالی عالم بحقائق الأشیاء علی ما هی علیه، فیستحیل فی حقه تعالی الشّکّ و التّردّد فی شیء ما.

أی حکایه عن الغیر کما فی قوله تعالی: قَالُوا إِنْ یَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ (۱)حیث یکون حکایه عن أخوه یوسف علیه السّلام.

مثل سوق المعلوم مساق المشکوک، لنکته تقتضیه، أو کون المخاطب غیر جازم، فإنّ إن قد تستعمل فی شکّ المخاطب، کما تستعمل إمّا لتفصیل المجمل الواقع فی ذهنه.

ص :۱۱۶

۱- ۱) سوره یوسف:۷۷.

[و أصل (١) إذا الجزم]بوقوعه (٢) فإن و إذا يشتركان فى الاستقبال (٣) ، بخلاف لو (۴) ، و يفترقان بالجزم بالوقوع، و عدم الجزم به (۵) ، و أمّا عدم الجزم بلا وقوع الشّرط (۶) فلم يتعرّض له، لكونه مشتركا بين إذا و إن، و المقصود بيان وجه الافتراق، [و لذلك (٧)]أى و لأنّ أصل إن عدم الجزم بالوقوع [كان]الحكم [النّادر]لكونه (٨) غير مقطوع به فى

أى معناها الأصلى اللّغوى الّذى تستعمل فيه على سبيل الجزم.

أى وقوع الشّرط فى المستقبل بحسب اعتقاد المتكلّم، و المراد بالجزم هو الرّجحان الّذى هو قدر جامع بين العلم و الظّنّ، أو فيه حذف، و التّقدير و أصل إذا الجزم أو الظّنّ بوقوع الشّرط.

أى فى أنّ كلّ منهما شرط فى الاستقبال.

أى بخلاف لو، حيث إنّها شرط فى الماضى.

أى بالوقوع، أى يفترق كلّ من إذا و إن بالجزم بالوقوع، أى بالنّسبه إلى إذا، و عدم الجزم به بالنّسبه إلى إن.

أى قوله: «و أما عدم الجزم. . .» جواب سؤال مقدّر، كأنّه قيل: كما يشترط فى إن عدم الجزم بوقوع الشّرط، فكذا يشترط أيضا عدم الجزم بلا وقوعه، فلماذا لم يتعرّض له المصنّف؟

و حاصل الجواب: إنّ المصنّف إنّما هو بصدد بيان الفرق بينهما، و هو يتصوّر فى جانب وقوع الشّرط، و أمّا لا وقوع الشّرط فعدم الجزم به مشترك بينهما، فلهذا لم يتعرّض له، غايه ما فى الباب أنّ عدم الجزم باللّا وقوع فى إن، إنّما هو باعتبار التّردّد فيه، و فى إذا باعتبار الجزم بانتفائه، لأنّ الجزم بالوقوع لا ينفكّ عن عدم الجزم باللّا وقوع.

متعلّق بكان المؤخّر، فالمعنى و كان لذلك، أى لأنّ أصل إن عدم الجزم بالوقوع، الحكم النّادر موقعا لإن، و كان الحكم الكثير الوقوع موقعا لإذا، و غلب لفظ المضارع مع إن، و غلب لفظ الماضى مع إذا.

أى لكون الحكم النّادر غير مقطوع به فى الغالب، فقوله: «لكونه» علّه لكونه نادرا، و الأولى أن يجعل علّه لكونه موقعا لإن، و إنّما قيّد بالغالب لأنّه يمكن أن يكون النّادر مقطوعا به، كقيام السّاعه فإنّه نادر الوقوع، لأنّه إنّما يقع مرّه مع أنّه مقطوع بوقوعه.

الغالب [موقعا (۱) لإن، و]لأنّ أصل إذا الجزم بالوقوع [غلب لفظ الماضی (۲)]الدلالته علی الوقوع قطعا، نظرا إلی نفس اللّفظ (۳) و إن نقل ههنا (۴) إلی معنی الاستقبال [مع إذا نحو: فَإِذٰا جٰاءَتْهُمُ (۱)]أی قوم (۵) موسی اَلْحَسَنَةُ کالخصب (۶) و الرّخاء

قٰالُوا لَنٰا هٰذِهِ، أی (۷) هذه مختصّه بنا، و نحن مستحقّوها (۸) ، وَ إِنْ تُصِبْهُمْ سَیِّئَةٌ

أی موضع وقوع لها.

علی لفظ المضارع فی الاستعمال مع إذا، لأنّ الماضی أقرب من المضارع إلی القطع بالوقوع، ثمّ المراد من لفظ الماضی هو اللّفظ الدّالّ بالوضع علی الزّمان الماضی، سواء کان الفعل الماضی أو المضارع مع لم، و لذا قال لفظ الماضی، و لم یقل الماضی، لئلاّ یتبادر منه الفعل الماضی.

أی الموضوع للدّلاله علی الوقوع، لأنّ الماضی بما أنّه موضوع للدّلاله علی الوقوع، فلفظه یعطی التّحقّق فی مادّته لو خلّی و طبعه، و إن کان معناه مع إذا هو الاستقبال، لأنّ إذا الشّرطیّه تقلب الماضی إلی المستقبل.

أی مع إذا، أی نقل الماضی مع إذا الشّرطیّه إلی معنی الاستقبال، لما ذکرناه من أنّ إذا الشّرطیّه تقلب الماضی إلی المستقبل.

أی فرعون و قومه، و سمّاهم قوم موسی لأنّه مبعوث إلیهم.

«الخصب» النّماء و البرکه، و هو خلاف الجدب، یقال: أخصب اللّه الموضع، إذ أنبت فیه العشب و الکلأ، و إنّما أتی بکاف التّشبیه کی یکون إشاره إلی أنّه لیس المراد من اَلْحَسَنَةُ الخصب فقطّ، بل مطلق ما کان حسنه، کالأموال، و کثره الأولاد، و صحّه البدن، و غیر ذلک ممّا هو مرغوب فیه عند العرف، فذکر الخصب من باب المثال لا الانحصار، «و الرّخاء» عطف تفسیر له، أو عطف لازم علی الملزوم.

أی التّفسیر إشاره إلی تقدیم المعمول، أی لنا، لأنّه خبر لهذه، و الخبر معمول للمبتدأ، فیکون لنا خبر مقدّم، و «هذه» مبتدأ مؤخّر، و الجمله مقوله ل (قالوا) .

أی الحسنه، و قوله: «و نحن مستحقّوها» إشاره إلی أنّهم ادّعوا اختصاص الحسنه بحسب الاستحقاق، لا بحسب الوقوع.

۱- ۱) سوره الأعراف:۱۳۰.

أی جدب (۱) و بلاء يَطَّيَّرُوا (۲)]أی يتشاءموا (۳) بِمُوسىٰ وَ مَنْ مَعَهُ من المؤمنين جیء فی جانب الحسنه بلفظ الماضی مع إذا (۴) [لأنّ المراد بالحسنه الحسنه المطلقه]التّی حصولها مقطوع به (۵) [و لهذا (۶) عرفت]الحسنه [تعريف الجنس]أی الحقيقه (۷) ، لأنّ وقوع الجنس كالواجب (۸) لكثرته و اتّساعه،

و هو خلاف الخصب، و عطف البلاء تفسير، أو من عطف لازم علی الملزوم، قال فی المصباح: الجدب معنی هو انقطاع المطر، و يبس الأرض.

أی كان أصله يتطيّروا، أدغم التّاء بالطّاء فصار يطّيّروا.

و يقولوا هذا الجدب من شرّ موسی، و من معه من المؤمنين، فإنّ التّشاؤم هو ترقّب حصول المكروه بسبب موسی و من معه.

أی الشّاهد فی هذه الآيه الكريمه أنّه جیء فی جانب إذا بفعل الماضی، أی فَإِذٰا جٰاءَتْهُمُ اَلْحَسَنَةُ، و فی جانب إن بفعل المضارع أی وَ إِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ ثمّ إنّه استشهد بالآيه علی استعمال إذا فی المقطوع، و استعمال إن فی المشكوک فيه، نظرا إلی أنّ كلامه تعالی يكون واردا علی أساليب كلامهم، و إلاّ فاللّه سبحانه لا يتصوّر منه جزم و لا شکّ، لأنّه علاّم الغيوب، و الشّیء عنده تعالی إمّا معلوم الوقوع، أو معلوم عدمه.

أی و لو فی ضمن فرد من الأفراد، و حاصل الكلام إنّ المراد بالحسنه المطلقه هی الغير المقيده بنوع مخصوص، التّی حصولها مقطوع به عاده، و إن لم يكن كذلک عقلا.

أی لأجل أنّ الحسنه مطلقه عرفت تعريف الجنس.

أی التّفسير إشاره إلی أنّ المراد بالجنس ليس الجنس من حيث هو هو، لعدم صلاحيته للمجیء، و ليس المراد به الاستغراق لعدم صحّته، فتعيّن أن يكون المراد به الحقيقه الموجوده فی ضمن فرد غير معيّن، فالألف و اللاّم للعهد الذّهنیّ الّذی هو من شعب لام الجنس، و قيل: إنّ المراد منه هو الاستغراق العرفیّ لا العهد الذّهنیّ.

هذا الكلام فی الحقيقه شروع فی بيان كون الحسنه المطلقه مناسبه لإذا و لفظ الماضی، لأنّ جنس الحسنه لمكان تحقّقه فی ضمن أیّ فرد من الأفراد، و أیّ نوع من الأنواع له كثره و اتّساع، و ما كان كذلک وقوعه كالواجب، و ممّا يقطع به فيكون مناسبا للماضی الدّالّ علی الوقوع، و إذا الموضوع للجزم بالوقوع، فقوله: «كالواجب» فی كون وجوده ضروريا من

لتحقّقه (۱) فی كلّ نوع، بخلاف النّوع (۲) و جیء فی جانب السّيّئه بلفظ المضارع مع إن، لما ذكره بقوله: [و السّيّئه نادره بالنّسبه إليها (۳)]أی إلی الحسنه المطلقه، [و لهذا (۴) نكّرت] السّيّئه ليدلّ علی التّقليل (۵) ، [و قد تستعمل (۶) إن فی]مقام [الجزم (۷)]

ناحيه علّته التّامّه.

أی الجنس و هو علّه لكثرته و اتّساعه، و حاصل الكلام فی المقام: إنّ الجنس له أنواع متشتّته، كإعطاء الحياه و الأموال و الأولاد و الخصب و الرّخاء و الفتح و الغنيمه، و غير ذلك ممّا لا يحصی، فأیّ نوع من هذه الأنواع تحقّق فی الخارج يتحقّق فی ضمنه الجنس، فلا محاله تكون له كثره و اتّساعا، هذا بخلاف نوع الحسنه، فإنّه لا يكثر كثره جنسها.

أی أنّه ليس كالجنس فی الشّمول المقتضی لكونه مقطوعا به، لأنّ نوع الحسنه محدود و معدود.

أی لما كانت السّيّئه نادره بالنّسبه إلی الحسنه المطلقه، جیء فی جانبها بلفظ المضارع مع إن، لأنّ النّادر بمنزله غير المقطوع به، و فعل المضارع يشعر بأنّها لم تقع.

أی لكون السّيّئه نادره بالنّسبه إلی الحسنه المطلقه» نكّرت» السّيّئه.

أی ليدلّ تنكيرها علی التّقليل و النّدره.

لا يقال: إنّ المطلوب تقليل الوقوع، و التّنكير إنّما يدلّ علی التّقليل العددی، بمعنی أنّ السّيّئه شیء يسير واحد لا كثير.

فإنّه يقال: إنّ التّقليل من حيث العدد يستلزم التّقليل من حيث الوقوع.

[استعمالات إن]

@

[استعمالات إن]

هذا مقابل للأصل فی قوله السّابق، حيث قال: «لكن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشّرط» ، و قد تستعمل إذا أيضا فی مقام الشّكّ، كما يدلّ عليه قوله السّابق: «و أصل إذا الجزم بوقوعه» ، و إلاّ فلا يتّجه ذكر الأصل.

أی حالته، و قدّر مقام تبعا لعباره المفتاح و الإيضاح، قال فی الأطول و هی الصّواب، لأنّ إن لم تستعمل فی الجزم.

بوقوع الشّرط (١) [تجاهلا]. كما إذا سئل العبد عن سيّده، هل هو فى الدّار، و هو (٢) يعلم أنّه فيها، فيقول: إن كان فيها أخبرک، يتجاهل خوفا من السّيّد (٣) [أو لعدم جزم المخاطب (۴)] بوقوع الشّرط، فيجرى الكلام على سنن اعتقاده [كقولك لمن يكذّبك: إنّ صدقت فما ذا تفعل؟ (۵)]مع علمك بأنّك صادق (۶) [أو تنزيله]أى تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشّرط [منزله الجاهل، لمخالفته مقتضى العلم]كقولك لمن يؤذى أباه: إن كان أباک فلا تؤذه (٧) .

قيد به الشّارح نظرا إلى الأمثله المذكوره، و إلاّ فقد تستعمل فى الجزم بعدم وقوعه أيضا، الّذى هو خلاف أصلها أيضا، لأنّ أصلها أن تستعمل فى الأمور المحتمله.

أى العبد» يعلم» أنّ مولاه و سيّده فى الدّار، و مع ذلک» يقول: إن كان فيها أخبرک، يتجاهل خوفا من السّيّد»

أى من عتابه على الإعلام، فيجعل كون السّيّد فى الدّار، فى حكم غير المقطوع به، فيستعمل إن، و إن لم يكن فى محلّها لأنّه خلاف أصلها.

و بعباره أخرى: العبد مع علمه بوجود سيّده فى الدّار، يتجاهل خوفا منه، لأنّه أوصاه بأن لا يعلم أحدا بوجوده فى الدّار، إلاّ بعد مشاورته، و هذا التّجاهل يعدّ من نكات علم المعانىّ، حيث اقتضاه الحال، كما فى المثال، فإن كان إيراده لمجرد الظّرافه كان من البديع.

فلا يرد ما قيل: بأن تجاهل العارف من قبيل سوق المعلوم مقام غيره، و هو من أنواع البديع، فيكون ذكره هنا تطفّلا.

مع علم المتكلّم بوقوع الشّرط، إلاّ أنّ الكلام يجرى على مقتضى اعتقاد المخاطب، إمّا على سبيل الحقيقه، أو على سبيل التّنزيل.

هذا مثال لكون الكلام جاريا على مقتضى اعتقاد المخاطب، على سبيل الحقيقه، أى إن ظهر صدقى فبأىّ شىء تدفع خجلتک، الاستفهام للتّقرير، أى لا تقدر على ما يدفع خجلتک.

أى لأنّ الإنسان عارف بصدق نفسه.

هذا مثال لكون الكلام جاريا على مقتضى اعتقاد المخاطب على سبيل التّنزيل، لأنّ علمه بكونه أباه محقّق، لكن نزّل منزله غير العالم، لعدم جريه على موجب علمه، و هو عدم الإيذاء، فعبّر بإن لأجل أن يجرى الكلام على سنن اعتقاد المخاطب تنزيلا.

[أو التّوبيخ]أی لتعبیر المخاطب علی الشّـرط (۱) ، [و تصویر (۲) أنّ المقام لاشـتماله علی ما یقلع الشّرط عن أصله، لا یصلح إلاّ لفرضه]أی فرض الشّـرط [کما یفرض المحال (۳)] لغرض من الأغراض (۴) [نحو: أَ فَنَضْرِبُ عَنْکُمُ اَلذِّکْرَ (۱)(۵)]أی أنهملکم (۶) ، فنضرب عنکم القرآن، و ما فیه من الأمر و النّهی و الوعد و الوعید [صفحا]، أی إعراضا أو للإعراض أو معرضین.

أی یکون استعمال إن فی ذلک المقام» لتعبیر المخاطب علی الشّرط» ، أی لتقبیحه، و تعییبه علی صدور الشّرط منه.

أی تبیین المتکلّم للمخاطب فهو من عطف السّبب علی المسبّب، و قیل: إنّه عطف بیان، فمعناه تفهیم المتکلّم للمخاطب بأنّ المقام الّذی أورد فی شأنه الکلام» لاشتماله» المقام، و هو علّه لقوله الآتی» لا یصلح. . .» ،» علی ما» أی علی البراهین القاطعه التّی» یقلع الشّرط» ، أی أدلّه تحقّق زوال الشّرط من أصله، أی قلعا» عن أصله لا یصلح» ذلک المقام،» إلاّ لفرضه» ، أی إلاّ لأن یفرض و یقدّر ذلک الشّرط، کما یفرض المحال، و کما أنّ المحال المحقّق یستعمل فیه إن کثیرا، تستعمل هنا فی ذلک المحال المقدّر المفروض.

أی کقول القائل: لیت زیدا طائر.

کالتّبکیت و إلزام الخصم و المبالغه، و نحو ذلک ممّا یناسب المقام.

أی أفنصرف عنکم القرآن و الاستفهام للإنکار، أی لا نصرف عنکم القرآن بترک إنزاله لکم، و ترک إنزال ما فیه من الأمر و النّهی و الوعد و الوعید، و إنزال ذلک لغیرکم؟ ! .

التّفسیر المذکور إشاره إلی عطف» فنضرب» علی مقدّر، و کان الأصل أنهملکم فنضرب عنکم الذّکر، فتکون الفاء عاطفه علی فعل مقدّر.

و حاصل المعنی إنّا لا نصرف القرآن، و ما فیه من الأحکام، بل نلزمکموها بحسب ربوبیّتنا و مربوبیّتکم، و إن لم ترضوا بها، و لم تقبلوها، و أعرضتم عنها، و أردتم الإهمال، «صفحا، أی «صفحا، أی إعراضا» فیکون صفحا مفعولا مطلقا لنضرب من غیر لفظه، کقعدت جلوسا «أو للإعراض» أی لإعراضکم، فیکون مفعولا له، و علّه له.

ص: ۱۲۲

۱- ۱) سوره الزّخرف:۵.

أَنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ فيمن قرأ إن بالكسر (۱)]، فكونهم مسرفين أمر مقطوع به، لكن جیء بلفظ إن لقصد التّوبيخ (۲) ،

فإن الضّرب بمعنى الصّرف فعل اللّه، و الصّفح كما ذكرت بمعنى الإعراض، و هو فعل المخاطبين فلا يجوز حذف اللاّم، كما قال ابن مالك:

و هو بما يعمل فيه متّحد

وقتا و فاعلا و إن شرط فقد

فاجرره باللاّم و ليس يمتنع

مع الشّروط كلزهد ذا قنع

المعنى اعتبارا لإعراضكم، فينطبق على المشهور، أو يكون صفحا من قبيل زيد عدل، فيكون من باب المجاز فى الكلمه، فهو بمعنى» معرضين» ، فهو حال من ضمير المخاطبين المجرور، و النّفى المستفاد من همزه الإنكار راجع إليه، بناء على ما تقدم فى ديباجه الكتاب، من أنّ الشّيخ ذكر فى دلائل الإعجاز: إنّ من حكم النّفى إذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما، أن يتوجّه إلى ذلك التّقييد، كما فى شرح المدرّس الأفغانى رحمه اللّه.

و بالجمله إنّ قوله: «إعراضا» إشاره إلى أنّه مفعول من غير لفظه، و قوله: «للإعراض» إشاره إلى أنّه مفعول له، أى اعتبارا لإعراضكم، فيتّحد فاعله، و فاعل الفعل المعلّل، و قوله: «معرضين» إشاره إلى أنّه حال بمعنى الفاعل.

أى فى قراءه من قرأ همزه إن بالكسر، لتكون شرطيّه فيكون مثالا لما نحن فيه، و أمّا إذا قرأ بالفتح، فيكون فى محلّ المفعول له، و المعنى حينئذ لإن كنتم قوما مسرفين، أى مستهزئين بآيات اللّه و كتابه، قال فى المفردات: السّرف: تجاوز الحدّ فى كلّ فعل يفعله الإنسان، و إن كان ذلك فى الإنفاق أشهر، و قال فى المجمع: السّرف: الجهل، و قال فى المصباح: أسرف إسرافا: جاز القصد، و المسرفين بأى معنى كان فهو «أمر مقطوع به» فليس موضعا لإن الشّرطيّه.

أى توبيخ المتكلّم المخاطبين على الإسراف، فيكون الغرض هو توبيخ المخاطبين على الإسراف.

ص :۱۲۳

و تصویر (۱) أنّ الإسـراف من العاقل فی هذا المقام یجب أن لا یکون إلاّ علی سبیل الفرض و التّقدیر کالمحالات، لاشتمال (۲) المقام علی الآیات (۳) الدّالّه علی أنّ الإسـراف ممّا لا ینبغی (۴) أن یصدر عن العاقل أصـلا، فهو بمنزله المحال، و المحال و إن کان مقطوعا بعدم وقوعه، لکنّهم یستعملون فیه إن، لتنزیله منزله ما لا قطع بعدمه علی سبیل المساهله، و إرخاء العنان (۵) ، لقصد التّبکیت (۶) کما فی قوله تعالی: قُلْ إِنْ کٰانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ اَلْعٰابِدِینَ (۱)(۷)

أی تصویر المتکلّم للمخـاطبین، أی تفهیمهم» أنّ الإسـراف من العاقـل فی هـذا المقام» أی مقام تجاوزهم عن الإیمان، الّـذی هو أنفع الأشیاء لهم فی العاجل و الآجل، إلی الإسراف و الکفر الّذی هو أضر الأشیاء بهم کذلک،» یجب أن لا یکون إلاّ علی سبیل الفرض و التّقدیر کالمحالات. . .» .

تعلیل لقوله: «لقصد التّوبیخ و تصویر الإسراف. . .»

کقوله تعالی: إِنَّهُ لاٰ یُحِبُّ اَلْمُسْرِفِینَ (۲)، و قوله تعالی: إِنَّ اَلْمُبَذِّرِینَ کٰانُوا إِخْوٰانَ اَلشَّیٰاطِینِ (۳).

لأنّ العاقـل لا یقـدم علی ما فیه ضـرر ما، فضـلا عمّا فیه ضـرر الـدّنیا و الآخره، فالإسـراف منه بمنزله المحال ادّعاء، فیجب أن لا یتحقّق إلاّ علی سبیل مجرّد الفرض و التّقدیر، بحسب مقتضی المقام.

أی ینزّل المحال منزله المشکوک، من باب المماشاه مع الخصم.

أی إسـکات الخصـم و إلزامـه، من جهه أنّ الخصم إذا تنزّل معه إلی إظهـاره مـدّعاه فی صـوره المشـکوک، اطمـأنّ لاسـتماعه، فحینئذ إمّا یقبل رأی المتکلّم، و إمّا یصبح ملزما و مفحما، و لا مفرّ له إلاّ السّکوت.

أی إن کان للرّحمن ولد، و صحّ ذلک، و ثبت ببرهان صـحیح، و حجّه واضـحه، فأنا أوّل من یعظّم ذلک، و أسبقکم إلی طاعته، و الانقیـاد له، کمـا یعظّم الرّجـل ولـد الملـک، لتعظیم أبیه، فهـذا الکلاـم وارد علی سبیل الفرض، و الغرض منه المبالغه فی نفی الولد، و أن لا یترک النّاطق به شبهه إلاّ مضمحلّه، و ذلک أنّه علّق العباده بکینونه الولد، و هی محال

ص: ۱۲۴

۱- ۱) سوره الزّخرف:۸۱.

۲- ۲) سوره الأنعام:۱۴۱.

۳- ۳) سوره الإسراء:۳۷.

[أو تغليب (۱) غير المتّصف به]أى بالشّرط [على المتّصف به]، كما إذا كان القيام قطعىّ الحصول لزيد، غير قطعىّ لعمرو، فنقول (۲) : إن قمتما كان كذا، [و قوله تعالى للمخاطبين المرتابين: وَ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمّا نَزَّلْنا عَلى عَبْدِنا (۱)يحتملهما]أى يحتمل أن يكون للتّوبيخ (۳) ، و التّصوير المذكور (۴) ، و أن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين (۵) ، لأنّه كان فى المخاطبين من يعرف الحقّ و إنّما ينكره عنادا، فجعل

أى قد يستعمل إن فى مقام الجزم بوقوع الشّرط، بعد تغليب غير المتّصف بالشّرط على المتّصف به.

تقول لهما: إن قمتما كان كذا، تغليبا لغير القطعىّ و هو قيام عمرو، على القطعىّ، و هو قيام زيد، فيجعل الجميع غير قطعىّ، فيصلح المحلّ لإن.

أى توبيخ المخاطبين على الارتياب فى نبوّه نبيّنا محمد صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، و فى كون القرآن من عند اللّه جلّ جلاله.

أى و تصوير أنّ الارتياب ممّا لا ينبغى أن يصدر من عاقل إلاّ على سبيل الفرض، كما يفرض المحال، لاشتمال المقام على ما يزيله، و هى الآيات و المعجزات الدّالّه على أنّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم نبىّ، و القرآن منزّل من عند اللّه تعالى، فصار الارتياب بمنزله المستحيل، ثمّ نزّل ذلك المستحيل منزله ما لا قطع بعدمه، و لا بوجوده، و هو المشكوك فيه، فلذا استعمل فيه إن.

أى يكون استعمال إن فيه لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم، و الأوّل من يعرف الحقّ يعنى كون محمد صلّى اللّه عليه و آله و سلّم نبيّنا، و القرآن من عند اللّه سبحانه و تعالى، إلاّ أنّه كان ينكره عنادا، فيكون قوله: «لأنّه كان فى المخاطبين من يعرف

الحقّ. . .» تعليلا لقوله: «غير المرتابين» ، و الثّانى من لا يعرف الحقّ، و كان من المرتابين لا ممّن شكّ فى ريبه، و الحاصل أنّه جعل جميع المخاطبين كأنّه لا ارتياب لهم فى نبوّته صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، و لا فى كون القرآن من عند اللّه تعالى، فهم قاطعون بذلك، فلا يتصوّر منهم الارتياب، لأنّ الاجتماع بينه و بين القطع محال، فعدم الارتياب كعدم سائر المحالات مقطوع به، فالمتحصّل من التّغليب نفى الارتياب رأسا، بحيث لا يحتمل فى حقّهم الارتياب أصلا.

۱- ۱) سوره البقره:۲۳.

الجميع كأنّه لا ارتياب لهم، و ههنا (١) بحث، و هو أنّه إذا جعل الجميع (٢) بمنزله غير المرتابين، كان (٣) الشّرط قطعى اللّا وقوع (۴) ، فلا يصحّ استعمال إن فيه (۵) ، كما (۶) إذا كان قطعىّ الوقوع، لأنّها (٧) إنّما تستعمل فى المعانى المحتمله المشكوكه، و ليس المعنى ههنا (٨)

أى فى الاحتمال الثّانى، و هو التّغليب إشكال، و حاصله إنّ البعض مرتاب قطعا، و البعض الآخر غير مرتاب قطعا، فلم يوجد ما يليق بإن، و مجرّد التّغليب لا يكفى، بل لابدّ من انضمام شىء آخر، يصحّ به استعمال إن هنا، و ذلك أنّه إذا جعل جميع المخاطبين بمنزله غير المرتابين بالتّغليب، كان عدم الشّرط، أى الارتياب قطعيّا، فلا يصحّ استعمال إن فيه، كما لا يصحّ استعمال إن، إذا كان الشّرط قطعىّ الوقوع.

أى جميع المخاطبين.

جواب إذا فى قوله: إذا جعل. . .

أى عدم الشّرط مقطوع به على تقدير التّغليب، فينبغى أن لا يؤتى بأن معه، بل يؤتى بلو، لأنّ لو كثيرا ما يستعمل فى فرض المحالات.

أى فى اللّاوقوع.

أى كما لا يصحّ استعمال إن، فيما إذا كان الشّرط قطعىّ الوقوع.

أى كلمه إن تستعمل فى المعانى الّتى يحتمل فيها الوقوع و اللّا وقوع. فقوله: «لأنّها» علّه لقوله: «فلا يصحّ استعمال إن فيه» ، أى تستعمل كلمه إن فى المعانى المشكوكه، لا فى مقطوع الوقوع، و لا فى مقطوع اللّا وقوع.

أى فى الآيه، و هذا الكلام من الشّارح إشاره إلى تزييف ما قيل: فى جواب الإشكال المذكور، فلابدّ أوّلا من بيان الجواب، و ثانيا من بيان وجه التّزييف.

فحينئذ ليس الشّرط ههنا وقوع الارتياب منهم فى المستقبل، بل فى الماضى، و حينئذ فلابدّ من التّغليب، و الفرض المذكور، أى عدم وقوع الارتياب منهم إلّا على سبيل الفرض، كما يفرض المحالات بأن ينزّل منزله المشكوك فيه، لتبكيت الخصم، ليصحّ كونه موقعا لإن. و أما الجواب فملخّصه إنّ الشّرط إنّما هو وقوع الارتياب لهم فى الاستقبال، و هو محتمل الوجود و العدم، فهو من المعانى المحتمله المشكوكه، لأنّ إنّ الشّرطيّه تجعل الفعل مستقبلا،

على حدوث الارتياب فى المستقبل، و لهذا (١) زعم الكوفيّون أنّ إن ههنا بمعنى إذ و نصّ المبرّد و الزّجاج على أنّ إن لا تغلب-كان-على معنى الاستقبال (٢) لقوه دلالته (٣)

فيصحّ استعمال إن من دون حاجه إلى التّغليب المستلزم للإشكال المذكور، و أما تزييف هذا الجواب فلأنّ إن الشّرطيّه تقلب الفعل الماضى إلى الاستقبال، إن لم يكن الفعل الواقع بعدها كان، و إلاّ بقى على مضيّه و الفعل الواقع بعدها فى الآيه هو كان، أى وَ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ .

أى و لأجل كون المعنى ليس على حدوث الارتياب فى المستقبل، اعتقد «الكوفيّون أنّ إن ههنا» ، أى فى الآيه» بمعنى إذ» الّتى لا تدلّ على الاستقبال بوجه، لأنّ إذ موضوع للماضى.

و حاصل ما نصّ عليه المبرّد و الزّجّاج من أنّ إن الشّرطيّه لا تقلب الأفعال النّاقصه، كلفظ كان إلى معنى الاستقبال، لأنّ الحدث المطلق الّذى هو مدلول كان يستفاد من الخبر، فلا يستفاد منه إلاّ الزّمان، و مذهب المشهور أنّ لفظه إن الشّرطيّه تقلب كان إلى الاستقبال، كغيرها من الأفعال الماضيّه، و هو الصّحيح عند بعضهم، قال العلاّمه الدّسوقى: كان الأولى تقديم قوله: «و نصّ المبرّد. . .» على قوله: «و لهذا» ، لأنّ هذا دليل للدّعوى، و هى قوله: «و ليس المعنى ههنا.

أى لقوّه دلاله لفظ كان على المضىّ لا تقلبه كلمه إن إلى الاستقبال، بخلاف سائر الأفعال حيث لم تكن لها هذه القوّه، لدلالتها على المصدر و الزّمان، لا على الزّمان فقطّ.

قال فى المطوّل: لأنّ الحدث المطلق الّذى هو مدلوله يستفاد من الخبر، فلا يستفاد منه إلاّ الزّمان الماضى هذا، و لكنّ الصّحيح مذهب المشهور و الجمهور، و هو أنّ كان الواقعه بعد إن الشّرطيّه بمنزله غيرها من الأفعال الماضيه، كما فى قوله تعالى: وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا (١).

١- ١) سوره المائده:۶.

على المضیّ، فمجرّد (١) التّغلیب لا یصحّح استعمال إن ههنا (٢) ، بل لا بدّ من أن یقال: لمّا غلّب (٣) صار الجمیع بمنزله غیر المرتابین، فصار الشّرط (۴) قطعیّ الانتفاء، فاستعمل فیه إن علی سبیل الفرض و التّقدیر (۵) ، للتّبکیت و الإلزام (۶) ، کقوله تعالی: فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مٰا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا (١)(٧) قُلْ إِنْ کٰانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعٰابِدِینَ (٢)(٨) [و التّغلیب (٩)]باب واسع

هذا هو البحث السّابق أعاده لیترتّب علیه الجواب، و هو قوله: «بل لا بدّ من أن یقال. . .»

[التّغلیب]

@

[التّغلیب]

أی فی الآیه.

أی لمّا غلّب غیر المرتابین علی المرتابین.

أی کون المخاطبین مرتابین فی القرآن مقطوع بانتفائه.

بأن ینزّل الرّیب المقطوع بعدمه منزله المشکوک فیه، کی یصحّ استعمال إن فیه، ففیه تنزیلان کما لا یخفی.

أی استعمل لفظ إن لإسکات الخصم، و إلزامه بما لا یقوله و إلجاؤه علی الاعتراف.

و معنی الآیه فإن آمن الّذین هم علی غیر دینکم بدین مماثل لدینکم فی الحقیقه فقد اهتدوا، مع أنّ وجود دین غیره حقّا محال، فإنّ الإیمان بمثل القرآن مع عدم وجوده محال، فنزّل قطعیّ الانتفاء منزله المشکوک فیه، و استعمل فیه إن علی سبیل الفرض و التّقدیر، أی و إن حصلوا دینا آخر مساویا لدینکم فی الصّحّه و السّداد فقد اهتدوا.

و قد سبق الکلام فی بیان ما هو المراد منهما، فراجع.

و هو عباره عن ترجیح أحد المعلومین علی الآخر فی إطلاق لفظ علیهما، و القید الأخیر لإخراج المشاکله، و هو إمّا مجاز مرسل بعلاقه الجزئیّه، أو المصاحبه، أو من قبیل عموم المجاز، و لا ینحصر فیما ذکر، بل هو باب واسع.

١- ١) سوره البقره:١٣٧.

۲- ۲) سوره الزّخرف:۸۱.

[یجری فی فنون (۱) کثیره، کقوله تعالی: وَ کٰانَتْ مِنَ اَلْقٰانِتِینَ (۱)(۲)]غلّب الذّکر علی الأنثی. بأن أجری الصّفه المشترکه بینهما علی طریقه إجرائها علی الـذّکور خاصّه، فإنّ القنوت ممّا یوصف به الـذّکور و الإناث، لکن لفظ قانتین إنّما یجری علی الـذّکور فقطّ [و]نحو [قوله تعالی: بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ (۲)](۳) غلّب جانب المعنی (۴) علی جانب اللّفظ لأنّ القیاس یجهلون بیاء الغیبه، لأنّ الضّـمیر عائد إلی قوم، و لفظه لفظ الغائب، لکونه اسما مظهرا (۵) ، لکنّه (۶) فی المعنی عباره عن المخاطبین فغلّب جانب الخطاب (۷)

أی فی أنواع» کثیره» ، منه تغلیب الذّکور علی الإناث.

و لو لاـ التّغلیب، لقال: و کانت من القانتات، فعدّت الأنثی أی مریم علیهم السّلام من الـذّکور القانتین بحکم التّغلیب، و سرّ التّغلیب هنا أنّ القانتین فی نوع الرّجال أکثر من النّساء، و قنوت الرّجال أکمل، لأنّه قلّ أن توجد امرأه تحسن القنوت، و بما أنّ مریم کانت کثیره القنوت للّه کامله فی ذلک، ألحقت بزمره الکمّل فی هذه الصّفه، و هم الرّجال دون النّساء، فقال: وَ کٰانَتْ مِنَ اَلْقٰانِتِینَ، أی من المطیعین، مع أنّ مقتضی القیاس أن یقال: کانت من القانتات.

» أنتم» خطاب لقوم لوط، حیث کانوا یأتون الرّجال بشهوه.

أی المصداق و الذّاتّ، لیس المراد من المعنی المفهوم و المدلول، کما یظهر بأدنی تأمّل، و حاصل الکلام: أنّه غلّب جانب المعنی، و هو الخطاب، علی جانب اللّفظ، و هو الغیبه، نظرا إلی لفظ القوم، و لفظه غائب، و معناه خطاب، لأنّه محمول علی أنتم، فاستعمال تجهلون فی المخاطبین المذکورین بلفظ الغائب، لعلاقه المصاحبه أو المشابهه.

أی الاسم الظّاهر غائب، إلاّ المنادی.

أی لفظ قوم.

أی المعنی.

۱- ۱) سوره التّحریم:۱۲.

۲- ۲) سوره النّمل آیه/۵۵.

على جانب الغيبه (١) ، [و منه]أى من التّغليب (٢) [أبوان]للأب و الأمّ، [و نحوه]كالعمرين لأبى بكر و عمر، و القمرين للشّمس و القمر، و ذلك بأن يغلّب أحد المتصاحبين (٣) أو المتشابهين (۴) على (۵) الآخر، بأن يجعل (۶) الآخر متّفقا له فى الاسم (٧) ثمّ يثّنى ذلك الاسم، و يقصد اللّفظ إليهما (٨) جميعا فمثل أبوان، ليس من قبيل قوله تعالى: وَ كَانَتْ مِنَ اَلْقَانِتِينَ كما توهّمه بعضهم (٩)

أى اللّفظ، و الحاصل إنّ لفظه القوم لها جهتان: جهه المعنى، و جهه اللّفظ، فمن حيث المعنى مخاطب، لأنّ الخبر عين المبتدأ، و من حيث اللّفظ غائب، لأنّه اسم ظاهر، و الأسماء الظّاهره كلّها موضوعه للغيبه، إلاّ المنادى لأنّه بمنزله كاف الخطاب. فغلّب جانب المعنى و المصداق، لأنّه أشرف و أكمل و أقوى على جانب اللّفظ، و أعيد إليه الضّمير من جمله الصّفه بتاء الخطاب.

التّفسير المذكور إشاره إلى أنّ الأمثله الآتيه أمثله من مطلق التّغليب، و ليست من نحو: وَ كَانَتْ مِنَ اَلْقَانِتِينَ إذ ليس وصف مشترك بين الأب و الأمّ، لأنّ الأبوّه ليست صفه مشتركه بينهما.

أى كالأبوين و العمرين.

أى كالقمرين، لأنّهما كوكبان نيّران يستضىء العالم بنورهما.

متعلّق بقوله: «يغلّب» .

بيان للتّغليب.

أى لا فى المعنى.

أى المتصاحبين أو المتشابهين، أى يطلق اللّفظ عليهما بعموم المجاز، نعم ينبغى أن يغلّب الأخفّ لفظا، كما فى العمرين، حيث إنّ حروف عمر قليله بالنّسبه إلى أبى بكر، لأنّ المقصود من التّغليب التّخفيف، فيختار ما هو أبلغ فى الخفّه، إلاّ أن يكون أحدهما مذكّرا و الآخر مؤنّثا، فحينئذ لم ينظر إلى الخفّه، بل يغلّب المذكّر على المؤنّث كالقمرين فى الشّمس و القمر، حيث غلّب القمر على الشّمس لكونه مذكّرا و الشّمس مؤنّثا.

أى بعض الشّارحين، و هو السّيد عبد اللّه، و علّه التّوهّم هى اجتماعهما فيتنزيل المؤنّث منزله المذكّر، فالتّغليب فى كلا المثالين إنّما هو من قبيل المذكّر على المؤنّث.

لأنّ (١) الأبوه ليست صفه مشتركه بينهما كالقنوت، فالحاصل إنّ مخالفه الظّاهر فى مثل اَلْقٰانِتِينَ من جهه الهيئه و الصّيغه، و فى-أبوان-من جهه المـادّه، و جوهر اللّفـظ بالكلّيّه، [و لكونهما (٢)]أى إن و إذا [لتعليـق أمر]هو حصول مضـمون الجزاء [بغيره (٣)]، يعنى (۴) حصول مضمون الشّرط [فى الاستقبال]متعلّق (۵) بغيره، على معنى أنّه يجعل

دفع للتّوهّم، ببيان الفرق بين المثالين، و حاصل الفرق: إنّ التّغليب فى قوله تعالى: وَ كٰانَتْ مِنَ اَلْقٰانِتِينَ، إنّما هو فى هيئه الوصـف المجرى الـذّكور على هيئه الوصف المجرى على الإنـاث، لأنّ هيئه قـانتين غير هيئه قانتات مع تساويهما فى المادّه، هـذا بخلاف أبوين، حيث تكون مخالفه الظّاهر فيه من جهه المادّه، و جوهر اللّفظ بالكلّيّه، فالاختلاف بين المذكّر و المؤنّث فى المثال الأوّل، إنّما هو من ناحيه الصّيغه و اللّفظ، و فى المثال الثّانى جوهرىّ، و لا دخل له بالصّيغه، و قيل: إنّ مخالفه الظّاهر فى المثال الثّانى فى الهيئه أيضا، إذ هيئه التّثنيه موضوعه للمشتركين لفظا و معنى على مـذهب الجمهور، أو لفظا فقط على مذهب ابن الحاجب، و إنّما اقتصر على جهه المـادّه، لأنّها جهه الافتراق بين مثل أبوين، و مثل اَلْقٰانِتِينَ، لكن ارتكاب المجاز فى المادّه فى مثل أبوين لضروره الهيئه، إذ هيئه التّثنيه هنا لا تمكن إلاّ بعد تغيير مادّه أحد الشّيئين إلى مادّه الآخر.

علّه متقدّمه على المعلول، و هو» كان كلّ. . .» و سرّ تقديم العلّه على الحكم المعلول، هو أن يقع فى ذهن السّامع معلّلا من أوّل الأمر، ليكون أوقع فى النّفس من الحكم المنتظر علّته.

أى على غيره، حيث إنّ الباء بمعنى على.

[وجه استعمال جملتى إن و إذا فعليّه استقباليّه]

@

[وجه استعمال جملتى إن و إذا فعليّه استقباليّه]

و إنّما فسّر بالحصول ليصحّ تعلّق الجار و المجرور، لأنّ الغير اسم جامد لا يصحّ تعلّق الجارّ، و هو» فى الاستقبال» ، فمعنى العباره: «لكونهما» أى إن و إذا لتعليق أمر على حصول مضمون الشّرط فى الاستقبال.

أى الجـار أعنى فى» متعلّق بغيره» ، أى بلفـظ غير، لأنّه بمعنى الحصول، فمعنى الكلام أنّ إن و إذا يفيـدان أنّ المتكلّم علّق فى حال التّكلّم حصول الجزاء فى الاسـتقبال على حصول الشّرط فى ذلك الاستقبال، و لازم ذلك حصولهما فى الاستقبال، ضروره استحاله انفكاك اللاّزم عن الملزوم، فلا يمكن حصول اللاّزم، أعنى الجزاء فى الحال، و الملزوم أعنى الشّرط فى الاستقبال.

ص: ١٣١

حصول الجزاء مترتّبا و معلّقا على حصول الشّرط فى الاستقبال، و لا يجوز (۱) أن يتعلّق بتعليق أمر، لأنّ التّعليق إنّما هو فى زمان التّكلّم لا فى الاستقبال، ألا ترى أنّك إذا إن دخلت الدّار فأنت حرّ، فقد علّقت فى هذه الحال (۲) حرّيّته على دخول الدّار فى الاستقبال (۳) [كان كلّ من (۴) جملتى كلّ]من (۵) إن و إذا، يعنى (۶) الشّرط و الجزاء [فعليّه استقباليّه (۷)]، أمّا الشّرط (۸) فلأنّه (۹)

أى لا يجوز أن يتعلّق الجارّ، أعنى فى» بتعليق أمر، لأنّ التّعليق إنّما هو فى زمان التّكلّم لا فى الاستقبال» .

أى حال التّكلّم قوله: «ألا ترى» إحاله لإثبات كون التّعليق فى زمان التّكلّم دون الاستقبال، إلى مراجعه الوجدان و اعتماد الذّوق العرفىّ.

أى فى زمان الاستقبال، فيكون متعلّقا بالدّخول.

بيان للفظه كلّ الأولى.

بيان للفظه كلّ الثّانيه.

بيان للجملتين، و حاصل المعنى: و لأجل إفاده إن و إذا تعليق حصول مضمون الجزاء فى الاستقبال بحصول مضمون الشّرط فى ذلك الاستقبال، كان كلّ جمله من جملتى الشّرط و الجزاء المسبوقتين بكلّ من إن و إذا «فعليّه استقباليّه» أى لا اسميّه، و لا ماضويّه، و لا حاليّه، فلا يجوز أن يؤتى بإحداهما اسميّه أو ماضويّه إلاّ لنكته.

أى بحسب الوضع، فإن أوتى بإحداهما، أو بكلتاهما اسميّه، أو ماضويّه، فكان ذلك على خلاف الوضع لنكته، فلا ينافى ذلك استعمال إن مع كان بكثره، أو مع مطلق الماضى إذا كانت مع الواو، و بقلّه إذا لم يكن معها، و استعمال إذا مع الماضى بكثره، فإنّ هذا إنّما هو على خلاف الأصل لنكته.

أى أمّا اقتضاء العلّه المذكوره، لكون جمله الشّرط فعليّه استقباليّه.

أى الشّرط.

ص :۱۳۲

مفروض الحصول (۱) فی الاستقبال (۲) فیمتنع ثبوته (۳) و مضیّه (۴) ، و أمّا الجزاء (۵) فلأنّ حصوله معلّق علی حصول الشّرط فی الاستقبال، و یمتنع تعلیق حصول الحاصل الثّابت علی حصول ما یحصل فی المستقبل. [و لا یخالف ذلک لفظا (۶)

أی قدّر و فرض حصوله و وقوعه» فی الاستقبال» .

أی «فی» فی قوله: «فی الاستقبال» متعلّق بالحصول، و حاصل المعنی: إنّ الشّرط مفروض الحصول فی الاستقبال، فلا ثبوت له فی زمان الماضی، و لا فی زمان الحال.

أی الّذی هو مفاد الجمله الاسمیّه، فلا یکون جمله اسمیّه.

أی الّذی هو مفاد الجمله الماضویّه، فلا یکون ماضویّه، و حاصل المعنی: إنّ الشّرط لمّا کان حصوله فی الاستقبال فیمتنع ثبوته الحاصل من جمله اسمیّه، فلا یکون اسمیّه، و یمتنع مضیّه الحاصل من الماضی فلا یکون ماضویّه.

أی و أما اقتضاء العلّه المذکوره لکون الجزاء فعلیّه استقبالیّه، «فلأنّ حصول الجزاء معلّق علی حصول الشّرط فی الاستقبال» ، و من المعلوم بدیهه أنّ المعلّق لا یحصل قبل المعلّق علیه،» و یمتنع تعلیق حصول الحاصل» فیما مضی، لو کان ماضیا، أو فی الآن» الثّابت» لو کانت اسمیّه،» علی حصول ما» ، أی الشّرط الّذی» یحصل فی المستقبل» . وجه الامتناع أنّه یلزم من هذا التّعلیق أحد المحذورین:

الأوّل: توقّف ثبوت أحد النّقیضین علی ثبوت الآخر، یعنی یلزم توقّف الثّبوت فی الماضی، أو الحال علی الثّبوت فی الاستقبال، و قد ثبت فی محلّه أنّها من أنواع الوجودات المتناقضه لا یمکن اجتماعها.

الثّانی: یلزم توقّف وقوع ما هو واقع فی الماضی، أو الحال علی وقوع ما یقع فی الاستقبال، و ذلک من أوضح أقسام المحال، فلا یکون الجزاء أیضا جمله ماضویّه و لا اسمیّه.

أی لا یخالف کون کلّ من جملتی الشّرط و الجزاء من فعلیّه استقبالیّه من جهه اللّفظ، بأن یکون لفظهما، أو لفظ أحدهما لفظ جمله اسمیّه، أو فعلیّه ماضویّه، لوجوب التّطابق بین اللّفظ و المعنی، فإنّ استقبالیّه المعنی یوجب استقبالیّه اللّفظ فلابدّ من لفظ یدلّ علی الاستقبال حتّی یفهم ذلک المعنی.

و بعباره واضحه لا یخالف المتکلّم جعل کلّ من جملتی إن و إذا فعلیّه استقبالیّه إلّا لنکته، و هی أمر یستحصل بدقّه النّظر.

ص :۱۳۳

إلّا لنكته (۱)]لامتناع مخالفه مقتضى الظّاهر من غير فائده، و قوله: (۲) لفظا، إشاره إلى أنّ الجملتين، و إن جعلت كلتاهما أو إحداهما اسميّه (۳) ، أو فعليّه ماضويّه، فالمعنى على الاستقبال (۴) حتّى أنّ قولنا (۵) إن أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس، معناه (۶)

أى لفائده مقتضيه لما يخالف الأصول، و ذلك» لامتناع مخالفه مقتضى الظّاهر من غير فائده» فقوله: «لامتناع. . .» علّه النّفى، و حاصل الكلام إنّه لا يخالف عن جعل كلّ من جملتى الشّرط و الجزاء فعليّه استقباليّه إلّا لنكته، و ذلك لأنّ ظاهر الحال يقتضى مراعاه الموافقه بين اللّفظ و المعنى، فلا يعدل عن الموافقه المذكوره إلّا لنكنه، لأنّ العدول عنها بلا نكته ممنوع فى البلاغه.

أى قول المصنّف» لفظا، إشاره إلى أنّ الجملتين» أى جمله الشّرط و الجزاء.

ظاهر هذا الكلام يقتضى جواز وقوع جمله اسميّه شرطا لكلّ من إن و إذا، و قد تقرّر فى النّحو امتناعه عند الجمهور، نعم ذهب الكوفيّون إلى جواز وقوع الجمله الاسميّه شرطا لإن، و ذهب الأخفش و ابن مالك إلى جواز وقوعها شرطا لإذا، فما ذكره الشّارح إمّا مبنىّ على مذهبهما و مذهب الكوفيين، و إمّا محمول على أنّ المراد بقوله: «إحداهما» هو الأحد المعيّن، أعنى الجزاء بخصوصه، لأنّ وقوع الاسميّه جزاء، و كذا الفعليّه الماضويّه ممّا لا خلاف فيه.

أى فالمعنى لا تجوز المخالفه فيه مع الإمكان، بخلاف اللّفظ، فإنّه قد يخالف لنكته.

أتى به لقصد المبالغه فى كون المعنى على الاستقبال، فإنّه ناطق بأنّ المعنى الاستقبالى حتّى فيما إذا صرّح بالآن و الأمس فى الكلام، مع إمكان الحمل على الاستقبال بالتّأويل أو التّقدير.

أى قولنا» إن تعتدّ» أنت فى الزّمان الآتى، أى فى الزّمان المستقبل، «بإكرامك إياى الآن فأعتدّ» أنا «بإكرامى إيّاك أمس» فالشّرط و الجزاء استقاليّان، لأنّ الآن و الأمس ظرفان للإكرام، لا للاعتداد المستفاد من قوله: «تعتدّ و أعتدّ» المقدّران بقرينه المقام.

نعم قوله: «فأعتدّ» إمّا بصيغه المتكلّم، أو بصيغه الأمر، فالهمزه على الأوّل للقطع، و على الثّانى للوصل، كما أنّ الدّال تقرأ بالضّم على الأوّل، و بالفتح على الثّانى.

ص :۱۳۴

إن تعتدّ بإكرامك إياى الآن فأعتد بإكرامى إياك أمس، و قد تستعمل إن فى غير الاستقبال (١) قياسا مطّردا مع كان، نحو: وَ إِنْ كُنْتُمْ فِی رَیْبٍ (٢) كما مرّ (٣) و كذا إذا جیء بها (۴) فی مقام التّأكيد (۵) بعد واو الحال لمجرّد (۶) الوصل

أی فی الماضی الحقیقیّ، و ذلک فیما إذا قصد بها تعلیق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط فی الماضی.

لا یقال: إنّ هذا لا ینافی ما تقدّم آنفا من أنّ الشّرط مفروض الحصول فی الاستقبال.

لأنّا نقول: إنّ كون الشّرط كذلك إنّما هو فيما إذا كانت إن جائیه علی أصلها، و هو كونها لتعلیق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط فی الاستقبال، لا۔ فیما إذا كانت جائیه علی خلاف أصلها، كما هو المفروض فی المقام، فیکون هذا المورد من المجازات الشّائعه المشهوره.

أی و إن كنتم فی شکّ و ریب فیما مضی، و استمرّ ذلک الرّیب إلی وقت الخطاب فَأْتُوا بِسُورَهٍ أی فأنتم مطالبون بما یزیله، و هو المعارضه و الإتیان بالسّوره مثل سور القرآن. فإذا كان التّقدیر كذلک، لا یرد علیه ما فی بعض الشّروح من أنّه إن كان المعلّق علیه حقیقه هذا الفعل فهو مشکل، لأنّ المعلّق مستقبل و لا یمکن تعلیقه بالماضی، و إن كان التّقدیر و إن ثبت، أی فی المستقبل كونكم مرتابین فیما مضی، فأتوا بسوره كانت، إن لم تستعمل حقیقه إلا مع المستقبل. و الدّلیل علی التّقدیر المتقدّم هو العلم بأنّ المأمور بطلب المعارضه المشعر بالتّبکیت هو المرتاب فی الحین، لا الّذی سبق منه الرّیب أو سیرتاب و هو مؤمن فعلا، و من ذلک یظهر عدم إمكان التّأویل فیه، لعدم المعنی علی الاستقبال یقینا.

قوله: «كما مرّ» أی فی بحث التّغلیب إنّ إن لا تقلب كان إلی المستقبل، لأصالتها و عراقتها فی الدّلاله علی المضیّ.

أی بإن.

أی تأكید الحكم.

متعلّق بقوله: «جیء» ، أی جیء بإن لمجرّد وصل ما بعدها من الجمله الحالیّه بما قبلها، و هو صاحبها، فلیست إن شرطیّه.

ص :١٣۵

و الرّبط (۱) دون الشّرط (۲) نحو: زيـد و إن كثر ماله بخيل (۳) ، و عمرو و إن أعطى جاهـا لئيم (۴) و فى غير ذلک (۵) قليلا، كقوله ((۱)) :

فيا وطنى إن فاتنى بک سابق

من الدّهر فلينعم لساكنک البال (۶)

أى ربط الحال بذى الحال، و عطف الرّبط على الوصل تفسيرى.

أى التّعليق، و يفهم منه أنّ إن تخرج عن الشّرطيّه بواو الحـال، فلا يـذكر لها حينئـذ جزاء، هـذا أحـد الأقوال، قيل: إنّ الجزاء هى الجمله المذكوره، و قيل: إنّه مقدّر بقرينه الجمله المذكوره.

أى زيـد بخيـل، و الحال أنّ ماله كثير، و لا شکّ أنّ هـذا يـدلّ على بخله على نحو آكـد، لأنّه إذا ثبت له البخل حال كثره المال لكان لازما له غير منفکّ عنه.

و لا ريب فى أنّ العامل فى الحال فى مثل المثالين ممّا يكون الخبر فيه مشتقّا هو الخبر، ثمّ إنّ الدّليل على عدم كون المعنى على الاستقبال فى هذين المثالين كونهما مسوقين لغرض التّوبيخ، و من المعلوم أنّه لا مجال للتّوبيخ بالإضافه إلى من لم يكن متّصـفا بالبخـل فعلاـ و إنّمـا يتّصف به بعـد، و حيث إنّ عـدم الاسـتقبال مقطوع لاـ مجـال لارتكاب التّأويل فيهما و أمثالهما، فلابـدّ من الالتزام بالمجاز.

أى و قد تستعمل إن فى غير الاستقبال بدون لفظ كان، و بغير واو الحال قليلا.

معنى المفردات: «الوطن» بـالواو و الطّـاء المهمله و النّون بمعنى المنزل و محـلّ الإقـامه «فـاتنى» بالفـاء المثّناه، ماض بمعنى ذهب عنى «السّابق» الماضى «فلينعم» اللّام دعائيّه، و ينعم بمعنى عيش ناعم، أى ليّن حسن، «البال» بالموحّده القلب.

و حاصل معنى البيت: إن كان زمن سابق من الـدّهر فوّت علىّ المقام فى وطنى، و لم يتيسـر لى الإقامه فيه، و تولّاه غيرى فلا لوم علىّ، لأنّى تركته من غير عيب فيه، فلتطلب به قلوب ساكنيه، و الغرض من ذلک إظهار التّحسّر و التّحزّن على مفارقه الوطن.

و الشّاهـد: فى قوله: «إن فـاتنى» حيث اسـتعمل فيه إن مع الماضـى لفظا و معنى، للجزم بأنّ المعنى على المضـىّ المحض، لا على الاستقبال، لما عرفت من أنّ البيت مسوق لغرض التّأثر و التّحزّن على مفارقه لوطن.

۱- ۱) أى قول أبى العلاء المعرّى.

ثمّ أشار إلى تفصيل النّكته (۱) الدّاعيه إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله: [كإبراز غير الحاصل (۲) فى معرض (۳) الحاصل لقوّه الأسباب]المتآخذه (۴) فى حصوله (۵) نحو: إن اشتريت كان كذا، حال انعقاد أسباب (۶) الاشتراء، [أو كون ما هو (۷) للوقوع كالواقع]

و قوله: «فلينعم» دالّ على الجزاء، و هو محذوف أى لم يبق خاليا.

أى ثمّ أشار المصنّف إلى تفصيل سبب النّكته، فهو على حذف مضاف، و ذلك لأنّه لم يذكر إلاّ نكته، و ذكر لها أسبابا كثيره، فالتّفصيل يرجع إلى سبب النّكته لا إليها.

أى أمر المستقبل.

أى معرض، كمسجد اسم لموضع عرض الشّىء، أى ذكره و ظهوره، و موضع الذّكر و الظّهور للشّىء، عباره عن اللّفظ الدّالّ عليه، فهو مكان اعتبارى لا حقيقى، و بعباره أخرى: إنّ المراد من المعرض فى المقام هو لفظ الماضى، أو الحال الدّال على غير الحاصل، أى الأمر الاستقبالى، و المعنى كإظهار المعنى الاستقبالى الغير الحاصل باللّفظ الدّالّ على المعنى الحاصل فى الحال، أو فى الماضى قوله: «لقوّه الأسباب» علّه للإبراز المذكور، و آل فى الأسباب للجنس، فيشمل ما له سبب واحد.

بالمدّ مع تخفيف الخاء من التّأخّذ، و هو التّفاعل من الجانبين، و المراد فى المقام المجتمعه» المتآخذه» أى المجتمعه التّى أخذ بعضها بعضد بعض، و معلوم أنّ الشّى إذا قويت أسبابه يعدّ حاصلا.

أى حصول غير الحاصل.

من رغبه المشترى و البائع، و تراضيهما على الثّمن و المثمن، و حضور كلّ من الثّمن و المثمن، و توافقهما على القيمه، و غير ذلك من المقدّمات التّى تؤدى إلى تحقّق البيع.

أى كون ما هو بصدد الوقوع يعنى يعبّر بالماضى عن المعنى المستقبل فى جمله الشّرط، لقصد إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل، لكون ذلك المعنى الاستقبالى شأنه الوقوع، فهو كالواقع فى ترتّب ثمره الموقوع فى الجمله على كلّ منهما، نحو: إن متّ كان كذا و كذا.

هذا (١) عطف على قوّه الأسباب، و كذا المعطوفات بعد ذلك (٢) بأو لأنّها (٣) كلّها علل لإبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل، على (۴) ما أشار إليه فى إظهار الرّغبه، و من زعم أنّها كلّها عطف على إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل، فقد سها سهوا بيّنا (۵) .

أى قوله: «أو كون. . .» عطف على قوّه الأسباب، لا على إبراز غير الحاصل.

أى بعد قوله: «أو كون. .» أى ما ذكر من المعطوفات أيضا عطف على قوّه الأسباب.

أى لأنّ المعطوفات كلّها علل و أسباب» لإبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل» ، و حاصل الكلام إنّ النّكته الّتى ذكرها المصنّف للعدول عن المضارع إلى الماضى، و إن كانت واحده إلّا أنّ أسبابها متعدّده.

متعلّق بقوله: «لأنّها كلّها علل» فالمعنى لأنّ المعطوفات كلّها علل على ما أشار المصنّف إليه فى قوله الآتى، أعنى» فإنّ الطّالب. . .» لما نرى وجدانا من أنّ إظهار المعنى الاستقبالى فى معرض المعنى الحاصل فى الماضى، ليس إلّا لداع يدعو إليه من الأمور المذكوره فى المتن و غيرها، فحينئذ لا بدّ من جعل ما ذكر بعد قوله: «لقوّه الأسباب» من كون ما هو الآئل للوقوع كالواقع، و التّفؤّل و إظهار الرّغبه معطوفا عليه، لا على الإبراز و ذلک لعدم صحّه جعل علّه الشّىء معطوفا عليه بأو، هذا مضافا إلى الوجهين الآخرين النّاطقين بذلک:

أحدهما: إنّ قول المصنّف: «فإنّ الطّالب إذا عظمت رغبته فى حصول أمر يكثر تصوره إيّاه، فربّما يخيل إليه حاصلا» ينادى بأعلى صوته على أنّ قوله: «إظهار الرّغبه» عطف على «قوّه الأسباب» و سبب لإبراز مثله، و كونه عطفا عليها مستلزم لكون التّفاؤل، و الكون أيضا كذلک.

و ثانيهما: إنّ ما ذكر بعد قوله: «لقوّه الأسباب» مشتمل على إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل، و مستلزم له، فلا يصحّ جعله قسيما له، لكونه موجبا لانفكاک الملزوم عن اللّازم، و هو مستحيل.

أى من وجوه: الأوّل: أنّه خلاف ما أشار إليه المصنّف فى إظهار الرّغبه من أنّ المعطوفات علل للإبراز.

الثّانى: أنّ ما زعم، يوجب أن يكون أقسام الشّىء قسيمه، لأنّ الإبراز يعمّ الكلّ، و من المعلوم ضروره استحاله جعل قسم الشّىء قسيما له.

[أو التّفاؤل (١) أو إظهـار الرّغبه (٢) فى وقوعه]أى وقوع الشّـرط (٣) [نحـو: إن ظفرت بحسن العـاقبه فهو المرام (۴)]، هذا (۵) يصلح مثالا للتّفاؤل و لإظهار الرّغبه، و لمّا كان اقتضاء إظهار الرّغبه إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل يحتاج (۶) إلى بيان ما أشار إليه بقوله: [فإنّ الطّالب إذا عظمت رغبته فى حصول أمر (٧)

الثّالث: أن المعطوف إذا عطف على إبراز غير الحاصل، يبقى المعلول بلا علّه.

الرّابع: أنّه يلزم انحصار سبب الإبراز فى قوّه الأسباب، و ليس الأمر كذلك.

أى ذكر ما يسرّ به السّامع، لأنّه يسرّ بوقوع ما يتمنى.

فإنّه إذا كان مشتاقا إلى شىء، فأبرز له فى معرض الحاصل بل أوتى بلفظ يدلّ على حصوله أدخل فى قلبه السّرور.

أى من المتكلّم يعنى أنّه يبرز غير الحاصل فى معرض الحاصل، لأجل إظهاره الرّغبه فى وقوع ذلك الشّـرط، بسبب هـذا الإبراز الحاصل بالتّعبير بالماضى عن المستقبل.

كان الأولى إرجاع الضّمير إلى غير الحاصل، لكونه مذكورا فى السّابق صريحا، و المعنى واحد.

أى فالظّفر بحسن العاقبه هو المرام، أى المقصود، إذ المرام على وزن المكان بمعنى المقصود.

أى نحـو: «إن ظفرت بحسـن العـاقبه فهـو المرام» ، «يصـلح مثالاـ للتّفـاؤل و لإظهـار الرّغبه» ، فعلى الأـوّل يقرأ قـوله: «إن ظفرت» بالخطـاب، و على الثّـانى يقرأ بـالتّكلّم، لمـا عرفـت مـن أنّ التّفـاؤل من السّـامع، و إظهـار الرّغبه من المتكلّم، فالأـظهر فى الأـوّل الخطاب، و فى الثّانى التّكلّم.

أى مـا يحتـاج إلى بيان ما مرّ من الأمور المـذكوره هو إظهار الرّغبه، بخلاف ما هو كالواقع و التّفاؤل، أشار إلى بيانه بقوله: «فإنّ الطّالب. . .» ، فقوله: «أشار إليه» جواب لمّا فى قوله: «لمّا كان. . .» .

أى فى المستقبل.

یکثر (۱) تصوّره]أی الطّالب [إیّاه]أی ذلک الأمر، [فربّما (۲) یخیّل]أی ذلک الأمر [إلیه حاصلا (۳)]، فیعبّر عنه (۴) بلفظ الماضی [و علیه (۵)]أی علی استعمال الماضی مع إن لإظهار الرّغبه فی الوقوع، ورد قوله تعالی: وَ لاٰ تُکْرِهُوا فَتَیٰاتِکُمْ عَلَی اَلْبِغٰاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً (۱)(۶)

یصحّ أن یقرأ بفتح حرف المضارعه و ضمّ ثالثه، و أن یقرأ بضمّ حرف المضارعه و کسر ثالثه، ثمّ «تصوّره» مرفوع علی أنّه فاعل لیکثر علی الاحتمال الأوّل، و منصوب علی أنّه مفعوله علی الاحتمال الثّانی.

أی کثیرا ما یظنّ ذلک الأمر إلی ذلک الطّالب حاصلا، فقوله: «فربّما. . .» جواب إذا فی قوله: «إذا عظمت. . .» .

أی حاصلا فیما مضی.

أی عن الأمر الّذی عظمت رغبه الطّالب فی حصوله، و کثر تصوّره إیّاه «بلفظ الماضی» هذا معنی إبراز غیر الحاصل فی معرض الحاصل، ثمّ إنّ قوله: «فإنّ الطّالب. . .» علّه لکون إظهار الرّغبه سببا لإبراز غیر الحاصل فی معرض الحاصل، و هی علّه غائیّه له إن بقیت علی ظاهرها، فإنّ إظهار الرّغبه متأخّر عن الإبراز، و علّه فاعلیّه إن أرید منه قصد إظهارها لتقدّمه علی الإبراز المذکور.

إنّما قال: «علیه» و لم یقل نحو: إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً، لأنّ التّعبیر عن المستقبل بالماضی فی قوله تعالی، لیس لإظهار الرّغبه، لأنّها عباره عن اشتیاق النّفس إلی شیء، و لا ریب أنّه مستحیل علیه سبحانه تعالی، بل لإظهار کمال الرّضا اللاّزم للرّغبه، أو لإظهار کون إراده التّحصّن مرغوبا فیه فی نفس الأمر، من دون اعتبار کون الرّغبه قائمه فی نفس المتکلّم، و أیضا إنّ ما ذکره المصنّف من بیان اقتضاء إظهار الرّغبه للإبراز لا یجری فی حقه تعالی، لأنّ کثره التّصوّر و تخیّل الحصول محال علیه سبحانه، فإذا لا مجال لحمل التّعبیر عن المستقبل بالماضی فی قوله تعالی علی کونه لإظهار الرّغبه بالمعنی الّذی فی المثال المذکور، بل لابدّ من حمله علی المعنی المذکور فی الشّرح، أو علی ما قیل من أنّ إظهار رغبته تعالی فی وقوع الشّیء، إظهار إیجابه و طلبه طلبا جازما.

أی إن أظهرن الرّغبه فی التّحصّن و العفّه، و لکن إکراه الموالی حال دون رغباتهنّ، قال

۱- ۱) سوره النّور:۳۳.

حيث لم يقل: إن يردن، فإن قيل: تعليق النّهى (١) عن الإكراه بإرادتهنّ التّحصّن يشعر بجواز الإكراه عند انتفائها، على ما هو مقتضى التّعليق بالشّرط، أجيب (٢) بأنّ القائلين

جار اللّه كان لعبد اللّه بن أبى ست جوار يكرههنّ على البغاء، و ضرب عليهنّ ضرائب، فشكت اثنتان منهنّ إلى رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم فنزلت الآيه المذكوره.

و حاصل المعنى: لا تكرهوا إماءكم و جواريكم على الزّنا إن أردن تحصّنا، أى عفّه، و كانت الجاهليّه تكره الإماء على الزّنا، فجاء الإسلام بتحريم ذلك.

و الشّاهد: فى قوله تعالى: إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً حيث استعملت إن مع لفظ الماضى لإبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل من جهه إظهار الرّغبه إلى إرادتهنّ التّحصّن، أى من جهه إظهار كمال رضائه سبحانه بها.

أى لا تكرهوا، و حاصل الإشكال إنّ تعليق قوله تعالى: وَ لاٰ تُكْرِهُوا بإرادتهنّ التّحصّن يقتضى بمفهوم المخالفه جواز إكراههنّ على الزّنا، إذا لم يردن التّحصّن و العفّه، مع أنّ الإكراه على الزّنا لا يجوز مطلقا قطعا، فما معنى التّعليق فى الآيه الشّريفه؟ !

و الحاصل: إنّ تعليق النّهى عن الإكراه بإرادتهنّ التّحصّن يدلّ بالمفهوم المخالف على جواز الإكراه عند انتفاء تلك الإراده على ما هو مقتضى التّعليق بالشّرط، فكيف يجوز الحكم بالجواز مع كونه مخالفا لما هو من الضّروريات، أعنى حرمه الإكراه على البغاء؟ ! .

بوجوه: الأوّل: أنّ من يقول بأنّ الجمله الشّرطيّه تدلّ على الانتفاء عند الانتفاء، إنّما يلتزم به إذا لم يكن للتّعليق بالشّرط فائده أخرى، أى غير الانتفاء عند الانتفاء مستدلاّ بأنّه لو لم تكن عندئذ دالّه على مفهوم المخالفه للزم أن يكون التّعليق بالشّرط لغوا، و الفائده للتّعليق بالشّرط فى المقام موجوده، و هى المبالغه فى نهى الموالى عن الإكراه، لما فى ذلك من الإشعار بأنّ الإماء مع خسّتهنّ و شدّه ميلهنّ إلى الزّنا إن أردن التّحصّن و العفّه، فهم أى الموالى أحقّ بإرادته مع كمال عقلهم بالإضافه إلى عقلهنّ، و لا ريب أنّ هذا يوجب تأكّد طلب العفّه و التّحصّن منهم، فيصير النّهى المتعلّق بالإكراه على الزّنا آكد و قويّا و مبالغا فيه، فمع وجود هذه الفائده لا مجال للالتزام بالمفهوم فى الآيه.

بأنّ التّقييد بالشّرط يدلّ على نفى الحكم عند انتفائه، إنّما يقولون به إذا لم يظهر للشّرط فائده أخرى (۱) ، و يجوز أن تكون فائدته (۲) فى الآيه المبالغه فى النّهى عن الإكراه، يعنى (۳) أنّهن إذا أردن العفّه فالمولى أحقّ بإرادتها، و أيضا (۴) دلاله الشّرط على انتفاء الحكم إنّما هو بحسب الظّاهر، و الإجماع القاطع على حرمه الإكراه مطلقا، قد عارضه (۵) ، و الظّاهر يدفع بالقاطع.

أى سوى مفهوم المخالفه.

أى فائده الشّرط، و هى المبالغه فى النّهى عن الإكراه كما عرفت.

بيان و توضيح، لكون فائده ذكر الشّرط فى الآيه، هى المبالغه فى النّهى عن الإكراه.

هذا هو الوجه الثّانى، و حاصله أنّا و إن سلّمنا دلاله الجمله الشّرطيّه على المفهوم إلّا أنّ الإجماع القاطع على حرمه الإكراه مطلقا يكون معارضا، و حيث إنّه قطعىّ يقدّم عليها لأنّ دلالتها عليه بالظّهور، و لا ريب أنّ الدّليل القطعىّ يقدّم على الظّاهر الظّنّى عند التّعارض.

أى فقد عارض الإجماع مفهوم الشّرط فضمير الفاعل فى قوله: «عارضه» يعود إلى الإجماع، و ضمير المفعول عائد إلى مفهوم الشّرط.

الوجه الثّالث: إنّ القضيّه الشّرطيّه قد تكون لبيان تحقّق الموضوع، كما فى قولك: إن رزقت ولدا فاختنه، و إذا ركب الأمير فخذ ركابه، فلا مفهوم لها حينئذ لأنّ المفهوم هى القضيّه السّالبه بانتفاء المحمول، و الشّرطيّه التّى لبيان الموضوع هى تنقلب إلى السّالبه بانتفاء الموضوع مع انتفاء الشّرط.

و القضيّه فى المقام من هذا القبيل أعنى لبيان تحقّق الموضوع، إذ الإكراه إنّما هو عند إرادتهنّ التّحصّن، و لا يأتى الإكراه عند انتفاء إرادتهنّ التّحصّن، لأنّهنّ إذا أردن عدم التّحصّن كان أمرهنّ بالزّنا موافقا لغرضهنّ، و الطّالب للشّىء لا يتصوّر إكراهه عليه، لأنّ الإكراه إنّما للممتنع، فإذا لا يمكن أن يكون التّعليق بالشّرط ناطقا بانتفاء حرمه الإكراه، و تبديله بجوازه عند انتفاء الإراده، إذ عندئذ ينتفى الإكراه أيضا، فلا مجال للزوم جواز الإكراه عند انتفاء حرمته، و هنا وجوه أخر تركناها رعايه للاختصار.

[قال السّكّاكى: أو للتّعريض]أى إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل إمّا لما ذكر (١) و إمّا للتّعريض (٢) بأن ينسب (٣) الفعل إلى واحد، و المراد غيره [نحو]قوله تعالى: وَ لَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَ إِلَى اَلَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ (١)(۴)]فالمخاطب (۵)

[كلام السّكّاكى فى إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل]

@

[كلام السّكّاكى فى إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل]

أى الأمور الأربعه، أعنى قوّه الأسباب، و كون ما هو للوقوع كالواقع، و التّفاؤل، و إظهار الرّغبه.

[إمّا للتّعريض]

@

[إمّا للتّعريض]

هذا إشاره إلى أنّ قول السّكّاكى «أو للتّعريض» عطف على «قوّه الأسباب» المذكوره فى كلامه فيكون علّه للإبراز.

بيان لمعنى التّعريض، قال الزّمخشرى: التّعريض، أن تذكر شيئا تدلّ به على شيء لم تذكره، كما يقول المحتاج للمحتاج إليه جئتك لأسلّم عليك، فكأنّه أمال الكلام إلى عرض يدلّ على المقصود.

و حاصل الكلام فى المقام: إنّ التّعريض إماله الكلام إلى جانب يشير هذا الجانب إلى ما هو المقصود لاكتناف الكلام، بما يدلّ على أنّ الجانب الأوّل غير مقصود بل المراد بالإراده الجدّيه هو الجانب الثّانى.

ففى قوله تعالى: لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ أميل الكلام إلى جانب، و هو حبط عمل النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم على تقدير صدور الشّرك منه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و هو يشير إلى أنّ المقصود بيان حبط عمل من صدر منه الشّرك، و توبيخهم على ذلك لاكتناف الكلام بما يدلّ على أنّ الجانب الأوّل غير مقصود، بل إنّما المقصود هو الجانب الثّانى و ذلك لاستحاله صدور الشّرك منه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم.

و بعده قوله تعالى: وَ لَتَكُونَنَّ مِنَ اَلْخاسِرِينَ، قال ابن عبّاس: هذا أدب من اللّه تعالى لنبيّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و تهديد لغيره، لأنّ اللّه تعالى قد عصمه من الشّرك.

و الشّاهد فيه: قوله تعالى: لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ حيث استعملت فيه كلمه إن مع لفظ الماضى تعريضا على من صدر منه الشّرك، كما فى الشّرح.

الحصر هنا على تقدير حصوله إضافىّ، أى ليس المخاطب أمّته، إذ غيره من الأنبياء مخاطب أيضا، بدليل قوله تعالى: وَ إِلَى اَلَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ .

إن إذا كان الخطاب إلى كلّ واحد من الأنبياء، فلماذا أفرد الضّمير؟

ص :۱۴۳

۱- ۱) سوره الزّمر:۶۵.

هو النّبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم و عدم إشراکه (۱) مقطوع به (۲) ، لکن جیء بلفظ (۳) الماضی إبرازا للإشراک الغیر الحاصل فی معرض الحاصل (۴) علی سبیل الفرض و التّقدیر، تعریضا (۵)

أفرد ضمیر الخطاب، للإشاره إلی أنّ الحکم المذکور قد خوطب به کلّ واحد واحد منهم علی حده، لا أنّه توجّه إلیهم مرّه واحده، أی قیل: لکلّ واحد واحد منهم لَئِنْ أَشْرَکْتَ لَیَحْبَطَنَّ عَمَلُکَ لا أنّه قیل للجمیع مرّه واحده: لئن أشرکتم لیحبطنّ أعمالکم.

أی المخاطب، و هو النّبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم.

أی فی جمیع الأزمنه، لأنّ الأنبیاء معصومون عن الشّرک قبل البعثه و بعدها.

أتی بکلمه لفظ الماضی للإشاره إلی أنّ المعنی علی الاستقبال، کما هو مفروض الکلام.

أی إبرازا للإشراک الّذی هو غیر حاصل من النّبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم فی أحد من الأزمنه فی معرض الحاصل. و «علی» فی قوله: «علی سبیل الفرض. . .» متعلّق بالحاصل الثّانی، أی الإشراک الّذی فرض وقوعه منه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم فی الماضی.

مفعول له لقوله: «إبرازا» وجه التّعریض أنّ الفعل إذا رتّب علیه وعید فی حال نسبته فرضا و تقدیرا إلی ذی شرف، و هو لم یحصل منه، یفهم منه المخاطبون علی حسب سلیقتهم العرفیّه أنّ الوعید واقع علی من صدر منه ذلک الفعل.

و لهذا التّعریض فائدتان: إحداهما: توبیخ الکفار بأنّ أعمالهم کأعمال الحیوانات العجّم لا ثمره فیها، لأنّ إشراک أشرف الخلق إذا کان یحبط و یبطل عمله، فإشراک غیره یکون محبطا بطریق أولی.

و ثانیتهما: إذلال المشرکین و تحقیرهم بأنّهم غیر لائقین بالخطاب لکونهم فی حکم البهائم، فهم و إن کانوا متّصفین بالإشراک، لکن لخسّتهم و نقص عقولهم، لا یستحقّون الخطاب، فلا بدّ من نسبه الإشراک إلی غیرهم، علی سبیل الفرض و التّقدیر، و جعله مخاطبا ظاهرا.

لا یقال: إنّ الفائده الأولی لا مجال لها، لأنّ المشرکین لا یعتقدون بنوّه محمد صلّی اللّه علیه و آله و سلّم حتّی یظنّون، و یستفدون حبط أعمالهم بالشّرک علی نحو الأوّلویّه المذکور.

لأنّا نقول: إنّ الفائده الأولی فائده بالإضافه إلینا، لا بالإضافه إلیهم علی أنّهم یستفیدون أنّ الآیه مسوقه لتوبیخهم، و إن کانوا غیر معتقدین بنبوّته صلّی اللّه علیه و آله و سلّم، لأنّه یجدی فیه علمهم

بمن صدر عنهم الإشراک بأنّه قد حبطت أعمالهم، کما إذا شتمک أحد، فتقول: و اللّه إن شتمنی الأمیر لأضربنّه (۱) ، و لا یخفی (۲)

بأنّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم یدعی کونه نبیّا، و أشرف الخلق.

أی تعریضا بأنّ من شتمک یستحقّ العقوبه، و أنّک تضربه، و إن کان أمیرا، فتمیل الکلام إلی جانب، أی ضربک الأمیر علی تقدیر صدور الشّتم منه، لینتقل إلی الذّهن بالقرینه منه إلی ما هو المقصود، و هو ضربک المخاطب الّذی صدر منه الشّتم.

هذا الکلام ردّ لاعتراض الخلخالی علی السّکّاکی، فلابدّ أوّلا من بیان الاعتراض، و ثانیا ردّ ذلک.

و حاصل الاعتراض: إنّ التّعریض عامّ لمن صدر منهم الإشراک فی الماضی و غیرهم، ممّن یصدر منهم الإشراک فی الاستقبال، و هذا التّعریض یحصل بإسناد الفعل أی الإشراک إلی من یمتنع صدوره منه سواء کان بصیغه الماضی أو المضارع، أعنی لئن تشرک، فعلیه لا وجه لما ذکره السّکّاکی من أنّ العدول من المستقبل إلی الماضی قد یکون للتّعریض، کما فی قوله تعالی: لَئِنْ أَشْرَکْتَ الآیه.

و حاصل ردّ الشّارح علی الخلخالی: أنّ ما ذکره أوّلا: من أنّ التّعریض عامّ لمن صدر منهم الإشراک و غیره لا أساس له، لأنّ المقصود من التّعریض التّوبیخ و التّبکیت، و لا ریب أنّ من لم یصدر منه الإشراک بعد لا یستحقّ الذّمّ و التّوبیخ، و إن کان بحیث سیصدر منه الإشراک.

و ما ذکره ثانیا: من أنّ التّعریض یحصل بلفظ المضارع إذا أسند إلی من یمتنع صدور الإشراک منه، أیضا لا أساس له، لأنّ کلمه إن مع لفظ المضارع تکون جائیه علی وفق الأصل، و ما یکون کذلک لا یحتاج إلی نکته، و إنّما المحتاج إلیها الأمور الخارجه عن أصلها، کما لو استعملت کلمه إن مع لفظ الماضی.

ثمّ ما ذکره الشّارح بالإضافه إلی ما ذکره الخلخالی أوّلا و إن کان فی محلّه، فإنّ التّوبیخ إنّما یکون علی ما وقع من القبیح، لا علی ما سیقع منه، إلّا أنّ ما ذکره بالنّسبه إلی ردّ ما ذکره الخلخالی ثانیا، لا یرجع إلی محصّل صحیح، و ذلک لأنّ استعمال إن مع الفعل المسند إلی من یعلم انتفاؤه منه یکون علی خلاف الأصل، لما عرفت من أنّ الأصل فیه عدم الجزم بالوقوع و اللّاوقوع، فاستعمالها فی مقام الجزم بلا وقوع الشّرط یکون علی خلاف الأصل، فلابدّ له

أنّه لا معنى للتّعريض بمن لم يصدر عنهم الإشراك، و أنّ ذكر المضارع لا يفيد التّعريض لكونه على أصله، و لما كان فى هذا الكلام (١) نوع خفاء و ضعف (٢)

من نكته، و فى المقام التّعريض على من صدر منه الإشراك صالح لأن يكون نكته له، و دعوى منع الصّلاحيّه مكابره واضحه، فإنّ أهل العرف كما يفهمون التّعريض على من صدر منه الإشراك مثلا عن إسناده بلفظ الماضى إلى من يمتنع صدوره منه، كذلك يفهمونه عن إسناده بلفظ المضارع إليه، كما أنّه لا يستفاد التّعريض على كلا التّقديرين بالإضافه إلى من سيصدر منه الإشراك، و إن يستفاد حبط عمله عند صدوره منه فى الاستقبال بفحوى الخطاب، و ذلك لما أشرنا إليه من أنّ التّوبيخ على ما وقع من القبيح لا على ما سيقع منه.

أى قول السّكّاكى حيث قال: «أو للتّعريض» ، كقوله تعالى: لَئِنْ أَشْرَكْتَ الآيه.

إشاره إلى بيان نكته نسبه هذا الكلام إلى السّكّاكى دون ما قبله، مع أنّ الكلّ مذكور فى كتابه، و الحاصل أنّه لما كان هذا الكلام مشتملا على الخفاء و الضّعف نسبه إلى السّكّاكى.

أما الخفاء فظاهر، كما يدلّ عليه ذهاب الخلخالى بأنّه تعريض بمن صدر عنه الشّرك، و لم يفرّق بين التّعريض و التّوعيد، و لم يلتفت أنّه مستعمل على وفق الأصل، فلا يحتاج إلى النّكته، كما عرفت فى ردّ الشّارح عليه.

و أما الضّعف فلأنّ اللاّم الموطّئه للقسم توجب كون الشّرط ماضيا على ما قرّر فى النّحو، فلا دخل فى كون الشّرط ماضيا فى نحو: لَئِنْ أَشْرَكْتَ الآيه، للتّعريض، و ما يقال من أنّه لا مانع من الالتزام بكونه مفيدا للتّعريض، و إن كان الكلام مشتملا على اللاّم الموطّئه لعدم التّنافى بين المقتضيات، لا يرفع الضّعف، إذ يحتمل أن لا يكون مجىء الشّرط ماضيا، فى نحو: لَئِنْ أَشْرَكْتَ للتّعريض، بل كان من جهه اللاّم الموطّئه، و معه لا يثبت ما ذكره من أنّ التّعبير بالماضى لإبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل قد يكون للتّعريض، كما فى قوله تعالى، إذ مع وجود هذا الاحتمال لا يصحّ الاستدلال به.

نسبه إلى السّكّاكى، و إلاّ (۱) فهو قد ذكر جميع ما تقدّم، ثمّ قال: [و نظيره]، أى نظير]لئن أشركت [فى التّعريض (۲)]لا فى استعمال الماضى مقام المضارع فى الشّرط للتّعريض قوله تعالى: وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُدُ اَلَّذِي فَطَرَنِي أى و ما لكم لا تعبدون الّذى فطركم، بدليل (۳)

أى و إن لم يكن فى هذا الكلام الخفاء و الضّعف، «فهو» أى السّكّاكى «قد ذكر جميع ما تقدّم» من الأمور الأربعه، أعنى التّفاؤل، و إظهار الرّغبه، و كون ما هو للوقوع كالواقع، و قوّه الأسباب المتآخذه فى حصول الشّرط.

أى فى مجرّد التّعريض بالغير «لا فى استعمال الماضى مقام المضارع فى الشّرط للتّعريض» إذ لا شرط و لا ماضى، و لا إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل فى قوله تعالى: وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُدُ اَلَّذِي فَطَرَنِي (۱)بخلاف قوله: لَئِنْ أَشْرَكْتَ، و من هنا ظهر وجه أنّه لم يقل و نحو: وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُدُ و قال: «و نظيره» ، و ذلك للفرق بينهما لفظا، فإنّ أحدهما أى قوله: لَئِنْ أَشْرَكْتَ شرط دون الآخر أى قوله: وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُدُ .

و أحدهما إبراز فى معرض الحاصل دون الآخر. و أيضا بينهما فرق معنى من جهه أنّ قوله: لَئِنْ أَشْرَكْتَ ليس محض تعريض، بل للمخاطب منه نصيب، لأنّ هذا الحكم فى حقّه متحقّق، بخلاف وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُدُ فإنّه محض تعريض، و كيف كان فقوله: وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُدُ حكايه ما قاله الرّجل الّذى جاء إلى أهل الأنطاكيه من أقصاها، أى أىّ شىء لى إذا لم أعبد خالقى الّذى أنشأنى و أنعم علىّ، و هدانى، و إليه ترجعون أيها القوم عند البعث، فيجزيكم بكفركم.

و الشّاهد فيه: قوله تعالى: وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُدُ حيث أسند المتكلّم عدم العباده إلى نفسه، مع أنّ متلبّس بالعباده له سبحانه تعريضا بمن لم يكونوا عابدين له تعالى.

أى ففيه تعريض بالمخاطبين الّذين لا يعبدون اللّه بدليل وَ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ بصيغه الخطاب، إذ لو لا الإشاره إلى المخاطبين بهذا الإنكار على وجه التّعريض، لكان المناسب أن يقول: و إليه أرجع، فإنّه الموافق للسّياق، ثمّ تفسير الشّارح أعنى «أى و ما لكم لا تعبدون الّذى فطركم» ليس بيانا للمعنى الّذى استعمل فيه قوله تعالى: وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُدُ، بل هو بيان لما هو المراد الجدّىّ منه، فإنّ المراد الاستعمالى إنكار المتكلّم على نفسه عدم العباده للّه تعالى، لا الإنكار على المخاطبين، و إنّما هو المراد الجدّىّ له.

۱- ۱) سوره يس:۲۲.

وَ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ إذ لو لا ـ التّعريض لكـان المنـاسب أن يقال: و إليه أرجع على ما هو الموافق للسّـياق. [و وجه (۱) حسنه]أى حسن هذا التّعريض (۲) [إسماع]المتكلّم [المخاطبين]الّذين هم أعداؤه [الحقّ]،

و قد اعترض على المصنّف بأنّه قد تقدّم منه التّمثيل بهذه الآيه، للالتفات على مذهب السّكّاكى، و هو عباره عن التّعبير عن معنى اقتضـاه المقام بطريق آخر، غير ما هو الأصل فيه، فيكون الالتفات من باب المجاز، إذ اللّفظ المسـتعمل فى هـذا المعنى غير اللّفظ الّذى وضع بإزائه، فعليه قوله تعالى: وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُدُ اَلَّذِي فَطَرَنِي قد استعمل مجازا فى «ما لكم لا تعبدون الّذى فطركم» ، فإذا لا يصحّ التّمثيل بالآيه فى المقام، لأنّ اللّفظ فى مقام التّعريض يكون مستعملا فى ما وضع له، لينتقل منه بالقرينه إلى المراد الجدّىّ، و على الالتفات يكون مجازا، و الحمل على الحقيقه أولى.

و أجيب عن ذلـك بوجهين: الأـوّل: إنّ المراد بالالتفات هو كون التّعبير عن معنى بطريق غير ما هو الأصل لإفاده ذلك المعنى و لو بالقرائن، فحينئذ يمكن اجتماع التّعريض و الالتفات فى كلام واحد، فيصحّ التّمثيل بالآيه لهما.

الثّانى: إنّ قوله تعالى وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُـدُ يمكن أن يكون من باب المجاز، و يمكن أن يكون من باب الكنايه، فإذا يصـحّ التّمثيل به للالتفـات على الاحتمـال الأـوّل، و للتّعريض على الاحتمـال الثّـانى، الظّـاهر إنّ الآـيه من بـاب الكنـايه، و احتمال كونها من باب المجاز موهون جدّا، فالصّحيح هو الجواب الأوّل.

[وجه حسن التّعريض]

@

[وجه حسن التّعريض]

هذا مرتبط بمحذوف، أى و التّعريض حسن، و وجه حسنه كذا.

الواقع فى النّظير أعنى قوله تعـالى: وَ مٰا لِيَ لاـ أَعْبُـدُ، و ليس المراد وجه حسن التّعريض مطلقـا، إذ لاـ يجرى الوجه الّـذى ذكره المصـنّف أعنى قوله: «لكونه أدخـل فى إمحـاض النّصـح. . .» فى قوله تعـالى: لَئِنْ أَشْـرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ إذ ليس فيه نصـح و وعظ، بل توبيخ و إظهار فضيحه بالإضافه إلى المشركين.

هو المفعول الثّاني لإسماع (۱) ، [على وجه لا يزيد]ذلک الوجه (۲) [غضبهم (۳) و هو]أي ذلک الوجه [ترک التّصريح بنسبتهم إلى (۴) الباطل، و يعين (۵)]عطف على-يزيد-و ليس هذا (۶) في كلام السّكّاكي، أي على وجه يعين [على قبوله]أي قبول الحقّ [لكونه]أي لكون ذلک الوجه [أدخل في إمحاض (۷) النّصح لهم حيث لا يريد]المتكلّم [الهم (۸) إلا ما

أي و مفعوله الأوّل المخاطبين.

ذكر ذلک الوجه إشاره إلى أنّ الضّمير المستتر في «لا يزيد» راجع إلى الوجه، لا إلى الإسماع، إذ لو أرجعناه إليه تبقى الجمله الوصفيّه بلا عائد.

أي مع أنّ من شأن المخاطب إذا كان عدوا للمتكلّم ازداد غضبه عند سماع الحقّ من المتكلّم، لا سيّما إذا كان المخاطب من المعاندين، أمثال أبي جهل، و أبي لهب، و نحوهما.

أي لأنّ المتكلّم يشير إلى كونهم على البطلان، يعني عدم عبادتهم اللّه الّذي فطرهم، أي خلقهم. و بعباره واضحه إنّ المتكلّم إنّما أنكر على نفسه صراحه، و فهم منه بالقرينه إراده الغير.

أي من العون عطف على قوله: «لا يزيد» أي على النّفي و المنفي معا لا على المنفي فقط.

أي ليس قوله: «و يعين على قبوله» في كلام السّكّاكي صراحه، و إن كان من لوازم و نتائج قوله: «لا يزيد غضبهم» لأنّ ما لا يثير الغضب، و لا يزيده من شأنه الإعانه على قبول الحقّ.

أي في إخلاص النّصح لهم، و لا ريب أنّ ما كان كذلک يكون في غايه القبول، حيث إنّ المخاطب يرى أنّه ليس فيه شيء من التّعصب و إعمال الغرض الرّاجع إلى المتكلّم.

أي حيث أظهر المتكلّم أنّه لا يريد للمخاطبين إلا ما يريد لنفسه، فإنّه نسب ترک العباده إلى نفسه، فبيّن أنّه على تقدير تركه للعباده يلزمه من الإنكار ما يلزمهم، فقد أدخل نفسه معهم في هذا الأمر، فلا يريد لهم فيه إلّا ما يريد لنفسه. و هذا معنى قوله: «حيث لا يريد المتكلّم لهم إلّا ما يريد لنفسه» .

يريد لنفسه، و لو للشّرط (١)]أى (٢) لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط فرضا (٣)

أى أصلها أن تكون للشّرط فى المستقبل مرادفا لإن الشّرطيّه إلاّ أنّها لا تجزم على المشهور، فمجيئها لغير الشّرط على خلاف الأصل، و إنّما قيد المصنّف بأنّ لو للشّرط، لأنّها قد تأتى لغير الشّرط كما فى قوله صلّى اللّه عليه و آله و سلّم نعم العبد صهيب لو لم يخف اللّه لم يعصه، حيث إنّ لو هذه للدّلاله على أنّ الجزاء لازم الوجود فى جميع الأزمنه فى قصد المتكلّم، لا للدّلاله على الشّرط، أى تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط فى الماضى مع القطع بانتفائه.

أى الغرض من هذا التّفسير بيان أنّ الظّرف أى قوله: «فى الماضى» متعلّق بالشّرط باعتبار تضمّنه حصول مضمون الشّرط.

و بعباره أخرى: إنّ الظّرف متعلّق بحصول مضمون الشّرط الّذى تضمّنه لفظ الشّرط فى كلام المصنّف، لا بالتّعليق و لا بحصول مضمون الجزاء اللّذين تضمّنهما أيضا لفظ الشّرط فى كلامه.

أمّا الأوّل: فلأنّ التّعليق فى الحال لا فى الماضى.

و أمّا الثّانى: فلأنّ حصول الجزاء غير مقيّد بالماضى، بل معلّق على حصول الشّرط، و إن لزم تقييده بالماضى، لأنّ المعلّق بأمر مقيّد بالماضى يلزم تقييده بالماضى.

ثمّ الباء فى قوله: «بحصول. . .» بمعنى على، أى لتعليق حصول مضمون الجزاء على مضمون الشّرط.

المصنّف الآتى مع القطع بانتفاء الشّرط، و بين كلام الشّارح.

متعلّق بحصول مضمون الشّرط لا بالتّعليق، لأنّ التّعليق أمر محقّق و ليس أمرا فرضيّا. ثمّ نصبه إمّا لكونه صفه لمفعول مطلق، أى حصولا فرضا، أو كونه حالا لحصول مضمون الشّرط، أى حال كون حصول مضمون الشّرط بطريق الفرض و التّقدير. أو كونه تمييزا للنّسبه الإضافيّه، أى حصول مضمون الشّرط من حيث الفرض، و كيف كان فإنّما قيّد الحصول الثّانى بالفرض، لئلاّ يلزم المنافاه بين قول

[فی الماضی (١) مع القطع بانتفاء الشّرط (٢)]فیلزم انتفـاء الجزاء کما تقول: لو جئتنی لأکرمتک معلّقا الإکرام بالمجیء مع القطع بانتفائه، فیلزم انتفاء الإکرام، فهی (٣) لامتناع الثّانی أعنی الجزاء، لامتناع الأوّل أعنی الشّـرط، یعنی أنّ الجزاء منتف بسـبب انتفاء الشّرط، هذا (۴) هو المشهور بین الجمهور، و اعترض علیه (۵) ابن الحاجب بأنّ الأوّل سبب

أی أنّه یفرض أنّه لو قدّر و فرض حصول الشّرط فی الماضی لترتّب علیه حصول الجزاء.

قوله: «مع القطع بانتفـاء الشّرط» حـال من الشّـرط، أی حـال کونه مصاحبا للقطع بانتفاء مضـمون الشّـرط، أی انتفاء مضـمونه فی الواقع فلا ینافی فرض حصوله، ثمّ المراد بالشّرط الثّانی الجمله الشّرطیّه المعلّق علیها، بخلاف الشّرط الأوّل، فإنّه بمعنی التّعلیق، و من أجل ذلک أتی بالظّاهر. و لا یرد أنّ المعرفه إذا أعیدت کانت الثّانیه عین الأولی، لأنّه أغلبیّ و لیس دائمیّا.

أی لو، و حاصل مدلول لو علی ما ذکره الشّارح هو تعلیق الامتناع علی الامتناع، کما ذهب إلیه الجمهور، و قال ابن عصفور: إنّها لمجرد التّعلیق بین الحصولین فی الماضـی من غیر دلاـله علی امتنـاع الأوّل، أو الثّانی، کما أنّ إن لمجرّد التّعلیق فی الاسـتقبال، و الصّحیح قول الجمهور علی ما یشهد به موارد استعمالها.

أی کون لو لامتناع ثبوت الثّانی لامتناع ثبوت الأوّل «هو المشهور. . .» .

[اعتراض ابن الحاجب علی المشهور]

@

[اعتراض ابن الحاجب علی المشهور]

أی اعترض علی ما ذهب إلیه الجمهور «ابن الحاجب بأنّ الأوّل» أی الشّـرط «سـبب، و الثّانی» أی الجزاء «مسبّب» . و اعتراض ابن الحاجب علی الجمهور یتّضح بعد بیان الفرق بین الشّرط و السّبب.

و الفرق بینهما إنّ الشّـرط عنـدهم ما یلزم من عـدمه العدم، و لا یلزم من وجوده الوجود و لا العدم، و السّـبب ما یلزم من وجوده الوجود، و من عـدمه العـدم، إذا عرفت هـذا الفرق، فنقول: إنّ اعـتراض ابن الحـاجب مبنیّ علی أن یکون الشّـرط سـببا للجزاء و الجزاء مسـبّبا له، ثمّ یمکن أن یکون للشّـیء الواحد أسـباب متعدّده کالنّار و الشّـمس للإشراق، فإنّهما علّتان مستقلّتان له، فحینئذ انتفاء السّـبب الخاصّ یوجب انتفاء المسـبّب، لجواز أن یکون هناک سـبب آخر یوجب وجود المسبّب، مثلا انتفاء طلوع الشّمس لاـ یوجب انتفاء الإشـراق، لجواز وجود سـبب آخر یقتضـی وجوده کالنّار و السّـراج و القمر و الکهرباء. فینعکس الأمر أی إنّ لو لامتناع

لا و الثّانى مسبّب، و انتفاء السّبب لا يدلّ على انتفاء المسبّب، لجواز أن يكون للشّىء أسباب متعدّده، بل الأمر بالعكس (۱) لأنّ انتفاء المسبّب يدلّ على انتفاء جميع أسبابه، فهى لامتناع الأوّل لامتناع الثّانى (۲) ألا ترى أنّ قوله تعالى: لَوْ كٰانَ فِيهِمٰا آلِهَةٌ إِلاَّ اَللّٰهُ لَفَسَدَتٰا (۱)(۳)

الأوّل، أعنى السّبب لامتناع الثّانى، أعنى المسبّب.

أى إذا انتفى المسبّب انتفى السّبب، يعنى انتفاء المسبّب يستلزم انتفاء جميع الأسباب، فتكون لامتناع الأوّل لامتناع الثّانى، عكس ما ذهب إليه الجمهور.

نعم إنّهم قد ذكروا أنّه إذا كانت لشىء واحد أسباب متعدّده كان السّبب فى الحقيقه واحدا لا بعينه، لئلّا يلزم تخلّف المعلول عن العلّه، أو توارد العلل على معلول واحد.

أى من انتفاء المسبّب نستكشف انتفاء جميع علله التامّه، إن كان له أسباب مختلفه، و انتفاء علّته التامّه إن كان له سبب واحد.

هذه الآيه دليل على توحيده سبحانه، و المعنى أنّه لا يجوز أن يكون معه إله سواه، إذ لو كان فيهما، أى السّماء و الأرض، آلهه سوى اللّه لفسدتا، و ما استقامتا، و فسد من فيهما، و لم يستقم أمرهم، و هذا هو دليل التّمانع الّذى بنى عليه المتكلّمون مسأله التّوحيد.

و الشّاهد فيه قوله تعالى: لَوْ كٰانَ فِيهِمٰا آلِهَةٌ حيث استعمل فيه لو، لتعليق امتناع مضمون الشّرط بامتناع مضمون الجزاء.

تقريره أنّه لو كان مع اللّه سبحانه إله آخر لكانا قديمين، و القدم من أخصّ الصّفات، فالاشتراك فيه يوجب التّماثل، فيجب أن يكونا عالمين قادرين حيّين، و من حقّ كلّ قادرين أن يصحّ كون أحدهما مريدا لضدّ ما يريده الآخر، من إماته و إحياء، أو تحريك و تسكين، و إفقار و إغناء، و نحو ذلك، فإذا فرضنا ذلك، فلا يخلو إمّا أن يحصل مرادهما، و ذلك محال، و إمّا أن لا يحصل مرادهما، و هو باطل، لكونه خلاف الفرض، و بعباره أخرى هذا الاحتمال ينتقض بكونهما قادرين، و إمّا أن يقع مراد أحدهما دون الآخر، فيلزم التّرجيح من غير مرجّح، فإذا لا يجوز أن يكون الإله إلاّ واحدا.

۱- ۱) سوره الأنبياء:۲۲.

إنّما سيق ليستدلّ بامتناع الفساد على امتناع تعدّد الآلهه (۱) ، دون العكس (۲) ، و استحسن المتأخّرون رأی ابن الحاجب، حتّى كادوا أن يجمعوا على أنّها (۳) لامتناع الأوّل لامتناع الثّانی، إمّا لما ذكره (۴) ، و إمّا لأنّ الأوّل ملزوم (۵) و الثّانی لازم، و انتفاء اللّازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس (۶) ،

حيث إنّ المعلوم هو امتناع الفساد لكونه مشاهدا، و المجهول هو تعدّد الآلهه، و لا ريب أنّه يستدلّ بالمعلوم على المجهول لا العكس.

إذ لا يلزم من انتفاء تعدّد الآلهه انتفاء الفساد، لجواز أن يفعله اللّه بسبب آخر، فانتفاء الأوّل إنّما جاء من انتفاء الثّانی لا العكس كما هو قضيّه كلام الجمهور.

أی كلمه لو.

أی لما ذكره ابن الحاجب من الدّليل، و هو أنّ الأوّل سبب. . .

و هذا التّعليل علّل به الرّضی و جماعه، و إنّما عدلوا بهذا التّعليل عمّا قال به ابن الحاجب من التّعليل، أعنی قوله: «بأنّ الأوّل سبب. . .» ، لأنّ تعليل ابن الحاجب قاصر و ليس كلّيا، إمّا لجواز أن يكون اللّازم أعمّ، كما فی قولك: لو كانت الشّمس طالعه كان الضّوء موجودا، فإنّ أسباب الضّوء متعدّده، فليست مقصوره على الشّمس.

و إمّا لما قيل: من أنّ الشّرط النّحویّ عندهم أعمّ من أن يكون سببا، نحو: لو كانت الشّمس طالعه كان النّهار موجودا، أو شرطا نحو: لو كان لی مال لحججت، فإنّ وجود المال ليس سببا للحجّ، بل شرط لكن كلّ من طلوع الشّمس و وجود المال ملزوم لوجود النّهار و الحجّ، و كيف كان فيصدق أنّ امتناع الأوّل، أی الملزوم، لامتناع الثّانی، أی اللّازم، لأنّ انتفاء اللّازم يستلزم انتفاء الملزوم، و لو كان اللّازم أعمّ من الملزوم، فلهذا عدلوا إلى التّعبير باللّازم و الملزوم.

أی لا يوجب انتفاء الملزوم انتفاء اللاّزم فيما إذا كان اللّازم أعمّ، و كيف كان فما صنعه ابن الحاجب من تخصيص الشّرط النّحوی بالسّبب لا يخلو عن إشكال، إلاّ أن يقال بأنّ ابن الحاجب لم يحصر الشّرط فی السّبب، بل الشّرط النّحوی عنده أعمّ.

نعم ظاهر عبارته و إن كان هو الحصر و الاختصاص، إلاّ أنّ هذا الظّاهر ليس مراده، فإذا لا يرد عليه ما ذكره الرّضی رحمه اللّه، و إنّما هو مجرّد مناقشه فی ظاهر عبارته، و مثل هذه المناقشه لا تكون من دأب المحقّقين، هذا تمام الكلام فی اعتراض ابن الحاجب و الرّضی و غيرهما على المشهور.

لجواز أن يكون اللّازم أعمّ، و أنا أقول (۱)

أى فى ردّ اعتراض ابن الحاجب و الرّضى و غيرهما على المشهور.

و حاصل الرّدّ:

إنّ لو على ما يستفاد من استقراء موارد استعمالها لها استعمالان:

أحدهما:

أن تكون للاستدلال العقلىّ، كما فى الآيه و هو ما إذا كان انتفاء الجزاء معلوما، و انتفاء الشّرط غير معلوم، فيؤتى بها للاستدلال على المجهول بالمعلوم، فهى عندئذ للاستدلال بامتناع الثّانى على امتناع الأوّل.

ثانيهما:

أن تكون للتّرتيب الخارجى، و إفاده أنّ علّه انتفاء الثّانى انتفاء الأوّل، كما إذا كان كلّ من انتفاء الطّرفين معلوما، لكن علّه انتفاء الثّانى كانت مجهوله، فهى حينئذ لامتناع الثّانى لامتناع الأوّل، و تكون القضيّه عندئذ شرطيّه صوره و حمليّه لبّا، فمعنى قولنا: لو قام زيد لقام عمر، و أنّ قيام عمرو انتفى فى الخارج، بسبب انتفاء قيام زيد، و يكون هذا كلاما مع من كان عالما بانتفاء الجزاء، و هو طالب، أو كالطّالب لعلّه انتفائه فى الخارج، و أمّا علمه بأصل الانتفاء فقد حصل بدليل آخر، كإخبار بيّنه، أو إخبار ثقه، أو مشاهده حال، و الاستعمال الأوّل اصطلاح المناطقه، و الاستعمال الثّانى اصطلاح الأدباء، فابن الحاجب فهم من قول أهل العربيّه «أنّها لامتناع الثّانى لامتناع الأوّل» ، بأنّها للاستدلال على امتناع الثّانى بامتناع الأوّل، فأورد عليهم أنّ الأمر بالعكس، و كذلك الرّضى و من تبعهما، و لم يهتدوا إلى أنّ مرادهم أنّها للدّلاله على العلّه فى انتفاء الثّانى فى الخارج انتفاء الأوّل، و إلاّ لما اعترضوا عليهم، و لهذا قال الشّارح: إنّ منشأ هذا الاعتراض قلّه التّأمّل، أى قلّه تأمّل ابن الحاجب، و من تبعه فى كلام الجمهور، و عبارتهم الصّادره منهم، و هو قولهم «لامتناع الثّانى لامتناع الأوّل» .

ص :۱۵۴

منشأ هـذا الاعتراض قلّه التّأمّل، لأنّه ليس معنى قولهم: لو لامتناع الثّانى لامتناع الأوّل، أنّه يستدلّ بامتناع الأوّل على امتناع الثّانى، حتّى يرد عليه (۱) أنّ انتفاء السّبب (۲) أو الملزوم (۳) لا يوجب انتفاء المسبّب (۴) أو اللاّزم (۵) بل معناه (۶) أنّها (۷)

أى على قول الجمهور.

ناظر إلى مقاله ابن الحاجب.

ناظر إلى مقاله الرّضى رحمه اللّه.

و ذلک لجواز تعدّد السّبب.

و ذلک لجواز کون اللاّزم أعمّ.

أى معنى قول الجمهور «لو لامتناع الثّانى لامتناع الأوّل» .

أى کلمه لو «للدّلاله على أنّ انتفاء الثّانى» أى الجزاء «فى الخارج إنّما هو» أى الانتفاء «بسبب انتفاء الأوّل» أى الشّرط، و حاصل المعنى إنّ کلمه لو للدّلاله على أنّ عدم وجود الجزاء فى الخارج إنّما هو بسبب عدم وجود الشّرط فيه، ففى قولنا: لو کانت الشّمس طالعه لکان العالم مضيّئا، إنّ لو تدلّ على أنّ انتفاء الضّوء فى الخارج إنّما هو بسبب انتفاء طلوع الشّمس.

لا يقال: إنّه لا وجه للقول بانتفاء الثّانى فى الخارج بسبب انتفاء الأوّل، إذ قد ذکرتم فى تقرير دليل ابن الحاجب أنّ العلم بانتفاء الثّانى لاـ يحصل بالعلم بانتفاء الأوّل، لجواز تعدّد الأسباب، و هذا بعينه يجرى فى الانتفاء الخارجى فإنّ عموم السّبب و کثره أفراده ثابت بالإضافه إلى صقع الخارج أيضا، فينبغى أن لا يحصل انتفاء الثّانى فى الخارج بسبب انتفاء الأوّل، لاحتمال أن يوجد سبب آخر يستدعى وجوده.

لأنّا نقول: إنّ انتفاء الشّرط و الجزاء معلوم فى موارد استعمال لو، و إنّما المجهول سبب انتفاء الثّانى فى الخارج، فيؤتى بها للدّلاله على أنّ سببه هو الأوّل، فإذا لا وجه للقول بأنّ ما ذکرتم فى تقرير دليل ابن الحاجب يأتى هنا أيضا لعموم تعدّد الأسباب خارجا أيضا، فينبغى أن لاـ يحصل انتفاء الثّانى فى الخارج بسبب انتفاء الأوّل، و ذلک لاحتمال وجود سبب آخر، إذ بعد فرض کون الانتفاء معلوما، لا مجال لاحتمال عدم الانتفاء لمکان وجود سبب آخر يستدعى وجوده.

للدّلاله على أنّ انتفاء الثّانى فى الخارج إنّما هو بسبب انتفاء الأوّل، فمعنى فَلَوْ شٰاءَ لَهَدٰاكُمْ (1)(١) إنّ انتفاء الهدايه (٢) إنّما هو بسبب انتفاء المشيئه، يعنى أنّها (٣) تستعمل للدّلاله على أنّ علّه انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشّرط (۴) من غير التفات (۵)

و فى ذكر هذه الآيه تعريض على ابن الحاجب و الرّضى، بأنّهما لم يهتديا لفهم ما هو المراد من عباره جمهور أهل العربيّه.

أى فى الخارج أعنى انتفاء الهدايه فى الخارج إنّما هو بسبب انتفاء المشيئه فى الخارج، و ذلك لأنّ مشيئه اللّه غالبه وجودا و عدما، و ليس معناه عندهم أنّ سبب العلم بانتفاء الهدايه هو العلم بانتفاء المشيئه، كما تخيّله ابن الحاجب و الرّضى و أتباعهما.

أى كلمه لو.

أى فالانتفاءان معلومان، و إنّما المجهول علّه انتفاء الثّانى، فيؤتى بلو لإفاده أنّها انتفاء الأوّل.

أى من غير التفات الجمهور فى قولهم: «لو لامتناع الثّانى لامتناع الأوّل» ، «إلى أنّ علّه العلم بانتفاء الجزاء ما هى» أو من غير التفات المتكلّم عند ما يقول: لو قام زيد لقام عمرو، مثلا، إلى أنّ علّه العلم بانتفاء الجزاء ما هى، حيث إنّ المفروض أنّ كلمه لو تستعمل لإفاده أنّ علّه الانتفاء ما هى، حيث إنّ المفروض أنّ كلمه لو تستعمل لإفاده أنّ علّه الانتفاء ما هى، بعد فرض كون انتفاء الطّرفين معلوما للمخاطب، و كذا علّه العلم به، و الاحتمال الأوّل أعنى من غير التفات الجمهور أولى و أوفق بالمقصود، إذ لو التفت إلى أنّ علّه العلم بانتفاء الجزاء ما هى، لكان استدلالا، فيرد عليه ما اعترضه ابن الحاجب و متابعوه من أنّ انتفاء السّبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبّب أو اللاّزم، و أمّا إذا لم يلتفت إلى ذلك فلا يرد شىء ممّا ذكروه.

و بالجمله قد زعم ابن الحاجب حيث فهم أنّ مرادهم أنّ انتفاء الأوّل علّه للعلم بانتفاء الثّانى، و دليل عليه، فاعترض عليهم بما مرّ.

ص :۱۵۶

١- ١) سوره الأنعام:١۴٩.

إلى أنّ علّه العلم بانتفـاء الجزاء ماهى، ألا ترى (١) أنّ قولهم: لو لاـ لامتناع الثّانى لوجود الأوّل نحو: لو لا على لهلك عمر، معناه أنّ وجـود على سـبب لعـدم هلاـك عمر، لاـ أنّ وجـوده دليـل على أنّ عمر لـم يهلـك، و لهـذا (٢) صـحّ مثـل قولنـا: لو جئتنى لأكرمتك لكنّك لم تجئ، أعنى عدم الإكرام بسبب عدم المجىء. قال الحماسى (٣) :

هذا تنظير أتى به توضيحا للمقام، أى هذا الكلام و إن كان من غير ما نحن فيه، إلاّ أنّه أتى به توضيحا لما نحن فيه، يعنى أنّ قول المعربين لو لاـ لامتنـاع الثّانى لوجود الأوّل، أى للـدّلاله على أنّ علّه امتناع الثّانى فى الخارج وجود الأوّل، فينبغى أن يكون حكم لو حكم لولا.

و السّـِرّ فى كون لو لا لامتناع الثّانى لوجود الأوّل أنّ لو للنّفى، فلمّا زيـدت عليها لا النّافيه تصـبح نافيه للنّفى، و نفى النّفى إثبات، فتكون لامتنـاع الثّانى لوجود الأوّل، كما فيما إذا كان الشّـرط نفيا و الجزاء إثباتا نحو قول عمر فى مواطن كثيره «لولا على لهلك عمر، معنـاه أنّ وجود على عليه السّـِلام سبب» و علّه «لعـدم هلاـك عمر، لاـ أنّ وجوده دليـل على أنّ عمر لم يهلك» ، و ذلك لجواز وقوع هلاك عمر، مع وجود على عليه السّلام كما هو كذلك واقعا، و لأنّ عدم هلاك عمر معلوم للمخاطب المتلقّى هذا الكلام من عمر، كما أنّ وجود على عليه السّلام أيضا كذلك.

و البديهه تحكم بأنّه لا يستدلّ بمعلوم على معلوم، إذ المعلوم لا يستدلّ عليه، لأنّه تحصيل الحاصل و هو محال.

أى لكون معنى لو الـدّلاله على أنّ انتفـاء الثّـانى فى الخـارج إنّمـا هو بسـبب انتفـاء الأـوّل لا الاسـتدلال بامتناع الأوّل على امتناع الثّانى، كما فهم ابن الحاجب «صحّ مثل قولنا. . .» إذ لو كانت للاستدلال لما صحّ ذلك القول، لما فيه من استثناء نقيض المقدّم، و هو لاـ ينتـج شـيئا كمـا نصّ عليه علماء المنطق، لجواز أن يكون اللاّزم أعمّ، فتعيّن أن يكون ذلك الاسـتثناء إشاره إلى أنّ علّه انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج انتفاء مضمون الشّرط.

الحماسـىّ نسبه إلى الحمـاسه، و هى فى الأصـل الشّـجاعه، سـمّى بهـا كتـاب أبى تمّـِام الّـذى جمـع فيـه أشـعار البلغـاء المتعلّقه بالشّـجاعه، فـالبيت الحماسـىّ منسوب إلى الحمـاسه، و المراد بهـا هنا الكتاب المشـهور المنسوب إلى أبى تمّام الطّائى، جمع فيه أشعار البلغاء الّذين يستشهد بكلامهم، فإذا قيل: هذا البيت حماسى، يراد أنّه مذكور فى ذلك الكتاب، و إذا قيل: «قال

و لو طار ذو حافر قبلها (۱)

لطارت و لکنّه لم یطر

یعنی أنّ عدم طیران تلک الفرس بسبب أنّه لم یطر ذو حافر قبلها، و قال أبو العلاء المعری: (۲)

[و لو دامت الدّول ات کانوا کغیرهم

رعایا، و لکن ما لهنّ دوام (۳)]

الحماسی» فالمراد به أحد الشعراء المذکورین فی ذلک الکتاب.

أی فرس، و الشّاعر یصف فرسا سریعه العدو، و یقول: لو طار حیوان ذو حافر، أی ذو ظفر قبل هذا الفرس لطارت هی البتّه، و لکنّ امتناع طیرانها لأجل أنّه لم یطر ذو حافر قبلها، و الغرض بیان السّبب فی عدم طیرانها، و هو عدم طیران ذی حافر قبلها مع العلم بعدم طیرانها.

و الشّاهد: فی قوله: «لو طار. . .» حیث تکون کلمه لو للدّلاله علی أنّ انتفاء الثّانی فی الخارج، إنّما هو بسبب انتفاء الأوّل لا للاستدلال، إذ لو کانت للاستدلال لما صحّ ذلک القول لما فیه من استثناء نقیض المقدّم، حیث قال: لم یطر، و لم یقل: لم تطر، و هو لا ینتج شیئا عند علماء المنطق.

و الحاصل إنّ کلمه لو فیه قد استعملت لإفاده أنّ انتفاء الجزاء، أی طیران الفرس فی الخارج سببه و علّته انتفاء طیران ذی حافر قبله، لا للاستدلال علی أنّ انتفاء الثّانی بانتفاء الأوّل، لکونه معلوما للمخاطب، فلا وجه للاستدلال علیه.

علی وزن المصلّیّ، قریه بین حلب و شام، و الغرض من قول أبی العلاء المعرّی هو الاستشهاد القطعی علی أنّ لو للدّلاله علی أنّ انتفاء الأوّل علّه لانتفاء الثّانی فی الخارج، کما یقول به الجمهور، لا أنّها للاستدلال بانتفاء الأوّل علی انتفاء الثّانی، کما فهمه ابن الحاجب و متابعوه.

المعنی: «الدّولات» بضمّ الدّال المهمله جمع دوله، بمعنی الملک، «رعایا» کسجایا جمع رعیّه خلاف السّلطان، و الضّمیر فی «لهنّ» راجع إلی «الدّولات» ، و المراد من «الدّولات» أهلها، یعنی الملوک الماضیه، فمعنی البیت: و لو دامت الدّولات للملوک الماضیه و استمرّت

و أمّا المنطقيّون (۱) فقد جعلوا إن و لو أداه للّزوم (۲) ، و إنّما يستعملونها (۳) فى القياسات (۴)

دولتهم إلى هـذا الزمان لكانوا رعايا للممـدوح بهـذا الشّعر، لاسـتحقاقه الإماره عليهم، لما فيه من الفضائل، فنفى دوام الـدّولات الماضيه سبب لعدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح، لأنّهم لا يعيشون معه إلّا رعايا، و معلوم أنّ بانقراضهم انتفى كونهم رعايا له فى الخارج.

و الشاهـد فيه: أنّ كلمه لو فيه قـد اسـتعملت لإفـاده أن انتفاء كونهم رعايا للممـدوح فى الخارج بسـبب انتفاء دوام الـدّولات فى الخارج، بقرينه أنّه استثنى نقيض المقدّم فيه، فليس الغرض الاستدلال، إذ لو كان الغرض الاستدلال، بأن كانت كلمه لو مستعمله لإفاده أنّ انتفاء دوام الدّولات سـبب للعلم بانتفاء كونهم رعايا، لما صحّ استثناء نقيض المقدّم، إذ رفع المقدّم لا ينتج رفع التّالى، كمـا قرّر فى المنطق، فعلم أنّ غرض الشّـاعر من الاسـتثناء ليس الإنتاج، بمعنى ترتيب الأمر المعلوم لتحصـيل الأمر المجهول، أى الاسـتدلال بامتناع الأوّل على امتناع الثّانى، بل تكون كلمه لو بمعنى إفاده انتفاء الثّانى فى الخارج بسبب انتفاء الأوّل، إذ ليس هنا معنى آخر كـان صالحـا لأـن يراد هـذا تمـام الكلام فى معنى لو، حسب قاعـده أهل العربيّه و اللّغه، و أما قاعـده أرباب المعقول، أعنى المنطقيّين فقد أشار إليها بقوله: «و أمّا المنطقيّون. . .» .

[رأى المنطقيّين فى إن و لو]

@

[رأى المنطقيّين فى إن و لو]

هـذا مقابل لمحـذوف، أى هـذا الّـذى ذكرناه من أنّ كلمه لو للدّلاله على أنّ انتفاء الثّانى فى الخارج بسـبب انتفاء الأوّل، قاعده أهل اللّغه، و أمّا المنطقيّون فقـد جعلوها أداه اللّزوم دالّه على لزوم الجزاء للشّـرط، أى ليسـتفاد من نفى التّالى نفى المقـدّم، و من وضع المقدّم وضع التّالى، و قد جعلوا استعمال أداه الشّرط فى التّعليق و اللّزوم، لهذا الغرض اصطلاحا، و أخذوه مذهبا.

أى أداه و آله للدّلاله على لزوم التّالى للمقدّم.

أى أداه اللّزوم، سواء كانت إن أو لو أو غيرهما، كإذا و كلّما.

القياسـات جمع القيـاس، و هو قول مؤلّف من أقوال، متى سـلّمت لزم عنهـا قول آخر، ثمّ قوله: «القياسـات» إشـاره إلى أنّ المراد بالعلم هو العلم التّصديقىّ لا التّصورىّ.

لحصول العلم (١) بالنّتائج فهى عندهم (٢) للدّلاله على أنّ العلم بانتفاء الثّانى علّه للعلم بانتفاء الأوّل (٣) ضروره (۴) انتفاء الملزوم بانتفاء اللّازم من غير التفات إلى أنّ علّه انتفاء الجزاء فى الخارج ما هى (۵)

لاكتساب العلم.

أى فكلمه لو عند المنطقيّين موضوعه «للدّلاله» ، فقوله: «للدّلاله» متعلّق بمقدّر.

أى رفع التّالى ينتج رفع المقدّم، أى فيما إذا أستثنى نقيض التّالى نحو: كلّما كانت الشّمس طالعه فالنّهار موجود، لكنّ النّهار ليس بموجود فالشّمس ليست بطالعه، فهى هنا للدّلاله على أنّ العلم بانتفاء الثّانى علّه للعلم بانتفاء الأوّل.

لا يقال: إنّ كلام الشّارح يقتضى أنّ أداه اللّزوم إنّما تستعمل عند المنطقيّين للدّلاله على أنّ العلم بانتفاء الثّانى علّه للعلم بانتفاء الأوّل، مع أنّها قد تستعمل عندهم للدّلاله على أنّ العلم بوجود الأوّل علّه للعلم بوجود الثّانى، كما إذا استثنى عين المقدّم نحو: كلّما كانت الشّمس طالعه فالنّهار موجود، لكنّ الشّمس طالعه فالنّهار موجود.

لأنّا نقول: إنّ ما ذكره الشّارح مبنىّ على الأغلب، أو على سبيل التّمثيل، أو صوره الانتفاء هى محلّ الاشتباه.

مفعول له «للدّلاله» ، بمعنى اليقين، أى لأجل يقين انتفاء الملزوم، أى الشّرط بانتفاء اللّازم أى الجزاء.

أى كما التفت إلى ذلك علماء اللّغه مثلا- كلمه لو فى قولهم: لو كان العالم قديما لم يكن متغيّرا، لكنّه متغير، فليس بقديم، استعملت لتعليق حصول مضمون الجزاء، أى عدم كون العالم متغيّرا بحصول مضمون الشّرط، أى كون العالم قديما، لأجل الاستدلال بالعلم بانتفاء عدم التّغيّر على العلم بانتفاء كونه قديما، من دون التفات و نظر إلى أنّ سبب انتفاء عدم التّغيّر فى الخارج ما هو؟

فائده فى الفرق بين الاصطلاحين و المذهبين، أى مذهب المنطقيّين و مذهب أهل العربيّه.

الفرق بين المذهبين من ناحيتين: إحداهما: اعتبار القطع بانتفاء الشّرط فى مفهوم لو عند أهل العربيّه، حيث إنّهم يقولون: إنّها لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط مع القطع بانتفائه، دون المنطقيّين فإنّهم جعلوها مثل سائر أدوات الشّرط أداه اللّزوم، فهى

و قوله تعالى: لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلاَّ اَللّهُ لَفَسَدَتا وارد (١)

تستعمل عندهم فى مجرّد تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط، من دون تقييده بالقطع بالانتفاء.

ثانيتهما: إنّ العلّه الغائيّه لوضع لو و استعمالها فى المعنى المذكور عند الأدباء إفاده المتكلّم للمخاطب أنّ علّه انتفاء الجزاء فى الخارج هو انتفاء الشّرط، فكلّ من الانتفاءين معلوم عنده، و إنّما المجهول سبب انتفاء الجزاء و علّته، فالمتكلّم يلقى الكلام إليه لغرض تفهيم أنّ أحد الانتفاءين، أعنى انتفاء الشّرط سبب للانتفاء الثّانى أعنى انتفاء الجزاء.

و عند المناطقه تكون العلّه الغائيّه أحد أمرين: إمّا الاستدلال على انتفاء الأوّل بانتفاء الثّانى، كما إذا كان رفع المقدّم محلّ النّزاع بين المتكلّم و المخاطب.

و إمّا الاستدلال على ثبوت الثّانى بثبوت الأوّل، فيما إذا كان محلّ النّزاع بينهما وضع التّالى و ثبوت الجزاء، فالحاصل من الفرق المذكور أنّ العلقه الوضعيّه عند أهل العربيّه هى السّببيّه فى الخارج، و عند المناطقه الاستدلال، ثمّ ابن الحاجب و متابعوه لمّا لم يهتدوا إلى مراد أهل العربيّه، و تخيّلوا أنّ العلقه الوضعيّه عندهم أيضا الاستدلال.

فاعترضوا عليهم بأنّ الاستدلال بانتفاء الشّرط لتحصيل العلم بانتفاء الجزاء لا يصحّ، بل الأمر بالعكس، و لو اهتدوا بمرادهم لما اعترضوا عليهم. ثمّ استعمال أهل العربيّه و اللّغه أكثر فى القرآن الحديث، و أشعار العرب، و استعمال المناطقه أكثر فى كلام المؤلّفين.

أى من الورود بمعنى المجىء و الإتيان، لا من الإيراد بمعنى الاعتراض، أى إنّ هذه الآيه آتيه و جاريّه على قاعده المنطقيّين.

فمعنى العباره أنّ قوله: لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ جار على قاعده المنطقيّين و أرباب المعقول فى استعمال لو، لأنّ المقصود به تعليم الخلق الاستدلال على الوحدانيّه بأن يستدلّوا بالتّصديق بانتفاء الفساد على التّصديق بانتفاء التّعدّد، و ليس المقصود بيان أنّ انتفاء الفساد فى الخارج علّه لانتفاء التعدّد فهى فى الآيه الكريمه لامتناع الثّانى لامتناع الأوّل.

لا يقال:

إنّ الآيه الشّريفه وارده على قاعده المناطقه، و مقتضى أوضاعهم، و من المعلوم أنّه لا وجه الحمل الآيه على اصطلاح المنطقيين المخالف لوضع اللّغه النّازل بها القرآن، لأنّه مستلزم

على هذه القاعده لكنّ الاستعمال على قاعده اللّغه هو الشّائع المستفيض، و تحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفنّ، و فى هذا المقام مباحث أخرى شريفه أوردناها (١) فى الشّرح، و إذا كان لو (٢) للشّرط فى الماضى [فيلزم عدم الثّبوت

لأن تكون الآيه غير وارده على وفق اللّغه العربيّه، و قد قال اللّه سبحانه: إِنّٰا أَنْزَلْنٰاهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا (١).

لأنّا نقول:

إنّ القاعده المنطقيّه عربيّه أيضا جرى عليها أهل الميزان، و لكنّها قليله الاستعمال عند أهل العربيّه بالنّسبه إلى القاعده الأخرى، فإنّ العرب قد يقصدون الاستدلال على الأمور العرفيّه، كما يقال: هل زيد فى البلد، فتقول: لا، إذ لو كان فيها لحضر مجلسنا، فتستدلّ بعدم الحضور على عدم كونه فى البلد، و يسمّى علماء البيان مثله بالطّريقه البرهانيّه.

و يمكن أن يقال بأنّه لا مجال لهذا الاعتراض أصلا، و ذلك لأنّ قول الشّارح «و أمّا المنطقيّون. . .» ليس ظاهرا فى أنّ المعنى الثّانى ليس من المعانى اللّغويّه، و إنّما هو بحسب الأوضاع الاصطلاحيّه لأرباب المعقول، بل مراده منه أنّ أرباب المعقول اصطلحوا على المعنى المذكور، و يكون عندهم من المعانى الحقيقيّه، و إن كان من المعانى العربيّه المجازيّه، فهو مجاز لغوى و حقيقه عرفيّه، فإذا لا يرد أنّ قوله تعالى: لَوْ كٰانَ فِيهِمٰا وارد على قاعده المناطقه، فلا يكون عربيّا، لأنّه وارد على اللّغه العربيّه المجازيّه، كما أنّه وارد على قاعده المناطقه، و لا ريب أنّ المجازات العربيّه عربيّه، و إن كانت حقائق اصطلاحيّه.

ثمّ مراده بالبحث فى قوله: «و تحقيق هذا البحث» هو بحث لو، و ليس المراد به الاعتراض.

أى المباحث الشّريفه «فى الشّرح» ، أى المطوّل فمن أرادها يراجع إليه.

أى إذا كان لفظ لو «للشّرط فى الماضى» ، أى غالبا كما يستفاد من الكلام الآتى، و أشار الشّارح بتقدير قوله: «و إذا كان لو للشّرط فى الماضى» إلى أنّ الفاء فى قول المصنّف، «فيلزم» فاء الفصيحه و الشّرط مقدّر.

و المعنى أنّه قد عرفت أنّ لو لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط فرضا، فى الماضى مع القطع بانتفاء الشّرط «فيلزم عدم الثّبوت و المضىّ فى جملتيها» أى فى شرطها

ص :١٦٢

١- ١) سوره يوسف:٢.

و المضىّ فى جملتيها]إذ (۱) الثّبوت ينافى (۲) التّعليق و الاستقبال ينافى المضىّ، فلا يعدل فى جملتيها (۳) عن الفعليّه الماضويّه إلّا لنكته،

و جزائها، ثمّ المراد من عدم الثّبوت يمكن أن يكون عدم الحصول فى الخارج، أو عدم الاستمرار، و المقصود به نفى اسميّه كلّ من الجمله الشّرطيّه و الجزائيّه، أو يكون المراد به الانتفاء، كما قيل فيكون المعنى على الأخير أنّ لو لمكان أنّها للانتفاء يلزم أن يكون كلّ من جملتيها منتفيا، و غير متحقّق فى الخارج.

قوله:

«إذ الثّبوت» راجع إلى قوله: «للشّرط» ، لأنّ الشّرط هو التّعليق.

كما أنّ قوله:

«و الاستقبال» راجع إلى قوله: «فى الماضى» ، فقوله: «إذ الثّبوت. . .» إشاره إلى أنّ التّفريع فى المتن على طريق اللّفّ و النّشر المترتّب، حيث يكون قوله: «فيلزم عدم الثّبوت فى جملتيها» مفرّعا على قوله: «و لو للشّرط» أى للتّعليق، و قوله: «و يلزم المضىّ فى جملتيها» مفرعا على قوله: «فى الماضى» .

أى ثبوت الشّرط و الجزاء فى الخارج ينافى تعليق حصول الثّانى على حصول الأوّل فرضا فى الماضى، فإنّ تعليق ثبوت الثّابت محال، لأنّ ما هو متحقّق فى الخارج فعلا، لا معنى لتعليق حصوله الفعلى على أمر آخر الّذى لم يوجد بعد، و لا معنى أيضا لفرض حصوله، فإنّ ما هو متحقّق غير قابل، لأن يفرض تحقّقه، فلابدّ من عدم الثّبوت حتّى يتحقّق التّعليق، إمّا فى الماضى كما فى لو، و إمّا فى الاستقبال كما فى إن و إذا.

أى فى شرطها و جزائها «عن الفعليّه الماضويّه» لفظا و معنى، إلى المضارعيّه لفظا، و إن كان المعنى ماضيا، أى لا يجوز العدول فى جملتى لو عن الفعليّه الماضويّه إلى المضارعيّه إلاّ لنكته، مثل ما سيذكر من قصد استمرار الفعل فى الماضى، أو تنزيل المضارع منزله الماضى، أو استحضار الصّوره، و قد يأتى بيان النّكته و أنواعها فى المتن الآتى فانتظر.

ص :۱۶۳

و مذهب المبرد أنّها (۱) تستعمل فى المستقبل استعمال إن للوصل (۲)

[رأى المبرّد حول لو]

@

[رأى المبرّد حول لو]

أى لو تستعمل لو فى المستقبل لمجرّد الوصل و الرّبط، كما تستعمل إن الشّرطيّه فى غير المستقبل لمجرد الوصل و الرّبط، فكما لا ـ قصـد إلى الشّرط و التّعليق هنا، فكـذلك لا قصـد إلى ذلك ههنا، لكن اسـتعمال لو لمجرّد الوصل و الرّبط، دون الشّـرط، و التّعليق قليـل، و هو مع قلّته ثابت «نحو قوله عليه السّـلام: اطلبوا العلم و لو بالصّـين» أى و لو كان طلبكم بالصّـين، و نحو: تناكحوا تناسـلوا «فإنّى أباهى بكم الأمم يوم القيامه، و لو بالسّقط» أى و لو كان مباهاتى بالسّقط، و هو الولد الّذى يسقط من رحم الأمّ، و ليس له روح، فالشّـرط فى هـذين المثـالين مسـتقبل، أمّـا فى الأـوّل فلأـنّه فى حيّز الأمر، و هو لا يتعلّق بالموجود فى الماضـى أو الحال، لأنّه مستلزم لطلب الحاصل و هو محال.

و أما فى الثّانى فلأنّ المباهاه تكون يوم القيامه، لا فى الحال.

هذا فى بعض النّسخ و فى بعض النّسخ بإسـقاط قوله: «للوصل» فمعنى العباره حينئذ: و مذهـب المبرد أنّ لو تستعمل فى المستقبل اسـتعمال إن الشّـرطيّه، أى تسـتعمل مجازا فى تعليق حصول مضـمون الجزاء على حصول مضمون الشّرط فى الاستقبال، من دون الجزم بوقوع الشّرط و عدم وقوعه، و النّكته فى هذا الاستعمال قصد استبعاد حصول مضمون الشّرط و ادّعاء كونه بمنزله المحال.

لا يقال: إنّ الكلام حينئـذ فى لو التّى للشّـرط، فلا يصـحّ التّمثيل بالمثالين المذكورين، إذ لا جواب لها فى هذين المثالين، و إنّما هى للوصل و الرّبط، كما عرفت.

لأنّـا نقول: إنّ التّمثيـل بالمثـالين على القول بـأنّ لو هـذه جوابهـا مقـدّر، و الأصـل و لو يكون العلم بالصّـين فـاطلبوه، و لو تكون المباهاه بالسّـقط، فإنّى أباهى به، فالشّـرط فى هـذين المثالين مسـتقبل، بدليل أنّه فى حيّز اطلبوا فى المثال الأوّل، و ما يتوجّه إليه الأـمر مسـتقبل، و المباهـاه فى المثـال الثّـانى إنّمـا هى يوم القيامه الّذى هو مسـتقبل، و هـذا الاحتمال الثّانى أولى أن يكون مراد المبرّد.

نعم يظهر من المغنى أنّ مراده هو الاحتمال الأوّل، أى استعمال لو للوصل و الرّبط، حيث قال فى المغنى، و الأوضـح مـذهبه إلى أنّ ذكر ردّ ابن الحاجب على المبرّد بآيات و أبيات، و صريحها إثبات الجواب لها.

ص: ۱۶۴

و هو مع قلّته ثابت، نحو قوله عليه السّلام: اطلبوا العلم و لو بالصّين، و فإنّى أباهى بكم الأمم يوم القيامه و لو بالسّقط [فدخولها على المضارع (١) فى نحو: وَ اِعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اَللّٰهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ اَلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ [(١)]، أى لوقعتم فى جهد (٣)

[استعمالات لو]

@

[استعمالات لو]

و كيف كان فعلم ممّا تقدم أنّ للو أربعه استعمالات:

الأوّل: أن تكون للتّرتيب الخارجى.

الثّانى: كونها للاستدلال.

الثّالث: أن تكون وصليّه للرّبط فى الجمله الحاليّه.

الرّابع: أن تكون بمعنى إن للشّرط فى المستقبل.

فكلمه لو فى قوله: «و لو بالسّقط» قد استعملت فى تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط فى الاستقبال من القطع بانتفائه.

لا يقال: إنّ لو هذه لم تستعمل استعمال إن لكون الشّرط قطعيّا فى المقام، بل استعملت استعمال إذا، فإذا لا يصحّ التّمثيل به لقوله، و مذهب المبرّد أنّها تستعمل فى الاستقبال استعمال إن.

لأنّا نقول: إنّ الشّرط و إن كان قطعيّا إلاّ أنّه جعل منزله المشكوك لاستبعاده، أى مباهاته صلّى اللّه عليه و آله و سلّم بالسّقط، و من ذلك أتى بلو للإشعار بكونه مستبعدا، بحيث يليق أن يدعى كونه محالا.

أى قوله: «فدخولها» تفريع على قوله: «فيلزم المضىّ فى جملتيها» ، أى إذا كان المضىّ لازما فى جملتيها، فدخولها على المضارع لقصد استمرار الفعل.

قوله: لَعَنِتُّمْ من العنت، بمعنى الهلاك، و أصله المشقّه و الصّعوبه، فالعنت: الوقوع فى أمر شاقّ كما فى المجمع.

الجهد بفتح الجيم بمعنى المشقّه و الطّاقه، و المراد هنا الأوّل و أمّا بالضّمّ فهو بمعنى الطّاقه ليس إلاّ، ثمّ الواو بمعنى أو، إذ لا يجوز إراده معنيين من لفظ واحد، أى إراده المشقّه و الهلاك من لفظ جهد.

و معنی الآـیه: اعلموا أنّ فیکم رسول اللّه فـاتقوا اللّه أن تکـذبوه، أو تقولوا باطلاـ عنـده، فـإنّ اللّه یخـبره بـذلک فتفضـحوا، و لو یطیعکم و فعل ما تریدونه فی کثیر من الأمر لوقعتم فی

۱- ۱) سوره الحجرات:۷.

و هلاک [لقصد استمرار الفعل (١) فیما مضی (٢) وقتا فوقتا]. و الفعل (٣)

عنت، أی فی مشقّه و هلاک.

و الشّاهد: فی دخول لو علی المضارع لقصد الاستمرار.

و المراد به الفعل اللّغوی، أی الحدث، و المراد بالاستمرار الاستمرار التّجدّدی. و حاصله إنّ دخول لو علی المضارع فی الآیه علی خلاف الأصل لنکته اقتضاها المقام، و هی الإشاره إلی أنّ الفعل الّذی دخلت علیه لو یقصد استمراره فیما مضی وقتا فوقتا، و لفظه لو نفت ذلک الاستمرار.

و استمرار الفعل علی وجه التّجدّد إنّما یحصل بالمضارع لا بالماضی، الّذی شأنه أن تدخل علیه لو، فالعدول عن الماضی إلی المضارع لهذه النّکته التّی اقتضاها المقام.

و أشار بقوله: «فیما مضی» إلی أنّ لو علی معناها، و أنّ المضارع الواقع موقع الماضی أفاد الاستمرار فیما مضی، فالتّخلف إنّما هو فی اللّفظ فقطّ و بقوله: «وقتا فوقتا» أشار إلی أنّ الانتفاء ملاحظ بحسب أوقات الوجود، فإنّ الإطاعه توجد عاده وقتا فوقتا، فیلاحظ انتقاؤها کذلک، فیکون المضارع المنفی کالمثبت فی أنّ الاستمرار المستفاد منه تجدّدی لا ثبوتیّ، و المعنی لو استمر إطاعه النّبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم بکم، و العمل برأیکم وقتا بعد وقت، لاستمرّ عنتکم ساعه بعد ساعه، لکن لمّا امتنع استمرار النّبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم علی إطاعتکم وقتا فوقتا امتنع بسببه عنتکم ساعه فساعه، و الفعل الماضی و إن دلّ أیضا علی التّجدد و لکنّ المضارع یدلّ علی الاستمرار دون الماضی، فإنّه ینقطع عند الاستقبال، بخلاف المضارع فإنّه لا ینقطع إلی الأبد الآبد، ففائده العدول إلی المضارع الدّلاله علی الاستمرار التّجدّدی.

أی الفعل الّذی قصد استمراره فی الآیه هو الإطاعه، و حاصل ما ذکره الشّارح إنّ الکلام مشتمل علی نفی، و هو لو و قید و هو الاستمرار المفاد بالمضارع، فیجوز أن یعتبر نفی القید، و أن یعتبر تقیید النّفی بالاستمرار، فالمعنی علی الأوّل انتفی عنتکم بسبب امتناع الاستمرار علی الإطاعه فی الکثیر، لأنّ المراد بالنّفی هنا الامتناع، فیفید أنّ أصل الإطاعه موجود و المنفی هو استمرارها کما أشار إلیه بقوله: «یعنی أنّ امتناع عنتکم» و هو الجزاء «بسبب استمراره» ، أی النّبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم: «علی إطاعتکم» و هو الشّرط، «فإنّ المضارع» المثبت «یفید الاستمرار، و دخول لو» الامتناعیّه «علیه یفید امتناع الاستمرار» ، و المعنی علی الثّانی، و هو أن یعتبر تقیید النّفی

هو الإطاعه، يعنى أنّ امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم، فإنّ المضارع يفيد الاستمرار، و دخول-لو-عليه يفيد امتناع الاستمرار، و يجوز أن يكون الفعل امتناع الإطاعه، يعنى أنّ امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم، لأنّه كما أنّ المضارع المثبت يفيد استمرار الثّبوت، يجوز أن يفيد المنفىّ استمرار النّفى،

بالاستمرار، انتفى عنتكم بسبب الامتناع المستمرّ على إطاعتكم فى الكثير فلا ينافى أنّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم أطاعهم فى القليل.

و بعباره أخرى فالمعنى على الثّانى امتناع الإطاعه و نفيها على نحو المستمرّ كما أشار إليه بقوله: «و يجوز أن يكون الفعل» المقترن بلو فى قوله تعالى: لَوْ يُطِيعُكُمْ هو «امتناع الإطاعه» لا الإطاعه نفسها، و الاستمرار يستفاد من سياق الجمله، فقوله:

يُطِيعُكُمْ يعنى يستمرّ على إطاعتكم، و قوله: لَوْ يُطِيعُكُمْ يستمرّ على امتناع إطاعتكم و عدمها، فالاستمرار فى كلتا جملتى النّفى و الإثبات خارج عن تركيب الجمله، مفهوم من سياقها، و النّفى و الإثبات وارد على الإطاعه، فالفعل فى الإثبات الإطاعه نفسها، و فى النّفى امتناع الإطاعه و عدمها، و الاستمرار مهيمن على الطّرفين بالتّقريب المذكور. كما فى (الوشاح) .

و كيف كان فذكر الجواز إشاره إلى رجحان الوجه الأوّل فى المراد من الفعل، و يمكن ترجيح الوجه الأوّل بحسب اللّفظ و المعنى، أمّا ترجيحه بحسب اللّفظ، فلأنّ المتفاهم عرفا كون ترتيب أجزاء القضيّه المعقوله مثل ترتيب أجزاء القضيّه اللّفظيّه، فحيث إنّ لو مقدّم فى القضيّه اللّفظيّه على الهيئه المضارعيّه، أى «لو يعطيعكم» فليكن الامتناع، و هو معنى لو مقدّما على الاستمرار المستفاد من المضارع فى القضيّه المعقوله، كما فى الوجه الأوّل، أى يعنى أنّ امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم، ثمّ اللاّزم تقدّم الاستمرار على الإطاعه، لأنّ الهيئه فى القضيّه اللّفظيّه فى صقع اللّحاظ متقدّمه على المادّه، فليكن الاستمرار المستفاد من الهيئه مقدّما على المعنى المادّى فى القضيّه المعقوله.

و أمّا ترجيحه بحسب المعنى، فلأنّ مفاد الشّرط عليه انتفاء استمرار الإطاعه مع ثبوت أصلها فتترتّب عليه فائدتان:

إحداهما: انتفاء وقوعهم فى المشقّه أو الهلاک.

و الدّاخل عليه لو (١) يفيد استمرار الامتناع (٢) كما أنّ الجمله (٣)

و ثانيتهما: استجلاب قلوبهم و استمالتهم، حيث إنّ استمرار إطاعته لهم و إن كان مستلزما لوقوعهم فى المشقّه أو الهلاک من جهه لزوم اختلال الرّياسه و الرّساله، إلاّ أنّ طاعته صلّى اللّه عليه و آله و سلّم عنهم فى قليل من الأمر مستلزم لجلب قلوبهم، و عدم تنفّرهم منه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم هذا بخلاف الوجه الثّانى حيث إنّ الشّرط حينئذ امتناع إطاعته صلّى اللّه عليه و آله و سلّم عنهم و نفيها أصلا، و من المعلوم أنّ عدم إطاعته صلّى اللّه عليه و آله و سلّم أصلا موجب لتنفّرهم منه و عداوتهم له.

نعم اللاّزم تقدير المضاف حينئذ فى كلام المصنّف، أى لقصد امتناع استمرار الفعل، كما قيل، لكن يمكن الاستغناء عنه بدعوى أنّ قوله: «لقصد استمرار الفعل» ناظر إلى مدخول لو فقطّ، فبعد مجىء الامتناع من ناحيتها يصبح المعنى امتناع استمرار الفعل، فالفعل أعنى الإطاعه منفى على الوجه الثّانى، دون الوجه الأوّل، و هنا بحث تركناه رعايه للاختصار.

أى لفظ لو الّذى يجعل المثبت منفيّا و المنفى مثبتا.

لأنّه يعتبر أوّلا دخول النّفى المستفاد من لو، ثمّ يعتبر الاستمرار فيتوجّه الاستمرار إلى النّفى و الامتناع دون العكس، كما يعتبر النّفى أوّلا فى قوله تعالى: وَ اَللّٰهُ لاٰ يُحِبُّ اَلظّٰالِمِينَ، ثمّ العموم فيفيد عموم النّفى لا نفى العموم، و حاصل الوجه الثّانى، أعنى كون المراد بالفعل امتناع الإطاعه لا نفسها، إنّ المعانى الأصليّه يتصوّرها البليغ أوّلا فى الذّهن. ثمّ يعتبر فيها الخصوصيات و المزايا، فالنّفى و الإثبات مقدّم فى الاعتبار على الاستمرار، فعليه يكون المعنى بحيث يرد الاستمرار المستفاد من المضارع على الامتناع المستفاد من كلمه لو، أى أنّ امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن طاعتكم، فتكون استفاده المعانى من الألفاظ على خلاف ترتيبها، و هذا هو المراد بقوله: «لأنّه كما أنّ المضارع المثبت يفيد استمرار الثّبوت، يجوز أن يفيد المنفى استمرار النّفى»

تنظير للفعلين المثبت و المنفى بجملتى الاسميّه، أى المثبته و المنفيّه، و الغرض منه دفع الاستبعاد عن الوجه الثّانى، و توضيح ذلک أنّه كما أنّ المضارع المثبت يفيد استمرار الثّبوت، يجوز أن يفيد المضارع المنفى استمرار النّفى كالجمله الاسميّه، حيث إنّ الجمله الاسميّه المثبته تفيد تأكيد الثّبوت و دوامه، و المنفيّه تفيد تأكيد النّفى و دوامه، لا نفى التّأكيد و الدّوام

الاسميّه المثبته تفيد تأكيد الثّبوت و دوامه (۱) ، و المنفيّه (۲) تفيد تأكيد النّفى و دوامه لا نفى التّأكيد و الدّوام، كقوله تعالى: وَ مٰا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ (۱)(۳)

أى دوام الثّبوت فيكون دوامه عطفا تفسيريّا للثّبوت، فالمراد به الثّبات بمعنى الدّوام لا الثّبوت مقابل النّفى، ثمّ إنّ إفادتها هذا، إنّما هو إذا كانت مكتنفه بما يناسب ذلك من خصوصيّه المقام، كمقام المدح أو الذّمّ أو التّرحّم، أو نحو ذلك فإنّ الجمله الاسميّه المثبته من حيث هى هى، لا تدلّ إلاّ على مجرّد الثّبوت، و إنّما تدلّ على تأكيد الثّبوت باعتبار خصوصيّه المقام، و هكذا المنفيّه.

أى الجمله الاسميّه المنفيّه «تفيد تأكيد النّفى» أى استمرار الانتفاء، فدخول النّفى على قولنا: زيد قائم، يؤكّد عدم القيام لزيد.

لا يقال: إنّه لا مجال لهذا القول، لأنّ مقتضى القاعده التّى ذكرها الشّيخ من أنّ النّفى يتوجّه إلى قيد زائد فى الكلام، أن تفيد الجمله الاسميّه المنفيّه نفى الدّوام و التّأكيد، لا دوام النّفى و تأكيده.

لأنّا نقول: إنّ ذلك فيما إذا اعتبر القيد سابقا على النّفى، و أمّا إذا اعتبر تقدّم النّفى على القيد، فإنّما تفيد الجمله الاسميّه المنفيّه حينئذ تأكيد النّفى، أو يقال: إنّ إفاده تأكيد النّفى استعمال آخر للنّفى.

وَ مِنَ اَلنّٰاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنّٰا بِاللّٰهِ وَ بِالْيَوْمِ اَلْآخِرِ وَ مٰا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ، و توضيح ذلك إنّ الكفار و المنافقين قد ادّعوا حدوث الإيمان، حيث قالوا آمنّا فردّ اللّه سبحانه مقالتهم بقوله: وَ مٰا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ فلابدّ أن يكون المراد به تأكيد نفى إيمانهم لا نفى التّأكيد، إذ مقتضاه ثبوت أصل إيمانهم، و هذا عين دعواهم، فلا يكون ردّا لهم، فمن ذلك صرّح أرباب التّفسير و غيرهم بأنّ قوله تعالى: وَ مٰا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ردّ لهم على آكد وجه.

ص :۱۶۹

۱- ۱) سوره البقره:۸.

ردّا لقولهم: إِنّٰا آمَنّٰا على أبلغ وجه و آكده (١) [كما فى قوله تعالى: اَللّٰهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ (١)(٢)] حيث لم يقل: (٣)

بالمدّ عطف تفسير ل «أبلغ» و «على» متعلّق لقوله: «ردّا» ، يعنى أنّهم ادّعوا إحداث الإيمان و ثبوته ليروج عنهم، فردّ عليهم ذلك بأنّهم مستمرّون على عدم الإيمان مع التّأكيد بالباء الزّائده الدّاخله فى خبر الجمله الاسميّه، أعنى (بمؤمنين) فهى مفيده لتأكيد النّفى لا نفى التّأكيد، فالمعنى إيمانهم منفىّ نفيا مؤكّدا.

و المتحصّل ممّا ذكر أنّ الجمله الاسميّه بجزأيها، كما إذا كانت مثبته يقصد بها بحسب المقامات استمرار الثّبوت، كذلك إذا كانت منفيّه يقصد بها بحسبها استمرار النّفى، و يلزم من استمراره انتفاء الأحداث، فهناك إثبات الشّىء ببيّنه، و لو قيل: و ما آمنوا، لم يبلغ هذه المرتبه فى الرّدّ.

وَ إِذٰا لَقُوا اَلَّذِينَ آمَنُوا قٰالُوا آمَنّٰا وَ إِذٰا خَلَوْا إِلىٰ شَيٰاطِينِهِمْ قٰالُوا إِنّٰا مَعَكُمْ إِنَّمٰا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ (١۴) اَللّٰهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ الآيه، يعنى يفيد «لو يطيعكم» الاستمرار كما يفيد يَسْتَهْزِئُ ذلك، و كما عدل إلى المضارع فى قوله تعالى: اَللّٰهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ لقصد استمرار الفعل كذلك عدل إلى المضارع فى نحو: لَوْ يُطِيعُكُمْ لقصد استمرار الفعل، و الفرق بين الاستمرارين أنّ الاستمرار فى الاسميّه فى الثّبوت، و الاستمرار فى وضع المضارع موضع الماضى فى التّجدد وقتا فوقتا.

لكنّ العدول هنا من الماضى إلى المضارع مع دخول لو على المضارع، و ههنا من اسم الفاعل إلى المضارع، مع عدم دخول لو على المضارع، و لو لا نكته قصد استمرار الفعل لما عدل إلى المضارع فى شىء منهما أصلا.

ثمّ المراد باستهزاء اللّه تعالى بالمنافقين لازمه، و هو إنزال الهوان و الحقاره بهم، و المعنى: اللّه يجازى جزاء الاستهزاء.

فيه إشاره إلى تنظير هذه الآيه بالآيه السّابقه، أعنى لَوْ يُطِيعُكُمْ إنّما هو فى مطلق العدول إلى المضارع، و إن كان العدول هنا عن اسم الفاعل إلى المضارع، و فيما سبق عن الماضى إلى المضارع، و إنّما كان الأصل فى المعدول عنه هنا اسم الفاعل، لاقتضاء المقام إيّاه، لمشاكله ما وقع منهم، لأنّهم قالوا: إِنَّمٰا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ .

١- ١) سوره البقره:١۴ و ١۵.

اللّه مستهزئ بهم، قصدا (۱) إلی استمرار الاستهزاء و تجدّده (۲) وقتا فوقتا [و]دخولها (۳) علی المضارع [فی نحو قوله تعالی (۴) : وَ لَوْ تَریٰ الخطاب لمحمد علیه (۵) السّلام، أو لکلّ من (۶) تتأتی منه الرّؤیه إِذْ وُقِفُوا عَلَی اَلنّارِ (۱)(۷)]

فلو لا قصدا لاستمرار الاستهزاء، لقیل: اللّه مستهزئ بهم، بصیغه اسم الفاعل، لیکون مطابقا لقول المنافقین: إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ .

أی تجدّد الاستهزاء، فعطف تجدّده علی الاستمرار تفسیریّ، و فیه إشاره إلی أنّ الاستمرار المستفاد من قوله: «اللّه مستهزئ» بمعنی الثّبوت و الاستمرار المستفاد من اَللّهُ یَسْتَهْزِئُ بِهِمْ بمعنی التّجدّد، و المطلوب فی المقام هو المعنی الثّانی، أی الاستمرار التّجدّدی، لأنّ معنی استهزاء اللّه بهم، هو إنزال الهوان و الحقاره بهم وقتا بعد وقت.

أی کلمه لو و دخولها مبتدأ و قوله: «لتنزیله منزله الماضی» خبره.

ممّا لم یقصد به الاستمرار، بل النّکته فیه هی تنزیل المضارع منزله الماضی.

أی یا محمّد.

أی یا من تحصل منه الرّؤیه، بناء علی أنّ الخطاب موجّه إلی غیر معیّن.

بعده قوله: فَقالُوا یا لَیْتَنا نُرَدُّ وَ لا نُکَذِّبَ بِآیاتِ رَبِّنا وَ نَکُونَ مِنَ اَلْمُؤْمِنِینَ بیّن اللّه سبحانه فی هذه الآیه ما یناله الکفار یوم القیامه من الحسره و تمنّی الرّجعه، فقال: و لو تری یا محمّد، أو یا من تحصل منه الرّؤیه إِذْ وُقِفُوا عَلَی اَلنّارِ أی إذ اطّلعوا علیها، أو إذ أمکثوا علیها، أو إذ عرفوا مقدار عذابها من قولک: وقفت علی ما عند فلأنّ، ترید فهمته و عرفته، و هذا و إن کان استقبالیّا إلاّ أنّه نزّل منزله الماضی، لکونه متحقّق الوقوع، فقالوا: أی فقال الکفّار حین عاینوا العذاب و ندموا علی ما فعلوا یا لیتنا نردّ إلی الدّنیا، و لا نکذب بکتب ربّنا و رسله، و جمیع ما جاءنا من عنده، و نکون من جمله المؤمنین بآیات اللّه سبحانه.

و الشّاهد: فی قوله: وَ لَوْ تَریٰ حیث أدخلت کلمه لو علی المضارع، لتنزیله منزله الماضی لصدوره عمّن لا خلاف فی کلامه.

۱- ۱) سوره الأنعام:۲۷.

أی (۱) أروها حتّی (۲) یعاینوها (۳) ، أو اطّلعوا علیها اطّلاعا، هی تحتهم، أو (۴) أدخلوها فعرفوا (۵) مقدار عذابها،

تفسیر لقوله تعالی: وُقِفُوا عَلَی اَلنّارِ ثمّ أروها بالبناء للمفعول، بمعنی إراءه النّار لهم.

أی حتّی تعلیلیّه، أی مکثوا عند النّار لیشاهدوها بأعینهم، فیکون تفسیر

وُقِفُوا، بأروها تفسیر بما هو لازم معناه المستعمل فیه.

تفسیر ثان للوقوف، إذ کون الوقف بمعنی الاطّلاع ممّا ذکره فی القاموس، و جمله «هی تحتهم» ، حال من ضمیر «علیها» فالمعنی اطّلعوا علی النّار حال کونها تحتهم.

تفسیر ثالث للوقوف فیکون[فی وُقِفُوا عَلَی اَلنّارِ بمعنی فی، أی إذ أدخلوا فی النّار، و فی هذا التّفسیر مسامحه، إذ لم یرد الوقوف بمعنی الدّخول، إلاّ أنّ الإدخال بما أنّه من مقدّمات العرفان.

فالمتحصّل أنّ وقوفهم علی النّار إمّا أن یفسّر بإراءتها، أو بالاطّلاع علیها، أو بالإدخال فیها کما عرفت.

و فی الأطول إِذْ وُقِفُوا أی حبسوا، أو اطّلعوا، أو أقیموا من وقفته بمعنی أقمته، أو حبسته أو أطّلعته علی، فی القاموس.

و فی بعض النّسخ «فعرفوا» راجع إلی التّفاسیر الثّلاثه المذکوره فی کلام الشّارح، إلاّ أنّ ما هو الموجود فی الکتاب، أعنی فعرفوا أولی، و ذلک لیکون إشاره إلی أنّ هذا معنی آخر للوقوف علی النّار، کما یعلم من کلام الزّجّاج حیث قال: قوله تعالی: إِذْ وُقِفُوا عَلَی اَلنّارِ یحتمل ثلاثه أوجه:

الأوّل: أن یکونوا قد وقفوا عندها حتّی یعاینوا فهم موقوفون إلی أن یدخلوها.

الثّانی: أن یکونوا قد وقفوا علیها، و هی تحتهم، یعنی أنّهم وقفوا للنّار علی الصّراط، و علی هذین الوجهین وقفوا من وقفت الدّابه.

و الثّالث: أنّهم عرفوها من وقفت علی کلام فلان، أی عرفت معناه انتهی.

ص :۱۷۲

و جواب (۱) لو محذوف، أى لرأيت (۲) أمرا فظيعا [لتنزيله (۳)]أى المضارع [منزله الماضى (۴) لصدوره]أى المضارع أو الكلام [عمّن لا خلاف فى إخباره]فهذه الحاله (۵) إنّما هى فى القيامه، لكنّها جعلت بمنزله الماضى المتحقّق، فاستعمل

أى أتى الشّارح بهذا الكلام دفعا لما يقال: إنّ لو للتّمنى، و هى تدخل على المضارع، و حينئذ فلا يصحّ الاستشهاد بهذه الآيه على دخول لو الشّرطيّه على المضارع، و حاصل الدّفع إنّا لا نسلّم أنّها هنا للتّمنى، بل هى شرطيّه و جوابها محذوف، أى لرأيت أمرا فظيعا، أى شنيعا تقصر العباره عن تصويره.

قيل الأولى أن يقول: أى لترى أمرا فظيعا، ليكون الجواب مطابقا للشّرط.

إلاّ أن يقال: إنّه قدّر الماضى على طبق صاحب الكشاف، رعايه لما هو مقتضى الظّاهر فى لو، و موافقه لقوله تعالى: لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ اَلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ حيث يكون الجواب، أعنى لَعَنِتُّمْ فعلا ماضيا.

علّه لدخول لو على المضارع، أى إنّما نزل المضارع من حيث اللّفظ و المعنى منزله الماضى، حتّى دخلت عليه لو التّى هى مختصّه بما هو ماض لفظا و مدلولا، لصدور هذا المضارع عمّن لا خلاف فى إخباره، فلفظ المضارع الصّادر عنه كلفظ الماضى فى الدّلاله على التّحقّق فى الجمله، فالمعنى الاستقبالى الّذى أخبر عنه بمنزله المعنى الماضى فى التّحقّق فى الجمله.

علّه للتنزيل، أى و إنّما نزّل ذلك المعنى الاستقبالى منزله الماضى لصدور الإخبار عن ذلك المعنى الاستقبالى بالفعل المضارع عمّن لا خلاف فى إخباره، و هو اللّه الّذى يعلم غيب السّماوات و الأرض، و لا يعزب عنه جلّ جلاله شىء.

أى رؤيتهم واقفين على النّار، فاسم الإشاره إشاره إلى مضمون الآيه، ثمّ هذا إشاره إلى الاعتراض بأنّ هذه الحاله، أى حاله وقوفهم على النّار مستقبله، استعمل فكيف فيها لو و إذ المختصّان بالأمور الماضيّه.

و قوله: «و لكنّها جعلت. . .» إشاره إلى الجواب، و حاصله: إنّ هذه الحاله و إن كانت مستقبله، لكنّها جعلت بمنزله الماضى المتحقّق الوقوع لتيقّن وقوعها.

فيها (۱) لو و إذ المختصّان (۲) بالماضی، لکن عدل عن لفظ الماضی (۳) و لم یقل: و لو رأیت، إشاره (۴) إلی أنّه (۵) کلام من لا خلاف فی إخباره، و المستقبل عنده بمنزله الماضی فی تحقّق الوقوع (۶) فهذا الأمر (۷) مستقبل فی التّحقیق، ماض بحسب التّأویل (۸)

و بعباره واضحه إنّ هذه الحاله بما أنّ المولی الحکیم أخبر عنها أصبحت محقّقه کالأمور الماضیه، فاستعمل فیها ما یختصّ بالماضی مثل لو و إذ.

أی فی تلک الحاله کلمه لو و إذ بعد تنزیلها بمنزله الماضی.

قوله: «المختصّان» صفه لو و إذ.

أی قوله: «عدل عن لفظ الماضی. . .» تنبیه علی نکته أخری، و هی أنّ اللّفظ المستقبل الصّادر عمّن لا خلاف فی إخباره بمنزله الماضی المعلوم تحقّق معناه، و یمکن أن یقال: لمّا کانت تلک الأمور ماضیه تأویلا مستقبله تحقیقا، فروعی الجانبان معا، فأتی بلو مراعاه لجانب التّأویل، و صیغه المضارع مراعاه لجانب التّحقیق، و قیل: إنّ فی الکلام حذف و أصله، و إن کان المناسب للتّنزیل المذکور و للو لفظ الماضی «لکن عدل. . .» .

علّه للعدول من لفظ الماضی إلی المضارع.

أی قوله تعالی: وَ لَوْ تَریٰ، و الضّمیر فی «إخباره» و «عنده» عائد إلی «من» ، و هو اللّه.

فلفظ المضارع الصّادر عنه بمنزله لفظ الماضی، و یستوی عنده التّعبیر بالماضی و المضارع، فالتّعبیر بأیّهما کالتّعبیر بالآخر.

أی وقوف الکفّار علی النّار «مستقبل فی التّحقیق» ، لأنّه فی یوم القیامه.

أی التّنزیل، و کذلک لفظ تَریٰ مستقبل بحسب الواقع و التّحقیق، و ماض بحسب التّنزیل «کأنّه» أی الشّأن «قیل: قد انقضی هذا الأمر» أی وقوفهم علی النّار، و الضّمیر فی «رأیته» عائد إلی الأمر.

لا یقال: إنّ المنافره بین لو و تَریٰ تکون من حیث اللّفظ و المعنی، و بینها و بین وُقِفُوا من حیث المعنی فقطّ، و کذلک بین إذ و وُقِفُوا فتنزیل المضارع، أعنی تَریٰ منزله الماضی لا یکفی فی رفع إشکال المنافره.

لأنّا نقول: إنا نلتزم بالتّنزیلین:

الأوّل: تنزیل وُقِفُوا معنی منزله الماضی، فنقول: إنّ حاله وقوفهم علی النّار و إن کانت

كأنّه قيل: قد انقضى الأمر لكنّك ما رأيته، و لو رأيته لرأيت أمرا فظيعا [كما]عدل (١)

استقباليّه إلاّ أنّها لمكان كونها متيقّنه الوقوع، حيث أخبر بها من لا خلاف فى إخباره، جعلت بمنزله الماضى المتحقّق الوقوع.

الثّانى: تنزيل المضارع أى تَرىٰ منزله الماضى لفظا فى الدّلاله على التّحقّق فى الجمله، و كذلك معنى فى كونه متحقّق الوقوع فى الجمله، و ملاك كلّ من التّنزيلين هو كون الخبر ممّن لا خلاف فى إخباره.

قد عرفت أنّه استعمل المضارع مع لو، لتنزيله منزله الماضى، لصدوره عمّن لا خلاف فى إخباره كما استعمل المضارع بمعنى الماضى للتّنزيل و الصّدور المذكورين فى قوله تعالى: رُبَمٰا يَوَدُّ اَلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كٰانُوا مُسْلِمِينَ (١)، المعنى ربّما يتمنّى الكفّار يوم القيامه حين يرون الهوان و العذاب كونهم على الإسلام فى الدّنيا حين كان العمل يرفع و التّوبه تنفع.

و روى مرفوعا عن النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم قال: (إذا اجتمع أهل النّار، و معهم من يشاء اللّه من أهل القبله قال الكفار للمسلمين: ألم تكونوا مسلمين! قالوا: بلى، قالوا: فما أغنى عنكم إسلامكم، و قد سرتم معنا فى النّار؟ قالوا: كانت لنا ذنوب، فأخذنا بها، فيسمع اللّه عزّ و جلّ ما قالوا، فأمر من كان فى النّار من أهل الإسلام، فأخرجوا منها، فحينئذ يقول الكفّار: يا ليتنا كنّا مسلمين.

و الشّاهد: فى رُبَمٰا حيث أدخلت ربّ المكفوفه بما على المضارع لتنزيله لفظا و معنى بمنزله الماضى، لصدوره عمّن لا خلاف فى إخباره.

و الباعث على هذا التّنزيل ما ذكره أبو على، و من تبعه من البصريّين من أنّ ربّ المكفوفه بما لا تدخل إلاّ على الماضى، و حيث إنّ إظهار الكفّار و دادتهم للإسلام أمر استقبالىّ، لكونه فى القيامه فلابدّ من ارتكاب التّنزيل بملاك أنّه ممّا أخبر به من لا خلاف فى إخباره.

فالآيتان تشتركان فى العدول و التّنزيل بناء على أنّهما كلام من لا خلاف فى إخباره، و المستقبل عنده بمنزله الماضى فى تحقّق الوقوع، و تفترقان فى أنّ الدّاخل على المضارع فى كلّ منهما غير الدّاخل عليه فى الأخرى، و استعمال كلّ واحد من الدّاخلين ههنا قرينه على العدول و التّنزيل، لكونه واقعا فى غير محلّه لأنّ محلّه حقيقه هو الماضى حقيقه.

نعم لا يخفى أنّ توضيح التّنزيل فيما هو بصدده بهذه الآيه مع ما فيها من الخلاف المبيّن

١- ١) سوره الحجر:٣.

عن الماضى إلى المضارع [فى رُبَمَا يَوَدُّ اَلَّذِينَ كَفَرُوا . لتنزيله (١) منزله الماضى لصدوره عمّن لا خلاف فى إخباره، و إنّما كان الأصل ههنا هو الماضى، لأنّه قد التزم ابن السّرّاج و أبو على فى الإيضاح (٢)

بعضه فيما بعد، توضيح بما هو أخفى، و لو قال: و مثله رُبَمَا يَوَدُّ لكان أولى كما فى الأطول.

أى المضارع «منزله الماضى» المناسب لربّ المكفوفه بما عن عمل الجرّ، و حاصل الكلام فى هذا المقام إنّ ما كافه لربّ عن عمل الجرّ، فيجوز دخولها على المضارع، و حقّها أن تدخل على الماضى لما فى علم النّحو من أنّ من خصائص ربّ أن يكون فعلها ماضيا، لأنّك إذا ربّ رجل كريم لقيته، كنت مخبرا بقلّه من لقيته فى الزّمان الماضى، فأمّا المستقبل فلا يعلمه إلاّ اللّه تعالى و لا يمكنك الإخبار عنه بالقلّه.

قيل: قد جوّز أبو على فى غير الإيضاح، و من تبعه، وقوع الاستقبال بعدها، و كيف كان فتشبيه المصنّف قوله تعالى: وَ لَوْ تَرىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى اَلنّٰارِ بقول: تعالى: رُبَمَا يَوَدُّ اَلَّذِينَ كَفَرُوا مبنىّ على هذا المذهب، و أمّا الجمهور فقد جوّزوا دخولها على المضارع و الجمله الاسميّه أيضا، و اختاره ابن هشام حيث قال فى المغنى: «و من دخولها على الفعل المستقبل رُبَمَا يَوَدُّ اَلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كٰانُوا مُسْلِمِينَ و قيل: هو مؤوّل بالماضى على حدّ قوله تعالى: وَ نُفِخَ فِي اَلصُّورِ، و فيه تكلّف لاقتضائه أنّ الفعل المستقبل عبّر به عن ماض متجوّز به عن مستقبل، انتهى مور الحاجه من كلام ابن هشام فى المغنى.

و هذا هو الصّحيح لعدم تماميّه ما استدلّ به على امتناع دخولها على غير الماضى من أنّها للتّقليل، و هو إنّما يظهر فى الماضى، لأنّه إنّما يتصوّر فيما عرف حدّه، و ما يكون كذلك إنّما هو الواقع فى الماضى، و ما سيقع مجهول، فلا يمكن أن يوصف بالقلّه و الكثره، وجه عدم تماميّه ذلك أنّ العلم بالمستقبل أمر ممكن، كما فى الآيه حيث إنّ المتكلّم هو اللّه الّذى يعلم غيب السّماوات و الأرض، فكونها للتّقليل لا يستلزم امتناع دخولها على المستقبل فإنّ الواقع فى المستقبل إذا كان معلوما يعرف حدّه كان كالواقع فى الماضى.

أنّ الفعل الواقع بعد ربّ المكفوفه (۱) بما يجب أن يكون ماضيا لأنّها (۲) للتّقليل فى الماضى و معنى (۳) التّقليل ههنا أنّه تدهشهم (۴) أهوال القيامه

أى المكفوفه عن عمل الجرّ، بسبب ما الكافّه عن العمل.

أى ربّ المكفوفه موضوعه «للتّقليل فى الماضى» على أحد الرّائيين، أى قول أبى على فى الإيضاح، حيث التزم فيه بلزوم وقوع الماضى بعدها، لأنّ الانقطاع يناسب التّقليل.

أى قوله:

«و معنى التّقليل ههنا» أى فى الآيه، جواب عن سؤال مقدّر تقديره: أنّه لا شكّ فى كثره ودادتهم للإسلام و إظهارهم لها بقولهم: ليتنا كنّا مسلمين، و بعباره أخرى كيف تكون ربّ ههنا للتّقليل، و الحال إنّ الكفار يودّون كثيرا كونهم مسلمين؟ !

و حاصل الجواب:

إنّه لا ـ ريب فى عظم ودادتهم للإسلام، و كثره مراتبها إلاّ ـ أنّ إظهارها بقولهم: ليتنا كنّا مسلمين و تمنّيهم له ليس بكثير، إذ مقتضى الجرى الطّبيعى، و إن كان كثرته أيضا، إلاّ أنّ هنا ما يمنع ذلک، و هو عدم التفاتهم إلى مزيّه الإسلام لعظم العذاب و شدّته فى كثير من الأوقات، و إنّما يلتفتون إليها فى قليل من الأوقات يحصل لهم فيه إفاقه ما، فعليه لا مانع من حمل على التّقليل فى الآيه.

و قد يجاب أيضا بأنّ ودادتهم و إن كانت كثيره لكنّها بمنزله القليل لعدم نفعها.

أى الكفّار أعنى تحيّرهم و تسكرهم» أهوال القيامه» ، أو تذهب عقولهم الأمور المفزعه.

ص: ۱۷۷

فيبهتون (١) فإن وجدت منهم إفاقه ما تمنّوا ذلك (٢) و قيل: هى مستعاره (٣) للتّكثير أو للتّحقيق و مفعول يَوَدُّ محذوف (۴) لدلاله لَوْ كٰانُوا مُسْلِمِينَ عليه (۵)

من البهت بمعنى الدّهشه و التّحيّر، أى فيتحيّرون، أو الأخذ بغته، فعلم أنّ قلّه التّمنّى لذلك باعتبار قلّه الزّمان الّذى يقع فيه، فلا ينافى كثرته فى نفسه.

أى كونهم مسلمين.

أى مستعاره من معناها الأصلى، و هو التّقليل لمعنى آخر، و هو إمّا الكثره أو التّحقيق، فتكون ودادتهم مسلمين كثيره أو محقّقه أو كانت المستعاره بمعنى المنقوله، فالمعنى و قيل: هى منقوله من التّقليل إلى التّكثير أو التّحقيق، و المراد مطلق المجاز لا الاستعاره الاصطلاحيّه، فالعلاقه فى استعمالها فى التّكثير هى الضّدّيّه، و فى التّحقيق اللاّزميّه، فإنّ التّقليل فى الماضى يلزمه التّحقيق، و قد عرفت أنّ ربّ عند بعضهم حقيقه فى التّكثير، و عليه تختصّ أيضا بالماضى عند ابن السّرّاج و أبى على، فإنّ التّكثير كالتّقليل إنّما يكون فيما عرف حدّه.

و باعتبار أنّ الكفّار حال إفاقتهم دائما يودّون كونهم مسلمين فالتّكثير نظرا للتّمنّى فى نفسه، و التّقليل نظرا إلى أنّ أكثر أحوالهم الغيبوبه و الدّهشه.

قيل: قوله: «مستعاره للتّكثير» أى مستعاره بالنّسبه إلى أصل الوضع، و إن شاع استعمالها فى التّكثير حتّى التحق بالحقيقه.

و كيف كان فالمراد بالاستعاره هنا مطلق النّقل و التّجوّز، لا المصطلح عليها و العلاقه الضّدّيّه، لأنّ التّكثير ضدّ التّقليل.

فالتّقدير ربّما يودّ الّذين كفروا الإسلام، أو كونهم مسلمين، و لا فرق فى ذلك بين الوجوه السّابقه من كون ربّ للتّقليل، أو التّكثير، أو التّحقيق، و لا يصحّ أن يكون المفعول لَوْ كٰانُوا مُسْلِمِينَ كما قد يتوهّم و ذلك لأحد وجهين:

الأوّل: لأنّ الكفار لم يودّوا ذلك.

الثّانى: لأنّ لو التّى للتّمنّى للإنشاء، و لا يعمل ما قبل الإنشاء فيما بعده.

أى على حذف المفعول.

و لو للتّمنّى (١) حكايه (٢) لودادتهم و أمّا على رأى من جعل لو التّى للتّمنّى حرفا مصدريّه (٣) ، فمفعول يَوَدُّ هو قوله: لَوْ كٰانُوا مُسْلِمِينَ (۴) .

أى لا للشّرط، و ذلك لعدم ذكر جواب لها.

أى بناء على أنّ جمله لَوْ كٰانُوا مُسْلِمِينَ محكيّه بالقول المقدّر، و هو حال لفاعل كفروا، و المعنى ربّما يودّ الّذين كفروا، حال كونهم قائلين لو كانوا مسلمين، أى لو كنّا مسلمين، و التّعبير بالغيبه لمطابقه يَوَدُّ اَلَّذِينَ كَفَرُوا و الأمران جائزان، فلا يرد حينئذ ما يقال من أنّ الظّاهر أن يقال: لو كنّا مسلمين، لأنّ هذه هى الوداده التّى تصدر عنهم حتّى تكون الحكايه مطابقه للمحكى، إذ معنى الحكايه إيراد اللّفظ على سبيل استبقاء صوره الأولى.

و يمكن أن يكون قوله: «حكايه لودادتهم» جوابا عن سؤال مقدّر، و التّقدير إنّ الالتزام بكون لو للتّمنّى لا مجال له، إذ التّمنّى مستحيل من اللّه سبحانه.

و حاصل الجواب: إنّ قوله تعالى حكايه عن تمنّى الكفّار، لا أنّه مسوق لغرض إبراز تمنّيه سبحانه، و لا ريب أنّ حكايه التّمنّى ليست مستحيله منه تعالى.

و كيف كان فحذف المفعول مبنىّ على أنّ لو للتّمنّى و جمله لَوْ كٰانُوا مُسْلِمِينَ محكيّه بالقول المقدّر، كما عرفت. و يمكن أن تكون لو للشّرط و الجواب محذوف أى لنجوا من العذاب، فالمعنى حينئذ لو كانوا مسلمين لنجوا من العذاب، و حينئذ لا حكايه أصلا.

أى و أمّا على رأى من جعل لو التّى جعلها غيره للتّمنّى حرفا مصدريّه فلا يرد ما قيل: من أنّه إذا كانت لو حرفا مصدريّه، لا تكون للتّمنّى.

أى بعد التّأويل بالمصدر، فالمعنى يود الّذين كفروا كونهم مسلمين، و حينئذ لا حاجه إلى حذف المفعول.

و المتحصّل من جميع ما ذكرناه هو الاحتمالات فى لو-ثلاثه:

الأوّل: أن تكون للتّمنّى.

و الثّانى: أن تكون حرفا مصدريّه.

و الثّالث: أن تكون للشّرط محذوف الجزاء، و إنّما لم يذكره الشّارح لكونه بعيدا، و محتاجا إلى التّقدير.

ص :١٧٩

[أو لاستحضار (١) الصّوره]عطف (٢) على قوله: لتنزيله.

أى لإحضار المتكلّم المخاطب الصّوره، فالسّين و التّاء ليستا للطّلب، بل زائدتان للتّأكيد، و يجوز أن تكونا للطّلب كأنّ المتكلّم يطلب من نفسه الإحضار.

و كيف كان فإنّما عبّر عن مدخول لو الّذى يجب أن يكون ماضيا بفعل مضارع، لأجل تجسيم صوره موقف الكفّار يوم القيامه بإحضار الصّوره المذكوره فى أذهان المخاطبين حتّى ينظروا إلى الموقف المزبور نظرا شهوديا، لأنّ المضارع ممّا يصلح للدّلاله على الحال الحاضر الّذى من شأنه العرض و التّجسيم.

إنّ ما ذكره الشّارح من أنّ قوله: «لاستحضار الصّوره» عطف على قوله: «لتنزيله» لا يرجع إلى محصّل صحيح، لأنّه مستلزم لعطف الخاصّ على العامّ، حيث إنّ التّنزيل المذكور سابقا مطلق لم يلحظ فيه الاستحضار أو عدمه، و الاستحضار عباره عن التّنزيل الملحوظ معه الاستحضار أو عدمه، و مثل هذا العطف مختصّ بالواو، و لا يجوز بأو، للزوم جعل قسم الشّىء قسيما له، إلاّ أن يقال: إنّه عطف مغاير نظرا إلى أنّ المعطوف عليه من تنزيل الماضى حقيقه و المعطوف من تنزيل الماضى تقديرا.

و التّحقيق أن يقال: إنّ المضارع الّذى يدلّ على الأمر الاستقبالى لا تدخل عليه لو إلاّ بتنزيله منزله الماضى كما تقدم مفصّلا، و أمّا بتنزيله منزله الأمر الحالى ابتداء كما فى استحضار الصّوره، و بين التّنزيلين مباينه كلّيّه.

توضيح ذلك أنّ دخول لو على المضارع فى الآيه المذكوره إمّا لتنزيله منزله الماضى كما تقدّم فى المعطوف عليه، و إمّا لتنزيله منزله الأمر الحالى ابتداء، كما فى المعطوف، بمعنى أنّ مقتضى الظّاهر و إن كان تنزيل الحاله المستقبله منزله الحاله الماضيه، ثمّ التّعبير عنها بلفظ الماضى، لمكان أنّ كلمه لو مختصّه بالماضى، لكن لم يؤت بما تقتضيه لو، و عدل عنه إلى الإتيان بالمضارع استحضارا لتلك الحاله المستقبله، و جعلها بمنزله الحاله الحاضره.

و دعوى تنزيل الأمر الاستقبالى منزله الأمر الماضوى ثمّ تنزيل الماضى التّأويلى منزله الأمر الحالى بعيده جدا، بل تكلّف بارد لا يرتضيه الطّبع.

لا يقال: لابدّ من الالتزام بالتّنزيلين لتصحيح دخول لو على المضارع، إذ لو لم ينزّل الأمر الاستقبالى منزله الماضى لما صحّ دخول لو على تَرىٰ .

یعنی أنّ العدول إلی المضارع فی نحو: وَ لَوْ تَریٰ إمّا لما ذکر (۱) و إمّا لاستحضار صوره رؤیه الکافرین موقوفین علی النّار (۲) ، لأنّ المضارع ممّا یـدلّ علی الحال الحاضـر الّـذی من شأنه أن یشاهد، کأنّه (۳) یستحضـر بلفظ المضارع تلک الصّوره لیشاهدها (۴) السّامعون (۵) و لاـ یفعـل ذلـک إلاّـ فی أمر یهتمّ بمشاهـدته لغرابته أو فظاعته أو نحو ذلک (۶) [کمـا فی قوله تعالی: فَتُثِیرُ سَحٰاباً (۱)(۷)]

لأنّـا نقول: إنّ المصـحّح لـذلک هو الاسـتحضار، لأـنّ ما یجیء علی خلاف الأصل لا بـدّ فیه من نکته، و الاسـتحضار فی المقام نکته، کیف لو لم یکن الاستحضار مصحّحا لما أمکن التّصحیح بتنزیل الحاله المستقبله منزله الحاله الماضیه، إذ یهدم أساسر هذا التّنزیل بعد الإقدام علی التّنزیل الثّانی، أعنی تنزیل الماضی التّأویلی منزله الأمر الحالی للاستحضار، فما ذکره الشّارح فی محلّه و لا ینافی ما ذکره الرّضی رحمه اللّه من أنّه لم یثبت فی کلامهم حکایه الحاله المستقبله کما ثبتت حکایه الحاله الماضیه، و ذلک لأنّ الاستحضار أثر التّنزیل و الحکایه و لا یمکن انفکاکه عنهما، و دعوی أنّ الاستحضار إنّما هو فیما لم یقع لا دلیل علیها.

أی تنزیل المضارع منزله الماضی.

أی قائلین یا لیتنا نردّ و لا نکذب بآیات ربّنا.

أی اللّه تعالی.

أی الصّوره، و حاصـل الکلام إنّ المضارع فی هـذه الأمثله علی حقیقته لأنّ مضـمونها إنّما یتحقّق فی المسـتقبل، لکن نزّل منزله الماضی سعیا فی قضاء حقّ ما دخلت لو و إذ و ربّ و إنّما نزّل منزلته لکونه محقّق الوقوع، أو یجعل کأنّه کان ماضیا، ثمّ عبّر عنه بالمضارع استحضارا لصورته العجیبه تفخیما لشأنها، و هو حکایه الحال الماضیّه.

أی السّامعون للفظ المضارع.

أی کالتّعجب ثمّ المراد بالغرابه النّدره، فی مقابل الشّهره.

و الآیه هکـذا: وَ اَللّٰهُ اَلَّذِی أَرْسَلَ اَلرِّیٰاحَ فَتُثِیرُ سَحٰاباً فَسُقْنٰاهُ إِلیٰ بَلَدٍ مَیِّتٍ فَأَحْیَیْنٰا بِهِ اَلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهٰا کَذٰلِکَ اَلنُّشُورُ . أی کما فعلنا هذا بالأرض الجدبه من إحیائها بالزّرع و النّبات، ننشر الخلائق بعد موتهم و نحشرهم للجزاء من الثّواب و العقاب.

۱- ۱) سوره فاطر:۱۰.

بلفظ (١) المضارع بعد قوله تعالى: اَلَّذِی أَرْسَلَ اَلرِّیٰاحَ [استحضارا لتلك الصّوره البديعه الدالّه على القدره الباهره (٢)]يعنى إثاره صوره السّحاب (٣) مسخّرا بين السّماء و الأرض على الكيفيّات المخصوصه و الانقلابات المتفاوته (۴) . [و أما تنكيره]أى تنكير المسند [فلإراده (۵) عدم الحصر

و الشّاهد فيه: قوله تعالى: فَتُثِيرُ حيث إنّ مقتضى الظّاهر كان التّعبير بالماضى، أعنى أثارت، لأنّه قد عبّر عن الإرسال بالماضى قبله حيث قال: أَرْسَلَ اَلرِّیٰاحَ، و عن السّوق به بعده حيث قال: فَسُقْنٰاهُ و المناسب أن يقال: أثارت لكن عدل عنه إلى المضارع استحضارا لصوره الإثاره البديعه.

أى قال: تثير، فى موضع أثارت قصدا لإحضار تلك الصّوره لدلاله المضارع على الحضور فى الجمله، و إنّما قصد ذلك، لأنّ النّفس تتسارع إلى إحضار الأمر العجيب و تسرّ به و تتوصل به بما أمكن.

أى الغالبه على كلّ قدره.

أى صوره إثاره اللّه السّحاب بالرّياح، فإسناد الإثاره إلى الرّياح فى قوله تعالى: فَتُثِيرُ مجاز عقلىّ، و من قبيل الإسناد إلى السّبب.

عطف تفسير للكيفيّات المخصوصه من كونه متّصل الأجزاء، أو منقطعها متراكما أو غير متراكم بطيئا أو سريعا غليظا أو رقيقا ملونا بلون البياض، أو الحمره أو السّواد متحرّكا إلى اليمين أو اليسار، أو الشّمال أو الجنوب، أو الفوق أو التّحت، و بالجمله إنّ الصّوره البديعه السّحابيّه هى بروز قطع السّحاب من حواشى الأفق حتّى تملئ دائره السّماء بسير و تجمع و اتّصال بعض ببعض على كيفيّه مخصوصه.

[و أمّا تنكير المسند]

@

[و أمّا تنكير المسند]

أى فلإراده المتكلّم إفاده السّامع عدم حصر المسند فى المسند إليه، و عدم العهد و التّعيين فى المسند حيث يقتضى المقام ذلك.

لم يقل: أما تنكيره فلعدم إراده الحصر و العهد، لأنّ عدم الإراده ليس مقتضيا لشىء، و إنّما المقتضى و المؤثّر هو الإراده سواء كانت متعلّقه بالوجود أو بالعدم.

لا يقال: إنّ تعليل تنكير المسند بإراده عدم الحصر و العهد عليل، لأنّ إراده عدم الحصر و العهد يمكن مع التّعريف، لأنّه قد يكون لغير الحصر و العهد، كقولك: أنت البطل المحامىّ،

و العهد (١)]الدّال عليهما التّعريف (٢) [كقولك: زيد كاتب و عمرو شاعر (٣) ، أو للتّفخيم (۴) نحو: هُدىً لِلْمُتَّقِينَ]بناء على أنّه (۵)

فهذه النّكته لا تختصّ بالتّنكير.

لأنّا نقول: إنّ ذلك لا يضرّ، لأنّه لا يجب فى النّكته الانعكاس، فإنّ الاطّراد و الانعكاس غير لازم فيما عدا التّعريفات، فعدم انعكاس النّكته المذكوره فى كلامه لا ضير فيه، و يجوزان تجعل سببا للتّنكير، و إن أمكن حصولها بغيره أيضا.

أى إراده عدم عهد المسند، و ذلك بأن يكون المراد بالمسند وصفا غير معهود.

قيل: عدم الحصر يقتضى عدم العهد، لأنّ المعهود معيّن شخصىّ و من حمل المعيّن الشّخصىّ على شىء يلزم الحصر، فذكره بعد عدم الحصر لغو.

أى تعريف المسند بدخول اللاّم، غايه الأمر إنّ العهد مستفاد من تعريف المسند بلام العهد، أو الإضافه العهديّه، و الحصر مستفاد من تعريفه بلام الجنس على ما سيجىء من أنّ تعريف المسند بأل الجنسيّه يفيد حصره فى المسند إليه.

أى فإنّ المراد مجرد الإخبار بالكتابه و الشّعر، لا حصرهما فى زيد و عمرو، و لا إفاده أنّهما معهودين، ثمّ المراد بالكاتب من يلقى الكلام نثرا بقرينه أنّه ذكر فى مقابل الشّاعر، و المراد بالشّاعر من يلقى الكلام نظما.

أى للتّعظيم أى لدلاله تنكير المسند على أنّه بلغ من الفخامه و العظمه مرتبه لا يمكن إدراك كنهه و حقيقته، و يكون متقمّصا بقميص الإبهام و النّكاره.

و لا ريب أنّ إفاده مثل هذه العظمه خارجه عن نطاق المعرفه، فالمراد من التّفخيم هو التّفخيم على وجه مخصوص، فلا يرد ما قيل: من أنّ التّفخيم يمكن حصوله بالتّعريف بأن يجعل المعهود هو الفرد المعظّم على أنّ حصول التّفخيم مع التّعريف لا يضرّ، لأنّ النّكته لا يجب انعكاسها

أى هُدىً .

خبر مبتدأ محذوف (۱) أو خبر (۲) ذٰلِکَ اَلْکِتٰابُ [أو للتّحقير (۳)]نحو: ما زيد شيئا (۴) . [و أمّا تخصيصه]أى المسند [بالإضافه]نحو: زيد غلام (۵) رجل [أو الوصف]نحو: زيد رجل (۶) عالم [فلكون الفائده أتمّ].

أى هو هدى، أى هدايه فخيمه عظيمه لهم.

و إنّما قال: «على أنّه خبر مبتدأ محذوف» ، لأنّه يحتمل أن يكون منصوبا على الحاليّه، و أن يكون مرفوعا مبتدأ، و فيه خبر مقدّما عليه لتنكيره و خبر لاٰ رَيْبَ فِيهِ محذوف، و التّقدير: لا ريب فيه، فيه هدى، و كيف كان فالتّمثيل بالآيه لتنكير المسند للتّفخيم، بناء على أن يكون هُدیً خبرا، و أمّا إن أعرب حالا من الكتاب فهو خارج عن باب المسند الّذى كلامنا فيه، و إن كان التّنكير فيه للتّفخيم و التّعظيم أيضا.

أى خبر ثان ل ذٰلِکَ اَلْکِتٰابُ، و خبره الأوّل قوله: لاٰ رَيْبَ فِيهِ، و يكون اَلْکِتٰابُ نعتا لذلك، فالتّنكير فى هُدیً حينئذ للدّلاله على فخامه هدايه الكتاب و كمالها، و قد أكّد ذلك التّفخيم بكونه مصدرا مخبرا به عن اَلْکِتٰابُ، حيث إنّه يفيد أنّ اَلْکِتٰابُ لمكان كماله فى الهدايه أصبح نفس الهدايه.

أى فلإظهار حقاره المسند، و انحطاط شأنه.

أى ليس شيئا يعتنى به ليعرف، و كان الأولى أن يمثّل بنحو الحاصل لى من هذا المال شىء، أى حقير، لأنّ التّحقير فى المثال المذكور لم يستفد من التّنكير، بل إنّما استفيد من نفى الشّيئيّه، إذ المعنى إنّ زيدا ملحق بالمعدومات، فليس شيئا حقيرا، فضلا عن أن يكون شيئا عظيما.

[و أمّا تخصيص المسند]

@

[و أمّا تخصيص المسند]

أى فى التّمثيل المذكور إشاره إلى أنّ التّخصيص إنّما يجرى فى إضافه النّكره إلى النّكره، لا فى إضافه النّكره إلى المعرفه، ثمّ هذا أولى من تمثيل السّكاكى بزيد ضارب غلامه، لأنّ الإضافه فى هذا التّمثيل لفظيّه فتفيد التّخفيف دون التّخصيص.

كان الأولى أن يمثل بنحو: زيد شاعر متهوّر، لأنّ الوصف فى نحو: زيد رجل عالم، محصل لأصل الفائده، فلا مجال لجعله سببا لأتمّيّه الفائده، اللّهم إلاّ أن يقال: إنّ التّمثيل به مبنىّ على أنّه قد يكون كلاما مع من يتوهّم أنّ زيدا لم يبلغ أوان الرّجوليّه، و أنّه صبى بعد، أو مع من يتوهّم أنّه اسم امرأه، و الحاصل إنّ إتيان المسند مخصّصا بالإضافه، أو الوصف إنّما

لما مرّ (١) من أنّ زياده الخصوص توجب أتمّيه الفائده (٢) و اعلم (٣) أنّ جعل معمولات المسند كالحال و نحوه من المقيّدات، و جعل الإضافه و الوصف من المخصّصات إنّما هو مجرد اصطلاح (۴) .

هو لإتمام الفائده.

و ليعلم أنّ المراد من التّخصيص ههنا ما هو المراد عند النّحاه، أعنى تقليل الاشتراک الحاصل فى النّكرات، فإنّ غلام فى المثال الأوّل، و رجل فى المثال الثّانى كان بحسب الوضع محتملا لكلّ فرد من أفراد الغلمان و الرّجال، فلمّا أضفت فى الأوّل، أتيت بالوصف فى الثّانى قلّت ذلک الاشتراک و الاحتمال، و خصّيصت الغلام و الرّجل ببعض من الأفراد أعنى غلام رجل، و رجل عالم.

أى فى أوّل بحث تعريف المسند إليه، ثمّ من فى قوله: «من أنّ زياده. . .» بيان لما فى قوله: «لما مرّ» .

و ذلک لأنّ احتمال تحقّق الحكم متى كان أبعد كانت الفائده فى الإعلام به أتمّ و أقوى و أكمل، و كلّما ازداد المسند إليه و المسند تخصّصا ازداد الحكم بعدا.

قوله: «و اعلم أنّ جعل. . .» جواب عن سؤال مقدّر، تقريره: إنّ المصنّف لم قال فيما تقدّم فى الإتيان مع المسند ببعض معمولاته، كالحال و المفعول به و التّمييز، قال: «و أمّا تقييده بالمفعول و نحوه» ، و قال: فى الإتيان مع المسند بالمضاف إليه و الوصف، و أما تخصيصه بالإضافه أو الوصف، مع أنّ مقتضى تسميه مجموع المضاف و المضاف إليه، و مجموع الموصوف و الصّفه مركّبا تقييديّا أن يجعل الوصف و الإضافه من المقيّدات كالمفعول و نحوه.

و حاصل الجواب إنّ هذا اصطلاح محض خال عن المناسبه، و مجرّد عن داع و غرض، و لو اصطلح على العكس بأن جعل معمولات الفعل من المخصّصات، و الإضافه و الوصف من المقيّدات لكان صحيحا.

أى اصطلاح مجرّد من المناسبه، و لا ضير فى أن يصطلح على شىء من دون ملاحظه مناسبه أصلا، إذ كما يصحّ أن يعين بعض الألفاظ بإزاء بعض المعانى من دون أن يراعى هناک مناسبه فى اللّغات، كذلک يصحّ أن يصطلح على شىء من دون ملاحظه مناسبه، و إن كان الغالب فيه رعايه المناسبات و ملاحظه المرجّحات، و إن شئت فقل: إنّه لا فرق بين التّخصيص

و قيل: (۱) لأنّ التّخصيص عباره عن نقض الشّيوع (۲) و لا شيوع للفعل، لأنّه إنّما يدلّ على مجرّد المفهوم (۳) و الحال (۴) تقيّده، و الوصف (۵) يجيء فی الاسم الّذی فيه الشّيوع فيخصّصه.

و التّقييد لبا فكما أنّ التّخصيص مقلّل للأفراد، كذلك التّقييد، إذ التّخصيص معناه تضييق دائره العموم، و تقليل أفراد العامّ، و التّقييد معناه تضييق دائره الإطلاق، و منع سيلانه فی الأفراد كالرّقبه و الرّقبه المؤمنه.

و مراده إنّ ما ارتكبه المصنّف ليس مجرّد اصطلاح، بل اصطلاح مبنیّ على المناسبه و الدّاعی و المقتضی.

أی العموم.

أی الماهيه المطلقه، و هو الحدث، و المطلق لا يكون فيه التّخصيص، و إنّما يكون فيه التّقييد بالمعمولات. و بعباره واضحه إنّ الفعل إنّما يدلّ على الماهيه المطلقه، أی طبيعیّ الحدث من دون الإشاره إلى أفراده على نحو العموم، أو الخصوص، و الاسم الّذی يذكر له وصف، أو يضاف إلى شیء يدلّ على العموم، أی شمول أفراد مدلوله، و استغراقها لو لا الإضافه و التّوصيف، و لا ريب أنّ المطلق يقابله المقيّد، و العامّ يقابله الخاصّ، فالمناسب للفعل أن يسمّى معموله مقيّدا، و المناسب للاسم أن يسمّى ما يذكر بعده من المضاف إليه، و النّعت مخصّصا.

فمعنی دلاله الفعل على مجرّد المفهوم، أی بلا اعتبار الأفراد و الأنواع، فيكون مطلقا كضرب، حيث إنّه يدلّ على مجرّد الضّرب.

أی إنّ الفعل و إن كان يدلّ على مجرّد المفهوم، و لكنّ الحال و نحوها من سائر المعمولات» تقيّده» ، و لهذا جعلت من المقيّدات دون المخصّصات.

أی و أمّا الوصف و الإضافه فهو يجیء فی الاسم فيه العموم و الاشتراک بين كثيرين» فيخصّصه» و يقلّل اشتراكه، فظهر المرجّح و المناسبه فی المقامين، و ليس ما ارتكبه المصنّف مجرّد اصطلاح خال عن المناسبه.

و فيه نظر (١) [و أمّا تركه]أى ترك تخصيص المسند بالإضافه أو الوصف [فظاهر ممّا سبق (٢)] فى ترك تقييد المسند لمانع من تربيه الفائده، [و أما تعريفه (٣) فلإفاده السّامع حكما على أمر معلوم له (۴) بإحدى طرق التّعريف]يعنى أنّه يجب عند تعريف المسند تعريف

أى فيما قيل فى بيان المرجّح و المناسبه نظر و إشكال، حاصله: إنّ هذا القائل إن أراد بالشّيوع العموم الاستغراقى، فهو منتف فى النّكره الواقعه فى كلام موجب، فيلزم أن لا يكون وصفها مخصّصا، و ليس الأمر كذلك، فإنّهم لم يفرّقوا فى تسميّه الوصف بالمخصّص، بين ما يكون وصفا للنّكره الواقعه فى السّالبه، و ما يكون وصفا للنّكره الواقعه فى الموجبه.

و إن أراد به العموم البدلى فهو موجود فى الفعل أيضا، فلازم ذلك أن يسمّى ما يذكر معه من معمولاته أيضا مخصّصا، فإذا لا بدّ من الالتزام بأنّ ما ارتكبه المصنّف مجرّد اصطلاح خال عن ملاحظه المناسبه.

و أجيب عن ذلك باختيار الشّق الأوّل، أعنى العموم الشّمولى، و إنّ الاسم لمّا كان يوجد فيه العموم الشّمولى، كما فى النّكره الواقعه فى سياق النّفى ناسبه التّخصيص الّذى هو نقض الشّيوع، أى العموم الشّمولى، بخلاف الفعل، فإنّه لمّا لم يوجد فيه باعتبار ذاته عموم، و إنّما يدلّ على معنى مطلق ناسب فيه التّقييد.

أى و أمّا تركه فتعليله و سببه ظاهر من الكلام الّذى سبق فى بيان السّبب فى ترك تقييد المسند بالحال، أو المفعول، أو نحو ذلك، و هو وجود مانع من تربيه الفائده، أى تكثيرها كالجهل بما يتخصّص به من وصف، أو إضافه مثلا تقول: هذا غلام، و لا تقول: هذا غلام فلأنّ، لعدم العلم بمن ينسب إليه، و كقصد الإخفاء عن السّامعين، و إراده أن لا يطّلعوا على زمان الفعل، أو مكانه، أو مفعوله، لئلاّ يهان أو يكرم بتلك النّسبه، و من الموانع خوف انقضاء الفرصه.

[و أمّا تعريف المسند]

@

[و أمّا تعريف المسند]

أى تعريف المسند» فلإفاده» المتكلّم» السّامع حكما على أمر» ، أى على شيء و هو المسند إليه.

أى للسّامع» بإحدى طرق التّعريف» ، و الظّرف متعلّق بمعلوم، و المراد بطرق التّعريف هى الطّرق السّتّه: العلميّه، الإضمار، الإشاره، التّعريف بالإضافه، التّعريف باللاّم، الموصوليّه.

و معنى العباره: و أمّا الإتيان بالمسند معرّفا فلإفاده المتكلّم السّامع حكما على مسند إليه

المسند إليه، إذ (۱) ليس فى كلامهم مسند إليه نكره، و مسند معرفه فى الجمله الخبريّه (۲) [بآخر مثله]أى حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله، فى كونه معلوما للسّامع بإحدى طرق التّعريف، سواء اتّحد (۳) الطّريقان نحو: الرّاكب هو المنطلق، أو اختلفا، نحو: زيد هو المنطلق [أو لازم (۴) حكم]عطف على حكما [كذلك]أى على أمر معلوم

معلوم للسّامع بإحدى طرق التّعريف السّته.

علّه ليجب فى قوله: «يجب. . .» ، ثمّ الوجوب مأخوذ من اقتصار المصنّف على هذه النّكته، أعنى الإفاده المذكوره، و من المعلوم أنّ الاقتصار فى مقام البيان يقتضى الحصر.

أتى بهذا القيد للاحتراز عن الجمله الإنشائيّه، نحو: من أبوك؟ و كم درهما مالك؟ و مثلهما جمله الصّيغه فى نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، فإنّ سيبويه يجوّز الإخبار بالمعرفه عن النّكره المتضمّنه للاستفهام أو أفعل التّفضيل فى جمله هى صفه، و غيره يجعل النّكره و أفعل التّفضيل خبرين مقدّمين، و كان على الشّارح أن يقيّد الجمله الخبريّه بالمستقلّه بالإفاده، ليخرج نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، فإنّ أفضل منه أبوه و إن كانت جمله خبريّه إلاّ أنّها ليست مستقلّه بالإفاده، لعدم كونها مقصوده بالذّات، هذا كلّه بناء على مقاله سيبويه، و أمّا بناء على ما ذهب إليه الرّضى، و جلّ من المحقّقين فلا حاجه إلى التّقييد.

هذا إشاره إلى أنّ مراد المصنّف من المماثله هى المماثله فى مطلق التّعريف لا فى نوع خاصّ منه، حيث إنّ طريق التّعريف فى كلّ من المسند إليه و المسند واحد فى المثال الأوّل، و هو التّعريف باللاّم، و مختلف فى المثال الثّانى حيث يكون التّعريف فى المسند إليه العلميّه، و فى المسند اللاّم. ثمّ قوله: «بآخر. . .» إشاره إلى اعتبار المغايره بين المسند إليه و المسند، إمّا بحسب المفهوم كما فى الحمل الشّائع الصّناعى، و إمّا بحسب الإجمال و التّفصيل كما فى الحمل الذّاتى الأوّلى.

المراد به لازم فائده الخبر، أعنى كون المخبر عالما بالحكم، توضيح ذلك: إنّ السّامع إذا لم يكن مسبوقا بالخبر الّذى أبداه المتكلّم، فقد أفاد المتكلّم فى هذه الصّوره مخاطبه حكما على أمر معلوم له بإحدى طرق التّعريف بأمر آخر مثله فى أصل التّعريف، و إن كان مسبوقا به، فقد أفاد فى هذه الصّوره له لازم الحكم الّذى أجراه على أمر معلوم بآخر مثله، و هو كونه عالما به كما تقول لمن مدحك أمس فى غيبتك: أنت المادح لى أمس، فتقصد بهذا

بآخر مثله، و فی هذا (۱) تنبیه علی أنّ کون المبتدأ و الخبر معلومین لاـ ینافی إفاده الکلام للسّامع فائده (۲) مجهوله، لأنّ (۳) العلم بنفس المبتدأ و الخبر لا یستلزم العلم بإسناد أحدهما إلی الآخر (۴)

إخبارک بأنّک عالم بمدحه لک أمس. و إذا فرضنا المخاطب عالما بالحکم المثبت فی الأمثله المذکوره جاهلا بعلمک کانت الأمثله المذکوره لإفاده لازم الحکم.

أی قول المصنّف أی» و أما تعریفه. . .» تنبیه علی عدم التّنافی بین کون المبتدأ و الخبر معلومین، و بین إفاده الکلام للسّامع فائده مجهوله و هی الحکم أو لازمه، فهذا الکلام من الشّارح دفع لشبهه التّنافی، فلابدّ أوّلا من بیان التّنافی، و ثانیا من توضیح الدّفع.

و أمّا بیان التّنافی، فلأنّه لا فائده فی الحکم علی الشّیء بالمعرفه، لأنّه من قبیل إفاده المعلوم و هی خلاف الفرض، لأنّ المفروض إفاده الکلام للسّامع فائده مجهوله.

و أمّا بیان الدّفع، و توضیح ذلک فنقول: إنّه کما أنّ الکلام إذا کان مختلف الجزأین بأن یکون المبتدأ معرفه و الخبر نکره، قد یفید الحکم، و قد یفید لازم الحکم، کذلک إذا کان معلوم الجزأین فلا مجال لما یتخیّل من أنّه لا فائده فی الحکم علی الشّیء بالمعرفه، لأنّه من قبیل إفاده المعلوم.

أی أعمّ من أن تکون فائده الحکم أو لازمه.

علّه لعدم التّنافی المستفاد من قوله: «لا ینافی» .

أی العلم بالمبتدأ و الخبر لا یستلزم العلم بانتساب أحدهما إلی الآخر، ألا تری أنّک أنّ الشّخص الفلانی یسمّی بزید مثلا، و أنّ لک أخا إلاّ أنّک لا تعلم بأنّ زیدا هو أخوک، و کذا تعلم أنّ الشّخص الفلانی یسمّی بعمرو، و أنّ فی البلد رجلا موصوفا بالانطلاق، و لکن لا تعلم أنّ الموصوف بذلک الانطلاق هو المسمّی بعمرو، فإذا ألقی إلیک الکلام المعلوم بجزأیه تعلم ذلک.

[نحو: زيد أخوك و عمرو (۱) المنطلق]، حال كون (۲) المنطلق معرّفا [باعتبار تعريف العهد أو الجنس (۳)]

أى كلّا من المثالين صالح لأن يكون مفيدا لنفس الحكم، و أن يكون مفيدا للازمه، إذ لو كان المخاطب يعرف زيدا باسمه و عينه، و يعرف أنّه أخوه لكان قولك: زيدا أخوك، مفيدا له لازم الحكم، أى كونك عالما بثبوت الأخوّه لزيد، و لو كان يعرف زيدا باسمه و عينه و لكن لا يعرف أنّ زيدا موصوف بكونه أخا له، و يحتمل أن يكون المعنون بعنوان الأخوّه المعلوم له غيره، لكان قولك: زيد أخوك، مفيدا له نفس الحكم، و كذلك قولك: عمرو المنطلق، لو كان المخاطب يعرف عمرا باسمه و عينه، و يعرف أنّه المنطلق، لكان قولك: عمرو المنطلق، مفيدا له لازم الحكم، و أمّا لو لم يعرف أنّه موصوف بالانطلاق، و يحتمل أن يكون المعنون بعنوان الانطلاق المعلوم له غيره، لكان قولك: عمرو المنطلق، مفيدا له نفس الحكم.

إشاره إلى أنّ قوله: باعتبار تعريف العهد أو الجنس متعلّق بمحذوف حال من المنطلق.

أى لا ـ غيرهما من أقسام معنى اللّام، و إنّما خصّ قوله: «باعتبار العهد أو الجنس» بالمثال الثّانى دون الأوّل، مع إمكان جريانه فى المثال الأوّل، لأنّ المضاف ينقسم انقسام ذى اللاّم، لأنّ الأصل فى الإضافه اعتبار العهد لا غير، فالاشتراط فيه شبيه بتحصيل الحاصل إذ يكون المعرّف بالإضافه معهودا قبل الإضافه.

ثمّ المراد بالعهد العهد الخارجى الجامع بين الحضورى و العلمى و الذّكرىّ، بأن تكون اللاّم إشاره إلى شخص معيّن فى الخارج، ثابت له الانطلاق، و إن لم يكن معلوما للمخاطب بعينه و شخصه، كما إذا عرف عمرا باسمه و شخصه، و عرف أنّ شخصا معيّنا ثبت له الانطلاق، و لا يعلم أنّه هو عمرو، فتقول له: عمرو المنطلق، و المراد بالجنس الحقيقه الّتى يعرفها المخاطب، فإذا قيل: عمرو المنطلق، لمن يعرف عمرا باسمه و شخصه، و يعرف مفهوم المنطلق، و لكن لا يعلم هل هذا المفهوم و الماهيه ثابت لعمرو أو لا؟

كانت اللام مشارا بها إلى الحقيقه الّتى يعرفها السّامع و المخاطب، و كان المعنى الشّخصىّ المعلوم المسمّى بعمرو ثبتت له حقيقه الانطلاق.

و الحاصل أنّك تقول: عمرو المنطلق، باعتبار تعريف العهد لمن يعلم أنّ إنسانا يسمّى

و ظاهر لفظ الكتاب (۱) أنّ نحو: زيد أخوك، إنّما يقال لمن يعرف أنّ له أخا و المذكور (۲) فی الإيضاح أنّه يقال: لمن يعرف زيدا بنفسه، سواء كان يعرف أنّ له أخا أم لم يعرف (۳) . و وجه التّوفيق (۴) ما ذكره بعض (۵) المحقّقين من النّحاه أنّ أصل وضع تعريف

بعمرو، و يعلم أيضا أنّ شخصا معيّنا ثبت له الانطلاق، و لكن لا يعلم أنّه عمرو، و باعتبار تعريف الجنس لمن يعلم ماهيه المنطلق من حيث هی، و لا يعلم هل هی متحقّقه للذّات المسمّاه بعمرو أم لا؟

أی المتن، و هو كلام المصنّف، أی حكما علی أمر معلوم بآخر مثله» إنّ نحو: زيد أخوك، إنّما يقال لمن يعرف أنّ له أخا» أی علی الإجمال، أی و يعرف زيدا بعينه، و لا يعرف أنّ تلك الذّات المسمّاه بزيد هی المتّصفه بالأخوّه، أی لا يعلم أنّ زيدا هو أخوه.

إشاره إلی المخالفه و التّناقض بين ما ذكره المصنّف هنا، و ما ذكره فی الإيضاح، مع أنّ الإيضاح كالشّرح لهذا المتن، و حاصل التّناقض: إنّ ظاهر لفظ الكتاب هنا هو مجیء المعرّف بالإضافه لمعيّن، فقولك: زيد أخوك، إنّما يقال لمن يعرف أنّ له أخا، و المذكور فی الإيضاح أنّ نحو: زيد أخوك، يقال لمن لم يعرف أنّ له أخا، فظاهر الإيضاح مجیء المعرّف بالإضافه لغير معيّن، و من البديهی أنّ التّناقض بين الكلامين أظهر من الشّمس.

أی هذا هو محلّ النّزاع و موجب للتّناقض.

[وجه التّوفيق بين المتن و الإيضاح فی وضع تعريف الإضافه]

@

[وجه التّوفيق بين المتن و الإيضاح فی وضع تعريف الإضافه]

أی بين المتن و الإيضاح.

أی الشّيخ الرّضی رحمه اللّه، و ملخّص ما يستفاد من كلام نجم الأئمه المحقّق الرّضی رحمه اللّه أنّ الإضافه موضوعه لمعهود معيّن، و قد تستعمل لغير معهود معيّن، و به يرتفع التّناقض المتخيّل بين المتن و الإيضاح، فإنّ لفظ الكتاب و المتن هنا حيث قال: «و أمّا تعريفه» إلی قوله: «بآخر مثله» ناظر إلی أصل وضع الإضافه، و ما فی الإيضاح ناظر إلی خلاف الأصل فی الوضع.

ص :۱۹۱

الإضافه على اعتبار العهد (۱) ، و إلاّ (۲) لم يبق فرق بين غلام زيد، و غلام لزيد فلم (۳) يكن أحدهما معرفه و الآخر نكره، لكن كثيرا ما يقال: جاءنى غلام زيد، من غير إشاره إلى معيّن كالمعرف باللاّم (۴) ، و هو (۵) خلاف وضع الإضافه، فما فى (۶) الكتاب ناظر

أى العهد الخارجى بأن يكون معنى غلام زيد هو الغلام المعيّن من غلمانه، و يعرفه المخاطب باعتبار كونه معهودا بينه و بين المتكلّم.

أى و إن لم يكن أصل وضع تعريف الإضافه على اعتبار العهد لم يتحقّق الفرق بين غلام زيد بالإضافه، و غلام لزيد بدونها، فكما أنّ معنى غلام لزيد غير معيّن، كذلك معنى غلام زيد مع أنّ كون الأوّل نكره، و الثّانى معرفه، لا يخفى على أحد، فلو كان المعنى الأوّل مساويا للمعنى الثّانى لكان الحكم بتعريف الثّانى دون الأوّل تحكّما محضا.

تفريع على النّفى، أى و إذا انتفى الفرق بينهما لم يكن أحدهما معرفه و الآخر نكره، و التّالى باطل فالمقدّم مثله، لأنّ المراد من الأوّل هو الغلام المعيّن المعهود، و من الثّانى هو الغلام الغير المعيّن، أى غلام ما، فيكون الأوّل معرفه و الثّانى نكره.

و المتحصّل ممّا ذكرناه أنّ غلام زيد و إن كان بحسب أصل وضع الإضافه لغلام معهود باعتبار تلك النّسبه المخصوصه، حتّى لو كان له غلمان، فلابدّ أن يشار به إلى غلام له مزيد خصوصيّه بزيد، لكونه أعظم غلمانه، و أشهرهم بكونه غلاما له، أو لكونه معهودا بين المتكلّم و المخاطب، لكن قد يقال: جاءنى غلام زيد، من غير إشاره إلى واحد معيّن، كما أنّ ذا اللاّم فى أصل الوضع لواحد معيّن، ثمّ يستعمل بلا إشارهإلى واحد معيّن، كما فى قوله: «و لقد أمر على اللّئيم يسبّنى» فيكون ذلك على خلاف وضعه.

أى كما أنّ المعرف باللاّم موضوع فى أصل الوضع للعهد الخارجى، أى المعيّن ثمّ قد تستعمل فى العهد الذّهنى الّذى هو فى الحقيقه نكره، كما مرّ فى قوله: (و لقد أمرّ على اللّئيم يسبّنى) .

أى مجىء المعرف بالإضافه لغير معيّن خلاف وضع الإضافه، و بعباره أخرى القول بعدم كون الإضافه إشاره إلى معيّن خلاف وضع الإضافه.

أى كون الإضافه للعهد الخارجى ناظر إلى أصل الوضع، فنحو: زيد أخوك، إنّما يقال لمن سبقت له معرفه بأنّ له أخا، فيشار إليه بعهد الإضافه، فالمراد من أصل الوضع كون المضاف معرفه باعتبار العهد.

ص :۱۹۲

إلى أصل الوضع، و ما فى الإيضاح إلى خلافه (١) [و عكسهما]أى (٢) و نحو عكس المثالين المذكورين، و هو أخوك زيد، و المنطلق عمرو، و الضّابط فى التّقديم (٣) أنّه إذا كان للشّىء صفتان من صفات (۴) التّعريف، و عرف السّامع اتّصافه (۵) بإحداهما

أى ناظر إلى خلاف الأصل من التّنكير العارض فنحو: زيد أخوك، يقال لمن يعرف زيدا، و لا يعرف أنّ له أخا.

أى التّفسير، للإشاره إلى أنّ قوله: عكسهما عطف على ما أضيف إليه، نحو: زيد أخوك، و عمرو المنطلق، فعكسهما هو أخوك زيد، و المنطلق عمرو.

[الضّابط فى تقديم المعرفتين]

@

[الضّابط فى تقديم المعرفتين]

أى فى تقديم كلّ واحد من المعرفتين، و هذا الضّابط دفع لما يتوهّم من قول المصنّف «و عكسهما» ، من أنّه إذا كان المبتدأ و الخبر معرفتين فللمتكلّم أن يقدّم أيّهما شاء، فلا يتميّز المبتدأ من الخبر.

و حاصل الدّفع أنّه يجعل المتقدّم منهما مبتدأ و المتأخر خبرا، و من هذا الضّابط يعلم سرّ قول النّحاه إذا كانا معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما.

و قيل: إنّ هذا الضّابط قاصر، لأنّه لم يبيّن ما إذا عرف المخاطب كلّا من الصّفتين للذّات، و لم يعرف أنّ الذّات متّحده فيهما، كما إذا عرف المخاطب أنّ له أخا، و عرف زيدا بعينه أنّ زيدا و أخاه متّحدان، فيريد أن تفيده ذلك الاتّحاد، فأنت حينئذ بالخيار فاجعل أيّهما شئت مسندا إليه.

إضافه صفات إلى التّعريف لأدنى ملابسه، و ضمير» أنّه» للشّأن، و معنى العباره: الضّابط فى تقديم أحد الاسمين المعرفتين الّذين يصلح كلّ واحد منهما للمبتدئيّه إذا كان للشّىء صفتان معلومتان من صفات التّعريف السّتّ كالعلميّه و الإضافه فى قولك زيد أخوك، هو تقديم ما يعرف السّامع اتّصاف الذّاتّ به دون ما لم يعرف اتّصافها به من الصّفه الأخرى، و التّفصيل فى كلام الشّارح.

أى عرف السّامع اتّصاف الشّىء بإحدى الصّفتين دون الصّفه الأخرى، و الحاصل: إنّ السّامع على كلّ تقدير يعرف أنّ له أخا، و يعرف الاسم و يعرف الذّاتّ بعينها لكن تاره يعلم اتّصاف تلك الذّاتّ بذلك الاسم، و يجعل اتّصافها بالأخوّه، و تاره بالعكس، فعلى الأوّل يجب تقديم الاسم و جعله مبتدأ، و على الثّانى بالعكس، فعلى الأوّل يجب أن يقال: زيد أخوك، و على الثّانى يجب أن يقال: أخوك زيد.

دون الأخرى، فأيّهما (۱) كان بحيث يعرف السّامع اتّصاف الذّات به، و هو (۲) كالطّالب بحسب زعمك أن تحكم عليه (۳) بالآخر يجب أن تقدّم اللّفظ الدّال عليه (۴) ، و تجعله (۵) مبتدأ، و أيّهما (۶) كان بحيث يجهل اتّصاف الذّاتّ به، و هو كالطّالب بحسب زعمك أن تحكم بثبوته (۷) للذّات أو انتفائه عنه يجب أن تؤخّر اللّفظ الدّال عليه و تجعله خبرا،

أی الصّفتين اللّتين لذات واحده، أی شرطيّه جوابها، قوله: «يجب أن تقدّم اللّفظ الدّالّ عليه. . .» و كان الأولى أن يقول الشّارح: فأيّهما مراعاه لصفتين، إلاّ أن يقال: إنّ الضّمير فی قوله: «فأيّهما» يعود إلی الوصفين، أی فأیّ الوصفين.

أی حال كون السّامع» كالطّالب بحسب زعمک» أی ظنّک و فهمک، و إن لم يكن كذلک فی الواقع.

أی السّامع كالطّالب أن تحكم أنت على الذّاتّ الّذی يعرف السّامع اتّصافه بأحد الوصفين» بالآخر» أی الوصف الّذی لا يعرف اتّصافه به.

أی على الوصف الّذی يعرف السّامع اتّصاف الذّات به.

أی أنت تجعل الوصف الّذی يعرف السّامع اتّصاف الذّات به. . . مبتدأ.

أی الوضعين» كان بحيث» ، أی كان بحاله يجهل السّامع اتّصاف الذّاتّ به، و قد روعی فی الإتيان بكلمه «حيث» مجروره بالباء فی الموردين، قول من يقول بتصرّفها، فتكون من هذه الجهه غير خارجه عن أصلها. نعم تكون جائيه على خلاف أصلها، من جهه أنّ المراد بها الحاله لا المكان الّذی وضعت بإزائه لغه، و لا ضير فی ذلک من جهه وجود العلاقه بينهما حيث إنّ الحاله تشابه المكان من جهه الإحاطه، فيكون استعمالها فيها من قبيل المجاز بالاستعاره.

أی بثبوت الوصف الّذی يجهل السّامع اتّصاف الذّات به، أو تحكم بانتفاء ذلک الوصف المجهول عن الذّاتّ، فحينئذ يجب عليک أن تؤخّر اللّفظ الدّالّ على الوصف المجهول عند السّامع، و تجعل ذلک اللّفظ خبرا.

فإذا عرف السّامع زيدا بعينه و اسمه، و لا يعرف (١) اتّصافه بأنّه أخوه، و أردت أن تعرّفه ذلك، زيد أخوك، و إذا عرف أخا له، و لا يعرفه على التّعيين، و أردت أن تعيّنه عنده، أخوك زيد، و لا يصحّ (٢) زيد أخوك.

أى و لا يعرف السّامع اتّصاف زيد بأنّه أخوه، و أردت أن تعرّف السّامع» ذلك» أى اتّصاف زيد بأنّه أخوه، زيد أخوك، و إذا انعكس الأمر انعكس المثال، يعنى إذا عرف السّامع أنّ له أخا، و لا يعرفه على وجه التّعيين، و أنت تريد أن تعيّنه عنده بالعلميّه، فتقول: أخوك زيد، و الفاء فى قوله: «فإذا عرف السّامع» للتّفصيل، أى تفصيل الضّابط المنطبق على ما فى المتن و الإيضاح، فمعنى قوله: «و لا يعرف اتّصافه بأنّه أخوه» ، أى سواء عرف أنّ له أخا كما فى المتن، أو لم يعرفه كما فى الإيضاح.

أى بالنّظر للبلاغه، لأنّ المستحسن فى نظر البلغاء لا يجوز مخالفته إلاّ لنكته، فهو واجب بلاغه و إن لم يكن واجبا عقلا، فلا يرد ما يقال إنّه لا وجه للحكم بعدم الصّحه لحصول المقصود به أيضا، و هو كون المتّصف بزيد، و الأخوّه ذاتا واحدا، غايه الأمر الأولى أن يقال عندئذ: أخوك زيد، و أمّا وجوبه، و عدم صحّه زيد أخوك، فلا وجه له أصلا.

ثمّ إنّ المتحصل من كلام الشّارح على التّقريب المذكور أنّ السّامع على كلّ تقدير يعلم أنّ له أخا، و يعرف الاسم و يعرف الذّات بعينها، لكن يعلم اتّصاف تلك الذّات بذلك الاسم، و يجهل اتّصافها بالأخوّه، و تاره بالعكس، فعلى الأوّل يجب أن يقال له: زيد أخوك، و على الثّانى يجب أن يقال له: أخوك زيد، و هذا الكلام منه متين جدا بنفسه، و ممّا لا غبار عليه إلاّ أنّه ليس ضابطا جامعا متكفّلا لجميع صور كون المبتدأ و الخبر معرفتين، و إنّما هو متكفّل لخصوص صوره كون أحدهما معلوما للسّامع بالتّفصيل، و الآخر معلوما له بالإجمال، و لا يكون متكفّلا لبيان حكم ما إذا كانا معلومين بالتّفصيل، أو بالإجمال أو كانا غير معلومين له رأسا، إذ لا يمتنع أن يقال: زيد أخوك لمن لا يعرف أنّ له أخا أصلا، و كذلك لا يعرف أنّ فى الوجود من يسمّى بزيد، فإنّه من هذا الكلام يستفيد أنّ فى الوجود من يسمّى بزيد و هو أخوه، و مع هذه الفائده لا وجه للحكم بالامتناع، أو كان أحدهما معلوما بالتّفصيل و الآخر مجهولا رأسا أو كان أحدهما معلوما بالإجمال و الآخر مجهولا رأسا.

و يظهر ذلک (۱) فی نحو قولنا: رأیت أسودا غابها الرّماح، و لا یصحّ رماحها الغاب (۲) .

فالضّابط الصّحیح أن یقال: إنّ الشّیء إذا کان له صفتان من صفات التّعریف، فإن کانتا معلومتین للسّامع تفصیلا، فإن کان اللّفظ الدّال علی إحداهما أعرف من اللّفظ الدّال علی الأخری یجب تقدیم ما هو أعرف علی غیره، و إن کانا متساویین من جهه التّعریف فللمتکلّم حینئذ الخیار، و کذلک الحال فیما إذا کانتا معلومتین إجمالا أو مجهولتین رأسا، و إن کانت إحداهما معلومه تفصیلا أو إجمالا و الأخری مجهوله رأسا، فیجعل اللّفظ الدّالّ علی الأولی مقدّما و الدّالّ علی الثّانیه مؤخّرا، و کذلک إن کانت إحداهما معلومه تفصیلا، و الأخری معلوما إجمالا. و هذا هو الضّابط الصّحیح المتکفّل لبیان حکم جمیع الأقسام.

ثمّ إنّ هذا فیما إذا لم یقتض أمر تقدیم ما یدلّ علی أحدهما، و إلاّ فالمتعیّن تقدیمه، کما إذا سأل السّامع عن تعیین ما هو معلوم له بالإجمال، فعندئذ یقدّم اللّفظ الدّالّ علیه، و یجعل مبتدأ و إن کان مدلوله معلوما بالإجمال، و مدلول الآخر معلوما بالتّفصیل.

أی ما ذکرناه فی الضّابط، من أنّ ما یعلم اتّصاف الذّاتّ به یقدّم اللّفظ الدّالّ علیه، و یؤخّر لفظ ما یجهل اتّصاف الذّاتّ به، وجه الظّهور أنّ المعلوم للأسود عند السّامع هو الغاب، لأنّه مبیتها دون الرّماح، لأنّ السّامع إذا سمع أسود یلتفت إلی الغاب، حیث إنّ إضافه الأسد إلی الغابه معروفه یقال: أسد الغابه، فذکره یلوّح إلیها، و لکن لا یلتفت السّامع إلی أنّ للأسود رماحا، فالغابه فی المثال المذکور تکون معلومه له بالإجمال، و الرّماح مجهوله رأسا، و لازم ذلک بمقتضی الضّابط المتقدّم أن تجعل غابها مبتدأ، و الرّماح خبرا، و المراد بالأسود هنا المعنی المجازی و هو الشّجعان، ففیه استعاره مصرّحه و غابها الرّماح قرینته.

لأنّ ثبوت الرّماح لها مجهول رأسا، و ذلک لعدم العلم بالرّماح للأسود، و عدم سبق ما یلوح إلیها، فلا وجه لجعل الرّماح مبتدأ بل هو فاسد حسب ما تقتضیه البلاغه، و ذلک لأنّ الغاب معروفه أنّها للأسود، لأنّ الغاب کما فی المصباح جمع الغابه، و هی الأجمه من القصب و الأسود غالبا تسکن فیها.

[و الثّانى]يعنى اعتبار تعريف الجنس (١) [قد يفيد قصر الجنس (٢) على شيء (٣) تحقيقا (۴) نحو: زيد الأمير]إذا (۵) لم يكن أمير سواه،

و هذا التّفسير يفيد أنّ الأوّل و هو اعتبار تعريف العهد لا يفيد الحصر، لأنّ الحصر إنّما يتصوّر فيما يكون فيه عموم كالجنس، فينحصر فى بعض الأفراد، و أمّا المعهود الخارجى فلا عموم فيه، فلا حصر، و لكن هذا فى قصر الأفراد، و أمّا قصر القلب فيتأتّى فى المعهود أيضا، فيقال لمن اعتقد أنّ ذلك المنطلق المعهود هو عمرو: المنطلق زيد، أى لا عمرو، و كيف كان فاعتبار تعريف الجنس، أى المحلّى بلام الجنس سواء كان فى المسند نحو: زيد المنطلق، أو المسند إليه نحو: المنطلق زيد» قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو: زيد الأمير»

[تعريف الجنس]

@

[تعريف الجنس]

أى الجنس الّذى هو مدلول الخبر فى زيد الأمير، أو الجنس الّذى هو مدلول المبتدأ، كما فى قولك الأمير زيد.

أى على مسند إليه كالمثال الأوّل، أو مسند كالمثال الثّانى. و فى كلام المصنّف إشاره إلى أنّ المعرّف بلام العهد لا يفيد الحصر، و قد عرفت وجه ذلك.

أى قصرا محقّقا لعدم وجود معنى الجنس فى غير ذلك المقصور عليه فى الواقع، أو اعتقاد المتكلّم فيكون قوله: تحقيقا بمعنى محقّقا إشاره إلى أنّ تحقيقا بمعنى محقّقا نعت لموصوف مقدّر، و هو مفعول مطلق لقصر فى قوله: «قد يفيد قصر الجنس» و التّقدير قد يفيد قصر الجنس قصرا محقّقا نحو: زيد الأمير، أو مبالغه، و ذلك لأنّ القصر إمّا حقيقىّ، و إمّا إضافىّ، و الأوّل إمّا تحقيقىّ، و أمّا مبالغىّ، و المراد بالإضافىّ قصر شيء على شيء بالإضافه إلى بعض ماعداه، و هذا ينقسم إلى قصر القلب، و قصر الإفراد و قصر التّعيين، و المراد بالتّحقيقى قصر شيء على شيء بالإضافه إلى جميع ما عداه واقعا، أو بحسب اعتقاد المتكلّم ظنا أو جهلا أو يقينا، و المراد بالمبالغىّ قصر شيء على شيء بالإضافه إلى جميع ما عداه ادّعاء و مبالغه.

هذا الكلام من الشّارح بيان لكون القصر حقيقيّا فى مقابل القصر المبالغىّ لا الإضافىّ، و حاصله إنّ قصر الأمير على زيد حقيقىّ إذا لم يكن أمير سوى زيد، إذ لو وجد أمير غيره لما كان القصر حقيقيّا تحقيقيّا، بل إنّما يكون حقيقيا ادّعائيا، كما فى المثال الآتى، ثمّ إنّ المراد من الأمير إن كان جنسا عرفيّا أو استغراقا كذلك بأن يكون المراد به مفهوم أمير البلد، أو كلّ

[أو مبالغه (۱) لكماله (۲) فيه]، أى لكمال ذلك الشّىء فى ذلك الجنس أو بالعكس (۳) [نحو: عمرو (۴) الشّجاع]

من هو أمير فيه فلا ريب فى صحّه جعل القصر حقيقيّا تحقيقيّا لكونه مطابقا للواقع فضلا عن الاعتقاد، و إن كان جنسا لغويا أو استغراقا حقيقيّا فتكون صحّه جعل القصر حقيقيّا تحقيقيّا مبنيّا على كونه ناظرا إلى مرحله الإمكان العادى، فإنّه ليس من البعيد عاده أن يسلّط أحد على جميع أنحاء الأرض و أصبح أميرا على من فى الأرض، كما اتّفق ذلك لسليمان عليه السّلام.

أى قصرا غير محقّق، بل كان على سبيل المبالغه لوجود المعنى فى غير المقصور عليه، فلا يكون مطابقا للواقع أو للاعتقاد كالقصر الحقيقى.

قوله: «لكماله فيه» جواب عمّا يقال: كيف يصحّ قصر الجنس على فرد من أفراده مبالغه مع وجوده فى غيره؟

و حاصل الجواب: إنّ ملاك الصّحّه فى القصر على سبيل المبالغه هو كمال الجنس فى ذلك الشّىء، فيدّعى أنّ وجوده فيه على نحو من الكمال يليق أن يجعل ما هو موجود فى غيره بمنزله العدم، فيصحّ قصر الجنس فيه.

أى لكمال ذلك الجنس فى ذلك الشّىء، لأنّ الكمال أمر نسبىّ، فلك أن تعتبره فى كلّ من المقصور و المقصور عليه، أعنى الجنس و الشّىء، فإذا كان الجنس كاملا فى ذلك الشّىء المقصور عليه كالشّجاعه فى عمرو مثلا فيعدّ وجوده فى غيره كالعدم، فيصحّ قصر الجنس عليه، و ذلك لقصور الجنس فى غير ذلك الشّىء عن رتبه الكمال، و كذلك إذا كان ذلك الشّىء كاملا فى ذلك الجنس فيعدّ وجود غيره كالعدم، و المعنى على كلا الاعتبارين واحد، و هو حصر الجنس فى بعض أفراده على سبيل المبالغه، ثمّ الغرض من التّفسير أعنى» أى لكمال ذلك الشّىء فى ذلك الجنس أو العكس» هو الإشاره إلى صحّه جعل الضّمير الأوّل للأوّل، و الثّانى للثّانى، و العكس أى جعل الضّمير الأوّل للثّانى، أعنى الجنس، و الثّانى للأوّل، أعنى الشّىء على عكس البيان الأوّل.

هذا مثال لإرجاع الضّمير على العكس أى لكمال الشّجاعه فى عمرو، فيكون كاملا فى الشّجاعه.

ص :۱۹۸

أی (۱) الکامل فی الشّجاعه کأنّه لا اعتداد بشجاعه غیره لقصورها عن رتبه الکمال، و کذا (۲) إذا جعل المعرّف بلام الجنس مبتدأ نحو: الأمیر زید، و الشّجاع عمرو، و لا تفاوت بینهما (۳) و بین ما تقدّم فی إفاده قصر الإماره علی زید، و الشّجاعه علی عمرو، و الحاصل إنّ المعرّف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور علی الخبر سواء کان (۴)

التّفسیر إشاره إلی ما هو مراد المتکلّم من المثال بالإراده الجدّیّه المطابقه لاعتقاده لا إلی ما هو المراد الاستعمالیّ من إفاده قصر جنس الشّجاع علی عمرو، و إنّما أشار إلیه» کأنّه» ، أی الشّأن «لا اعتداد بشجاعه غیره» ، أی عمرو» لقصورها» أی شجاعه غیره» عن رتبه الکمال» ، و حاصل الکلام فی هذا المقام إنّ الشّجاعه لیست منحصره فی عمرو فی الواقع، إلاّ أنّک تدعّی قصر الشّجاعه علیه علی سبیل المبالغه تنزیلا لشجاعه غیره منزله المعدوم.

أی مثل جعل المعرّف بلام الجنس مسندا فی إفاده القصر تحقیقا أو مبالغه ما» إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ، نحو: الأمیر زید و الشّجاع عمرو» .

أی بین هذین المثالین و بین المثالین المذکورین، أعنی زید الأمیر و عمرو الشّجاع، و ملخّص الکلام فی المقام أنّه لا تفاوت بین المثالین المذکورین، و بین هذین المثالین فی إفاده القصر، غایه الأمر القصر فیما تقدّم کان یسمّی بقصر المسند فی المسند إلیه، و فی هذین المثالین یسمّی بقصر المسند إلیه فی المسند، ثمّ إنّ نفی التّفاوت مبنیّ علی مذهب الشّارح، حیث یقول: إنّ الجزئیّ الحقیقیّ یکون محمولا من غیر تأویل، و أمّا علی ما ذهب إلیه السّید من أنّه لا یقع محمولا، و أنّ قولنا: المنطلق زید مؤوّل بقولنا المنطلق المسمّی بزید، فلابدّ من الالتزام بوجود التّفاوت، إذ المقصور علیه فی نحو: زید الأمیر، الذّات المشخّصه المعبّر عنه بلفظ زید، و فی نحو: الأمیر زید، المفهوم الکلّی، أعنی مفهوم المسمّی بزید، و التّفاوت بینهما أظهر من الشّمس، لأنّ مفهوم زید الأمیر غیر مفهوم الأمیز زید، أی الأمیر المسمّی بزید، إذ موضوع الأوّل جزئی حقیقیّ، و لا تأویل فیه، و موضوع الثّانی و محموله کلاهما کلّی.

هذا التّعمیم أخذه الشّارح من قول المصنّف» قصر الجنس علی شیء» ، فإنّه یعمّ للمعرفه و النّکره، ثمّ المراد من المعرفه لیس معرّفا بلام الجنس، بل أعمّ من أن یکون الخبر معرّفا بلام الجنس، نحو: الکرم التّقوی، أی لا غیر هذا، الأمیر الشّجاع، أی لا الجبان، أو کان معرّفا

الخبر معرفه أو نكره، و إن جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ (١) و الجنس قد يبقى على إطلاقه (٢) كما مرّ (٣) ، و قد يقيّد (۴) بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول، أو نحو ذلک (۵) نحو: هو الرّجل الكريم (۶) ، و هو السّائر راكبا، و هو الأمير فى البلد (٧) و هو الواهب ألف قنطار (٨) ،

بغيرها، نحو: الأمير هذا، أى لا غير هذا، أو نحو: الأمير زيد، أى لا غير زيد، أو نحو: الأمير غلام زيد، أى لا غير غلام زيد، أو كان الخبر نكره، نحو: الإمام من قريش.

ففى جميع هذه الأمثله يفيد الكلام أنّ المبتدأ مقصور على الخبر حقيقه أو ادّعاء، و بالجمله فهذا التّعميم الّذى جعله الشّارح نتيجه للبحث استفاده من كلام المصنّف قصر الجنس على شىء، سواء كان ذلک الشّىء معرفه أو نكره.

أى يجب أن يكون المبتدأ معرفه، إذ لا يجوز الابتداء بما هو نكره، مع فرض الخبر معرفه، و لهذا لم يقل: سواء كان المبتدأ معرفه أو نكره.

أى لا يكون مقيّدا بوصف و نحوه.

أى فى الأمثله المذكوره نحو: زيد الأمير، و عكسه، و عمرو الشّجاع، و عكسه.

أى قد يقيّد الجنس بوصف فيكون حصره باعتبار ذلک القيد، ففى قولک: زيد الرّجل الكريم، حيث يكون الجنس مقيدا بوصف أنّ المحصور فى زيد هو الرّجوليّه الموصوفه بالكرم، فلا توجد فى غيره بخلاف مطلق الرّجوليّه، ن فإنّها لم تقصر عليه، فيصحّ أن توجد فى غيره.

أى كالمفعول به و المفعول له و المفعول معه.

مثال للتّقييد بالوصف» و هو السّائر راكبا» مثال للجنس المقيّد بالحال.

مثال للمقيّد بالظّرف.

مثال للمقيّد بالمفعول» القنطار» وزن أربعين أوقيّه من ذهب، أو ألف و مائتا دينار، أو ألف و مائتا أوقيّه، و قيل: سبعون ألف دينار، و قيل: ثمانون ألف درهم، و قيل: مائه رطل من ذهب أو فضّه، و قيل: ألف دينار، و قيل: ملء جلد الثّور ذهبا أو فضّه، و قيل: المال الكثير، (أقرب الموارد) .

و كيف كان فقد قصر تحقيقا أو مبالغه جنس الواهب المقيّد بكون الموهوب ألف قنطار

و جميع ذلک (۱) معلوم بالاستقراء، و تصفّح تراکيب البلغاء (۲) و قوله: (۳) قد يفيد بلفظ قد إشاره إلى أنّه قد لا يفيد القصر، کما فى قول الخنساء (۴) :

[إذا قبح البکاء على قتيل

رأيت بکاءک الحسن الجميلا]

على «هو» ، فلا يوجد فى غيره بخلاف الواهب المطلق، فإنّه لم يقصر عليه، فيصحّ أن يوجد فى غيره، و کذا سائر الأمثله المذکوره، فإنّ المقصور على «هو» فى المثال الأوّل هو الرّجوليّه الموصوفه بالکرم، فلا توجد فى غيره بخلاف مطلق الرّجوليّه، فيوجد فى غيره، ثمّ هذا القصر تحقيقى إذا اتّفق فى الخارج انحصار الرّجل الکريم فى «هو» مثلا، و مبالغىّ إن لم يتّفق ذلک، کما هو الواقع عاده، و کذا إنّ المقصور على هو فى المثال الثّانى هو السّائر المقيّد بکونه راکبا لا مطلق السّائر.

و فى المثال الثّالث هو الأمير المقيّد بکونه فى البلد، لا مطلق الأمير، و بالجمله إنّ الجنس إن کان مطلقا، فالمحصور هو الجنس المطلق، و إن کان مقيّدا فالمحصور حينئذ هو الجنس باعتبار قيده.

أى ما ذکر فى هذا الحاصل من قوله: «أنّ المعرف بلام الجنس» إلى قوله: و قد يقيّد بوصف.

أى تتبّع تراکيبهم.

أى قول المصنّف فى المتن المتقدّم حيث قال: «و الثّانى قد يفيد قصر الجنس» ،» بلفظ قد، إشاره إلى أنّه» أى المعرّف باللّام» قد لا يفيد القصر» لأنّ دخول قد على المضارع يفيد التّقليل، و لذلک عدّ المناطقه قد يکون سورا للموجبه الجزئيّه، فتفيد فى المقام التّقليل بالنّسبه إلى الإفاده الکلّيّه، لا بالنّسبه إلى عدم الإفاده.

الخنساء اسم امرأه شاعره قالت: فى مرثيه أخيها صخر، و المعنى إذا کان البکاء على قتيل قبيحا علمت بکائى عليک أيّها الأخ الحسن الجميل.

الإعراب: «إذا» مضاف إلى ما بعده، و ظرف لقولها «رأيت» أو «قبح» على اختلاف القولين، «قبح» فعل ماض، «البکاء» فاعل له و «على قتيل» متعلّق له، و الجمله فعل شرط ل «إذا» ، «رأيت» بمعنى علمت، فعل و فاعل «بکاءک» مفعول أوّل له، «الحسن الجميلا» نعت و منعوت

ص: ۲۰۱

فإنّه يعرف بحسب الذّوق السّليم و الطّبع المستقيم و التّدرّب (١) فى معرفه معانى كلام العرب أن (٢) ليس المعنى ههنا على القصر و إن أمكن ذلك (٣) بحسب النّظر الظّاهر و التّأمّل القاصر.

مفعول ثان ل «رأيت» ، و الجمله جواب شرط ل «إذا» .

و محلّ الشّاهد: قولها «الحسن» حيث عرّف بلام الجنس، لإفاده أنّ اتّصاف المبتدأ به أمر واضح معروف، لا لإفاده القصر فانتظر.

التّدرّب من الدّربه، بمعنى التّجربه.

قوله: «أنّ ليس. . .» نائب فاعل «يعرف» أى يعرف أنّه لا معنى فى قول الخنساء «رأيت بكاءك الحسن الجميلا» على القصر مطلقا، لأنّ المعنى على اعتبار القصر الإضافىّ رأيت بكاءك الحسن لا بكاء غيرك، أى الحسن مقصور على بكائك، لا يتجاوز إلى بكاء غيرك أصلا، و على اعتبار القصر الحقيقىّ بكاءك حسن لا شىء آخر، أى الحسن مقصور على «بكاءك» لا يتجاوز إلى شىء آخر أصلا، و كلّ واحد من هذين المعنيين خارج من مقتضى أسلوب قولها: «إذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكائك الحسن الجميلا» لأنّ مقتضى ترتّب الجزاء على الشّرط ههنا هو إخراج بكائه من جنس بكاء القتلى بإثبات الحسن له لا قصره عليه، فإنّه كما عرفت يقتضى نفيه عن غيره إضافه أو حقيقه، فلا وجه للحمل عليه.

و بعباره أخرى إنّ هذا الكلام إنّما هو للرّدّ على من يتوهّم أنّ البكاء على هذا المرثىّ قبيح كغيره، فالرّدّ يحصل بمجرّد إخراج بكائه من القبح إلى كونه حسنا، و ليس هذا الكلام واردا فى مقام من يسلم حسن البكاء، إلاّ أنّه يدّعى أنّ بكاء غيره حسن أيضا، حتّى يكون معناه أنّ بكاءك هو الحسن الجميلا فقطّ فيفيد القصر الإفراد، و الحاصل إنّ الخنساء لم ترد أنّ ماعدا البكاء على صخر ليس بجميل، و لا حسن حتّى يفيد كلامها قصرا حقيقيّا أو إضافيا، بل أرادت أن تخرج بكاءه من جنس بكاء غيره بأن تثبت له الحسن و الجمال.

أى القصر بحسب ظاهر التّعريف بأن يقال: إنّ التّعريف فى قولها: «الحسن جالجميلا» لا يؤتى به بدلا من التّنكير إلاّ لفائده، و هى القصر بأن يجعل القصر مبالغه، أو إضافيّا بالنّسبه إلى بكاء غيره من القتلى، إلاّ أنّ هذا لا يخلو عن تكلّف، لأنّ التّعريف ليس للقصر، بل الغرض من التّعريف هو كون اتّصاف المبتدأ، أى البكاء على صخر بالخبر، أى بالحسن و الجميل أمرا ظاهرا بحيث لا ينكر، و لا يشكّ فى ذلك هذا هو فائده التّعريف لا إفاده الحصر.

ص :٢٠٢

[و قيل (١)]في زيد المنطلق، أو المنطلق زيد [الاسم متعيّن للابتداء]تقدّم أو تأخّر [لدلالته (٢) على الذّات و الصّفه]متعيّنه [للخبريّه]تقدّمت أو تأخّرت، [لدلالتها (٣) على أمر نسبيّ].

[قول الرّازى فى: زيد المنطلق]

@

[قول الرّازى فى: زيد المنطلق]

القائل هو الإمام الرّازى على ما ذكره عبد الحكيم و غيره هذا القول ردّا على الضّابط المتقدّم فى نحو: عمرو المنطلق، و المنطلق عمرو، من أنّ المبتدأ هو المتقدّم المعلوم عند السّامع سواء كان اسما كالمثال الأوّل، أو صفه كالمثال الثّانى.

و حاصل الرّدّ إنّ الاسم، أى عمرو مثلا ـ فى المثالين متعيّن للابتداء، سواء تقدّم كما فى المثال الأوّل، أو تأخّر كما فى المثال الثّانى، فما تقدّم من الضّابط من أنّ الضّابط فى التّقديم إذا كان للشّيء صفتان من صفات التّعريف هو علم السّامع باتّصافه بأحدهما لا يرجع إلى محصّل، بل الضّابط فى التّقديم الاسميّه، و فى التّأخير الوصفيّه، فالاسم متعيّن للابتداء، و الصّفه متعيّنه للخبريّه.

أى لدلاله الاسم على الذّات، و حاصل التّعليل إنّ الوصف دائما ينسب إلى الذّات و يستند إليها، و لا تستند الذّات إلى الوصف، و لازم ذلك أنّ عمرا متعيّن للابتداء تقدّم أو تأخّر، و منطلقا مثلا متعيّن للخبريّه كذلك.

أى لدلاله الصّفه «على أمر نسبيّ» أى على الحدث الّذى ينسب إلى شيء على نحو الصّدور منه، أو الوقوع عليه أو نحوهما. و من المعلوم أنّ الدّالّ على الذّات يتعيّن تقديمه لفظا على الدّالّ على الحدث، كما هو متقدّم وجودا.

ثمّ المراد بالاسم ما يدلّ على الذّات، و المراد بالصّفه مطلق ما يدلّ على معنى قائم بالغير، فلا يصحّ ما ذكره عبد الحكيم فى المقام من أنّ المراد بالصّفه هنا ما دلّ على الذّات مبهمه باعتبار معنى قائم بها، و مقابلها الاسم بمعنى ما دلّ على الذّات فقطّ، أو المعنى فقطّ، أو الذّات المعيّنه باعتبار المعنى كاسم الزّمان و المكان و الآله، لأنّ قوله: «لدلالته على الذّات» ينادى بأعلى صوته على أنّ المراد بالاسم ما يدلّ على الذّات، فلا وجه لما ذكره من التّعميم، و لأنّ قوله: «لدلالتها على أمر نسبيّ» ناطق بأنّ المراد بالصّفه، مطلق ما يدلّ على معنى قائم بالغير، فلا وجه لتقييده بما ذكره من أنّ المراد بالصّفه على ما دلّ على ذات مبهمه باعتبار معنى قائم بها. . .

لأنّ معنى (۱) المبتدأ المنسوب إليه، و معنى الخبر المنسوب، و الذّات هى المنسوب إليها (۲) و الصّفه هى المنسوب (۳) فسواء قلنا: زيد المنطلق، أو المنطلق زيد، يكون زيد مبتدأ، و المنطلق خبرا، و هذا رأى الإمام الرّازى «قدس اللّه سرّه» ، [وردّ (۴) بأنّ المعنى

و حاصل التّعليل إنّ معنى المبتدأ هو المنسوب إليه، و المثبت له المعنى و ليس معنى المبتدأ الملفوظ به أوّلا، و كذلك ليس معنى الخبر الملفوظ به ثانيا.

أى هى التّى نسبت الصّفه إليها، و قامت بها خارجا بنحو من أنحاء القيام.

أى هى التّى نسبت إلى الذّات و طرأت عليها خارجا فيكون الاسم متعيّنا للابتداء، و الصّفه متعيّنه للخبريّه، سواء قلنا: زيد المنطلق، أو قلنا المنطلق زيد، و على التّقديرين زيد هو المبتدأ، و المنطلق هو الخبر فبطل الضّابط المذكور.

بالبناء للمفعول، و الرّادّ هو صاحب المفتاح، و حاصل الرّدّ أنّ ما قيل: من تعيين الاسم للابتداء مطلقا لدلالته على الذّات، و تعيّن الصّفه للخبريّه مطلقا لدلالتها على أمر نسبىّ إنّما هو باعتبار استعمال الاسم و الصّفه على طبق الوضع، فإنّ الاسم وضع للدّلاله على الذّات، و الصّفه وضعت للدّلاله على أمر نسبى، فتعيّن الاسم للابتداء مطلقا، و الصّفه للخبريّه مطلقا، كما قيل: إلاّ أنّ هذا الاستعمال لا ينافى الاستعمال على خلاف الوضع عند الحاجه إليه بحسب التّأويل، بأن يجعل المنطلق دالاّ على الذّات، بأن يكون المراد من لفظ المنطلق الشّخص الّذى له الانطلاق، و أن يجعل زيد دالاّ على أمر نسبى بأن يكون المراد من زيد صاحب الاسم، فيكون المنطلق مبتدأ، و زيد خبرا، و لا مانع عنه، و إن كان على خلاف الوضع، إذ يجوز الاستعمال على خلاف الوضع، و لا يجب كونه على طبق الوضع دائما.

و بعباره أخرى: إنّ تعيين الاسم للابتداء و الصّفه للخبريّه إنّما يثبت بالدّليل المذكور فى المتن، حكايه عن الرّازى إذا كانت دلاله الاسم على الذّات و الصّفه على الأمر النّسبى متعيّنه، بأن يكون المراد من الاسم الذّات دائما، و من الصّفه الأمر النّسبى دائما، و ليس الأمر كذلك، فإنّ الاسم قد يراد منه الذّات، كما إذا وقع مبتدأ، و قد يراد منه الأمر النّسبى، كما إذا وقع خبرا، و الصّفه أيضا قد يراد بها الذّات، كما إذا وقعت مبتدأ، و قد يراد منها الأمر النّسبى، كما إذا وقعت خبرا، فالدّليل المذكور لا يكون مثبتا لتعيّن الاسم للمبتدئيه، و تعيّن الصّفه للخبريّه.

ص :۲۰۴

الشّخصی الّذی له الصّـفه صاحب الاسم]یعنی أنّ الصّفه تجعل دالّه علی الذّات و مسندا إلیها، و الاسم یجعل دالّا علی أمر نسبیّ و مسندا، [و أمّا (۱) کونه]أی المسند [جمله فللتّقوّی (۲)] نحو: زید قام (۳) [أو لکونه سببیّا (۴)]

عطف علی قول المصـنّف» و أمّا إفراده. . .» و الحاصل إنّ الحاله المقتضـیّه لکون المسند جمله هی إذا أرید تقوّی الحکم بنفس التّرکیب، و المراد بتقوّی الحکم أن یکون المسند إلیه مکرّرا مثل أنا عرفت.

[و أمّا کون المسند جمله]

@

[و أمّا کون المسند جمله]

أی تقوّی الحکم الّـذی هو ثبوت المسـند للمسـند إلیه نحو: زید قام، أو سـلبه عنه نحو: ما زید قام، فیحصل تقوّی الحکم بسـبب کون المسند جمله، و لو لم یکن مقصودا، فیدخل صور التّخصیص نحو: أنا سعیت فی حاجتک، و رجل جاءنی، لحصول التقوّی فیها، و إن کان القصد التّخصیص، کما یأتی فی کلام الشّارح، فاللّام فی قوله: «فللتّقوّی» للسّببیّه لا للغرض.

وجه التقوّی فیه تکرار الإسـناد حیث أسـندت الجمله الفعلیّه إلی المبتدأ، أو الفعل وحده إلی ضـمیر المبتدأ، فاکتسی الحکم قوّه بنفس التّرکیب بتکرار التّرکیب، نحو: عرفت عرفت، و لا بشـیء آخر من المؤکّدات، نحو: إنّ زیدا منطلق، و ضـربت زیدا نفسه، فإنّه قد أرید التقوّی فی هذه الصّور، مع أنّ المسند فیها مفرد لا جمله، لأنّ التقوّی فیها لیس بنفس ترکیب المسند مع المسند إلیه بل بأمر آخر.

أی المسـند سـببیّا، و قد عرفت فیما سـبق أنّ المراد بالمسند السّببیّ کلّ جمله علّقت علی مبتدأ بعائد لم یکن مسندا إلیه، کما فی زید أبوه قائم، و زید قام أبوه، و زید مررت به، و المسند فی جمیع الأمثله المذکوره جمله.

و بعباره أخری الخبر السّببیّ بمنزله الوصف بحال ما هو من متعلّق الموصوف کقائم فی قولک: جاءنی رجل قائم أبوه، فإنّ القیام حـال الأب، و هو من جمله متعلّقات زیـد، قال الشّارح فی المطوّل: «و الخبر السّـببی بمنزله الوصف الّـذی یکون بحال ما هو من متعلّق الموصوف إلّا أنّه لا یکون إلّا جمله»

و هذا التّعریف منه للمسـند السّـببیّ إنّما یسـتقیم علی تعریف السّکّاکی للمسند السّببیّ حیث قال: هو أن یکون مفهوم المسند مع الحکم علیه بأنّه ثابت للشّیء الّذی بنی علیه ذلک

نحو: زيد (١) أبوه قائم

المسند، أى جعل خبرا عنه أو منتف عنه، مطلوب التّعليق بغير ما بنى عليه ذلك المسند، تعليق إثبات لذلك الغير بنوع ما، أو تعليق نفى عنه بنوع ما، أو يكون المسند فعلا يستدعى الإسناد إلى ما بعده بالإثبات أو بالنّفى فيطلب تعليق ذلك المسند متعلّقا بما قبله بسبب ما.

فالأوّل: نحو: زيد أبوه منطلق، -إلى أن قال: -و الثّانى: نحو: عمرو ضرب أخوه.

فإنّ المسند السّببى على هذا التّفسير يكون بمنزله الوصف السّببى فى كونه مثله حال ما هو من جمله سبب المسند إليه، كالأب و الأخ و العمّ و الابن و البنت فى نحو: زيد أبوه منطلق، و عمرو أخوه شاعر، و بكر عمّه قاض، و خالدّ ابنه حكيم، و بشر بنته معلّمه، و أمّا على تعريف الشّارح، حيث قال: «و يمكن أن يفسّر بأنّه جمله علّقت على المبتدأ بعائد بشرط أن لا يكون ذلك العائد مسندا إليه فى تلك الجمله» ، فلا يستقيم ما ذكره، لأنّ المسند السّببىّ على هذا التّعريف يصدق على ضربته و مررت به، فى نحو: زيد ضربته و عمرو مررت به، مع أنّ المسند ليس حال ما هو من جمله سبب المسند إليه، بل هو حال نفس المسند إليه.

نعم أغلب أفراد المسند السّببىّ حال ما هو من جمله سبب المسند إليه أيضا، فما ذكره الشّارح إمّا ناظر إلى مذهب السّكّاكى، و إمّا مبنىّ على الغالب.

[تعريف السّكّاكى للمسند السّببىّ]

@

[تعريف السّكّاكى للمسند السّببىّ]

أى المسند فى هذا المثال جمله لكونه سببيّا للمسند إليه، بخلاف زيد قائم أبوه، فإنّه ليس بجمله، بل هو مفرد لما علم من أنّ اسم الفاعل مع فاعله المظهر أو المضمر من قبيل المفرد.

ص :٢٠۶

[لما مرّ (۱)]من (۲) أنّ إفراده يكون لكونه غير سببىّ مع عدم إفاده التقوّى، و سبب التقوّى فى مثل زيد قام، على ما ذكره صاحب (۳) المفتاح هو أنّ المبتدأ (۴) لكونه مبتدأ يستدعى (۵) أن يسند إليه (۶) شىء، فإذا جاء بعده (۷) ما يصلح (۸) أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه (۹)

أى مثل مثال مرّ فى بحث ذكر المسند، حيث قال: المراد بالسّببىّ مثل زيد أبوه قائم، فقوله: «كما مرّ» حواله المثال على سابق الكلام.

بيان لما فى قوله: «كما مرّ» ، و المعنى كما مرّ من أنّ كون المسند مفردا» يكون لكونه غير سببىّ مع عدم إفاده التقوّى» أى تقوّى الحكم، فبطريق المقابله يعلم أنّ كونه جمله لإفاده التقوّى، أو لكونه سببيا.

أى دون ما ذكره الشّيخ، كما يأتى فى كلام الشّارح، و قد وقع الخلاف بين السّكّاكى و الشّيخ فى سبب إفاده الجمله الفعليّه المسنده إلى المبتدأ التقوّى، فذكر السّكّاكى شيئا و الشّيخ شيئا آخر، و قد ذكر الشّارح كلا المذهبين فانتظر تفصيلهما، و ما يرد عليهما. و حاصل الكلام فى المقام أنّ سبب التقوّى، أى ما يتوصّل به إلى التقوّى على مذهب صاحب المفتاح،» هو» أى السّبب» أنّ المبتدأ لكونه» أى المبتدأ» مبتدأ» ، أى لا لكونه اسما جامدا أو مشتقّا، أو ثلاثيّا أو رباعيّا، أو غير ذلك من الحالات الكائنه فيه.

لو قال: هو أنّ المسند إليه لكونه مسندا إليه يستدعى أن يسند إليه شىء لكان أعمّ و أوضح.

أى يستدعى المبتدأ.

أى المبتدأ.

أى المبتدأ.

أى المراد بما يصلح هو الخبر مفردا كان نحو قائم، و هذا فى زيد قائم و عمرو هذا، أو جمله نحو قام، فى زيد قام، و احترز به عمّا لا يصلح أن يسند إلى المبتدأ، نحو: زيد حجر، لأنّ زيدا لا يكون حجرا.

أى صرف ما يصلح أن يسند إلى المبتدأ، أى» صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه» ، فقوله: » صرفه» جواب» إذا» فى قوله: «فإذا جاء» ،» و ذلك المبتدأ» فاعل» صرفه» .

ذلك المبتدأ إلى نفسه سواء كان (١) خاليا عن الضّمير، أو متضمّنا له (٢) فينعقد بينهما (٣) حكم، ثمّ إذا كان متضمّنا لضميره (۴) المعتدّ به (۵) بأن لا يكون (۶) مشابها للخالى عن الضّمير، كما فى (٧) زيد قائم،

أى سواء كان ما يصلح» خاليا عن الضّمير» كغلام فى قولك: أنت غلام.

أى لضمير المرفوع العائد إلى المبتدأ، ثمّ ما كان مشتملا للضّمير كان مشابها للخالى عن الضّمير، كقائم فى زيد قائم أو غير مشابه له، كقام فى زيد قام، ثمّ الوجه فى كون اسم الفاعل مشابها للخالى عن الضّمير، أنّه لم يتغيّر فى الأحوال الثّلاثه تقول: أنا قائم، و أنت قائم، و هو قائم، كما تقول: أنا رجل، و أنت رجل، و هو رجل.

أى بين المبتدأ و ما يصلح.

أى ضمير المرفوع العائد إلى المبتدأ، و ظاهر العباره يوهم أنّ الخبر إذا كان متضمّنا لضمير المبتدأ، فهو مسند إليه ابتداء من دون الضّمير كما سيأتى من بعض المشايخ إلاّ أنّه لابدّ لنا من رفع اليد عن هذا الظّهور، بقرينه أنّ الشّارح لم يرتض ما ذكره بعض المشايخ، و أورد عليه أنّ المبتدأ لكونه مبتدأ لا يستدعى إسناد غير الخبر، و حيث إنّ الخبر هو مجموع الضّمير، و ما يتحمّله فهو يستدعى إسناد المجموع، لا إسناد نفس المتحمّل مجرّدا عن الضّمير، فمراده من العباره المذكوره بقرينه ما سيأتى منه أنّ المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شىء، فإذا جاء بعده ما يصلح مفردا كان أو جمله، صرفه إلى نفسه، ثمّ إذا كان مشتملا على الضّمير المعتدّ به أى بأن يقع مسندا إليه صرفه إليه ثانيا، باعتبار أنّ الإسناد إلى ضمير الشّىء بمنزله الإسناد إليه، لأنّه عباره عنه.

كما فى زيد قام، فإنّ قام لم يشابه بالخالى لتغيّره فى الأحوال الثّلاثه.

أى «بأن لا يكون» المتضمّن» مشابها للخالى عن الضّمير» .

هذا مثال لما هو المشابه للخالى، حيث إنّه لا يتغيّر فى التّكلّم و الخطاب و الغيبه، فيقال: زيد قائم، و أنا قائم، و أنت قائم، كما يقال: أنا غلام، و أنت غلام، و هو غلام، فلا يفيد تقوّى الحكم، و المفيد لتقوّى الحكم ما هو متحمّل للضّمير المعتدّ به، نحو قام، فى نحو قولك: زيد قام.

صرفه (١) ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانيا (٢) فيكتسى الحكم قوّه (٣) ، فعلى هذا (۴) يختصّ التقوّى بما يكون مسندا إلى ضمير المبتدأ، و يخرج عنه (۵) نحو: زيد ضربته.

أى ما يصلح أن يسند إلى المبتدأ «صرفه ذلك المبتدأ ثانيا» فقوله: «صرفه» جواب إذا فى قوله: «ثمّ إذا كان. . .»

أى كأنّ الضّمير صرفه إليه صرفا ثانيا باعتبار أنّ الإسناد إليه بمنزله الإسناد إلى المبتدأ لكونه عباره عنه.

و ذلك بواسطه تكرار الإسناد، لأنّ فيه إسنادين: أحدهما بلا واسطه، و الآخر بواسطه الضّمير، هذا واضح فى الإثبات، و أمّا فى النّفى، فيقال: إنّ الفعل المنفى مع الضّمير المستتر فيه يسند إلى المبتدأ أوّلا، ثمّ يسند نفس الفعل المنفى بواسطه الضّمير إليه ثانيا، باعتبار أنّ الإسناد إلى ضمير الشّىء بمنزله الإسناد إلى نفسه فيحصل إسناد نفى الفعل إلى المبتدأ مرّتين فيحصل التقوّى.

أى على ما ذكره صاحب المفتاح من أنّ سبب التقوّى فى مثل زيد قام، هو تكرار الإسناد.

أى عن التقوّى» نحو: زيد ضربته» ، إذ ليس الضّمير المسند إليه ضمير المبتدأ حتّى يصرف الحكم إليه، بل الضّمير المسند إليه هو ضمير المتكلّم، و وجه خروجه أنّ التقوّى سببه صرف الضّمير إلى ذلك المبتدأ، فيتكرّر الحكم، فيحصل التقوّى، و الضّمير أى ضمير المتكلّم فى المثال المذكور لا يصلح للصّرف المذكور، لأنّه ليس عباره عن المبتدأ السّابق، بل هو عباره عن المتكلّم.

و بعباره أخرى الفعل فى المثال مسند إلى غير ضمير المبتدأ، فلا يصلح أن يسند إليه، فلا مجال فيه للقول بأنّ الحكم قد اكتسى قوّه، لأنّ الحكم الأوّل على المبتدأ، و الحكم الثّانى على غيره، فلا تكرار، فلا تقوّى.

و كيف كان فقوله: «و يخرج عنه» عطف على قوله: يختصّ عطف لازم على ملزوم، وجه الخروج أنّ سبب التقوّى على ما ذكره صاحب المفتاح صرف الضّمير ما يتضمّنه إلى المبتدأ ثانيا، و الضّمير فى نحو: زيد ضربته، لا يكون صالحا للصّرف، لأنّه ليس عباره عن المبتدأ كما عرفت.

ثمّ إنّه قد يقال: إنّه لا وجه للالتزام بخروج نحو: زيد ضربته، عن التقوّى بناء على ما ذكره السّكاكى، لأنّه لا يصحّ أن يقال: إنّ زيدا فى المثال لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شى، فإذا جاء بعده ضربته صرفه لنفسه، فإذا جاء بعده ضمير المفعول الّذى هو الهاء فى ضربته صار الفعل مسندا إليه أيضا بالوقوع عليه، و إذا صار مسندا إليه صرفه للمبتدأ، لأنّه عينه فى المعنى، فيتكرّر الإسناد إلى المبتدأ، فيحصل التقوّى، فحينئذ لا يكون المثال خارجا، و من ذلك قال صاحب المفتاح فى فصل اعتبار التّقديم و التّأخير مع الفعل، و نظير قولنا: أنا عرفت فى اعتبار التقوّى زيد عرفت، أو عرفته، الرّفع يفيد تحقيق أنّك عرفته، و النّصب يفيد أنّك حقّقت زيدا بالعرفان، فإنّ قوله: الرّفع يفيد تحقيق أنّك عرفته يدلّ على أنّه ملتزم بأنّه يفيد التقوّى.

و أجيب عن ذلك بأنّ إسناد الفعل للضّمير الواقع مفعولا إسناد غير تام و التقوّى عند السّكّاكى يختصّ بالمسند الّذى يكون إسناده لضمير المبتدأ إسنادا تامّا، فلا اعتراض على الالتزام بالخروج.

نعم يرد الاعتراض على السّكّاكى فى أنّه جعل ضابط كون المسند جمله كونه سببيا، أو كونه مفيدا لتقوّى الحكم، و هو غير تامّ لعدم شموله نحو: زيد ضربته.

الإنصاف أنّه داخل فى تقوّى الحكم، كما ذكره القائل، فإنّ الضّمير فى قوله: «إذا كان متضمّنا لضميره» صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانيا مطلق، و لا دليل على تقييده بكونه مسندا إليه، بل الدّليل قام على عدم التّقييد، و هو ما ذكره القائل من حكايه ما قاله فى بحث التّقديم و التّأخير مع الفعل.

و ما ذكره المجيب-من أنّ الإسناد إلى المفعول إسناد غير تامّ، و التقوّى عند السّكّاكى يختصّ بالمسند الّذى يكون إسناده لضمير المبتدأ إسنادا تامّا-لا يرجع إلى محصّل صحيح، لأنّ نسبه الضّرب فى قولنا: زيد ضربته، إلى زيد هى النّسبه المفعوليّه من جهه المعنى، و هى بعينها نسبه لضميره، فتكون النّسبتان فى مقام اللّبّ متناسختين لا متباينتين، و كون إحداهما هى النّسبه المفعوليّه و الأخرى هى النّسبه المبتدئيّه مجرّد اعتبار منّا، لا يوجب المغايره الواقعيّه.

و يجب أن يجعل (١) سببيّا و أمّا (٢) على ما ذكره (٣) الشّيخ فى دلائل الإعجاز و هو (۴) أنّ الاسم لا يؤتى به معرّى عن العوامل اللّفظيّه (۵) إلّا لحديث (۶)

فإذا الصّحيح ما ذكره القائل، و لا أساس لما أفاده الشّارح من الالتزام بخروج المثال عن التقوّى، كما أنّه لا أساس لما ذكره المجيب ردّا على ما ذكره القائل من الاعتراض على الشّارح.

أى نحو: زيد ضربته» سببيّا» لأنّ إتيان المسند جمله لأحد أمرين: أى إمّا للتّقوّى، أو لكونه سببيّا، فإذا انتفى أحدهما تعيّن الآخر، و المنتفى هو التقوّى، و المتعيّن هو السّببى، فإنّ ما سبق فى تعريف المسند السّببى بأنّه جمله علّقت على المبتدأ بعائد يشمل نحو زيد ضربته، كما صرّح بذلك هناك.

عطف على قوله: «فعلى هذا» ، و قيل: إنّه عطف على قوله: «على ما ذكره صاحب المفتاح» .

أى ما ذكره الشّيخ من أنّه يفيد التقوّى مشترك بين أخبار المبتدأ إذا تأخرت عنه سواء كانت جملا أو مفردات، فلا تعلّق له بضابط كون الخبر جمله، و التّعويل هنا على ما فى المفتاح فقطّ.

و كأنّ الشّارح سكت عن ردّ ما ذكره الشّيخ لوضوحه، ثمّ الرّدّ يمكن أوّلا بأنّ وجود ما ذكره فيما لا يفيد التقوّى، و هو المسند المفرد يدلّ على أنّه ليس وجه التقوّى، و ثانيا بأنّ ما ذكره من أنّ الإعلام بالشّىء بعد التّنبيه عليه إجمالا أوقع فى النّفس فيفيد التقوّى، لا يختصّ بأن يكون الاسم مبتدأ، كقولك زيد قام، أو زيد قائم، بل يوجد فى المفعول و الفعل، كقولك زيدا فى المثال الأوّل، و جاء فى المثال الثّانى، إذ السّامع ينتظر الفعل فى الأوّل و الفاعل فى الثّانى، فإذا ذكرا كان الكلام أوقع فى نفس السّامع، مع أنّهما لا يفيدان التقوّى أصلا. و من هنا يعلم أنّ ملاك التقوّى ليس ما ذكره الشّيخ.

[رأى الشّيخ عبد القاهر فى المسند السّببى]

@

[رأى الشّيخ عبد القاهر فى المسند السّببى]

أى ما ذكره الشّيخ.

أى فى الحال أو فى الأصل، و الأوّل كقولك: زيد قام، و الثّانى كقولك: إنّ زيدا قام، فيدخل فيه ما دخلته النّواسخ كالمثال الثّانى.

أى أراد بالحديث المحكوم به.

قد نوى (١) إسناده إليه، فإذا قلت زيد، فقد أشعرت (٢) قلب السّامع بأنّك تريد الإخبار عنه (٣) ، فهذا (۴) توطئه له (۵) و تقدمه للإعلام به (۶) ، فـإذا قلت قام، دخل (٧) فى قلبه (٨) دخول المأنوس و هذا (٩) أشدّ للثّبوت، و أمنع من الشّبهه (١٠) و الشّكّ (١١) ، و بـالجمله (١٢) ليس الإعلام بالشّىء بغته (١٣) مثـل الإعلام به (١۴) بعـد التّنبيه عليه (١۵) و التّقـدمه فإنّ ذلك (١۶) ، يجرى مجرى تأكيد الإعلام (١٧)

مبنىّ للمفعول بمعنى قصد، أى قد قصد إسناد الحديث إلى الاسم.

أى أعلمت، إذ أشعرت من الشّعور بمعنى العلم الإجمالى.

أى الاسم.

أى ذكر الاسم قبل الخبر مجرّدا عن العوامل، كقولك زيد.

أى الحديث و الإخبار.

أى بكونك تريد الإخبار عنه قوله: «تقدمه» عطف تفسير على قوله: «توطئه» .

أى دخل الخبر و الإعلام بالحديث.

أى فى قلب السّامع.

أى دخـول الخبر فى قلب السّامع دخـول المـأنوس، أى بـأن يكـون الـدّخول بعـد التّوطئه و التّقـدمه «أشـدّ للثّبوت» ، أى لثبوت المحمول للموضوع، كثبوت القيام لزيد فى المثال المذكور فى المتن.

أى شبهه احتمال أن يكون المتّصف بالمحمول غير الموضوع.

قوله: «و الشّكّ» عطف تفسير على «الشّبهه» .

أى فى الجمله، أى أبيّن و أفسّر، حاصل ما ذكره الشّيخ عبد القاهر بالإجمال.

أى فجأه كما فى صوره تقديم المسند إليه.

أى بالشّىء.

أى على الشّىء، كما فى صوره تأخير المسند إليه.

أى الإعلام به بعد التّوطئه و التّقدمه.

أی یکون بمنزله تأکید الإعلام الصّریح، کما فی نحو: زید قام زید قام.

ص :۲۱۲

فی التقوّی (۱) و الإحکام (۲) فیدخل (۳) فیه نحو: زید ضربته، و زید مررت به، و ممّا (۴) یکون المسند فیه جمله لا للسّببیّه أو التقوّی، خبر ضمیر الشّأن و لم یتعرّض له (۵) لشهره أمره (۶) ، و کونه (۷) معلوما ممّا سبق.

أی فی إفاده تقوّی الحکم و تثبّته.

أی الإتقان.

جواب «أمّا» فی قوله: «و أمّا علی ما ذکره الشّیخ. . .» أی فیدخل فی التقوّی» نحو: زید ضربته، و زید مررت به» لما فیه من الإعلام بالخبر بعد التّنبیه علیه و التّقدمه، لا بغته و فجأه.

أی الکلام فقوله: «ممّا یکون. . .» خبر مقدّم، و قوله: «ضمیر الشّأن» مبتدأ مؤخّر، و هذا الکلام من الشّارح شروع فی اعتراض وارد علی المصنّف و جوابه، فلابدّ أوّلا من بیان الإیراد، و ثانیا من توضیح الجواب.

أمّا الإیراد فحاصله: إنّ ظاهر کلام المصنّف أنّ الإتیان بالمسند جمله، إنّما یکون للتّقوّی، أو لکونه سببیّا، لأنّ الاقتصار فی مقام البیان یفید الحصر، مع أنّه قد یکون المسند جمله، و لا یوجد فیه التقوّی، و لا کونه سببیّا، ککونه خبرا عن ضمیر الشّأن نحو: هو زید قائم، هو اللّه أحد، فإنّ الخبر هنا جمله، و لا یفید التقوّی، و لیس سببیّا.

أی لکون المسند المأتی به جمله لأجل کونه خبرا عن ضمیر الشّأن، و هذا القول من الشّارح جواب عن الإیراد المذکور الوارد علی المصنّف، و قد عرفت بیانه.

و توضیح الجواب: إنّ کلام المصنّف و إن کان ظاهرا فی أنّ المسند الجمله لا یخلو عن إفاده التقوّی و کونه سببیّا، فیکون مانعه الخلوّ، إلاّ أنّ هناک قسما آخر من المسند الجمله و لیس للتّقوّی و لا سببیّا، و هو خبر ضمیر الشّأن، و لم یتعرّض له المصنّف لشهره حکمه، و هو أنّه لا یخبر عنه إلاّ بجمله.

أی أمر ضمیر الشّأن من أنّه لا یخبر عنه إلاّ بجمله، و بعباره أخری أنّه قد قرّر فی النّحو: إنّ خبر ضمیر الشّأن لا یکون إلاّ جمله.

أی کون خبر ضمیر الشّأن جمله» معلوما ممّا سبق» فی بحث ضمیر الشّأن، فی قوله: هو أو هی زید عالم، مکان الشّأن أو القصه، فإنّه یعلم من هذا أنّ خبره لا یکون إلاّ جمله، فعلم منه بطریق الإشاره أنّ خبره لا یکون إلاّ جمله، و مع ذلک لا یفید التقوّی، لأنّ المراد بالتقوّی

و أمّا صوره التّخصيص (۱) نحو: أنا سعيت فى حاجتك، و رجل جاءنى، فهى داخله فى التقوّى على ما مرّ (۲) [و اسميّتها (۳) و فعليّتها (۴) ، و شرطيّتها (۵)

فى المقام تحقّق ثبوت المحمول للموضوع بتكرّر الإسناد، و هذا غير موجود فى خبر ضمير الشّأن، لأنّه عباره عن المبتدأ.

جواب سؤال مقدّر، و هو أن يقال: إنّ المصنّف خصّ بالذّكر فى بيان كون المسند جمله ما يفيد التقوّى، و ما كان سببيّا، و لم يذكر ما يفيد التّخصيص مع أنّه قد يؤتى به جمله لقصد التّخصيص، كما فى المثال المذكور.

و حاصل ما أجاب به الشّارح: أنّه عند قصد التّخصيص يكون التقوّى حاصلا إلاّ أنّه غير مقصود، فصوره التّخصيص داخله فى التقوّى.

أى من أنّ التقوّى أعمّ من أن يكون مقصودا، أو حاصلا من غير قصد، ففى صوره التّخصيص يحصل التّقوّى بتكرّر الإسناد، و إن لم يكن مقصودا حين قصد التّخصيص، و لو قال المصنّف: و أمّا كونه جمله فللتّقوّى، أو كونه سببيّا أو لكونه خبرا لضمير الشّأن، أو لكونه للتّخصيص، لكان أولى.

و كيف كان فقصد التّخصيص لا ينافى إفاده التقوّى، فالتقوّى يتناول ما يكون فيه المقصود هو التقوّى، و ما يكون فيه المقصود هو التّخصيص، و كلّ منهما داخل فى التقوّى، فلا حاجه إلى التّعرض بكون المسند جمله للتّخصيص، بل يعنى عنه التّعرض بكونه جمله للتّقوّى.

أى اسميّه الجمله المخبر بها، كما فى قولك: زيد أبوه مشغول بوظائفه الدّينيّه.

أى كون الجمله المخبر بها فعليّه، كما فى قولك: زيد يشتغل أبوه بالخدمات الاجتماعيّه.

أى كون الجمله المخبر بها شرطيّه، كما فى قولك: زيد إن لقيته يكرمك، و حاصل الكلام فى المقام إنّ المقتضى لإيراد الجمله مطلقا إمّا التّقوّى، أو كون المسند سببيّا، و إمّا المقتضى لخصوص كونها اسميّه، فهو إفاده الثّبوت، و لكونها فعليّه إفاده التّجدّد، و لكونها شرطيّه إفاده التّقييد بالشّرط.

ص :۲۱۴

لما مرّ (۱)]يعنی أنّ کون المسند جمله للسّببیّه أو التّقوّی، و کون تلک الجمله اسمیّه للدّوام و الثّبوت، و کونها فعلیّه للتّجدّد و الحدوث، و الدّلاله علی أحد الأزمنه الثّلاثه علی أخصر وجه (۲) ، و کونها شرطیّه للاعتبارات المختلفه (۳) الحاصله من أدوات الشّرط [و ظرفیّتها (۴) لاختصار الفعلیّه إذ هی (۵)]

فی بحث المفرد من قصد إفاده الثّبوت فیما إذا کان المسند اسما، و إفاده التّجدّد و الحدوث و أحد الأزمنه علی أخصر وجه، فیما إذا کان فعلا، و إفاده التّقیید و التّعلیق بالشّرط فیما إذا کان مقیّدا به، و لا فرق فی ذلک بین المسند المفرد، و المسند الّذی یکون جمله، و إنّما الفرق بینهما من ناحیه عدم إفاده الأوّل أحد الأمرین، أی التقوّی و کونه سببیّا، و إفاده الثّانی أحدهما.

أی علی وجه أخصر، لأنّ قولنا: زید یقرأ الکتاب، أخصر من قولنا: زید حاصل منه قراءه القرآن فی الزّمان المستقبل، و الحاصل إنّ الجمله الاسمیّه تفید مجرّد الثّبوت، و أمّا الدّوام فمستفاد من القرائن، و الفعلیّه تفید التّجدّد و الحدوث، و أمّا الاستمرار التّجدّدی فقد یعرض بالقرینه.

أی الّتی لا تعرف إلّا بمعرفه ما بین أدوات الشّرط من الفرق و التّفصیل، نحو: زید إن تلقه یکرمک، حیث یقتضی المقام الإخبار عنه بالإکرام الّذی یحصل علی تقدیر اللّقی المشکوک، و زید إذا لقیته یکرمک، حیث یقتضی المقام الإخبار عنه بالإکرام الحاصل علی تقدیر وقوع اللّقی المحقّق، و الفرق بین المثالین أظهر من الشّمس فی رابعه النّهار.

[کون الجمله ظرفیّه]

@

[کون الجمله ظرفیّه]

أی کون الجمله المخبر بها ظرفیّه، أی الحاله المقتضیه لکونها ظرفیّه هی ما إذا کان المراد اختصار الفعلیّه، حیث إنّ قولک: زید فی الدّار، أخصر من قولک: زید استقرّ فی الدّار، فإذا اقتضی المقام إفاده التّجدّد مع الاختصار أوتی بالمسند ظرفا. ثمّ إنّ عدّ الشّرطیّه و الظّرفیّه جمله مبنیّ علی المسامحه، و إلّا ففی الحقیقه إنّ الظّرفیّه مختصر الفعلیّه، و الشّرطیّه هی الجزاء المقیّد بالشّرط، و الجزاء هی جمله فعلیّه فی نحو قولک: إن جئتنی أکرمک، حیث یکون التّقدیر أکرمک علی تقدیر مجیئک إیای، فلیس شیء منهما جمله فعلیّه.

علّه لقوله: «ظرفیّتها لاختصار الفعلیّه» بحذف الفعل، و إقامه الظّرف مقامه.

أی الظّرفیّه (١) [مقـدّره بالفعل علی الأصحّ (٢)]لأنّ (٣) الفعـل هو الأصـل فی العمل. و قیل: (۴) بـاسم الفاعل، لأنّ الأصل فی الخبر أن یکون مفردا (۵) ،

أی الجمله الظّرفیّه، لا الکون ظرفا، إذ الکون ظرفا لیس مقدّرا بالفعل، و الیاء فی قوله» الظّرفیّه» للنّسـبه، لأنّ المقدّر بالفعل الجمله الظّرفیّه لاـ کونهـا ظرفیّه، فیکـون الضّـمیر فی قـوله: «إذ هی» مبتیّـا علی الاسـتخدام، حیث إنّ المراد بقـوله: «ظرفیّتهـا» کونه جمله ظرفیّه، فالیـاء فیه مصـدریّه، و لاـ یصـحّ جعلها للنّسـبه، لأنّه موجب لکون قوله: «و ظرفیّتها» مخالفه لما قبله من قوله: «و اسـمیّتها و فعلیّتها و شرطیّتها» ، فإنّ الیاء فیه مصدریّه قطعا، و الحاصل إنّ المراد من نفس ظرفیّتها جمله ظرفیّه، و الیاء فیها مصدریّه، و المراد من مرجع الضّمیر هی الجمله الظّرفیّه، و الیاء فیها للنّسبه، هذا معنی الاستخدام.

أی علی أصحّ القولین الّذین أشار إلیهما ابن مالک بقوله:

و أخبروا بظرف أو بحرف جرّ

ناوین معنی کائن أو استقرّ

علّه لتقـدیر الفعـل، لأـنّه الأصـل فی العمـل، و اسم الفاعل إنّما یعمل بمشابهته، فالأولی عنـد الاحتیاج أن یرجع إلی الأصل و هو الفعل، و الوجه فی أنّ الفعل هو الأصل فی العمل، هو أنّ العامل إنّما یعمل لافتقاره إلی غیره من زمان و مکان و محلّ و صاحب و علّه و آله، و الفعل أشـدّ افتقارا من الاسم، لأنّه یدلّ علی الزّمان و الحدث و النّسـبه الّتی هی من المعانی العرضـیّه المفتقره إلی محلّ تقوم به، بخلاف الاسم فإنّ المشـتقّات و إن کانت تـدلّ علی الحدث، إلاّ أنّها تدلّ علی الذّات أیضا، و المصدر و إن کان یدلّ علی الحدث، إلاّ أنّه لا یدلّ علی النّسبه و الزّمان، فلیس الاسم بشتّی أقسامه فی الافتقار بمثابه الفعل، و لازم ذلک أن یکون الفعـل هو الأصـل فی التّعلّق و العمـل، و بـالجمله إنّ الفعـل حـدث یقتضـی صاحبا و محلاّ و زمانا و علّه، فیکون افتقاره من جهه الإحداث، و من جهه التّحقّق، و لیس فی الاسم إلاّ الثّانی، فیکون افتقاره أشدّ من افتقاره.

أی قیل: إنّ المقدّر هو اسم الفاعل، و هذا مقابل الأصحّ، قائله الکوفیّون، کما فی بعض الشّروح.

و ذلک لأصاله المفرد فی الإعراب، لظهور الإعراب فیه لأنّ الخبر قسم من المعرب،

و رجّح (١) الأوّل بوقوع الظّرف صـله للموصول، نحو: الّذى فى الدّار أخوك. و أجيب (٢) بأنّ الصّله من مظانّ الجمله بخلاف الخبر، و لو قال (٣) إذ الظّرف مقدّر بالفعل على الأصحّ لكان أصوب (۴) ، لأنّ ظاهر عبارته يقتضى أنّ الجمله الظّرفيّه مقدّره

و المعرب فى الحقيقه هـو المفرد، و اتّصاف الجمله بكونهـا معربه، بمعنى أنّهـا فى موضع لو كـان اسم مفرد فيه لكـان معربـا، لا بمعنى أنّها متّصفه بالإعراب حقيقه.

أى رجّح تقـدير الظّرف بالفعل على تقديره باسم الفاعل «بوقوع الظّرف صـله للموصول» ، و صـله الموصول لا تكون إلّا جمله، فتعيّن تقدير الظّرف بالفعل ليكون جمله، و لا يجوز أن يقدّر باسم الفاعل، لأنّه حينئذ يكون من قبيل المفرد، و الصّـله لا بدّ و أن تكون جمله، فعند التّردّد الحمل عليه أولى.

و بعباره أخرى إنّه قد تعيّن تقدير الفعل فيما إذا وقع الظّرف صـله، فيحمل غير الصّله الّذى تردّدنا فى أنّه مقدّر بالفعل، أو بالاسم على الصّـله، فنقـدّر بالفعـل حملا للمشـكوك على المتيقن، لأنّ الحمل على المتيقن عنـد الشّكّ أولى، و ذلك جريا للباب على طريقه واحده، و وتيره فارده.

و حاصل الجواب: إنّ قياس غير الصّـله، أعنى الخبر، على الصّـله قياس مع الفارق، لأنّ كون الظّرف الواقع صـله للموصول مقدّرا بالفعل-بحجه أنّ الصّله من مظانّ الجمله أى من مواضع الجمله-لا يوجب كون الظّرف الواقع خبرا مقدّرا بالفعل، لأنّ الخبر ليس من مظانّ الجمله، فلا يلزم من تقدير الظّرف بالفعل فى الصّله، لكونها من مواضع الجمله تقديره بالفعل فى الخبر الّذى الأصل فيه الإفراد، لأنّه معرب، و الأصل فى الإعراب المفرد.

أى و لو قال المصنّف مكان «إذ هى مقدّره بالفعل» إذا الظّرف. . . أى فى عباره المصنّف خلل، إذ لو حملت على ظاهرها أفادت أنّ الجمله الظّرفيّه مقدّره بالفعل على الأصحّ، و أنّها مقدّره باسم الفاعل على غير الأصحّ، أى على الصّحيح مع أنّ الظّرف المقدّر باسم الفاعل مفرد اتّفاقا لا جمله، فحينئذ يكون كلامه فاسدا.

و إنّمـا قـال أصـوب، لإمكـان تأويـل عبـاره المصـنّف على معنى «إذ هى» ، أى كلمـه الظّرف أو الجملـه من حيث اشـتمالها على الظّرف، و لا يصلح التّأويل على معنى «إذ هى» ، أى الظّرفيّه بمعنى الكون ظرفا، إذ الكون ظرفا ليس مقدّرا بالفعل.

ص :٢١٧

باسم الفاعل على القول الغير الأصحّ، و لا يخفى فساده (١) . [و أمّا تأخيره]أى تأخير المسند [فلأنّ ذكر المسند إليه أهمّ كما مرّ (٢)]فى تقديم المسند إليه. [و أمّا تقديمه]، أى تقديم المسند [فلتخصيصه (٣) بالمسند إليه]،

أى لأنّ الظّرف على ذلك المذهب مفرد لا جمله كما عرفت، لأنّ الجمليّه و المفرديّه باعتبار متعلّقه، و إذا كان متعلّقه اسم فاعل كان مفردا، و قد جزم بجملبّته أوّلا، حيث قال: «إذ هى» ، أى الجمله الظّرفيّه، ثمّ ذكر خلافا هل المقدّر فعل أو اسم، و هو فاسد، إذ الجمله لا تقدّر بمفرد أصلا حتّى يجوز قوله: إنّ المقدّر اسم.

أى كما مرّ مفصّلا و مشروحا فى بحث تقديم المسند إليه، يعنى أنّ الأهمّيّه المقتضيه لتقديم المسند إليه على المسند، كما عرفتها سابقا مقتضيه لتأخير المسند عن المسند إليه، حيث إنّ أسباب الأهمّيّه كثيره:

منها: إنّ الأصل فى المسند إليه التّقديم و فى المسند التّأخير، لأنّ فيه ضميرا عائدا إلى المسند إليه، نحو: زيد فى داره، فإنّه يترجّح على فى داره زيد.

و منها: إنّ فى تقديمه تشويق للمسند، و الغرض تقريره فى ذهن السّامع، كما تقدّم فى قوله: «و الّذى حارت البريّه فيه. . .» .

و منها إنّ فى التّقديم تعجيل للمسرّه، كما فى قولك: سعد فى دارك، أو تعجيل للمساءه، كما فى قولك: السّفاح فى دار صديقك.

فتحصّل من الجميع أنّ تأخير المسند عن المسند إليه إنّما هو لأهمّيّه تقديم المسند إليه لأصالته، أو كون التّقديم فيه تشويق إلى آخر ما ذكرناه.

[و أمّا تأخير المسند و تقديمه]

@

[و أمّا تأخير المسند و تقديمه]

أى المسند، و كان الأولى أن يقول: فلكون ذكره أهمّ، ثمّ يفصّل أسباب الأهمّيّه على طبق بيان تقديم المسند إليه، و من أسباب التّقديم تخصيص المسند بالمسند إليه.

و منها: اشتمال المسند إليه على ضمير المسند نحو: فى الدّار صاحبها، فإنّه لا يجوز صاحبها فى الدّار، و ذلك للزوم عود الضّمير إلى المتأخر لفظا و رتبه.

و منها: تضمّنه الاستفهام، نحو: كيف زيد، و أين عمرو، و متى الجواب.

أی لقصر (۱) المسند إلیه علی المسند، علی ما حقّقناه فی ضمیر الفصل (۲) ، لأنّ معنی قولنا: تمیمی أنا، هو أنّه (۳) مقصور علی التّمیمیّه لا یتجاوزها إلی القیسیّه [نحو: لاٰ فِیهٰا غَوْلٌ (۱)(۴) أی بخلاف خمور الدّنیا]، فإنّ فیها غولا.

أی التّفسیر إشاره إلی أنّ المراد من العباره ما هو خلاف الظّاهر، یعنی معناها تخصیص المسند إلیه بالمسند، مع أنّ الظّاهر هو العکس، فکان حق العباره أن یقول: فلتخصیص المسند به، لأنّ الباء غالبا إنّما تدخل علی المقصور علیه، و ههنا دخلت علی المقصور علی خلاف الأصل.

و بعباره أخری إنّ العباره و إن کانت بحسب المتفاهم العرفیّ ظاهره فی أنّ المسند مقصور، و المسند إلیه مقصور علیه، لکن لم یرد منها هذا المعنی بل أرید منها عکس ذلک، علی ما جری علیه اصطلاحهم من إدخالهم الباء علی المقصور بعد الاختصاص.

من أنّ الباء تدخل علی المقصور، و هو الاستعمال الشّائع عندهم، کما فی قولهم: نخصّک بالعباده، أی نخصّ العباده بک.

أی المتکلّم مقصور علی التّمیمیّه لا یتجاوز المتکلّم التّمیمیّه إلی القیسیّه، أی لا یتجاوز و صفه بنسبته إلی تمیم إلی وصفه بنسبته إلی قیس، نحو قولک: قائم زید.

فمعناه أنّ زیدا مقصور علی صفه القیام لا یتجاوزه إلی صفه القعود، فهو من قصر الموصوف علی الصّفه قصرا إضافیا.

أی لیس فی خمور الجنه غول، أی إذهاب العقل، لأنّ الغول ما یتبع شرب الخمر من زوال العقل و غیره، فعدم الغول مقصور علی الکون فی خمور الجنّه لا یتعدّاه إلی الکون فی خمور الدّنیا، فإنّ فیها غولا، أی إذهاب العقل و صداع، و قدّم الخبر، أعنی فیها لقصر المبتدأ علیه، أعنی غول. فإنّ عدم الغول قد قصر علی الکینونه بفی خمور الجنه لا یتجاوزها إلی الکینونه بفی خمور الدّنیا، فهو من قصر الموصوف قصرا إضافیّا، بمعنی أنّ عدم الغول فیها بالإضافه إلی خمور الدّنیا، و إلیه أشار بقوله: «بخلاف خمور الدّنیا» .

۱- ۱) سوره الصّافّات:۴۷.

فإن قلت: (١) المسند هو الظّرف أعنى فيها و المسند إليه ليس بمقصور عليه، بل على جزء منه، أعنى الضّمير المجرور الرّاجع إلى خمور الجنّه.

(٢) المقصود أنّ عدم الغول مقصور على الاتّصاف بفى خمور الجنّه لا يتجاوزه (٣)

و حاصل الإشكال و الاعتراض: إنّ المثال المذكور لا يكون مطابقا للممثّل فإنّ الممثّل هو كون تقديم المسند مفيدا لقصر المسند إليه على المسند، و ليس القصر فى الآيه كذلك، فإنّه من قبيل قصر المسند إليه على جزء المسند، و هو الضّمير المجرور الرّاجع إلى خمور الجنّه، بقرينه قوله: «بخلاف خمور الدّنيا» فإنّه ناطق على أنّ عدم الغول قد خصّص بخمور الجنّه، بإزاء خمور الدّنيا، فإنّ المقابل لخمور الدّنيا هو خمور الجنّه لا الكينونه فى خمور الجنّه، مع أنّ الممثّل هو قصر المسند إليه على الظّرف، و هو مجموع الجارّ و المجرور لا الضّمير المجرور فقط.

و حاصل الجواب عن الاعتراض المذكور إنّ عباره المصنّف و إن كانت ظاهره فى أنّ المقصور عليه هو خمور الجنّه إلاّ أنّ هذا الظّاهر ليس بمراد له، بل مراده بقرينه أنّ الممثّل قصر المسند إليه على المسند، و أنّ الحكم الثّابت للظّرف إنّما يثبت له باعتبار متعلّقه، أنّ عدم الغول مقصور على الحصول فى خمور الجنّه و الكينونه فيها، فإذن لا مجال للاعتراض المذكور.

[التّحقيق حول لاَ فِيهٰا غَوْلٌ]

@

[التّحقيق حول لاَ فِيهٰا غَوْلٌ]

أى لا يتجاوز الاتّصاف، أعنى كونه فى خمور الجنّه إلى الكون فى خمور الدّنيا، فالمقصور عليه حقيقه هو الصّفه، أى الكون فى خمور الجنّه، و لا حاجه إلى ذكر الاتّصاف حينئذ، فيكون من قصر الموصوف على الصّفه، و يكون القصر إضافيّا، أى لا يتجاوز عدم الغول بفى خمور الجنّه، إلى كون عدم الغول فى خمور الدّنيا، و إن كان يتجاوز إلى غيره من المشروبات كاللّبن و العسل.

ثمّ قول الشّارح «أنّ عدم الغول. . .» بيان لحاصل المعنى، لا الإشاره إلى أنّ الآيه قضيّه معدوله الموضوع، لأنّ كلمه لا إذا جعلت جزء للموضوع لا يصحّ الفصل بينهما بالخبر، و أنّه قد صرّح الشّارح فى بحث المساواه بأنّ تقديم الخبر على المبتدأ فى مثل فى الدّار رجل، لا يفيد الاختصاص لكونه مصحّحا لوقوع النّكره مبتدأ، و لا شكّ أنّه إذا كان قوله تعالى: لاَ فِيهٰا غَوْلٌ معدوله الموضوع كان تقديم الخبر فيه مصحّحا لوقوع النّكره مبتدأ لكونها واقعه بعد النّفى،

حینئـذ فلا یکون مفیـدا للاختصاص، بخلاف ما إذا کانت سالبه، فإنّ المصـحّح عندئـذ وقوعها فی سـیاق النّفی، فیکون التّقـدیم للاختصاص، لأنّ القضیّه سالبه.

و من هنا نسـتکشف أنّ قوله: «إنّ عدم الغول. . .» لیس إشاره إلی کون الآیه قضـیّه معدوله الموضوع، بل هو بیان لما هو حاصـل المعنی و مرجعه، فلا یصـغی إلی ما ذکره غیر واحد من أنّ کلامه هذا إشاره إلی أنّ الآیه قضـیّه معدوله الموضوع، کما أنّ قوله: «و إن اعتبرت النّفی فی جانب المسند. . .» إشاره إلی أنّ الآیه یمکن أن تکون قضیّه موجبه معدوله المحمول، و لا إلی ما أجابوا به عن الوجه الأوّل بأنّ الظّرف یتوسّع فیه أکثر من غیره، فلا یضرّ الفصل به بین حرف السّلب و الموضوع.

و قالوا: إنّما نرتکب هذا العدول لئلا یرد أنّه إذا کان تقدیم المسند فی الآیه للحصر کان معناها نفی حصر الغول فی خمور الجنّه لا نفی الغول عنها، و ذلک لأنّ النّفی إذا دخل فی کلام فیه قیـد بوجه ما یتوجّه إلیه، فعلی هـذا یفید النّفی نفی القصـر المسـتفاد من التّقدیم لا ثبوته، و هذا غیر مقصود قطعا.

و عن الوجه الثّانی بأنّ المصـحّح لوقوع المبتدأ نکره فی هذا الفرض جعل التّنوین للتّنویع إذا اعتبرنا العدول فی جانب المحمول، و کون الموضوع فی تأویل المضاف، أی عدم الغول إن اعتبرنا العدول فی جانب الموضوع، فإذا یصحّ جعل التّقدیم للقصر.

و لا یصـغی إلی الجواب بهذین الوجهین، وجه عدم الإصغاء إنّ جعل التّنوین أو الموضوع بتأویل المضاف و الالتزام بالتّوسّع فی الظّرف علی نحو لاـ یضـرّ الفصـل به بین حرف السّـلب و الموضوع علی جعل حرف السّـلب خبرا لما یلیه تکلّفات بارده بنحو لا یرضی بها اللّبیب، و لا ملزم یلزمنا علی ارتکابها.

و ما ذکروه من أنّ الموجب لذلک إنّ جعل القضـیّه سالبه محصّله مستلزم لأن یکون المراد بها نفی الحصر لا ثبوته فاسد قطعا لا أسـاس له، لأـنّ النّفی کثیر ما یتوجّه إلی نفس الثّبوت کما فی قوله تعالی: وَ مٰا رَبُّکَ بِظَلاّٰمٍ لِلْعَبِیـدِ (۱)، فإنّ النّفی یکون متوجها إلی نفی الظّلم مقیّدا ذلک النّفی بالمبالغه فی تحقّقه، و لیس النّفی مسلّطا علی المبالغه فی الظّلم لاستلزامه ثبوت

۱- ۱) سوره فصّلت:۴۶

إلى الاتّصاف بفى خمور الـدّنيا، و إن اعتبرت النّفى فى جانب المسـند، فالمعنى أنّ الغول مقصور على عـدم الحصول فى خمور الجنّه لا يتجاوزه إلى عدم الحصول فى خمور الدّنيا، فالمسـند إليه مقصور على المسـند قصـرا غير حقيقى. و كذلك (۱) القياس فى قوله تعالى: لَكُمْ دِينُكُمْ وَ لِيَ دِينِ و نظيره (۲) ما ذكره صاحب المفتاح فى قوله

أصل الظّلم له تعالى، فعلى هـذا يصحّ أن لا يعتبر العدول فى الآيه، و يكون مفادها قصـر نفى الغول على الكون فى خمور الجنّه، فالغول مسلّم الثّبوت و النّزاع فى محلّه، فالمخاطب يعتقد محلّيّه خمور الجنّه و المتكلّم ينفى ذلك.

و كيف كان فالمسـند إليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى على كلا التّقديرين، أى سواء اعتبر النّفى فى جانب المسند إليه أو فى جـانب المسـند، إذ لـو كـان مقصـورا عليه قصـرا حقيقيّا يلزم ثبوت الغول فيمـا عـدا خمور الجنّه من خمور الـدّنيا و سـائر الأشربه، و هذا و إن كان صحيحا بالنّظر إلى خمور الدّنيا لكن ليس بصحيح بالنّظر إلى سائر الأشربه.

أى ليس القصـر حقيقيـا فى قوله تعـالى آمرا للنّبى صـلّى اللّه عليه و آله و سـلّم أن يقول للكـافرين لَكُمْ دِينُكُمْ وَ لِيَ دِينِ أى إنّ دينكم مقصـور على الاتّصـاف بكـونه لكم، و لا يتجـاوزه إلى الاتّصـاف بكونه لى، و دينى مقصور على الاتّصـاف بكونه لى لا يتجـاوزه إلى الاتّصـاف بكونه لكم، و هـذا لا ينافى أنّه يتّصف به أمّته المؤمنون، فلهـذا يكون القصـر إضافيّا، و يكون من قصـر الموصوف على الصّفه.

أى نظير قصـر المسند إليه على المسـند المنفى فى كونه قصـر موصوف على صـفته فى بـاب الظّرف، لا نظيره فى التّقـديم، لأنّ المسـند فيه مؤخّر على الأصـل، و الحصـر جـاء عن النّفى لا من التّقـديم لأنّ المعنى ما حسابهم إلّا على ربّى، فلهـذا كان نظيرا لا مثالا.

و بعباره أخرى إنّما جعل نظيرا و لم يجعل مثالا، لأنّ قوله: إِنْ حِسابُهُمْ إِلّا عَلى رَبِّی ليس ممّا تقدّم فيه المسـند لقصر المسند إليه عليه، بل الحصـر جاء من إن النّافيه و إلّا الاسـتثنائيه، و لهـذا غيّر الأسـلوب حيث لم يقل: و كـذا قوله تعالى: إِنْ حِسابُهُمْ إِلّا عَلى رَبِّی، بل قال «و نظيره. . .» .

تعالى: إِنْ حِسابُهُمْ إِلاّ عَلىٰ رَبِّی (۱)من أنّ المعنى (۱) حسابهم مقصور على الاتّصاف ب عَلىٰ رَبِّی لا- يتجاوزه إلى الاتّصاف بعلىّ (۲) فجميع ذلك (۳) من قصر الموصوف (۴) على الصّفه (۵) دون العكس (۶) كما توهّمه (۷) بعضهم.

أی فالمعنى ثبوت حسابهم مقصور على كونه على اللّه، لا يتجاوزه إلى كونه على غيره.

ياء المتكلّم عباره عن النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، و فى بعض النّسخ بعلىّ، غير ربّى، و وجه النّسخه الثّانيه واضح، لأنّه شامل للنّبى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و لغيره، و فى الواقع كذلك، و وجه الأولى أنّه الّذى يتوهّم كون الحساب عليه لكونه تصدّى للدّعوه إلى اللّه و الجهاد فيه.

أی جميع ما ذكر من الأمثله المذكوره فی المتن و الشّرح.

أی الغول أو عدم الغول، و دينكم و دينى و حسابهم.

أی و هی الكون فی خمور الجنّه، و الكون لكم ولی، و الكون على ربّى كما فی الدّسوقی.

أی قصر الصّفه على الموصوف، لأنّ الحمل على العكس يستدعی كون التّقديم لقصر المسند على المسند إليه، و القانون أنّه لقصر المسند إليه على المسند كما دلّ عليه سياق كلامه، و صرّح به الفاضل المحشّى أيضا.

أی العكس بعضهم، و هو العلاّمه الخلخالی، فتوهّم أنّ القصر فی قوله تعالى: لاٰ فِيهٰا غَوْلٌ من قصر الصّفه على الموصوف، و المعنى أنّ الكون فی خمور الجنّه وصف مقصور على عدم الغول لا يتعدّاه إلى الغول، و هذا القصر إضافىّ لا حقيقىّ حتّى يلزم أنّه ليس لخمورها صفه إلاّ عدم الغول، مع أنّ له صفات أخر كالسّلامه و الرّاحه و التّوهّم مختصّ بالآيه المذكوره.

و يرد عليه أوّلا: إنّ الكلام مع من يعتقد أنّ الغول فی خمور الجنّه كخمور الدّنيا، لا مع من يعتقد أنّ الاتصاف بعدم الحصول فی خمور الجنّه محقّق للغول و لغيره من الرّاحه و الصّحه.

و ثانيا: إنّ التّقديم عندهم موضوع لقصر المسند إليه على المسند، لا لقصر المسند على المسند إليه كی يكون القصر من قصر الصّفه على الموصوف.

ص :۲۲۳

۱- ۱) سوره الشّعراء:۱۱۳.

[و لهذا]أى و لأنّ التّقديم (١) يفيد التّخصيص [لم يقدّم الظّرف (٢)]الّذى هو المسند على المسند إليه (٣) [فى لاٰ رَيْبَ فِيهِ]و لم يقل: لا فيه ريب [لئلّا (۴) يفيد]تقديمه (۵) عليه [ثبوت الرّيب (۶) فى سائر كتب اللّه تعالى]

أى تقديم المسند على المسند إليه يفيد تخصيص المسند إليه بالمسند غالبا.

أعنى فيه.

[التّحقيق حول لاٰ رَيْبَ فِيهِ]

@

[التّحقيق حول لاٰ رَيْبَ فِيهِ]

أى ريب.

علّه للنّفى، أى لنفى التّقدّم فى قوله: «لم يقدّم» ، و معنى العباره لأنّ التّقديم يفيد التّخصيص غالبا، لم يقدّم الظّرف لئلّا يفيد تقديمه توهّم ثبوت الرّيب فى سائر كتب اللّه تعالى، نظرا إلى ما هو الغالب من كون التّقديم لقصر المسند إليه على المسند، فعباره المصنّف بحذف المضاف و هو التّوهّم، فإذن لا يرد أنّ قوله: «لئلّا يفيد» غير واقع فى محلّه، إذ التّقديم ليس للتّخصيص دائما حتّى يفيد الكلام المشتمل عليه ذلك، بل قد يكون لغيره كالاهتمام غايه الأمر أنّه يجىء له غالبا، فيكون موهما له نظرا إلى الغالب لا مفيدا له على نحو الجزم.

أى تقديم الظّرف و هو المسند على المسند إليه و هو «ريب» .

أى ثبوت الشّكّ فى سائر كتب اللّه تعالى و هو باطل، إذ لا ريب فى الكتب السّماويّه، و دلاله «لا فيه ريب» على ثبوت الرّيب فى سائر كتب اللّه، إنّما هو بحسب دلاله الخطاب على ما فى المطوّل، أى بحسب المفهوم المخالف للخطاب، فإنّهم اصطلحوا على تسميه المفهوم المخالف بمدلول الخطاب، و المفهوم الموافق بفحوى الخطاب، و ثبوت الرّيب فى سائر كتب اللّه مفهوم مخالف لقوله تعالى على فرض التّقديم، حيث إنّ منطوقه عندئذ نفى الرّيب عن القرآن و لازم ذلك أن يكون مفهومه ثبوت الرّيب فى سائر كتب اللّه، و حيث إنّ هذا المفهوم باطل، لأنّ المراد بالرّيب هنا كونها ممّا ينبغى أن يرتاب فيه، لا كونها ممّا وقع فيها الرّيب بالفعل لوقوعه فى القرآن، و لا شكّ أنّ كتب اللّه ليس ممّا ينبغى لأن يرتاب فيه لما فيها من الإعجاز بنحو الإخبار عن المغيبات و الأسرار الكونيّه.

بنـاء على اختصاص عـدم الرّيب بالقرآن، و إنّما قال (۱) فی سـائر کتب اللّه تعـالی لأنّه المعتبر فی مقابله القرآن، کما أنّ المعتبر فی مقـابله خمور الجنّه هی خمور الـدّنیا لاـ مطلق المشـروبات و غیرهـا (۲) [أو التّنبیه]عطف علی تخصـیصه، أی تقدیم المسـند للتّنبیه [من أول الأمر (۳) علی أنّه]أی المسند [خبر لا نعت]إذ النّعت لا یتقدّم علی المنعوت (۴) ،

جواب عن سؤال مقـدّر تقـدیره أنّ مقتضـی اختصـاص عـدم الرّیب فی القرآن هو ثبوت الرّیب فی غیره علی نحو الإطلاـق دون کتب اللّه تعالی، فلا وجه لقوله: «لئلا یفید ثبوت الرّیب فی سائر کتب اللّه تعالی» .

و حاصل الجواب: إنّ ما ذکرته مبنیّ علی کون القصـر حقیقیّا و لیس الأمر کـذلک، فإنّ القصـر علی فرض التّقـدیم إضافیّ لأنّ التّخصیص إنّما باعتبار النّظر الّذی یتوهّم فیه المشارکه، و هو هنا باقی الکتب السّماویّه دون سائر الأشیاء، بل دون سائر الکتب.

[تقدیم المسند للتّنبیه علی أنّه من أوّل الأمر خبر لا نعت]

@

[تقدیم المسند للتّنبیه علی أنّه من أوّل الأمر خبر لا نعت]

أی غیر المشروبات من المطعومات.

لا یقال: إنّا سلّمنا أنّ القصر إضافیّ غالبا، فالقصر فی الآیه یحمل علیه علی فرض التّقدیم جریا علی ما هو الغالب، و لکنّ لا نسلّم أنّ ما یقابل المقصور علیه هو سائر کتب اللّه تعالی، لجواز أن یکون سائر الکتب أو سائر الکلمات.

لأنّـا نقول: إنّ مـا یقابـل المقصور علیه إنّمـا هو الّـذی یتوهّم کونه مشارکـا له فی الحکم لکونه نظیرا له، و هو هنا سائر کتب اللّه تعـالی لاـ سـائر الکتب، أو سـائر الکلمات، فإنّ المتبادر إلی الـذّهن من نفی الرّیب عن القرآن بطریق القصـر هو ثبوت الرّیب فی غیره من سائر الکتب السّـماویّه، لکونها نظیره له فی الکینونه من اللّه تعالی، کما أنّ المعتبر فی مقابله خمور الجنّه خمور الـدّنیا لا سائر المشروبات.

[تقدیم المسند]

@

[تقدیم المسند]

أی من أوّل أزمان إیراد الکلام یتبّه علی أنّ المسـند خبر لا نعت، بخلاف ما إذا أخّر، فإنّه ربما تظنّ عندئـذ أنّه نعت، و أنّ الخبر

سیذکر.

أی بخلاف الخبر و المبتدأ، فإنّ الأوّل یتقدّم علی الثّانی، و لازم ذلک أن یکون تقدیم المسند منبّها من أول الأمر بأنّه لیس بنعت بل هو خبر و تأخیره موهما لکونه نعتا.

لا یقال: إنّ توهّم کون المسند نعتا موجود فی نحو: زید القائم، فلماذا لم یقدّموا المسند فیه؟ للعلم من أوّل الأمر بأنّه لیس بنعت.

ص :۲۲۵

و إنّما قال (۱) من أوّل الأمر لأنّه ربّما يعلم أنّه خبر لا نعت بالتّأمّل فی المعنی (۲) ، و النّظر إلی أنّه لم یرد فی الکلام خبر للمبتدأ (۳) [کقوله (۱):

له (۴) همم لا منتهی لکبارها

و همّته الصّغری أجلّ من الدّهر (۵)]

لأنّا نقول: إنّ هذا التّوهّم لیس ممّا یعتنی به، فإنّه ضعیف جدّا، یدفع بأدنی تأمّل، بخلاف التّوهّم الکائن فیما إذا کان المسند إلیه نکره، فإنّ حاجتها إلی النّعت أشدّ من حاجتها إلی الخبر إذا وقع فی الابتداء، فإذا أخّر الظّرف عنها یتوهّم أنّه نعت توهّما قویّا لا یدفع إلّا بعد التّأمّل العمیق.

أی قال المصنّف من أوّل الأمر، لأنّه أی الشّأن ربّما یعلم فی ثانی الحال من التّکلّم أنّ المسند الّذی لم یتقدّم خبر لا نعت.

و یعلم بغیر ذلک أیضا، ککونه لا یصلح للنّعت لکونه نکره، و الجزء الآخر معرفه «و النّظر» عطف علی «التّأمّل» أی بالنّظر کقولک لزید خصائص غریبه، فإنّه لو قیل: خصائص غریبه لزید، یحتمل بدوا أنّ الظّرف نعت و بعد عدم ذکر الخبر یعلم أنّه خبر.

أی بعد الخبر الموجود فی الکلام، فیفهم السّامع أنّ غرض المتکلّم هو الإخبار لا النّعت.

أی للنّبی صلّی اللّه علیه و آله و سلّم همم تعلّت بمعالی الأمور، و لا نهایه لکبارها.

المعنی: «همم» علی وزن عنب جمع همّه، و هی الإراده المتعلّقه علی وجه العزم بمراد مّا، و یمدح الإنسان بتلک الإراده إذا تعلّت بمعالی الأمور، «لا منتهی لکبارها» منتهی الشّیء غایته، و الکبار علی وزن الکتاب جمع کبیر، و هو خلاف الصّغیر «أجلّ» أفعل بمعنی الأعظم.

و حاصل معنی البیت: إنّ المادح یقول: إنّ له صلّی اللّه علیه و آله و سلّم هم‍ما کثیره کلّها علّیّه، لکن بعضها أعلی من بعض باعتبار متعلّقها، مثلا همّته المتعلّقه بفتح أو غزوه بدر أو غزوه

أحد أو خیبر أعظم من همّته المتعلّقه بسائر الغزوات، فهممه الکبار لا منتهی لها، و أما همّته الصّغری أجلّ باعتبار متعلّقها من الدّهر المحیط بما سواه من الممکنات، و إنّما قلنا: باعتبار متعلّقها، لأنّ الهمّه هی الإراده علی نحو العزم، و لا تفاوت فیها باعتبار نفسها.

۱- ۱) أی قول حسان بن ثابت الأنصاری فی مدح النّبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم.

حیث لم یقل: همم له (۱) [أو التّفاؤل (۲)]نحو: سعدت بغرّه وجهک الأیام. (۳)

و الشّاهد: فی قوله: «له همم» حیث قدّم فیه الظّرف، أعنی «له» لیعلم من أوّل الأمر أنّه خبر لا نعت، فإنّه لو أخّر الظّرف بأن یقول: همم له، لتوهّم أنّ الظّرف نعت للهمم، بل احتمال کونه نعتا فی خصوص المقام أرجح، لأنّ النّکره إذا وقع مبتدأ یستدعی مخصّصا یخصّصه حتّی یفید، و إلاّ فلا یجوز الابتداء به.

فحاصل الکلام أنّه لم یقل: همم له، بتأخیر الظّرف لئلاّ یتوهّم أنّ الظّرف صفه لهمم، و قوله: «لا منتهی لکبارها» خبر لها، أو صفه ثانیه لها و الخبر محذوف، و کلاهما فاسد، لأنّه خلاف المقصود، لأنّ المقصود إثبات الهمم الموصوفه، بأنّه لا منتهی لکبارها له صلّی اللّه علیه و آله و سلّم لا إثبات تلک الصّفه لهممه، و لا إثبات صفه أخری لهممه غیر تلک الصّفه المذکوره، لأنّه حینئذ یکون الکلام مسوقا لمدح هممه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم لا لمدحه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم، فقدّم الظّرف دفعا للتّوهّمین من أوّل الأمر.

لئلاّ یتوهّم أنّ الظّرف نعت، بل یتعیّن أنّه خبر من أوّل الأمر.

عطف علی قوله: «لتخصیصه» و هو سماع المخاطب من أوّل الأمر ما یسّره.

البیت هکذا:

و تزیّنت ببقائک الأعوام

سعدت بغرّه وجهک الأیام

المعنی: «سعدت» ماض من (سعد یومنا سعدا) ، أی أیمن، «الغرّه» هو البیاض فی جبهه الفرس، و أراد به هنا الحسن أو الجود، «تزیّنت» ماض من التّزیین، «الأعوام» جمع عام بمعنی الحول.

و الشّاهد: فی تقدیم المسند أعنی قوله: «سعدت و تزینت» حیث قدّم لأجل التّفاؤل.

ثمّ إنّه ربّما یقال: فی المقام إنّ هذا المسند فعل یجب تقدیمه علی فاعله، فلا وجه لجعل تقدیمه علیه للتّفاؤل، إذ لا یقال للمسند قدّم لغرض کذا، إلاّ إذا کان جائز التّأخیر عن المسند إلیه.

و أجیب عن ذلک بأنّ التّمثیل مبنیّ علی مذهب الکوفیین المجوّزین لتقدیم الفاعل علی الفعل، أو یقال: إنّ الفعل هنا یجوز تأخیره فی ترکیب آخر، بأن یقال: الأیام سعدت بغرّه وجهک، فتقدیم سعدت فی هذا التّرکیب المؤدی إلی کون المسند إلیه فاعلا مع صحّه

[أو التّشويق (١) إلى ذكر المسند إليه]بأن يكون فى المسند المتقدّم طول يشوّق

تأخيره باعتبار تركيب آخر، لأجل ما ذكر من التّفاؤل، بخلاف ما إذا أخّر، كما فى تركيب آخر، فإنّه لا يكون مشتملا على التّفاؤل، و كلّ من الوجهين فى الجواب قابل للرّد.

أمّا الوجه الأوّل فبعيد جدا، لأنّ المستفاد من مطاوى كلمات الشّارح أنّه غير ملتزم بما ذهب إليه الكوفيّون فإتيانه بالمثال مبتيّا عليه بعيد غايه البعد.

و أمّا الوجه الثّانى فهو أيضا ملحق بسابقه فى الضّعف، فإنّ من يقول بأنّه لا يقال للمسند قدّم لغرض كذا، إلّا إذا كان جائز التّأخير، مراده أنّ المسند الّذى يجب تقديمه على المسند إليه لا يمكن أن يقال له إنّه قدم لغرض كذا، لأنّ تقديمه واجب ليس لغرض يقتضى ذلك، و كون المسند جائز التّأخير فى تركيب آخر لا يوجب صحّه أن يقال له فى هذا التّركيب أنّه قدّم لغرض كذا، كالتّفاؤل مثلا، لأنّ المانع هو كون تقديمه فى هذا التّركيب من باب اللّابدّيّه و الضّروره، و هذا المانع لا يرتفع باتّصاف التّقديم بالجواز فى تركيب آخر.

فالحقّ فى المقام أن يقال: إنّ تعليل التّقديم بغرض من الأغراض مشروط بأن يكون المسند جائز التّأخير باعتبار نفس التّركيب الّذى قدّم فيه المسند، و لا ريب أنّ جواز التّأخير بهذا المعنى موجود فى المقام، فإنّ الشّاعر عند ما يتصوّر معنى البيت، أى ثبوت اليمن و السّعاده للأيّام بسبب غره وجه المخاطب، كان له أن يقدّم المسند، و أتى بالجمله الفعليّه و كان له أن يؤخّره، و أتى بالجمله الاسميّه، فحيث إنّه اختار الأوّل، و ترك الثّانى لاحظ لتقديم المسند غرضا من الأغراض قضاء لحقّ كونه بليغا، و هو فى البيت التّفاؤل، فإذا لا مجال للإشكال المذكور. نعم قد يقال: إنّ التّفاؤل كما أنّه موجود فى فرض التّقديم، كذلك إنّه موجود فى فرض التّأخير، فإذا لا وجه لتعليل التّقديم بالتّفاؤل. و أجيب عن ذلك بأن التّفاؤل هو سماع المخاطب من أول وهله ما يسرّه، و من المعلوم أنّ هذا غير موجود فى فرض التّأخير.

[أو للتّشويق إلى ذكر المسند إليه]

@

[أو للتّشويق إلى ذكر المسند إليه]

عطف على قوله: «للتّخصيص» أى تقديم المسند لتشويق السّامع إلى ذكر المسند إليه، و وجود التّشويق فى المسند يكون من جهه اشتماله على طول، بذكر وصف أو أوصاف له، فإنّه يوجب إحداث الشّوق فى قلب السّامع إلى ذكر صاحب هذا الوصف أو الأوصاف، و الغرض من التّشويق أوقعيّه المشوق إليه فى النّفس، حيث إنّ الحاصل بعد الطّلب و الانتظار أمكن و أوقع، و أثبت فى النّفس.

النّفس إلى ذكر المسند إليه، فيكون له (١) وقع فى النّفس، و محلّ من القبول، لأنّ الحاصل بعد الطّلب أعزّ من المنساق بلا تعب (٢) [كقوله ((١)) : ثلاثه]هذا هو المسند المتقدّم الموصوف بقوله: [تشرق]من أشرق (٣) بمعنى صار مضيّئا [الدّنيا]فاعل (۴) تشرق، و العائد إلى الموصوف هو الضّمير المجرور فى قوله: [ببهجتها]أى بحسنها و نضارتها أى تصير الدّنيا منوّره ببهجه هذه الثّلاثه و بهائها، و المسند إليه المتأخّر هو قوله: [شمس (۵) الضّحى و أبو إسحاق (۶) و القمر].

تنبيه: (٧) [كثير ممّا ذكر فى هذا الباب]يعنى باب المسند [و الّذى قبله]يعنى

أى للمسند إليه، أى فيكون للمسند إليه وقع، أى تأثير فى النّفس.

أى بلا مشقّه.

أشار بذلك إلى بيان معنى الفعل و إلى ضبطه بضم التّاء، احترازا عن كونه من شرق، بمعنى طلع، فيكون مفتوح التّاء.

أى ليس الدّنيا ظرفا، كى يكون مفعولا فيه، و لا مفعول به على تضمين «تشرق» معنى فعل متعدّى، و هو أضاءت، فجعله فاعلا ردّ لتوهّم الظّرفيّه أو المفعوليّه.

أضاف الشّمس إلى الضّحى، لأنّه ساعه قوّتها مع عدم شدّه إيذائها.

كنيه المعتصم، و لا يخفى حسن توسّطه بين الشّمس و القمر، للإشاره إلى أنّه خير منهما، لأنّ خير الأمور أوساطها، و لما فيه من إيهام تولّده من الشّمس و القمر، و أنّ الشّمس أمّه، و القمر أبوه. و الشّاهد: فى هذا البيت أنّه مشتمل على تقديم المسند، لكونه بذكر ما ذكر له من الوصف مشوّقا إلى ذكر المسند إليه.

«التّنبيه» يستعمل عند العلماء فى موضع يدخل فيه ما بعد التّنبيه فيما قبله دخولا فيه خفاء، فإذا أريد إزاله ذلك الخفاء يجىء بالتّنبيه، و لو قال المصنّف: كثير ما ذكر فى المسند و المسند إليه، لكان أوضح.

١- ١) أى قول محمد بن وهيب، و هو من شعراء الدّوله العبّاسيّه، فى مدح المعتصم باللّه الملك العبّاسى.

باب المسند إليه، [غير مختصّ بهما (١) كالذّكر و الحذف و غيرهما]من (٢) التّعريف و التّنكير و التّقديم و التّأخير و الإطلاق و التّقييد، و غير ذلك ممّا سبق (٣) ، و إنّما قال: كثير ممّا ذكر (۴) ، لأنّ بعضها (۵) مختصّ بالبابين (۶) كضمير الفصل المختصّ بما بين المسند إليه و المسند، و ككون المسند فعلا، فإنّه مختصّ بالمسند (٧) إذ كلّ فعل مسند دائما. قيل: (٨)

أي بباب المسند و المسند إليه، بل يكون الكثير فى المفعول به و الحال و التّميز و المضاف إليه. نعم بعضها مختص بهما كضمير الفصل، حيث إنّه مختصّ بما بين المسند و المسند إليه.

بيان لقوله: «غيرهما» .

أي كالإبدال و التّأكيد و العطف و القصر و التّخصيص، و غير ذلك.

أي قال المصنّف كثير ممّا ذكر، و لم يقل: جميع ما ذكر غير مختصّ بهما، إذ لو قال: جميع ما ذكر غير مختصّ بالبابين، أعنى بباب المسند و المسند إليه، لورد عليه بضمير الفصل، و كون المسند فعلا- حيث إنّهما ممّا يختصّ بالبابين، لأنّ نقيض السّالبه الكلّيه، هى موجبه جزئيه.

أي المذكورات.

أي غير متجاوز إلى غيرهما، فيكون الكثير عامّ الجريان، و القليل خاصّا بهما.

أي مجرّد الفعل من دون فاعل» مختص بالمسند» ، إذ لا- يكون شيء من الفعل مسندا إليه، حتّى لا- يختصّ كون المفرد فعلا بالمسند.

القائل هو الشّارح الزّوزنى، و حاصل كلامه: أنّه لو قال: و جميع ما ذكر غير مختصّ بالبابين، أى بل يجرى فى غيرهما لاقتضى أنّ كلّا ممّا مرّ يجرى فى كلّ فرد فرد ممّا يغايرهما، أى كلّ فرد من أفراد الأحوال المذكوره يجرى فى كلّ فرد ممّا يصدق عليه أنّه غير المسند و المسند إليه، و هذا غير صحيح لانتقاضه بالتّعريف و التّقديم، لأنّ التّعريف لا يجرى فى الحال و التّمييز، و إن جرى فى المفعول، و التّقديم لا يجرى فى المضاف إليه، و إن جرى فى المفعول.

فالحاصل إنّ كلّا منهما لا يجرى فى جميع أفراد غير البابين، إذ من أفراده الحال و التّمييز و المضاف إليه، و لهذا عدل المصنّف من جميع ما ذكر إلى قوله: «و كثير ممّا ذكر» .

هو (١) إشاره إلى أنّ جميعها (٢) لاـ يجرى فى غير البابين، كالتّعريف، فإنّه لاـ يجرى فى الحال و التّمييز و كالتّقديم، فإنّه لا يجرى فى المضاف إليه. و فيه (٣) نظر لأنّ قولنا: جميع ما ذكر فى البابين غير مختصّ بهما، لا يقتضى أن يجرى شىء من المذكورات فى كلّ واحد من الأمور الّتى هى غير المسند إليه و المسند، فضلا (۴) عن أن يجرى

أى قول المصنّف: «كثير ممّا ذكر فى هذا الباب» .

أى كلّ فرد من الأحوال المذكوره» لا يجرى فى غير البابين» ، أى فى كلّ فرد من أفراد الغير.

أى فى هذا القيل نظر و إشكال، و حاصل النّظر: إنّا لو قلنا: جميع ما ذكر غير مختصّ بالبابين، لما اقتضى أن يجرى شىء من المذكورات فى كلّ واحد من غير البابين، لأنّه إذا عدم اختصاص الجميع بالبابين يكفى فى صدقه ثبوت شىء ممّا ذكر فى غير البابين، و كذا فى الكثير إذا قلنا: الكثير غير مختصّ بالبابين، لاـ يقتضى أن يكون مجموع الكثير يجرى فى غير البابين، بل إذا وجد فرد من الكثير فى غير البابين صدق أنّ الكثير لا يختصّ بالبابين.

فالحامل على العدول عن الجميع إلى الكثير ليس ما ذكره الزّوزنى، بل ما ذكره الشّارح و هو ورود الإشكال بضمير الفصل، و كون المسند فعلا، حيث إنّهما ممّا يختصّ بالبابين، فلو قال: جميع ما ذكر غير مختصّ بالبابين لانتقض باختصاصهما بالبابين.

و لاـ يخفى أنّ ما ذكره الشّارح الزّوزنى إنّما يصحّ لو كان معنى قولنا: جميعها غير مختصّ بالبابين، أنّ كلّ واحد من تلك الأحوال المذكوره فى البابين يجرى فى كلّ ما يصدق عليه أنّه غيرهما، حتّى ينتقض بالتّعريف و التّقديم، و ليس كذلك، بل معناه أنّ كلّا منها يجرى فى بعض ما يصدق عليه الغير، لأنّه يكفى فى سلب الاختصاص بالبابين عن الجميع تحقّق كلّ منها فى بعض ما يصدق عليه الغير، فلا يلزم جريان واحد من تلك الأحوال فى كلّ ما يصدق عليه الغير، فضلا عن جريان كلّ واحد منها فى كلّ ما يصدق عليه الغير.

و المتحصّل من الجميع أنّ الحامل على العدول عن جميع إلى كثير ليس ما ذكره الزّوزنى، بل الحامل على العدول ما ذكره الشّارح، فتأمّل.

أى فضل فضلا، أى زاد إشاره إلى أنّ مراد هذا القائل أنّه لو عبّر بقوله:» جميع ما ذكر. . .» لأفاد أنّ كلّ واحد ممّا ذكر يجرى فى كلّ واحد من غيرهما، و ليس الأمر كذلك، كما عرفت.

ص :٢٣١

كلّ منها (۱) فيه (۲) إذ (۳) يكفى لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته فى شىء ممّا يغايرهما، فافهم (۴) ، [و الفطن إذا أتقن (۵) اعتبار ذلك فيهما]أى فى البابين [لا يخفى (۶) عليه اعتباره فى غيرهما]من المفاعيل و الملحقات بها و المضاف إليه.

أى المذكوره.

أى فى كلّ واحد.

علّه لعدم الاقتضاء، أى قولنا: جميع ما ذكر، لا يقتضى جريان كلّ واحد من الأحوال المذكوره فى كلّ واحد ممّا يصدق عليه الغير، إذ يكفى لعدم الاختصاص، أى عدم اختصاص كلّ فرد من أفراد الأحوال المتقدّمه فى البابين، «ثبوته» فاعل يكفى، أى ثبوت واحد ممّا ذكر فى واحد ممّا يغاير المسند إليه و المسند، لأنّ نقيض السّالبه الكلّيه إنّما هو الموجبه الجزئيّه.

لعله إشاره إلى أنّ مفاد قولنا: جميع ما ذكر غير مختصّ بهما، ليس سالبه كلّيه، كى يقال: بأنّ نقيضها هى موجبه جزئيّه بل مفاده قضيّه مهمله.

أى أحكم، اعتبار كثير ما ذكر فى البابين، أى لا ـ اعتبار ما ذكر فيهما، إذ بعض ما ذكر فيهما، كما عرفت، لا يجرى فى غيرهما فضلا عن اعتباره فيه، فيكون المشار إليه هو كثير ما ذكر دون ما ذكر، لأنّه كما يجرى فيهما و يعتبر فيهما، كذلك يجرى فى غيرهما، و يعتبر فيه.

أى فإذا علم ممّا تقدّم، مثلا إنّ تعريف المسند إليه بالعلميّه لإحضاره فى ذهن السّامع باسم مختصّ به، حيث يقتضيه المقام، كما إذا كان المقام مقام مدح، فأريد إفراده و تمييزه، لئلاّ ـ يخالج قلب السّامع غير الممدوح من أوّل و هله، عرف أنّ المفعول به يعرف بالعلميّه لذلك، كقولك خصّصت زيدا بالثّناء لشرفه على أهل زمانه، و إذا عرف ممّا تقدّم أنّ الحذف لضيق المقام بسبب الوزن أو الضّجر و السّآمه، عرف أنّ حذف المفعول به كذلك، و إذا عرف أنّ الإبدال من المسند إليه لزياده تقرير النّسبه الحكميّه، عرف أنّ الإبدال من المفعول به لزياده تقرير النّسبه الإيقاعيّه، و هكذا البواقى.

ص :۲۳۲

[أحوال (١) متعلّقات (٢) الفعل]. قد أشير فى التّنبيه (٣) إلى أنّ كثيرا من الاعتبارات السّابقه يجرى فى متعلّقات الفعل،

[أحوال متعلّقات الفعل]

@

[أحوال متعلّقات الفعل]

اشاره

مبحث أحوال متعلّقات الفعل، و المراد بالأحوال بعضها، بقرينه المقام و هى الاقتصار على ذكر البعض، و إن كان الجمع المضاف ظاهرا فى العموم، كما هو فى علم الأصول.

قال فى الأطول: و المراد جميع أحوال متعلّقات الفعل، لأنّ وضع الباب لها، إلاّ أنّه اقتصر على ذكر البعض للاستغناء عن ذكر الباقى، بما سبق فى غير هذا الباب، لظهور جريانه فيه.

المراد من متعلّقات الفعل هى المفاعيل الخمسه مع الملحقات، و الأحسن كسر اللاّم عند المحقّقين، و ذلك فإنّ التّعلّق هو التّثبت فالمناسب إطلاق المثبت بالكسر على المعمولات لضعفها، و المتثبت بالفتح على الفعل لقوّته، و إن كان الفتح أيضا صحيحا، حيث إنّ كلاّ منهما متعلّق بالآخر، و لازم ذلك إطلاق المتعلّق و المتعلّق على كلّ منهما.

و كيف كان فقد ذكر المصنّف فى هذا الباب ثلاثه مطالب:

الأوّل: نكات حذف المفعول به.

الثّانى: نكات تقديمه على الفعل.

الثّالث: نكات تقديم بعض معمولات الفعل على بعض، و ذكر مقدّمه للمطلب الأوّل بقوله: «الفعل مع المفعول. . .»

اللاّم فى التّنبيه للعهد الذّكرى، أى قال الشّارح: قد أشير، و لم يقل: قد صرّح، لأنّه لا يلزم من جريان الكثير فى غيرهما أن يجرى فى تلك المتعلّقات لصدق الغير بغيرها، كمتعلّقات اسم الفاعل، و الحاصل إنّه لم ينصّ فى التّنبيه على جريان تلك الاعتبارات فى متعلّقات الفعل خصوصا، بل أفاد أنّ كثيرا من الاعتبارات غير مختصّ بالمسند إليه و المسند يعنى يجرى فى غيرهما، و من الغير متعلّقات الفعل، إذ لم يخصّ الغير بشىء دون شىء، بل عامّ لها و لغيرها.

لكن ذكر فى هذا الباب تفصيل بعض من ذلك (۱) لاختصاصه (۲) بمزيد (۳) بحث و مهّد لذلك (۴) مقدّمه (۵) فقال: [الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل (۶) فى أنّ الغرض

أى من ذلك الكثير الّذى لا يختصّ بالبابين، بل يجرى فيهما، و فى متعلّقات الفعل، و المراد بهذا البعض حذف المفعول، و تقديمه على الفعل، و تقديم بعض المعمولات على بعض، و قد تقدّم الحذف، و التّقديم فى البابين.

أى ذلك البعض.

أى بحث زائد على البحث السّابق، و المراد بمزيد البحث بيان النّكات.

أى لذلك البعض، أى لبعض ذلك البعض، لأنّ قول المصنّف الفعل مع المفعول تمهيد لبحث حذف المفعول به.

و هى قول المصنّف الفعل مع المفعول إلى قوله: «لا إفاده وقوعه مطلقا» ، حيث يكون توطئه لبحث حذف المفعول به المذكور فى قوله: «فإذا لم يذكر معه» .

[الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل]

@

[الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل]

الظّرف معمول لمضاف مقدّر، أى ذكر الفعل مع المفعول، كذكره مع الفاعل، و أريد بكلمه «مع» مجرّد المصاحبه، فإنّها قد تستعمل فى هذا المعنى، كما صرّح به الشّريف فى حواشى المفتاح، فيكون الظّرف فى كلا الموضعين متعلّقا بالمضاف المقدّر.

و كيف كان فالغرض من ذكر متعلّقات الفعل معه إفاده تلبّسه بها من جهات مختلفه، كالوقوع فيه و معه و له، و غير ذلك، ثمّ المراد من ذكر الفعل مع كلّ من الفاعل و المفعول أعمّ من الذّكر لفظا أو تقديرا. و فى الأطول التّركيب من قبيل زيد قائما، كعمرو قاعدا، و فى مثله يتقدّم الحال على العامل، فقوله: «الفعل» مبتدأ، «مع المفعول» حال عن الضّمير المستتر فى الخبر، و هو قوله: «كالفعل» ، و «مع الفاعل» حال عن الفعل، و العامل فى الحالين الكاف لتضمّنه معنى التّشبيه، فالمعنى حينئذ الفعل يشابه حال كونه مصاحبا للمفعول نفسه، حال كونه مصاحبا للفاعل، ثمّ إنّ المراد بالمفعول المفعول به، بقرينه قول الشّارح: «و أمّا بالمفعول فمن جهه وقوعه عليه» ، و قول المصنّف: «نزّل منزله اللاّزم» فإنّه مقدّمه لحذفه، ثمّ إنّه خصّ البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل فى احتياج الفعل المتعدّى إليه فى التّعقل و الوجود بخلاف سائر المفاعيل، و لكثره حذفه كثره شائعه، و سائر المتعلّقات يعرف حكمها بالقياس عليه.

مـن ذكره معه]. أى ذكر (١) كـلّ من الفاعـل و المفعول مع الفعـل، أو ذكر الفعـل مع كلّ منهما [إفاده تلبّسه به]أى تلبّس الفعل بكلّ منهما (٢) ، أمّا بالفاعل فمن جهه وقوعه (٣) منه، و أمّا بالمفعول فمن جهه وقوعه (۴) عليه [لا إفاده وقوعه (۵)

التّفسـير المذكور إشاره إلى صحّه إرجاع ضمير ذكره إلى الفاعل و المفعول، باعتبار كلّ واحد منهما، أو ضمير معه عائد إليهما، باعتبار كلّ واحد منهما.

فالحاصـل إنّه يجوز إرجـاع الضّـميرين إلى كلّ من الفعل و الفاعلين، غايه الأمر إفرادهما على تقـدير العود إلى الفاعلين إنّما هو باعتبار كلّ واحد منهما.

أى بكـلّ من الفاعـل و المفعول، فتفسـير الشّـارح إشاره إلى أنّ إفراد الضّـمير فى كلام المصـنّف، أعنى «به» إنّما هو باعتبار كلّ واحـد منهمـا، و معنى العبـاره: أنّ الغرض من ذكر الفعـل مع كـلّ منهمـا إفـاده المتكلّم السّـامع تلبّس الفعـل بكـلّ من الفاعـل و المفعول، و لكنّ جهه التّلبّسين مختلفه، كما أشار إلى الفرق بينهما بقوله: «أمّا بالفعل فمن جهه وقوعه عنه. . .» .

و حاصـل الفرق أنّ تلبّس الفعـل بالفاعـل من جهه صـدوره عنه، و تلبّسه بـالمفعول من جهه وقـوعه عليه، لأنّ الكلام فى الفعل المتعدّى، و هو لا يكون إلاّ واقعا على المفعول، و صادرا من الفاعل بالاختيار، كقولك: ضـرب زيد عمرا، و لم يكن شـموله هنا مرادا، فلا يراد بما يقوم به من غير صدور منه كقولك: مرض زيد و مات عمرو، و لهذا لم يقل: أو قيامه به، مع أنّ الفاعل ينقسم إلى ما يقع منه الفعل كالمثال الأوّل، و إلى ما يقوم به الفعل كالمثال الثّانى.

أى فمن حيث صدور الفعل عن الفاعل.

أى فمن حيث وقوع الفعل الصّادر من الفاعل على المفعول.

أى وقوع الفعل نفيا أو إثباتا.

مطلقا (۱)]أی لیس الغرض مـن ذکره (۲) معه إفـاده وقوع الفعل و ثبوته (۳) فی نفسه من (۴) غیر إراده أن یعلـم ممّن (۵) وقع عنـه، أو علی من وقـع علیه، إذ (۶) لو أریـد ذلک (۷) لقیل: (۸) وقع الضّـرب أو وجـد أو ثبت، من غیر ذکر الفاعـل أو المفعول لکونه (۹) عبثا.

أی حال کونه مطلقا عن إراده العلم بمن وقع عنه أو علیه، و بعباره أخری لیس الغرض إفاده الفعل غیر مقیّد بکونه متلبّسا بزید أو عمرو أو غیرهما.

أی من ذکر کلّ واحد من الفاعل و المفعول مع الفعل.

أی ثبوت الفعل فی لخارج فی نفسه من غیر إراده المتکلّم أن یعلم المخاطب من صدر عنه الفعل، و من وقع علیه.

بیان لقوله: «مطلقا» .

أی یعلم جواب سؤال بقوله: «ممّن وقع. . .» .

علّه لقوله: «لیس الغرض من ذکره معه. . .» .

أی إفاده وقوع الفعل و ثبوته فی نفسه مطلقا.

جواب لو فی قوله: «لو أرید ذلک» ، أی لو أرید ذلک لقیل بما ذکر من الألفاظ الدالّه علی مجرّد وجود الفعل.

علّه لقوله: «من غیر ذکر الفاعـل أو المفعول» أی لکون ذکر الفاعـل و المفعول عبثـا، أی غیر محتـاج إلیه، بـل زائـد علی الغرض المقصود، و غیر المحتاج إلیه عبث عند البلغاء، و إن أفاد فائده لأنّه زائد علی المراد.

فانـدفع مـا یقـال کیف یکون عبثـا مع أنّه أفـاد فائـده، و هی بیـان من وقع منه الفعل أو علیه، و بعباره واضـحه ربّما یقال: لا وجه لکون الذّکر عبثا، لأنّ العبث ما لا فائده فیه، و لیس الذّکر کذلک، لأنّه یفید فائده، و هی بیان من وقع منه الفعل أو علیه.

و حاصـل الجواب: إنّ عـدّ ذکره عبثـا إنّما هو بالنّظر إلی مـذاق البلغاء، و لا ریب أنّهم یعـدّون ما هو زائـد علی المراد عبثا، و إن أفاد فائده ما.

نعم ما هو کذلک لیس بعبث عند غیرهم، و ذلک لا یضرّنا لکون الکلام ناظرا إلی ما عند البلغاء.

[فإذا لم (١) يذكر]المفعول به (٢) [معه]أى مع الفعل المتعدّى (٣) المسند (۴) إلى فاعله [فالغرض (۵) إن كان إثباته]أى إثبات الفعل [لفاعله أو نفيه عنه مطلقا]، أى من غير اعتبار عموم فى الفعل بأن يراد جميع أفراده (۶) ، أو خصوص (٧) بأن يراد بعضها (٨) و من غير اعتبار تعلّقه (٩)

مفرّع على قوله: «الفعل مع المفعول» أى تفريع على المقدّمه المذكوره، يعنى إذا عرفت أنّ الغرض من ذكره معه إفاده تلبّسه به لا- إفاده وقوعه مطلقا، فعلم أنّه إذا لم يذكر المفعول به معه، فالغرض إن كان إثباته مطلقا يجعل بمنزله اللاّزم، و إلاّ فيقدّر بحسب القرائن.

جعل الشّارح الضّمير المستتر فى يذكر راجعا إلى المفعول به، لا- إلى كلّ واحد من الفاعل و المفعول به، و لا إلى الفعل، و ضمير معه إلى واحد منهما، مع أنّ ذلك مقتضى ما قبله، أى جعل الشّارح ضمير «يذكر» راجعا إلى المفعول به تبعا لما ذكره المصنّف بعد ذلك من قوله: (فالغرض إن كان إثباته لفاعله أو نفيه عنه) حيث ساق كلامه حول عدم ذكر المفعول فقطّ.

اتّصاف الفعل بالمتعدّى إشاره إلى أنّ الفعل اللاّزم لا ينزل بمنزله اللاّزم.

زاده لأنّه قد يسند إلى المفاعيل، و معه لا مجال لجعله بمنزله اللاّزم، فخرج به القائم مقام الفاعل.

[الغرض من ذكر الفعل مجرّدا عن المفعول]

@

[الغرض من ذكر الفعل مجرّدا عن المفعول]

أى غرض المتكلّم من الفعل المجرّد عن المفعول إن كان إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا، أى حاله كون الفعل مطلقا، نزّل ذلك الفعل منزله اللاّزم فانتظر تفصيل ذلك.

أى الفعل، و المراد من أفراد الفعل هو الأفراد الواقع على المفاعيل، نحو: فلان يؤذى كلّ أحد، فقوله: «بأن يراد جميع أفراده» تصوير لاعتبار العموم، كما أنّ قوله: «بأن يراد بعضها» تصوير لاعتبار الخصوص.

عطف على عموم.

أى بعض الأفراد نحو: فلان يؤذى أباه.

أى الفعل فقوله: «من غير اعتبار تعلّقه. . .» عطف على قوله: «من غير اعتبار عموم. . .» ، و كلّ من المعطوف و المعطوف عليه تفسير للإطلاق فى قول المصنّف، أعنى «مطلقا» ، و قيل: الأولى إسقاط المعطوف عليه، أعنى قوله: «من غير اعتبار عموم فى الفعل. . .» و الاقتصار

بمن وقع عليه فضلا عن عمومه (۱) و خصوصه [نزّل]الفعل المتعدّى [منزله اللاّزم (۲)

على قوله:

«من غير اعتبار تعلّقه بمن وقع عليه الفعل» ، لأنّ التّنزيل المذكور إنّما يتوقّف على عدم اعتبار تعلّقه بمن وقع عليه، و لا يتوقّف على عدم اعتبار عموم أو خصوص، بل يجوز أن يقصد التّعميم و ينزّل منزله اللاّزم. و أجيب بما حاصله: إنّه إنّما أتى بما ذكر فى التّفسير لأجل مطابقه قول المصنّف الآتى، و بيان ذلك أنّ المصنّف أفاد فيما يأتى أنّه إذا لم يكن المقام خطابيا كان مدلول الفعل خصوص الحقيقه، و إذا كان خطابيا أفاد الفعل العموم بمعونه المقام الخطابى، فتفصيله الفعل فيما يأتى إلى إفاده العموم أو الخصوص يدلّ على أنّه أراد هنا بالإطلاق عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه، فلذلك أدخل الشّارح ذلك فى تفسير الإطلاق، و إن كان تنزيل الفعل منزله اللاّزم لا يتوقّف على ذلك.

أى عموم من وقع عليه الفعل و خصوصه، أعنى المفعول، ثمّ إنّ عموم المفعول غير عموم الفعل و كذا الخصوص، لأنّ أفراد الفعل فى نحو: فلان يعطى الدّنانير الإعطاءات، و أفراد المفعول الأشخاص المعطون.

و كيف كان فإنّ فضلا فى قوله: «فضلا عن عمومه. . .» مصدر، فيتوسّط بين أعلى و أدنى، للتّنبيه بنفى الأدنى و استبعاده عن الوقوع على نفى الأعلى، و استحالته أى عدّه محالا عرفا، كقولك: فلان لا يعطى الدّرهم فضلا عن الدّينار، و تريد أنّ إعطاء الدّرهم منفىّ عنه و مستبعد، فكيف يتصوّر منه إعطاء الدّينار؟ !

و معنى العباره فى المقام أنّه لا يعتبر تعلّق الفعل بمفعول أصلا، فضلا عن اعتبار عموم من وقع عليه أو خصوصه، يعنى إذا انتفى تعلّقه بمفعول به، فانتفاء اعتبار عموم مفعوله أو خصوصه إنّما هو من باب أولى.

أى فى أن لا يطلب المفعول، و لا يجعل ذلك متعلّقا بمفعول، كما لا يجعل الفعل اللاّزم متعلّقا به، و قوله: «و لم يقدّر له» مفعول عطف على «نزّل منزله اللاّزم» عطف اللاّزم على الملزوم، أى لازم التّنزيل المذكور، هو عدم تقدير المفعول لئلاّ يتوهّم السّامع أنّ الغرض به هو الإخبار بوقوع الفعل باعتبار تعلّقه بالمفعول، مع أنّ الغرض عدم تعلّقه بالمفعول، فيلزم خلاف غرض المتكلّم.

و لم يقدّر له مفعول، لأنّ المقدّر كالمذكور]فى أنّ السّامع يفهم منهما (۱) أنّ الغرض الإخبار بوقوع الفعل عن الفاعل باعتبار تعلّقه (۲) بمن وقع عليه، فإنّ قولنا (۳) فلان يعطى الدّنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الإعطاء، لا لبيان كونه معطيا، و يكون كلاما مع من أثبت له إعطاء غير الدّنانير (۴) لا مع (۵) من نفى أن يوجد منه إعطاء.

أى من المذكور و المقدّر.

أى تعلّق الفعل بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلّم، لأنّ غرض المتكلّم إثبات الفعل للفاعل، أو نفيه عنه مطلقا.

استدلال على فهم السّامع ما ذكر، و مثال لفهم السّامع من المذكور، أى الدّنانير، إنّ الغرض بيان جنس ما يتناوله الإعطاء من الدّنانير و الدّراهم، لا لبيان نفس الفعل، و كون فلان معطيا، و إلّا لاقتصر فى التّعبير على قولنا: فلان معط، فقوله: فلان يعطى الدّنانير، مقول لمن سلّم وجود الإعطاء، و جهل أو أنكر تعلّقه بالدّنانير، كما أنّ قوله: فلان يعطى، بدون ذكر الدّنانير مقول لمن نفى من فلان أن يوجد الإعطاء منه.

و بعباره أخرى: أنّه فرق بين اعتبار تعلّق الفعل بالمفعول، و بين عدم اعتبار ذلك، توضيحه أنّك إذا فلان يعطى الدّنانير، كان معناه الإخبار بالإعطاء المتعلّق بالدّنانير، و يكون كلاما مع من سلّم وجود الإعطاء، و جهل تعلّقه بالدّنانير فتردّد أو غفل أو اعتقد خلافه. و إذا فلان يعطى، كان كلاما مع من جهل وجود الإعطاء، أو أنكره من أصله.

أى اعتقد المخاطب على أنّ فلانا يعطى الدّراهم، فيكون كلام المتكلّم فلان يعطى الدّنانير، كلاما ملقى إلى منكر فيجب تأكيده، و يكفى فى التّوكيد كون الجمله اسميّه.

قيل: الأحسن أن يقول: لا مع من يعلم أن يوجد منه الإعطاء، و لعلّ وجهه أنّه لو كان الغرض تحقّق أصل الإعطاء منه، لوجب أن يكون مخاطبه خالىّ الذّهن عن الحكم، و إلّا لوجب التّأكيد، و يمكن أن يقال: إنّ الجمله الاسميّه خبرها فعليّه مفيده للتّقوّى و التّأكيد.

ص :۲۳۹

[و هو]أى هذا القسم الّذى نزّل منزله اللاّزم (۱) [ضربان: لأنّه إمّا أن يجعل الفعل (۲)] حال كونه [مطلقا]أى من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه، و من غير اعتبار تعلّقه بالمفعول [كنايه (۳) عنه]أى عن ذلك الفعل حال كونه [متعلّقا بمفعول مخصوص دلّت عليه قرينه (۴) أولا (۵)]

[تنزيل المتعدّى منزله اللاّزم ضربان]

@

[تنزيل المتعدّى منزله اللاّزم ضربان]

اشاره

يعنى لم يقصد تعلّقه بمفعول فى مقابل القسم الأخير الّذى قصد تعلّقه بمفعول معيّن، كقولنا: فلان يعطى الدّنانير.

أى الفعل الّذى كان الغرض إثباته لفاعله، أو نفيه عنه على نحو المطلق.

مفعول لقوله: «يجعل «أى يجعل الفعل حال كونه مطلقا كنايه عن ذلك الفعل، حال كونه مقيّدا بأن يكون متعلّقا بمفعول مخصوص، و مستعملا فيه على طريق الكنايه، ثمّ جعل المطلق كنايه عن المقيّد مبنىّ على كفايه اللّزوم، و لو بحسب الادّعاء فيها، و إلاّ فالمقيّد ليس لازما للمطلق، مع أنّ الكنايه عباره عن الانتقال من الملزوم إلى اللاّزم، أى ذكر الملزوم و إراده اللاّزم عند المصنّف، و أمّا عند غيره فبالعكس.

ثمّ الاقتصار على الكنايه يشعر بنفى صحه التّجوّز، و لم يقم عليه دليل، و لا دليل على نفى جعله كنايه عن فعل متعلّق بمفعول عامّ، فتقول: فلان يعطى، بمعنى يعطى كلّ أحد، لأنّ الإعطاء إذا صدر عن مثله لا يخصّ أحدا.

أى لا بدّ للمعنى المكنى من قرينه كالمجاز.

عطف على أن يجعل يعنى: أو لا يجعل الفعل المطلق كنايه عنه، و قد يقال: إنّ جعل الفعل المنزّل منزله اللاّزم كنايه عن نفسه متعدّيا، و إن كان غير صحيح من جهه توهّم اتّحاد المعنى الحقيقى و الكنائى، إلاّ أنّه لم يكن مستحيلا، و ذلك لاختلاف اعتبارى، فصحّ أن يجعل بأحد الاعتبارين لازما، و بالآخر ملزوما، توضيحه إنّ الفعل عند تنزيله منزله اللاّزم يكون مدلوله الماهيّه الكلّيه، فبهذا الاعتبار هو ملزوم، ثمّ يجعل بعد ذلك كنايه عن شىء مخصوص فيصبح مدلوله جزئيّا مخصوصا، و بهذا الاعتبار هو لازم فلا مجال لتوهّم الاتّحاد لكنّه غير صحيح من جهه أمرين آخرين: الأوّل: إنّ الكنايه لا بدّ فيهم من اللّزوم، فإنّها عباره عن إطلاق الملزوم و إراده اللاّزم، و ليس الفعل المقيّد لازما للفعل المطلق، فلا مجال للكنّايه فى المقام.

یجعل کذلک [الثّانی (۱) کقوله تعالی:]قل هل یستوی الّذین یعلمون و الّذین لا یعلمون [(۱)](۲) ،

و الثّانی: إنّ المبحوث عنه فی المقام هو الفعل الّذی جعل بمنزله اللاّزم، و یکون الغرض منه إثباته لفاعله، أو نفیه عنه مطلقا، أی من غیر اعتبار تعلّقه بمفعول أصلا، فضلا عن عمومه أو خصوصه، فإذا کان کنایه عن نفسه متعدّیا یکون الغرض تعلّقه بمفعول مخصوص، فکیف یکون داخلا فیما یکون الغرض منه إثباته لفاعله، أو نفیه عنه مطلقا و یمکن الجواب عن کلا الأمرین.

أمّا الجواب عن الأمر الأوّل، فملخّصه إنّ الکنّایه و إن کانت متقوّمه علی اللّزوم إلاّ أنّ اللّزوم قد یکون حقیقیّا، کقولک: زید کثیر الرّماد، و قد یکون ادّعائیا، کما فی المقام فإنّ المتکلّم یدعّی الملازمه بین المطلق و المقیّد، و یقول: إنّهما علی نحو لا ینتقل الذّهن من الأوّل إلاّ إلی الثّانی، فالإشکال المذکور لا أساس له.

و أمّا الجواب عن الأمر الثّانی فنقول: إنّ تعلّق الفعل بمفعول مخصوص إنّما هو مقصود علی نحو الکنایه و الانتقال من مدلول الکلام الأوّل إلیه بواسطه القرینه، و هذا لا ینافی کون المبحوث عنه هو الفعل المطلق المنزّل بمنزله اللاّزم، فإنّ المراد من کونه مطلقا أنّه کذلک بالقیاس إلی مدلوله الأوّل، و ما یدلّ علیه بلا قرینه، فلا تناقض لاختلاف المحمول، فإنّ الفعل مطلقا بالإضافه إلی مدلوله الأوّل و لیس بمطلق بالقیاس إلی مدلوله الثّانی المستفاد منه بمعونه القرینه الغیر المانعه عن إراده المعنی الأوّل، إذ الکلام فی الکنایه لا المجاز، لأنّ القرینه فی المجاز مانعه عن إراده المعنی الحقیقی.

أی الضّرب الثّانی، و هو الفعل المطلق الّذی لا یجعل کنایه عنه مقیّدا.

أصله هل یستوی الّذین یعلمون الدّین و الّذین لا یعلمونه، ثمّ حذف المفعول، و نزّل الفعل منزله اللاّزم بحیث صار المراد من الفعل الماهیّه الکلّیه، أی هل یستوی الّذین وجدت منهم حقیقه العلم و الّذین لم توجد عندهم بعد أن کان المراد بحسب الأصل، أی الجری الطّبیعی علم شیء مخصوص، فنزّل المتعدّی منزله اللاّزم لیفید مبالغه الذّمّ، إذ فی هذا التّنزیل إشاره إلی أنّ الجهّال الّذین لا علم لهم بالدّین، کأنّهم لا علم لهم أصلا، و أنّهم

۱- ۱) سوره الزّمر:۹.

أی لا یستوی من (۱) یوجد له حقیقه العلم، و من لا یوجد و إنّما قدم (۲) الثّانی لأنّه باعتبار کثره وقوعه أشدّ اهتماما بحاله [السّکّاکی (۳)]ذکر فی بحث إفاده اللاّم (۴) الاستغراق أنّه إذا کان المقام خطابیّا (۵)

أصبحوا کالبهائم، فالمعنی لا یستوی من هو من أهل العلم، و من لیس له علم أصلا.

أی الغرض نفی الاستواء بین من یوجد له حقیقه، و بین من لا یوجد بعد إثبات العلم للّذین یعلمون، و نفیه عن الّذین لا یعلمون من غیر اعتبار عموم و خصوص فی أفراده، و لا اعتبار تعلّقه بمعلوم عامّ أو خاصّ، و لا جعل الکنایه عن العلم المتعلّق بمعلوم مخصوص تدلّ علیه القرینه.

جواب عن سؤال مقدّر، و التّقدیر لماذا و لأی سبب قدم المصنّف الضّرب الثّانی، و هو أن لا یجعل الفعل کنایه عنه، مع أنّه مشتمل علی أمر عدمی، و هو عدم کونه مجعولا کنایه عنه متعدّیا إلی مفعول مخصوص، و الضّرب الأوّل مشتمل علی أمر وجودی، و لذا قدّم الضّرب الأوّل فی الإجمال، لأنّ الوجود أشرف علی العدم، فیقدّم علیه.

و حاصل الجواب: لأنّ الثّانی باعتبار کثره وقوعه فی کلام اللّه و کلام البلغاء، بل فی کلام عامّه النّاس، و باعتبار مطلقا من کلّ الوجوه و القیود و التّعلّقات، کان الاهتمام بحاله أشدّ و بالتّقدیم ألیق.

[قول السّکّاکی فی إفاده اللاّم الاستغراق]

@

[قول السّکّاکی فی إفاده اللاّم الاستغراق]

أی هذا توطئه لقوله: «ثمّ إذا کان المقام خطابیّا» فیکون شرحا قبل المتن.

أی الغرض من ذکر هذا الکلام، مع أنّ المتعلّق بالمقام إنّما هو ما بعده، أی قوله: «ثمّ ذکر فی بحث حذف المفعول...» لغرض تعیین موضع الحواله المذکوره فی قول السّکّاکی بالطّریق المذکور، و تصویب المصنّف علی ذلک الضّمیر فی قوله: «أنّه» للشّأن.

أی إذا کان المقام الّذی أورد فیه المحلّی باللاّم خطابیّا، أی ما یکتفی فیه بالقضایا المفیده للظّنّ الواقعه فی مخاطبه النّاس بعضهم مع بعض، کقولک: کلّ من یمشی فی اللّیل بالسّلاح فهو سارق، فإنّ هذا غیر مقطوع به، بل یفید الظّنّ.

لا استدلاليّا (۱) كقوله صلّى اللّه عليه و آله و سلّم: "المؤمن غرّ كريم (۲) و المنافق (۳) خبّ (۴) لئيم"حمل المعرّف باللّام مفردا (۵) كان أو جمعا (۶) على الاستغراق (۷) بعلّه (۸)

أى ما يطلب فيه اليقين، و يسمّى بالبرهان بأن يكون المقام، أى ما يورد فيه المحلّى باللّام ممّا لا يكتفى فيه بالقضايا الخطابيّه، بل يطلب فيه القضايا المفيده لليقين الّتى يتمسّك بها العلماء فى مقام إثبات المطالب النّظريّه، و ذلك كمقام إقامه الدّليل على عدم تعدّد الآلهه، و إنّما قيّد حمل المعرّف باللّام على الاستغراق بذلك، لأنّ المقام إذا لم يكن خطابيّا، بل كان استدلاليّا يحمل المعرّف على المتيّقن كالواحد فى المفرد و الثّلاثه فى الجمع، لا على الاستغراق.

فالمتحصّل من الجميع أنّ المراد بالخطابى أن لا يكون فى الكلام دليل دلّ على كلّيّه الفعل و جزئيّته، و بالاستدلالى أن يكون فيه دليل كذلك.

مثال للخطابىّ، الغرّ: هو الّذى يكون غافلا عن الحيل لصرفه عقله عن أمور الدّنيا، و اشتغاله بأمور الآخره، لا لجهله بالأمور و غباوته، و حيث كان غافلا عن الحيل لما ذكر، فينخدع و ينقاد لما يراد منه، لكرم طبعه، و حسن خلقه، و الكريم جيّد الأخلاق، و اللّئيم سيّء الأخلاق.

أى نفاقا عمليا.

الخبّ: بفتح الخاء هو الرّجل الخدّاع، أى كثير الخدعه و الأمر و الحيله، و أمّا بكسرها فالمخادعه لكنّ الرّوايه بالفتح، لئلّا يشتبه بالمصدر الّذى هو بالكسر لا غير.

و المعنى إنّ المنافق كثير المكر و المخادعه لخبث سريرته، و صرفه عقله إلى إدراك عيوب النّاس توصلا للإفساد فيهم، فالنّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم إنّما قال ذلك مبالغه لحسن ظنّه بالمؤمن، و عدم حسن ظنّه بالمنافق، لا لدليل قطعىّ قام عنده على ذلك، كيف و قد يوجد فى المؤمنين من هو شديد فى المكر و الخدعه، فالمقام خطابىّ، و ليس استدلاليّا.

أى كما فى الحديث المذكور على فرض الصّدور، لأنّ المراد كلّ مؤمن غرّ كريم.

أى كقولك مثلا: المؤمنون أحقّ بالإحسان، أى كلّ جماعه من المؤمنين أحقّ به.

أى استغراق الآحاد فى المفرد و الجماعات، أى الجموع فى الجمع.

الباء للسّببيّه متعلّقه بقوله: «حمل» ، و إضافه «علّه» إلى «إيهام» بيانيّه. أى حمل المعرّف

إیهام أنّ القصد (۱) إلی فرد دون آخر مع تحقّق الحقیقه فیهما ترجیح لأحد المتساویین علی الآخر، ثمّ ذکر (۲) فی بحث حذف المفعول أنّه (۳) قد یکون (۴) للقصد إلی نفس الفعل بتنزیل المتعدّی منزله اللاّزم ذهابا (۵) فی نحو: فلان یعطی، إلی معنی یفعل الإعطاء، و یوجد هذه الحقیقه إیهاما (۶) للمبالغه (۷) بالطّریق (۸) المذکور

باللاّم علی الاستغراق بسبب علّه، هی إیهام السّامع، أی الإیقاع فی وهمه و فی ذهنه، فیکون المراد بالإیهام الإیقاع فی الوهم، أی إیقاع المتکلّم فی وهم السّامع بأنّ القصد، أی قصد المتکلّم إلی فرد دون آخر، مع تحقّق الحقیقه فیهما، أی فی کلا الفردین» ترجیح لأحد المتساویین علی الآخر» ، و هو غیر جائز، فوجب حینئذ صرف الحکم إلی استعمال العموم، و هو حمل المعرّف باللاّم علی الاستغراق.

المراد هو قصد المتکلّم کما ذکرناه، و یمکن أن یکون المراد قصد السّامع، فالمعنی بعلّه إیهام أنّ القصد، أی التفات السّامع، و قصده إلی فرد دون آخر مع تحقّق الحقیقه فیهما ترجیح لأحد المتساویین علی الآخر، و هو غیر جائز، فوجب علیه حمل المعرّف باللاّم علی الاستغراق، لئلاّ یلزم ترجیح أحد المتساویین علی الآخر.

أی ذکر السّکّاکی.

أی الشّأن، فیکون الضّمیر للشّأن، أو یعود إلی حذف المفعول.

أی قد یکون حذف المفعول به للقصد، و المیل إلی نفس الفعل، أی من غیر اعتبار تعلّقه بمن وقع علیه.

قوله: «ذهابا» حال عن فاعل التّنزیل، أی حال کون المتکلّم ذاهبا» فی نحو: فلان یعطی، إلی من یفعل الإعطاء» ، أی یوجد حقیقه الإعطاء من دون النّظر إلی المعطی له.

إیهاما علّه للذّهاب، و قیل: إنّه مفعول له، و عامله هو التّنزیل، فالمعنی إنّما یذهب المتکلّم إلی ذلک، لأجل إیقاعه فی وهم السّامع للمبالغه.

و المراد من المبالغه هو الحمل علی جمیع أفراد الحقیقه فی المقام الخطابیّ، کأنّه قیل: یفعل کلّ الإعطاء.

و المراد من الطّریق المذکور، هو إیهام أنّ القصد إلی فرد دون آخر ترجیح بلا مرجّح.

فى إفاده اللّام الاستغراق (۱) ، فجعل المصنّف (۲) قوله: بالطّريق المذكور إشاره إلى قوله: ثمّ إذا كان المقام خطابيّا (۳) لا استدلاليّا (۴) حمل المعرف باللّام على الاستغراق و إليه (۵) أشار بقوله: [ثمّ]أى بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل، و تنزيله منزله اللاّزم، من غير اعتبار كونه (۶) كنايه [إذا كان المقام خطابيّا]

المراد من الاستغراق هنا فى الإعطاء كون متعلّقه، أى المعطيات لأنّ كلامنا فى استغراق الفعل دون متعلّقه، انتهى كلام السّكّاكى. فما ذكره الشّارح كلام للسّكّاكى، أى من قوله: «أنّه قد يكون للقصد-إلى-فى إفاده اللّام الاستغراق» .

قوله: فجعل المصنّف جواب سؤال مقدّر، و التّقدير هو أن يقال: لماذا جعل المصنّف فى الإيضاح قول السّكّاكى» بالطّريق المذكور» إشاره إلى قوله، أى قول صاحب المفتاح فى إفاده اللاّم الاستغراق،» ثمّ إذا كان المقام خطابيّا، أى من أين أخذ المصنّف «ثمّ إذا كان المقام خطابيّا» ، مع أنّه لم يذكر السّكّاكى فى المفتاح إلاّ قوله بالطّريق المذكور.

و حاصل الجواب: إنّ جعل المصنّف قول السّكّاكى إشاره إلى قول صاحب المفتاح، ثمّ إذا كان المقام خطابيّا لا استدلاليّا حمل المعرّف باللّام على الاستغراق، لأنّ قول السّكّاكى» بالطّريق المذكور» إشاره إلى قوله: «حمل المعرّف باللّام على الاستغراق» لئلّا يلزم التّرجيح بلا مرجّح فالطّريق المذكور، لإفاده المعرّف باللّام الاستغراق مذكور فى قول السّكّاكى، فلا يبقى مجال للسّؤال.

نعم غير المصنّف جعله إشاره إلى شىء آخر، كما بيّنه فى المطوّل، فراجع إلاّ أنّ الظّاهر إنّ ما ذكره المصنّف أولى ممّا ذكره غيره.

أى المقام الّذى يكتفى فيه بالكلام الّذى يستعمله أهل المحاوره فى مخاطباتهم العرفيّه ممّا يفيد الظّنّ.

أى المقام الاستدلالىّ ما يطلب منه الكلام المفيد لليقين المنسوب إلى البرهان، بأن يكون القياس مؤلّفا من القضايا اليقيتيّه الّتى استعملت لإثبات المطالب النّظريّه.

أى إلى جعل المصنّف قول السّكّاكى. . . أشار المصنّف بقوله: «ثمّ» .

أى الفعل المطلق كنايه عن الفعل المقيّد.

ص :۲۴۵

يكتفى (١) فيه بمجرّد الظّنّ [لا-استدلاليّا]يطلب فيه (٢) اليقين البرهانى (٣) [أفاد]المقام (۴) أو الفعل (۵) [ذلك]، أى كون الغرض ثبوته لفاعله، أو نفيه عنه مطلقا (۶) مع التّعميم (٧)]فى أفراد (٨) الفعل

قوله: «يكتفى فيه. . .» بيان للمقام الخطابىّ، فإنّه مقام يطلب فيه الظّنّ دون اليقين، ثمّ المعرف باللّام فى هذا المقام يحمل على الاستغراق دفعا لتوهّم لزوم التّرجيح بلا مرجّح.

أى فى المقام الاستدلالىّ، فقول الشّارح» يطلب فيه» تفسير للمقام الاستدلالىّ.

أى اليقين المنسوب إلى البرهان بأن يكون حاصلا بالبرهان و هو القياس المركّب من القضايا اليقينيّه التّى يستعملها العلماء عند إثبات المطالب النّظريّه كما عرفت.

أى المقام الخطابىّ مع الفعل، أى المقام الخطابىّ عند حذف المفعول.

أى الفعل المذكور، أى الّذى نزّل بمنزله اللاّزم» أفاد ذلك» باعتبار وقوعه فى المقام الخطابىّ، فقوله: «المقام أو الفعل» إشاره إلى احتمال رجوع الضّمير فى «أفاد» إلى كلّ واحد منهما.

أى من غير الاعتبارات الثّلاثه، أى من غير اعتبار الفعل المطلق كنايه عن المقيّد، و من غير اعتبار تعلّق الفعل بمفعول، و من غير اعتبار عموم و لا خصوص.

أى مع تعميم الفعل فى جميع أفراده، أى مع تعميم الحكم فى جميع أفراد الفعل.

قد يقال فيه بحث من وجهين: الأوّل إنّ المقام الخطابىّ لا يفيد الغرض المذكور، و هو ثبوت الفعل لفاعله، أو نفيه عنه مطلقا، و إنّما يفيد التّعميم، و الفعل بالعكس، أى يفيد ثبوته لفاعله مطلقا، و لا يفيد التّعميم، فحينئذ لا يصحّ أن يجعل أحدهما مستقلا بإفاده الجميع، بل المقام و الفعل متعاونان فى إفاده الجميع.

الثّانى: إنّ مفاد الفعل نفس الثّبوت لا كون الغرض ثبوته لفاعله مطلقا، أو نفيه عنه كذلك، فالأولى للشّارح أن يقول إفاده الفعل بمعونه المقام الخطابى ذلك، أى ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا مع التّعميم.

و أجيب عن الأوّل بأنّ أو بمعنى واو، و عن الثّانى بأنّ ما ذكره من كون الغرض كذا من مستتبعات التّركيب الّذى يفيدها، و إن لم يستعمل فيها، و المصنّف عبّر بالإفاده لا بالاستعمال، فلا إشكال.

ص :۲۴۶

[دفعا للتّحكم (١)]اللاّزم من حمله (٢) على فرد دون آخر، و تحقيقه (٣) إنّ معنى يعطى حينئذ (۴) يفعل الإعطاء (۵) فالإعطاء المعرف بلام الحقيقه يحمل فى المقام الخطابىّ على استغراق الإعطاءات و شمولها (۶) مبالغه (٧) لئلاّ يلزم (٨) ترجيح أحد المتساويين على الآخر. لا يقال: إفاده التّعميم (٩)

أى دفعا لترجيح أحد المتساويين على الآخر من دون مرجّح، فيكون قوله: «دفعا» مفعولا لقوله: «أفاد» .

أى من حمل الفعل على بعض أفراده دون بعض الآخر، و معنى العباره أفاد ذلك مع التّعميم دفعا للتّحكم، أى التّرجيح بلا مرجّح اللاّزم من حمل الفعل على بعض أفراده دون بعض الآخر.

أى تحقيق بيان إفاده الفعل فى المقام الخطابى العموم.

أى حين إذا كان القصد ثبوت الفعل لفاعله مطلقا أو نفيه عنه كذلك.

أى يوجد هذه الحقيقه فى ضمن أىّ فرد، أى جميع الأفراد لئلاّ يلزم التّرجيح بلا مرجّح، و إنّما كان معنى يعطى يفعل الإعطاء لا يفعل إعطاء، للفرق بين المصدر المعرّف و المصدر المنكر بعد اشتراكهما فى أنّ معناهما معلوم للمخاطب و المتكلّم، و حاصل الفرق إنّ الحضور فى الذّهن و القصد إلى الحاضر فيه معتبر فى المعرفه دون النّكره هذا من ناحيه، و من ناحيه أخرى إنّ القصد فى المقام متعلّق بنفس الفعل، فهو مركز للاعتبار و اللّحاظ و حاضر فى الذّهن، فبضوء هاتين النّاحيتين نستنتج أنّ معنى فلان يعطى، أى فلان يفعل الإعطاء، و يوجد هذه الحقيقه، لا فلان يفعل إعطاء.

أى شمول الإعطاءات بأن يراد الحقيقه فى ضمن جميع الأفراد.

تمييز من نسبه الشّمول إلى ضمير الإعطاءات، أى لقصد المبالغه.

قوله: «لئلاّ. . .» علّه لمحذوف، أى ارتكبت المبالغه لئلاّ يلزم. . .» .

لا يخفى أنّ قيد الإطلاق غير مذكور فى كلام السّكّاكى، بل عبارته هكذا، أو القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدّى منزله اللاّزم، و لا ريب أنّ هذا يدلّ على قطع النّظر عن التّعلّق بالمفعول، و لا يدلّ على قطع النّظر عن اعتبار عموم أفراد الفعل أو خصوصها، و حينئذ فلا يرد هذا الاعتراض على كلامه.

ص :٢۴٧

فی أفراد الفعل تنافی کون الغرض الثّبوت أو النّفی عنه مطلقا، أی من غیر اعتبار عموم و لا خصوص. لأنّا نقول: لا نسلّم ذلک (۱) فإنّ عدم کون الشّیء معتبرا فی الغرض لا یستلزم عدم

نعم المصنّف ذکر فی الإیضاح قید الإطلاق، و فسّره بما نقله الشّارح، و حمل کلام السّکّاکی علی ذلک، فحینئذ اتّجه علیه السّؤال المذکور اتّجاها واضحا بیّنا، لأنّ التّنافی بین التّعمیم و الإطلاق أظهر من الشّمس، إذ العموم معتبر فی التّعمیم، و معنی الإطلاق أن لا یعتبر عموم أفراد الفعل أو خصوصها، و لا تعلّقه لمن وقع علیه فکیف یجتمعان؟

أی المنافاه أو ما ذکر من المنافاه» فإنّ عدم کون الشّیء معتبرا فی الغرض و المقصود، «لا یستلزم عدم کونه مفادا من الکلام» لأنّ عدم اعتبار الشّیء لیس اعتبارا لعدمه، کالعموم فی الفعل، فإنّ عدمه غیر معتبر فی الغرض، فیصحّ أن لا یعتبر الشّیء، و یوجد مع ذلک بلا قصد.

و لهذا قال الشّارح: فالتّعمیم مفاد غیر مقصود، ألا تری أنّ المضارع مشترک بین الحال و الاستقبال، و یدلّ علیهما کلّما استعمل مع أنّ المقصود منه أحدهما، فإنّ المعروف عندهم عدم جواز إراده أکثر من معنی واحد من لفظ واحد، و أنّ نحو: أنا سعیت فی حاجتک، عند قصد التّخصیص یفید التقوّی، ضروره وجود سببه فیه، و هو تکرّر الإسناد مع أنّه غیر مراد، فکذلک الفعل إذا کان الغرض منه إثباته لفاعله، أو نفیه عنه مطلقا، کان عموم أفراده غیر معتبر، و إن کان ذلک العموم مفادا منه بمعونه المقام الخطابیّ حذرا من التّحکم.

لا یقال: بأنّ ما یستفاد من التّرکیب بلا قصد لیس من البلاغه فی شیء، إذ البلغاء لا یعوّلون فی الإفاده إلّا علی ما یقصدونه.

لأنّا نقول: إنّ الغرض من نفس الفعل الثّبوت أو النّفی مطلقا، و أمّا التّعمیم فی أفراد الفعل فمستفاد بمعونه المقام الخطابیّ، فیکون مقصودا.

ص :۲۴۸

كونه مفادا من الكلام، فالتّعميم مفاد غير مقصود. و لبعضـهم (١) فى هـذا المقام تخيّلات فاسده لا طائل (٢) تحتها، فلم نتعرّض لها (٣) . [و الأوّل]و هو أن يجعل الفعل مطلقا (۴) كنايه عنه (۵) متعلّقـا بمفعول مخصوص [كقول البحترى (۶) فى المعتز باللّه (٧)]تعريضا بالمستعين (٨) باللّه:

[شجو حسّاده و غيظ عداه

أن يرى مبصر و يسمع واع]

أى لبعض شارحىّ المفتاح، أى الخلخالى» فى هذا المقام تخيّلات فاسده» .

أى لا فائده تحت تلك التّخيلات الفاسده.

أى التّخيلات الفاسده.

[جعل الفعل مطلقا]

@

[جعل الفعل مطلقا]

أى من غير الاعتبارات المتقدّمه من العموم و الخصوص و غيرهما.

أى عن الفعل حال كونه متعلّقا بمفعول معيّن مخصوص، كما يأتى فى قول البحترى فى مدح المعتزّ باللّه بن المتوكّل العبّاسى.

و هو أبو عباده، و هو الشّاعر المشـهور من شـعراء الدّوله العبّاسـيّه، نسـبه إلى بحتر بضم الموحده و سكون الحاء، و فتح التّاء، أبو حى من طىّ.

أى فى مـدح المعتزّ بـاللّه، و هو إمّـا اسم فاعـل، يقـال اعتزّ فلان إذا عـدّ نفسه عزيزه، أو اسم مفعول أى المعزّ بإعزاز اللّه، و هـذا أحسن، لأنّه لا يلزم من عـدّ الشّـخص نفسه عزيزه أن يكون عزيزا فى الواقع، و هو أى المعتزّ باللّه أحـد الخلفاء العبّاسـيين الّـذين كانوا ببغداد، و هو ابن المتوكّل على اللّه.

و هو أخ المعتزّ باللّه كان منازعا له فى أمر الخلافه الباطله، فمراد الشّاعر بالحسّاد و الأعداء، هو المستعين باللّه و أصحابه.

المعنى: «الشّـجو» بـالجيم و الواو، كـدلو، الحزن، «الحسّـاد» جمع حاسـد، و ال «غيـظ» الغضب المحيط بالكبـد، و هو أشـدّ الحنق «العدى» بكسر العين و فتح الدّال مقصورا جمع عدوّ «الواعى» بالواو و العين الحافظ لما يسمعه.

أى الّذى يحفظ كلّ ما سـمع، ثمّ قوله: «يرى و يسـمع» مؤوّل بالمصدر، أى رؤيه مبصـر و سماع واع خبر للمبتدأ، و صحّه الحمل

مبنیّ علی المبالغه، أی أنّ الرّؤیه و السّماع کانا سببین

أى أن (۱) يكون ذو رؤيه و ذو سمع فيدرك (۲) بالبصر [محاسنه و]بالسّمع [أخباره الظّاهره الدالّه على استحقاقه الإمامه دون غيره فلا يجدوا]نصب (۳) عطف على يدرك، أى فلا يجد أعداؤه و حسّاده الّذين يتمنّون الإمامه [إلى منازعته]الإمامه [سبيلا (۴)]

للحزن و التّأثر على نحو كأنّهما صارا نفسه.

و الشّاهد: فى قوله: «يرى و يسمع» حيث جعلا أوّلا بمنزله اللاّزم، ثمّ جعلا كنايه عنهما متعلّقين بفضائله و محاسنه، و هو مفعول مخصوص بدعوى الملازمه بين مطلق الرّؤيه، و رؤيه محاسنه، و مطلق السّماع، و سماع فضائله.

أى قوله: «أن يكون. . .» تفسير للجمله، أعنى يرى مبصر، و يسمع واع، لا ـ للفعل فقطّ. ثمّ هذا بحسب الحقيقه سبب للحزن و الغيظ، لكنّ الشّاعر جعله خبرا عنهما تنبيها على كماله فى السّبب، فكأنّه خرج عن السّببيّه، و صار عين المسبّب، فالحمل فيه نظير زيد عدل على بعض الوجوه.

هذا إشاره إلى المعنى الكنّائى، أى إنّ المبصر و السّامع إذا وجدا، فيدرك ذو رؤيه بالبصر محاسنه الواضحه، و يدرك ذو سمع بالسّمع أخباره الظّاهره الدالّه تلك المحاسن و الأخبار على استحقاقه، أى المعتزّ الإمامه و الخلافه دون غيره، يعنى المستعين، فجعل الشّاعر السّبب فى شجو الحسّاد و غيظهم وجود رؤيه راء، و سمع سامع فى الدّنيا، و ادّعى أنّ مطلق وجودهما ملازم لتعلّقهما بمحاسن الممدوح، و أخباره الظّاهره، فعبّر بالفعلين اللاّزمين لينتقل الذّهن منهما إلى لازمهما، و هو كونهما متعلّقين بمفعول مخصوص، فيكونان كنايتين عن أنفسهما باعتبارى اللاّزم و المتعدّى.

أى فلا يجدوا، بحذف النّون منصوب، لكونه عطفا على ما هو المنصوب أعنى قوله: «فيدرك» .

مفعول» يجدوا» فى قوله: «فلا يجدوا» أى فلا يجد أعداؤه إلى منازعه المعتزّ باللّه فى الإمامه سبيلا و طريقا، فيسدّ عليهم طريق المنازعه التّى هى سبب الحسد، فحاصل المعنى إنّ محاسن الممدوح و آثاره و أخباره لم تخف على من له بصر و سمع، لكثرتها و اشتهارها، و يكفى فى معرفه أنّها سبب لاستحقاق الإمامه دون غيره أن يقع عليها بصر و يعيها سمع، لظهور دلالتها على ذلك، فحسّاده و أعداؤه يتمنّون أن لا يكون فى الدّنيا من له عين يبصرها،

ص :۲۵۰

فالحاصل إنّه (۱) نزّل يرى و يسمع منزله اللّازم، أى من يصدر عنه السّماع و الرّؤيه من غير تعلّق بمفعول مخصوص، ثمّ جعلهما (۲) كنايتين عن الرّؤيه و السّماع المتعلّقين بمفعول مخصوص (۳) ، هو (۴) محاسنه و أخباره بادّعاء (۵) الملازمه بين مطلق الرّؤيه و رؤيه آثاره و محاسنه (۶) ، و كذا بين مطلق السّماع و سماع أخباره للدّلاله (۷) على أنّ آثاره و أخباره بلغت من الكثره و الاشتهار إلى حيث يمتنع إخفاؤها (۸) ، فأبصرها كلّ راء، و سمعها كلّ واع، بل (۹) لا يبصر الرّائى إلّا تلك الآثار، و لا يسمع الواعى إلّا تلك

و أذن يسمع بها، كى يخفى استحقاقه للإمامه و الإماره، فيجدوا بذلك سبيلا إلى منازعته.

أى البحترى.

عطف على قوله: «نزّل» أى جعل البحترى الفعلين كنايتين، يعنى جعل مطلق الرّؤيه كنايه عن رؤيه محاسنه و آثاره، و مطلق السّماع كنايه عن سماع أخباره للمبالغه فى اشتهارها و جلائها.

دلّت عليه قرينه، و هى هنا كون المقام مقام المدح.

أى المفعول المخصوص محاسنه و أخباره، لأنّ تعلّقهما به هو الّذى يوجب غيظ العدوّ لا مطلق وجود رؤيه و سماع.

متعلّق بقوله: «جعلهما» ، أو متعلّق بقوله: «كنايتين» ، أى جعلهما كنايتين بواسطه ادّعاء الملازمه بين مطلق الرّؤيه و رؤيه آثاره و محاسنه. . . و إنّما قال: «بادّعاء الملازمه» لأنّ المطلق ليس ملزوما للمقيّد حتّى يستلزمه، بل الملازمه بادّعاء الملازمه.

و بعباره أخرى إنّما احتيج إلى هذا الادّعاء لأجل صحّه الكنايه، و إلّا فالمقيّد ليس لازما للمطلق، و الدّليل على هذه الكنايه جعلهما خبرا عن الشّجو و الغيظ، و قد عرفت أنّ ما يوجبهما الرّؤيه و السّماع المتعلّقين بالمفعول المخصوص، لا هما مطلقين.

و الضّمائر فى محاسنه و أخباره و آثاره ترجع إلى الممدوح و هو المعتزّ باللّه.

علّه لقوله: «جعلهما كنايتين» ، أو تعليل لقوله: «بادّعاء الملازمه» .

فالضّمائر فى قوله: «إخفاؤها، فأبصرها، و سمعها» ترجع إلى الآثار و الأخبار.

وجه التّرقى إنّ الرّائى لو أبصر غير محاسنه أيضا، إمّا منفردا أو مع محاسنه لا تصحّ الكنايه على الأوّل، و لا يحصل المقصود على الثّانى.

الأخبار، فذكر الملزوم (۱) و أراد اللّازم (۲) على ما هو طريق الكنايه (۳) ، ففى ترك المفعول (۴) و الإعراض عنه إشعار بأنّ فضائله قد بلغت من الظّهور و الكثره إلى حيث يكفى فيها (۵) مجرّد أن يكون ذو سمع و ذو بصر حتّى يعلم (۶) أنّه المتفرّد بالفضائل، و لا يخفى (۷) أنّه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول،

أمّا الأوّل فلأنّ رؤيه محاسنه عندئذ لا تكون ملازمه لمطلق الرّؤيه، و كذا سماع أخباره لا تكون ملازمه لمطلق السّماع لوجودهما بدونهما، فليس اللّزوم المقوّم للكنّايه موجودا.

و أمّا الثّانى فلأنّه عندئذ يمكن ادّعاء المشاركه فى استحقاق الإمامه، و الغرض عدم إمكان ذلك.

أى اللّفظ الدّال عليه، و المراد به مطلق الرّؤيه و السّماع.

أى رؤيه آثاره و محاسنه و سماع أخباره الدالّه على استحقاقه الإمامه.

أى على ما هو طريق الكنايه عند المصنّف تبعا للمشهور، من أنّه ذكر الملزوم و إراده اللّازم، كما فى عريض القفاء حيث أطلق الملزوم، و هو عرض القفاء، و أريد لازمه و هو البلاهه و الغباوه.

قوله: «ففى ترك المفعول» و ما عطف عليه أى» الإعراض عنه» خبر مقدّم، و» إشعار» مبتدأ مؤخّر، و المراد بترك المفعول تركه لفظا، و المراد بالإعراض عنه تركه فى النّيّه و التّقدير، للإشاره إلى أنّ ترك المفعول ليس عن سهو، بل تركه عن قصد ليتأتّى التّنزيل المطلوب فى المقام.

أى فى فضائله.

أى يعلم ذو السّمع و ذو البصر أنّ الممدوح هو المتفرّد بالفضائل، أى فيستحق الخلافه دون غيره.

جواب عن سؤال مقدّر، تقريره أنّ إراده الإطلاق، ثمّ الخصوص على نحو الكنايه ليس إلّا التّلاعب، إذ المقصود النّهائى هو إفاده إثبات الرّؤيه و السّمع لفاعله، أو نفيهما عنه حال كونهما متعلّقين بالمفعول المخصوص، فلا حاجه إلى اعتبار الإطلاق أوّلا، ثمّ جعلهما كنايه عن نفسهما مقيّدين بمفعول مخصوص، بل الّذى ينبغى له الإتيان بهما من أوّل الأمر متعلّقين بالمفعول المخصوص.

أو تقديره (١) ، [و إلّا]أى و إن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدّى المسند إلى فاعله إثباته لفاعله، أو نفيه عنه مطلقا (٢) ، بل قصد تعلّقه (٣)

و حاصل الجواب: أنّه لو جعل كذلك لفاتت المبالغه فى المدح، إذ لا تحصل إلاّ باعتبار الكنايه، حيث إنّ المعنى حينئذ أنّه متى وجد فرد من أفراد الرّؤيه أو السّماع حصلت رؤيه محاسنه و سماع أخباره، و هذا يدلّ على أنّ أخباره بلغت من الكثره و الاشتهار إلى حاله يمتنع معها الخفاء» أنّه» أى الشّأن» يفوت هذا المعنى» ، أى الدّلاله على أنّ آثاره و أخباره بلغت من الكثره إلى حد يمتنع معها الخفاء.

أى تقدير المفعول.

أى من غير قصد إلى تعلّقه بمفعول، فليس الإطلاق هنا كالإطلاق السّابق، فإنّه كان عباره عن عدم اعتبار عموم أفراد الفعل أو خصوصه مضافا إلى عدم اعتبار تعلّقه بمفعول، فضلا عن اعتبار عمومه أو خصوصه، و هذا الإطلاق عباره عن عدم اعتبار التّعلّق بالمفعول وحده.

أى تعلّق الفعل» بمفعول» أى مخصوص، و إنّما قال الشّارح: «بل قصد تعلّقه» ، لأنّه لو لم يقصد إثباته أو نفيه مطلقا، بل قصد إثباته أو نفيه باعتبار خصوص أفراد الفعل أو عمومها من غير اعتبار التّعلّق بمفعول لم يجب تقدير المفعول، بل لم يجز لفوات المقصود، و هو قصد إثبات الفعل أو نفيه باعتبار خصوص أفراد الفعل أو عمومها، إذ تقدير المفعول ينافى العموم، فإتيان الشّارح بكلمه» بل» الإضرابيّه لأجل صحّه ترتب قوله: «وجب التّقدير بحسب القرائن» على قوله: «و إلاّ» ، إذ قوله: «و إلاّ» بحسب الظّاهر نفى لما ذكر من المعطوف عليه، و هو قوله: «إن كان إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا» و ذلك على مقتضى ما فسّر به الإطلاق سابقا يصدق بأن يعتبر تعلّقه بمفعول، أو يعتبر فى الفعل عموم أو خصوص، و حينئذ فلا يصحّ التّرتّب، و الحاصل أنّه إنّما أتى بهذا الإضراب للإشاره إلى أنّ الصّور الدّاخله تحت إلاّ لا تصحّ إراده جميعها، إذ من جملتها ما إذا أريد ثبوت الفعل للفاعل على جهه العموم و الخصوص، فلا يصحّ حينئذ رجوع قوله: «وجب التّقدير بحسب القرائن» إليه.

ص :٢٥٣

بمفعول غير مذكور [وجب التّقدير بحسب القرائن (۱)]الدالّه على تعيين المفعول، إن عامّا (۲) فعامّ، و إن خاصّا فخاصّ (۳) و لمّا وجب تقدير المفعول تعيّن أنّه مراد فى المعنى، و محذوف من اللّفظ لغرض (۴) .

أتى بصيغه الجمع، و لم يقل: بحسب القرينه، نظرا إلى تعدّد الموارد و الأمثله، و إلاّ فقد يكون الدّال على المقدّر قرينه واحده.

و أمّا تقييد المصنّف التّقدير هنا بالقرائن، و عدم تقييده حذف المسند و المسند إليه بها، مع أنّ الجميع سواء فى الحاجه إليها، إشاره إلى أنّ الحاجه إلى رعايه القرينه هنا أشدّ، إذ الكلام يتمّ بدون متعلّق الفعل، فلا يتمكّن المخاطب من فهمه إلاّ بالقرينه، بخلاف المسند و المسند إليه فإنّهما ممّا لا يعرض المخاطب عنه، فإن عجز عن فهمهما يسأل عن المتكلّم.

أى و إن كان المدلول عليه بالقرينه عامّا، فاللّفظ المقدّر عامّ.

أى و إن كان اللّفظ المدلول عليه بالقرينه خاصّا، فاللّفظ المقدّر خاصّ.

و بعباره أخرى إن كانت القرينه عامّا، فالمفعول المقدّر نحو: قد كان منك ما يؤذى، أى كلّ أحد، و نحو قوله تعالى: وَ اَللّٰهُ يَدْعُوا إِلىٰ دٰارِ اَلسَّلاٰمِ أى كلّ واحد، و إن كانت القرينه خاصّا، فالمفعول المقدّر خاصّ نحو قوله تعالى: أَ هٰذَا اَلَّذِى بَعَثَ اَللّٰهُ رَسُولاً أى بعثه، لأنّ الموصول يستدعى أن يكون فى صلته ما يرجع إليه، و نحو قول عائشه: ما رأيت منه و ما رأى منّى، أى العوره.

إشاره إلى أنّ المحذوف بعد دلاله القرينه عليه يحتاج إلى غرض فى باب البلاغه، و الحاصل إنّ الحذف لا بدّ فيه من أمرين:

الأوّل: وجود القرينه الدالّه على تعيين ذلك المحذوف.

الثّانى الغرض الموجب له أو المرجّح له، و المصنّف لمّا بيّن الشّرط الأوّل بقوله: «وجب التّقدير بحسب القرائن» شرع فى تفصيل الثّانى بقوله: «إمّا للبيان بعد الإبهام» لأنّ الحذف حينئذ موجب لتمكّن المبيّن و رسوخه و ارتكازه فى النّفس، لما مرّ غير مرّه من أنّ الحاصل بعد الطّلب أعز من المنساق بلا تعب و بلا طلب.

فأشار إلى تفصيل الغرض بقوله: [ثمّ الحذف إمّا للبيان بعد الإبهام (١) كما فى فعل المشيئه (٢)]و الإراده (٣) و نحوهما (۴) ، إذا وقع شرطا (۵) فإنّ الجواب يدلّ عليه (۶) و يبيّنه، لكنّه (٧) إنّما يحذف [ما لم يكن (٨) تعلّقه به]أى (٩) تعلّق فعل المشيئه بالمفعول

أى الإظهار بعد الإخفاء.

[حذف المفعول]

@

[حذف المفعول]

[إمّا للبيان بعد الإبهام]

أى كحذف مفعول فعل المشيئه، أى شاء يشاء، و ما يشتقّ منهما.

أى فعل الإراده، أى أراد يريد، و ما يشتقّ منهما.

أى كفعل القصد و المحبّه و نحوهما، كما فى قولك: لو أحبّكم لأعطاكم، أى لو أحبّ إعطاءكم لأعطاكم، ثمّ قول الشّارح: «و نحوهما» إشاره إلى أنّ ذكر فعل المشيئه، و عطف الشّارح عليه مبنىّ على كثره الحذف فيهما، أى كثره حذف المفعول فيهما لا على التّخصيص، بأن يكون الكاف فى قوله: «كما فى الفعل المشيئه» للتّبيين لا للتّمثيل. و بعباره أخرى: «و نحوهما» إشاره إلى أنّ الكاف فى قول المصنّف للتّمثيل لا للتّبيين.

أى إذا وقع فعل المشيئه شرطا، لا يقال: لا ينبغى أن يخصّ ذلك بالشّرط.

أى يدلّ على ذلك المفعول المحذوف، و قوله: «يبينه» تفسير لما قبله.

أى لكنّ مفعول فعل المشيئه و نحوها إنّما يحذف مده انتفاء كون تعلّق الفعل بذلك المفعول غريبا، كما أشار إليه بقوله: «ما لم يكن تعلّقه به غريبا» .

ظاهر كلام المصنّف يوهم أنّ كون الحذف للبيان بعد الإبهام مقيّد بذلك الوقت، أى وقت عدم تعلّقه، أى فعل المشيئه بالمفعول غريبا حتّى لو كانت غرابه فى تعلّقه، لم يكن الحذف لذلك، أى للبيان بعد الإبهام، بل لغرض آخر، و هذا ليس بمراد جزما، بل المقيّد به مطلق الحذف.

و المعنى إنّه لا يحذف المفعول إذا كان تعلّق فعل المشيئه به غريبا، بل عندئذ لا بدّ من ذكره ليأنس ذهن السّامع به، كما سيأتى عن قريب، و لذا زاد الشّارح قوله: «لكنّه إنّما يحذف» قبل قول المصنّف» ما لم يكن تعلّقه به غريبا» .

أى فسّر بفعل المشيئه دون مطلق الفعل، أى لم يقل، أى تعلّق بالفعل بالمفعول مع كون الحكم شاملا لغير فعل المشيئه و الإراده أيضا، رعايه لسوق الكلام حيث إنّ المصنّف بين حذف المفعول و غرابه المقام فى فعل المشيئه.

ص :٢٥٥

[غريبا نحو: وَ لَوْ شٰاءَ لَهَدٰاكُمْ أَجْمَعِينَ (١)(١)]أى لو شاء اللّه هدايتكم لهداكم أجمعين، فإنّه لما قيل: وَ لَوْ شٰاءَ علم السّامع أنّ هناك شيئا علّقت المشيئه عليه (٢) لكنّه (٣) مبهم عنده، فإذا جيء بجواب الشّرط (۴) صار (۵) مبيّنا له، و هذا (۶) أوقع فى النّفس

هذا مثال للنّفى، أى إنّ المفعول الّذى لم يكن تعلّق فعل المشيئه به غريبا قوله تعالى: وَ لَوْ شٰاءَ لَهَدٰاكُمْ أَجْمَعِينَ، أى لو شاء اللّه هدايتكم لهداكم أجمعين.

أى تعلّقت المشيئه بذلك الشّىء، فيكون على بمعنى الباء، و لو قال تعلّقت المشيئه به بدل» عليه» لكان أوضح، إذ حاصل المعنى حينئذ أنّه لما قيل: وَ لَوْ شٰاءَ علم السّامع أنّ هناك شيئا تعلّقت المشيئه به تعلّق العامل بالمعمول.

فلا يرد ما ربّما يقال إنّ ظاهره أنّ فعل المشيئه معلّق على المفعول به، مع أنّه ليس كذلك، لأنّ الإيراد مبنىّ على أن لا تكون على بمعنى الباء،» و علّقت» بمعنى تعلّقت، و قد عرفت أنّ على فى قوله: «عليه» بمعنى الباء، و قوله: «علّقت» بمعنى تعلّقت، فالمعنى ما ذكرناه، أعنى تعلّقت المشيئه به تعلّق العامل بالمعمول.

أى الشّىء مبهم عند السّامع.

و هو فى قوله تعالى: لَهَدٰاكُمْ .

أى صار ذلك الشّىء و هو المفعول مبيّنا بفتح الياء اسم مفعول خبر لصار، و يجوز أن يكون اسم صار ضميرا عائدا إلى الجواب، و حينئذ يكون مبيّنا بكسر الياء اسم فاعل، فالمعنى على الأوّل فإذا جيء بجواب الشّرط صار ذلك الشّىء مبيّنا و واضحا للسّامع. و على الثّانى فإذا جيء بجواب الشّرط صار جواب الشّرط مبيّنا لذلك الشّىء.

و كيف كان فالحاصل إنّ ذلك المفعول دلّ عليه كلّ من الشّرط و الجواب، إلاّ أنّ جهه الدلاله مختلفه، حيث إنّ الشّرط دلّ عليه إجمالا، و الجواب دلّ عليه تفصيلا.

أى البيان بعد الإبهام» أوقع فى النّفس» و أوكد لما فيه من حصول المطلوب بعد الطّلب و التّعب، و من البديهى أنّ الحاصل بعد الطّلب أعزّ من المنساق بلا تعب.

و بعباره أخرى إنّ ذكر الشّىء مرّتين مبهما مرّه، و مبينا مرّه أخرى أوكد و أوقع فى النّفس، أى الذّهن من ذكره مرّه واحده و لو مبيّنا.

١- ١) سوره النحل:٩.

[بخلاف (۱)]ما إذا كان تعلّق فعل المشيئه به غريبا فإنّه لا يحذف (۲) حينئذ (۳) ، كما فى [نحو]قوله: (۴) [و لو شئت أن أبكى دما لبكيته] عليه و لكن ساحه (۵) الصّبر أوسع

الأظهر و المناسب أن يكون قوله: «بخلاف» متعلّقا بالمثال، فالمعنى أنّ مثال عدم غرابه التّعلّق، نحو: فَلَوْ شٰاءَ لَهَدٰاكُمْ أَجْمَعِينَ بخلاف مثال غرابه التّعلّق» نحو: و لو شئت أن أبكى دما لبكيته» ، و المناسب لقول الشّارح» بخلاف ما إذا كان تعلّق فعل المشيئه به غريبا» أن يكون قوله: «بخلاف» متعلّقا بقوله: «ما لم يكن تعلّقه به غريبا» ، بخلاف ما إذا كان تعلّق فعل المشيئه به غريبا، أى نادرا فالمراد من الغريب هو النّادر.

أى لا يحسن حذفه كما صرّح به الشّيخ فى دلائل الإعجاز، قال فيه: إذا كان تعلّق فعل المشيئه بمفعوله غريبا، فحذفه غير مستحسن، انتهى.

فيعلم من كلامه أنّ المستحسن ذكره، و المستحسن عند البلغاء فى حكم الواجب فلذا قال: فى المطوّل فلابدّ من ذكره.

أى حين كون تعلّق فعل المشيئه بمفعوله غريبا.

أى قول أبى يعقوب إسحاق بن حسان بن قوهى، الشّاعر المعروف بالخريمى، بالخاء المعجمه و الرّاء المهمله، و قد أخطأ من جعلهما بمهملتين، كما فى كامل المبرّد، و بمعجمتين كما فى الطّبرى و غيره، و قد اشتبه الأمر على الدّسوقى، فنسب هذه الأبيات إلى أبى الهندام الخزاعى يرثى ابنه الهندام، كما فى الوشاح، و فى المدرّس الأفضل، و المطوّل قول: الخزيمى يرثى ابنه و يصف نفسه بشدّه الحزن و الصّبر عليه، أى على ابنه.

و فى بعض التّعاليق إنّه إسحاق بن حسان الخزيمى من شعراء الدّوله العبّاسيّه.

السّاحه هى أرض واقعه بين الدّور و القصور، و إثباتها للصّبر استعاره تخييليّه، و نفس الصّبر من الاستعاره بالكنايه، يعنى أنّ الشّاعر شبّه الصّبر فى نفسه بالدّور، فى الاشتمال على الوسعه و الضّيق، ثمّ ترک أركان التّشبيه إلّا المشبّه، و أراد منه معناه، و أثبت له لازما من لوازم المشبّه به، أعنى الدّار، و هى السّاحه الأوسع و هو خلاف الضّيق.

و الشّاهد: فى عدم حذف مفعول المشيئه لغرابه تعلّقها به،» فإنّ تعلّق فعل المشيئه ببكاء

فإنّ تعلّق فعل المشيئه ببكاء الدّم غريب، فذكره (١) ليتقرّر فى نفس السّامع و يأنس به (٢) ، [و أما قوله (١):

و لم يبق منّى الشّوق غير تفكّرى

فلو شئت أن أبكى بكيت تفكّرا (٣)

فليس منه]. أى ممّا ترك فيه حذف مفعول المشيئه (۴) ، بناء على غرابه تعلّقها به

الدّم غريب» ، أى نادر فى كلام البلغاء، وجه غرابته أنّه قلّما يشاء الإنسان أن يخرج الدّم من عينه بطريق البكاء.

أى فذكر بكاء الدّم الّذى هو مفعول فعل المشيئه، و إن كان الجواب دالاّ عليه ليتقرّر ذلك المفعول فى نفس السّامع، و يأنس السّامع به لذكره مرّتين، الأولى أن أبكى دما، و الثّانيه بإعاده الضّمير عليه، لأنّ الضّمير فى (لبكيته) راجع إلى الدّم المذكور أوّلا.

أى بالمفعول، لأنّ ذكر الشّىء مرّتين سبب لأنس السّامع به.

لا- يقال: إنّه لا وجه لتعليل وجوب الذّكر بالتّقرير، لأنّه موجود فى الحذف أيضا، حيث إنّ الإيضاح و البيان بعد الإبهام يوجب تقرير المبيّن فى الذّهن، كما عرفت.

لأنّا نقول التّقرير هنا بمعنى الأنس، كما يدلّ عليه قوله: «و يأنس السّامع به» ، و ليس التّقرير بمعنى الرّسوخ بعد الأنس.

و الحاصل إنّ اللاّزم فى مورد الغرابه الذّكر، ليحصل الأنس، و ليرفع توحّش الذّهن عنه، و هذا أهمّ من رعايه التّقرير بمعنى الرّسوخ.

المعنى: «يبق» مضارع من الإبقاء، و هو ضد الإفناء، و الباقى واضح.

الإعراب: الواو للعطف، و» لم» حرف جزم و نفى، و» يبق» فعل مضارع،» منّى» متعلّق ب» يبق» ،» الشّوق» فاعل» يبق» ،» غير تفكّرى» مضاف و مضاف إليه مفعول ل» يبق» ،» فلو» الفاء للعطف، و» لو» حرف شرط و امتناع،» شئت» فعل و فاعل،» أن أبكى» مؤوّل بالمصدر مفعول» شئت» ، و الجمله فعل شرط ل» لو» ،» بكيت تفكّرا» فعل و فاعل و مفعول، جواب شرط ل» لو» ، و الجمله الشّرطيّه عطف على سابقتها.

أى تعلّق المشيئه بالمفعول، أى ليس ترك حذف مفعول المشيئه لأجل غرابه تعلّقها به، كما توهّمه صدر الأفاضل، لعدم الغرابه فيه، لكون المراد بالبكاء الأوّل هو البكاء الحقيقى،

١- ١) أى قول أبى الحسن على بن أحمد الجوهرى من شعراء الدّوله العبّاسيّه.

على ما ذهب إليه صدر الأفاضل (١) فى ضرام (٢) السّقط من (٣) إنّ المراد لو شئت أن أبكى تفكّرا بكيت تفكّرا، فلم يحذف منه مفعول (۴) المشيئه، و لم يقل: لو شئت بكيت

فإنّ المتبادر من قوله: «أن أبكى» هو البكاء الحقيقى، بل ترك الحذف فيه إنّما هو لعدم دليل على المفعول لو حذف، و الحاصل إنّ مفعول المشيئه هنا مذكور باتّفاق المصنّف و صدر الأفاضل، و إنّما الخلاف بينهما فى علّه ذكره، فالمصنّف يرى ذكره بسبب عدم قابليّه المقام للحذف، و ذلك لانتفاء القرينه عليه حيث إنّ المراد من البكاء الأوّل أعنى» أن أبكى» هو البكاء الحقيقى، و من الثّانى أعنى» بكيت» هو البكاء المجازى، أى بكاء التّفكّر فلا يصلح أن يكون الثّانى قرينه على حذف الأوّل، و صدر الأفاضل يرى ذكره بسبب وجود المانع، و هو غرابه تعلّق المشيئه به، لا ـ عدم صلاحيّه المقام، حيث إنّ المراد من كلا البكاءين عنده هو البكاء المجازى، أعنى التّفكر، و من ذلك يظهر أنّ النّفى بليس منصب على قوله: «بناء على غرابه تعلّقها به» بمعنى أنّ الغرابه ليست سببا لترك الحذف، بل سبب ترك الحذف عدم دليل عليه لو حذف.

فقوله: «على ما ذهب إليه. . .» متعلّق بالمنفى الّذى هو ترك الحذف لأجل الغرابه، كما يظهر من التّعليل الآ ـتى فى كلا ـم المصنّف.

و هو الإمام أبو المكارم، فإنّه زعم أنّ هذا البيت ممّا ترك حذف مفعول المشيئه لأجل الغرابه، و ليس الأمر كذلك.

» ضرام السّـقط» اسم كتاب، و هو شرح له على ديوان أبى العلاء المعرّى المسمّى بسقط الزّند، و هو فى الأصل عباره عن النّار السّاقطه من الزّناد، فشبّه ألفاظ ذلك الدّيوان بالنّار على طريق الاستعاره المصرّحه، و الضّرام فى الأصل معناه التّأجيج، فضرام سقط الزّند تأجيج ناره.

أى من بيان لما فى قوله: «على ما ذهب. . .» ، و المعنى أنّ ما ذهب إليه صاحب ضرام السّـقط، من أنّ مراد الشّاعر من البيت المذكور» لو شئت أن أبكى تفكّرا بكيت تفكّرا» .

أى بكاء التّفكّر، حيث إنّ التّفكّر مذكور فى اللّفظ، و الفعلان متوجّهان إليه، و لازم ذلك هو كون بكاء التّفكّر مذكورا.

ثمّ إنّ هذا واضح بناء على مذهب من جوّز تشريك العاملين فى معمول واحد، و أمّا على

تفكّرا، لأنّ تعلّق المشيئه ببكاء التّفكّر غريب (١) ، كتعلّقها ببكاء الـدّم، و إنّما لم يكن (٢) من هذا القبيل [لأنّ المراد بالأوّل (٣) البكاء الحقيقى]لا البكاء التّفكّرى (۴) .

مـذهب من لم يجوّز ذلك، و ذهب إلى أنّ توارد العاملين على معمول واحد مثل توارد العلّتين المسـتقلّتين على معلول واحد فى الامتنـاع، فعـدم الحـذف مبنىّ على الالـتزام بكونه معمولاـ لهما ظاهرا عنـد أهل المحاوره حفظا لقاعـدتهم من عـدم جواز توارد العاملين على معمول واحد.

و يمكن أن يقـال: إنّ فى الكلاـم تنازعـا لأـنّ كلاًـ من الشّـرط و الجزاء طالب للتّفكّر المـذكور، فمفعول» أبكى» إمّا مـذكور إن أعملنا الأوّل، أو مقدّر إن أعملنا الثّانى، و المقدّر كالمذكور.

و كيف كان فقد توهّم صاحب الضّـرام أنّ الشّاهد فى عدم حذف مفعول» شـئت» أعنى جمله» أن أبكى» ، فلذا قال: «لم يحذف منه مفعول المشيئه. . .» . فدفع المصنّف هذا التّوهّم، و صرّح بأنّ البيت ليس من قبيل عدم حذف المفعول لغرابه تعلّق المشيئه به.

أى تعلّق المشيئه ببكاء التّفكّر مثل تعلّقها ببكاء الدّم فى الغرابه، فعدم حذف مفعول المشيئه فى كلا الموردين لأجل الغرابه.

أى إنّما لم يكن البيت من قبيل عدم حذف المفعول، لغرابه تعلّق المشيئه به.

أى قوله: «أن أبكى» هو البكاء الحقيقى، أعنى البكاء بالدّمع، فلا يكون مثل المشيئه متعلّقا ببكاء التّفكر.

أى إذا لا يصـحّ ما ذكره صـدر الأفاضل من أنّ الأصل لو شـئت أن أبكى تفكّرا بكيت تفكّرا، و بطل قوله: إنّ البيت ممّا ذكر فيه مفعول المشـيئه لغرابته، لأـنّ مفعول المشـيئه فيه هو البكاء الحقيقى، و هو ليس غريبا، و تعيّن القول بأنّ مفعول المشـيئه إنّما ذكر لعـدم الـدّليل الـدّالّ عليه لو حـذف، أى ذكر المفعول لعـدم وجود ما يقتضـى الحـذف، أعنى القرينه لا لوجود المانع، مع إحراز المقتضى، و هو كون الجواب صالحا للقرينتيه، كما توهّمه صدر الأفاضل. و لكن يرد حينئذ أنّه إذا لم يكن مفعول المشيئه غريبا، فلماذا ذكر، و لم يحذف، و ليس فى كلام الشّارح ما يفيد جواب ذلک صريحا، و يمكن تقرير المتن على وجه غير ما شرح عليه الشّارح.

لا يرد عليه هـذا بأن يقال: إنّ المراد بقوله: «فليس منه» ، أى فعل المشـيئه فى البيت المذكور ليس من فعل المشـيئه الّذى يحذف مفعوله للبيان بعد الإبهام، لأنّ البيان بعد الإبهام إنّما

لأنّه (۱) أراد أن (۲) يقول: أفنانى النّحول فلم يبق منّى (۳) غير خواطر تجول (۴) فىّ، حتّى لو شئت البكاء (۵)

يتصور إذا كـان المبيّن-بالكسـر-عين المبيّن-بالفتـح-، و مـا فى البيت ليس كـذلك، لأنّ المراد بالأوّل هو البكاء الحقيقى، فلا يصحّ بيانه بالثّانى.

و الحاصل إنّ المصنّف لما ذكر أنّ مفعول فعل المشيئه يحذف للبيان بعد الإبهام، ما لم يكن غريبا. يرد عليه بهذا البيت، و يقال: إنّ المفعول فيه غير غريب، و لم يحـذف، فأجاب بأنّه ليس ممّا فيه بيان بعـد إبهام، و يحصل الرّد على صـدر الأفاضل أيضا، كما لا يخفى.

و المتحصّل من الجميع إنّ ذكر مفعول المشيئه ليس لأجل غرابه تعلّق المشيئه به على كلا التّقـديرين، إذ لو كان المراد بالبكاء الأوّل البكاء التّفكّرى لوجب أن يقول: لو شئت أن أبكى تفكّرا بكيت تفكّرا، و ذلك لغرابه تعلّق المشيئه بالبكاء التّفكّرى.

تعليل لما ذكره من أنّ المراد بالأوّل البكاء الحقيقى، لا البكاء التّفكّرى، و حاصل التّعليل: إنّ الكلام مع إراده البكاء الحقيقى من الأوّل أنسب بمراد الشّاعر، و هو المبالغه فى فنائه حتّى أنّه لم يبق فيه مادّه سوى التّفكّر، حيث إنّه يكون المعنى على هذا التّقدير، لو طلبت من نفسـى بكاء لم أجـده، بل أجد التّفكّر بدله، و أمّا لو كان المعنى لو شـئت أن أبكى تفكّرا بكيته، لم يفد أنّه لم يبق فيه إلاّ التّفكّر، لصحّه بكاء التّفكّر الّذى هو الحزن عند كثرته، مع بقاء مادّه أخرى.

أى أفنانى من الإفناء أى جعلنى النّحول، أى الهزال فانيا، يعنى أراد الشّاعر أن يقول: أضعفنى الحزن و الهزال و الضّعف.

أى فلم يبق الشّوق منّى غير خيالات، و تفكّر تردّد فى قلبى.

أى تردّد فى قلبى، أعنى تذهب و تأتى.

أى البكاء الحقيقى، أعنى الدّمع.

ص :۲۶۱

فمرّيت جفونى (١) ، و عصرت عينى (٢) ليسيل منها دمع لم أجده (٣) ، و خرج منها (۴) بدل الدّمع التّفكّر، فالبكاء (۵) الّذى أراد إيقاع المشيئه عليه بكاء مطلق مبهم (۶) غير معدّى (٧) إلى التّفكّر البته، و البكاء الثّانى مقيّد (٨) معدّى إلى التّفكّر، فلا يصلح (٩) أنّ

الجفون غلاف العين، و» مرّيت» بمعنى مسحت، أى فمسحت جفونى، و أمررت يدى عليها ليسيل الدّمع، و ضمير لم أجده يعود إلى الدّمع.

أى من دون إمرار اليد عليها.

جواب لو فى قوله: «لو شئت البكاء» أى حتّى لو شئت البكاء، أى الدّمع، لم أجده.

أى من العين أى خرج منها، بدل الدّمع المطلوب، التّفكّر الّذى ليس بمطلوب.

إذا عرفت ما ذكرناه من بيان مقصود الشّاعر، فظهر أنّ» البكاء الّذى أراد إيقاع المشيئه عليه بكاء مطلق مبهم» ، المراد هو بكاء مطلق، باعتبار عدم إراده تعلّقه بمفعول مخصوص، مبهم بحسب اللّفظ، و إن كان معيّنا بحسب القصد، لأنّ المقصود به البكاء الحقيقى.

و المعنى لو شئت أن أوجد حقيقه البكاء لما قدرت على الإتيان بها، لانعدام مادّه الدّمع فىّ، و حينئذ فأبكى نزّل منزله اللّازم كما قيل: و الأليق بقول المصنّف أن يقال: فلو شئت أن أبكى دمعا لبكيته فحذف المفعول للاختصار.

المراد بالإبهام أنّه لم يبيّن متعلّق البكاء و مفعوله، فيكون تفسيرا للإطلاق، إذ حينئذ يكون المراد بإطلاقه و إبهامه عدم إراده تعلّقه بمفعول مخصوص.

أى غير متجاوز» إلى التّفكر البتّه» ، أى جزما و يقينا.

أى مقيّد حيث اعتبر فيه تعلّقه بمفعول، و هو» تفكّرا» فقوله: معدّى إلى التّفكّر تفسير لقوله: «مقيّد» .

و فى بعض النّسخ فلا يصحّ، و المفاد واحد، و المعنى فلا يصلح، أو فلا يصحّ أن يكون البكاء الثّانى تفسيرا للبكاء الأوّل، و بيانا له، لعدم كونهما متناسخين، فإنّ أحدهما مطلق و الآخر مقيّد، فلابدّ فى التّفسير أن يكون المفسّر و المبيّن عين المفسّر و المبيّن.

و بعباره أخرى: لا يمكن أن يكون البكاء الثّانى قرينه للبكاء الأوّل، إذ لا بدّ فيما يكون قرينه على شىء، اتّحاد معناه مع ذلك الشّىء، و لا اتّحاد بينهما فى المقام، فإذا لا بدّ من الالتزام بأنّ عدم حذف مفعول المشيئه إنّما هو لقصور المقتضى، و عدم الدّليل لا من جهه المانع، و هو كون تعلّق المشيئه به غريبا.

يكون تفسيرا للأوّل و بيانا له (۱) ، كما إذا لو شئت أن تعطى (۲) درهما أعطيت درهمين، كذا فى دلائل الإعجاز (۳) ، و ممّا نشأ فى هذا المقام (۴) من سوء الفهم و قلّه

و لهذا ذكر مفعول المشيئه هنا مع عدم غرابته.

أى كما أنّ الدّرهمين لا يصلح تفسيرا للدّرهم، لا يصلح البكاء الثّانى أيضا تفسيرا للأوّل المطلق المبهم، و الجامع عدم المناسبه بين المفسّر و المفسّر فى البيت و المثال، فلا يجوز حذف جمله» أن تعطى درهما» بقرينه جمله» أعطيت درهمين» لأنّها لا تصلح أن تكون قرينه لها لتباينهما بسبب تباين مفعوليهما، حيث إنّ المفعول فى الأوّل درهم، و فى الثّانى درهمان، و هذا المقدار من المخالفه ينافى التّفسير، بل موهم لخلاف المقصود عند الحذف، إذ لو قيل: لو شئت أن تعطى أعطيت درهمين، يتوهّم أنّ المراد من الأوّل أيضا إعطاء الدّرهمين.

ثمّ إنّ هذا المثال تنظير للمقام من حيث عدم صلاحيّه الثّانى أن يكون تفسيرا للأوّل لا من جميع الخصوصيات، فإنّ الاختلاف فى المقام من حيث الإطلاق و التّقييد، و فى المثال من ناحيه خصوصيّه القيد.

إن لماذا جعل المصنّف الفعل الأوّل فى البيت مطلقا، و لم يجعله متعدّيا إلى الدّمع، بالالتزام بحذفه للاختصار.

إنّ الوجه فيه أنّ مقصود الشّاعر من المبالغه المذكوره يحصل بمجرد إرادته البكاء الحقيقى من الأوّل، من دون اعتبار تعلّقه بمفعول خاصّ، و هو الدّمع، و مقتضى ذلك جعله مطلقا و منزّلا منزله اللّازم.

أى ما ذكره الشّارح من قوله: «لأنّه أراد أن يقول. . .» إلى هنا مذكور فى دلائل الإعجاز، و قد نقل المصنّف هذا فى الإيضاح أيضا بأدنى تغيير.

أى مقام شرح قول المصنّف، أعنى» و أمّا قوله» إلى» فليس منه» .

التّدبّر، ما قیل: إنّ الکلام فی مفعول (۱) أبکی و المراد (۲) إنّ البیت لیس من قبیل ما حذف فیه المفعول (۳) للبیان بعد الإبهام، بل إنّما حذف لغرض آخر (۴) و قیل (۵)

أی فی حذف مفعول» أبکی» لا فی حذف مفعول المشیئه، و حاصل الکلام فی هذا المقام: إنّ الکلام کان فی مفعول» شئت» إلّا أنّ بعض الشّراح جعل قول المصنّف، و هو» و أمّا قوله» إلی قوله: «فلیس منه» مسوقا لمفعول» أبکی» لا لمفعول المشیئه، کما هو التّقریر الأوّل، و قال: «إنّ الکلام» ، أی کلام المصنّف فی مفعول» أبکی» أعنی» تفکّرا» لا فی مفعول» شئت» أعنی جمله» أبکی» .

أی و مراد المصنّف بقوله: «فلیس منه» فی المتن المتقدّم.

أی مفعول» أبکی» أعنی» تفکّرا» ، أی لیس الحذف للبیان بعد الإبهام.

أی إنّما حذف مفعول» أبکی» ،» لغرض آخر» من الأغراض الّتی توجب الحذف کالاختصار أو التّعمیم أو الضّروره، أو کونه من باب التّنازع.

ثمّ وجه کون هذا القول ناشئا من سوء الفهم و قلّه التّدبّر أمران:

الأوّل: إنّ هذا مناف لسیاق کلام المصنّف، لأنّ کلامه السّابق کان حول مفعول المشیئه لا حول مفعول» أبکی» .

الثّانی: إنّ قول المصنّف هنا، أعنی» و أمّا قوله: و لم یبق» إلی قوله: «لأنّ المراد بالأوّل البکاء الحقیقی» مسوق للرّدّ علی صدر الأفاضل القائل بأنّ ذکر مفعول المشیئه فی البیت للغرابه، و لیس مسوقا للرّدّ علی من زعمّ من أنّ الحذف فی البیت للبیان بعد الإبهام، إلاّ أن یقال: إنّه لا مانع من أن یکون قوله: «و أما قوله: فلم یبق. . .» مرتبطا بأصل المبحث و هو الحذف للبیان بعد الإبهام، و یکون القصد دفع توهّم أنّ المراد أبکی تفکّرا، فحذف» تفکّرا» للبیان بعد الإبهام، و لکنّ الظّاهر من المصنّف أنّ قصده هو الرّدّ علی من زعم أنّ ذکر مفعول المشیئه هنا للغرابه.

و الحاصل إنّ ما قیل: إنّ الکلام فی مفعول أبکی، ناشئ من سوء الفهم و قلّه التّدبّر، لأنّ قائله لم یتدبّر عباره المتن، فإنّ قول المصنّف: لأنّ المراد بالأوّل البکاء الحقیقی لا یساعده.

و فی بعض الحواشی إنّ هذا هو قول صدر الأفاضل، و إنّما أعاده لیبیّن وجه فساده.

و قیل إنّ هذا توجیه لکلام صدر الأفاضل فیقال من جانبه إنّ المراد من قوله: «لو شئت أن

يحتمل أن يكون المعنى لو شئت أن أبكى تفكّرا بكيت تفكّرا، أى لم يبق فىّ مادّه الدّمع، فصرت بحيث أقدر على بكاء التّفكّر، فيكون (١) من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئه لغرابته، و فيه (٢) نظر لأنّ ترتّب هذا الكلام على قوله: لم يبق منى الشّوق غير تفكّرى،

أبكى بكيت تفكّرا» ليس مجرّد بيان أنّ الشّاعر علّق بكاء التّفكّر على مشيئته و إرادته، حتّى يرد عليه أنّ هذا خال عن المبالغه، و معنى مغسول لا مزيّه له، بل مراده به إنّ الشّاعر أتى بهذا التّعليق بعد اعتباره عدم بقاء الدّمع فى المادّه، فإذا لا مجال لدعوى خلوّه عن المبالغه.

و قد أجاب عنه الشّارح بقوله: «و فيه نظر» ، و الحقّ إنّ هذا قول آخر غير قول صدر الأفاضل، و يريد هذا القائل: إنّ المراد بالبكاء الأوّل أيضا غير الحقيقى، أعنى بكاء التّفكّر فيصحّ أن يكون الثّانى تفسيرا للأوّل، فيكون ذكر مفعول المشيئه فيه مع بيانه و تفسيره لغرابته، لأنّ تعلّق المشيئه ببكاء التّفكر أمر عجيب و غريب.

أى فيكون قول الشّاعر من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئه للغرابه، و الفرق بين هذا القول و قول صدر الأفاضل: أنّ صدر الأفاضل لم يعتبر عدم بقاء مادّه الدّمع بخلاف هذا القائل حيث اعتبر عدم بقاء مادّه الدّمع، فالمعنى لم يبق فىّ، أى فى كبدى مادّه الدّمع، و صرت أقدر على بكاء التّفكّر، فلو شئت أن أبكى تفكّرا لبكيت تفكّرا، و على كلّ حال فيرد عليهما بما قال الشّارح بقوله: «و فيه نظر» .

أى فى قول القائل نظر و إشكال، و هو أنّ الشّاعر قد رتّب قوله: «فلو شئت أن أبكى تفكّرا» على قوله: «فلم يبق منّى الشّوق غير تفكّرى» و التّرتب جاء من الفاء، و لا ريب أنّ هذا التّرتّب لا يصحّ لو كان المراد من البكاء الأوّل أيضا بكاء التّفكّر، لأنّ المناسب للتّرتّب كونه إذا طلب بكاء آخر لم يجد سوى التّفكّر.

هذا ما أشار إليه بقوله: «يأبى هذا المعنى» أى التّرتيب يأبى هذا المعنى، أى كون المراد من البكاء الأوّل هو التّفكّر، فقوله: «يأبى» خبر أنّ فى قوله: «لأنّ التّرتب» .

ثمّ بكاء التّفكّر ليس سوى الحزن و الأسف على عدم نيل المراد، و هذا لا يتوقّف على أن لا يبقى الشّوق فيه غير التّفكّر، و على عدم كونه قادرا على البكاء الحقيقى لجواز حصوله ممّن يقدر على البكاء بالدّمع، كما نرى أنّ كثيرا من النّاس يظهرون الحزن و الأسف مع أنّهم قادرون على البكاء الحقيقى، فإذا لا بدّ من الالتزام بأنّ المراد بالبكاء الأوّل البكاء الحقيقىّ حتّى يصحّ

يأبى هذا المعنى عند التّأمّل الصّادق، لأنّ (۱) القدره على بكاء التّفكّر لا تتوقّف على أن لا يبقى فيه غير التّفكّر، فافهم (۲) .

التّرتّب، فإنّ خروج التّفكّر من العين، مع أنّ المطلوب كان خروج الدّمع يتوقّف على عدم بقاء الشّوق و مادّه الدّمع.

تعليل لقوله: «يأبى هذا المعنى» ، أى لأنّ هذا المعنى يوجب توقّف القدره على بكاء التّفكّر على أن لا يبقى فيه غير التّفكّر، و هذا التّوقف منتف، بل المتوقّف على عدم بقاء غير التّفكّر، هو عدم القدره على البكاء الحقيقى، لا القدره على البكاء التّفكّرى، بل هذه القدره ثابته عند بقاء غير التّفكّر أيضا.

و الحاصل إنّ الكلام فى مفعول» لو شئت» لا فى مفعول» أبكى» ، و المعنى لو شئت أن أبكى دمعا بكيت تفكّرا، لا لو شئت أن أبكى تفكّرا بكيت تفكّرا، فيكون هذا البيت من قبيل ما ذكر مفعول المشيئه، لعدم التّفسير و البيان لا لغرابه التّعلّق.

لعلّه أشار إلى بطلان ما ذهب إليه صدر الأفاضل من جهه أخرى، لأنّ لازم ذلك هو الإخبار عن بكاء التّفكّر عند إراده بكاء التّفكّر، و ليس ذلك إلا من قبيل توضيح الواضحات، أو إشاره إلى أنّ الفاء لا يقتضى إلا ترتّب مدخوله على ما قبله، و مسبّبيته له، لا توقّفه بحيث لا يوجد بدونه، لجواز تعدّد الأسباب لشىء واحد.

فإذا لا وجه للاعتراض على صاحب ضرام السّقط بأنّ كون المعنى لو شئت أن أبكى تفكرا بكيته، ينافى التّرتّب لعدم توقّفه على عدم بقاء الشّوق غير التّفكّر، و ذلك لأنّه فى صحّته كون عدم البقاء المذكور سببا له، و إن كان له أسباب أخر أيضا كالتّحفظ من التّهلّك بالبكاء الحقيقىّ، و توطين النّفس بالصّبر، و نحو ذلك، لما يدعو الإنسان إلى الاحتراز عن البكاء الحقيقىّ، و الاجتزاء بالبكاء التّفكّرى،

نعم، كون المراد بالبكاء الأوّل البكاء الحقيقى، أدخل فى المبالغه لاشتماله على تخلّف الإراده عن المراد فإرادته متعيّن للبليغ، حيث إنّ ما هو الحسن طبعا واجب بالقياس إليه.

ص :۲۶۶

[و إمّا لـدفع توهّم إراده غير المراد]عطف على إمّـا للبيان (۱) [ابتداء]متعلّق (۲) بتوهّم. [كقوله (۱): و كـم ذدت (۳)]أى دفعت [عنّى من تحامل حادث (۴)]يقال:

[و إمّا لدفع توهّم إراده غير المراد]

@

[و إمّا لدفع توهّم إراده غير المراد]

أى الحذف إمّا للبيان بعد الإبهام،» و إمّا لدفع توهّم» السّامع» إراده» المتكلّم معنى» غير» المعنى» المراد» .

أى قـوله: «ابتـداء» ظرف متعلّق بتوهّم، فـالمعنى حينئـذ إنّ توهّم المخـاطب فى ابتـداء الكلام أنّ المتكلّم أراد غير المراد منـدفع بحـذف المفعول، و يجوز تعلّقه بدفع، أى يحذف المفعول لأجل أن يندفع فى أوّل الكلام توهّم إراده غير المراد، لكنّ الأوّل هو المناسب لما يأتى فى المتن، و لـذا ذكر بعض المحشّين ما هـذا لفظه: إنّما لم يجعله متعلّقا بالـدّفع، و جعله متعلّقا بالتّوهّم لدلاله قوله: «إذ لو ذكر اللّحم لربما توهّم قبل ذكر ما بعـده» على تعلّقه بالتّوهّم، و لأنّ التّعلّق بالـدّفع يوهم كون الدّفع لا فى الابتداء غير حاصـل، كمـا أنّ التّعلّق بـالتّوهّم يـدلّ على أنّ التّوهّم فى الانتهاء، أعنى بعـد ذكر إلى العظم غير متحقّق مع أنّ النّكته هى الـدّفع المطلق، أعنى ابتداء و انتهاء، على أنّ نفس الدّفع يشعر بالابتدائيّه، انتهى مورد الحاجه.

الوجه الأـوّل متين جـدا، و أمّا الوجه الثّانى فيمكن أن يقال: إنّا لا نسـلّم أنّ النّكته هى الـدّفع المطلق، بل الـدّفع فى الابتـداء، لأنّ الـدّفع فى الانتهاء حاصل بغير الحـذف، و ذلك لأنّ توهّم غير المراد لا يبقى بعد تمام الكلام، فلا يصحّ توهّمه بعد الابتداء حتّى يدفع ثانيا.

بصـيغه الخطاب خطاب للممـدوح، و هو ظاهر المتن، و المعنى حينئـذ ظاهر، و قـد يروى بصـيغه التّكلّم، فحينئـذ لا يكون مـدحا للممدوح، بل يصف نفسه بالتّثبت على المحن و الرّزايا، و يفتخر بحسن صبره على الوقائع و البلايا.

المعنى» ذدت» مخـاطب مـن الـذّود، و هـو بالـذّال المعجمه المفتـوحه و الـواو و الـدّال المهمله بمعنى الـدّفع و الطّرد،» التّحامـل» مصـدر، تحامـل عليه بمعنى كلّفه مـا لاـ يطيق» الحـادث» بمعنى الأمر العظيم،» السّوره» بالسّـين و الرّاء بينهما واو، بمعنى الشّـدّه،» خرزن» بالخاء المعجمه، و قيل: بالحاء المهمله ماضى من الخزّ أو الحزّ، بمعنى القطع.

۱- ۱) أى البحترى فى مدح أبى الصّقر.

تحامل فلان علیّ، إذا لم یعدل (۱) ، و کم (۲) خبریّه ممیّزها قوله: من تحامل، قالوا: و إذا فصل بین کم الخبریّه (۳) و ممیّزها بفعل متعدّ وجب الإتیان بمن لئلّا یلتبس (۴)

أی إذا ظلم، أی ظلم فلان علیّ، فالتّحامل هو الظّلم، و إضافته إلی الحادث إمّا لامیّه، أی کم دفعت من تعدّی و ظلم الحوادث الدّهریّه علیّ، أو بیانیّه، أی کم دفعت الظّلم الّذی هو حادث الزّمان عنّی، و علی هذا فجعل حادث الزّمان ظلما مبالغه، کرجل عدل.

أی لفظه کم فی البیت خبریّه، بمعنی کثیر، و یحتمل أن تکون استفهامیّه محذوفه الممیز، أی کم مرّه أو زمان، و الاستفهام لادّعاء الجهل بالعدد مبالغه فی الکثره، و لا یضرّ ذلک زیاده من فی المفعول، و الحال إنّ الکلام موجب لأنّه مصدّر بالاستفهام الّذی یزاد بعده من.

أقول هذا الاحتمال ضعیف جدّا، لأنّ الشّرط لزیاده من فی الاستفهام أن یکون بهل خاصّه، و فی إلحاق الهمزه بها نظر، فضلا عن کم الاستفهامیّه.

التّقیید بالخبریّه لمکان أنّ کم فی البیت خبریّه لا للتّخصیص، فإنّ کم الاستفهامیّه أیضا کذلک.

لأنّه إذا فصل بفعل متعدّ بین کم الخبریّه و ممیّزها وجب نصب ممیّزها حیث یتعذّر الإضافه مع الفعل، و حینئذ یلتبس الممیّز بمفعول ذلک الفعل فدفعا للالتباس یجب أن یزاد من علی ممیّزها لیعلم أنّه لیس بمفعول، إذ کلمه من لا تزاد فی المفعول إذا کان الکلام موجبا، هذا هو عند المشهور، خلافا للفرّاء فإنّه یجرّ الممیّز بتقدیر من، و خلافا لیونس فإنّه یجوّز الإضافه مع الفصل، فعلی مذهبهما لا مجال للالتباس إلا أنّهما ضعیفان جدّا لبعد جواز الإضافه مع الفصل، و کون التّقدیر خلاف الأصل، فالظّاهر صحّه ما ذهب إلیه الجمهور، فیزاد من دفعا للالتباس.

و بالجمله إنّ الوجه فی ذلک أنّه إذا فصل بین کم و ممیّزه فعل متعدّ یجب نصب الممیّز، لتعذّر الإضافه، فبالنّصب یشتبه بالمفعول فیجب إدخال من علیه، لأنّه یؤیّد التّمییز، لأنّ إدخال من علی التّمییز ههنا نظیر إدخالها علیه فی نحو قولهم: طاب زید فارسا، فإنّ فارسا لکونه مشتقّا یحتمل الحالیّه و التّمییزیّه، لکن زیاده من فیه نحو: للّه دره من فارس، و قولهم: عزّ من قائل، یؤیّد التّمییز، لأنّ من تزاد فی التّمییز لا فی الحال.

بـالمفعول و محلّ كم (١) النّصب على أنّهـا (٢) مفعول ذدت، و قيـل: المميّز محـذوف، أى كم مرّه، و من فى من تحامل زائـده (٣) ، و فيـه نظر (۴) للاسـتغناء عن هذا الحذف (۵) و الزّياده (۶) بما ذكرناه (٧) [و سوره أيّام (٨)]أى شدّتها و صولتها [حززن (٩)]أى قطعن اللّحم [إلى العظم] فحـذف المفعول، أعنى اللّحم [إذ لو ذكر اللّحم لربّما توهّم قبل ذكر ما بعـده]أى ما بعد اللّحم، يعنى إلى العظم [إنّ الحزّ لم ينته إلى العظم]و إنّما كان فى بعض اللّحم، فحذف دفعا لهذا التّوهّم (١٠)

أى محلّ لفظه كم هو النّصب على المفعوليّه للفعل المتعدّى، الّذى وقع بعدها، و فصل بينها و بين مميّزها.

أى كم الخبريّه.

أى زائده فى الإثبات على مذهب الأخفش.

أى فيما قيل نظر.

أى حذف المميّز.

أى زياده من، لأنّ كلّ من الحذف و الزّياده على خلاف الأصل.

أى حيث قلنـا: إنّ محـلّ كم النّصب على أنّهـا مفعـول «ذدت» ، و من تحامـل مميّزهـا، و زيـاده من على مميّزهـا، إنّمـا هى لـدفع الالتباس بالمفعول، فيكون هذا الوجه أرجح، حيث إنّه غنى عن التّقدير و الزّياده.

عطف على «تحامـل» حـادث، فيكون كالتّفسـير له، و المعنى كم دفعت عنى من تحامل حادث، و من سوره أيّام، أى من كلفه و مشقّه، و من شدّه أيّام و صولتها.

الجمله فى محـلّ جرّ صـفه لسوره، و أتى بضـمير الجمع، و قـال: «حززن» إمّـا نظرا إلى أنّ لكـلّ يوم سوره، و إمّـا لأـنّ المضـاف اكتسب الجمعيّه من المضاف إليه، كما فى قوله:

فما حبّ الدّيار شغفن قلبى

و لكنّ حبّ من سكن الدّيارا

حيث يكون ضمير شغفن عائدا إلى الحبّ، و هو مفرد اكتسب الجمع من المضاف إليه، أعنى الدّيار.

أى فترك ذكر اللّحم ليندفع ابتداء من السّامع هذا التّوهّم، لأنّ الشّاعر كان حريصا على

[و إمّا (١) لأنّه أريد ذكره]أى ذكر المفعول [ثانيا على وجه يتضمّن إيقاع الفعل على صريح لفظه]لا على الضّمير

بيان أنّ ما دفعه الممدوح عنه، من شدّه الأيّام قد بلغ إلى العظم، لغايه شدّته بحيث لا يخالج قلب السّامع خلاف ذلك أصلا، و لو فى الابتداء لأنّ ذلك آكد فى تحقيق إحسان الممدوح، حيث دفع ما هو بهذه الصّفه.

لا يقال: إنّ هذا التّوهّم يندفع بذكر المفعول بعد قوله: «إلى العظم» بأن يقال: حززن إلى العظم اللّحم، فلا ملجأ إلى الحذف.

لأنّا نقول: إنّ الأصل تقديم المفعول إذا كان بلا-واسطه على المفعول بالواسطه، و من المعلوم أنّ قوله: «إلى العظم» مفعول بالواسطه، أى بواسطه حرف جر، و «اللّحم» مفعول بلا واسطه، فإذا لا وجه لتأخير «اللّحم» عن «إلى العظم» فى البيت، مع إمكان حصول الغرض، و هو دفع التّوهّم البدوى من دونه لصحّه الحذف.

و المتحصّل من جميع ما ذكر أنّه قد يحذف المفعول لدفع التّوهّم البدوى. ثمّ الشّاهد: فى قوله: «حززن إلى العظم» حيث حذف المفعول، أى اللّحم، لدفع التّوهّم البدوى.

[و إمّا لأنّه أريد ذكر المفعول ثانيا]

@

[و إمّا لأنّه أريد ذكر المفعول ثانيا]

عطف أيضا على قوله: «إمّا للبيان بعد الإبهام» ، و الضّمير فى قوله: «لأنّه» للشّأن، أى يحذف المفعول، إمّا للبيان بعد الإبهام، و إمّا لأنّه-أى الشّأن-أريد ذكره، أى ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمّن ذلك الوجه إيقاع الفعل، أى إعمال الفعل على صريح لفظ المفعول، لا على ضميره سواء كان الفعل المقصود إيقاعه عين الفعل المحذوف مفعوله، كما فى قولك: ضرب زيد، و ضربت عمرا، أو غيره، كما فى قول البحترى.

و الحاصل إنّ المفعول يحذف فى الجمله الأولى ليذكر فى الجمله الثّانيه على وجه يقع الفعل فى الجمله الثّانيه على صريح لفظه، إذ لو ذكر المفعول أوّلا-فى الجمله، لذكر فى الجمله الثّانيه بالإضمار، فيقع الفعل فى الجمله الثّانيه على الضّمير العائد إلى المذكور أوّلا، هذا خلاف الغرض، لأنّ الغرض إيقاعه على صريح لفظه، فلذا يحذف فى الجمله الأولى حتّى يذكر فى الجمله الثّانيه بلفظه فيحصل المقصود، كالمثال المذكور حيث لم يقل: ضرب زيد عمرا و ضربته.

العائد إليه [إظهارا (١) لكمال العنايه بوقوعه (٢)]أى الفعل [عليه]أى على المفعول، حتّى كأنّه لاـ يرضى (٣) أن يوقعه على ضميره، و إن كان كنايه عنه [كقوله (١):

قد طلبنا فلم نجد لك فى السّؤ

دد و المجد و المكارم مثلا (۴)]

أى و قد طلبنا لك مثلا (۵)

لا يقال: إنّ ذكر المفعول أوّلا لا ينافى ذكره ثانيا بلفظه، غايته أنّه من وضع الظّاهر موضع الضّمير، لكمال العنايه به.

لأنّا نقول: الحذف فى المفعول أكثر من الوضع المذكور، على أنّه لو صرّح به أوّلاـ فى البيت الآتى لأوهم تعدّد المثل، و أنّ المثل الثّانى غير الأوّل، لأنّ تكرار النّكره ظاهر فى إفاده التّغاير، فيكون المعنى قد طلبنا لك مثلا فلم نجد لك مثلا آخر، و هو مخالف للمطلوب.

علّه لقوله: «أريد ذكره ثانيا. . .» أى علّه لإراده الإتيان بصريح اسمه، و لفظه ثانيا، و أمّا علّه الحذف فهو الاحتراز عن التّكرار، إذ مع الإتيان بصريح الاسم ثانيا يلزم التّكرار لو ذكر أوّلا، و هو غير مقصود.

أى وقوع الفعل نفيا أو إثباتا على المفعول.

أى لاـ يرضى المتكلّم أن يعمل الفعل على ضمير المفعول، و إن كان الضّمير عباره عن المفعول، و إنّما لم يرض المتكلّم بذلك، لأنّ الضّمير يحتمل أن يعود إلى غير المذكور أوّلا، و هو على خلاف المطلوب.

المعنى: «السّؤدد» بمعنى السّياده، «المجد» بمعنى الكرم و نيل الشّرف، «المكارم» جمع مكرمه، بمعنى فعل الكرم.

و الشّاهد: فى قوله: «قد طلبنا. . .» حيث كان فى الأصل: قد طلبنا لك مثلا، ثمّ حذف المفعول، أعنى مثلا تحرّزا عن التّكرار، حيث أريد إعمال لم نجد على صريح لفظه، فلو ذكر أوّلا لزم التّكرار.

المعنى هو نفى أن يكون له مثل، لا أنّه طلب له مثلا فلم يجده، مع وجوده فى الواقع، و إنّما أدّى المعنى بهذه العباره ليكون نفيا للمثل ببيّنه و برهان، لادّعائه أنّه طلب المثل فلم يوجد و لو كان لوجد.

١- ١) أى قول البحترى فى مدح المعتز بالله.

فحذف مثلا (۱) . إذ لو ذكره (۲) لكان المناسب (۳) فلم نجده (۴) ، فيفوت الغرض (۵) ، أعنى إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل

أى حذف مثلا من اللّفظ بقرينه مثلا فى آخر البيت.

لا يقال: المحذوف إنّما هو ضميره لا نفسه، و ذلك لأنّ البيت من باب التّنازع، أى يطلب كل من قوله: «طلبنا» و «لم نجد» مثلا كى يكون مفعولا، فأعمل الثّانى و حذف ما أضمر فى الأوّل، لأنّه فضله فالمثل حينئذ مؤخّر فقط لا محذوف، و المحذوف إنّما هو ضميره.

لأنّا نقول: المراد «فحذف مثلا» أى الّذى كان الأصل ذكره أوّلا، ليعود عليه الضّمير، فينتفى التّنازع.

نعم، أتى التّنازع بعد حذف المثل الأوّل، و أعمل الثّانى و حذف ضميره من الأوّل، كما حذف هو، على أنّه لا مانع من أن نقول: إنّ لفظ «مثل» محذوف من الأوّل لدلاله الثّانى عليه.

أى لو ذكر الشّاعر مثلا.

للقاعده الأوّليّه، و هو الإتيان بالضّمير ثانيا، كى يعود إلى اسم مذكور أوّلا.

أى مثلا.

لأنّ الغرض فى الحقيقه هو نفى الوجدان عن المثل، و لا شكّ فى أنّ إيقاع ذلك النّفى على صريح لفظه أتمّ فى تحصيل الغرض من إيقاعه على ضميره لظهور قصور مثل هذه الكنايه فى إفاده المراد عن رتبه الصّريح و إن كان المسلّم فى غير هذا الموضع أنّ الكنايه أبلغ من التّصريح.

و بعباره أخرى: الإتيان بالضّمير تفويت للغرض، و هو إيقاع نفى الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العنايه بعدم وجدان المثل، و إنّما كان الغرض هو الإيقاع المذكور، لأنّ الآكد فى كمال مدح الممدوح نفى وجدان مثله على وجه لا يتوهّم فيه بل و لا يخطر بالبال أنّ الّذى نفى وجدانه غير المثل، هذا إنّما يتحقّق فى إيقاع نفى الوجدان على صريح لفظ المثل لا على ضميره، لأنّ الضّمير من حيث هو يحتمل احتمالا ضعيفا نفى وجدان غير المثل، لاحتمال رجوعه إلى شىء آخر، و إن تعيّن المعنى بالمقام، و لكن المبالغه فى المدح لا يناسبها إلّا ما لا يأتيه الباطل بوجه، و لو تخييلا.

[و يجوز أن يكون السّبب (١)]فى حذف مفعول طلبنا [ترک مواجهه الممدوح بطلب (٢) مثل له]قصدا (٣) إلى المبالغه فى التّأدّب معه، حتّى کأنه لا يجوّز وجود المثل له ليطلبه، فإنّ العاقل لا يطلب إلّا ما يجوّز وجوده [و إمّا للتّعميم (۴)]فى المفعول [مع الاختصار (۵) ، کقولک: قد کان منک ما يؤلم (۶) ، أى کلّ أحد]بقرينه إنّ المقام مقام المبالغه (٧) ،

أى سبب حذف المفعول فى بيت البحترى.

الظّرف الأوّل، أعنى «بطلب» متعلّق ب «مواجهه» ، و الثّانى أعنى «له» متعلّق ب «طلب» .

علّه للتّرک، أى إنّما ترک الشّاعر مواجهه الممدوح بطلب مثل له، لقصده إلى المبالغه فى التّأدّب تعظيما له «حتّى کأنّه لا يجوّز وجود المثل له ليطلبه» لأنّ طلب المثل صريحا ممّا يدلّ على تجويز المثل، بناء على أنّ العاقل لا يطلب إلّا ما يجوز، و يمکن وجوده.

لا يقال: إنّ العاقل يقع منه التّمنّى، و هو طلب متعلّق بالمحال، فلا وجه لقولک: إنّ العاقل لا يطلب إلّا ما يجوز وجوده.

لأنّا نقول: المراد بالطّلب فى المقام الطّلب بالفعل، و هو الحبّ القلبىّ المقرون بالسّعى، و أمّا التّمنّى فهو عباره عن مجرّد حبّ القلب، فمن ثمّ يتعلّق بما هو المحال. و بالجمله إنّ الغرض يناسب المبالغه فى المدح، إحاله المثل بترک التّصريح بطلبه المشعر بإمکان وجوده.

[و إمّا للتّعميم]

@

[و إمّا للتّعميم]

أى و إمّا حذف المفعول لإفاده التّعميم فيه، و عدم قصر السّامع المفعول على ما يذکره، کقصره المفعول على الدّرهم دون الدّينار فى قولنا: فلان يعطى الدّرهم، بخلاف ما إذا لم يذکر المفعول نحو: فلان يعطى، فإنّه يحتمل عند الحذف أن يکون المعطى فضّه أو ذهبا أو فرسا أو إبلا، إلى غير ذلک، و يحتمل مع کلّ أن يکون کثيرا أو قليلا.

أى سبب حذف المفعول هو إفاده التّعميم مع الاختصار، فيتوصّل فيه بواسطه تقليل اللّفظ بحذف المفعول إلى تکثير المعنى أعنى العموم.

أى ما يوجع، لأنّ قوله: «يؤلم» من الإيلام، بمعنى الإيجاع، و المعنى «قد کان منک ما» أى صفه ذميمه، و هى إيجاع کلّ أحد بشکل عامّ.

أى بقرينه أنّ مورد الکلام مورد المبالغه فى الوصف بالإيلام، فيکون هذا المقام و المورد قرينه على إراده العموم فى ذلک

المفعول، و أنّه ليس المراد ما يؤلمنى أو يؤلم بعض النّاس، أو نحو ذلك، بل المراد ما يؤلم كلّ أحد.

ص :273

و هـذا التّعميم (١) و إن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغه العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ [و عليه]أى (٢) و على حذف المفعول للتّعميم مع الاختصار ورد (٣) قوله تعالى: وَ اَللّٰهُ يَدْعُوا إِلىٰ دٰارِ اَلسَّلاٰمِ (١)أى جميع (٥) عباده، فالمثال (٦) الأوّل يفيد العموم مبالغه، و الثّانى تحقيقا (٧) . [و إمّا لمجرّد (٨) الاختصار]من غير أن

يبيّن الشّارح وجه ضمّ المصنّف قوله: «مع الاختصار» إلى التّعميم، فيقول: إنّ التّعميم يمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغه العموم نحو كلّ أحد، أو جميع النّاس أو المخلوقين «لكن يفوت الاختصار حينئذ» ، أى حين ذكر المفعول بصيغه العموم.

أى التّفسير لتعيين مرجع الضّمير، و أنّه يرجع إلى حذف المفعول.

هو من الورود، بمعنى الإتيان، لا من الإيراد بمعنى الاعتراض.

أى السّلامه من الآفات، كما فى بعض الشّروح.

أى المكلّفين، و إنّما قدّر المفعول عامّا، لأنّ الدّعوه من اللّه إلى دار السّلام و الجنّه بسبب التّكليف عامّه لجميع العباد المكلّفين، إلاّ أنّه لم يجب منهم هذه الدّعوه إلاّ السّعداء، بخلاف الهدايه بمعنى الدّلاله الوصله إلى المطلوب، فإنّها خاصّه، و لهذا أطلق الدّعوه فى هذه الآيه، و قيّد الهدايه فى قوله بعد ذلك، وَ يَهْدِى مَنْ يَشٰاءُ إِلىٰ صِرٰاطٍ مُسْتَقِيمٍ أى قيّدت الهدايه بمشيئه اللّه تعالى.

أى إذا عرفت ما ذكرنا حول الآيه و المثال الّذى قبله، فنقول فى بيان التّفاوت بينهما إنّ المثال الأوّل أعنى «قد كان منك ما يؤلم. . . يفيد العموم مبالغه» لأنّ إيلام كلّ أحد من شخص واحد محال عاده على وجه الحقيقه.

أى المثال الثّانى يفيد العموم على وجه الحقيقه، لما عرفته من أنّ الدّعوه إلى دار السّلام عامّه لجميع العباد، ثمّ من هذا الفرق ظهر وجه تغيير المصنّف الأسلوب حيث قال: «و عليه وَ اَللّٰهُ يَدْعُوا» و لم يقل: و قوله تعالى: وَ اَللّٰهُ يَدْعُوا إِلىٰ دٰارِ اَلسَّلاٰمِ .

[و إمّا لمجرّد الاختصار]

@

[و إمّا لمجرّد الاختصار]

أى إمّا حذف المفعول للاختصار المجرّد عن مصاحبه نكته أخرى من عموم فى المفعول أو خصوص فيه أو غير ذلك، و قد أشار إليه بقوله: «من غير أن يعتبر معه فائده أخرى. . .» فيكون لبيان أنّ الحذف لمجرّد الاختصار.

١- ١) سوره يونس:٢۵.

يعتبر معه فائده أخرى من التّعميم و غيره، و فى بعض النّسخ [عند قيام قرينه (۱)]و هو (۲) تذكره لما سبق، و لا حاجه إليه (۳) ، و ما يقال من أنّ المراد عند قيام قرينه دالّه على أنّ الحذف لمجرّد الاختصار ليس بسديد (۴) ، لأنّ هذا المعنى معلوم، و مع هذا جار فى سائر (۵) الأقسام و لا وجه لتخصيصه (۶) بمجرّد الاختصار،

«و إمّا لمجرّد الاختصار عند قيام قرينه» دالّه على تعيين المفعول المحذوف.

أى ما فى بعض النّسخ من إضافه «عند قيام قرينه» على قوله: «و إمّا لمجرّد الاختصار» مذكّره و منبّهه على ما سبق من المصنّف، و هو قوله: «و إلاّ ـ وجب التّقدير بحسب القرائن» و المستفاد منه أنّ التّقدير أو الحذف يجب أن يكون بحسب القرينه، و إن كان التّقدير أو الحذف لمجرّد الاختصار.

أى إلى ما فى بعض النّسخ، لأنّ الحذف لا يجوز إلاّ عند قيام قرينه، فإنّ لزوم القرينه عند الحذف أمر ضرورى، لا يحتاج إلى بيان.

قوله: «ليس بسديد» خبر لقوله: «ما يقال» ، فلابدّ أوّلا من بيان «ما يقال» ، و ثانيا من توضيح عدم كونه سديدا، فنقول: إنّ ما يقال فى الجواب عن جانب المصنّف.

و حاصل الجواب: إنّ قوله: «عند قيام القرينه» فى بعض النّسخ، ليس المراد منه قيام قرينه دالّه على الحذف كى يقال: هذا أمر ضرورىّ لا ـ يحتاج إلى البيان، لأنّ الحذف لا يجوز إلاّ عند قيام القرينه، بل المراد عند قيام قرينه دالّه على أنّ الحذف لمجرّد الاختصار، و الاختصار نكته من النّكات، فقيام القرينه على الحذف لمجرّد الاختصار ممّا يحتاج إلى البيان، و لهذا قال المصنّف: «و إمّا لمجرّد الاختصار عند قيام قرينه» .

و أمّا وجه عدم كون هذا الجواب سديدا، فلأنّ هذا المعنى أى الحذف لمجرّد الاختصار معلوم من قوله: «وجب التّقدير بحسب القرائن» فلا حاجه إلى التّنصيص به.

أى جميع أقسام حذف المفعول كالحذف للبيان بعد الإبهام و غيره، إنّما هى عند قيام قرينه فلا وجه لتخصيص قوله: «عند قيام قرينه» بحذف المفعول لمجرّد الاختصار.

أى قوله: «عند قيام قرينه» ، يمكن أن يقال: يجوز أن يكون وجه تخصيصه بمجرّد الاختصار لضعف نكته الاختصار، لأنّ الحذف لمجرّد الاختصار ممّا لا ـ يعتدّ به عند البلغاء، لكونه من أحوال اللّفظ، فلا يذهب ذهن السّامع إلى أنّ البليغ يحذف المفعول لمجرّد الاختصار، فلهذا خصّه بقوله: «عند قيام قرينه» .

[نحو: -أصغيت (۱) إليه-أی أذنی، و عليه (۲)]أی على الحذف لمجرّد الاختصار [قوله تعالی (۳) : رَبِّ أَرِنِی أَنْظُرْ إِلَيْکَ (۱)أی إلی ذاتک (۴)]و ههنا (۵) بحث.

أصغيت من الإصغاء، أی الإماله، أی أمليت إليه أذنی و تقدير الأذن، لأنّ الإصغاء مخصوص بالأذن، و هذا الاختصاص قرينه على تعيين الأذن حيث إنّ الإصغاء لا يكون إلّا للأذن.

أی إنّما قال: «و عليه» ، و لم يقل: و نحوه، للتّفاوت بين قرينتی المثالين فإنّ القرينه فی المثال الأوّل لفظ الفعل الّذی هو أصغيت، و فی المثال الثّانی هو جواب الطّلب، أی لَنْ تَرٰانِی لأنّ المنفیّ أبدا هو رؤيه ذاته تعالی.

أی قوله تعالی حكايه عن موسى على نبيّنا و عليه أفضل الصّلاه و السّلام.

أی لأنّ المقصود-كما يدلّ عليه كلامه لَنْ نُؤْمِنَ لَکَ حَتّٰی نَرَی اَللّٰهَ جَهْرَةً هو النّظر إلی ذاته تعالی.

أی فی قول المصنّف «و إمّا للتّعميم مع الاختصار» بحث، و حاصله: إنّ ما تقدّم من المصنّف من أنّ الحذف قد يكون للتّعميم مع الاختصار غير سديد، لأنّ الحذف بمجرّده لا يقتضی تعميما، كما لا يقتضی تخصيصا، فإنّ المحذوف يجوز أن يكون خاصّا، كما يجوز أن يكون عامّا، و مجرّد الحذف ممّا لا يتعيّن به أحدهما، فلابدّ من قرينه أخرى تدلّ على تعيين المحذوف بأنّه عامّ أو خاصّ، فالحذف حينئذ لا يكون إلّا لمجرّد الاختصار، و هذا ما أشار إليه الشّارح بقوله: «إنّ الحذف للتّعميم مع الاختصار إن لم يكن فيه» أی فی الحذف «قرينه دالّه على أنّ المقدّر عامّ، فلا تعميم أصلا، و إن كانت» أی القرينه «فالتّعميم مستفاد من عموم المقدّر سواء حذف» أی من اللّفظ «أو لم يحذف» المفعول، و بعباره واضحه: إن كانت القرينه دالّه على أنّ المقدّر هو العموم فالتّعميم من عموم المقدّر المستفاد من القرينه «فالحذف لا يكون إلّا لمجرّد الاختصار» أی و من هنا ظهر أنّ قول المصنّف «إمّا للتّعميم مع الاختصار» غير سديد.

ص: ۲۷۶

۱- ۱) سوره الأعراف:۱۴۳.

و هو (١) أنّ الحـذف للتّعميم مع الاختصار إن لم يكن فيه قرينه دالّه على أنّ المقدّر عامّ، فلا تعميم أصـلا، و إن كانت فالتّعميم مستفاد من عموم المقـدّر سواء حـذف أو لم يحـذف، فالحـذف لا يكون إلّا لمجرّد الاختصار. [و إمّا (٢) للرّعايه على الفاصـله نحو:]قوله تعالى: وَ اَلضُّحىٰ ١ وَ اَللَّيْلِ إِذٰا سَجىٰ (١)، مٰا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَ مٰا قَلىٰ أى و ما قلاك (۴) ، و حصول الاختصار أيضا ظاهر (۵) .

أى البحث، و قد ذكرنا توضيح ذلك. إلّا أن يقال فى الجواب عن البحث المذكور إنّ البحث المذكور مبنيّ على أن يكون مراد المصـنّف بالتّعميم هو التّعميم حقيقه، و هو ما تدلّ عليه القرينه، و الظّاهر من كلام المصـنّف أنّ مراده به هو التّعميم ابتداء، و هو ما يدلّ عليه الحذف قبل انتقال الذّهن إلى قرينه العموم، فيكون الحذف حينئذ للتّعميم و الاختصار، فلا بحث فى كلام المصنّف.

أى حـذف المفعول إمّا للمحـافظه «على الفاصـله» أى على أواخر الفقرات من الكلام أو الآيات القرآنيّه، و الفرق بين الفاصـله و السّـجع أنّ الفاصـله أعمّ، لأنّهـا تكون فى القرآن و غيره، بخلاف السّـجع فإنّه فى غير القرآن خاصّه، و لا يطلق على آخر الآيات القرآنيّه تأدّبا، لأنّه فى الأصل بمعنى هدير الحمامه، ثمّ كلمه الرّعايه و ما يشتقّ منها، و إن كانت تتعدّى بنفسها إلّا أنّها تكون هنا بمعنى المحافظه، و هى تتعدّى بعلى، و فى الكلام حذف مضاف إلى الفاصله، أى المحافظه على رويّ الفاصله.

أى ما تركك ربّك منذ أوحى إليك.

أى و ما أبغضك، فحـذف المفعول، و لم يقل قلاك، للمحافظه على رويّ الفاصـله لتوافق ما قبلها و ما بعـدها، لأنّ فواصل الآى فى هـذه السّوره أغلبهـا على الألف، فالحـذف فى الآيه لرعايه الفاصـله و الاختصار معا كما أشار إليه بقوله: «و حصول الاختصار أيضا ظاهر» .

هـذا الكلام من الشّارح دفع لتوهّم المزاحمه بين ما ذكره المصـنّف من أنّ حـذف المفعول فى الآيه لرعايه السّـجع، و الفاصـله و بين ما قاله صاحب الكشّاف من أنّ حذف المفعول للاختصار.

و حاصل الدّفع أنّه لا تزاحم فى النّكات و الأغراض، لأنّ عدّه النّكات و الأغراض جائزه فى مثال واحد.

١- ١) سوره الضّحى:٣.

[و إمّا لاستهجان (١) ذكره]أی ذكر المفعول [كقول عائشه رضـی اللّه عنه: ما رأيت منه (٢)]أی من النّبیّ عليه السّلام [و لا رأی منّی]أی العوره. و إمّا لنكته أخرى (٣) كإخفائه (۴) أو التّمكّن من إنكاره (۵) إن مسّت إليه حاجه، أو تعيّنه (۶) حقيقه أو ادّعاء (٧) أو نحو ذلک (٨)

[و إمّا لاستهجان ذكره]

@

[و إمّا لاستهجان ذكره]

أی إمّا يكون حذف المفعول لاستقباح ذكره، و يكون التّفسير أعنی «أی ذكر المفعول» لتعيين مرجع الضّمير فی «ذكره» .

صـدر الحـديث: كنت أغتسـل أنـا و رسول اللّه صـلّی اللّه عليه و آله و سـلّم من إناء واحـد، فما رأيت منه، و لا رأی منّی، أی ما رأيت منه العوره، و لا رآها منّی، فحـذف المفعول، أی العوره من الفعلين لاسـتقباح ذكره، و القرينه اقتران هـذا الكلام مع ذكر أحواله صلّی اللّه عليه و آله و سلّم و معاشرته للنّساء.

و يمكن أن يكون الحـذف هنـا للإشـاره إلی تأكيـد الأـمر بستر العوره حسّا من حيث إنّه قـد ستر لفظها علی السّامع ليكون السّتر اللّفظیّ موافقا للسّتر الحسّی.

أی بأن يكون حذف المفعول لنكته، و غرض آخر غير النّكات و الأغراض المذكوره.

أی إخفاء المفعول عن بعض السّامعين خوفا عليه كأن يقال: الأمير يحبّ، عنـد قيام قرينه عنـد المخاطب الّذی قصـد إفهامه دون بعض السّامعين، علی أنّ المراد يحبّنی، فيحـذف المتكلّم المفعول خوفـا علی نفسه بأن يهيّـج حسـد بعض السّامعين بنسبه محبّه الأمير إليه فيؤذيه.

أی إنكـار المفعـول إن مسّـت الحـاجه إلی الإنكـار، كـأن يقـال: لعـن اللّه، و يراد زيـد عنـد قيـام القرينه فيحـذف المتكلّم ذلک المفعول ليتمكّن من الإنكار عنـد الضّـروره و الحاجه، أی إذا نسب إليه تعيين زيـد، لأنّ الإنكار مع القرينه أمكن من الإنكار عند التّصريح.

أی تعيّن المفعول حقيقه كأن يقال: نحمد و نشكر، أی اللّه لتعيّن أنّه المحمود و المشكور حقيقه.

أی تعيّن المفعول ادّعاء، كأن يقال: نخـدم و نعظّم، و المراد هو أمير البلـد بادّعاء تعيّنه، و أنّ الـذّهن لا ينصـرف عند الإطلاق إلّا إليه.

كإيهـام صونه عن اللّسان، أو صون اللّسان عنه، كما تقول فی الأوّل: نمـدح و نعظّم، و تريـد النّبیّ محمّـد صـلّی اللّه عليه و آله و

سلّم عنـد قيـام القرينه، فلاـ يـذكر تعظيمـا له من أن يجرى على اللّسان، و فى الثّانى تقول: نسـتعذّ و نلعن أى الشّـيطان، فيحـذف لصون اللّسان عنه إهانه له.

ص :۲۷۸

[و تقديم (١) مفعوله]أى مفعول الفعل [و نحوه (٢)]أى نحو المفعول من الجارّ و المجرور و الظّرف و الحال، و ما أشبه ذلك (٣) [عليه]أى على الفعل [لردّ الخطأ فى التّعيين (۴) كقولك: زيدا عرفت، لمن اعتقد أنّك عرفت إنسانا]و أصاب فى ذلك [و]اعتقد [أنّه غير زيد]و أخطأ فيه [و تقول لتأكيده]أى تأكيد هذا الرّدّ (۵) زيدا عرفت [لا غيره]و قد (۶) يكون أيضا لردّ الخطأ فى الاشتراك كقولك: زيدا عرفت، لمن اعتقد

[تقديم المفعول و نحوه]

@

[تقديم المفعول و نحوه]

اشاره

أى لم يعبّر بتقديم معموله حتّى يستغنى عن قوله: «و نحوه» ، لأنّ الكلام السّابق كان مفروضا فى المفعول لكونه الأصل فى المعموليّه، ثمّ قوله: «و تقديم مفعوله» هو المطلب الثّانى من مطالب هذا الباب.

أتى بذلك لإدخال سائر المتعلّقات الّتى يجوز تقديمها على الفعل.

أى كالتّمييز و الاستثناء و المفعول معه و المفعول فيه.

[لردّ الخطأ فى التّعيين]

@

[لردّ الخطأ فى التّعيين]

أى لردّ المتكلّم خطأ المخاطب فى اعتقاده تعيين مفعول الفعل و نحوه، فيكون القصر قصر قلب لا تعيين، لأنّه إنّما يلقى للمتردّد كما يأتى، فالمراد من التّعيين تعيين مفعول الفعل لا قصر التّعيين، لأنّ المخاطب فى قصر التّعيين متردّد و غير معتقد بحكم، فلا تصحّ نسبه الخطأ إليه، لأنّ المراد به الخطأ فى اعتقاد حكم مخالف للواقع، فإنّ المخاطب فى المثال مصيب فى اعتقاد وقوع عرفان المتكلّم على إنسان إلاّ أنّه مخطئ فى تعيين أنّه غير زيد، فله اعتقادان: أحدهما مطابق للواقع، و الآخر مخالف له. ثمّ إضافه ردّ فى قوله: «لردّ الخطأ» إلى الخطأ من إضافه المصدر إلى مفعوله.

أى الرّدّ الأوّل، أعنى إذا لم يكتف المخاطب بالرّدّ الأوّل المسمّى بقصر القلب، يقول: زيدا عرفت لا غيره، ليكون تأكيدا للرّدّ الأوّل، و إنّما كان تأكيدا، لأنّ قوله: زيدا عرفت، مفاده أنّه عرف زيدا فقطّ، و لم يعرف غيره، فقوله: «لا غير» ، تأكيد لما تضمّنه التّركيب المذكور.

أى كلمه «قد» فى قوله: «و قد يكون» للتّحقيق لا للتّقليل، فإنّ مجىء التّقديم لقصر الإفراد، مثل مجيئه لقصر القلب فى الشّيوع و الكثره، ثمّ غرض الشّارح من تعرّض ذلك هو الاعتراض على المصنّف بعدم ذكره قصر الإفراد، مع أنّ التّقديم يفيده، و الاقتصار فى مقام البيان من معايب الكلام.

ص :٢٧٩

أنّک عرفت زیـدا و عمرا، و تقول لتأکیـده: زیدا عرفت وحده (١) و کذا (٢) فی نحو: زیـدا أکرم، و عمرا لاـ تکرم، أمرا و نهیا، فکان الأحسن (٣) أن یقول لإفاده الاختصاص.

أی لاـ مشارکـا مع غیره، و یسـمّی هـذا القصـر قصـر إفراد، کمـا یـأتی. ثمّ لو کـان المخاطب مردّدا بین زیـد و عمرو، علی وجه الشّکّ، و زیدا عرفت، أی لا عمرو، کان القصـر قصـر تعیین، و کان الأحسن أن یقول المصـنّف بدل قوله: «لردّ الخطأ. . .» لإفاده الاختصاص، لیشمل هذه الأنواع الثّلاثه من قصر القلب و الإفراد و التّعیین.

أی و قـد یکون تقـدیم المفعول علی الفعل لردّ الخطأ فی الإنشاء، فلا یکون مختصّا بالخبر، و الحاصل: إنّ فی هـذا الکلام إشاره إلی أنّ ردّ الخطـأ فی قصـری القلب و الإـفراد، کما یکون فی الإخبار یکون فی الإنشاء، فنحو: زیـدا أکرم، و عمرا لا تکرم، یقال ذلک ردّا علی من اعتقد أنّ النّهی عن الإکرام مختصّ بغیر عمرو، أو الأمر به مختصّ بغیر زید فی قصر القلب، و کذا یقال ذلک ردّا علی من اعتقد أنّ النّهی عن الإکرام أو الأمر بالإکرام مستو فیه زید و عمرو فی قصر الإفراد.

أی لیشـمل القصـر بـأنواعه الثّلاـثه: الإـفراد و القلـب و التّعیین، کمـا عرفت، و یـدخل فیه نحـو: زیـدا أکرم و عمرا لاـ تکرم، من الإنشـاءات، فـإنّ التّقـدیم فیهـا لاـ یعقـل أن یکون لردّ الخطأ، لأنّ الخطأ فی الحکم إنّما یتصوّر إذا کان السّامع عالما به قبل إلقاء الکلام، و فی الإنشاء إنّما یفهم الحکم من نفس الکلام.

لا یقال: إنّ الخطأ إنّما یکون فی الحکم، و لا حکم فی الإنشاء.

لأنّـا نقول: إنّ الحکم بمعنی النّسـبه الّتی یصـحّ السّـکوت علیهـا ثـابت فی الإنشـاء، و لـذا قسّـموا الجمله إلی الخبریّه و الإنشائیّه، فالحاصـل إنّ اعتبـار ردّ الخطأ فی الإنشاء لا یخلو عن تکلّف، و هو أن یقال: إنّ الإنشاءات تتضـمّن نسبا خبریّه، مثلا أکرم زیـدا متضـمّن لقولنا زید مطلوب إکرامه، و لا تکرم عمرا متضمّن لقولنا: عمرو مطلوب ترک إکرامه، فالخطأ فی الاعتقاد متصوّر فیهما باعتبـار تلک اللّوازم، فیقال: زیـدا أکرمه لمن اعتقـد أنّ المطلوب بالإکرام هو عمرو، أو اعتقـد بأنّ المطلوب به هما معا، أو کان متردّدا فی أنّ المطلوب به هو زید أو عمرو، و هذا التّکلّف لازم بناء علی ما صـنعه المصنّف من التّعبیر بردّ الخطأ، و أمّا بناء علی التّعبیر بالاختصاص فلا تکلّف أصلا، لأنّ اختصاص النّسبه بشیء متصوّر فی الخبر و الإنشاء، غایه

[و لذلک]أی و لأنّ التّقدیم لردّ (۱) الخطأ فی تعیین المفعول مع الإصابه فی اعتقاد وقوع الفعل علی مفعول ما (۲) [لا یقال (۳) : ما زیدا ضربت و لا غیره]لأنّ التّقدیم یدلّ علی وقوع الضّرب علی غیر زید تحقیقا لمعنی (۴) الاختصاص، و قولک: و لا غیره، ینفی ذلک (۵)

الأمر إن کانت النّسبه إنشائیّه، فما وقع به التّخصیص إنشاء، و إن کانت خبریّه فما وقع به خبر. فیکون التّعبیر الثّانی أفضل من الأوّل، أی أعنی «لردّ الخطأ» .

أی لردّ المتکلّم خطأ المخاطب «فی تعیین المفعول مع الإصابه» أی إصابه المخاطب.

أی أیّ مفعول کان.

أی لا یقال عند إراده الرّدّ علی المخاطب فی اعتقاده وقوع الضّرب منک علی زید «ما زیدا ضربت و لا غیره» .

أی إضافه معنی إلی الاختصاص بیانیّه، أی تحقیقا لمعنی هو اختصاص زید بنفی الضّرب عنه، فإنّ معناه قصر عدم الضّرب علی زید و ثبوته لغیره.

و تفصیل ذلک:

إنّ مفاد ما زیدا ضربت حینئذ اختصاص نفی الضّرب بزید بحیث لا یتعدّی ذلک النّفی إلی غیره، کما یعتقده المخاطب، و ذلک یفید أنّ الغیر مضروب.

فإذا قیل:

«و لا غیره» کان مناقصا لذلک الّذی أفاده ذلک التّقدیم، لأنّ مفهوم التّقدیم، و صریح «لا غیره» متناقضان إذ مفهوم التّقدیم هو ثبوت الضّرب للغیر تحقیقا لمعنی الاختصاص، و صریح مفاد «لا غیره» هو نفی الضّرب عن الغیر.

أی ینفی الاختصاص، و وقوع الضّرب علی غیر زید، فیکون مفهوم التّقدیم، و هو وقوع الضّرب علی غیر زید، مناقضا لمنطوق «لا غیره» و هو عدم وقوع الضّرب علی غیر زید.

و الفرق بین المنطوق و المفهوم: أنّ المنطوق هو مدلول اللّفظ وضعا، و المفهوم ما یلزم من المدلول، و الأوّل معنی مطابقی، و الثّانی معنی التزامیّ.

فیکون مفهوم التّقدیم مناقضا (۱) لمنطوق لا غیره، نعم لو کان التّقدیم لغرض آخر (۲) غیر التّخصیص جاز، ما زیدا ضربت و لا غیره. و کذا (۳) زیدا ضربت و غیره، [و لا (۴) ما زیدا ضربت و لکن أکرمته]لأنّ مبنی الکلام لیس علی أنّ الخطأ واقع فی الفعل، بأنّه الضّرب حتّی تردّه إلی الصّواب بأنّه الإکرام، و إنّما الخطأ فی تعیین المضروب.

أی الجمع بینهما جمع بین المتناقضین، و هو باطل.

أی کمجرّد الاهتمام و التّبرّک و الاستلذاذ، و موافقه کلام السّامع، و ضروره الشّعر و السّجع، و نحو ذلک، جاز حینئذ ما زیدا ضربت و لا غیره، و ذلک لعدم لزوم التّناقض حینئذ، و یمکن أن یکون قوله: «نعم لو کان التّقدیم. . .» جوابا عن سؤال مقدّر، و التّقدیر: لا یقال: ما زیدا ضربت و لا غیره، إذا أرید التّخصیص للزوم اجتماع النّقیضین، و أمّا إذا أرید الاهتمام فلماذا لا یجوز؟

فأجاب بقوله: «نعم لو کان التّقدیم لغرض آخر غیر التّخصیص جاز ما زیدا ضربت و لا غیره» .

أی هذا المثال مثل «ما زیدا ضربت و لا غیره» ، فی المنع و الجواز، أی المنع عند التّخصیص، و الجواز عند قصد غیر التّخصیص، لأنّ التّخصیص یفید نفی مشارکه الغیر، و العطف یفید ثبوت المشارکه، و هو تناقض، فإنّ جعل التّقدیم للاهتمام جاز، إذ لیس فی التّقدیم ما ینافی مقتضی العطف.

أی لا یصحّ أن یقال: «و لا زیدا ضربت و لکن أکرمته» بأن تعقب الفعل المنفیّ الّذی قدّم مفعوله علیه بإثبات فعل آخر یضادّه، لأنّ مبنی الکلام لیس علی أنّ الخطأ فی الضّرب، فتردّه إلی الصّواب فی الإکرام، و إنّما هو علی أنّ الخطأ فی المضروب أی المفعول حین اعتقد أنّه زید، فردّه إلی الصّواب أن تقول: و لکن عمرا.

و بعباره أخری: إنّ الّذی یبنی علیه قوله: «و لا زیدا ضربت و لکن أکرمته» لیس هو الخطأ فی الفعل، بل إنّما هو الخطأ فی المفعول لما مرّ غیر مرّه من أنّ المخاطب فی نحو: زیدا ضربت، قد أصاب فی أصل صدور الفعل عن الفاعل، و إنّما أخطأ فی تعیین المفعول، و الاستدراک بلکن یفید أنّ الّذی بنی علیه الکلام هو الخطأ الواقع فی الفعل الّذی هو الضّرب، فیکون فی المثال تدافع، إذ أوّله یقتضی عدم الخطأ فی الفعل و آخره، أعنی «لکن أکرمته» یقتضی

فـالصّواب: و لكـن عمرا [و أمّـا نحـو: زيـدا عرفتـه (۱) فتأكيـد إن قـدّر (۲)]الفعل المحـذوف [المفسّـر]بالفعل المـذكور [قبل المنصوب]أى عرفت زيدا عرفته (و إلاّ) أى و إن لم يقدّر المفسّر قبل المنصوب، بل بعده [فتخصيص (۳)]أى زيدا عرفت عرفته، لأنّ المحـذوف المقـدّر كالمـذكور، فالتّقديم عليه كالتّقديم على المذكور فى إفاده الاختصاص (۴) ، كمـا فى [بسم اللّه] (۵) ، فنحو: زيدا عرفته، محتمل للمعنيين: التّخصيص و التّأكيد (۶) ،

الخطأ فيه، و يرتفع هـذا التّـدافع لو بـدّل قوله: «لكن أكرمته» بقوله: «لكن عمرا» حتّى يصـبح الصّـدر و الذّيل متلائمين، حيث إنّ كلاّـ منهمـا عندئـذ ناطق بأنّ مبنى الكلام المحتوى على التّقـديم هو الخطأ فى المفعول، بخلاف ما لو قيل: لكن أكرمته، كما فى المتن، فإنّ الصّدر و الذّيل عندئذ يصبحان متناقضين، كما عرفت.

[الكلام فى نحو: زيد عرفته]

@

[الكلام فى نحو: زيد عرفته]

أى إنّ مـا سبق من أنّ نحو: زيـدا ضـربت، و زيـدا عرفت، مفيـد للاختصاص قطعا مورده ما لم يكن هناك ضـمير الاسم السّابق يشـتغل الفعل عنه بالعمل فيه، و أمّا إذا كان هناك اشـتغال، فالفعل المـذكور تأكيـد للفعل المحـذوف إن قدّر الفعل المحذوف المفسّر بالفعل المذكور قبل المنصوب مثل عرفت زيدا عرفته.

و فى هذا ردّ على صاحب الكشّاف حيث جزم بأنّ زيدا عرفته للتّخصيص.

أى التّخصيص المقيّد بكونه مقصودا، فلا ينافى أنّ هناك تأكيدا.

أى كما أنّ تقـديم المفعول على الفعل المـذكور يفيـد الاختصاص، فكـذلك تقـديمه على المقـدّر، كما فى قولنا: بِسْمِ اَللّٰهِ فإنّه يفيد التّخصيص بتقدير الفعل مؤخّرا أى باسم اللّه أبتدئ لا بغيره.

أى أنّه لا يفيد التّخصـيص على فرض جعل المتعلّق المقدّر مؤخّرا، و يكون ردّا على المشركين حيث كانوا يبتدئون باسم آلهتهم الباطله، فقوله: «كما فى [بسم اللّه] » تشبيه فى إفاده الاختصاص.

أى فعلى احتمـال التّأكيـد يكون الكلام إخبارا بمجرّد معرفه متعلّقه بزيـد، و على احتمال التّخصـيص يكون الكلام إخبارا بمعرفه مختصّه بزيـد، ردّا على من زعم تعلّقهـا بعمرو مثلاـ دون زيـد أو زعم تعلّقهـا بهمـا، فالقصـر على الأوّل هو قصـر ججقلب، و فى الثّانى قصر التّعيين.

فالرّجوع فى التّعيين (١) إلى القرائن، و عند قيام القرينه على أنّه (٢) للتّخصيص يكون أوكد من قولنا: زيدا عرفت لما فيه من التّكرار (٣) ، و فى بعض النّسخ [و أمّا نحو: وَ أَمّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ (١)فلا يفيد إلاّ التّخصيص (٥)]لامتناع أن يقدّر الفعل مقدّما، نحو: أمّا فهديناهم ثمود، لالتزامهم وجود فاصل بين أمّا و الفاء

أى تعيين كون التّقديم للتّأكيد أو التّخصيص.

أى زيدا عرفته، للتّخصيص، بأن كان المقام مقام اختصاص يكون قوله: «زيدا عرفته» آكد، أى زائدا فى التّأكيد من قوله: «زيدا عرفت» ، و هذا يقتضى أن يكون «زيدا عرفت» مفيدا للتّأكيد، و ليس كذلك، بل لمجرّد الاختصاص، فالأولى أن يقول: يكون مفيدا للتّأكيد أيضا لما فيه من التّكرار، إلاّ أن يقال: بأنّ التّخصيص يستلزم التّأكيد بخلاف العكس، إذ ليس التّخصيص إلاّ تأكيدا على تأكيد.

أى تكرار الإسناد المفيد للتّأكيد، و إن كان غير مقصود منه التّأكيد، بل المقصود هو التّخصيص، إذ معلوم أنّ التّخصيص ليس إلاّ تأكيدا على تأكيد.

و قيل: إنّ قوله: «آكد» بمعنى أبلغ فى الاختصاص، و قوله: «لما فيه من التّكرار» أى من تكرار الاختصاص، أمّا الاختصاص الأوّل فقد استفيد من تقديم المفعول على الفعل المقدّر، و أمّا التّخصيص الثّانى فهو مستفاد من عود الضّمير فى الإسناد الثّانى على المفعول المتقدّم، فكأنّ المفعول متقدّم فى الإسناد المتكرّر.

أى بالنّصب فلا يفيد إلاّ التّخصيص، و أمّا على قراءه الرّفع، فالتّقديم مفيد لتقوّى الحكم بتكرّر الإسناد.

[الكلام فى قوله تعالى: وَ أَمّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ]

@

[الكلام فى قوله تعالى: وَ أَمّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ]

أى دون مجرّد التّأكيد، فالحصر بالنّسبه لمجرّد التّأكيد، فلا يرد أنّ مع كلّ تخصيص تأكيد، و إنّما حكم بالتّخصيص فى هذه الآيه دون تجويز غيره لامتناع أن يقدّر الفعل المفسِّر المحذوف مقدّما على ثمود، نحو: أمّا فهدينا ثمود، لالتزامهم وجود فاصل بين أمّا و الفاء، و تقدير الفعل مقدّما على مفعوله يستلزم تفويت هذا الالتزام، فلا يجوز تقدير الفعل مقدّما بدون الفاء، لأنّ المقدّر هو الجواب و المذكور إنّما هو مفسّر، و الجواب لا بدّ من اقترانه بالفاء، فلا يجوز تقديره مقدّما بدونها.

١- ١) سوره حم السّجده:١٧.

بل التّقـدير: أمّا ثمود فهـدينا فهـديناهم، بتقديم المفعول (١) ، و فى كون هـذا التّقـديم (٢) للتّخصـيص نظر، لأنّه (٣) يكون مع الجهـل بثبوت أصـل الفعـل، كمـا إذا جـاءك زيـد و عمرو، ثمّ سألك سائل ما فعلت بهما؟ فتقول: أمّا زيـدا فضـربته و أمّا عمرا فأكرمته. فتأمّل (۴) [و كذلك]أى مثل: زيدا عرفت، فى إفاده الاختصاص [قولك:

فيفيد التّخصيص.

أى الحاصل مع أمّا «للتّخصـيص نظر» لكونه لإصلاح اللّفظ، و شرط إفاده التّقديم التّخصيص أن لا يكون لإصلاح التّركيب، كما فى الآيه، و إلاّ فلا يكون للاختصاص، هذا مضافا إلى ما هو موجود فى الشّرح.

أى لأـنّ التّقـديم المـذكور يكون مع الجهـل بثبوت أصل الفعل أعنى الهـدايه فى الآيه، و التّقـديم مع جهل السّامع بثبوت أصـل الفعل لا يفيد التّخصيص.

و الحاصل: إنّ التّخصـيص لا يكون بالتّقديم مع الجهل بثبوت أصل الفعل، بل بالتّقديم مع العلم بثبوت أصل الفعل، فالتّقديم فى الآـيه المـذكوره لا يكون للتّخصـيص، لأنّ المخاطب كان جاهلا بما صـنع اللّه بثمود، و أنّه ما ذا فعل بهم! فقيل فى جوابه: وَ أَمّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ حيث يكون الغرض إثبـات أصل الهـدايه، أى الـدّعوه إلى الحقّ المتعلّقه بهم ثمّ الإخبار بسوء صـنيعهم لبيان أنّ إهلاكهم كان بعد إقامه الحجّه عليهم، و ليس الغرض منها بيان أنّ ثمود هدوا، فاستحبّوا العمى على الهدى دون غيرهم ردّا على من زعم انفرادهم بالهدايه أو مشاركته لهم بها، كى يكون التّقديم فيها للتّخصيص.

فالمراد من النّظر المـذكور ردّ قول المصـنّف حيث قال: «وَ أَمّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ فلا يفيد إلاّ التّخصـيص» كما أنّ التّقديم فى مثال: «أمّـا زيـدا فضـربته. .» ليس للتّخصـيص و الحصـر، لأنّ المخاطب لم يكن عارفا بثبوت أصل الضّـرب و الإكرام، و قـد عرفت أنّ التّقديم مع جهل السّامع بثبوت أصل الفعل لا يكون للتّخصيص.

أى فى هـذا البحث ليظهر لـك أنّ الغرض من الآـيه بيـان أنّ أصـل الهـدايه، أى الـدّعوه إلى الحقّ حصـلت لهم و الإخبـار بسوء صنيعهم ليعلم أنّ إهلاكهم إنّما كان بعد إقامه الحجّه عليهم، فلا يتصوّر زعم الاشتراك، أو انفراد غيرهم فى تحقّق الهدايه منهم، و استحباب العمى عليها، و حينئذ لا يتصوّر التّخصيص كما قال المصنّف.

بزيـد مررت]فى المفعول بواسـطه، لمن اعتقد أنّك مررت بإنسان، و أنّه غير زيد (١) ، و كذلك (٢) يوم الجمعه سرت (٣) ، و فى المسجد صلّيت (۴) ، و تأديبا ضربت (۵) ، و ماشيا حججت (۶) ، [و التّخصيص لازم للتّقديم غالبا (٧)]

أى اعتقـد أنّك مررت بإنسان مع زيـد، فقـد أصاب فى أنّك مررت بإنسان، و أخطأ فى أنّك مررت بمن هو غير زيد فى المثال الأـوّل، و فى أنّك مررت بإنسان مع زيـد فى المثال، فقولك: بزيـد مررت، قصـر قلب فى المثال الأوّل، و قصـر إفراد فى المثال الثّانى.

أى مثل المفعول بلا واسطه، أو مع واسطه، سائر المعمولات للفعل، كالظّرف و الحال و المفعول له.

مثال لظرف الزّمان، و يقال لمن اعتقد أنّك سـرت فى غير يوم الجمعه، أو فيه و فى يوم السّـبت، فعلى الأوّل القصـر قصر قلب، و على الثّانى قصر إفراد.

مثال لظرف المكان، يقال لمن اعتقد أنّك صـلّيت فى غير المسـجد، أو فيه و فى البيت مثلا، فعلى الأوّل القصر قلب، و فى الثّانى إفراد.

مثال للمفعول له، يقال لمن اعتقد أنّك ضربته تشفّيا لا تأديبا أو لأجلهما معا.

مثال لتقديم الحال، يقال لمن اعتقد أنّك حججت راكبا لا ماشيا، أو حججت راكبا و ماشيا معا، فالقصر قلب على الأوّل، و إفراد على الثّانى.

و الّذى عليه الجمهور أنّ التّخصيص هو الحصر، و قال تقى الدّين السّبكى: هو غيره، و المراد بالتّخصيص هنا هو المعنى الثّانى، و هو ثبوت الحكم المذكور، سواء كان بالإثبات أو بالنّفى للمقدّم و التّخصيص بهذا المعنى لازم للتّقديم غالبا.

و بعباره أخرى: إنّ التّخصـيص هو قصد المتكلّم إفاده السّامع خصوص شـىء من غير تعرّض لغيره بإثبات و لا نفى بسـبب اعتناء المتكلّم بذلك الشّـىء، فإذا زيدا ضـربت، كان المقصود الأهمّ إفاده خصوص وقوع الضّـرب على زيد، لا إفاده حصول الضّـرب منك، و لا تعرّض فى الكلام لغير زيـد، بإثبات و لا نفى، و أمّا الحصـر فمعناه نفى غير المـذكور، و إثبات المـذكور، و يعبّر عنه بما و إلّا، مثل: ما ضـربت إلّا زيدا، أو بإنّما مثل: إنّما زيد شاعر، فهو زائد على الاختصاص، و لا يسـتفاد بمجرّد التّقديم، و معنى الغلبه أنّ التّخصيص يكون فى أكثر الموارد و المواضع للتّقديم لا فى أقلها.

أى لا ينفكّ (۱) عن تقديم المفعول و نحوه (۲) فى أكثر الصّور (۳) بشهاده (۴) الاستقراء، و حكم الذّوق (۵) و إنّما قال غالبا، لأنّ اللّزوم الكلّى غير متحقّق (۶) ، إذ التّقديم قد يكون لأغراض أخر (۷) كمجرّد الاهتمام (۸) و التّبرّك (۹) و الاستلذاذ (۱۰) و موافقه كلام السّامع (۱۱) و ضروره الشّعر و رعايه السّجع (۱۲)

أى لا ينفكّ التّخصيص عن تقديم المفعول.

أى كالحال و التّمييز.

فيه إشاره إلى أنّ اللّزوم ليس بكلّى كلزوم الزّوجيّه للأربعه، بل جزئىّ و الغالبيّه بالنّسبه إلى الموادّ.

متعلّق بقوله: «لا ينفكّ» .

أى السّليم أو العقل الصّافى.

أى غير ثابت.

أى غير التّخصيص.

أى كالاهتمام المجرّد من التّخصيص، نحو: العلم لزمت، فإنّ الأهمّ تعلّق اللّزوم بالعلم لا صدوره منه.

كما فى قولنا: محمّد صلّى اللّه عليه و آله و سلّم أحببت.

أى كقولك: ليلى أحببت.

كما فى قولك: زيدا أكرمت، فى جواب من أكرمت؟ فتقدّم زيدا قصدا لموافقه كلام السّامع الّذى فيه من الاستفهاميّه الّتى هى المفعول.

و هى توافق الآى فى القرآن، لأنّ ما يسمّى فى غير القرآن سجعه، يسمّى فى القرآن فاصله، رعايه للأدب، إذ السّجع فى الأصل هدير الحمام، فإطلاقه على القرآن يشعر على نحو من إساءه الأدب.

و الفاصله (۱) ، و نحو ذلک (۲) قال اللّه تعالی (۳) : خُذُوهُ فَغُلُّوهُ (۳۰) ثُمَّ اَلْجَحِيمَ صَلُّوهُ (۳۱) ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهٰا سَبْعُونَ ذِرٰاعاً فَاسْلُكُوهُ (۱)و قال: وَ إِنَّ عَلَيْكُمْ لَحٰافِظِينَ (۲)(۴) و قال: فَأَمَّا اَلْيَتِيمَ فَلاٰ تَقْهَرْ (۹) وَ أَمَّا اَلسّٰائِلَ فَلاٰ تَنْهَرْ (۳)(۵) و قال: وَ مٰا ظَلَمْنٰاهُمْ وَ لٰكِنْ كٰانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ (۴)(۶) إلی غیر ذلک،

أی هو تواطؤ الفواصل من الکلام المنثور علی حروف واحد.

کتعجیل المسرّه، کما فی قولک: شرّا یلقی عدوّک، أو تعجیل المساءه کما فی قولک: شرّا یلقی صدیقک.

یقول اللّه لخزنه النّار: خُذُوهُ فَغُلُّوهُ، أی اجمعوا یدیه إلی عنقه فی الغلّ ثُمَّ اَلْجَحِيمَ صَلُّوهُ أی أدخلوه فی النّار، کذا فی بعض التّفاسیر.

و الشّاهد: فی تقدیم اَلْجَحِيمَ علی صَلُّوهُ حیث یکون لمجرّد رعایه الفاصله من دون مدخلیّه لعلّه أخری، و هکذا قوله: ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهٰا سَبْعُونَ ذِرٰاعاً فَاسْلُكُوهُ حیث قدّم قوله: فِي سِلْسِلَةٍ لمجرّد رعایه الفاصله، إذ لو لا رعایه الفاصله لقال: ثمّ فاسلکوه فی سلسله ذرعها سبعون ذراعا.

و قد قدّم خبر إنّ، أعنی وَ إِنَّ عَلَيْكُمْ علی اسمها أعنی لَحٰافِظِينَ لرعایه الفاصله، لأنّ محلّ الخبر هو التّأخیر.

حیث قدّم اَلْيَتِيمَ علی تَقْهَرْ و اَلسّٰائِلَ علی تَنْهَرْ لرعایه الفاصله.

أی وَ عَلَى اَلَّذِينَ هٰادُوا حَرَّمْنٰا مٰا قَصَصْنٰا عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَ مٰا ظَلَمْنٰاهُمْ وَ لٰكِنْ كٰانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ الآیه ناظره إلی الیهود، أی علی الّذین هادوا حرّمنا کلّ ذی ظفر، و ما ظلمناهم بتحریم ذلک علیهم و لکن کانوا أنفسهم یظلمون بالعصیان و الکفر بنعم اللّه و الجحود بأنبیائه، فاستحقّوا بذلک تحریم هذه الأشیاء علیهم.

و الشّاهد: فی قوله تعالی: أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ حیث قدّم مفعول يَظْلِمُونَ لرعایه الفاصله.

ص: ۲۸۸

۱- ۱) سوره الحاقّه:۳۰ و ۳۱.

۲- ۲) سوره الانفطار:۱۰.

۳- ۳) سوره الضّحی:۹ و ۱۰.

۴- ۴) سوره النّحل:۱۱۹.

ممّـا لا يحسن (١) فيه اعتبـار التّخصـيص عنـد من له معرفه بأساليب (٢) الكلام [و لهـذا]أى و لأنّ التّخصـيص لازم للتّقديم غالبا [يقال: فى إِيّاکَ نَعْبُدُ وَ إِيّاکَ نَسْتَعِينُ معناه نخصّك (٣) بالعباده و الاستعانه]بمعنى (۴) نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك (۵) ، لا نعبد و لا نستعين غيرك [و فى لَإِلَى اَللّٰهِ تُحْشَرُونَ (١)(۶) معناه إليه تحشرون، لا إلى غيره، و يفيد]التّقديم

قوله: «ممّـا لا يحسن فيه اعتبار التّخصـيص» نفى الحسن لا يسـتلزم نفى الصّـحّه، و لهـذا حمل صاحب الكشّاف، و القاضـى قوله تعالى: ثُمَّ اَلْجَحِيمَ صَلُّوهُ على التّخصيص، أى لا تصلّوه إلاّ الجحيم.

أى قواعـده على ما صـرّح به ابن الأثير فى (المثل السّائر) حتّى ذكر أنّ التّقديم فى وَ إِيّاکَ نَسْتَعِينُ لرعايه حسن النّظم السّـجعى الّذى هو على حروف النّون لا للاختصاص على ما قاله الزّمخشرىّ.

أى نفرّدك بالعباده، الباء داخله على المقصور على ما اصطلحوا عليه، و قد تدخل على المقصور عليه، كقولك:

الجرّ مختصّ بالاسم، فإنّ الجرّ مقصور و الاسم مقصور عليه، و التّخصـيص هنا حقيقى خارج عن قصـر الإفراد و القلب و التّعيين، فإنّها أقسام للإضافى، كما سيأتى فى بحث القصر إن شاء اللّه تعالى.

إشاره إلى أنّ الباء داخله على المقصور.

أى المذكور من العباده و الاستعانه.

قال اللّه تعالى:

وَ لَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اَللّٰهِ تُحْشَرُونَ و المعنى أخـبر اللّه سـبحانه عبـاده بـأنّكم سواء متّم أو قتلتم ترجعون و تحشـرون إلى اللّه، فيجزى كلّ منكم لما يستحقّه.

الشّاهد:

فى تقـديم المجرور على متعلّقه لبيـان اختصـاص المتعلّق به، و كلاـم أئمّه الأـدب فى تفسـير الآـيتين دليل على أنّ التّقـديم يفيد التّخصيص، لأنّه لم توجد آله من آلات للحصر غير التّقديم، و اعلم أنّ الاختصاص و القصر بمعنى واحد عند علماء المعانى.

ص :٢٨٩

١- ١) سوره آل عمران:١۵٨.

[فى الجميع]أى جميع صور التّخصيص (١) [وراء التّخصيص]أى بعده (٢) [اهتماما بالمقدّم (٣)]لأنّهم يقدّمون الّذى شأنه أهمّ، و هم ببيانه (۴) أعنى (و لهذا (۵) يقدّر) المحذوف (۶) (فى] بسم اللّه [مؤخّرا) أى باسم اللّه أفعل كذا، ليفيد مع الاختصاص الاهتمام، لأنّ المشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم، فيقولون: باسم اللاّت، باسم العزّى، فقصد الموحّد تخصيص اسم اللّه بالابتداء (٧) للاهتمام و الرّدّ عليهم.

أى فى جميع الصّور الّتى أفاد فيها التّقديم التّخصيص.

فسّر الشّارح «وراء» ببعد، دون غير، ليكون هذا التّفسير إشاره إلى أنّ تأخّر الاهتمام عن الاختصاص إنّما هو بحسب الرّتبه حيث يكون الاهتمام تابعا له، و متأخّرا عنه رتبه، فالمقصود بالذّاتّ هو التّخصيص، و هذا المعنى لا يستفاد من غير.

أى اهتماما بالمقدّم بعد التّخصيص، و المراد بالاهتمام هو كون المقدّم ممّا يعتنى بشأنه لشرف و ركتيّه، فيقتضى ذلك تخصيصه بالتّقديم.

أى بذكر ما يدلّ عليه، أعنى أى أشدّ اهتماما، و هم يرجع إلى البلغاء.

أى و لأجل أنّ التّقديم يفيد الاختصاص، و يفيد مع ذلك الاهتمام و الاعتناء بشأن ما أريد تقديمه يقدر المحذوف فى] بسم اللّه [مؤخّرا.

أى عامل الجارّ و المجرور.

الباء داخله على المقصور على ما اصطلحوا عليه، أى فقصد الموحّد تخصيص الابتداء و قصره على اسم اللّه سبحانه للاهتمام، حيث إنّه حاك عن الذّاتّ الواجب الوجود المستجمع لجميع الصّفات الكماليّه، و الرّدّ عليهم، أى على المشركين، فإنّهم كانوا يبدؤون بغير اسم اللّه، و يهتمّون بذلك الغير، ثمّ إنّ تخصيص الموحّد اسم اللّه بالابتداء ردّا عليهم من باب قصر القلب، إن كان الكفّار قاصدين بقولهم: باسم اللاّت و العزّى نفى الابتداء عن غير أسماء آلهتهم، و من باب قصر الإفراد إن كانوا قاصدين به تقرّبهم بالابتداء بأسمائها إليه سبحانه، إذ على الأوّل هم يدّعون اختصاص تعلّق الابتداء بأسماء آلهتهم، و على الثّانى يدّعون تعلّق الابتداء بها، و باسمه تعالى، و لازم ذلك كون القصر فى الأوّل قصر قلب، فى الثّانى قصر إفراد.

ص: ۲۹۰

[و أورد اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّکَ یعنی لو کان (١) التّقدیم مفیدا للاختصاص و الاهتمام لوجب أن یؤخّر الفعل و یقدّم بِاسْمِ رَبِّکَ، لأنّ کلام اللّه تعالی أحقّ برعایه ما تجب رعایته [و أجیب بأنّ الأهمّ فیه (٢) القراءه]لأنّها (٣) أوّل سوره نزلت، فکان الأمر بالقراءه أهمّ باعتبار هذا العارض، و إن کان ذکر اللّه أهمّ فی نفسه، هذا جواب جار اللّه العلاّمه فی الکشّاف [و بأنّه]أی باسم ربّک [متعلّق باقرأ الثّانی]

[الکلام فی قوله تعالی: اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّکَ]

@

[الکلام فی قوله تعالی: اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّکَ]

و حاصل الإیراد:

إنّ التّقدیم لا یفید الاختصاص و الاهتمام، إذ لو کان مفیدا لهما لوجب أن یؤخّر الفعل، و یقدّم، بِاسْمِ رَبِّکَ .

و یقال:

باسم ربّک اقرأ، لأنّ کلام اللّه أحقّ برعایه ما تجب رعایته من النّکات الّتی تجب رعایتها فی الکلام البلیغ، فمن عدم تقدیم الاسم علی الفعل نستکشف أنّ التّقدیم لا یکون مفیدا للاختصاص و الاهتمام.

أی فی قوله تعالی: اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّکَ أی الأهمّ فیه هو القراءه، فلذا قدّم فیه الأمر بالقراءه علی الاسم.

أی سوره اقرأ أوّل سوره نزلت، قیل: أوّل ما نزل سوره الفاتحه، و قیل: أوّل ما نزل سوره المدّثّر، و کیف کان، فکان الأمر بالقراءه أهمّ لأنّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم لم یکن معتادا بها، و لأنّ المقصود من إنزال القرآن هو الحفظ المتوقّف علی القراءه.

و الحاصل:

إنّ اسم اللّه سبحانه، و إن کان له أهمّیّه ذاتیّه إلاّ أنّ القراءه لها أهمّیّه عرضیّه بالبیان المتقدّم، و إذا دار الأمر بین رعایه ما بالذّاتّ، و رعایه ما بالعرض، تقدّم الثّانیه، لأنّ ما بالعرض ممّا یقتضیه المقام أولی بالتّقدیم، و ذلک:

أوّلا: إنّه مطابق لمقتضی الحال و المقام.

و ثانیا: إنّه فی معرض الذّهول و الغفله دون ما بالذّاتّ، فلابدّ من رعایته لأن لا یقع فی وادی الغفله و الذّهول.

أی هو مفعول اقرأ الّذی بعده (۱) [و معنی (۲)]اقرأ الأوّل أوجد القراءه]من غیر اعتبار تعدیته إلی مقروء به (۳) ، کما فی فلان یعطی (۴) و یمنع، کذا فی المفتاح.

و التّقدیر:

اقرأ باسم ربّک و اذکره علی وجه التّکرار دائما، و الدّوام و التّکرار مستفاد من الباء الزّائده فی باسم.

جواب عن سؤال مقدّر، و تقریره:

إنّ باسم ربّک إذا کان مفعولا ل(اقرأ) الثّانی، فماذا مفعول اقرأ الأوّل، و الجواب أنّه نزّل الفعول المتعدّی منزله اللّازم، فعلی هذا لا یکون اقرأ الثّانی تأکیدا للأوّل، بل هو مستأنف استئنافا بیانیّا جوابا لقوله صلّی اللّه علیه و آله و سلّم کیف أقرأ؟

و ذلک لأنّ الثّانی أخصّ و لا تأکید بین أخصّ و أعمّ، و حینئذ لا یرد ما یقال: یلزم علی جعل الأوّل لازما، و الثّانی متعدّیا عاملا فی الجارّ و المجرور المتقدّم علیه، الفصل بین المؤکّد و المؤکّد بمعمول المؤکّد-بالکسر-، و ذلک لا یجوز علی أنّه لو سلّمنا أنّ الأخصّ یصلح أن یکون للأعمّ، لا نسلّم امتناع الفصل بین المؤکّد و المؤکّد بمعمول المؤکّد-بالکسر- کالفصل بین الموصوف و الصّفه بمعمولها کقولک: مررت بزید و عمرا ضارب.

أی إلی ما تعلّقت به القراءه، و وقعت علیه، و أمّا علی الجواب الأوّل فقد اعتبر تعدیته إلی مقروء، و هو اسم ربّک، فیکون اسم ربّک علی الجواب الأوّل مقروء به، لأنّه مستعان به أو متبرّک به فی القرآن لا مقروء، لأنّ المراد اقرأ القرآن، أی أوجد القراءه مستعینا أو متبرّکا باسم ربّک.

أی فلان یوجد حقیقه الإعطاء من غیر اعتبار تعلّقه إلی المعطی، و یوجد حقیقه المنع من دون اعتبار تعلّقه بالممنوع، کذا فی المفتاح.

ص :۲۹۲

تقديم بعض المعمولات على بعض

[و تقديم بعض معمولاته]أى معمولات الفعل [على بعض لأنّ أصله]أى أصل ذلك البعض (١) [التّقديم]على البعض (٢) الآخر [و لا مقتضى للعدول عنه]أى عن الأصل [كالفاعل فى نحو: ضرب زيد عمرا]لأنّه (٣) عمده فى الكلام و حقّه أن يلى الفعل، و إنّما قال فى نحو: ضرب زيد عمرا، لأنّ فى نحو: ضرب زيدا غلامه، مقتضيا للعدول عن الأصل (۴) [و المفعول الأوّل فى نحو: أعطيت زيدا درهما]فإنّ أصله التّقديم لما فيه (۵) من معنى الفاعليّه، و هو أنّه عاط، أى آخذ للعطاء [أو لأنّ ذكره]أى ذكر ذلك البعض الّذى يقدّم [أهمّ]جعل الأهمّيّه ههنا قسيما (۶) لكون الأصل التّقديم، و جعلها (٧) فى المسند إليه شاملا له و لغيره

[تقديم بعض المعمولات على بعض]

@

[تقديم بعض المعمولات على بعض]

اشاره

كالفاعل حيث يكون الأصل فيه تقديمه على المفعول.

أى كالمفعول حيث يكون الأصل فيه تأخيره عن الفاعل.

أى لأنّ الفاعل عمده فى الكلام، أى ركن له فلذا يكون الأصل فيه التّقديم.

أى اصل تقديم الفاعل على المفعول، لأنّه لمّا اتّصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول وجب تأخير الفاعل عن المفعول، لئلّا يلزم عود الضّمير إلى المتأخّر لفظا و رتبه، أو لئلّا يلزم الإضمار قبل الذّكر لفظا و معنى.

[لأنّ ذكره أهمّ]

@

[لأنّ ذكره أهمّ]

بيان لما هو السّبب لتقديم المفعول الأوّل على المفعول الثّانى، لأنّ المفعول الأوّل فى باب الإعطاء فاعل فى المعنى، فيكون الأصل فيه، كما أنّ الأصل فى الفاعل هو التّقديم.

أى ضدّا للأصل حيث يكون «لأنّ ذكره» عطفا على «لأنّ أصله» بكلمه أو، و لا يعطف بأو إلّا الضّدّ على الضّدّ.

أى جعل الأهمّيّه فى باب المسند إليه شاملا للأصل و غيره، حيث قال فى أحوال المسند إليه: و أمّا تقديمه «فلكون ذكره أهمّ» إمّا لأنّه الأصل، و لا مقتضى للعدول عنه، و إمّا ليتمكّن الخبر فى ذهن السّامع، فيكون بين ما ذكره فى أحوال المسند إليه، و بين ما ذكره هنا تناقض واضح.

و حاصل الكلام فى هذا المقام: إنّ قول الشّارح أعنى «جعل الأهمّيّه ههنا قسيما لكون الأصل التّقديم. . .» اعتراض على المصنّف بأنّ كلامه هنا مخالف لكلامه فى أحوال المسند إليه الموافق لكلام القوم، و توضيح ذلك أنّه قد جعل فى باب المسند إليه الأهمّيّه أمرا شاملا،

من الأمور المقتضيه للتّقديم، و هو الموافق لما فى المفتاح، و لما ذكره الشّيخ عبد القاهر حيث قال: إنّا نجدهم (۱) اعتمدوا فى التّقديم شيئا يجرى مجرى الأصل غير العنايه و الاهتمام (۲) ، لكن ينبغى أن يفسّر وجه (۳) العنايه بشىء يعرف له (۴) معنى. و قد ظنّ (۵) كثير من النّاس أنّه يكفى أن يقال: قدّم للعنايه، و لكونه أهمّ من غير أن يذكر من أين كانت تلك العنايه،

لكون الأصل التّقديم، و لغيره حيث قال: «و أمّا تقديمه فلكون ذكره أهمّ، إمّا لأنّه الأصل، و لا مقتضى للعدول عنه، و إمّا ليتمكّن الخبر فى ذهن السّامع، و إمّا لتعجيل المسرّه أو المساءه. . .» إلى آخر ما ذكره هناك.

فعليه لا يصحّ ما صنعه هنا، حيث عطف «الأهمّيه» على «كون الأصل التّقديم» بأو، فيلزم جعل الخاصّ قسيما للعامّ، و هو باطل.

و بعباره أخرى:

إنّ صنيع المصنّف فى هذا الباب يستلزم جعل قسم الشّىء قسيما له بمقتضى ما ذكره فى بحث المسند إليه.

أى البلغاء.

عطف تفسيرى على «العنايه» ، فجعل الاهتمام كالقاعده الكلّيه فى مطلق الشّمول، فيعلم أنّ الأصل و غيره من مشمولات الأهمّيه و جزئيّاتها، فيلزم الإشكال المذكور.

أى سبب العنايه.

أى يعرف لذلك الشّىء معنى كالأصاله، و تمكين الخبر فى ذهن السّامع، و غيرهما من المذكورات هنا فى بيان الأهمّيه.

أى ظنّ كثير من النّاس ظنّا خطأ، «أنّه» أى الشّأن يكفى أن يقال: قدّم للعنايه، أى يفهم من كلام الشّيخ عبد القاهر أنّ الأهمّيه لا تكفى سببا للتّقديم.

و بم كان أهمّ (١) فمراد (٢) المصنّف بالأهمّيه ههنا الأهمّيه العارضه بحسب اعتناء المتكلّم أو السّامع بشأنه (٣) و الاهتمام بحاله لغرض من الأغراض (۴) [كقولك: قتل الخارجىّ (۵) فلان]لأنّ الأهمّ (۶) فى تعلّق القتل هو الخارجىّ المقتول، ليخلّص النّاس من شرّه [أو لأنّ فى التّأخير (٧) إخلالا ببيان المعنى،

أى إلى هنا كلام الشّيخ عبد القاهر.

إشاره إلى دفع الاعتراض المذكور، و حاصل الدّفع: إنّ الأهمّيه المطلقه إلى الغير المقيّده بذاتيّه أو عرضيّه لها أسباب منها أصاله التّقديم، و تمكين الخبر فى ذهن السّامع، و تعجيل المسرّه أو المساءه، إلى غير ذلك، ممّا تقدّم فى بحث المسند إليه، فإن كان سببها غير كون الأصل التّقديم من تعجيل المسرّه و نحوه، فالأهمّيه تكون عرضيّه مقابله للأهميّه، و إن كان سببها كون الأصل التّقديم، فالأهميّه ذاتيّه.

إذا عرفت هذه المقدّمه فنقول: إنّ المصنّف أراد هنا من الأهمّيه الأهمّيه العارضه المقابله للأهمّيه الذّاتيّه، و أراد بالأهمّيه فى بحث المسند إليه الأهمّيه المطلقه، فحينئذ ليس فى المقام من جعل قسم الشّىء قسيما له عين و لا أثر، بل إنّما جعل قسم الشّىء قسيما له، لأنّ الأهمّيه العارضه قسيم للأهمّيه الذّاتيّه.

أى بشأن المقدّم.

أى غير أصاله التّقديم، ممّا تقدّم كتعجيل المسرّه أو المساءه أو الاستلذاذ.

و هو الخارج على السّلطان، و المراد منه الباغىّ، فالنّسبه إليه من نسبه الجزئىّ إلى الكلّىّ.

أى الأهمّ هنا هو وقوع الفعل على المفعول لا صدوره عن الفاعل، و حاصله أنّه يقدّم المفعول كالخارجىّ فى المثال على الفاعل-كالفلان فى المثال-إذا كان الغرض معرفه وقوع الفعل على من وقع عليه، لا وقوعه ممّن صدر عنه، كما إذا خرج رجل على السّلطان، و عاش فى البلاد، و كثّر به الأذى فقتل، و أردت أن تخبر بقتله، فتقول: قتل الخارجىّ فلان بتقديم الخارجىّ، و هو المفعول على فلان، و هو الفاعل، إذ ليس للنّاس فائده فى أن يعرفوا قاتله، و إنّما الّذى يريدون علمه وقوع القتل عليه ليتخلّصوا من شرّه.

[أو لأنّ فى التّأخير إخلالا ببيان المعنى]

@

[أو لأنّ فى التّأخير إخلالا ببيان المعنى]

أى تأخير ذلك المفعول الّذى قدّم «إخلالا ببيان المعنى» المراد، و ذلك بأن يكون

نحو قوله تعالى (۱) : وَ قٰالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمٰانَهُ (۱)فإنّه لو أخّر]قوله: مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ عن قوله: يَكْتُمُ إِيمٰانَهُ [لتوهّم أنّه من صله يَكْتُمُ أى يكتم إيمانه من آل فرعون، [فلم يفهم أنّه]أى ذلك الرّجل كان [منهم]أى من آل فرعون، و الحاصل إنّه ذكر لرجل ثلاثه أوصاف:

التّأخير موهما لمعنى هو غير مراد، فيقدّم المفعول لأجل الاحتراز و التّباعد عن هذا الإيهام.

بعده قوله تعالى: أَ تَقْتُلُونَ رَجُلاً أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اَللّٰهُ وَ قَدْ جٰاءَكُمْ بِالْبَيِّنٰاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَ إِنْ يَكُ كٰاذِباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَ إِنْ يَكُ صٰادِقاً يُصِبْكُمْ بَعْضُ اَلَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اَللّٰهَ لاٰ يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذّٰابٌ .

المعنى: لمّا قصد فرعون قتل موسى، وعظه و أتباعه رجل مؤمن من آله، و أخبر اللّه عن ذلك فى هذه الآيه، فقال: وَ قٰالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمٰانَهُ منه و من أتباعه على وجه التّقيّه، و هذا الرجّل على ما ذكره بعض المفسّرين هو الّذى كان ولىّ عهده من بعده، و كان اسمه حبيب، و قيل: اسمه حزبيل، أَ تَقْتُلُونَ الهمزه للإنكار، أى لا تقتلوا رجلا لأجل أنّه يقول: رَبِّيَ اَللّٰهُ، و الحال أنّه وَ قَدْ جٰاءَكُمْ بِالْبَيِّنٰاتِ مِنْ رَبِّكُمْ الدّالّه على صدقه من المعجزات كالعصا و اليد البيضاء و غيرهما.

ثمّ قال-على وجه التّلطّف-: وَ إِنْ يَكُ كٰاذِباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ أى فعليه و بال كذبه، و لا ضير عليكم، وَ إِنْ يَكُ صٰادِقاً يُصِبْكُمْ بَعْضُ اَلَّذِي يَعِدُكُمْ من النّجاه على تقدير إيمانهم، و الهلاك على تقدير ثباتهم على الكفر، فإنّ موسى عليه السّلام كان يعدهم النّجاه على تقدير الإيمان، و الهلاك على تقدير الكفر.

و الشّاهد فيه:

تقديم مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ على يَكْتُمُ إِيمٰانَهُ احترازا عن الإخلال فى المعنى على فرض التّأخير، إذ لتوهّم توهّما قريبا أنّ صله يَكْتُمُ لا تكون منحصره فى المفعول، أى إيمانه، بل له صله أخرى، و هى كون الرّجل من غير آل فرعون فلم يفهم أنّ ذلك الرّجل من آل فرعون، و الحال إنّ الغرض بيان أنّه منهم لإفاده ذلك مزيّه عنايه، حيث آمن به سبحانه مع كونه من آل فرعون، فالتّأخير فيه إخلال بهذا المقصود المهمّ، و قد ذكر لرجل ثلاثه أوصاف:

۱- ۱) سوره المؤمن:۲۸.

قدّم الأوّل أعنى مؤمن (۱) لكونه أشرف، ثمّ الثّانى لئلّا يتوهّم خلاف المقصود (۲) [أو]لأنّ فى التّأخير إخلالا [بالتّناسب كرعايه الفاصله نحو: فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسىٰ (1)(۳)]بتقديم الجارّ و المجرور و المفعول على الفاعل، لأنّ فواصل الآى على الألف.

الأوّل: كونه مؤمنا.

الثّانى: كونه من آل فرعون.

الثّالث: كونه يكتم إيمانه.

أى قدّم الأوّل على الثّانى لكونه أشرف منه.

أى قدّم الثّانى على الثّالث لئلاّ يتوهّم خلاف المقصود، لأنّ المراد بيان كون الرّجل المؤمن من آل فرعون، لا بيان كونه يكتم إيمانه منهم، و فى التّأخير توهّم خلاف المراد، و فى التّقديم عدمه، و لذا قدّم و لم يؤخّر.

[أو لأنّ فى التّأخير إخلالا بالتّناسب]

@

[أو لأنّ فى التّأخير إخلالا بالتّناسب]

قال اللّه تعالى-على نحو الحكايه-: قٰالُوا يٰا مُوسىٰ إِمّٰا أَنْ تُلْقِيَ وَ إِمّٰا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقىٰ(۶۵) قٰالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذٰا حِبٰالُهُمْ وَ عِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهٰا تَسْعىٰ(۶۶) فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسىٰ .

الشّاهد:

فى تقديم قوله: فِي نَفْسِهِ خِيفَةً عن قوله: مُوسىٰ و هو فاعل ل فَأَوْجَسَ، فلو أخّر لفاتت الفاصله، لأنّ الفاصله فى الآى هى الألف، و إنّما قدّم الجارّ و المجرور أعنى فِي نَفْسِهِ على المفعول أعنى خِيفَةً، و إن كان حقّ المفعول التّقديم عليه، كما سبق، لأنّ تقديمه يفهم حصر الخيفه فى نفسه، بناء على توهّم كون الظّرف نعتا له، و هو غير مراد.

۱- ۱) سوره طه:۶۷.

باب القصر

[القصر]فی اللّغه الحبس (۱) و فی الاصطلاح تخصیص شیء بشیء (۲) بطریق مخصوص (۳) و هو (۴) [حقیقیّ و غیر حقیقیّ (۵)]

[باب القصر]

@

[باب القصر]

اشاره

تقول:

قصرت نفسی علی الشّیء، إذا حبستها علیه، کما تقول: قصرت الشّیء علی کذا، إذا لم یتجاوز به غیره.

و من القصر بمعنی الحبس قوله تعالی: حُورٌ مَقْصُوراتٌ فِی اَلْخِیامِ (۱)أی محبوسات فیها، أی حبسن علی أزواجهنّ فلا یبرزن لغیرهم.

و قال بعضهم:

هو فی اللّغه عدم المجاوزه إلی الغیر، فهو من قصر الشّیء علی کذا إذا لم یتجاوز به إلی غیره، لا من قصرت الشّیء حبسته بدلیل تعدیته بعلی، فتقول: قصرت الشّیء علی کذا.

أی جعل شیء خاصّا بشیء، فالباء داخله علی المقصور علیه علی ما هو الظّاهر من العباره.

أی بأحد الطّرق الأربعه الآتیه من النّفی و الاستثناء و غیرهما، و لجمله القصر أرکان ثلاثه: المقصور، المقصور علیه، أداه القصر.

أی ذات القصر، و لفظ القصر، فیکون قوله: «هو» ترجمه للقصر، فقول الشّارح حیث أتی بالضّمیر، و قال: «و هو» إشاره إلی أمرین:

الأوّل: ترجمه القصر.

الثّانی: قوله: «حقیقیّ» خبر لمبتدأ محذوف، و علیه فیکون فی کلام المصنّف استخدام، لأنّ الضّمیر المقدّر الرّاجع إلی القصر بمعنی التّخصیص، لا بمعنی الذّاتّ، و اللّفظ و التّرجمه.

[أقسام القصر]

@

[أقسام القصر]

أى القصر بالمعنى الاصطلاحى ينقسم إلى قسمين، أى الحقيقىّ و الإضافىّ، و ليس المراد بالحقيقىّ هنا ما يقابل المجازىّ، فلفظ القصر يطلق على كلّ منهما حقيقه.

۱- ۱) سوره الرّحمن:۷۲.

لأنّ تخصيص الشّيء بالشّيء إمّا أن يكون بحسب الحقيقه، و فى نفس الأمر (١) بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلا، و هو الحقيقىّ (٢) أو بحسب الإضافه إلى شيء آخر، بأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشّيء، و إن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر فى الجمله، و هو غير حقيقىّ، بل إضافىّ (٣) كقولك: ما زيد إلّا قائم، بمعنى أنّه (۴) لا يتجاوز القيام إلى القعود، لا بمعنى أنّه لا يتجاوزه إلى صفه آخر أصلا (۵) و انقسامه (۶) إلى الحقيقىّ و الإضافىّ بهذا المعنى لا ينافى كون التّخصيص مطلقا من قبيل الإضافات.

حاصل ما يظهر من الشّارح فى انقسام القصر إلى حقيقىّ و غير حقيقىّ، أنّ الحقيقىّ نسبه إلى الحقيقه، بمعنى نفس الأمر، لأنّ قوله: «و فى نفس» عطف تفسيرىّ للحقيقه يسمّى القصر قصرا حقيقيّا، لأنّ عدم تجاوز المقصور للمقصور عليه فيه بحسب نفس الأمر، و أنّ الإضافىّ نسبه للإضافه، لأنّ عدم التّجاوز فيه بالإضافه إلى شيء مخصوص، و فيه نظر، فإنّ عدم التّجاوز فى كلّ من الحقيقىّ و الإضافى بحسب نفس الأمر، إذ لا بدّ فى كلّ منهما من المطابقه لنفس الأمر، و إلّا كان كاذبا، و حينئذ فلا تظهر مقابله عدم التّجاوز بحسب الإضافه إلى شيء لعدم التّجاوز بحسب نفس الأمر، لأنّ عدم التّجاوز بحسب الإضافه إلى شيء بحسب نفس الأمر أيضا، كما علمت فلا يصحّ ما ذكره الشّارح.

كقولنا: لا رازق إلّا اللّه، فإنّ حصر الرّازقيّه فى اللّه سبحانه و تخصيصها به، بالنّسبه إلى جميع ما عداه بمعنى أنّ هذه الصّفه لا يتجاوزه إلى غيره.

دفع لتوهّم أنّ المراد بكونه غير حقيقىّ أنّه مجازىّ، كما قيل.

أى زيد لا يكون قاعدا لا يتجاوز القيام إلى القعود، و لكن يتجاوزه إلى غيره من العلم و الشّعر و الكتابه.

أى لو لم يتجاوز إلى صفه أخرى أصلا لكان القصر حقيقيّا، و هو خلاف المفروض.

جواب عن سؤال مقدّر، و هو أنّ القصر هو التّخصيص و التّخصيص مطلقا، أى سواء كان حقيقيّا أو إضافيّا من الأمور الإضافيّه، لأنّها عباره عن جعل شيء خاصّا بشيء، فلا محاله يتوقّف تصوّره على تصوّرهما، فإذا يمتنع اتّصافه بالحقيقىّ، فلا يصحّ تقسيمه إلى الحقيقىّ و الإضافىّ، لأنّه من تقسيم الشّيء إلى نفسه و غيره.

[و كلّ واحد منهما]أی من الحقيقیّ و غيره [نوعان: قصـر الموصوف على الصّيـفه]و هو (١) أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصّفه إلى صـفه أخرى، لكن يجوز أن تكون تلـك الصّيـفه لموصوف آخر [و قصـر الصّيـفه على الموصوف]و هو أن لا ـ تتجـاوز تلك الصّفه ذلك الموصوف إلى موصوف آخر (٢) ، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخر.

و حاصـل الجواب: إنّه ليس المراد بالحقيقیّ ما يكون تعقّله فی حـدّ ذاته لا بالقياس إلى الغير، بل المراد به التّخصـيص الملحوظ بالإضـافه إلى جميع ما عـدا المقصور عليه، فهو بهـذا المعنى نوع من الإضافه، بمعنى ما يكون تعقّله محتاجا إلى تعقّل غيره، كما أنّ الإضافیّ هنا هو التّخصـيص الملحوظ بالقياس إلى بعض ما عدا المقصور عليه نوع من الإضافه، فإذا لا مجال لتخيّل كون هذا التّقسـيم من تقسيم الشّـیء إلى نفسه و إلى غيره، لأـنّ الإضافات هی النّسب الّتی يتوقّف تعقّلها على تعقّل غيرها، و هـذا المعنى ثابت فی القصر الحقيقیّ و الإضافیّ، لتوقّف تعقّل القصر على تعقّل المقصور و المقصور عليه.

[أنواع القصر مطلقا]

@

[أنواع القصر مطلقا]

أی قصـر الموصوف على الصّيـفه أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصّيـفه إلى صـفه أخرى، كقولك: ما زيد إلّا قائم، فقد قصـرت زيدا على القيام، و لم يتجاوزه إلى القعود، و يصحّ أن تكون تلك الصّفه، و هی القيام لموصوف آخر، مثل عمرو مثلا.

كقولك: ما قائم إلّا زيد، فقد قصرت القيام على زيد بحيث لا يتجاوزه، و إن كان زيد متّصفا بصفات أخر، كالأكل و الشّرب.

و قوله: «إلى موصوف آخر» المراد هو جنس الموصوف الآخر الصّادق على كلّ موصوف و على بعض معيّن.

و لا بأس بذكر أقسام القصـر: إنّ أقسام القصـر على ما يستفاد من مطاوی كلمات الشّارح ترتقی إلى قسما، بيان ذلك: إنّ القصر إمّا حقيقیّ و إمّا إضافیّ.

و الأوّل: إمّا تحقيقیّ و إمّا ادّعائی، و كلّ منهما إمّا قصـر الموصوف على الصّيـفه، و إمّا قصـر الصّفه على الموصوف، و المجموع الحاصـل من ضـرب الاثنين فی الاثنين أربعه ج أقسام، و على جميع التّقادير الطّريق المفيـد للحصـر إمّا ما و إلّا، و إمّا إنّما، و إمّا العطف، و إمّا تقديم ما حقّه التّأخير، و إمّا ضـمير الفصل، و إمّا تعريف المسـند بلام الجنس أو الاسـتغراق، و إمّا تعريف المسـند إليه بلام الجنس أو الاستغراق، ثمّ المجموع الحاصل من ضرب الأربعه فی

[و المراد بالصّفه ههنا الصّفه المعنويّه]أعنى (١) المعنى القائم بالغير [لا النّعت (٢)] النّحوى

السّبعه ثمانيه و عشرون قسما، هذا تمام الكلام فى أقسام القصر إذا كان حقيقيّا.

و الثّانى: أى الإضافىّ إمّا قصر الموصوف على الصّفه، و إمّا قصر الصّفه على الموصوف، و على كلا التّقديرين الكلام المفيد له إمّا مسوق لردّ اعتقاد الشّركه و إمّا مسوق لردّ اعتقاد العكس، و إمّا مسوق لرفع التّردّد، و المجموع الحاصل من ضرب الاثنين فى الثّلاثه ستّه أقسام، و على جميع التّقادير الطّريق المفيد له، هى سبعه كما علمت، ثمّ المجموع الحاصل من ضرب السّتّه فى السّبعه قسما، فمجموع هذه الأقسام مع الأقسام السّابقه هى سبعون قسما.

[المراد بالصّفه]

@

[المراد بالصّفه]

تفسير الشّارح إشاره إلى أنّ المراد بالمعنويّه ما يقابل الذّاتّ من المعنى القائم بالغير، و ليس المراد هو المعنى مقابل اللّفظ، ثمّ هذا المعنى قد يدلّ عليه بلفظ اسم الفاعل، و ما شابه ذلک من الصّفات المشتقّه، و يدلّ عليه بلفظ الفعل، كقولنا: ما زيد إلّا يقوم، و قد يدلّ عليه بلفظ اسم الجنس، كقولنا: ما زيد إلّا الرّجل، فإنّ الرّجوليّه صفه معنويّه قائمه بالغير يدلّ عليها لفظ الرّجل.

ليس المراد نفى النّعت النّحوىّ فقطّ، بأن يكون التّعبير لا النّعت النّحوىّ فقطّ، بل ما هو أعمّ منه و من غيره، و لا يصحّ أن يكون المراد بالصّفه أعمّ من النّعت النّحوىّ، لأنّ النّعت النّحوىّ لا يقع فى شىء من طرق القصر، فلا يعطف و لا يقع بعد إلّا و لا بعد إنّما و لا يتقدّم و لا يتوسّط بينه و بين منعوته ضمير الفصل، و ليس مسندا و لا مسندا إليه حتّى يقصد بتعريفه بلام الجنس أو الاستغراق القصر، بل المراد به نفى النّعت النّحوىّ بالكلّيّه، بمعنى أنّه لا تصحّ إرادته فى باب القصر، إذ لا يتأتّى قصره بطريق من طرقه، و لا ينافى هذا قول الشّارح حيث قال:

«و بينهما عموم من وجه» لأنّ مراده بيان النّسبه بينهما فى حدّ ذاتهما، و فى نفس الأمر مع قطع النّظر عن هذا الباب.

ص: ٣٠١

أعنى (١) التّابع الّذى يدلّ على معنى فى متبوعه غير الشّمول و بينهما (٢) عموم من وجه لتصادقهما فى مثل: أعجبنى هذا العلم و تفارقهما فى مثل (٣) العلم حسن، و مررت بهذا الرّجل (۴) ، و أمّا نحو قولك (۵) : ما زيد إلاّ أخوك، و ما الباب إلاّ ساج، و ما هذا إلاّ زيد، فمن قصر الموصوف على الصّفه تقديرا، إذ المعنى أنّه مقصور على الاتّصاف بكونه أخا أو ساجا أو زيدا.

أى فسّر الشّارح النّعت النّحوىّ بأنّه هو التّابع الّذى يدلّ على معنى فى متبوعه غير الشّمول كالعالم فى قولك: جاءنى زيد العالم، فقد دلّ العالم على معنى هو العلم فى متبوعه، و هو زيد، و احترز بغير الشّمول عن نحو كلهم فى قولك: جاء القوم كلهم، و هو التّأكيد، و خرج بالدّلاله على المعنى فى المتبوع البدل، و عطف البيان، و التّأكيد الّذى ليس للشّمول لأنّها كلها لا تدلّ على المعنى فى المتبوع، لأنّها نفسه.

أى بين الصّفه المعنويّه المراد هنا، و النّعت النّحوىّ عموم من وجه لتصادقهما على العلم فى قولنا: أعجبنى هذا العلم، فإنّ العلم نعت لاسم الإشاره عند بعض النّحويّين، و أنّه معنى قائم بغيره، فمعنى تصادقهما هو تحقّقها فى مورد لا الحمل.

مثال لافتراق المعنويّه، فإنّ فى مثل العلم حسن، صفه معنويّه، و لا يكون نعتا نحويّا لأنّه مبتدأ.

مثال لافتراق النّعت، فإنّ الرّجل صفه لاسم الإشاره، و لم يدلّ على معنى قائم بالغير بالنّظر إلى أصله، فلا يكون صفه معنى.

جواب عن سؤال مقدّر، تقريره: إنّكم قلتم: إنّ القصر له نوعان: قصر الموصوف على الصّفه، و قصر الصّفه على الموصوف، و هذا منقوض بنحو: ما زيد إلاّ أخوك، و ما الباب إلاّ ساج، و ما هذا إلاّ زيد، حيث إنّ القصر فى هذه الأمثله ليس من أحد النّوعين، فإنّ كلا من المقصور و المقصور عليه فيها من الذّوات.

و حاصل الجواب: إنّها من قصر الموصوف على الصّفه تأويلا، حيث إنّ المراد بهذه الأمثله قصر المسند إليه على اتّصافه بكونه أخا أو ساجا أو زيدا، فإذا يصحّ ما ذكرناه من أنّ القصر نوعان.

[و الأوّل]أى قصر الموصوف على الصّفه [من الحقيقىّ (۱) نحو: ما زيد إلاّ كاتب إذا أريد أنّه لا يتّصف بغيرها (۲)]أى غير الكتابه من الصّفات [و هو (۳) لا يكاد يوجد لتعذّر الإحاطه بصفات الشّىء]حتّى (۴) يمكن إثبات شىء منها و نفى ما عداها بالكلّيّه، بل (۵)

[قصر الموصوف على الصّفه من الحقيقىّ]

قوله: «من الحقيقىّ» حال من الأوّل، أى النّوع الأوّل حال كونه من الحقيقىّ، فإنّ الصّحيح هو صحّه وقوع الحال من المبتدأ و الخبر، و لا وجه لاشتراط كون صاحب الحال فاعلا أو مفعولا.

هذا قيد فى المثال، أى هذا المثال إنّما يكون من الحقيقىّ إذا أريد أنّ زيدا لا يتّصف بغيرها، أى بكلّ مغاير لها من الصّفات، و أمّا إذا أريد أنّه يتّصف بالكتابه لا بمقابلها فقطّ، كالشّعر مثلا، كان القصر فى المثال من القصر الإضافىّ.

أى قصر الموصوف على الصّفه «لا يكاد» معناه «يوجد» حقيقه من البليغ المتحرّى للصّدق، و غير قاصد للمبالغه، و إنّما قلنا ذلك لأنّه كثيرا ما يقع فى كلامهم عند قصد المبالغه أو عند عدم التّحرّى للصّدق، و عدم المبالاه بالكذب.

ثمّ إنّ لفظ «لا يكاد» يعبّر عنه تاره عن قلّه وجود الشّىء، فيقال: لا يكاد يوجد بمعنى أنّه لا يوجد إلاّ نادرا تنزيلا للنّادر منزله الّذى لا يقارب الوجود مبالغه.

و تاره يعبّر به عن نفى الوقوع و البعد عنه، أى لا يقرب ذلك الشّىء إلى الوجود أصلا، و هذا الثّانى هو المناسب لقوله: «لتعذّر الإحاطه» بصفات الشّىء عاده، لأنّه إذا تعذّر للمخلوق الإحاطه بصفات الشّىء لا يصحّ أن يأتى به قاصدا لمعناه الحقيقىّ، و ذلك لعدم تمكّنه حينئذ من الاحتراز عن الكذب. إذ ما من موجود إلاّ و يكون له صفات يتعذّر الإحاطه بها، و هذا القصر متضمّن لنفى جميع ما عدا الوصف عن هذا الموصوف الموقوف على الإحاطه المتعذّره، لأنّ العاقل لا يحيط بأوصاف نفسه لا سيّما الباطنيّه و الاعتباريّه، فكيف بأوصاف غيره!

لفظه «حتّى» ليست للغايه بل تعليليّه، و المعنى ليست الإحاطه بجميع صفات الشّىء ممكنه ليثبت له شىء منها، و ينفى عنه ما عداه.

إضراب انتقال عن التّعذّر العادّى إلى التّعذّر العقلىّ، فلا يرد عليه بأنّه لا وجه لهذا الإضراب، لأنّ قول المصنّف: «لا يكاد يوجد» يفيد المحاليّه، وجه عدم الورود أنّ ما ذكره

هذا (١) محال، لأنّ للصّفه المنفيّه نقيضا، و هو (٢) من الصّـفات الّتى لا يمكن نفيها ضروره امتناع ارتفاع النّقيضين، مثلا إذا قلنا: ما زيـد إلّا كاتب، و أردنا أنّه لا يتّصف بغيره لزم أن لا يتّصف بالقيام و لا بنقيضه (٣) و هو (۴) محال. [و الثّانى]أى قصر الصّفه على الموصـوف من الحقيقىّ (۵) [كثير (۶) نحو: ما فى الـدّار إلّا زيـدا]على معنى أنّ الحصول (٧) فى الدّار المعيّنه (٨) مقصور على زيد.

المصنّف ناظر إلى الاستحاله العاديّه، و ما ذكره الشّارح ناظر إلى الاستحاله العقليّه، فحينئذ لا يكون الإضراب لغوا.

أى قصر الموصوف على الصّفه قصرا حقيقيّا محال.

أى و نقيض الصّـفه المنفيّه عن الشّـىء صـفه له أيضـا، و لاـ يمكن نفيهـا عنه، لأنّ نفيها عنه مسـتلزم لارتفاع النّقيضـين عن محلّ واحد، و هو محال كاجتماع النّقيضين.

و الحاصـل إنّ لكـلّ صـفه منفيّه نقيضـا، و هو أيضـا من الصّـفات، فـإذا نفى جميع الصّـفات غير صـفه واحـده مثلاـ يلزم ارتفـاع النقيضـين مثلاـ إذا قلنـا: مـا زيـد إلّا كاتب، و أردنا أنّه لا يتّصف بغير الكتابه أصـلا من الصّـفات الوجوديّه و العـدميّه لزم أن لا يتّصف بالقيام و لا بعدمه، و لا بالشّعر و لا بعدمه، و لا بالحركه و لا بنقيضها، و هكذا، فيلزم ما ذكرناه من ارتفاع النّقيضين، و هو مستحيل عقلا كاستحاله اجتماع النّقيضين.

أى القعود المستلزم لنفى القيام، أو عدم القيام الصّادق على الجلوس و غيره.

أى عدم الاتّصاف بالقيام و نقيض القيام محال لكونه من ارتفاع النّقيضين، و هو فى الاستحاله كاجتماع النّقيضين.

[قصر الصّفه على الموصوف من الحقيقىّ]

@

[قصر الصّفه على الموصوف من الحقيقىّ]

أى من القصر الحقيقىّ فى مقابل القصر الإضافىّ.

أى شـائع وقوعه فى الكلام إذ لا يتعـذّر معرفه انحصار صـفه معيّنه فى موصوف معيّن كمعرفه انحصار الكينونه فى الـدّار فى زيد مثلا.

أى حصول إنسان لا حصول مطلق شيء، فلا يرد أنّ الدّار لا تخلو عن شيء غير زيد، أقله الهواء.

أى إنّما قيّد الدّار بكونها معيّنه، لأنّ صحّه القصر تتوقّف على كونها معيّنه، إذ حينئذ صحّ أن تحصر هذه الصّفه، و هو الكون فيها

فی زید، بحیث لا یکون فیها غیره أصلا، و أمّا

ص :۳۰۴

[و قد يقصد به (۱)]أى بالثّانى [المبالغه لعدم الاعتداد بغير المذكور (۲)]كما يقصد بقولنا: ما فى الدّار إلاّ زيد، إنّ جميع من فى الدّار ممّن عدا زيدا، فى حكم العدم، فيكون قصرا حقيقيّا ادّعائيّا (۳) .

لو أريد مطلق الدّار لم يصحّ حصر الكون فى مطلق زيد، إذ لا بدّ من كون غير زيد فى دار ما، و كيف كان فالأولى التّمثيل بنحو: لا إله إلاّ اللّه، و ما خاتم الأنبياء إلاّ محمّد صلّى اللّه عليه و آله و سلّم.

أى رجوع الضّمير المجرور إلى القسم الثّانى من الحقيقىّ كما اختاره الشّارح أنسب و أقرب بحسب اللّفظ و رجوعه إلى الحقيقىّ مطلقا أصحّ و أشمل بحسب المعنى و الفائده لتناوله قسمىّ الحقيقىّ معا، إذ قصر الموصوف على الصّفه قصرا حقيقيّا مبالغه و ادّعاء موجود قطعا، بخلاف قصره عليها حقيقيّا تحقيقيّا، فإنّه لا يكاد يوجد إلاّ فى فرض عدم التّحرّز من الكذب، و قيل: إرجاع الضّمير إلى مطلق القصر أشمل، إذ لا مانع من اعتبار المبالغه و الادّعاء فى القصر الإضافىّ، اللّهمّ إلاّ أن يقال: لم يقع مثله فى كلام البلغاء، و إن جاز عقلا.

كما إذا كان المقام مقام مدح المذكور، كما إذا وجد علماء فى البلد، و أريد المبالغه فى كمال صفه العلم فى زيد، فينزّل غير زيد منزله من انتفت عنه صفه العلم، لعدم كمالها فيه، فيقال: لا عالم فى البلد إلاّ زيد.

الظّاهر إنّ إطلاق لفظ الحقيقىّ على مثل هذا القصر مجاز، لأنّ الحقيقه ما يكون مطابقا لنفس الأمر، و القصر فى المقام ليس مطابقا له، فإطلاق الحقيقىّ عليه مجاز مبتنى على التّشبيه، حيث إنّه يشابه القصر المطابق للواقع فى كونه ناظرا إلى جميع ما عدا المقصور عليه.

كما أنّ الكلام المفيد له مشتمل على المجاز فى الإسناد، لأنّه إذا قيل: لا عالم فى البلد إلاّ زيد على وجه حصر العلم فيه، و نفيه عن غيره لعدم الاعتداد بالعلم فى ذلك الغير، فنفى العلم عن غير زيد الّذى تضمّنه هذا الحصر ليس كذلك فى نفس الأمر، و إنّما نسب ذلك النّفى إلى الغير بكونه بمنزله المتّصف بالنّفى لضعف الإثبات فيه، و نسبه الشّىء إلى غير من هو له مجاز عقلىّ.

ص :۳۰۵

و أمّا (١) فى القصر الغير الحقيقىّ فلا يجعل فيه غير المذكور بمنزله العدم، بل يكون المراد أنّ الحصول فى الدّار مقصور على زيد بمعنى أنّه ليس حاصلا لعمرو، و إن كان حاصلا لبكر و خالد.

[الفرق بين القصر الحقيقىّ و الإضافى و القصر الادّعائى]

@

[الفرق بين القصر الحقيقىّ و الإضافى و القصر الادّعائى]

أى هذا الكلام من الشّارح إشاره إلى الفرق بين القصر الإضافىّ و القصر الحقيقىّ الادّعائىّ، و توضيح ذلك: إنّ أقسام القصر أربعه:

١: القصر الحقيقىّ على وجه الحقيقه.

٢: الحقيقىّ على وجه المبالغه.

٣: الإضافىّ على وجه الحقيقه.

۴: الإضافىّ على وجه المبالغه.

ثمّ الفرق بين الحقيقيّين واضح لا يحتاج إلى بيان، لأنّ الأقسام الثّلاثه أعنى قصر الإفراد و القلب و التّعيين المتصوّره بحسب ردّ اعتقاد المخاطب لا تجرى فى القصر الحقيقىّ و تجرى فى الإضافه على وجه الحقيقه.

و كذلك الفرق بين الحقيقىّ الادّعائىّ و الإضافىّ الادّعائى واضح حيث إنّ الأوّل يجعل فيه ما عدا المذكور بمنزله المعدوم، و الثّانى يجعل فيه ما يكون القصر بالإضافه إليه منزله المعدوم كالمثال المذكور إذا قصد أنّ الحصول فى الدّار مقصور على زيد، لا يتجاوزه إلى عمرو، و جعل عمرو بمنزله العدم، فالأوّل ينزّل فيه جميع من سوى زيد بمنزله العدم، و الثّانى ينزّل فيه بعض من سواه، و هو ما يكون القصر بالإضافه إليه منزله العدم.

و إنّما الكلام فى الفرق بين القصر الحقيقىّ على وجه المبالغه و الادّعاء، و بين القصر الإضافىّ على وجه الحقيقه، و الفرق بينهما دقيق، كثيرا ما يلتبس أحدهما بالآخر، و الفرق بينهما يمكن لأحد أمرين:

الأوّل: إنّ الحقيقىّ الادّعائى مبنىّ على المبالغه، و التّنزيل، فإذا ما فى الدّار إلّا زيد، و أردت لا غيره، و كان فيها غيره، و نزّلته منزله العدم كان القصر حقيقيّا ادّعائيّا، و إن أردت لا عمرو، و كان فيها بكر و خالد أيضا كان القصر إضافيّا على وجه الحقيقه.

الثّانى: إنّه لا يشترط فى الحقيقىّ مطلقا اعتقاد المخاطب على أحد الوجوه الثّلاثه فى الإفراد و القلب و التّعيين.

[و الأوّل]أى قصر الموصوف على الصّفه [من غير الحقيقىّ (۱) تخصيص أمر (۲) بصفه دون]صفه [أخرى أو مكانها]أى تخصيص أمر بصفه مكان صفه أخرى (۳) . [و الثّانى]أى قصر الصّفه على الموصوف من غير الحقيقىّ [تخصيص صفه بأمر دون]أمر [آخر (۴) أو مكانه] و قوله: دون أخرى (۵) معناه متجاوزا عن الصّفه الأخرى،

و بعباره أخرى: تأتى الأقسام الثّلاثه أعنى الإفراد و القلب و التّعيين فى الإضافىّ دون الحقيقىّ، و كلام الشّارح ظاهر فى الأمر الأوّل.

[قصر الموصوف على الصّفه من غير الحقيقىّ]

@

[قصر الموصوف على الصّفه من غير الحقيقىّ]

أى حال كون الأوّل من غير الحقيقىّ، أو الأوّل الكائن منه، فهو حال من المبتدأ، أعنى «الأوّل» أو صفه له، و يعلم من كلام المصنّف عدم جريان الانقسام إلى الإفراد و القلب و التّعيين فى القصر الحقيقىّ، بل هى مختصّه بالقصر الإضافىّ.

[قصر الصّفه على الموصوف من غير الحقيقىّ]

@

[قصر الصّفه على الموصوف من غير الحقيقىّ]

أى الموصوف كزيد، أى تخصيص المتكلّم موصوفا بثبوت صفه له حال كونه متجاوزا عن صفه أخرى، و تاركا لها، فالباء داخله على المقصور عليه، و كلمه «دون» بمعنى متجاوزا حال عن فاعل المصدر، فإنّ المحذوف كالمذكور.

هذا قصر القلب، و ما قبله قصر الإفراد، و أمّا قصر التّعيين فهو داخل فى قوله: «أو مكانها» على صنيعه المصنّف، و فيما قبله على صنيعه السّكّاكى، و سيأتى من الشّارح ترجيح طريقه صاحب المفتاح على طريقه المصنّف، ثمّ إنّ قوله: «أو مكانها» عطف على «دون صفه أخرى» و منصوب على الظّرفيّه للحال المقدّر، أى واضعا مكانها.

إشاره إلى قصر الإفراد، «أو مكانه» إشاره إلى قصر القلب، و لفظه «أو» فى قوله: «أو مكانه» للتّنويع، فلا ينافى التّعريف.

و بعباره أخرى: لا يقال: بأنّ ذكر كلمه «أو» مخلّ بالتّعريف لأنّها منبئه عن الإبهام و الإجمال، و التّعريف لا بدّ أن يكون بلفظ موجب للتّوضيح و الشّرح.

فإنّه يقال فى الجواب: إنّ لفظه «أو» هنا للتّنويع لا للتّرديد، فلا ينافى التّعريف، و بعباره أخرى: إنّها لتقسيم المحدود لا لتقسيم الحدّ، و ما ينافى التّعريف هو الثّانى دون الأوّل.

إنّما تعرّض الشّارح لبيان «دون أخرى» إشاره إلى توضيح أمرين:

الأوّل: إنّ المراد بقوله: «دون أخرى» أن يتجاوز المتكلّم الصّفه الأخرى، و يتعرّض لنفيها لا أن يجعلها فى معرض السّكوت، إذ «دون أخرى» يصدق بالسّكوت عن تلك الصّفه، و عدم

فإنّ المخاطب اعتقد اشتراكه (۱) فی صفتین و المتكلّم یخصّصه بإحداهما، و یتجاوز عن الأخری، و معنی-دون-فی الأصل أدنی مكان من الشّیء، یقال: هذا دون ذاك، إذا كان أحطّ (۲) منه قلیلا ثمّ استعیر (۳) للتّفاوت (۴) فی الأحوال و الرّتب، ثمّ اتّسع فیه فاستعمل فی كلّ تجاوز حدّ إلی حدّ، و تخطّی (۵) حكم إلی حكم، و لقائل أن یقول: إن أرید بقوله: دون أخری، و دون آخر، دون صفه واحده أخری، و دون أمر واحد آخر، فقد خرج عن ذلك (۶) ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنین،

التّعرّض لنفیها أو ثبوتها، و هو لیس بمراد، فإنّ المراد التّعرّض لانتفائها.

و الثّانی: إنّ «دون» بمعنی متجاوزا حال عن التّخصیص، أی المتكلّم.

أی فی العباره قلب، و الأصل اعتقد اشتراك صفتین فیه.

حاصله إنّ «دون» یستعمل فی المكان المحسوس المنخفض بالنّسبه إلی مكان آخر انخفاضا یسیرا، فیقال: هذا البیت دون ذلك البیت، إذا كان أحطّ منه قلیلا، فهو فی الأصل اسم مكان حسّیّ، ثمّ استعمل فی المكان المعنویّ من الأحوال و الرّتب، مع مراعاه أنّ صاحب هذا المكان أدنی و أخفض مرتبه من الآخر، فیقال: زید دون عمرو فی الفضل.

فقوله: «أدنی مكان من الشّیء» أی مكان منخفض بالنّسبه إلی مكان آخر، فإضافه «أدنی» إلی «مكان» من إضافه الصّفه إلی الموصوف و المراد به المكان المحسوس.

أی نقل، أو المراد الاستعاره التّصریحیّه، فتكون كلمه «دون» استعملت فی المكان المعنویّ بالنّقل، أو بالاستعاره من المكان الحسّیّ بعد تشبیه المكان المعنویّ به.

أی التّفاوت فی المراتب المعنویّه تشبیها لها بالمراتب الحسّیّه حتّی صار استعماله فیه أكثر من الأصل.

أی تجاوز حكم إلی حكم، و فی بعض النّسخ تحطّی بالحاء المهمله، فیكون المعنی انحطاط حكم، و انخفاضه عن حكم.

أی عن تفسیر القصر الغیر الحقیقیّ، فقوله: «و لقائل أن یقول: «اعتراض علی تعریف المصنّف بأنّه لیس جامعا و لا مانعا، مع أنّ التّعریف لا بدّ أن یكون جامعا و مانعا.

و توضیح الاعتراض: إنّ المصنّف إن اختار الشّقّ الأوّل من شقّی التّردید المذكورین فی كلام هذا القائل، كان تعریفه غیر جامع لخروج معظم أفراد القصر الإضافیّ، و هو ما یكون لنفی

كقولنا: ما زيد إلّا كاتب لمن (۱) اعتقده كاتبا أو شاعرا أو منجّما، و قولنا: ما كاتب إلّا زيد (۲) ، لمن اعتقد الكاتب زيدا و عمرا و بكرا، و إن أريد الأعمّ من الواحد و غيره، فقد دخل فى هذا التّفسير القصر الحقيقىّ (۳) و كذا الكلام على مكان أخرى و مكان آخر (۴) . [فكلّ منهما (۵)]أى فعلم من هذا الكلام (۶) و من استعمال لفظه أو (۷) فيه أنّ

أكثر من صفه واحده، أو أمر واحد، و إن اختار الشّقّ الثّانى كان تعريفه غير مانع لصدقه على القصر الحقيقىّ، لأنّه تخصيص أمر بصفه دون سائر الصّفات، و تخصيص صفه بأمر دون سائر الأمور.

ناظر إلى قصر الموصوف على الصّفه، و يكون القصر فيه قصر إفراد، و من باب تخصيص أمر بصفه.

هذا مثال لقصر الصّفه على الموصوف.

لأنّ القصر الحقيقىّ هو تخصيص أمر بصفه دون سائر الصّفات، كما فى قولك: ما زيد إلّا كاتب عند إراده أنّه لا يتّصف بغير الكتابه أصلا، فإنّ القصر حينئذ حقيقىّ، و إن كان كاذبا. و المتحصّل من جميع ما ذكرنا أنّ تعريف القصر لا يكون جامعا و لا مانعا.

أى من أنّه إن أريد مكان صفه واحده أخرى، أو مكان أمر واحد آخر يخرج منه ما إذا كان المخاطب اعتقد اشتراك الموصوف فى اكثر من صفتين أو الصّفه فى أكثر من موصوفين، فلا يكون التّعريف جامعا، لعدم شموله لمعظم أفراد المعرّف، أى القصر الإضافىّ، و إن أريد الأعمّ يدخل فيه القصر الحقيقىّ، لأنّه يصدق عليه أنّه تخصيص أمر بصفه مكان سائر الصّفات، و تخصيص صفه بأمر مكان سائر الأمور، فلا يكون التّعريف مانعا.

أى هذا نتيجه لما تضمّنه التّعريف من التّنويع.

أى قوله: «تخصيص أمر بصفه دون أخرى» .

أى من استعمال لفظه «أو» التّنويعيّه حيث قال: «أو مكانها، أو مكانه» ثمّ عطف قوله: «و من استعمال لفظه أو فيه» على قوله: «من هذا الكلام» من قبيل عطف تفسيرىّ للمراد بالإضافه إلى قوله: «فعلم من هذا الكلام» و لا ينافى ذلك ما ذكره بعضهم من أنّه من عطف السّبب على المسبّب، لأنّ سبب علم ما ذكر من ذلك الكلام استعمال «أو» التّنويعيّه فيه، و ذلك لعدم التّمانع و التّضادّ بين هذين القسمين من العطف، و إنّما زاد ذلك للتّصريح بأنّ كلمه

كلّ واحد من قصر الموصوف على الصّفه، و قصر الصّفه على الموصوف [ضربان (۱)] الأوّل (۲) التّخصيص بشىء دون شىء، و الثّانى التّخصيص بشىء مكان شىء [و المخاطب بالأوّل من ضربىّ كلّ (۳)]من قصر الموصوف على الصّفه، و قصر الصّفه على الموصوف،

«أو» فى كلامه للتّنويع لا للتّرديد حتّى ينافى التّفسير.

أى نوعان.

أى من كلّ منهما، و كذا يقال فى قوله: «و الثّانى» و ذلك لأنّ التّخصيص بشىء أعمّ من كونه أمرا أو صفه، و قوله: «دون شىء» أى صفه أو أمر على التّوزيع، و كذا قوله: «بشىء» أى صفه أو أمر، و قوله: «مكان شىء» أى صفه أو أمر على التّوزيع، فتكون الأقسام أربعه.

المراد بكلّ ما بيّنه الشّارح بقوله: «من قصر الموصوف على الصّفه، و قصر الصّفه على الموصوف» و لكلّ هذين قسمان:

القسم الأوّل: من قصر الموصوف على الصّفه، هو الّذى عبّر عنه بقوله: «تخصيص أمر بصفه دون أخرى» .

القسم الثّانى منه هو الّذى عبّر عنه بقوله: «تخصيص أمر بصفه مكان صفه أخرى» ، و القسم الأوّل من قصر الصّفه على الموصوف هو الّذى عبّر عنه بقوله: «تخصيص صفه بأمر دون آخر» ، و القسم الثّانى منه هو الّذى عبّر عنه بقوله: «تخصيص صفه بأمر مكان آخر» ، فالقسمان الكائنان لقصر الموصوف هما قصره على صفه دون أخرى، و قصره عليها مكان أخرى، و القسمان الكائنان لقصر الصّفه هما قصرها على موصوف دون آخر، و قصرها عليه مكان آخر، فأوّل النّوعين فيهما ما فيه كلمه «دون» و ثانيهما ما فيه كلمه مكان، و بذلك ظهر أنّ قول الشّارح و يعنى بالأوّل. . . ، المراد به هو القسم الأوّل من النّوع الأوّل، و القسم الأوّل من النّوع الثّانى، و بالجمله فالمراد بالأوّل هو الّذى عبّر عنه بلفظ «دون» سواء كان من قصر الموصوف على الصّفه، أو العكس، و المراد بالثّانى ما كان فيه لفظ مكان، و إنّما كان ذاك أوّل، و هذا ثان لوقوعه كذلك فى التّعريف و التّقسيم.

ص: ۳۱۰

و يعنى بالأوّل (۱) التّخصيص بشىء دون شىء [من يعتقد الشّركه (۲)]أى شركه صفتين فى موصوف واحد فى قصر الموصوف على الصّفه، و شركه موصوفين فى صفه واحده فى قصر الصّفه على الموصوف، فالمخاطب (۳) بقولنا: ما زيد إلّا كاتب، من يعتقد اتّصافه بالشّعر و الكتابه، و بقولنا: ما كاتب إلّا زيد، من يعتقد اشتراك زيد و عمرو فى الكتابه، [و يسمّى]هذا القصر [قصرا إفرادا (۴) لقطع الشّركه]الّتى اعتقدها المخاطب [و]المخاطب [بالثّانى (۵)] أعنى التّخصيص بشىء مكان شىء من ضربىّ كلّ من القصرين

أى ما فيه لفظ «دون» ، فالمراد بالثّانى ما فيه لفظ مكان.

[قصر الإفراد]

@

[قصر الإفراد]

أى غالبا، فإنّ ما يشتمل على قصر الإفراد قد يكون المخاطب به من يعتقد أنّ المتكلّم يعتقد الشّركه، و لو كان هذا المخاطب معتقدا للانفراد كان يعتقد مخاطب اتّصاف زيد بالشّعر فقطّ، و يعتقد أنّك تعتقد اتّصافه بالشّعر و الكتابه و التّنجيم مثلا، فتقول له: ما زيد إلّا شاعر، لتعلّمك إيّاه أنّك لا تعتقد ما يعتقده فيك.

اعلم أنّ المقصور أبدا ما بعد إلّا، و المقصور عليه ما قبلها، فالمثال الأوّل مثال لقصر الموصوف على الصّفه، و الثّانى لقصر الصّفه على الموصوف.

إضافه القصر إلى الإفراد فى المقام من إضافه السّبب إلى المسبّب، و كذا قوله: قصر قلب، قصر تعيين، و يحتمل أن تكون الإضافه بيانيّه.

عطف على قوله: «بالأوّل» ، و قوله: «من يعتقد العكس» عطف على قوله: «من يعتقد الشّركه» ، و عاملهما واحد ذاتا و هو المخاطب، و إن كان متعدّدا بالحيثيه، حيث إنّ المخاطب عامل فى الجارّ و المجرور أعنى «بالأوّل» من حيث إنّه مشتقّ، و فى «من يعتقد» من حيث إنّه مبتدأ، فلا يلزم العطف على معمول عاملين مختلفين لعدم التّعدّد بالذّات، و تقدير المخاطب قبل قوله: «بالثّانى» إشاره إلى أنّه لا بدّ من تقدير العامل فى نظم الكلام حذرا من لزوم العطف على معمول عاملين مختلفين.

[من يعتقد العكس (١)]أى عكس الحكم الّذى أثبته المتكلّم، فالمخاطب بقولنا: ما زيد إلّا قائم، من اعتقد اتّصافه بالقعود دون القيام، و بقولنا: ما شاعر إلّا زيد، من اعتقد أنّ الشّاعر عمرو لا زيد، [و يسمّى]هذا القصر [قصر قلب، لقلب (٢) حكم المخاطب، أو تساويا (٣) عنده] عطف على قوله: و يعتقد العكس (۴) ، على ما يفصح عنه لفظ (۵) الإيضاح، أى المخاطب بالثّانى إمّا من يعتقد العكس، و إمّا من تساوى عنده الأمران،

أى المخاطب بالثّانى من ضربىّ كلّ من القصرين، من يعتقد عكس الحكم المثبت، و المراد بالعكس ما ينافى ذلك الحكم، ففى قصر الصّفه على الموصوف إذا اعتقد المخاطب أنّ القائم عمرو لا زيد، تقول: ما قائم إلّا زيد، حصرا للقائم فى زيد، و نفيا له عن عمرو، و فى قصر الموصوف إذا اعتقد أنّ زيدا قاعد لا قائم، تقول: ما زيد إلّا قائم، أى لا قاعد، ثمّ الاعتقاد بالعكس هو أغلبىّ، و إلّا فقد يخاطب به من يعتقد أنّ المتكلّم يعتقد العكس، و إن كان هو لا يعتقد العكس، و ذلك عند قصد أن يكون الخطاب لإفاده لازم الفائده، ببيان المتكلّم أنّ ما عنده هو ما عند المخاطب مثلا، لا ما توهّمه فيه، ثمّ المراد بالاعتقاد ما يشمل الظّنّ بقرينه قوله: «أو تساويا عنده» حيث إنّ جعله الاعتقاد مقابلا للشّكّ يدلّ على أنّ المراد به هو مطلق الرّجحان.

[قصر القلب]

@

[قصر القلب]

أى لأنّ فيه قلبا و تبديلا لحكم المخاطب كله بغيره.

الأولى أن يقول: أو يتردّد فى ذلك حتّى يشمل ما إذا كان التّردّد فى أمرين على نحو لا يدرى أنّ الثّابت هل هو أحدهما أو كلاهما، و كذا ما إذا جزم بثبوت صفه على التّعيين، و أصاب، و بثبوت معها لا على لتّعيين، و كذا ما إذا شكّ فى ثبوت واحده و انتفائها.

لكونه قريبا، دون قوله: «يعتقد الشّركه» ، على أنّ العطف عليه مستلزم للزوم الفصل بالأجنبىّ بين المعطوف و المعطوف عليه.

قال فى الإيضاح ما هذا نصّه: و المخاطب بالثّانى من ضربىّ كلّ أعنى تخصيص أمر بصفه مكان أخرى، و تخصيص صفه بأمر مكان آخر، أمّا من يعتقد العكس، أى اتّصاف ذلك الأمر بغير تلك الصّفه عوضا عنها فى الأوّل، و اتّصاف غير ذلك الأمر بتلك الصّفه عوضا عنه فى الثّانى، و هذا يسمّى قصر قلب لقلبه حكم السّامع، و أمّا من تساوى الأمران عنده، أى اتّصاف ذلك الأمر بتلك الصّفه و اتّصافه بغيرها فى الأوّل، و اتّصافه بها، و اتّصاف غيره بها فى

أعنى الاتّصاف بالصّيفه المذكوره، و غيرها (۱) و قصر الموصوف على الصّيفه و اتّصاف الأمر المذكور و (۲) غيره بالصّفه فى قصر الصّفه على الموصوف حتّى (۳) يكون المخاطب بقولنا: ما زيد إلّا قائم (۴) ، من يعتقد اتّصافه بالقيام أو القعود من غير علم بالتّعيين، و بقولنا: ما شاعر إلّا زيد (۵) ، من يعتقد أنّ الشّاعر زيد أو عمرو، من غير أن يعلمه (۶) على التّعيين [و يسمّى]هذا القصر [قصر تعيين]لتعيينه ما هو غير معيّن عند المخاطب، فالحاصل (۷) إنّ التّخصيص (۸) بشىء (۹) دون شىء آخر، قصر إفراد و التّخصيص

الثّانى، انتهى.

و لا ريب أنّ هذا الكلام صريح فى أنّ «من تساوى عنده الأمران» عطف على «من يعتقد العكس» لا على «من يعتقد الشّركه» لمكان كلمه «إمّا» ، فإنّها تنادى بأعلى صوتها على أنّ «من تساوى عنده» عدل لقوله: «إمّا من يعتقد العكس» .

أى على سبيل البدليّه، فالواو بمعنى أو، يدلّ على ذلك قوله الآتى: «حتّى يكون المخاطب» .

الواو بمعنى أو، أى أو غيره.

كلمه حتّى تفريعيّه، بمعنى الفاء.

مثال القصر الموصوف على الصّفه.

مثال لقصر الصّفه على الموصوف.

[قصر التّعيين]

@

[قصر التّعيين]

أى من غير أن يعلم من يتّصف بالشّاعريّه على التّعيين.

أى حاصل ما سبق من قوله: و الأوّل من غير الحقيقى إلى هنا.

أى تخصيص المتكلّم شيئا بشىء، ففاعل المصدر و مفعوله محذوفان، و المفعول المحذوف الّذى هو الشىء إن كان واقعا على الصّفه، كان المراد بقوله: «بشىء» الموصف، فيتحقّق قصر الصّفه على الموصوف، أى جعلها مقصوره على الموصوف، و إن كان واقعا على الموصوف، كان المراد بقوله: «بشىء» الصّيفه، فيتحقّق قصر الموصوف على الصّيفه، أى جعلك هذا الموصوف مقصورا على تلك الصّفه، فالباء فى «بشىء» داخله على المقصور عليه، على كلا الأمرين.

أى صفه كان أو موصوفا.

هذا قسيم لقوله: «إن اعتقد المخاطب فيه العكس» .

ص :٣١٣

بشـیء مکان شیء، إن اعتقد المخاطب فیه العکس قصر قلب، و إن تساویا (۱) عنده قصر تعیین. و فیه (۲) نظر، لأنّا لو سلّمنا أنّ فی قصـر التّعیین تخصـیص شیء بشیء مکان شیء آخر، فلا یخفی أنّ فیه تخصیص شیء بشیء دون آخر، فإنّ قولنا: ما زید إلاّ قـائم، لمن یردّده بین القیـام و القعود، تخصـیص له بالقیام دون القعود، و لهـذا (۳) جعل السّکّاکی التّخصیص بشیء دون شیء مشترکا بین قصر الإفراد، و القصر الّذی سمّاه المصنّف قصر تعیین، و جعل التّخصیص بشیء مکان شیء قصر قلب فقطّ. [و شرط قصر الموصوف علی الصّفه إفرادا (۴) عدم تنافی الوصفین (۵)]لیصحّ اعتقاد المخاطب

هذا قسیم لقوله: «إن اعتقد المخاطب فیه العکس» .

أی فی هـذا الحاصـل نظر، و توضـیح ذلک یتوقّف علی مقـدّمه، و هی أنّ الشّارح قـد أدخل قصـر الإفراد و التّعیین فیما إذا کان التّخصیص مشتملا علی کلمه مکان حیث قال: «و التّخصیص بشیء مکان شیء. . .» .

و إذا عرفت هذه المقدّمه، فنقول أوّلا: لا نسـلّم إدخال قصـر التّعیین فی التّخصـیص بشـیء مکان شـیء آخر لأنّ المخاطب به لم یثبت الصّفه الأخری فی قصر الموصوف حتّی یثبت المتکلّم مکانها ما یعیّنه، بل هو متردّد بینهما.

و ثانیـا: سـلّمنا أنّ فیه تخصـیصا بشـیء مکـان شـیء آخر و لو احتمالا، فلا یخفی أنّ فیه أیضا تخصـیصا بشـیء دون شـیء آخر، فیکون داخلا فی قصـر الإفراد، و حینئذ فجعل قصـر التّعیین من تخصـیص شـیء بشـیء مکان شیء، لا من تخصیص شیء بشیء دون شیء آخر تحکّم، أی حکم بلا وجه و دلیل.

أی لأجل أنّ قصر التّعیین فیه تخصیص شیء بشیء دون آخر، و إنّ کونه من تخصیص شیء بشیء دون آخر أظهر من کونه من تخصـیص شیء مکان آخر، جعل السّکّاکی. . . ، فهذا اعتراض آخر غیر ما ذکر من التّحکّم، أی أنّه یلزمه التّحکّم، و مخالفه من تقدّمه من المؤلّفین بلا موجب.

[شرط قصر الإفراد]

@

[شرط قصر الإفراد]

منصوب علی أنّه مفعول مطلق لقصر، أو مفعول لأجله له أی قصر إفراد، أو لأجل الإفراد.

أی لا یکون مفهوم أحدهما عین نفی الآخر کالمفحمیّه و الشّاعریّه، و لا ملزوما لزوما

اجتماعهما فى الموصوف حتّى تكون الصّفه المنفيّه فى قولنا: ما زيد إلاّ شاعر، كونه كاتبا أو منجّما لا كونه مفحما، أى غير شاعر، لأنّ الإفحام و هو وجدان الرّجل غير شاعر ينافى الشّاعريّه [و]شرط قصر الموصوف على الصّفه [قلبا (١) تحقّق تنافيهما]أى تنافى الوصفين حتّى يكون المنفىّ فى قولنا: ما زيد إلاّ قائم، كونه قاعدا أو مضطجعا أو نحو ذلك (٢) ممّا ينافى القيام، و لقد أحسن (٣) صاحب المفتاح فى إهمال هذا الاشتراط، لأنّ قولنا: ما زيد إلاّ شاعر، لمن اعتقد أنّه كاتب، و ليس بشاعر، قصر قلب على ما صرّح به (۴) فى المفتاح مع عدم تنافى الشّعر و الكتابه، و مثل هذا (۵)

بيّنا فى الذّهن كالقيام و القعود، إذ لو كان كذلك لم يتصوّر اعتقاد المخاطب اجتماعهما، لأنّ امتناع اجتماع النّفى و الإثبات بديهىّ، كما تقرّر فى موضعه فلا يتحقّق قصر الإفراد لابتنائه على اعتقاد الشّركه.

و قد يقال: هذا الاشتراط لغو، لعلمه ممّا تقدّم من أنّ المخاطب بقصر الإفراد من يعتقد الشّركه، فإنّ هذا يفيد أنّ قصر الإفراد إنّما يكون عند اعتقاد الاشتراك فى الوصفين فهو تصريح بما ذكر من عدم التّنافى بين الوصفين، و خصّ هذا الشّرط بقصر الموصوف على الصّفه دون قصر الصّفه على الموصوف، لأنّ الموصوفات لا تكون إلاّ متنافيّه.

[شرط قصر القلب]

@

[شرط قصر القلب]

أى قصر قلب، و المراد بالتّنافى هنا التّنافى فى نفس الأمرو الواقع.

أى ككونه مستلقيا.

أى هذا تعريض على المصنّف حيث إنّه أساء فى اشتراط هذا الشّرط، و هو تحقّق التّنافى فى قصر الموصوف على الصّفه قصر قلب، فكان ينبغى له إهماله، كما أهمله السّكّاكى.

أى لأنّ الشّرط فى قصر القلب على ما صرّح به فى المفتاح هو اعتقاد المخاطب عكس ما يذكره المتكلّم، سواء كان التّنافى بينهما محقّقا فى الواقع أم لا- فقول الشّارح «مع عدم تنافى الشّعر و الكتابه» أى عدم تنافيهما فى الواقع لصحّه اجتماعهما فى موصوف واحد، و إن كان المخاطب يعتقد تنافيهما.

أى ما زيد إلاّ شاعر، لمن اعتقد أنّه كاتب خارج عن أقسام القصر.

خارج عن أقسام القصر (١) على ما ذكره المصنّف. لا يقال: (٢) هذا شرط للحسن، أو المراد التّنافى فى اعتقاد (٣) المخاطب. لأنّا نقول: أمّا الأوّل (۴) فلا دلاله للفظ عليه، مع أنّا نسلّم عدم حسن قولنا: ما زيد إلّا شاعر، لمن اعتقده كاتبا غير شاعر.

أى القصر الإضافىّ، أمّا خروجه عن قصر الإفراد فلاعتقاد المخاطب اتّصافه بصفه واحده، و فى قصر الإفراد لا بدّ أن يعتقد المخاطب اجتماعهما و اتّصافه بهما.

و أمّا خروجه عن قصر التّعيين فلكون المخاطب به متردّدا لا اعتقاد عنده و المخاطب هنا يعتقد ثبوت أحدهما و انتفاء الآخر.

و أمّا خروجه عن قصر القلب فلعدم تحقّق تنافى الوصفين هنا فى الواقع، و هو شرط فيه عند المصنّف فلابدّ منه على قول المصنّف، فيكون المثال المذكور خارجا عن أقسام القصر الإضافىّ على ما ذكره المصنّف من اشتراط التّنافى فى قصر القلب، و أمّا على صنيع السّكّاكى من إهماله فلا يكون هذا المثال خارجا عن الأقسام الثّلاثه، بل من قبيل قصر القلب، كما علمت.

أعنى لا يقال من جانب المصنّف لدفع الاعتراض المذكور أنّ تحقّق تنافى الوصفين شرط لحسن قصر القلب، لا لصحّته، و حينئذ فلا يخرج ما زيد إلّا شاعر، لمن اعتقد أنّه كاتب، عن أقسام القصر الثّلاثه، بل هو من قبيل قصر القلب، و إن كان غير حسن.

أى المراد من التّنافى هو التّنافى فى اعتقاد المخاطب من حيث اعتقاده بثبوت أحدهما، و انتفاء الآخر، سواء تنافيا فى الواقع أو لا؟ كما فى المثال المذكور، ثمّ إنّه ليس المراد بتنافيهما فى اعتقاد المخاطب اعتقاد تنافيهما فى نفس الأمر، بأن يعتقد أنّه لا يمكن اجتماعهما فى نفس الأمر.

أى و هو كونه شرطا فى حسن القلب، و حاصل الرّدّ أنّا لا نسلّم أنّ هذا مراد المصنّف لعدم دلاله لفظ الكتاب عليه، لأنّ الأصل فى الشّروط أن تكون للصحّه لا للحسن، بل كلامه فى الإيضاح الّذى هو كالشّرح لهذا الكتاب، ينافى كونه شرطا للحسن لأنّه قال: ليكون إثبات الصّفه مشعرا بانتفاء غيرها، فإنّ قضيّته أنّ الشّرط للتّحقيق لا للحسن، سلّمنا أنّ لفظ الكتاب مشعر بأنّه شرط فى الحسن، فلا نسلّم عدم حسن قولنا: ما زيد إلّا شاعر. . . ، فبطل حينئذ كونه شرطا فى الحسن.

ص :٣١۶

و أمّا الثّانى (١) فلأنّ التّنافى بحسب اعتقاد المخاطب معلوم ممّا ذكره فى تفسيره أنّ قصر القلب هو الّذى يعتقد فيه المخاطب العكس، فيكون هذا الاشتراط ضائعا، و أيضا لم يصحّ (٢) قول المصنّف فى الإيضاح أنّ السّكّاكى لم يشترط فى قصر القلب تنافى الوصفين. و علّل (٣) المصنّف رحمه اللّه اشتراط تنافى الوصفين بقوله: ليكون إثبات

أى كون المصنّف أراد تنافى الوصفين فى اعتقاد المخاطب لا بحسب نفس الأمر، فلا يصحّ أن يكون هذا هو المراد لما ذكره الشّارح حيث قال: «فلأنّ التّنافى بحسب اعتقاد المخاطب معلوم ممّا ذكره فى تفسيره أنّ قصر القلب هو الّذى يعتقد فيه المخاطب العكس، فيكون هذا الاشتراط ضائعا» ، أى لغوا، لأنّ التّنافى بحسب اعتقاد المخاطب مستفاد من كون المخاطب معتقدا للعكس، و هذا هو المراد بالتّنافى فى اعتقاد المخاطب، فدلّ هذا على أنّ مراده تنافى الوصفين فى الواقع، لا بحسب اعتقاد المخاطب.

أى على إراده هذا الاحتمال، لم يصحّ قول المصنّف فى الإيضاح الّذى هو كالشّرح لهذا الكتاب، و حاصل كلام الشّارح: أنّه لو كان مراد المصنّف من التّنافى التّنافى بحسب اعتقاد المخاطب، لم يصحّ قول المصنّف فى الإيضاح معترضا على السّكّاكى، أنّه لم يشترط فى قصر القلب تنافى الوصفين كما شرطناه، و ذلك لأنّ السّكّاكى قد شرط فيه كون المخاطب معتقدا للعكس، و هذا هو المراد بالتّنافى فى اعتقاد المخاطب، فمن هنا يظهر أنّ مراد المصنّف من تنافى الوصفين تنافيهما فى الواقع، لا بحسب اعتقاد المخاطب، إذ يبعد أن يعترض المصنّف على السّكّاكى بما هو قائل و معترف به، و إنّما يعترض عليه بما تحقّق إهماله له، و هو التّنافى فى نفس الأمر، لأنّه ممّا أهمله السّكّاكى.

أى فى الإيضاح، و أشار الشّارح بهذا إلى بطلان دليل المصنّف بعد ما أبطل مدّعاه من اشتراط الشّرط المذكور، و هو قوله فى الإيضاح ليكون إثبات الصّفه مشعرا بانتفاء الأخرى، أى إنّما اشترط فى قصر القلب تنافى الوصفين لأجل أن يكون إثبات الصّفه مشعرا بانتفاء الأخرى، انتهى.

فإذا قيل: ما زيد إلّا قائم، كان إثبات القيام مشعرا بانتفاء القعود، و لم يحصل ذلك الإشعار، إلّا إذا كان الوصفان متنافيين فى نفس الأمر.

ص :٣١٧

الصّفه مشعرا بانتفاء غيرها، و فيه نظر بيّن فى الشّرح (١) . [و قصر التّعيين أعمّ]من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو لا (٢) ، فكلّ مثال يصل لقصر الإفراد و القلب يصلح لقصر التّعيين من غير عكس.

وجه النّظر: أنّه يجوز أن يعلم انتفاء ذلك بقرينه من القرائن، لا بـذلك التّنافى بين الوصـفين، و تفصـيل ذلك أنّه إن أراد ليكون إثبات المتكلّم الصّفه مشـعرا بانتفاء غيرها، و هو ما اعتقده المخاطب، ففيه أنّ أداه القصـر مشعره بذلك من غير حاجه للّتنافى، و إن أراد أنّ إثبـات المخـاطب الصّـفه مشـعر بانتفـاء غيرهـا، و هى الّتى أثبتهـا المتكلّـم كالقيـام حتّى يكـون هـذا عكسـا لحكم المخاطب، فيكون قصـر قلب، ففيه أنّ إثبات المخاطب لا إشـعار له بانتفاء شىء أصلا، إذ غايه ما يفهم منه الإثبات فقطّ، و انتفاء الغير إن فهمه منه المتكلّم فبقرينه.

أو بعباره أخرى كأن يقول: ما زيد إلّا قاعد، فيقول المتكلّم ردّا عليه: ما زيد إلّا شاعر، و لا يتوقّف على التّنافى.

و الحاصل إنّ شـرط قصـر القلب اعتقاد المخاطب عكس ما يذكره المتكلّم سواء تحقّق التّنافى بينهما أم لا، و ما ذكره المصـنّف من اشتراط تنافى الوصفين لا يتمّ، و حينئذ فالحقّ مع السّكّاكى فى إهمال ذلك الشّرط.

[شرط قصر التّعيين]

@

[شرط قصر التّعيين]

هذا إشاره إلى أنّه ليس المراد بكونه أعمّ أنّه أعمّ من لقصرين الآخرين بحسب حقيقته، لأنّ حقيقته مباينه لحقيقه كلّ من الإفراد و القلب، لأنّ الإفراد متقوّم على اعتقـاد الشّـركه، و القلب متقوّم على اعتقاد العكس، و التّعيين متقوّم على عـدم الاعتقادين، فلا مجـال لكونه أعمّ منهمـا بحسب حقيقته، بـل المراد أنّه أعمّ منهمـا من حيث الحمـل، قوله: «من غير عكس» إشاره إلى أنّ المراد بالعكس هو العكس بمعنى اللّغوى، أى كلّ مادّه تصـلح مثالا لقصر التّعيين، لا تصلح مثالا لواحد منهما لأنّه ربّما صلح للتّعيين ما لا يصـلح للإفراد، و هو الّذى يصـلح للقلب، و ربّما صلح له ما لا يصلح للقلب، و هو الّذى صلح للإفراد، و بالجمله أنّه ليس كلّ مثـال يصـلح لقصـر القلب أو الإفـراد يصـلح لقصـر التّعيين، لأنّهما مشـروطان بقيـد عـدم التّنافى أو بالتّنافى، و قصـر التّعيين ليس مشروطا بشىء.

ص :٣١٨

طرق القصر

[و للقصر (۱) طرق (۲)]و المذكور ههنا أربعه و غيرها قد سبق ذكره (۳) فالأربعه المذكوره ههنا [منها (۴) العطف كقولك فى قصره]أى قصر الموصوف على الصّفه [إفرادا (۵) زيد شاعر لا كاتب، أو ما زيد كاتبا بل شاعر]،

[طرق القصر]

@

[طرق القصر]

أى سواء كان حقيقيّا أو إضافه.

[منها العطف]

@

[منها العطف]

أى أسباب تفيده، و هى كثيره، منها تعريف الجزأين، و فصل المبتدأ بضمير الفصل، و قولك مثلا:

جاء زيد نفسه، أى لا غيره، و قولك: زيد مخصوص بالقيام دون عمرو، و المذكور ههنا هى أربعه، و إنّما لم يذكر غيرها، لأنّ الغير إمّا أنّه ليس معدودا من الطّرق اصطلاحا، كالتّأكيد المعنوى، كقولك: جاء زيد نفسه، و إمّا أنّه مخصوص بالمسندين كضمير الفصل، و إمّا لأنّه عائد إلى هذه الأربعه، كبل الّتى هى للإضراب، و لكن الّتى للاستدراك لا للعطف، لأنّهما يرجعان إلى معنى العطف، و لزياده الطّرق على الأربعه أتى فى عدّها بمن التّبعيضيّه، أعنى قوله: «منها العطف» .

أى فى بحث المسند إليه، كضمير الفصل، و تعريف المسند، أو المسند إليه بلام الجنس. فالقصر بضمير الفصل، و تعريف المسند و المسند إليه داخل فى القصر الاصطلاحى، لكنّ المصنّف لم يذكر هذه الثّلاثه فى هذا الباب لاختصاصها بالمسند و المسند إليه، و المقصود فى المقام بيان الطّرق العامّه.

أى من طرق القصر، العطف بلا، و بل، و لكن، و إنّما قدّم العطف على بقيّه الطّرق، لأنّه أقواها حيث يصرّح فيه بالطّرفين، أى المثبت و المنفى بخلاف غيره، فإنّ النّفى فيه ضمنيّ، ثمّ قدّم النّفى و الاستثناء على إنّما، لأنّه أصرح دلاله على التّخصيص من إنّما، و أخّر التّقديم عن الكلّ، لأنّ دلالته على التّخصيص ذوقيّه لا وضعيّه، ثمّ إنّ العطف يكون للقصر الحقيقيّ و الإضافيّ، و

ذلك لأنّه إن كان المعطوف خاصّا نحو: زيد شاعر لا عمرو، فالقصر إضافيّ، و إن كان عامّا نحو:

زيد شاعر لا غير زيد، فالقصر حقيقيّ.

مفعول مطلق لقصر أو مفعول لأجله.

ص :٣١٩

مثّل (١) بمثالين: أوّلهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه، و المنفى معطوف، و الثّانى بالعكس. [و قلبا (٢) زيد قائم لا قاعد (٣) ، أو ما زيد قاعدا بل قائم (۴)]. فإن قلت (۵) : إذا تحقّق تنافىّ الوصفين فى قصر القلب، فإثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائده نفى الغير و إثبات المذكور بطريق الحصر.

أى مثّل المصنّف بمثالين: أحدهما أن يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه، و المنفىّ هو المعطوف، و الثّانى بالعكس، أى أنّ الوصف المنفىّ فيه معطوف عليه، و المثبت معطوف، ثمّ يشترط فى إفاده بل القصر أن يتقدّمها نفى كالمثال المذكور، فنحو: ما زيد كاتبا بل شاعر، معناه نفى الكتابه عن زيد، و إثبات الشّعر له، و تمثيل المصنّف ببل و لا إشعار بأنّ طريق العطف للقصر، هو لا ـ وبل دون سائر حروف العطف، وجه الإشعار: أنّه كان فى مقام طريق العطف للقصر، فالاقتصار بهما، و عدم ذكر غيرهما كاشف عن أنّ طريق العطف للقصر هو لا وبل دون غيرهما، و إلاّ لبيّنه.

أى اقتصاره على القصرين، أعنى الإفراد و القلب، ربّما يوهم عدم جريان طريق العطف فى قصر التّعيين، لكنّ المفهوم من دلائل الإعجاز جريانه فيه.

فالاقتصار ليس لعدم الجريان، بل لما سيصرّح به الشّارح فى قوله: «و لمّا كان كلّ ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التّعيين، لم يتعرّض لذكره» فانتظر.

أى لمن اعتقد أنّه قاعد، و الشّرط و هو تنافى الوصفين موجود.

أى لمن اعتقد أنّه قاعد، و مثّل بمثالين لما سبق من أنّ أحدهما مثال للنّفى، و الآخر للإثبات.

حاصل الإشكال: إنّ قصر القلب بطريق العطف، لا ـ فائده له على مذهب المصنّف مطلقا، و ذلك لأنّه شرط فيه تحقّق تنافى الوصفين، و إذا تحقّق أى ثبت تنافيهما، كما فى المثالين علم من نفى أحدهما ثبوت الآخر، و كذا من ثبوت أحدهما نفى الآخر، و حينئذ فلا فائده فى عطف المثبت على المنفىّ، أو عطف المنفى على المثبت و كذا على مذهب غيره فى صوره تحقّق التنافى، ثمّ هذا الإيراد مبنىّ على تحقّق التنافى، و قول الشّارح فإثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير، أى و كذا نفى أحدهما يكون مشعرا بثبوت الآخر، و لو زاد الشّارح جانب النّفى على الإثبات لكان أولى ليشمل المثال، و الجواب الّذى ذكره شامل له أيضا،

قلت: (١) الفائده فيه التّنبيه على ردّ الخطأ فيه، و إنّ المخاطب اعتقد العكس، فإنّ قولنا: زيد قائم، و إن دلّ على نفى القعود، لكنّه خال عن الدّلاله على أنّ المخاطب اعتقد أنّه قاعد. [و فى قصرها]أى قصر الصّفه على الموصوف إفرادا أو قلبا بحسب المقام [زيد شاعر لا عمرو، أو ما عمرو شاعرا بل زيد (٢)]و يجوز ما شاعر عمرو بل زيد، بتقديم الخبر (٣) ، لكنّه (۴) يجب حينئذ (۵) رفع الاسمين لبطلان العمل (۶) ، و لمّا لم يكن (٧) فى قصر الموصوف على الصّفه مثال الإفراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافى فى الإفراد، و تحققّ التنافى فى القلب على زعمه، أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان،

لأنّ حاصله إنّ الجمع بين النّفى و الإثبات للتّنبيه على ردّ الخطأ، سواء تقدّم أو تأخّر.

و حاصل الجواب و الدّفع: إنّ فائده التّعرّض لنفى الغير بعد الإثبات المطلوب بطريق الحصر هو الإشعار بأنّ المخاطب اعتقد لعكس، لأنّ القيد الزّائد من البليغ حيث لا يحتاج إليه تطلب له فائده، و أقرب شىء يعتبر فائده له فى المقام على ما يقتضيه الذّوق السّليم هو الرّدّ على المخاطب، فإنّ المتبادر من قولنا: كان كذا لا كذا، إنّ المعنى لا كذا كما تزعم أيّها المخاطب، بل كذا، فإذا لا مجال للاعتراض المذكور.

فإن كان المخاطب معتقدا شركه زيد و عمرو فى الشّاعريّه، أو فى انتفائها، كان القصر المستفاد منهما قصر إفراد، و إن كان معتقدا للعكس كان قصر قلب، ثمّ إنّه أتى بالمثالين لما تقدّم آنفا.

أى بتقديم الخبر على الاسم، كما هو مقتضى السّياق.

أى الشّأن.

أى حين قدّم خبره على اسمه.

أى عمل ما لعدم التّرتيب بين الاسم و الخبر، لأنّ شاعر خبر مقدّم، و عمرو مبتدأ مؤخّر، فإنّ الشّرط فى عملها ترتيب معموليها، و قد فقد التّرتيب، و يجوز أن يكون الوصف مبتدأ و ما بعده فاعلا، أغنى من الخبر.

جواب عن سؤال مقدّر، تقريره: إنّ المصنّف اكتفى فى قصر الصّفه على الموصوف بالمثالين المذكورين، و هذا على خلاف ما ينبغى فإنّهما ناظر إلى قصر الإفراد إن لم يكن الموصوفان فيهما متنافيين، و إمّا ناظر إلى قصر القلب إن كان الموصوفان فيهما متنافيين،

بخلاف قصر الصّيفه، فإنّ مثالا واحدا يصلح لهما (١) ، و لمّا كان (٢) كلّ ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التّعيين، لم يتعرّض لذكره، و هكذا فى سائر الطّرق.

فكان عليه أن يورد أربعه أمثله، كما صنع ذلك فى قصر الموصوف على الصّفه.

و حاصل الجواب:

إنّه لا حاجه إلى إيراد أزيد من المثالين هنا، لأنّهما صالحان لكلّ من قصر القلب و الإفراد بحسب زعم المخاطب، و السّرّ فى ذلك أنّه اشترط التنافى فى القلب و عدمه فى الإفراد فيما إذا كان القصر قصر الموصوف على الصّيفه دون قصر الصّيفه على الموصوف، و لازم ذلك عدم صلوح مثال واحد فى الأوّل لكلّ من القصرين و صلوحه لهما فى الثّانى.

أى للقلب و الإفراد، و إنّما عدّهما واحدا نظرا إلى متعلّقهما، و الحاصل إنّ مثالا واحدا يصلح لهما، إذ لم يشترط فيه تنافى الموصوفين، لأنّ التنافى بالمعنى المذكور بأن يكون مفهوم أحدهما عين نفى الآخر أو ملزوما له لزوما بيّنا، لا يتصوّر بين الموصوفات، فلا وجه لاشتراطه، فإذا ما ذكره المصنّف من المثالين صالح لكلّ منهما، فلا وجه للاعتراض المذكور.

جواب عن سؤال مقدّر، تقريره:

أنّه كان على المصنّف أن يتعرّض لقصر التّعيين، و يذكر له مثالا، فما وجه تركه له رأسا.

و حاصل الجواب:

إنّه لم يتعرّض لمثال قصر التّعيين رأسا، أى لا فى قصر الموصوف على الصّفه، و لا فى قصر الصّفه على الموصوف، لأنّ ما ذكره من الأمثله صالحه لأن تكون أمثله له، إذ لا يشترط فيه عدم التنافى، أو التنافى كما عرفت، و لهذا لم يتعرّض لذكر قصر التّعيين، و كذا الكلام فى سائر الطّرق، يعنى أورد-فى الطّرق الباقيه من النّفى و الاستثناء، و إنّما و تقديم ما حقّه التّأخير-فى قصر الموصوف على الصّيفه مثال قصر القلب منفردا عن مثال قصر الإفراد لامتناع الاجتماع عنده، و فى قصر الصّيفه على الموصوف مثالا واحدا لهما لإمكان الاجتماع، و ترك مثال قصر التّعيين فى الكلّ، لأنّ كلّ ما هو مثال لهما مثال له بحسب زعم المخاطب.

[و منها (۱) النّفى و الاستثناء (۲) ، كقولك فى قصره (۳)]إفرادا (۴) [ما زيد إلّا شاعر (۵) و] قلبا [ما زيد إلّا قائم (۶) ، و فى قصرها (۷)]إفرادا و قلبا [ما شاعر إلّا زيد (۸)]

[و منها النّفى و الاستثناء]

@

[و منها النّفى و الاستثناء]

أى من طرق القصر «النّفى» أى بأىّ أداه كان، لأنّ أدوات النّفى كثيره، كليس و ما و إن و غيرها ممّا يفيد النّفى.

أى الاستثناء بإلاّ ـ و أخواتها، ثمّ إنّه لم يقل: و منها الاستثناء، لأنّ الاستثناء من الإثبات، كقولك: جاء القوم إلّا زيدا لا يفيد القصر، لأنّ الغرض منه الإثبات فقطّ، و الاستثناء قيد مصحّح له، و كأنّك جاء القوم المغايرون لزيد، و لو كان الاستثناء المذكور من طرق القصر لكان من طرقه الصّفه أيضا، نحو: جاء النّاس العابدون، و لم يقل به أحد بخلاف ما تقدّم فيه النّفى، فإنّ الغرض منه حينئذ النّفى، ثمّ الإثبات المحقّقان للقصر، و ليس الغرض منه تحصيل الحكم الإثباتىّ فقطّ.

قوله: «كقولك فى قصره» أى قصر الموصوف على الصّفه «إفرادا» أى قصر إفراد، أو لأجل قصر الإفراد.

مفعول مطلق لقصره، أو مفعول لأجله.

أى لمن يعتقد اتّصافه بالشّعر و غيره، كالكتابه و نحوها.

يمكن أن يقال: إنّه لا وجه لتكرار المثال هنا، و ذلك لأنّ قوله: «ما زيد إلّا شاعر» يصلح أن يكون مثالا لقصر الإفراد إن قدّرنا لا كاتب، و لقصر القلب إن قدّرنا لا مفحم، و كذلك قوله: «ما زيد إلّا قائم» فإنّه إن قدّرنا لا كاتب يكون مثالا لقصر الإفراد، و إن قدّرنا لا قاعد، يكون مثالا لقصر القلب.

و السّرّ فى ذلك: إنّ المنفىّ ليس بمصرّح به فى النّفى و الاستثناء، فلنا أن نقدّره على أحد الوجهين، بخلاف العطف فإنّ المنفىّ كان فيه مصرّحا به فيستحيل أن يكون منافيا، و غير مناف، فلابدّ فيه من المثالين.

أى قصر الصّفه على الموصوف.

فإنّه إن كان لمن اعتقد بأنّ كلّا من زيد و عمرو شاعر، يكون القصر قصر إفراد، و إن كان لمن اعتقد أنّ عمرا شاعر لا زيد، يكون القصر قصر قلب.

و الكلّ (۱) يصلح مثالا للتّعيين، و التّفاوت (۲) إنّما هو بحسب اعتقاد المخاطب [و منها إنّما (۳) كقولك فى قصره]إفرادا [إنّما زيد كاتب (۴) و]قلبا [إنّما زيد قائم (۵) ، و فى قصرها] إفرادا و قلبا (۶) ، [إنّما قائم زيد]و فى دلائل الإعجاز (۷) أنّ إنّما و لا العاطفه إنّما يستعملان فى الكلام المعتدّ به لقصر القلب دون الإفراد.

أى من الأمثله المذكوره لقصره أو لقصرها «يصلح مثالا للتّعيين» .

أى التّغاير بين ما تقدّم من قصرى الإفراد و القلب و بين قصر التّعيين بحسب اعتقاد المخاطب.

لا- يقال: إنّه لا- اعتقاد للمخاطب فى قصر التّعيين كى يكون التّفاوت بحسب اعتقاده، فكان عليه أن يقول: و التّفاوت إنّما هو بحسب حال المخاطب.

فإنّه يقال فى الجواب عن ذلك بأنّ: فى الكلام حذف الواو مع ما عطفت، أى بحسب اعتقاد المخاطب، و عدم اعتقاده، بمعنى أنّه إن اعتقد المخاطب الاشتراك، فالقصر إفراد، و إن اعتقد العكس فقلب، و إن لم يعتقد شيئا فتعيين.

[و منها إنّما]

@

[و منها إنّما]

أى سواء بالكسر أو الفتح، و ذلك لأنّ الموجب للحصر فى إنّما بالكسر موجود فى أنّما بالفتح، فمن قال: إنّ سبب إفاده إنّما بالكسر الحصر تضمّنها معنى ما و إلّا لا بدّ له أن يقول بإفاده أنّما بالفتح أيضا القصر، لوجود هذا الملاك فيه أيضا.

أى لمن اعتقد أنّه كاتب لا شاعر.

أى لمن اعتقد أنّه قاعد، و يرد على تعدّد المثال ما مرّ من أنّ المثال الواحد يصلح للإفراد و القلب، لأنّ القائميّه مثلا إن أضيفت إلى ما ينافيها كالقاعديّه يكون القصر قلبا، و إن أضيفت إلى ما لا ينافيها كالشّاعريّه يكون القصر إفرادا، فلا حاجه إلى تعدّد المثال.

أى بحسب حال المخاطب فإن كان معتقدا أنّ القائم زيد و عمرو، فالقصر إفراد، و إن كان معتقدا بأنّه عمرو فقطّ، فالقصر قلب، كما أنّه لو كان متردّدا كان القصر تعيينا.

هذا الكلام اعتراض من الشّارح على المصنّف، حاصله: إنّ المصنّف جعل إنّما لقصر القلب، و قصر الإفراد، هذا مخالف لما فى دلائل الإعجاز، و فيه إنّ إنّما و لا- العاطفه إنّما يستعملان فى الكلام البليغ فى قصر القلب دون الإفراد، فإذا لا وجه لما صنعه المصنّف.

لا يقال: إنّه لا حزازه فی مخالفته للشّیخ، لأنّ رأیه لیس بحجّه علیه.

ص :۳۲۴

و أشار إلى سبب إفاده إنّما القصر بقوله: [لتضمّنه معنى ما و إلاّ]و أشار بلفظ التّضمّن إلى أنّه ليس بمعنى ما و إلاّ، حتّى كأنّهما لفظان مترادفان (١) إذ فرق (٢) بين أن يكون فى الشّىء معنى الشّىء (٣) ، و أن يكون الشّىء الشّىء (۴) على الإطلاق (۵) ، فليس (۶) كلّ كلام يصلح فيه ما و إلاّ، يصلح فيه إنّما، صرّح بذلك الشّيخ فى دلائل الإعجاز.

لأنّا نقول: إنّ الشّيخ لم يستند على ذلك برأيه، بل إنّما استند عليه بالاستقراء، حيث نسب ما ذكره إلى استعمال البلغاء، فإذا لا وجه لمخالفته له، فإنّه لا بدّ لكلّ جاهل أن يرجع إلى أهل الخبره.

أى و ليسا بمترادفين حقيقه، لأنّ من شرط التّرادف الاتّحاد معنى و أفرادا، و هما متّحدان فى المعنى فقطّ، و قوله: «لتضمّنه معنى ما و إلاّ» إشاره إلى ردّ ما ذكره الأصوليّون من أنّ ما فى إنّما للنّفى و إنّ للإثبات. وجه الإشاره: أنّه لو كان الأمر كذلك لقال: لكونه بمعنى ما و إلاّ أو لتضمّنه ما و إلاّ، كتضمّن الكلام للكلمتين، فإنّ هاتين العبارتين أصرح فى إفاده المقصود من قوله: «لتضمّنه معنى ما و إلاّ» ، و حيث إنّه عدل منهما إليه يظهر أنّ وجه العدول: الإشاره إلى أنّ ما و إنّ فى إنّما ليس للإثبات و النّفى، بل كلمه ما كافّه زائده، و كلمه إنّ فى هذا الحال موضوعه لمعنى إجمالىّ مشتمل على معنى ما و إلاّ، أى النّفى و الإثبات الموجبين للقصر.

علّه للنّفى، و ملخّص الفرق: إنّ الأوّل يقتضى أن يكون معنى الشّىء الأوّل كلاّ، و معنى الشّىء الثّانى جزء، و الثّانى: يوجب أن يكون معناهما واحدا، و هما مترادفان فى المعنى، ثمّ إنّما و ما و إلاّ من قبيل الأوّل لا الثّانى.

أى كما فى موارد التّضمّن.

أى كما فى موارد التّرادف.

أى من غير اعتبار التّضمّن.

تفريع على قوله: «أنّه ليس بمعنى ما و إلاّ» و ذلك كالأمر الّذى شأنه أن ينكر، فإنّه صالح لأن يستعمل فيه ما و إلاّ، و لا يصلح لإنّما، لأنّها إنّما تستعمل فيما شأنه أن لا ينكر، و كمن الزّائده فإنّه يصلح معها ما و إلاّ، دون إنّما نحو: ما من إله إلاّ اللّه، و لا يصحّ أن يقال: إنّما من إله اللّه، لأنّ من لا تزاد فى الإثبات، فلو كان إنّما بمعناهما كان كلّ كلام يصلح فيه ما و إلاّ يصلح فيه إنّما، فهذا دليل على عدم التّرادف.

و لمّا اختلفوا (١) فى إفاده إنّما القصر، و فى تضمّنه (٢) معنى ما و إلاّ بيّنه (٣) بثلاثه أوجه، فقال: [لقول المفسّرين: إِنَّمٰا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ اَلْمَيْتَةَ (١)بالنّصب (۴) ، معناه ما حرّم عليكم إلاّ الميته (۵) و]هذا المعنى [هو المطابق لقراءه الرّفع]

[سبب إفاده إنّما القصر]

@

[سبب إفاده إنّما القصر]

أى فقال بعضهم: إنّها لا تفيد الحصر، و قيل: تفيده عرفا، و قيل: عرفا و استعمالا.

عطف السّبب على المسبّب.

أى المذكور من إفاده إنّما الحصر، و من تضمّنها معنى ما و إلاّ، و استدلّ على تضمّن إنّما معنى ما و إلاّ بثلاثه أوجه، أشار إلى الأوّل بقوله: «لقول المفسّرين» الموثوق بتفسيرهم لكونهم من أئمّه اللّغه و البيان.

[القراءات المختلفه فى قوله تعالى: إِنَّمٰا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ اَلْمَيْتَةَ]

@

[القراءات المختلفه فى قوله تعالى: إِنَّمٰا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ اَلْمَيْتَةَ]

أى نصب اَلْمَيْتَةَ .

و قيل: إنّ فى هذا الاستدلال نظر، لما فيه من الدّور، لأنّ المفسّرين يستدلّون بقول أهل المعانى، فإذا استدلّ أهل المعانى بقول المفسّرين جاء الدّور، فالمناسب الاستدلال باستعمال العرب.

و أجيب عن ذلك بأنّ المفسّرين يستدلّون بكلام علماء المعانى، هم المتأخّرون منهم، و المراد بالمفسّرين الّذين استدلّ علماء البيان بكلامهم هم المتقدّمون من العرب العارفون بموضوعات الألفاظ نحو ابن عبّاس و ابن مسعود و مجاهد، فمن فسّر القرآن من أكابر الصّحابه قبل تدوين علم المعانى، فلا مجال لتوهّم الدّور، ثمّ إنّه ظهر ممّا ذكرنا من تقييد المفسّرين بالعارفين الجواب عمّا ربّما يتخيّل من أنّه لا معنى للاستدلال على معنى لفظ لغوىّ بقول المفسّرين، فإنّه لا بدّ من أن يثبت من اللّغه و لا مجال للرّأى فيه.

وجه الظّهور إنّ التّمسّك بقولهم من حيث إنّهم عارفون باللّغه فهو من باب الاستدلال بالنّقل عن اللّغه لا من باب الاستدلال بما

أدّی إلیه حدسهم و رأیهم.

ثمّ قول المصنّف إِنَّمٰا حَرَّمَ عَلَیْکُمُ اَلْمَیْتَهَ بالنّصب مبتدأ، و خبره قوله: «معناه ما حرّم علیکم إلاّ المیته» .

۱- ۱) سوره النّحل:۱۱۵.

أی (۱) رفع المیته، و تقریر (۲) هذا الکلام أنّ فی الآیه ثلاث قراءات (حرم) مبنیّا للفاعل، مع نصب المیته، و رفعها و (حرم) مبنیّا للمفعول مع رفع المیته، کذا فی تفسیر الکواشی (۳) ، فعلی القراءه (۴) الأولی، ما فی إنّما کافّه، إذ لو کانت (۵) موصوله لبقی إنّ بلا خبر، و الموصول بلا عائد، و علی الثّانیه موصوله لتکون المیته خبرا،

أی تفسیر لقوله: «هو المطابق لقراءه الرّفع» ، إذ القراءات بعضها مفسّره لبعض، فإذا کانت قراءه الرّفع مفیده لحصر المحرّم فی المیته ینبغی أن یکون المراد فی قراءه النّصب أیضا الحصر، فلو لم یکن إنّما للحصر لکان الکلام خالیا عن أداه الحصر مع کونه مقصودا.

جواب عن سؤال مقدّر، تقریره أنّ تأیید قول المفسّرین بالمطابقه لقراءه الرّفع غیر صحیح لاشتمال کلتا القراءتین علی إنّما، فیکون علی هذا تأیید إفاده إنّما للحصر بنفسه.

و حاصل الجواب أنّه إنّما یلزم تأیید الشّیء بنفسه لو أرید بقراءه الرّفع رفع (المیته) مع کون (حرم) مبنیّا للمفعول، و فرض ما مع ذلک کافّه، و لیس الأمر کذلک، إذ المراد رفع (المیته) مع کون (حرم) مبنیّا للفاعل، و لیس فیه کلمه إنّما بل کلمتا إن و ما الموصوله، فلا یلزم التأیید بنفسه، و لو فرض کون المراد رفع (المیته) مع کون (حرم) مبنیّا للمفعول، لم یلزم ذلک أیضا، لأنّ جعل ما کافّه، و إن کان صحیحا عندئذ إلاّ أنّ الأرجح جعلها موصوله لبقاء إن عندئذ علی أصلها، و هو کونها عامله.

بضمّ الکاف و تخفیف الواو نسبه إلی کواشه حصن من أعمال الموصل، و هو الإمام موفّق الدّین أحمد بن یوسف بن الحسین الکواشی.

أی کون (حرم) مبنیّا للفاعل مع نصب (المیته) .

جواب عن سؤال مقدّر تقریره أنّه لم لا یجوز أن تکون إنّما مرکّبه من إن و ما الموصوله، و یکون ما حرّم اللّه إلاّ المیته مفیدا للقصر المستفاد من تعریف المسند إلیه بالموصولیّه حیث إنّ الموصول عند عدم العهد یحمل علی الجنس، فیفید القصر عند وقوعه مبتدأ و خبرا.

و حاصل الجواب و الدّفع:

أنّه لا یمکن عندئذ الالتزام بکون ما موصوله، لاستلزام إنّ بلا خبر، و الموصول بلا عائد.

ص :۳۲۷

إذ لا يصحّ ارتفاعها بحرّم المبنىّ للفاعل على ما لا يخفى (۱) ، و المعنى (۲) إنّ الّذى حرّمه اللّه تعالى عليكم هو الميته، و هذا يفيد الحصر (۳) ، [لما مرّ]فى تعريف المسند من أنّ نحو: المنطلق زيد، و زيد المنطلق، يفيد قصر الانطلاق على زيد، فإذا كان إنّما متضمّنا معنى ما و إلاّ، و كان معنى القراءه الأولى ما حرّم اللّه عليكم إلاّ الميته، كانت (۴) مطابقه للقراءه الثّانيه، و إلاّ (۵) لم تكن مطابقه لها

من فساد المعنى، لأنّ المستتر فى (حرم) عائد إلى اللّه تعالى، فلا تكون الميته فاعلا له، و لأنّه يلزم أن تكون الميته هو المحرّم-بالكسر-، فيفيد المعنى لأنّ الميته محرّمه- بالفتح-، لا محرّمه-بالكسر-، لأنّ المحرّم-بالكسر-هو اللّه تعالى.

أى و المعنى على القراءه الثّانيه.

أى يفيد قصر التّحريم على الميته، و ما عطف عليها فى الآيه، لأنّ الّذى حرّم فى قوّه المحرّم المعرّف بلام الجنس، لما عرفت من أنّ الموصول عن عدم العهد يحمل على الجنس و العموم، فيفيد القصر لما مرّ فى تعريف المسند من أنّ نحو المنطلق زيد، أى مفيد للحصر، سواء جعلت اللاّم موصوله أو حرف تعريف، فكما أنّ مثال المنطلق زيد، يفيد حصر الانطلاق فى زيد، كذلك المقام حيث يفيد حصر التّحريم فى الميته، لأنّ المعنى إنّ المحرّم عليكم هو الميته، و إنّما ذكر زيد المنطلق، و إن لم يكن مقصودا بالاستشهاد، إذ المقصود به إنّما هو الأوّل و هو المنطلق زيد، لأنّ الميته معرّف بلام الجنس فيفيد قصر الميته على المحرّم أيضا، كما فى زيد المنطلق.

كان جواب الشّرط أعنى قوله: «فإذا كان إنّما متضمّنا. . .» ، و حاصل الكلام فى المقام أنّه لمّا ثبت أنّ القراءه الثّانيه تفيد القصر فوجب أن تكون القراءه الأولى أعنى قراءه النّصب أيضا مفيده للقصر، لأنّ القراءه الثّانيه يجب أن تكون مطابقه للقراءه الأولى لا مباينه.

أى و إن لم تكن إنّما متضمّنه معنى ما و إلاّ لم تكن القراءه الأولى مطابقه للقراءه الثّانيه.

لإفادتها (۱) القصر، فمراد السّكّاكى و المصنّف بقراءه النّصب و الرّفع هو القراءه الأولى و الثّانيه (۲) ، و لهذا (۳) لم يتعرّضا للاختلاف فى لفظ حرّم (۴) بل (۵) فى لفظ الميته رفعا و نصبا، و أمّا على القراءه الثّالثه أعنى رفع الميته، و حرّم مبنيّا للمفعول، فيحتمل أن تكون ما كافّه، أى ما حرّم عليكم إلاّ الميته، و أن تكون موصوله (۶) أى إنّ الّذى حرّم عليكم (۷) هو الميته، و يرجّح هذا (۸) ببقاء إنّ عامله على ما هو أصلها (۹) . و بعضهم توهّم أنّ مراد السّكّاكى و المصنّف بقراءه الرّفع على هذه القراءه الثّالثه (۱۰) ،

أى لإفاده القراءه الثّانيه القصر بخلاف الأولى، فإنّها لا تفيده على هذا التّقدير، أى على تقدير عدم تضمّن إنّما معنى ما و إلاّ.

أى و ليس مرادهما بقراءه الرّفع القراءه الثّالثه، و قد عرفت أنّ المراد بالقراءه الأولى قراءه النّصب، و القراءه الثّانيه هى قراءه الرّفع مع بناء (حرم) للفاعل فيهما.

أى و لأجل أنّ مراد السّكّاكى و المصنّف بقراءه النّصب و الرّفع ما ذكرنا لم يتعرّضا، أى السّكّاكى و المصنّف للاختلاف فى لفظ (حرم) .

أى لعدم الاختلاف فى لفظ (حرم) حين كان مرادهما ما سبق، لأنّ (حرم) مبنىّ للفاعل على القراءتين المذكورتين.

أى تعرّضا للاختلاف فى لفظ الميته لوجود الاختلاف فيه.

أى فى محلّ نصب على أنّها اسم إنّ و الميته خبرها.

و الحصر حاصل على كلّ تقدير، و هو حاصل بإنّما على التّقدير الأوّل، و بالتّعريف الجنسى على التّقدير الثّانى.

أى الاحتمال الثّانى، و هو كون ما موصوله.

أى الأصل فى إنّ العمل، فهذا يكون وجها لترجيح الاحتمال الثّانى على الاحتمال الأوّل، ثمّ إنّه قد يعارض ما ذكره الشّارح من وجه ترجيح جعل ما موصوله على جعلها كافّه بإنّ جعلها كافّه، يؤيّده رسم الخطّ، فإنّ رسم الخطّ فى ما الموصوله الانفصال، إلاّ أن يقال: بأنّ رسم القرآن غير تابع لرسم الخطّ المصطلح.

أى رفع الميته مع بناء (حرم) للمفعول.

فطالبهما (١) بالسّبب فى اختيار كونها موصوله، مع أنّ الزّجّاج اختار أنّها (٢) كافّه [و لقول النّحاه (٣) إنّما لإثبات ما يذكر بعده و نفى ما سواه]أى سوى ما يذكر بعده، أمّا فى قصر الموصوف نحو: إنّما زيد قائم، فهو لإثبات قيام زيد، و نفى ما سواه من القعود و نحوه (۴) و أمّا فى قصر الصّفه نحو إنّما يقوم زيد فهو لإثبات قيامه (۵) و نفى ما سواه من قيام عمرو و بكر و غيرهما، [و لصحّه (۶) انفصال الضّمير معه]أى مع إنّما نحو: إنّما يقوم أنا،

أى طلب من السّكّاكى و المصنّف ما هو السّبب و العلّه فى اختيارهما كون ما موصوله.

[قول النّحاه فى إنّما]

@

[قول النّحاه فى إنّما]

أى ما كافّه نظرا إلى كونها فى القرآن مرسومه متّصله، و الموصوله ترسم منفصله.

أى هذا الوجه الثّانى لإفاده إنّما القصر، و تضمّنها معنى ما و إلّا.

و حاصل هذا القول: إنّ النّحاه الّذين أخذوا النّحو من كلام العرب يقولون بكون إنّما للحصر، أى إثبات ما يذكر بعده، و نفى ما سواه، فدلالتها على ذلك دليل على تضمّنها معنى ما و إلّا، فمعنى ما هو النّفى، و معنى إلّا هو الإثبات.

و بعباره أخرى: إنّ دلاله إنّما على الحصر دليل على تضمّنها ما الّتى هى للنّفى، و على معنى إلّا الّتى هى للإثبات، و الحاصل: إنّه لمّا كان مفاد إنّما و مفاد ما و إلّا واحدا دالّ على أنّها بمعناهما، فاندفع ما يقال: إنّ قول النّحاه إنّما يدلّ على وجود معنى القصر فى إنّما لا على خصوص تضمّنها معنى ما و إلّا، فالدّليل لا ينتج المدّعى.

أى كالاضطجاع.

أى قيام زيد، و نفى سواه من قيام عمرو و بكر و غيرهما، أى غير عمرو و بكر.

إشاره إلى الوجه الثّالث من الوجوه الثّلاثه، أى إنّما يفيد القصر لصحّه انفصال الضّمير معه، قال بعضهم: إذا أريد حصر الفعل فى الفاعل المضمر، فإنّ ذكره بعد الفعل شىء من متعلّقاته وجب الفاعل و تأخيره، كما فى قولك: إنّما ضرب زيدا أنا، و كما فى بيت الفرزدق الآتى، فإنّه إذا لم يفصل، و لم يؤخّر لتبادر إلى الفهم أنّ المقصود الحصر على ذلك المتعلّق، و إن لم يذكر، يجوز الانفصال نظرا إلى المعنى، و الاتّصال نظرا إلى اللّفظ، إذ لا فاصل لفظيّا، فظهر بما ذكرنا أنّ المراد بالصّحّه فى كلام المصنّف عدم الامتناع الشّامل للوجوب و الجواز.

لا يقال: إنّ هذا الدّليل فيه دور، و ذلك لأنّ صحّه الانفصال متوقّفه على التّضمّن كما قال الشّارح: و لا يعرف التّضمّن إلّا بصحّه

الانفصال للاستدلال بها عليه.

ص :٣٣٠

فإنّ الانفصال إنّما يجوز عند تعذّر الاتّصال، و لا تعذّر ههنا إلاّ بأن يكون المعنى ما يقوم إلاّ أنا، فيقع بين الضّمير و عامله (۱) فصل لغرض (۲) ثمّ استشهد على صّحه هذا الانفصال ببيت من يستشهد بشعره، و لهذا (۳) صرّح باسمه، فقال: (۴) [قال الفرزدق: أنا الذّائد]من الذّود، و هو الطّرد [الحاميّ الذّمار]أى العهد، و فى الأساس (۵) هو

لأنّا نقول: إنّ صحّه الانفصال تتوقّف على التّضمّن ثبوتا، و التّضمّن يتوقّف على صحّه الانفصال إثباتا فلا دور فيه.

و هو يقوم فى المثال وقع الفصل بإلاّ، و ليس إلاّ لغرض و هو القصر.

فإن قيل: إنّ يقوم للغائب، و أنا للمتكلّم، و لا يكون ضمير المتكلّم فاعلا للغائب.

يقال فى الجواب: بأنّ الفاعل فى الحقيقه محذوف، أى ما يقوم أحد إلاّ أنا.

أى و هو الحصر.

أى لأنّ مراد المصنّف الاستشهاد على صحّه الانفصال مع التّمثيل لا مجرّد التّمثيل «صرّح باسمه» فالسّرّ فى ذلك بيان أنّ البيت ممّا يصحّ أن يستشهد به.

أى قال المصنّف: قال الفرزدق:

أنا الذّائد الحامى الذّمار و إنّما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

المعنى:

«الذّائد» بالذّال المعجمه و الهمزه و الدّال المهمله اسم فاعل من الذّود، بمعنى الطّرد و المنع، «الحامى» بالحاء المهمله اسم فاعل من الحمايه، و هو ككنايه بمعنى منع الضّرر، «الذّمار» بالذّال المعجمه و الرّاء المهمله ككتاب ما يلزمك حفظه و حمايته، «يدافع» مضارع من المدافعه بمعنى الدّفع، «الأحساب» جمع حسب، و هو بالحاء و السّين المهملتين، ما يعدّه الإنسان من مفاخر نفسه، و آبائه.

و الشّاهد فيه: انفصال الضّمير مع إنّما فى قوله: «و إنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى» .

أى يريد أن يبيّن أنّ الذّمار بمعنى العهد بحسب الأصل، و أمّا بحسب العرف، فهو بالمعنى الّذى ذكره صاحب الأساس.

الحامی الذّمار، إذا حمی (۱) ما لو لم یحمه لیم، و عنّف من (۲) حماه و حریمه (۳) . [و إنّما یدافع عن أحسابهم أنا أو مثلی]لمّا کان غرضه (۴) أن یخصّ المدافع (۵) لا المدافع عنه (۶) فصل الضّمیر، و أخّره (۷) إذ (۸) لو قال: و إنّما أدافع عن أحسابهم لصار المعنی أنّه یدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غیرهم، و هو لیس بمقصوده. و لا یجوز (۹) أن یقال: إنّه محمول علی الضّروره، لأنّه کان یصحّ أن یقال: إنّما

أی حفظ ما لم یحفظه لیم، أی ذمّ و شدّد علیه.

بیان لما فی قوله: «ما لو لم یحمه» و الحمی بالکسر، ما یحمیه الإنسان من مال أو نفس.

أی أقاربه، فی أقرب الموارد حریم الرّجل ما یحمیه و یقاتل عنه، و لذا سمّیت نساء الرّجل بالحریم.

ملخّصه أنّه إذا أخّر الضّمیر بعد فصله کان الضّمیر محصورا فیه، لأنّ المحصور فیه یجب تأخیره فی إنّما، فیکون المعنی حینئذ لا یدافع عن أحسابهم إلاّ أنا لا غیری، و هذا لا ینافی مدافعته عن أحساب غیرهم أیضا، و لو أخّر الأحساب لکانت محصورا فیها، و کان الواجب حینئذ وصل الضّمیر و تحویل الفعل إلی صیغه المتکلّم، و کان المعنی إنّما أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غیرهم، و لمّا کان غرض الفرزدق الأوّل دون الثّانی ارتکب التّعبیر الأوّل المفید له، و علمنا أنّ غرضه هذا من قرینه المدح.

أی علی صیغه اسم الفاعل، فالقصر فی البیت من قصر الصّفه علی الموصوف.

أی الأحساب.

أی فصل الضّمیر اختیارا، و أخّره عن الأحساب لوجوب تأخیر المحصور فیه عن المحصور فی إنّما.

علّه لمحذوف، و التّقدیر لو أخّر الأحساب، و أوصل الضّمیر بالفعل لفات الغرض، إذ لو قال: إنّما أدافع عن أحسابهم. . . و هو لیس بمقصوده لما فیه من القصور فی المدح مع أنّ المقام مقام المبالغه، لأنّه فی معرض التّفاخر.

أی لا یجوز أن یقال فی منع الاستشهاد بالبیت، و حاصله أنّ ما ذکرتموه من أنّ فصل الضّمیر، و تأخیره دلیل علی الحصر غیر صحیح، لأنّ ذلک الفصل إنّما هو لتقدیر فاصل،

أدافع عن أحسابهم أنا، على أن يكون أنا تأكيدا و ليست (١) ما موصوله اسم إنّ و أنا خبرها إذ لا ضروره فى العدول عن لفظ من إلى لفظ ما.

و هو إلّا ممنوع، إذ لا نسلّم أنّ ذلك الفصل، لتقدير فاصل، و ما المانع من أن يكون الفصل للضّروره، لأنّه لو قيل: و إنّما أدافع عن أحسابهم أو مثلى لانكسر البيت، فعدل إلى فعل الغيبه، لأنّه هو الّذى يمكن معه الفصل دون فعل المتكلّم لوجوب استتار الضّمير فيه، و حينئذ فلا يكون فصل الضّمير مع إنّما فى البيت لتضمّنه معنى ما و إلّا، فلم يتمّ الاستدلال.

و حاصل الجواب: أنّه لا ضروره فى البيت إذ له مندوحه عن ارتكاب الفصل المحوجّ لجعل الفعل غيبه، و هو أن يؤتى بفعل المتكلّم، ثمّ يؤتى بالضّمير لتأكيد الضّمير المستكين، و المستتر بأن يقال: و إنّما أدافع عن أحسابهم أنا و الوزن واحد، فلو لم يكن المقصود الحصر لأتى بالتّركيب هكذا.

نعم، هذا الجواب مبنىّ على قول ابن مالك من أنّ الضّروره هى ما لا مندوحه و لا مفرّ عنه للشّاعر، و أمّا على القول بأنّها ما وقع فى الشّعر مطلقا كان للشّاعر عنه مندوحه أم لا لم يتمّ هذا الجواب.

جواب عن سؤال مقدّر تقريره: إنّ الاستشهاد بالبيت على تضمّن إنّما معنى ما و إلّا بالتّقريب المذكور لا يتمّ إذ فى المقام وجه آخر يوجب فصل الضّمير، و القصر من غير تقدير كون إنّما بمعنى ما و إلّا، و هو أن تجعل ما موصوله اسم إنّ، و أنا خبرها، و جمله يدافع عن أحسابهم صلتها، أى ما، و المعنى حينئذ إنّ الّذى يدافع عن أحسابهم أنا كما تقول: إنّ الّذى أكرم زيدا أنا، فيفيد الكلام الحصر بتعريف المسند إليه بالموصوليّه، كما فى قراءه إنما حرم عليكم الميته بالرّفع، و يكون فصل الضّمير لكونه خبرا و العامل فيه معنوىّ، و ليس مرفوعا بالفعل حتّى يكون مفصولا عنه.

و حاصل الجواب:

إنّ المقام مقام افتخار، فلا يناسبه التّعبير بما الموصوله الّتى هى لغير العاقل مع إمكان التّعبير بمن و استقامه الوزن، فلو أراد هذا المعنى لقال: و إنّ من يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى، فلا ضروره فى العدول عن لفظ من إلى لفظ ما، و أيضا لو كانت موصوله كتبت مفصوله عن إنّ.

[و منها (۱) التّقـديم]أى تقديم ما حقّه التّأخير (۲) كتقـديم الخبر على المبتدأ أو المعمولات على الفعل [كقولك فى قصـره]أى قصـر الموصوف [تميمىّ أنا]كان الأنسب ذكر المثالين (۳) لأنّ التّميميّه و القيسـيّه إن تنافيا (۴) لم يصـلح هذا مثالا لقصر الإفراد (۵) ، و إلّا (۶) لم يصلح لقصر القلب، بل للإفراد (۷) [و فى قصرها، أنا (۸) كفيت مهمّتك]إفرادا أو قلبا أو تعيينا بحسب اعتقاد (۹) المخاطب.

[و منها التّقديم]

@

[و منها التّقديم]

أى من طرق القصر «التّقديم» .

أى هذا التّفسير يشـمل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض كتقديم المفعول على الفاعل دون الفعل، مع أنّه لا يفيد الحصر على ما هو الرّاجـح، فالأولى الإتيان بقيد غير، بأن يقال: أى تقديم ما حقّه التّأخير غير تقديم بعض معمولات الفعل على بعض، و احترز بقوله: «ما حقّه التّأخير» عمّا يجب تقديمه لصدارته كأين و متى مثلا.

أى لأنّ المثال المذكور لا يصلح مثالا للجميع، أى لقصر القلب و التّعيين و الإفراد.

كما إذا اعتبرنا فى النّسب طرف الأب فقطّ، كما هو المعروف إذ لا يمكن أن يوجد شخص كان جدّه الأعلى قيسيّا و تميميّا معا.

إذ يشترط فيه عدم تنافى الوصفين، و هما متنافيان فى المثال.

أى و إن لم يتنافيا كما إذا اعتبرنا فى النّسب طرف الأمّ أيضا، إذ عندئذ يمكن أن يوجد شـخص كان جدّه الأعلى من جانب الأمّ قيسـيّا، و من جانب الأب تميميّا أو بالعكس، لم يصـلح المثال المذكور مثالا لقصـر القلب لأنّه قد اعتبر فيه تنافى الوصـفين و هو منتف.

قوله: «بل للإفراد» موجود فى بعض النّسخ.

أى تقـديم أنا فى هـذا المثال يكون من باب تقـديم ما حقّه التّأخير على مذهب السّـكّاكى القائل بأنّ أصـله كفيتك أنا فقدّم أنا للتّخصـيص، و جعل مبتـدأ، لأنّه يرى أنّ تقديم الفاعل المعنوى و هو التّأكيد للاختصاص، و المصـنّف لم يرتضه فليس فيه عنده تقديم ما حقّه التّأخير، و إن أفاد التّخصـيص، لأنّ تقديم المسـند إليه على المسـند الفعلىّ يفيد الحصـر عنده، فإذا التّمثيل به على زعم الشّارح من تقييد التّقديم بما حقّه التّأخير ليس مستقيما.

الأولى أن يقول: بحسب ما عند المخاطب، لأنّ المخاطب فى قصر التّعيينلا اعتقاد له، بل هو شاكّ.

[و هذه الطّرق]الأربعه (١) بعد اشتراكها (٢) فى إفاده القصر [تختلف من وجوه، فدلاله (٣) الرّابع]أى التّقديم [بالفحوى]أى بمفهوم (۴) الكلام، بمعنى أنّه إذا تأمّل صاحب (۵) الذّوق السّليم فيه فهم منه القصر، و إن لم يعرف اصطلاح البلغاء، فى ذلك (۶) [و]دلاله الثّلاثه [الباقيه بالوضع (٧)]

و الحاصل إنّ قوله: «أنا كفيت مهمّک» بمعنى وحدى قصر إفراد لمن اعتقد أنّک و غيرک كفيتما مهمّه، و قصر قلب بمعنى أنا كفيت مهمّک لا غيرى لمن اعتقد أنّ غيرک كفى مهمّه دونک.

أى العطف و ما و إلّا و إنّما و التّقديم.

أى الطّرق الأربعه.

[الاختلاف بين وجوه القصر]

@

[الاختلاف بين وجوه القصر]

أى هذا هو الوجه الأوّل من وجوه الاختلاف.

أى هذا مخالف لما اصطلحوا عليه، فإنّهم يسمّون مفهوم المخالفه بدليل الخطاب، و مفهوم الموافقه بفحوى الخطاب، فيقولون إنّ فحوى جمله تَقُلْ لَهُمٰا أُفٍّ هو لا تضرب و لا تشتم، و دليل جمله إن جاءک زيد فأكرمه، هو إن لم يجئک فلا تكرمه، و المراد بالفحوى فى المقام ليس مفهوم الموافقه، بل ليس مفهوم المخالفه أيضا، و إنّما المراد به ما يدلّ عليه الكلام المشتمل على التّقديم فى عرف البلغاء، و هو سرّ التّقديم و ملاكه، فإنّ مثل هذا الكلام إذا صدر من بليغ يدلّ على أنّ فى التّقديم سرّا، إذ البليغ لا يقدم على خلاف ما مقتضى الجرى الطّبيعىّ من دون نكته.

أى الكلام المشتمل على التّقديم لا يدلّ على القصر ابتداء، بل يدلّ على حسب الذّوق السّليم، إذ يدرک بالذّوق السّليم أنّ للتّقديم سرّا و ملاكا، ثمّ يدلّ على القصر، لأنّ سرّ التّقديم ليس إلّا الحصر، فيكون التّقديم للحصر.

أى فى كون التّقديم مفيدا للحصر.

لا يقال: إنّ هذه الثّلاثه إذا كانت دلالتها على القصر بالوضع، لم يكن البحث عنها من وظيفه هذا الفنّ، لأنّه باحث عن الخصوصيّات و المزايا الزّائده على المعانى الوضعيّه.

لأنّا نقول: إنّ هذه الثّلاثه و إن كانت دلالتها على الحصر بالوضع إلاّ أنّ أحوال القصر من كونه قلبا أو تعيينا أو إفرادا، إنّما تستفاد منها بمعونه المقام، و هى المقصوده فى هذا العلم

لأنّ الواضع وضعها لمعان تفيد القصر [و الأصل]أى الوجه الثّانى من وجوه الاختلاف إنّ الأصل (١) [فى الأوّل]أى طريق (٢) العطف [النّصّ على المثبت (٣) و المنفىّ (۴) كما مرّ (۵) ، فلا يترك]النّصّ عليهما. [إلاّ كراهه الإطناب (۶) ، كما إذا قيل (٧) : زيد يعلم

دون ما استفيد منها بمجرّد الوضع.

أو يقال: إنّ هذه الثّلاثه لم توضع للقصر، بل إنّما وضعت لمعان يجزم العقل عند ملاحظه تلك المعانى بالقصر، و مراد المصنّف بقوله: «بالوضع» ليس أنّها وضعت له، بل مراده ما ذكرناه من أنّها تدلّ عليه بسبب وضعها لمعان يجزم العقل بالتّأمّل فيها على القصر، و إليه أشار الشّارح بقوله: «لأنّ الواضع وضعها» أى لا، و بل، و النّفى و الاستثناء، و إنّما «لمعان تفيد القصر» .

أى الكثير.

أى إضافه الطّريق إلى العطف بيانيّه.

أى على الّذى أثبت له الحكم فى قصر الصّفه على الموصوف، أو على الّذى أثبت لغيره فى قصر الموصوف على الصّفه.

أى النّصّ على المنفىّ، أى الّذى نفى عنه الحكم فى قصر الصّفه، أو نفى عن غيره فى قصر الموصوف.

أى الأمثله، فإنّ فى نحو: زيد شاعر لا كاتب، قد نصّ على المثبت لزيد، و هو شاعر، و المنفىّ عنه و هو كاتب، و فى نحو: ما زيد كاتبا بل شاعر، فقد نصّ على المنفىّ عن زيد، و هو كاتب، و على المثبت له، و هو شاعر، كما فى الأوّل.

غايه الأمر إنّ المنفىّ هنا هو الأوّل، و المثبت هو الثّانى، و كان الأمر فى الأوّل العكس.

أى لأجل كراهه التّطويل لغرض من الأغراض، كضيق المقام أو قصد الإبهام، أو تأتّى الإنكار لدى الحاجه إليه عند عدم التّنصيص أو استهجان ذكر المتروك صريحا.

أى قيل عند إراده إثبات صفات لموصوف واحد.

النّحو و الصّرف و العروض، أو (١) زيد يعلم النّحو و عمرو و بكر، فتقول فيهما]أى فى هذين المقامين (٢) [زيد يعلم النّحو لا غير]أمّا فى الأوّل (٣) فمعناه لا غير النّحو، أى لا الصّرف و لا العروض، و أمّا فى الثّانى (۴) فمعناه لا غير زيد، أى لا عمرو و لا بكر، و حذف المضاف إليه من غير، و بنى هو على الضّمّ (۵) تشبيها بالغايات (۶) ، و ذكر بعض (٧) النّحاه أنّ لا فى لا غير ليست (٨) عاطفه، بل لنفى الجنس (٩)

أى أو قيل عند إراده إثبات صفه واحده لجماعه من الموصوفين.

أى مقام قصر الموصوف على الصّفه، و قصر الصّفه على الموصوف.

أى أمّا لا غير «فى الأوّل» أعنى زيد يعلم النّحو. . . فيكون من قصر الموصوف على صفه واحده من الصّفات الّتى أثبتها المخاطب له، ثمّ إنّ غير النّحو ليس نصّا فى نفى التّصريف و العروض، فيكون المنفىّ متروك النّصّ، إلاّ أنّ لا غير قائم مقام لا التّصريف، و لا العروض فيكون بمنزله النّصّ.

أى أمّا لا غير فى الثّانى «فمعناه لا غير زيد، أى لا عمرو و لا بكر» فيكون من قصر الصّفه على واحد ممّن أثبت لهم المخاطب من الموصوفين.

أى بنى غير على الضّمّ لقطعه عن الإضافه.

أى مثل قبل و بعد، و سمّيت بذلك لأنّ الغايه فى الحقيقه ما بعدها الّذى هو المضاف إليه المحذوف، لكن لمّا حذف و نوى معناه و أدّى بذلك الظّرف سمّى غايه من باب تسميه المضاف باسم المضاف إليه.

ثمّ وجه الشّبه بين غير و بين قبل و بعد، و هما من الغايات هو حذف المضاف إليه من غير، كما يحذف من الغايات، و بعد حذف المضاف إليه كان غير مبهما مثلها، و صار مشابها لها من جهه الإبهام، و بتلك المشابهه صار مبنيّا على الضّم مثل الغايات.

أى و هو نجم الأئمّه الرّضى، و هذا إيراد على عدّ المصنّف لها من طرق القصر.

أى لأنّ العاطفه ينصّ معها على المثبت و المنفىّ جميعا، و هنا ليس الأمر كذلك، فلا تكون عاطفه.

أى و على هذا القول، فالقصر حاصل نظرا للمعنى، لأنّ معنى زيد شاعر لا غير ما زيد إلاّ شاعر، فيرجع إلى النّفى و الاستثناء، و حينئذ فما فى كلام البعض من أنّ نحو لا غير

[أو نحوه]أى نحو لا ـ غير (١) مثل لا ما سواه (٢) ، و لا من عداه (٣) ، و ما أشبه ذلك (۴) [و] الأصل [فى]الثّلاثه [الباقيه (۵) النّصّ على المثبت فقطّ]دون المنفىّ، و هو ظاهر.

طريق آخر للقصر على هذا القول وهم، ثمّ إنّ غير على هذا القول فى محلّ نصب على أنّه اسم لا، و الخبر محذوف أى لا غيره عالم فى قصر الصّفه أو لا غيره معلوم له فى قصر الموصوف.

و الحاصل إنّ لا ـ الّتى بينى ما بعدها عند القطع عن الإضافه، هل هى لا ـ العاطفه أو الّتى لنفى الجنس خلاف، و كلاهما يفيد القصر فلو جعل الطّريق الأوّل النّفى بلا مطلقا، أى سواء كانت عاطفه أو لنفى الجنس كان أولى.

أى التّفسير يكون لبيان أنّ مرجع الضّمير فى «نحوه» هو «لا غير» أى نحو لا غير، و حيث أرجع الشّارح الضّمير إلى لا غير علم أنّ نحوه منصوب لعطفه على المنصوب بناء على أنّ جزء المقول له محلّ أو يقدّر لنحوه عامل، أى أو تقول: نحوه، و يكون من عطف الجمل.

أى راجع إلى الأوّل، أى زيد يعلم النّحو، لا ما سوى النّحو.

أى راجع إلى الثّانى، أى زيد يعلم النّحو لا من عداه، أى لا عمرو و لا بكر، و لهذا أتى فى الأوّل بكلمه الكائنه لغير ذوى العقول.

أى نحو ليس غير، و ليس إلاّ.

أى و هى ما و إلاّ و إنّما، و التّقديم هو «النّصّ على المثبت فقطّ» أى المثبت له الحكم فى قصر الصّفه، و المثبت لغيره فى قصر الموصوف، فتقول فى ما و إلاّ فى قصر الصّفه ما قائم إلاّ زيد، فقد نصصت على الّذى أثبت له القيام، و هو زيد، و لم تنصّ على الّذى نفى عنه، و هو عمرو مثلا، و تقول فى قصر الموصوف ما زيد إلاّ قائم، فقد نصصت على الّذى أثبت، و هو القيام لغيره، و هو زيد، و لم تنصّ على الّذى انتفى عن ذلك الغير، و هو القعود مثلا، و تقول فى إنّما فى قصر الصّفه: إنّما قائم زيد، و فى قصر الموصوف: إنّما زيد قائم، و تقول فى التّقديم فى قصرها: أنا كفيت مهمّك، أى لا عمرو، و فى قصر الموصوف: زيدا ضربت أى لا عمرا، بمعنى إنّى اتّصفت بضرب زيد لا بضرب عمرو، فقد ظهر لك أنّ الطّرق الثّلاثه لا ينصّ فيها إلاّ على المثبت، و إذا نصّ فى شىء منها على المنفىّ كان خروجا عن الأصل، كقولك: ما أنا قلت هذا، لأنّ المعنى لم أقله لأنّه مقول لغيرى، و الأوّل منصوص، و الثّانى

[و النّفى]أى الوجه الثّالث من وجوه الاختلاف أنّ النّفى بلا-العاطفه (۱) [لا يجامع الثّانى] أعنى النّفى و الاستثناء، فلا يصحّ ما زيد إلّا قائم لا قاعد، و قد يقع مثل ذلک (۲) فى كلام المصنّفين (۳) لا فى كلام البلغاء، [لأنّ (۴) شرط المنفىّ بلا العاطفه (۵) أن لا يكون]ذلک المنفىّ [منفيّا قبلها بغيرها]من أدوات النّفى (۶)

مفهوم، و كقولك: ما زيدا ضربت، فإنّ المعنى لم أضربه، و ضربه غيرى، فقد ترک الأصل فى هذين المثالين إذ المقصود قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور، فيكون النّصّ بما ينفى لا بما يثبت، فترک الأصل.

أى المقصود من النّفى هو النّفى بلا العاطفه بقرينه دليله الآتى، و هو قوله: «لأنّ المنفىّ بلا العاطفه» .

أى مثل ما زيد إلّا قائم لا قاعد، أى مجامعه لا العاطفه مع ما و إلّا.

أى قد يقع فى كلام المصنّفين الّذين لا- يستشهد بكلامهم لا- فى كلام البلغاء الّذين يستشهد بكلامهم، هذا تعريض على الزّمخشرى حيث قال فى الكشّاف فى تفسير قوله تعالى: فَإِذٰا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اَللّٰهِ أى لأنّ الأصلح لک لا يعلمه إلّا اللّه لا أنت.

علّه لعدم المجامعه.

أى شرط صحّه نفيه بها.

أى لا يكون منفيّا بغير شخصها، و هذا الغير هو ما يفيد النّفى صريحا من الأدوات الموضوعه له، و هذا صادق على ما إذا كان غير منفىّ أصلا، و على ما إذا كان منفيّا بغير أدوات النّفى كالفحوى، أو علم السّامع أو علم المتكلّم أو شىء من الأفعال الدّالّه على النّفى ضمنا كأبى و امتنع.

و كيف كان فالمنطوق شامل لفرضين و المفهوم له صوره واحده، و هى محلّ الامتناع أعنى ما إذا كان المنفىّ بها منفيّا قبلها بغير شخصها من أدوات النّفى مثل ما و ليس و لا- الّتى لنفى الجنس و لا- العاطفه الأخرى المماثله بلا الّتى وقع بها النّفى فى النّوع، و إن كنت مغايره لها بالشّخص، فلا يصحّ قام القوم لا النّساء لا هند، لأنّ هند منفيّه فى ضمن النّساء بغير شخص لا الّتى نفيتها بها، قوله: «من أدوات النّفى» تخصيص للغير لشموله كلّ غير ينفى به، و ليس الأمر كذلک، فإنّه لا مانع من كون المنفىّ بلا منفيّا قبلها بالفحوى، و بنحو أبى و امتنع

لأنّها (١) موضوعه لأن تنفى بها ما أوجبته للمتبوع لا لأن تعيد بها النّفى فى شىء قد نفيته (٢) ، و هذا الشّرط (٣) مفقود فى النّفى و الاستثناء، لأنّك إذا ما زيد إلاّ قائم، فقد نفيت عنه (۴) كلّ صفه وقع فيها التّنازع (۵) حتّى كأنّك (۶) ليس هو بقاعد و لا

و كفّ.

أى لا العاطفه «موضوعه» أى بحكم الاستقراء و النّقل من الثّقاه العارفين باللّغه «لأن تنفى بها ما أوجبته للمتبوع» أى لأن تنفى بها ما أثبتّه للمتبوع هذا ظاهر فى قصر الصّفه على الموصوف مثل جاء زيد لا قاعد، فإنّك نفيت بلا عن عمرو المجىء الّذى أوجبته لزيد، و مشكل فى قصر الموصوف على الصّفه نحو: زيد قائم لا قاعد، فإنّ المنفىّ بها القعود، و لم يثبت للمتبوع الّذى هو قائم كما هو ظاهر.

و أجيب:

بأنّ المراد بما أوجبته للمتبوع المحكوم به أو الثّبوت للمحكوم عليه، ففى المثال المذكور المتبوع و هو قائم أوجبت له الثّبوت للمسند إليه، و قد نفيت بها هذا الثّبوت عن التّابع و هو قاعد، لأنّ معنى زيد قائم لا قاعد، أنّ زيدا محكوم عليه بالقيام، و ليس محكوما عليه بالقعود، بل هو منفىّ عنه.

أى فلا يصحّ ما جاءنى إلاّ زيد لا عمرو.

أى عدم كون المنفىّ بها منفيّا قبلها بغيرها «مفقود فى النّفى و الاستثناء» .

أى عن زيد، نفيت بلفظ ما كلّ صفه وقع فيها التّنازع كالقعود و النّوم و نحوهما.

أى من المعلوم أنّ الصّفه الّتى تنفيها بعد هذا بلا، يجب أن تكون ممّا وقع فيها النّزاع، لأنّ المقصود من ذكر لا هو التّأكيد.

أى أتى بكأنّ، لأنّ هذا القول ليس بمحقّق لما عرفت من أنّ الأصل فى الثّلاثه الأخيره عدم التّصريح بالمنفىّ.

نائم و لا مضطجع، و نحو ذلک (۱) ، فإذا لا قاعد، فقد نفیت عنه بلا العاطفه شیئا هو منفیّ قبلها بما النّافیّه (۲) و کذا (۳) الکلام فی ما یقوم إلاّ زید، و قوله: بغیرها، یعنی (۴) من أدوات النّفی علی ما صرّح به فی المفتاح، و فائدته (۵) الاحتراز عمّا إذا کان منفیّا بفحوی الکلام، أو علم (۶) المتکلّم أو السّامع،

أی و لا مستلقی و مکبّ.

أی فحینئذ یلزم کونها مستعمله علی غیر جهه وضعها، فلا یصحّ ورودها بعد النّفی و الاستثناء، ثمّ إنّه قد یقال: هذا المنع إنّما هو فیما إذا عطف ما یلی لا العاطفه علی المستثنی منه، و أمّا إذا عطف علی المستثنی کما هو الظّاهر، فلا یجری هذا المنع، بل هو جائز لعطفه علی المثبت، فإذا ما زید إلاّ قائم لا قاعد، صحّ إذا أردت عطف قاعد علی قائم، لأنّ المعنی نفی غیر القیام عن زید و إثباته له، ثمّ نفی القعود عنه، و کذا فی قصر الصّفه علی الموصوف، لکن یرد علیه أنّ المنقول عن الثّقاه أنّ شرط المنفیّ بلا العاطفه أن لا یکون منفیّا بغیرها قبلها أصلا، أی لا إجمالا و لا تفصیلا، و لا ریب أنّ القعود فی المثال قد نفی قبلها بما إجمالا، فلا یصحّ المثال و إن التزمنا بکون ما یلی لا عطفا علی المستثنی.

یعنی أنّه لا فرق بین قصر الموصوف علی الصّفه، و هو ما مرّ و بین قصر الصّفه علی الموصوف، و هو ما هنا فی هذا المثال، فإنّک قد نفیت فیه القیام عن عمرو و بکر، و غیرهما، من کلّ ما مغایر لزید، فلا یصحّ أن تقول: ما یقوم إلاّ زید لا عمرو.

أی لمّا کان الغیر شاملا لغیر أدوات النّفی کفحوی الکلام، و کان غیر مراد أتی بالعنایه، و قال الشّارح: یعنی من أدوات النّفی.

أی فائده تقیید الغیر بکونه من أدوات النّفی هو الاحتراز عمّا إذا کان النّفی مدلولا علیه بفحوی الکلام، أی التّقدیم کما فی قولنا: زیدا ضربت، فلا مانع أن یقال: لا عمرا.

أی و الحال أنّ السّامع یعلم خلافه، کما إذا کنت تعلم بضرب زید دون عمرو، و السّامع یعلم بعلمک ذلک إلاّ أنّه یعلم خلاف ما تعتقده، فتقول: ضربت زیدا لا عمرا، و بالجمله إنّ المراد هو علم المتکلّم أو السّامع بالمنفیّ.

أو نحو ذلک (١) ، كما سيجيء فی إنّما. لا يقال: هذا (٢) يقتضی جواز أن يكون منفيّا قبلها بلا العاطفه الأخرى نحو: جاءنی الرّجال لا النّساء لا هند. لأنّا نقول: (٣) الضّمير (۴) لذلک المشخّص، أی بغير لا العاطفه الّتی نفی بها ذلک المنفیّ، و معلوم (۵) أنّه يمتنع نفيه قبلها بها لامتناع أن ينفی شیء بلا قبل الإتيان بها، و هذا (۶) كما يقال: دأب الرّجل الكريم أن لا يؤذی غيره، فإنّ المفهوم منه أن لا يؤذی

أی من الأفعال المتضمّنه للنّفی، و ليس هو معناها صريحا مثل أبی و امتنع و كفّ، فإنّ معناها الصّريح ثبوت الإباء و الامتناع و الكفّ، فيقال: امتنع القوم عن المجیء لا عمرو، و كفّ القوم أنفسهم عن القتال لا عمرو، و أبی القوم عن السّير لا عمرو.

أی ما ذكر فی بيان قوله: «بغيرها» ، «يقتضی جواز. . .» لأنّ المصنّف لم يشترط إلّا أن لا يكون المنفیّ منفيّا قبلها بغيرها لا بها، و المتبادر أنّ المراد بغير لا- غير نوعها من أدوات النّفی، و حينئذ يكون المثال المذكور صحيحا، لأنّ هند ليست منفيّه قبلها بغير نوعها، بل منفيّه بها.

أی حاصل الجواب: إنّ المراد غير شخص لا- و منه لا- أخرى قبلها، و حينئذ، فلا يصحّ المثال المذكور، لأنّ هند منفیّ بغير شخص لا الدّاخله عليها، قبل التّصريح بها.

أی الضّمير فی قوله: «بغيرها لذلک المشّخص» .

جواب عن سؤال مقدّر، تقرير السّؤال: أنّ ما ذكرته فی بيان فائده قوله: «بغيرها» من أنّ الضّمير راجع إلی شخص لا، و إن كان لا يقتضی التّجويز الّذی ذكره القائل إلّا أنّه يقتضی جواز كون المنفیّ بها منفيّا قبلها بشخصها، إذ غيرها لا يشمل شخصها مع أنّ هذا غير جائز، فكان الواجب إدخالها فی أدوات فی الحكم بعدم الجواز.

و حاصل الجواب: إنّ هذا معلوم استحالته، إذ لا يمكن أن ينفی بشیء شیء قبل وجوده، و إذا كان محالا لا يتأتّی وجوده، فلا معنی للاحتراز عنه، و قد أشار إليه الشّارح بقوله: «إنّه» أی الشّأن «يمتنع نفيه» أی المنفیّ بلا «قبلها» أی لا «بها» أی بلا.

أی قوله: «بغيرها» فی تناوله لا العاطفه الأخری، كقولک: دأب الرّجل الكريم أن لا يؤذی غيره، فی تناول الغير هنا الرّجل الكريم الآخر، فكما لا يختصّ الغير هنا باللّئيم، فكذلک لا يختصّ الغير هناک بباقی الأدوات.

غيره، سواء كان ذلك الغير كريما، أو غير كريم، [و يجامع]أى النّفى بلا العاطفه [الأخيرين] أى إنّما، و التّقديم (١) [فيقال: إنّما أنا تميمىّ لا قيسىّ و هو يأتينى (٢) لا عمرو، لأنّ (٣) النّفى فيهما]أى فى الأخيرين [غير مصرّح به (۴)]كما فى النّفى و الاستثناء، فلا يكون المنفىّ بلا لعاطفه منفيّا بغيرها من أدوات النّفى، و هذا (۵) [كما

نسب إلى الشّارح فى شرح المفتاح ما هذا لفظه: إن عند اجتماع طرفين أو أكثر إلى أيّهما ينسب إفاده القصر. إلى الأسبق أو الأقوى، ففى مثل إنّما جاءنى زيد لا عمرو، و إنّما أنا تميمىّ لا قيسىّ إلى إنّما، و فى مثل زيدا ضربت لا عمرا، و إنّما زيدا ضربت، و إنّما تميمىّ أنا، إلى التّقديم حتّى يكون المقصور عليه زيدا، و تميمىّ، انتهى.

إنّ ما ذكره الشّارح مجرّد تخمين و خيال لا أساس له، إذ لا وجه لجعل التّقديم أقوى من العطف، و إنّما مع أنّ دلالتهما على القصر، و دلالته عليه بالفحوى، و قد اعترف الشّارح أيضا بكون التّقديم أضعف الطّرق، فالصّحيح فى المقام أن يقال: إنّه إذا جامعت لا العاطفه، و إنّما و التّقديم كان الحصر مستندا إليهما لتقدّمهما، و كانت العاطفه مؤكّده لذلك القصر، و إذا كان فى الكلام التّقديم مع إنّما يسند القصر أيضا إليهما، لأنّ التّقديم و إن كان أضعف الطّرق، إلاّ أنّ إفادته القصر تكون فى عرض إفاده إنّما له لا فى طولها، فلا وجه لجعله مؤكّدا لإنّما.

و التّمثيل بنحو: زيدا ضربت لا عمرا، أحسن و أفضل، و ذلك لاحتمال أن يقال: و هو يأتينى، من باب التّقوّى دون التّخصيص، إذ قد عرفت فى بحث المسند إليه أنّ نحو: أنا سعيت قد يجىء للتّقوّى، و قد يجىء للتّخصيص.

علّه لصحّه مجامعه لا العاطفه مع الأخيرين.

و إنّما المصرّح بهما هو الإثبات و النّفى ضمنىّ، فلم يقبح حينئذ النّفى بلا العاطفه.

و بعباره أخرى: و ممّا يدلّ على أنّ النّفى الضمنىّ ليس كالتّصريح أنّه يقال: امتنع زيد عن المجىء لا عمرو، فيعطف على فاعل امتنع بلا، فيفيد الكلام حصر الامتناع فى زيد دون عمرو بواسطه العطف بلا، و صحّ ذلك لأنّ صريح امتنع زيد إيجاب الامتناع، فلا يفيد نفى ذلك الإيجاب، و أمّا نفى المجىء فهو ضمنىّ فجاز العطف بلا، لكون النّفى فى امتنع ضمنيّا، و لو صرّح به لهذا المعنى. و قيل: لم يجئ زيد لم يصحّ أن يقال: لا عمرو، لأنّه نفى للنّفى، فيكون إثباتا، و وضع لا للنّفى لا الإثبات.

أى ما ذكرنا من المثالين، مثل هذا المثال فى مجامعه لا مع النّفى الضّمنىّ، و إن كان

يقال: امتنع زيد عن المجیء لا عمرو]فإنّه يدلّ على نفى المجیء عن زيد، لكن لا صريحا بل ضمنا، و إنّما معناه الصّريح إيجاب امتناع (۱) المجیء عن زيد، فتكون لا نفيا لذلك الإيجاب، و التّشبيه (۲) بقوله: امتنع زيد عن المجیء لا عمرو، من جهه أنّ النّفى الضّمنىّ ليس فى حكم النّفى الصّريح، لا من جهه أنّ المنفىّ بلا العاطفه منفىّ قبلها بالنّفى الضّمنىّ، كما فى: إنّما أنا تميمىّ لا قيسىّ، إذ لا دلاله لقولنا: امتنع زيد عن المجیء على نفى امتناع مجیء عمرو لا ضمنا، و لا صريحا. قال [السّكّاكى: شرط مجامعته]أى مجامعه النّفى بلا العاطفه [الثّالث]أى إنّما [أن لا يكون الوصف مختصّا بالموصوف (۳)]

النّفى الضّمنىّ فى المثالين منصبّا على المنفىّ بلا، و فى هذا المثال منصبّا على ما قبلها لا على منفيّها، فحيث إنّ المشبّه به جائز بلا شكّ، فكذلك المشبّه لعدم الفرق بينهما إلّا فى الخصوصيّه المذكوره و هى لا توجب الميز من جهه الجواز و عدمه.

و لا شكّ أنّ امتناع زيد عن المجیء يتضمّن نفى المجیء عنه.

جواب عن سؤال مقدّر، و هو أن يقال: لا مناسبه بين أنا تميمىّ لا قيسىّ، و بين قوله: «امتنع زيد عن المجیء لا عمرو» حتّى تثبت المشابهه، و المناسبه شرط للتّشبيه، فأجاب بقوله: «و التّشبيه» فى أنّ النّفى الضّمنىّ فيهما ليس فى حكم النّفى الصّريح فى كونه مانعا عن العطف بلا.

نعم، الفرق بينهما أنّ قوله: إنّما أنا تميمىّ، ينفى كونه قيسيّا، و لا يدلّ قوله: «امتنع زيد عن المجیء» على نفى امتناع مجیء عمرو.

أى لا يكون الوصف الّذى أريد حصره فى الموصوف بإنّما مختصّا بذلك الموصوف، و ذلك كما فى قولك: إنّما تميمىّ أنا، فإنّ التّميميّه لا يجب اختصاصها بالمتكلّم، هذا شرط بالنّسبه لقصر الصّفه، و يقاس عليه قصر الموصوف على الصّفه، فيقال: شرط مجامعه النّفى بلا العاطفه لإنّما أن لا يكون الموصوف مختصّا بتلك الصّفه، فلا يجوز أو لا يحسن أن يقال: إنّما المتّقى متّبع مناهج السّنّه لا البدعه، لاختصاص الموصوف بتلك الصّفه، و كذا لا يقال: إنّما الزّمن قاعد لا قائم لاختصاص الزّمن بالقعود.

فإن القصر لا يكون إلّا عند الاختصاص، فكيف يشترط عدم الاختصاص فى مجامعته لإنّما، مع أنّ القصر لا يتحقّق إلّا عند الاختصاص.

ليحصل الفائده (١) [نحو: إِنَّمٰا يَسْتَجِيبُ اَلَّذِينَ يَسْمَعُونَ (١)(٢)]فإنّه يمتنع أن يقال:

لا الّذين لا يسمعون لأنّ الاستجابه لا تكون إلاّ ممّن يسمع و يعقل، بخلاف إنّما يقوم

إنّ المشترط فى تحقّق القصر اختصاص الوصف بالموصوف، أو الموصوف بالصّفه، بحسب المقام، و المشترط فى المجامعه عدم اختصاص الوصف فى نفسه بالموصوف، و عدم اختصاص الموصوف فى نفسه بالصّفه.

و بعباره أخرى:

إنّ القصر متقوّم على اختصاص الوصف بالموصوف، أو الموصوف بالصّفه الحاصل من خصوصيّه المقام، و المشترط فى المجامعه عدم اختصاص الوصف فى نفسه بالموصوف، و عدم اختصاص الموصوف فى نفسه بالصّفه.

أى الفائده لا تحصل مع الاختصاص، لأنّ الوصف إذا كان مختصّا بالموصوف بنفسه، أو كان الموصوف كذلك، يتنبّه المخاطب للاختصاص بأدنى تنبيه عليه، فيكفى فيه كلمه إنّما.

و قبول، و هم المؤمنون، و فى بعض الحواشى، المعنى إنّما يؤمن بك و يطيع لك، و يقبل منك الّذين يفهمون قولك، و يقبلون نبوّتك.

هذا المثال مثال للمنفى، أعنى اختصاص الوصف بالموصوف، فإنّ الاستجابه مختصّه بذوى الأسماع لا تتعدّاهم إلى الصّمّ، و عليه فلا يصحّ أن يقال: إنّما يستجيب الّذين يسمعون لا الصّمّ أو لا الّذين لا يسمعون، بدليل أنّ كلّ عاقل يعلم أنّ الاستجابه لا تكون إلاّ من سامع دون من لا يسمع، فالتّأكيد بالنّفى بلا غير مفيد فى نحو ذلك. و المعنى إنّما يستجيب دعاءك للإيمان الّذين يسمعون سماع تدبّر و إذعان

١- ١) سوره الأنعام:٣۶.

زيد لا عمرو، إذ القيام ليس ممّا يختصّ بزيد (١) ، و قال الشّيخ [عبد القاهر: لا تحسن] مجامعته (٢) الثّالث (٣) [فى]الوصف [المختصّ كما تحسن فى غيره، و هذا (۴) أقرب]إلى الصّواب، إذ لا دليل على الامتناع (۵) عند قصد زياده (۶) التّحقيق و التّأكيد. [و أصل الثّانى] أى الوجه الرّابع من وجوه الاختلاف أنّ أصل النّفى و الاستثناء [أن يكون ما استعمل له]أى الحكم الّذى استعمل فيه النّفى و الاستثناء [ممّا يجهله (٧) المخاطب و ينكره، بخلاف الثّالث] أى إنّما،

أى فلا مانع من المجامعه المذكوره.

[رأى الشّيخ عبد القاهر فى اجتماع النّفى بلا العاطفه مع إنّما]

@

[رأى الشّيخ عبد القاهر فى اجتماع النّفى بلا العاطفه مع إنّما]

أى النّفى بلا.

أى إنّما، فالمعنى لا تحسن مجامعه النّفى بلا إنّما، و يمكن أن يكون المراد من المنفى كمال الحسن لا أصل الحسن، و إلاّ كان عين كلام السّكّاكى، لأنّ الخالىّ عن الحسن لا صحّه له عند البلغاء.

لا يقال: إنّه لا يجوز أن يكون مراد السّكّاكى من مقالته المتقدّمه أنّ عدم الاختصاص بنفسه شرط حسن المجامعه، فيكون موافقا للشّيخ.

لأنّا نقول: صرّح فى المفتاح بأنّه إذا كان له اختصاص لم يصحّ فيه استعمال لا العاطفه بعد إنّما، فمع هذا التّصريح لا مجال لهذا الحمل، إلاّ أن يكون مراده من عدم الصّحّه عدم الصّحه عند البلغاء، و هو مساوق لعدم الحسن عند غيرهم.

أى هذا الّذى قاله عبد القاهر أقرب إلى الصّواب ممّا قاله السّكّاكى.

أى على امتناع مجامعه النّفى بلا للثّالث، أعنى إنّما.

أى عند قصد زياده تحقيق النّفى عن ذلك الغير و تأكيده، و هذا ردّ لقول السّكّاكى حيث قال: إذا كان الوصف مختصّا امتنعت المجامعه المذكوره لعدم الفائده.

و حاصل الرّد: إنّا لا نسلّم عدم الفائده، إذ قد تحصل فائده بالمجامعه المذكوره، و هى زياده التّحقيق و التّأكيد للنّفى.

أى يكون الحكم من جمله الأحكام الّتى يجهلها المخاطب بالفعل، غايه الأمر إنّ المخاطب فى مورد قصر القلب يكون جاهلا بالجهل المركّب، لأنّه معتقد بالعكس، و فى قصر الإفراد جاهلا بالنّفى لكونه معتقدا للشّركه، و فى قصر التّعيين يكون جاهلا

بكلّ من النّفى و الإثبات جهلا بسيطا.

ص :۳۴۶

فإنّ أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه ممّا يعلمه المخاطب و لا ينكره (١) ، كذا فى الإيضاح (٢) نقلا عن دلائل الإعجاز. و فيه (٣) بحث: لأنّ المخاطب إذا كان عالما بالحكم، و لم يكن حكمه مشوبا بخطأ، لم يصحّ القصر (۴) ، بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم. و جوابه (۵) : إنّ مراده أنّ إنّما يكون لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب و لا ينكره، حتّى أنّ إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره عليه.

أى هذا لا يكون فى قصر التّعيين لأنّ المخاطب فى قصر التّعيين متردّد و شاكّ، فلا يتصوّر الإنكار من المتردّد، بل هو مختصّ بقصر القلب، و الإفراد، و كيف كان فاستعمال الإنكار فى قصر التّعيين على خلاف الأصل و الظّاهر.

حيث قال المصنّف فيه ما هذا لفظه: و أصل الثّالث أن يكون ما استعمل له ممّا يعلمه المخاطب و لا ينكره على عكس الثّانى.

أى فى قوله: «بخلاف الثّالث» أى إنّما بحث و اعتراض، لأنّ المخاطب إذا كان عالما بالحكم، و لم يكن حكمه مشوبا بالصّواب و الخطأ بأن لم يكن جاهلا بالحكم أصلا لا جهلا بسيطا و لا مركّبا لم يصحّ القصر، لأنّه لردّ الخطأ و بيان الصّواب.

أى بل للإضراب الانتقالى، أى لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم، و هو إفاده المتكلّم للمخاطب بأنّه عالم بالحكم مثله، و الوجه فيه أنّ المفروض كون المخاطب عالما بالحكم، فلا يعقل إفاده نفس الحكم لاستحاله تحصيل الحاصل، فليس له شأن سوى إفاده أنّ المخبر عالم بالحكم، و هذا هو لازم الحكم.

أى جواب الإشكال المذكور، و حاصله: إنّ قولهم إنّ أصل إنّما أن يكون الحكم الّذى استعملت فيه ممّا يعلمه المخاطب و لا ينكره، مرادهم به أنّ ذلك الحكم من شأنه أن يكون معلوما للمخاطب لكونه ممّا شأنه أن يظهر أمره، بحيث يزول الإنكار بأدنى تنبيه فى زعم المتكلّم، فلا ينافى هذا كونه مجهولا بالفعل.

و على هذا (١) يكون موافقا لما فى المفتاح [كقولك لصاحبك، و قد رأيت شبحا من بعيد (٢) : ما هو إلاّ زيد (٣) ، إذا اعتقده غيره]أى إذا اعتقد صاحبك ذلك الشّيخ غير زيد (۴) [مصرّا]على هذا الاعتقاد (۵) [و قد ينزّل المعلوم (۶) منزله المجهول لاعتبار مناسب (٧) فيستعمل له]أى لذلك المعلوم [الثّانى]أى النّفى و الاستثناء [إفرادا]أى (٨) حال كونه قصر إفراد [نحو: وَ مٰا مُحَمَّدٌ إِلاّٰ رَسُولٌ (١)(٩) أى مقصور على

أى على التّوجيه المذكور يكون ما فى دلائل الإعجاز موافقا لما فى المفتاح.

تمثيل للأصل الثّانى، أعنى النّفى و الاستثناء، ثمّ الشّبح بسكون الباء و فتحها ما يعرف و ينظر بالعين كالإنسان و الإبل و الغنم و سائر المواشى «من بعيد» أى من مكان بعيد أتى به، لأنّ شأن البعيد أن يجهل و ينكر.

أى مقول لقولك، أى قولك: ما هو إلاّ زيد.

بأن اعتقد أنّه عمرو، فيكون القصر فى المثال حينئذ قصر قلب.

أى فهذا المثال قد تحقّق فيه الجهل و الإنكار فيما من شأنه أن يجهل و ينكر لبعد مضمونه، و هذا الجهل لا يزول إلاّ بتأكيد، فاستعملت فيه ما و إلاّ على أصلهما.

[قد ينزّل المعلوم منزله المجهول لاعتبار مناسب]

@

[قد ينزّل المعلوم منزله المجهول لاعتبار مناسب]

أى الحكم الّذى هو معلوم «منزله المجهول» أى الحكم الّذى هو مجهول و منكر بحيث يحتاج إلى التّأكيد لدفع الإنكار.

أى هذا التّنزيل لأجل أمر معتبر مناسب للمقام كالإشعار بأنّهم فى غايه الاستعظام، لهلاكه عليه الصّلاه و السّلام فى المثال الآتى.

هذا التّفسير إشاره إلى أنّ قوله: «إفرادا» حال من «الثّانى» .

الآيه هكذا: وَ مٰا مُحَمَّدٌ إِلاّٰ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ اَلرُّسُلُ أَ فَإِنْ مٰاتَ أَوْ قُتِلَ اِنْقَلَبْتُمْ عَلىٰ أَعْقٰابِكُمْ وَ مَنْ يَنْقَلِبْ عَلىٰ عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اَللّٰهَ شَيْئاً وَ سَيَجْزِي اَللّٰهُ اَلشّٰاكِرِينَ .

سبب نزول هذه الآيه:

أنّه لما أرجف بأنّ النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم قد قتل يوم أحد و أشيع ذلك، قال النّاس لو كان نبيّا لما قتل، و قال آخرون: نقاتل على ما قاتل عليه حتّى نلحق به، فأنزل اللّه سبحانه هذه الآيه ردّا على من زعم أنّه لو كان نبيّا لما قتل، فقال: وَ مٰا مُحَمَّدٌ إِلاّٰ

رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ اَلرُّسُلُ یعنی أنّه بشر

ص: ۳۴۸

۱- ۱) سوره آل عمران:۱۴۴.

الرّساله لا يتعدّاها (١) إلى التّبرّى من الهلاك]فالمخاطبون و هم الصّحابه رضى اللّه عنه كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرّساله غير جامع بين الرّساله و التّبرّى من الهلاك لكنّهم لمّا كانوا يعدّون هلاكه أمرا عظيما [نزّل استعظامهم هلاكه منزله إنكارهم إيّاه]أى الهلاك فاستعمل له النّفى و الاستثناء، و الاعتبار المناسب هنا هو الإشعار بعظم هذا الأمر فى نفوسهم و شدّه حرصهم على بقائه عندهم.

[أو قلبا (٢)]عطف على قوله: إفرادا [نحو: إِنْ أَنْتُمْ إِلاّ بَشَرٌ مِثْلُنا (١)]، فالمخاطبون و هم الرّسل عليهم السّلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا و لا منكرين

اختاره اللّه لرسالته على خلقه قد مضت من قبله رسل، فالرّساله لا تنافى الموت، ثمّ قال على نحو الإنكار:

أَ فَإِنْ مٰاتَ أى أفإن أماته اللّه و قتله الكفّار ارتددتم عن دينكم، و من يرتدد عن دينه فلن يضرّ اللّه شيئا لأنّه لا يجوز عليه الضّرر، بل مضرّته عائده عليه، لأنّه يستحقّ العقاب الدّائم عند الارتداد.

و الشّاهد فى الآيه:

استعمال النّفى و الاستثناء فيها مع كون الحكم معلوما لتنزيله منزله المجهول المنكر قصدا لاستعظامهم لموته صلّى اللّه عليه و آله و سلّم.

أى الرّساله، أى لا يتجاوز النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم الرّساله إلى الخلود فى الدّنيا، فيكون القصر قصر موصوف على الصّفه قصر إفراد إخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظّاهر تنزيلا لاستعظامهم هلاكه منزله استبعادهم إيّاه و إنكارهم له كأنّهم اعتقدوا فيه وصفين الرّساله و الخلود و التّبرّى من الهلاك، فقصّر على الرّساله نفيا لخلوده و تبرّيه عن الهلاك قصر إفراد.

أى يستعمل فيما نزّل منزله المجهول الثّانى، حال كونه قلبا، أى قصر قلب.

١- ١) سوره آل عمران:١۴۴.

لذلک، لکنّهم نزّلوا منزله المنکرین (۱) [لاعتقاد القائلین]و هم الکفّار [إنّ الرّسول لا یکون بشرا (۲) مع إصرار المخاطبین علی دعوی الرّساله]فنزّلهم القائلون منزله المنکرین للبشریّه لمّا اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التّنافی بین الرّساله و البشریّه، فقلّبوا (۳) هذا الحکم بأن قالوا: إن أنتم إلاّ بشر مثلنا، أی مقصورون علی البشریّه لیس لکم وصف الرّساله الّتی تدّعونها.

و لمّا کان هنا مظنّه (۴) سؤال، و هو أنّ القائلین قد ادّعوا التّنافی بین البشریّه و الرّساله، و قصروا علی المخاطبین علی البشریّه، و المخاطبون قد اعترفوا بکونهم مقصورین علی البشریّه حیث قالوا: إِنْ نَحْنُ إِلاّ بَشَرٌ مِثْلُکُمْ (۵) ،

المعنی:

حکی اللّه سبحانه قصّه ما صنع الکفّار من قوم عاد و ثمود و نوح، و الّذی من بعدهم مع رسلهم، فقال للرّسل قومهم: إِنْ أَنْتُمْ إِلاّ بَشَرٌ مِثْلُنا فما کنتم رسلا من اللّه سبحانه، فإنّ الرّسل لابدّ أن یکونوا ملائکه، تریدون أن تمنعونا عمّا کان یعبد آباؤنا من الأصنام و الأوثان، و إن کنتم رسلا فأتونا بحجّه واضحه علی صحّه ما تدعونه، و معجزه باهره موجبه للیقین بصدقه.

و الشّاهد فیه:

ما ذکره الشّارح فإنّ المخاطبین بهذا الکلام و هم الرّسل لم یکونوا جاهلین بکونهم بشرا و لا منکرین لذلک لکنّهم نزّلوا منزله المنکرین.

أی إنّما یکون ملکا.

أی القائلون «هذا الحکم» أی المستلزم لنفی البشریّه بحسب زعمهم.

أی مظنّه اسم مکان، أی لمّا کان هنا موضع أن یظنّ فیه وقوع «سؤال و هو» أی السّؤال إنّ القائلین قد ادّعوا لتّنافی بین البشریّه و الرّساله، و قصّروا المخاطبین علی البشریّه، و المخاطبون قد اعترفوا بکونهم مقصورین علی البشریّه، حیث قالوا: إِنْ نَحْنُ إِلاّ بَشَرٌ مِثْلُکُمْ أی لسنا من الملائکه.

أی المخاطبین، و هم الرّسل «سلّموا انتفاء الرّساله عنهم» باعتبار أنّ البشریّه مناف للرّساله عندهم، فاعتراف الرّسل بالبشریّه یکون نفیا لرسالتهم علی زعمهم، فلا یکون مبطلا لدعوی الکفّار، بل مثبت لها بزعمهم.

ص :۳۵۰

فكأنّهم (۱) سلّموا انتفاء الرّساله عنهم أشار إلى جوابه (۲) بقوله: [و قولهم]أى قول الرّسل المخاطبين إِنْ نَحْنُ إِلاّ بَشَرٌ مِثْلُكَمْ من]باب [مجاراه (۳) الخصم]و إرخاء (۴) العنان إليه بتسليم بعض مقدّماته [ليعثر (۵)]الخصم-من العثار-، و هو الزّلّه (۶) ، و إنّما يفعل ذلک [حيث (۷) يراد تبکيته]أى إسکات الخصم و إلزامه،

و حاصل ذلک أنّ الکفّار قد ادّعوا أنّ المخاطبين و هم الرّسل مقصورون على البشريّه، و ليسوا رسلا بناء على زعمهم من التّنافى بين الوصفين أعنى البشريّه و الرّساله، فإذا قول الرّسل فى جوابهم إِنْ نَحْنُ إِلاّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يکون اعترافا لهم بکونهم مقصورين على البشريّه، و غير متجاوزين عنها إلى الرّساله، و الحال إنّ الأمر ليس کذلک، و هم منزّهون من أن يعترفوا کذلک.

أى جواب السّؤال المذکور، و حاصل الجواب: إنّ قولهم هذا من باب المماشاه معهم، و جعله مشتملا على أداه القصر من جهه قصد لتّطابق فى الصّوره، أى کونه على وفق کلامهم صوره، لا من جهه قصد القصر واقعا، و إذا ليس فى کلامهم حزازه و منقصه «و قولهم» أى قول الرّسل المخاطبين إِنْ نَحْنُ إِلاّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ من باب مجاراه الخصم، أى مماشاته، و الجرى معه فى الطّريق من غير مخالفه فى السّلوک، و مثاله أن تريد إزلاق صاحبک، فتماشيه فى الطّريق المستقيم حتّى إذا وصلت إلى مزلقه أزلقته و ألقيته فى الخطر و المهلکه.

أى مماشاه الخصم.

أى عطف على «مجاراه» ، عطف لازم على ملزومه.

أى لأنّه إذا سلّم له بعض مقدّماته کان ذلک وسيله لإصغائه لما يلقى إليه بعد ذلک من الکلام المثبت للدّعوى، فيعثر عند إلقائه و يفحم، و أمّا إذا عورض من أوّل و هله ربّما کان ذلک سببا لنفرته، و عدم إصغائه و عناده، و المراد ببعض المقدّمات صغرى القياس الّذى ذکرناه أعنى کونهم بشرا، و أمّا کون البشر لا يکون رسولا، و هو الکبرى فلم يسلّموها.

و هو الوقوع و السّقوط.

علّه «ليعثر» .

[لا لتسليم (۱) انتفاء الرّساله]فكأنّهم (۲) قالوا إنّ ما ادّعيتم (۳) من كوننا بشرا، فحقّ لا ننكره، و لكن هذا (۴) لا ينافى أن يمنّ (۵) اللّه تعالى علينا بالرّساله، فلهذا (۶) أثبتوا البشريّه لأنفسهم و أمّا إثباتها (۷) بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم

قوله:

«لا ـ لتسليم انتفاء الرّساله» عطف على قوله: «من باب مجاراه الخصم» ، و المعنى أنّ ما قاله الرّسل للمجاراه، و لم يقولوه لتسليم انتفاء الرّساله عنهم، و ذلك لأنّ المراد ما نحن إلاّ بشر لا ملائكه كما تقولون، لكن لا ملازمه بين البشريّه و نفى الرّساله كما تعتقدون، فإنّ اللّه تعالى يمنّ على من يشاء من عباده بخصوصيّه الرّساله، و لو كانوا بشرا.

أى الرّسل.

أى أيّها الكفّار.

أى كوننا بشرا.

أى ينعم اللّه سبحانه علينا بالرّساله.

أى فلعدم التّنافى بين البشريّه و الرّساله.

أى إثبات البشريّه «بطريق القصر» حيث قالوا: إِنْ نَحْنُ إِلاّٰ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ و لم يقولوا: نحن بشر مثلكم فقوله: «و أمّا إثباتها» جواب عن سؤال مقدّر، و تقريره: أنّه يكفى فى المجاراه أن يقولوا نحن بشر مثلكم، فلا وجه لإفادتهم بطريق القصر، فالنّفى و الاستثناء لغو، إذ ليس المراد إلاّ مجرّد البشريّه.

و حاصل الجواب: إنّ قولهم: بطريق القصر لقصد المطابقه لكلام الخصم فى الصّوره، فيكون فى الكلام مشاكله، و هذا أقوى فى المجاراه، و على هذا يكون الحصر غير مراد، بل هو صورى فقط.

و حاصل الكلام فى المقام:

إنّ المصنّف لمّا فرغ من ذكر المثالين لما و إلاّ كان فى أحدهما جائيا على أصله، و فى الآخر على خلافه، أراد أن يذكر مثالين لإنّما كان فى أحدهما مستعملا على أصله و فى الآخر على خلافه، فقال: و كقولك، عاطفا له على قوله: «و كقولك لصاحبك» الّذى كان مسوقا لذكر المثالين لما و إلاّ.

[و كقولـك]عطف على قوله: كقولـك لصاحبـك و هـذا (١) مثـال لأصـل إنّمـا، أى الأصـل فى إنّما أن يسـتعمل فيما لا ينكره المخـاطب كقولـك: [إنّمـا هو أخوك لمن يعلم ذلك، و يقرّ به (٢) و أنت تريـد أن ترقّقه (٣) عليه]أى (۴) أن تجعـل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على أخيه و الأولى بناء على ما ذكرنا (۵) أن يكون هذا المثال من الإخراج لا على

أى مـا ذكره المصـنّف مثال لأصل إنّما، أى بناء على ما يقتضـيه ظاهر قول المصـنّف من أنّ الأصل فى إنّما أن تسـتعمل فيما هو معلوم للمخاطب، و على هذا فهو مثال لتخريج الكلام على مقتضى الظّاهر، و ليس فيه من التّنزيل بمن يعلم أثر.

أى بكونه أخا له، و المراد أنّه يعلم ذلك بقلبه، و يقرّ به بلسانه.

أى قوله: «ترقّقه» إمّـا بقافين من الرّقّه ضـدّ الغلظه، يقال: رقّ الشّـىء و أرقّه و رقّقه، و التّعـديه بعلى بتضـمين معنى الإشـفاق، كما أشـار إليه الشّـارح و حينئـذ يقرأ رقيقـا أيضـا بقـافين، و المراد رقيق القلب، و إمّا بالفاء و القاف من الرّفق بمعنى اللّطف و حسـن الصّنيع.

أى فى هذا التّفسـير إشاره إلى أنّ صيغه فعّل للجعل و التّصيير، و المراد أنّك تحدث فى قلب من ذلك الشّفقه و الرّقه على أخيه بسـبب ذكرك الأخوّه له، لأنّه و إن كان عالما بها، قد يحدث فى قلبه الشّفقه بسماعها، لأنّ الشّىء قد يوجب بسماعه من الغير ما لا يوجب بمجرّد علمه.

أى من أنّ إنّمـا تسـتعمل فى مجهول من شـأنه أن يعلمه المخاطب و لا ينكره، حتّى إنكاره يزول بأدنى تنبيه لكونه لا يصـرّ عليه، بنـاء على هـذا فالأـولى أن يكون هـذا المثال من الإخراج لا على مقتضـى الظّاهر، أى فالحكم فى هـذا المثال، و هو الأخوّه و إن كـان معلومـا للمخـاطب لكـن لعـدم عملـه بمـوجب علمه بالأـخوّه، إذ مـوجب علمه بهـا أن يشـفق عليه، و لاـ يضـرّ به نزّل منزله المجهول، و استعمل فيه إنّما على خلاف مقتضـى الظّاهر، لأنّ مقتضى الظّاهر أن يجىء إنّما لخبر مجهول بالفعل، لكن من شأنه أن لاـ يجهله المخـاطب و الأـخوّه غير مجهول فى المثـال، فاستعمال إنّمـا فيه يكون على خلاـف مقتضـى الظّـاهر بتنزيـل العـالم بالأـخوّه منزله الجاهـل بهـا، و على هـذا الاحتمال يكون قول المصـنّف، و كقولك: إنّما هو أخوك، عطفا على قوله: «نحو: وَ مٰا مُحَمَّدٌ» و يكون المصـنّف لم يمثّل لتخريج إنّما على مقتضـى الظّاهر، لكن هذا الاحتمال فيه شـىء، لأنّه لا يناسب قول المصنّف سابقا، فيستعمل له الثّانى، لأنّ الحصر

مقتضى الظّاهر [و قد ينزّل المجهول (۱) منزله المعلوم (۲) لادّعاء (۳) ظهوره، فيستعمل (۴) له الثّالث]أى إنّما [نحو]قوله تعالى حكايه عن اليهود: إِنَّما نَحْنُ مُصْلِحُونَ (۱)(۵) ادّعوا أنّ كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهله المخاطب و لا ينكره،

فى هذا المثال الّذى نزّل فيه المعلوم منزله المجهول بالطّريق الثّالث لا بالطّريق الثّانى. و إنّما قال الشّارح و الأولى، و لم يقل: و الصّواب كى يكون إشاره إلى إمكان الجواب عنه بأنّه يجوز أن يكون هذا المثال على مقتضى الظّاهر من غير تنزيل، لأنّ المقصود منه ترقيق المخاطب، لا إفاده الحكم، فكونه معلوما له لا يضرّ، و القصر للمبالغه فى التّرقيق، لأنّه يفيد تأكيدا على تأكيد.

[قد ينزّل المجهول منزله المعلوم لادّعاء ظهوره]

@

[قد ينزّل المجهول منزله المعلوم لادّعاء ظهوره]

أى المجهول عند المخاطب.

أى منزله الحكم الّذى من شأنه أن يكون معلوما عند المخاطب بحيث لا يصرّ على إنكاره، فلا ينافى أنّه مجهول له بالفعل، و ليس المراد منزله المعلوم له بالفعل، لأنّ المعلوم بالفعل ليس محلّا للقصر.

علّه للتّنزيل، أى ينزّل المجهول منزله المعلوم لادّعاء المتكلّم ظهوره، و أنّ إنكاره ممّا لا ينبغى.

أى فبسبب ذلك التّنزيل يستعمل فيه الطّريق الثّالث من طرق القصر و هو إنّما.

قال اللّه سبحانه: وَ إِذا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي اَلْأَرْضِ قالُوا إِنَّما نَحْنُ مُصْلِحُونَ (۱۱) أَلا إِنَّهُمْ هُمُ اَلْمُفْسِدُونَ وَ لٰكِنْ لا يَشْعُرُونَ نزّلت الآيه فى حقّ المنافقين من اليهود لعنه اللّه عليهم، و المراد أنّه إذا قيل للمنافقين لا تُفْسِدُوا فِي اَلْأَرْضِ بالمعاصى، و صدّ النّاس عن الإيمان قالُوا إِنَّما نَحْنُ مُصْلِحُونَ فردّهم اللّه بقوله: أَلا إِنَّهُمْ هُمُ اَلْمُفْسِدُونَ وَ لٰكِنْ لا يَشْعُرُونَ أى يدّعون الإصلاح، و هم المفسدون و كاذبون فى دعوى أنّهم مصلحون، و لكن لا يعرفون أنّهم على ضلال و فساد.

و الشّاهد: فى إِنَّما نَحْنُ مُصْلِحُونَ حيث استعملوا إنّما فى إثباتهم الصّلاح لأنفسهم، و هى إنّما تستعمل فى الحكم الّذى من شأنه أن لا ينكر، و لا يجهل لادّعائهم ظهور صلاحهم، ففى استعمالهم إنّما فى إثبات الصّلاح لادّعائهم ظهوره إشعار بأنّ نقيضه و هو فسادهم ظاهر الانتفاء حتّى لا يحتاج فى نفيه إلى التّأكيد بالنّفى و الاستثناء، فقد أنكروا الفساد الّذى اتّصفوا به مبالغين فى إنكاره حيث زعموا أنّ نفيه من شأنه أن يلحق بالظّواهر و الضّروريات الّتى لا تنكر.

۱- ۱) سوره البقره:۱۱.

[و لـذلك (١) جـاء (٢) أَلاٰ إِنَّهُمْ هُمُ اَلْمُفْسِدُونَ للرّدّ عليهم مؤكّدا (٣) بمـا ترى (۴)]من إيراد الجمله الاسـميّه (۵) الدّالّه على الثّبات، و تعريف (۶) الخبر الدّالّ على الحصر. و توسيط (٧) ضمير الفصل المؤكّد لذلك (٨)

أى لأجل ادّعائهم ظهور صلاحهم و مبالغتهم فى نفى فسادهم.

أى جـاء قوله تعـالى: أَلاٰ إِنَّهُمْ هُمُ اَلْمُفْسِدُونَ لأجل الرّدّ عليهم بإثبات الفساد لهم، و نفى الإصـلاح عنهم حال كون ذلك القول «مؤكّدا بما ترى» .

حال من فاعل جاء، و هو قوله تعالى: أَلاٰ إِنَّهُمْ هُمُ اَلْمُفْسِدُونَ فيكون قوله: «مؤكّدا» على صيغه اسم المفعول.

أى بما تعلمه، أى مؤكّدا بتأكيـدات شتّى منها كون الحكم فى صوره الجمله الاسـميّه المفيده للدّوام و الثّبوت، فالجمله الاسـميّه فى مقام الذّمّ تفيد الثّبات.

أى من الجمله الاسـميّه المورده، فإضـافه «إيراد» إلى «الجمله» من إضـافه الصّـفه للموصوف، لأنّ المؤكّد هو الجمله الاسـميّه لا إيرادها.

أى و منها تعريف الخبر الدّالّ على الحصـر، أى على حصـر المسند فى المسند إليه، و المعنى لا مفسد إلاّ هم، ثمّ الحصر يتضمّن للتّأكيد لأنّ المنفى فيه يتضمّن إثبات مقابله، كما أنّ المثبت فيه يتضمّن إثباته نفى مقابله.

أى و منهـا توسّـط ضـمير الفصل المفيـد لتأكيـد الحصـر المسـتفاد من تعريف الجزأين أعنى المبتـدأ و الخبر فى قوله تعالى: هُمُ اَلْمُفْسِدُونَ و تعريفهما يفيد الحصر المتضمّن للتأكيد.

أى للحصر المستفاد من تعريف الخبر.

و تصدير (١) الكلام بحرف التّنبيه الدّالّ على أنّ مضمون الكلام ممّا له (٢) خطر، و به (٣) عنايه، ثمّ التّأكيد بإنّ (۴) ، ثمّ تعقيبه (۵) بما يـدلّ على التّقريع (۶) و التّوبيـخ، و هو قوله: وَ لٰكِنْ لاٰ يَشْـعُرُونَ (٧) [و مزيّه (٨) إنّما على العطف (٩) أنّه يعقل منها]أى من إنّمـا [الحكمـان]أعنى الإثبـات للمـذكور، و النّفى عمّا عـداه [معا]بخلاف العطف، فإنّه يفهم منه أوّلا الإثبات ثمّ النّفى، نحو: زيد قائم لا قاعد، و بالعكس

أى و منها تصدير الكلام بحرف التّنبيه، أى ألا الاستفتاحيّه، لأنّ تصدير الكلام بحرف التّنبيه من المؤكّدات.

أى لمضـمون الكلاـم خطر، أى له عظمه، و الوجه فى أنّه ممّـا له خطر، لأـنّ العلم بإفسادهم منبع الخيرات، و مبـدأ دفع مضـرّات المتوجّهه إلى المسلمين منهم.

أى بمضـمون الكلام عنايه، أى اهتمام، فهو من عطف المسبّب على السّـبب، حيث إنّ كون الشّـىء ممّا له خطر يوجب الاهتمام به، فحيث إنّ التّصدير المذكور يشعر بذلك يكون من المؤكّدات.

أى التّأكيد بلفظ فى قوله: إِنَّهُمْ هُمُ اَلْمُفْسِدُونَ .

أى تعقيب الكلام، قوله: «تعقيبه» بالجرّ عطف على «تصدير» ، و قيل: على «إيراد الجمله الاسميّه» .

أى اللّوم، ثمّ عطف «التّوبيخ» على «التّقريع» عطف تفسيرىّ.

إنّما كان هذا يدلّ على التّقريع و التّوبيخ لإفادته أنّهم من جمله الموتى الّذين لا شعور لهم، و إلاّ لأدركوا إفسادهم بلا تأمّل.

[مزيّه إنّما على العطف]

@

[مزيّه إنّما على العطف]

أى فضيله إنّما، و شرفها على العطف.

أى خصّ العطف بالـذّكر، لأـنّ هـذه المزيّه ثـابته للتّقـديم و للنّفى و الاسـتثناء، إذ كـلّ منهمـا يتعقّل منه الحكمان، أى الإثبات و النّفى معا، أمّا كون التّقديم كذلك، فالوجه فيه واضح.

و أمّا كون النّفى و الاسـتثناء كذلك، فلأنّ النّفى فيه و إن كان مفهوما قبل الإثبات إلاّ أنّه نفى مطلق ليس عدلا للإثبات، و ما هو عـدل له نفى ما عـدا المخرج، و لا ريب أنّ هـذا يسـتفاد عنـد ذكر المسـتثنى، كما أنّ الإثبات كـذلك، فلذلك لم يتعرّض لهما المصنّف، و خصّ العطف بالذّكر، و بالجمله إنّ مزيّه إنّما على العطف بلا و غيرها ممّا يفيد الحصر ثابته بأنّها يعقل

نحو: ما زيد قائما بل قاعدا [و أحسن مواقعها]أى مواقع إنّما [التّعريض (١) ، نحو: إِنَّمٰا يَتَذَكَّرُ أُولُوا اَلْأَلْبٰابِ (٢) ،

منها الحكمان معا، أى يعقل منها حكم الإثبات و النّفى المفادين بالحصر دفعه بخلاف العطف حيث يعقل أحد الحكمين أوّلا، ثمّ الآخر ثانيا، و أمّا النّفى و الاستثناء و التّقديم ففيهما تعقّل الحكمين أيضا معا، فلم تظهر هذه المزيّه لإنّما عليهما، و لذلك لم يتعرّض المصنّف لهما.

أحسن مواقع إنّما التّعريض و هو إماله الكلام إلى جانب لينتقل الذّهن بمعونه المقام من هذا الجانب إلى جانب آخر هو المقصود، كما إذا قلت عند مجادلتک مع أحد: لست زانيا و لا أختى زانيه، قصدا لتوبيخه، فتميل كلامک إلى جانب، أى تستعمله فى معناه الموضوع له لينتقل الذّهن من هذا المعنى بمعونه كون المقام مقام المجادله إلى المعنى الّذى هو مقصود لك أى ثبوت الزّنا لمقابلك و أخته، أى أنت زان و أختك زانيه.

لا يقال: إذا كان التّعريض بهذا المعنى، فلا معنى لقوله: «و أحسن مواقعها» التّعريض، لأنّ الاستعمال المذكور ليس موضع وقعت فيه إنّما، فإنّه من قبيل المعنى، و إنّما من مقوله اللّفظ، و إنّما يكون موقعها الكلام المستعمل تعريضا.

لأنّا نقول: العباره بتقدير مضاف، أى أحسن مواقعها ذو التّعريض، و هو الكلام، و قد يطلق التّعريض على نفس الكلام المستعمل فى معناه ليلوّح بغيره، و على هذا فلا حاجه إلى التّقدير، و إنّما كان التّعريض أحسن مواقعها لأنّ إفاده الحكم الّذى شأنها أن تستعمل فيه لا يهمّ المخاطب لكونه معلوما، أو من شأنه أن يكون معلوما بخلاف المعنى الآخر الملوّح إليه، فإنّه أهمّ لكون المخاطب جاهلا به مصرّا على إنكاره.

أى إنّما يتعقّل الحقّ أصحاب العقول، و إنّک تجزم بأنّه ليس المراد ظاهره، و هو حصر التّذكّر، أى تعقّل الحقّ فى أولى الألباب، أى أصحاب العقول، لأنّ هذا أمر معلوم، بل هو تعريض بذمّ الكفّار بأنّهم من فرط، أى تناهى جهلهم إلى الغايه القصوى يكونون كالبهائم، و يترتّب على ذلك التّعريض التّعريض بالنّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم بأنّه لكمال حرصه على إيمان قومه يتوقّع التّذكّر من البهائم.

فإنّه تعريض بأنّ الكفّار من فرط (١) جهلهم كالبهائم فطمع النّظر]أى التّأمّل (٢) [منهم كطمعه منها (٣)]أى كطمع النّظر من البهائم.

[ثمّ القصر كما يقع بين المبتدأ و الخبر على ما مرّ (۴) يقع بين الفعل و الفاعل، نحو: ما قام إلاّ زيد (۵) ، و غيرهما]كالفاعل و المفعول نحو: ما ضرب زيد إلاّ عمرا (۶) ، و ما ضرب عمرا إلاّ زيد (٧) و المفعولين نحو: ما أعطيت زيدا إلاّ درهما (٨) ، و ما أعطيت درهما إلاّ زيدا، و غير ذلك من المتعلّقات (٩) .

أى تناهى جهلهم.

أى تفسير النّظر بتأمّل إشاره إلى أنّه ليس بمعنى الرّؤيه بالعين الباصره، بل إنّه بمعنى التّأمل و التّدبّر فى الأمور المعقوله.

أى البهائم، أى ما يصل إليه النّظر منهم هو ما يصل إليه من البهائم، فكما أنّ النّظر لا يطمع أحد أن يصدر من البهائم فلا يطمع أحد أن يصدر من الكفّار.

[وقوع القصر بين الفعل و الفاعل و غيرهما]

@

[وقوع القصر بين الفعل و الفاعل و غيرهما]

أى ما مرّ فى هذا الباب، فإنّ الأمثله المذكوره أكثرها كان من قبيل قصر المبتدأ على الخبر، و إن كان بعضها من قبيل قصر الفعل على الفاعل، كما فى قوله تعالى: إِنَّمٰا يَتَذَكَّرُ أُولُوا اَلْأَلْبٰابِ و يحتمل ضعيفا أن يكون المراد من قوله: «ما مرّ» من كونه إضافيّا أو حقيقيّا، و كونه قصر موصوف على الصّفه أو العكس.

هذا مثال لقصر الفعل على الفاعل، و لا يتعدّاه إلى غيره.

مثال لقصر الفاعل فى المفعول، بمعنى أنّ الضّرب من جهه الوقوع على مفعول قصر على عمرو.

مثال لقصر المفعول على الفاعل، بمعنى أنّ الضّرب الواقع على عمرو من ناحيه الصّدور عن فاعل قد قصّر على زيد.

مثال لقصر المفعول الأوّل فى المفعول الثّانى، و المثال الثّانى بالعكس.

أى كالحال و التّمييز و نحوهما سوى المفعول معه، لأنّ المفعول معه لا يجىء بعد إلاّ، ف لا يقال: لا تمش إلاّ و زيدا. و مثال الحال فتقول فى قصرها على صاحبها: ما جاء راكبا إلاّ زيد، و فى عكسه ما جاء زيد إلاّ راكبا، و معنى الأوّل ما صاحب المجىء مع الرّكوب إلاّ زيد، و معنى الثّانى ما زيد إلاّ صاحب المجىء راكبا، فالأوّل من قصر الصّفه، و الثّانى من قصر

[ففى الاستثناء (١) يؤخّر المقصور عليه مع أداه الاستثناء]حتّى (٢) لو أريد القصر على الفاعل (٣) ، قيل: ما ضرب عمرا إلّا زيد، و لو أريد القصر على المفعول (۴) قيل: ما ضرب زيد إلّا عمرا، و معنى (۵) قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول (۶) ، و على هذا قياس البواقى، فيرجع (٧) فى التّحقيق

الموصوف. و مثال التّمييز كقولك: ما طاب زيد إلّا نفسا، أى ما يطيب من زيد إلّا نفسه، فهو من قصر الصّيفه على الموصوف. مثال المجرور نحو: ما مررت إلّا بزيد، و مثال الظّرف نحو: ما جلست إلّا عندك، و مثال الصّيفه نحو: ما جاءنى رجل إلّا فاضل، مثال البدل نحو: ما جاءنى أحد إلّا أخوك.

[موقع المقصور عليه إذا كان القصر بطريق إلّا]

@

[موقع المقصور عليه إذا كان القصر بطريق إلّا]

بيان لموقع المقصور عليه إذا كان القصر بطريق إلّا و ذلك أنّه قد عرفت أنّ أركان القصر ثلاثه:

المقصور، المقصور عليه، أداه القصر.

أى حتّى للتّفريع بمعنى الفاء.

أى قصر المفعول على الفاعل، فالفاعل مقصور عليه، و المفعول مقصور.

أى قصر الفاعل على المفعول، فالمفعول مقصور عليه، و الفاعل مقصور.

هذا جواب عن سؤال مقدّر، و تقريره أنّ القصر لا يكون إلّا قصر صفه على الموصوف أو موصوف على الصّفه، فلا معنى لقصر الفاعل على المفعول و بالعكس، لأنّ كلّ منهما ذات فلا يصحّ القصر.

و حاصل الجواب:

إنّ قولهم هذا من قصر الفاعل على المفعول، أو من قصر المفعول على الفاعل على حذف مضاف، أى من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول أو من قصر الفعل المتعلّق بالمفعول على الفاعل، لا أنّ ذات الفاعل أو ذات المفعول مقصوره.

أى أو قصر أحد المفعولين على الآخر، أو قصر صاحب الحال على الحال، أو قصر الحال على صاحبها.

تفريع على ما ذكر من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول، قوله: «أو قصر الموصوف على الصّيفه» تفريع على قصر الفاعل على الفعل المتعلّق بالمفعول.

إلى قصر الصّفه على الموصوف (١) ، أو قصر الموصوف على الصّفه (٢) و يكون حقيقيّا (٣) و غير حقيقيّ (۴) إفرادا و قلبا و تعيينا و لا يخفى اعتبار ذلك (۵) [و قلّ]أى جاز على قلّه (۶) [تقديمهما]أى تقديم المقصور عليه، و أداه الاستثناء على المقصور حال كونهما (٧) [بحالهما]و هو أن يلى المقصور عليه الأداه [نحو: ما ضرب إلّا عمرا زيد (٨)]فى قصر الفاعل على المفعول [و ما ضرب إلّا زيد عمرا (٩)]فى قصر المفعول على الفاعل، و إنّما

بأن يقال فى نحو: ما قام إلّا زيد، أنّ القيام مقصور على زيد لا يتعدّاه إلى غيره.

بأن يقال فى نحو: ما ضرب عمرا إلّا زيد، ما عمرو إلّا مضروب زيد، فتقصر عمرا على صفه المضروبيّه لزيد.

أى إذا لم ينظر فى القصر إلى شىء دون شىء.

أى إذا نظر فى قصره إلى جهه دون جهه، و هو على أقسام: قصر إفراد إذا اعتقد المخاطب الشّركه، و قصر قلب إذا اعتقد المخاطب العكس، و قصر تعيين إذا تردّد المخاطب.

أى اعتبار كلّ من قصر الصّفه على الموصوف، و قصر الموصوف على الصّفه فى قصر الفاعل على المفعول أو المفعول على الفاعل، كما عرفت كان القصر حقيقيّا أو غير حقيقيّ، مثلا إذا قلت فى قصر الفاعل على المفعول: ما ضرب زيد إلّا عمرا، إن أريد ما مضروب زيد إلّا عمرو دون كلّ ما هو غير عمرو، و كان من قصر الصّفه قصرا حقيقيّا، و إن أريد دون خالد كان قصرا إضافيّا، ثمّ إن أريد الرّدّ على من زعم أنّ مضروب زيد عمرو و خالد مثلا كان إفرادا، و إن أريد الرّدّ على من زعم أنّ مضروبه خالد دون عمرو كان قلبا، و إن كان المخاطب متردّدا فى المضروب منهما كان تعيينا.

إشاره إلى أنّه شرط فى الجواز مع القلّه و بقائهما بحالهما ليس شرطا للقلّه حتّى تلزم كثره تقديمهما على تقدير عدم بقائهما على حالهما.

[تقديم المقصور عليه و أداه الاستثناء على المقصور]

@

[تقديم المقصور عليه و أداه الاستثناء على المقصور]

أى المقصور عليه و أداه الاستثناء بحالهما.

أى كان فى الأصل: ما ضرب زيد إلّا عمرا.

أى كان فى الأصل: ما ضرب عمرا إلّا زيد.

قال: بحالهما احترازا عن تقديمهما مع إزالتهما (١) عن حالهما. بأن (٢) تؤخّر الأداه عن المقصور عليه، كقولك فى ما ضرب زيد إلاّ عمرا «ما ضرب عمرا إلاّ زيد» فإنّه يجوز ذلك (٣) لما فيه (۴) من اختلال المعنى و انعكاس المقصود، و إنّما قلّ تقديمهما بحالهما [لاستلزامه (۵) قصر الصّفه قبل تمامها]لأنّ الصّفه المقصوره على الفاعل مثلا هى الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل، فلا يتمّ المقصور (۶) قبل ذكر المفعول،

أى إزاله المقصور عليه و أداه الاستثناء عن حالهما.

بيان لإزالتهما عن حالهما.

أى لا يجوز تأخير الأداه عن المقصور عليه.

أى لما فى التّأخير من اختلال المعنى و انعكاس المقصود، فيكون قوله: «انعكاس المقصود» عطفا تفسيريّا على اختلال المعنى.

توضيح ذلك: أنّه يلزم من تأخير الأداه عن المقصور عليه انقلاب قصر الفاعل على المفعول إلى قصر المفعول على الفاعل و بالعكس، و هذا معنى الاختلال و الانعكاس، لأنّ المقصور عليه لا يعلم عند التّقديم من المقصور، فيظنّ أنّ المقصور عليه هو المقصور، و المقصور هو المقصور عليه، و ذلك لأنّ معنى قولنا: ما ضرب زيد إلاّ عمرا، ما مضروب زيد إلاّ عمرو، و معنى قولنا: ما ضرب عمرا إلاّ زيد، ما ضارب عمرو إلاّ زيد، فالمقصود فى الأوّل حصر مضروبيّه زيد فى عمرو، و المقصود فى الثّانى حصر ضاربيّه عمرو فى زيد، فيلزم الاختلال و الانقلاب جدّا، فلا يجوز.

أى لاستلزام تقديمهما بحالهما «قصر الصّفه قبل تمامها» و هو غير جائز، بل ممتنع، و ظاهر هذا الكلام سخيف جدّا، لأنّ تقديمهما بحالهما لو كان مستلزما لقصر الصّفه قبل تمامها، لكان ممتنعا لا قليلا، فلابدّ من الالتزام بأنّه بتقدير مضاف، أى لإيهام استلزامه قصر الصّفه قبل تمامها، و إلاّ فلا استلزام فى نفس الأمر، لأنّ الكلام يتمّ بآخره، قوله: «لأنّ الصّفه المقصوره على الفاعل. . .» علّه للاستلزام المذكور.

أى و هو الفعل الواقع على المفعول لا يتمّ قبل المفعول، فلو قدّم المقصور عليه و هو الفاعل على المفعول لزم قصر الصّفه قبل تمامها.

توضيح ذلك فنقول: إنّ لزوم قصر الصّفه قبل تمامها ظاهر، إمّا فى قصر الصّفه على

فلا يحسن قصره، و على هذا (١) فقس (٢) ، و إنّما جاز (٣) على قلّه نظرا إلى أنّها (۴) فى حكم التّام باعتبار ذكر المتعلّق فى الآخر،

الموصوف فى فرض قصر الفاعل على المفعول، فلأنّ الفعل المتعلّق بالفاعل فى قصره على المفعول هو المقصور، و المفعول هو المقصور عليه، فحينئذ لو ذكر المفعول قبل الفاعل لزم ما ذكر من قصر الّصفه قبل تمامها، فإذا ما ضرب زيد إلاّ عمرا، و تؤوّل على أنّ المعنى ما مضروب زيد إلاّ عمرو، لزم-لو قدّم المقصور عليه، و قيل: ما ضرب إلاّ عمرا زيد-قصر الصّفه قبل تمامها، لأنّا قدّمنا عمرا و هو المقصور عليه قبل تمام الصّفه المتضمّنه للفعل، إذ تمامها بذكر الفاعل، و كذا الفعل المتعلّق بالمفعول فى قصره على الفاعل هو المقصور، فإذا ما ضرب عمرا إلاّ زيد، و قدّر أنّ المعنى ما ضارب عمرو إلاّ زيد، فلو قدّم و قيل: ما ضرب إلاّ زيد عمرا لزم قصر الضّرب قبل ذكر متعلّقه على الفاعل، و هو قصر الصّفه قبل تمامها، لأنّها تتمّ بعد ذكر المفعول، و أمّا فى قصر الموصوف كما قدّر فى المثال ما زيد إلاّ ضارب عمرو، فلا يتّضح فيه قصر الصّفه قبل تمامها، و إنّما فيه فى التّأخير تقديم المقصور على بعض الصّفه المنزّل منزله التّقديم على الكلّ و فى التّقديم تأخيره عن جميعها.

أى على البيان المذكور للصّفه المقصوره على الفاعل.

أى فتقول فى قصر الفاعل على المفعول: إنّ الصّفه المقصوره على المفعول هى الفعل المتعلّق بالفاعل، فلا يتمّ المقصور قبل ذكر الفاعل، فلا يحسن قصره، كما عرفت، و الفاء فى قوله: «فقس» زائده، لتحسين اللّفظ.

جواب عن سؤال مقدّر، و هو أن يقال: إذا لم يتمّ المقصور قبل ذكر المفعول فى قصر الفاعل على المفعول، فكيف صاغ جوازه.

و حاصل الجواب:

إنّما جاز على قلّه، و إن كان مقتضى القياس أن لا يجوز أصلا نظرا إلى أنّ الصّفه تصبح تامّه بذكر المتعلّق فى الآخر، أى فى آخر الكلام، و إنّما يعتبر القصر بعد تمام الكلام لا قبله، فلا يلزم فى الحقيقه حصر الصّفه قبل تمامها.

أى الصّفه «باعتبار ذكر المتعلّق» أعنى المفعول «فى الآخر» يعنى فى آخر الكلام.

[و وجه الجميع (۱)]أى السّبب فى إفاده النّفى و الاستثناء القصر فيما بين المبتدأ (۲) ، و الخبر و الفاعل و المفعول (۳) و غير ذلك (۴) [إنّ النّفى فى الاستثناء المفرّغ (۵)]الّذى حذف منه المستثنى منه، و أعرب ما بعد إلّا بحسب العوامل [يتوجّه إلى مقدّر (۶) و هو مستثنى منه] لأنّ (۷) إلّا للإخراج،

[وجه الحصر فى جميع صور الحصر]

@

[وجه الحصر فى جميع صور الحصر]

أى وجه الحصر فى جميع صور الحصر بما و إلّا سواء كان بين الفعل و الفاعل أو المبتدأ و الخبر أو غيرهما.

أى نحو: ما زيد إلّا قائم.

أى نحو: ما ضرب زيد إلّا عمرا.

أى كالحال و صاحبها، و المفعول الأوّل و الثّانى إلى غير ذلك ممّا تقدّم تفصيله. فالمراد بالوجه سبب إفاده النّفى و الاستثناء القصر، و بالجميع الموارد الّتى يقع فيها القصر بإلّا.

إنّما تعرّض لبيان وجه إفاده الاستثناء المفرّغ القصر دون غيره من الاستثناء الّذى لا يكون مفرّغا، و دون الطّرق الثّلاثه الباقيه، لأنّ إفاده التّقديم القصر ليس إلّا بالذّوق السّليم، فمن له الذّوق يدركه، إذا راجع وجدانه، فلا حاجه إلى البيان بالنّسبه إليه، و من لم يدركه لعدم هذا الذّوق له لا يفيده البيان ثمّ إفاده طريق العطف للقصر، و كذا النّفى و الاستثناء إذا كان المستثنى منه مذكورا واضحه لا تحتاج إلى البيان، و إفاده إنّما للقصر لكونه بمعنى ما و إلّا لا تحتاج إلى البيان، لأنّ البيان فى ما و إلّا يغنى عن البيان، أى القصر بإنّما، فما بقى الخفاء إلّا فى الاستثناء المفرّغ، فلهذا اقتصر المصنّف على بيانه فقطّ.

أى إلى شىء يمكن أن يقدّر لانسباق الذّهن إليه، و رجوع تفصيل المعنى إليه، لأنّه يتوقّف إفاده التّركيب للمعنى على تقديره فى نظم الكلام تقديرا يكون كالمذكور بحيث يكون إسقاطه إيجازا.

علّه لقوله: «يتوجّه إلى مقدّر» فالقرينه على المقدّر هى كلمه إلّا، و كذلك على عمومه، ثمّ إنّ هذا التّوجيه إنّما هو ناظر إلى ما إذا كان المستثنى متّصلا بقرينته أن محلّ الكلام هو الاستثناء المفرّغ الّذى لا يقدّر فيه المستثنى منه إلّا متناولا للمستثنى فيكون متّصلا دائما، و يكون إلّا فيه للإخراج، فلا يرد عليه ما يقال: إنّ قوله: «لأنّ إلّا للإخراج» ينتقض بما إذا كان المستثنى منقطعا، وجه عدم الورود أنّ المستثنى المنقطع ليس محلّ الكلام، فهو خارج تخصّصا، فلا مجال للنّقض.

و الإخراج يقتضى مخرجا (۱) منه [عامّ]ليتناول المستثنى و غيره، فيتحقّق (۲) الإخراج [مناسب (۳) للمستثنى فى جنسه]بأن يقدّر فى نحو: ما ضرب إلاّ زيد ما ضرب أحد (۴) ، و فى نحو: ما كسوته إلاّ جبّه «ما كسوته لباسا (۵)» ، و فى نحو: ما جاءنى إلاّ راكبا» ما جاءنى كائنا (۶) على حال من الأحوال» و فى نحو: ما سرت إلاّ يوم الجمعه، «ما سرت وقتا من الأوقات (۷)» و على هذا القياس (۸)

أى ليس المخرج منه هنا إلاّ المقدّر.

أى لو لم يكن عامّيا لا يتحقّق الإخراج، إذ البعض إمّا نفس المستثنى، و إمّا غيره، فعلى الأوّل يلزم استثناء الشّىء عن نفسه، و يصبح الكلام متناقضا، و على الثّانى لا يتحقّق دخول المستثنى فى المستثنى منه، فلا يتحقّق الإخراج.

أى فى كونه جنسه، لأنّ المستثنى من أفراد المستثنى منه لا أنّه أمر مشارك له فى الجنس كما هو ظاهر المتن، ففيه مسامحه.

و الحاصل:

إنّ ظاهر قوله مناسب للمستثنى فى جنسه يقتضى أنّ الجنس غير المقدّر مع أنّه نفس المقدّر.

و حاصل الجواب:

إنّ فى الكلام حذفا أى فى كونه جنسه.

أى فأحد عام شامل لزيد و غيره، و مناسب له من حيث إنّه جنس له، أى صالح لأن يحمل عليه.

أى فلباسا عام شامل للجبّه و غيرها و هو من جنسها.

أى ما يكون على حال من الأحوال يشمل حال الرّكوب.

أى فالوقت شامل ليوم الجمعه، و غيره و هو من جنسه.

أى فيقدّر فى ما صلّيت إلاّ فى المسجد، ما صلّيت فى مكان إلاّ فى المسجد، و فى ما طاب زيد إلاّ نفسا، ما طاب زيد شيئا إلاّ نفسا، و فى ما أعطى إلاّ درهما، ما أعطى شيئا إلاّ درهما، و فى ما مررت إلاّ بزيد، ما مررت بأحد إلاّ بزيد.

[و]فى [صفته (۱)]يعنى الفاعليّه و المفعوليّه و الحاليّه، و نحو ذلك (۲) ، و إذا كان النّفى متوجّها إلى هذا المقدّر العام المناسب للمستثنى فى جنسه و صفته [فإذا أوجب (۳) منه]أى من ذلك المقدّر. [شىء بإلّا (۴) جاء القصر]ضروره بقاء ما عداه على صفه الانتفـاء، [و فى إنّما يؤخّر (۵) المقصور عليه، تقول: إنّما ضـرب زيد عمرا (۶)]فيكون القيـد الأخير بمنزله الواقع بعد إلّا، فيكون هو المقصور عليه [و لا يجوز تقديمه]أى تقديم المقصور عليه بإنّما [على غيره (۷) للإلباس (۸)]كما إذا قلنا فى إنّما ضرب زيد

أى بأن يكون المقدّر مناسبا للمستثنى فى صفته أيضا، يعنى فى كونه فاعلا أو مفعولا أو ظرفا أو حالا أو غير ذلك.

أى كالظّرفيّه و الابتدائيّه و الخبريّه.

أى أثبت من ذلك المنفىّ المقدّر شىء من مصاديقه الّتى فى ضمن المنفى بإلّا جاء القصر.

متعلّق بقوله: «أوجب» أى أثبت بإلّا شىء «جاء القصر» لأنّ ذلك نفى الحكم عن غير الموجب و إثباته لذلك الموجب.

بيان لموقع المقصور عليه إذا كان القصر بإنّما.

أى بتأخير عمرو الّذى هو المفعول، هذا مثال لقصـر الفاعل على المفعول، و تقول فى قصر المفعول على الفاعل إنّما ضرب عمرا زيد، بتأخير زيد الّذى هو الفاعل.

[لا يجوز تقديم المقصور عليه بإنّما على غيره]

@

[لا يجوز تقديم المقصور عليه بإنّما على غيره]

أى غير المقصور عليه، أى لا يجوز تقديم المقصور عليه على المقصور حيث كان الطّريق إنّما.

و فى بعض النّسـخ «للالتباس» و المعنى واحد، أى لا يجوز التّقديم لأجل وجود الالتباس فى التّقديم، و هو انفهام خلاف المراد، و ذلـك لأـنّ كلّا من الفاعل و المفعول الواقعين بعـد الفعل، و إنّما يجوز أن يكون هو المقصور عليه دون الآخر هـذا، مع أنّه لم يقترن أحـدهما بقرينه تـدلّ على كونه هو المقصور عليه، فمن هاتين النّاحيتين قصدوا أن يجعلوا التّأخير علامه القصـر على ذلك المؤخّر، فلو إنّما ضـرب زيـد عمرا، كان عمرا هو المحصور فيه، و لو قـدّمت عمرا كان زيـد هو المحصور فيه، و انعكس المعنى المراد و لم يجعلوا تقديم أحدهما على إنّما علامه على أنّ ما بعدها هو المقصور عليه كما فى النّفى و الاستثناء، لكون إنّ إنّما

عمرا، إنّما ضرب عمرا زيد بخلاف النّفى و الاستثناء، فإنّه لا إلباس فيه، إذ المقصور عليه هو المذكور بعد إلّا سواء قدّم (١) أو أخّر، و ههنا (٢) ليس إلّا مذكورا فى اللّفظ بل متضمّنا (٣) [و غير (۴) كإلّا فى إفاده القصرين]أى قصر الموصوف على الصّفه (۵) و قصر الصّفه على الموصوف (۶) إفرادا و قلبا و تعيينا (٧) [و]فى [امتناع مجامعه لا]العاطفه لما سبق (٨) ، فلا يصحّ ما زيد غير شاعر لا كاتب، و لا ما شاعر غير زيد لا عمرو.

لا تقع إلّا فى صدر الكلام.

أى قدّم على المقصور، نحو: ما ضرب إلّا زيد عمرا، أو أخّر نحو: ما ضرب عمرا إلّا زيد.

أى فى إنّما ليس كلمه إلّا مذكوره فى اللّفظ.

أى بل إنّما متضمّنه لما و إلّا.

أى لفظ غير كلفظ إلّا الاستثنائيّه فى إفاده القصرين.

أى نحو: ما زيد غير عالم.

أى نحو: لا شاعر غير زيد.

إفرادا نحو:

ما زيد غير شاعر لمن اعتقد أنّه شاعر و كاتب، و قلبا نحو: ما زيد غير قائم لمن اعتقد أنّه قاعد، و تعيينا نحو: ما شاعر غير زيد لمن تردّد فى أنّه زيد أو عمرو، و ظاهرهم أنّ لفظ غير لا يستعمل فى القصر الحقيقىّ، لأنّ الإفراد و القلب و التّعيين من أقسام القصر الإضافىّ، و ليس الأمر كذلك، بل يستعمل فى القصر الحقيقىّ، نحو: لا إله غير اللّه، و ما خاتم الأنبياء غير محمّد صلّى اللّه عليه و آله و سلّم.

أى فى بحث التّقديم من أنّ شرط المنفىّ بلا العاطفه أن لا يكون ذلك المنفىّ منفيّا قبلها بغيرها.

هذا تمام الكلام فى بحث القصر ثمّ يقع الكلام فى الإنشاء.

[الإنشاء (۱)]اعلم أنّ الإنشاء (۲) قد يطلق (۳) على نفس الكلام الّذى ليس لنسبته خارج تطابقه (۴) أو لا تطابقه، و قد يقال على ما هو فعل المتكلّم أعنى إلقاء مثل هذا الكلام، كما أنّ الإخبار كذلك

[الإنشاء]

@

[الإنشاء]

اشاره

الإنشاء فى اللّغه يطلق على الإبداع و الاختراع و الإحداث و التّربيه، قال فى أقرب الموارد: أنشأه إنشاء، أى ربّاه تربيه.

أى أعاد المظهر، حيث قال: اعلم أنّ الإنشاء، و لم يقل هو، كى يكون إشاره إلى أنّ المراد بالإنشاء هو لفظ الإنشاء، فمعنى العباره: اعلم أنّ لفظ الإنشاء.

بيان لمعنى الإنشاء اصطلاحا، فالإنشاء اصطلاحا يطلق على شيئين:

الأوّل: إنّه يقال على الكلام الّذى «لنسبته خارج» أى ليس للنّسبه المفهومه منه، و هى النّسبه الكلاميّه نسبه خارجيّه.

أى تقصد مطابقه النّسبه الكلاميّه لهذا الخارج، أو تقصد عدم مطابقتها له بالإراده الجدّيّه، هذا هو المراد من قوله: «تطابقه أو لا تطابقه» و ليس المراد نفى وجود النّسبه الخارجيّه عن الكلام الإنشائىّ، لأنّ الإنشاء لا بدّ له من نسبه خارجيّه تاره لا تكون مطابقه لنسبته الكلاميّه، و أخرى تكون مطابقه لها، فإنّ قولك: اضرب مثلا له نسبه كلاميّه، و هى طلب الضّرب أعنى مفهوم إثبات الضّرب على ذمّه المخاطب، و نسبه خارجيّه، و هى إمّا اعتبار هذا الثّبوت فى نفسه أو عدم اعتباره فيه، كما إذا قال: اضرب هذلا، فعلى الأوّل تكون النّسبه الكلاميّه مطابقه للنّسبه الخارجيّه، و على الثّانى غير مطابقه لها.

نعم، على الأوّل لم تقصد المطابقه لعدم كونه مسوقا لقصد الحكايه عن الخارج، بل إنّما مسوق لداعى البعث، فالفرق بين الخبر و الإنشاء إنّما هو من جهه وجود قصد الحكايه، و عدم قصدها، فالنّفى فى قوله: «ليس لنسبته خارج» منصبّ على تطابقه و لا تطابقه، و هما بمعنى قصد المطابقه، و قصد عدمها، هذا تمام فى الأوّل.

و الثّانى و هو ما أشار إليه بقوله: «و قد يقال على ما هو فعل المتكلّم، أعنى إلقاء مثل هذا الكلام» أتى بالعنايه، و قال: أعنى إلقاء مثل هذا الكلام للإشاره إلى أنّ المراد من فعل المتكلّم ليس مطلق فعله، بل خصوص إلقاء الكلام الإنشائى «كما أنّ الأخبار كذلك» أى يطلق على

و الأظهر أنّ المراد (١) ههنا هو الثّانى بقرينه تقسيمه إلى الطّلب و غير الطّلب (٢) ، و تقسيم الطّلب إلى التّمنّى و الاستفهام و غيرهما، و المراد بها (٣) معانيها المصدريّه لا الكلام المشتمل عليها (۴) بقرينه قوله: و اللّفظ الموضوع له كذا و كذا، لظهور أنّ لفظ

الكلام الخبرىّ الّذى لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، و قد يطلق على إلقاء المتكلّم له.

أى مراد المصنّف من الإنشاء الاصطلاحىّ هو المعنى الثّانى، أى فعل المتكلّم لا الأوّل، أى الكلام الّذى ليس لنسبته خارج، فمحصّله أنّ فى كلام المصنّف استخداما حيث ذكر الإنشاء أوّلا بمعنى الألفاظ المخصوصه الدّالّه على المعانى المخصوصه، ثمّ أعاد عليه الضّمير بمعنى آخر، و هو فعل المتكلّم أعنى إلقاء الكلام الإنشائىّ و التلفّظ به، ثمّ الدّليل على ذلك هو التّقسيم، و حاصله إنّ المصنّف قسّم الإنشاء إلى الطّلبى و غيره، و قسّم الطّلبى إلى الأمر و النّهى و الدّعاء و التّمنّى و الاستفهام و المراد بها المعانى المصدريّه بقرينه أنّه بيّن بعد ذلك اللّفظ الموضوع له ليت، و همزه و هل و غيرها، و معلوم أنّ تلك الألفاظ موضوعه بإزاء المعانى المصدريّه لا الكلام المخصوص، فمن هنا نستكشف أنّ المراد بالمقسم هو المعنى المصدرىّ، أى الإلقاء المذكور لئلّا يلزم تقسيم الشّىء إلى غير أقسامه، و ذلك لاعتبار المقسم فى جميع الأقسام.

و الفرق بين الطّلب و غيره هو الإنشاء الطّلبى ما يستدعى مطلوبا، و غير الطّلبى كالمدح و الذّمّ لا يستدعى مطلوبا.

أى بالتّمنّى و الاستفهام و غيرهما كالأمر و النّهى معانيها المصدريّه أعنى الإلقاءات التمنّى بالمعنى المصدرى. إلقاء عباره التّمنّى و الاستفهام كذلك هو إلقاء عباره الاستفهام، و هكذا.

أى على أدواتها، و الحاصل إنّ التّمنّى و الاستفهام و غيرهما تطلق على إلقاءات التّراكيب المخصوصه، كما تطلق على الأحوال القلبيّه كطلب الأمر المحبوب فى التّمنّى و طلب الفهم فى الاستفهام، و هكذا.

ليت مثلا يستعمل لمعنى (١) التمّنّى لا لقولنا: ليت زيدا قائم، فافهم (٢) ، فالإنشاء إن لم يكن طلبا كالأفعال المقاربه (٣) و أفعال المدح و الذّمّ و صيغ العقود (۴) و القسم و ربّ، و نحو ذلک (۵) ، فلا يبحث عنها (۶) هنا لقلّه (٧) المباحث المناسبه المتعلّقه بها و لأنّ أكثرها (٨) فى الأصل إخبار نقلت (٩) إلى معنى الإنشاء (١٠) [إن كان طلبا استدعى مطلوبا

أى لأجل إفاده التّمنّى أو اللاّم بمعنى فى، أى يستعمل فى معنى التّمنّى الّذى هو بالمعنى المصدرىّ، أعنى إلقاء نحو: ليت زيدا قائم، أو يستعمل فى نفس التّمنّى الّذى هو الحاله القلبيّه، و لذلک يقال: إنّ ليت تتضمّن معنى أتمنّى.

لعلّه إشاره إلى الإشكال و هو أن يقال: إنّ إلقاء الكلام الإنشائىّ ليس من أحوال اللّفظ لأنّه فعل المتكلّم، مع أنّ البحث يجب أن يكون من أحوال اللّفظ فيقال فى الجواب: إنّ البحث عن أحوال الكلام الإنشائىّ يرجع إلى البحث عن أحوال اللّفظ العربىّ.

و كيف كان فالتّمنّى بمعنى إلقاء الكلام على أداه لا يكون مرادا، لأنّ المراد من الطّلب فى الإنشاء الطّلبىّ هو كيفيّه نفسانيّه.

أى التّكلّم بها.

كبعت لإنشاء البيع.

مثل كم الخبريّه و لعلّ و فعل التّعجّب.

أى عن هذه الأشياء الإنشائيّه الغير الطّلبيّه.

و ذلک لقلّه ورودها على الألسنه.

أى أكثر هذه الأشياء الإنشائيّه الغير الطّلبيّه، و المراد بذلک الأكثر ما عدا أفعال التّرجّى و القسم.

أى نقلت عن الخبريّه إلى الإنشائيّه و حينئذ فيستغنى بأبحاثها الخبريّه عن الإنشائيّه، لا ـ تنقل مستصحبه لما يرتكب فيها فى الخبريّه.

أى لفظها إخبار، و معناها إنشاء، فلا يبحث عنها هنا، بل إنّما يبحث ههنا عن الإنشاء لفظا و معنى لا عن الإنشاء معنى فقطّ.

غير حاصل (۱) وقت الطّلب]لامتناع (۲) طلب الحاصل. فلو استعمل صيغ الطّلب لمطلوب (۳) حاصل امتنع إجراؤها (۴) على معانيها الحقيقيّه، و يتولّد منها (۵) بحسب القرائن ما يناسب المقام (۶) .

أي في اعتقاد المتكلّم فيدخل فيه ما إذا طلب شيئا حاصلا وقت الطّلب لعدم اعتقاد المتكلّم بحصوله، ثمّ قوله: «غير حاصل» صفه لقوله: «مطلوبا» أي اقتضى مطلوبا من وصفه أنّه غير حاصل وقت الطّلب.

و فيه أنّ الممنوع تحصيل الحاصل لا طلب ذلک، إلّا أن يقال المراد بالامتناع عدم اللّياقه لا الامتناع العقليّ، و يمكن أن يكون المراد الامتناع العقليّ بحمل الطّلب على خلاف ظاهره، فإنّ الظّاهر إنّ المراد به الطّلب اللّفظی، أي الكلام الإنشائيّ الطّلبيّ، و المراد به هو الطّلب القلبيّ، و هو خلاف الظّاهر، فحينئذ يصحّ أن يقال: إنّ طلب تحصيل الحاصل بالطّلب القلبيّ محال، لأنّه عباره عندهم عن الشّوق المؤكّد المسمّى بالإراده أو المحبّه و الشّهوه، ثمّ الشّوق المؤكّد أي الإراده لا تتعلّق بما هو واقع كما هو الظّاهر وجدانا، و كذلک الشّهوه، لأنّها لا تبقى بعد حصول المشتهى.

أي لطلب مطلوب حاصل.

أي إجراء تلک الصّيغ.

أي من تلک الصّيغ ما يناسب المقام كطلب دوام الإيمان و التّقوى في قوله تعالى: يٰا أَيُّهَا اَلَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللّٰهِ وَ رَسُولِهِ (۱)، و قوله تعالى: يٰا أَيُّهَا اَلنَّبِيُّ اِتَّقِ اَللّٰهَ (۲)، و هذا الكلام من الشّارح إشاره إلى بيان المعاني المتولّده من صيغ الطّلب المستعمله في مطلوب حاصل وقت الطّلب، فالمراد من طلب الإيمان و التّقوى دوامهما لا حصولهما، لأنّهما حاصلان له صلّى اللّه عليه و آله و سلّم قبل هذا الطّلب.

أي كالتّهديد و التّعجيز و الاستبطاء.

۱- ۱) سوره النّساء:۱۳۶.

۲- ۲) سوره الأحزاب:۱.

التّمنّى

[و أنواعه]أى الطّلب [كثيره منها (۱) التّمنّى]و هو طلب حصول شىء على سبيل المحبّه (۲)

[أنواع الإنشاء]

[منها التّمنّى]

أى من أنواع الطّلب، و أنواع الطّلب هى على ما ذكره المصنّف خمسه: التّمنّى، و الاستفهام، و الأمر، و النّهى، و النّداء، و منهم من يجعل التّرجّى قسما سادسا، و بعضهم أخرج التّمنّى و النّداء من أقسام الطّلب بناء على أنّ العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته، فالتّمنّى ليس طلبا، و لا يستلزمه، و أنّ طلب الإقبال خارج عن مفهوم النّداء الّذى هو صوت يهتف به الرّجل و إن كان يلزمه.

أى على طريق يفهم منه المحبّه، فتخرج البواقى، فيكون قوله: «على سبيل المحبّه» احترازا عن الأمر و النّهى و النّداء الخاليّه عن المحبّه، و قدّم المصنّف التّمنّى لعمومه، لجريانه فى الممكن و الممتنع، و عقّبه بالاستفهام لكثره مباحثه، ثمّ بالأمر لاقتضائه الوجود و كثره مباحثه بالإضافه إلى النّداء، ثمّ النّهى لمناسبته له فى الأحكام، فلم يبق إلّا النّداء، فوقع متأخّرا، و يمكن أن يقال بأنّ هذا التّعريف أوّلا ـ مخالف ما ذكره الشّارح من أنّ المراد بالإنشاء هنا الإلقاء، و كذلك أقسامه، إلّا أن يقال: إنّ المراد بالطّلب هو الطّلب اللّفظىّ، و هو إلقاء الكلام المشتمل على ما يدلّ على الطّلب القلبىّ.

و ثانيا: إنّ هذا التّعريف غير مانع، لأنّ طلب حصول الشّىء على سبيل المحبّه موجود فى بعض أقسام الأمر و النّهى و غيرهما، كقولك: أكرم ابنىّ، فإنّى أحبّ إكرامه، و لا تكرم كافرا، فإنّى أحبّ كفّ نفسك عن إكرامك إيّاه.

و يمكن الجواب عن ذلك بأنّ طلب حصول شىء على سبيل المحبّه و إن كان قد يوجد فى غير التّمنّى أيضا إلّا أنّه مقرون مع الطّماعيّه بخلاف التّمنّى، فإنّه مشروط بعدم الطّماعيّه، فإذا لا مجال للإشكال فإنّ طلب حصول الشّىء على سبيل المحبّه إن كان مع طمع فى حصوله من المخاطب فأمر، و إن كان مع طمع فى تركه فنهى، و إن كان مع طمع فى إقباله فنداء، و إن لم يكن طمع أصلا فتمنّى.

[و اللّفظ الموضوع له (۱) ، ليت، و لا يشترط (۲) إمكان المتمنّى]بخلاف التّرجّى (۳) [تقول (۴) : ليت الشّباب يعود]و لا تقول (۵) لعله يعود، لكن (۶) إذا كان المتمنّى ممكنا يجب أن لا يكون (۷) لک توقّع و طماعيه فى وقوعه،

أى للتّمنّى بالمعنى المصدرىّ أعنى إلقاء كلامه على مقتضى ما زعمه الشّارح من أنّ المراد بالإنشاء و أقسامه فعل المتكلّم، فالمعنى حينئذ: و اللّفظ الموضوع لأجل إلقائه، و إيجاد كلام للتّمنّى ليت، فاللّام فى قوله: «له» للتّعليل، أى لا بدّ حينئذ من جعل اللاّم للعلّه الغائيّه، و لا يصحّ جعلها صله للموضوع و للتّعديه، لأنّ ليت لم توضع لفعل المتكلّم الّذى هو إلقاء الكلام، و إنّما وضعت لنفس التّمنّى أعنى الكيفيّه النّفسانيّه من الرغبه إلى حصول شىء من دون الطّماعيّه فى وقوعه.

أى لا يشترط فى صحّه التّمنّى» إمكان المتمنّى» بل يصحّ مع استحالته، كعود الشّباب. و حاصل الكلام: إنّه لا يشترط فى المتمنّى إمكانه لذاته بأن يكون جائز الوجود و العدم، بل يصحّ مع استحالته، فتاره يكون ممتنعا، و تاره يكون ممكنا، نعم، لا يكون فى الواجب، لأنّ الحاصل يستحيل طلبه.

أى يشترط فيه إمكان المترجّى، فلا يجرى فى المستحيل و الممتنع، فيكون أخصّ من التّمنّى فى الجريان.

أى تقول فى التّمنّى: ليت الشّباب يعود، مع أنّ عوده محال عاده، بل عقلا، فإنّ الشّباب عباره عن زمان ازدياد القوى النّاميّه كما مرّ فى المجاز العقلىّ، و إعاده الزّمان محال عقلا لاستلزامه أن يكون للزّمان زمان، و أمّا بناء على ما هو الظّاهر من أنّ المراد به قوّه الشّبوبيّه، فإعادتها محال عاده، و ممكن عقلا.

و ذلک لعدم توقّع عوده و انتفاء طماعيه رجوعه مع أنّ ذلک شرط فى التّرجّى.

بيان للفرق بين التّمنّى و التّرجّى، و ملخّص الفرق بينهما: أنّ التّمنّى يجوز أن يستعمل فيما يمكن وقوعه، و فيما لا يمكن وقوعه، و التّرجّى لا يستعمل إلاّ فيما يمكن وقوعه، إذ المحال لا يترجّى وقوعه.

أى يظهر من كلامه هذا التّباين بين التّمنّى و التّرجّى، من أن المتمنّى يجب أن لا يكون فيه طماعيه و التّرجّى أن يكون فيه طماعيه فى الوقوع.

و إلّا (١) لصار ترجّيا [و قد يتمنّى بهل (٢) نحو: هل لى من شفيع، حيث (٣) يعلم أن لا شفيع له]لأنّه (۴) حينئذ يمتنع حمله على حقيقه الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه (۵)

أى و إلّا بأن كان هناك طماعيه فى الوقوع صار ترجّيا، و حينئذ لا يستعمل فيه إلّا الألفاظ الدّالّه على التّرجّى كلعلّ و عسى مثلا، إذا كنت تطلب حصول مال فى العام متوقّعا و طامعا فى حصوله، تقول: لعلّ لى مال فى هذا العامّ أحجّ به، و إن كان غير متوقّع و لا طماعيه لك فيه، تقول: ليت لى مال كذا، و الفرق بين التّوقّع و الطّمع أنّ الأوّل أبلغ من الثّانى.

أى على سبيل الاستعاره التّبعيّه بأن شبّه فى النّفس التمنّى المطلق بمطلق الاستفهام بجامع مطلق الطّلب فى كلّ منهما، فيسرى التّشبيه إلى الجزئيات تبعا، ثمّ تركت الأركان أى أركان التّشبيه سوى اللّفظ الموضوع للاستفهام الجزئىّ الّذى هو من أفراد المشبّه به، أى الاستفهام المطلق، و أريد به التّمنّى الجزئىّ الّذى هو من أفراد المشبّه أعنى التّمنّى المطلق، فهذا يسمّى استعاره لكونه مبتنيا على علاقه المشابهه و تبعيّه، لأنّ التّشبيه لم يجر فى الجزأين، بل إنّما جرى فيهما بتبع الكلّيّين، أو على سبيل المجاز المرسل من استعمال المقيّد فى المطلق، ثمّ استعماله فى مقيّد آخر، بيان ذلك أنّ هل لمطلق طلب الفهم، فاستعملت فى مطلق الطّلب، ثمّ طبّق هذا المطلق فى طلب حصول الشّىء المحبوب من حيث اندراجه فيه، فيكون مجازا مرسلا فى مرتبه واحده.

» حيث» ظرف لمحذوف، أى يقال ذلك لقصد التّمنّى حيث يعلم أن لا شفيع له، فيكون قوله: «يعلم أن لا شفيع له» إشاره إلى قرينه المجاز.

أى هل» حينئذ» أى حين العلم بعدم شفيع له،» يمتنع حمله» أى هل على حقيقه الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم و الحال أنّ الاستفهام يستدعى الجهل بثبوت الحكم. و بعباره أخرى: إنّ المتكلّم يعلم بأنّه لا شفيع له، و الاستفهام يقتضى عدم العلم بالانتفاء، بل الجهل بالشّىء فلو حمل على الاستفهام الحقيقىّ لحصل التّناقض، فتعيّن الحمل على التّمنّى.

أى المستفهم عنه، أى الشّفيع فى المثال المذكور.

ص :٣٧٣

و النّکته (۱) فی التّمنّی بهل، و العدول عن لیت هی إبراز المتمنّی لکمال العنایه به فی صوره الممکن الّذی لا جزم بانتفائه (۲) [و]قد یتمنّی [بلو (۳) ، نحو: لو تأتینی فتحدّثنی (۴)

إن إنّ هذا إنّما یفید عدم صحّه حمل هل علی الاستفهام، و أمّا حمله علی خصوص التّمنّی فیفتقر إلی قرینه أخری معیّنه له، و لا تکفی الصّارفه، فإنّ مثل هذا الکلام یقال عند العلم بنفی الشّفیع لمجرّد التّحسّر و التّحزّن من دون طلب حصوله ألا تری أنّه یقال: ما أعظم الحزن لنفی الشّفیع.

لمّا کان الکلام فی التّحسّر و التّحزّن علی نفی الشّیء الّذی لا یطمع فیه الآن، و لا فی المستقبل یستلزم کون الموصوف بذلک یتمنّی ما فات، و إلاّ لم یتحزّن علیه کان ذلک الکلام تمنّیا بحسب دلالته الالتزامیّه، فلا یوجد مورد کان الکلام فیه لمجرّد التّحزّن، و لم یکن فیه التّمنّی، فإذا لا حاجه إلی القرینه المعیّنه بل یکفی وجود القرینه الصّارفه.

بیان لنکته التّمنّی بهل، هی إبراز المتکلّم المتمنّی» لکمال العنایه به» أی بالمتمنّی، بالفتح، أی لإظهار الرّغبه فیه إبرازه فی صوره الممکن، الظّرف متعلّق ب» إبراز» .

أی بانتفاء المتمنّی بالفتح، فإنّ الاستفهام مستلزم لأن یکون المستفهم عنه ممکنا، و غیر مجزوم انتفاؤه بخلاف التّمنّی فإنّه لا یستلزم أن یکون المتمنّی ممکنا و غیر مجزوم بانتفائه، لو لازم ذلک کون استعمال هل فی التّمنّی مشعرا بأنّ المتمنّی بالکسر له عنایه بالمتمنّی بالفتح فی عدّه بمنزله المستفهم عنه الّذی لا جزم بانتفائه دائما.

[قد یتمنّی بلو]

@

[قد یتمنّی بلو]

أی علی طریق الاستعاره التّبعیّه، بأن شبّه فی النّفس التّمنّی المطلق بمطلق تعلیق الامتناع بجامع مطلق الامتناع فی کلّ، و یستتبع هذا التّشبیه تشبیه الجزئیّات بالجزئیّات، ثمّ استعمل لو الّذی هو موضوع للتّعلیق الجزئیّ فی التّمنّی الجزئیّ، فهذا یسمّی استعاره لکونه مبتنیا علی علاقه المشابهه، و تبعیّه لکون التّشبیه غیر جار فی الجزأین بالأصاله، بل بالتّبع، ثمّ إنّه لم یتعرّض الشّارح نکته العدول عن التّمنّی بلیت إلی التّمنّی بلو، لعدم ظهورها، و یمکن أن یقال: إنّ النّکته فیه الإشعار بعزّه المتمنّی حیث أبرزه فی صور ما لم یوجد، لأنّ لو بحسب أصلها حرف امتناع لامتناع.

أی لیتک تأتینی فتحدّثنی.

بالنّصب (۱)]على تقدير، فإن تحدّثنى، فإنّ النّصب قرينه (۲) على أنّ لو ليست على أصلها، إذ لا ينصب المضارع بعدها بإضمار أن، و إنّما يضمر بعد الأشياء السّتّه (۳) ، و المناسب (۴) ههنا هو التّمنّى. قال [السّكّاكى (۵) : كأنّ حروف التّنديم و التّحضيض (۶) ،

أى بنصب تحدّثنى بأن مضمره بعد الفاء فى جواب التّمنّى، و أمّا تأتينى فهو مرفوع بضمّه مقدّره على الياء للثّقل و الفعل المنصوب فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهّم، و المعنى أتمنّى إتيانا منك فتحديثك لى، و سمّى ما بعد الفاء جوابا، و الحال أنّه فى تأويل مفرد نظرا لمعنى الكلام، لأنّ المعنى إن وقع منك إتيان فإنّه يقع تحديث، فقد تضمّن الكلام جواب شرط اقتضاه المعنى.

أى قرينه لفظيّه» على أنّ لو ليست على أصلها» و هو تعليق الامتناع بالامتناع، أى امتناع الثّانى لامتناع الأوّل، بل على خلاف أصلها، و هو التّمنّى.

و هى الاستفهام و التّمنّى و العرض و دخل فيه التّخصيص لقربه منه و الأمر و النّهى و النّفى.

جواب عن سؤال مقدّر، تقريره إنّ النّصب قرينه على مجرّد أنّ لو ليست على أصلها، بل إنّما هى بمعنى أحد من الأشياء السّتّه، فحينئذ يحتاج حملها على التّمنّى إلى قرينه معيّنه و هى مفقوده.

و حاصل الجواب: إنّ الأمر و إن كان كذلك، أى النّصب إنّما يدلّ على أنّ لو بمعنى أحد من الأشياء السّتّه، و لا يعيّن شىء منها، إلاّ أنّ هنا خصوصيّه تستدعى أن تكون بمعنى التّمنّى و هى أنّ لو فى الأصل لتعليق امتناع بامتناع، و التّمنّى غالبا يتعلّق بالممنوع، فبينهما كمال المناسبه و الملاءمه بخلاف غير التّمنّى، فهذه المناسبه قرينه معيّنه على أنّها للتّمنّى.

جواب عن سؤال مقدّر، تقريره: إنّ قوله: «و اللّفظ الموضوع له، ليت» غير صحيح، فإنّ حروف التّنديم و التّحضيض تفيد معنى التّمنّى. و حاصل الجواب: بأنّ ذلك ليس بحسب الوضع، بل بالتّولّد من لو و هل، لكن بطريق اللّزوم عند التّركيب مع ما و لا المزيدتين بخلاف ما إذا كانت مفردتين، فإنّ ذلک بطريق الجواز.

أى إنّما سمّيت هذه الحروف بحروف التّنديم و التّحضيض، لأنّها إذا دخلت على الفعل الماضى، نحو: هلاّ أكرمت زيدا، أفادت جعل المخاطب نادما على ترک الفعل، و إذا دخلت

و هی هلاّ و ألاّ بقلب الهاء همزه (۱) ، و لو لا و لو ما مأخوذه منهما (۲)]خبر کأنّ (۳) ، أی کأنّها مأخوذه من هل و لو اللّتین للتّمنّی حال کونهما (۴) [مرکّبتین مع لا و ما المزیدتین (۵)

علی المضارع، نحو: هلاّ تکرم زیدا، أفادت حضّ المخاطب و حثّه علی الفعل.

أی أصلها کان هلاّ ثمّ أبدلت الهاء همزه، فصارت ألاّ، و فیه ضعف، لأنّ عاده العرب أن یبدّلوا الأثقل بالأخفّ، و هنا الأمر بالعکس.

أی من هل و لو.

أی قوله: «مأخوذه منهما» خبر کأنّ فی قوله: «کأنّ حروف التّندیم. . .» ، و معنی العباره: کأنّ حروف التّندیم و التّحضیض مأخوذه منهما، أی من هل و لو، و أورد لفظ کأنّ لعدم الجزم بما ذکره من ترکیب لو ما و هلاّ من لو و ما و هل و لا، لجواز أن یکون کلّ کلمه برأسها، لأنّ التّصرّف فی الحروف بعید.

أی هل و لو، قوله: «مرکّبتین» حال لهما.

و ذلک بأن ضمّت لا مع هل، و أدغمت اللاّم فی اللاّم، فصارت هلاّ، ثمّ أبدلت الهاء همزه علی خلاف القیاس، فصارت ألاّ، و ضمّت مع لو فصارت لو لا، فحصل من التّرکیب مع لا ثلاثه أحرف، أعنی هلاّ، و ألاّ و لو لا، و ضمّت ما مع لو، فصارت لو ما.

ثمّ إنّه اعترض علی المصنّف بأنّ هذه الحروف إنّما أخذت من هل و لو قبل التّرکیب لا ـ فی حال ترکیبهما مع لا و ما، لأنّه مستلزم لاتّحاد المأخوذ و المأخوذ منه، فإنّ المأخوذ منه المقیّد بالتّرکیب هو هلاّ و لو لا و لو ما و ألاّ، و المأخوذ أیضا نفس تلک الحروف، و هذا فاسد لاستحاله أخذ الشّیء من نفسه.

و أجیب عنه:

بأنّ قوله: «مرکّبتین» حال مقدّره، و المعنی حینئذ أنّها مأخوذه من هل و لو حال کونهما مقدّرا ترکیبهما مع ما و لا المزیدتین أو حال کونهما معزوما علی ترکیبهما معهما، فإذا لا مجال للاعتراض المذکور.

نعم، لو کان حالا محقّقه حیث یکون المعنی أنّها مأخوذه منهما حال کونهما مرکّبتین عند الأخذ یلزم الاعتراض المذکور إلاّ أنّ الأمر لیس کذلک، کما عرفت.

لتضمينهما (١)]علّه لقوله: مركّبتين. و التّضمين (٢) جعل الشّیء فی ضمن الشّیء تقول: ضمّنت الکتاب کذا و کذا بابا، إذا جعلته متضمّنا لتلک الأبواب یعنی أنّ الغرض المطلوب من هذا الترکیب (٣) و التزامه (۴) هو جعل هل و لو متضمّنتين (۵)

قوله:

«لتضمينهما» المقصود هو بيان لزوم معنى التّمنّی لهما، أی فیصبح معنى التّمنّی عندئذ لازما لهما غیر منفکّ عنهما لوضوح استلزام المضمّن المضمّن فیه، و هذا المعنى أعنی اللّزوم هو المقصود بالتّرکیب، و إلّا فأصل التّمنّی على نحو الاتّفاق موجود فی هل و لو قبل التّرکیب. فعلیه لا یرد ما یقال: إنّ معنى التّمنّی فیهما حاصل قبل التّرکیب، فکیف یکون تضمینهما إیّاه علّه غائیّه و غرضا من التّرکیب، فإنّ الغرض و العلّه الغائیّه لا یسبقان ما ترتّبا علیه.

و وجه عدم الورود: إنّ المراد بتضمینهما معنى التّمنّی جعلهما مشتملتین علیه على جهه النّصّ و اللّزوم، و هذا لم یکن حاصلا قبل التّرکیب، بل الحاصل قبله إنّما کان لتضمّنهما له على جهه الجواز و الاتّفاق و الدّلیل على ذلک هو التّعبیر بالمصدر المضاف إلى المفعول فإنّ تضمّنهما التّمنّی إلزامهما إیّاه، أی جعلهما ملزومین له بخلاف التّعبیر بالمصدر المضاف إلى الفاعل أی تضمّنهما له، فإنّه لیس ظاهرا فی اللّزوم، لأنّ التّضمّن عباره عن الاشتمال کان هناک لزوم أم لا.

یرید أن یبیّن أنّ المراد بالتّضمین هنا جعل التّمنّی نفس مدلول هل و لو مرکّبتین مع ما و لا و لا جزء مدلولها، کما هو المراد بالتّضمّن الاصطلاحیّ، فالتّضمین فی المقام نظیر ما فی قولک:

«ضمّنت الکتاب کذا و کذا بابا، إذا جعلته» مشتملا على تلک الأبواب، أی نفس أجزاء الکتاب لا جزء منه، و الوجه فی ذلک إنّ الحروف الأربعه تدلّ على التّمنّی بالمطابقه لا بالتّضمّن.

أی ترکیب هل و لو مع لا و ما فی قولک: هلّا و لو ما.

أی التزام التّرکیب معنى التّمنّی.

أی مستلزمتین.

[معنى التّمنّى (١) ليتولّد]علّه لتضـمينهما، يعنى أنّ الغرض من تضـمينهما معنى التّمنّى ليس إفاده التّمنّى (٢) ، بل أن يتولّد [منه]أى من معنى التّمنّى المتضـمّنتين هما إيّاه [فى الماضى (٣) التّنديم (۴) نحو: هلاّ أكرمت زيدا]أو لو ما أكرمته، على معنى ليتك أكرمته قصدا إلى جعله نادما على ترك الإكرام (۵) [و فى المضارع التّحضيض (۶) نحو: هلاّ تقوم (٧)]و لو ما تقوم،

أى إضافه معنى إلى التّمنّى بيانيّه، أى معنى هو التّمنّى.

أى و لو على نحو اللّزوم، لأنّه ليس فيه كثير فائده، فإنّ ليت تدلّ عليه كذلك، بل الغرض من التّضمين هو التّوصّل به إلى التّنديم و التّحضيض.

أى مع الفعل الماضى، فكلمه فى بمعنى مع.

أى جعل المخاطب نادما، وجه التّولّد:

إنّ التّنديم إنّما يكون فى الأمور المحبوبه فإذا فات الأمر المحبوب له ندم المخاطب عليه، و إن كان مستقبلا حضّه و حثّه عليه.

فإن إنّ محبّه المتكلّم للشّىء لا تقتضى تنديم المخاطب عليه، فكيف يتولّد من طلب المحبوب التّنديم.

إنّ المتكلّم إذا ترک المخاطب ما هو محبوب له ندّمه عليه شفقه عليه، و إذا كان أمرا استقباليّا حضّه و حثّه عليه شفقه عليه و طلبا لخيره، و لا ريب أنّ طلب مثل هذا الأمر المحبوب الّذى هو خير للمخاطب يتولّد منه التّنديم أو التّحضيض.

و ذلک لأنّ الفعل بعد فوات وقته لا يمكن حصوله فى وقته حقيقه، و إنّما يمكن تمنّيه لصيرورته أمرا مستحيلا، و لمّا فات إمكانه مع ما فيه من المصلحه المقتضيه للفعل المعلومه للمخاطب صار الكلام إشاره إلى أنّه كان مطلوبا من المخاطب ففوّته، فيصير المخاطب بسماع هذا الكلام المفيد لهذا المعنى نادما.

أى الحثّ على الفعل لإمكان وجوده، و قد خرج التّمنّى فى هذا عن مفاده الأصلىّ بخلاف التّنديم السّابق.

أى نحو قولک فى حضّ المخاطب على القيام» هلاّ تقوم» ، أى على معنى ليتک تقوم.

على معنى ليتك (١) تقوم قصدا إلى حثّه على القيام، و المذكور فى الكتاب (٢) ليس عباره السّكّاكى لكنّه حاصل كلامه. و قوله: لتضمينهما مصدر مضاف إلى المفعول الأوّل، و معنى التّمنّى مفعوله الثّانى (٣) ، و وقع فى بعض النّسخ-لتضمّنهما-على لفظ التّفعّل، و هو (۴) لا يوافق معنى كلام المفتاح، و إنّما ذكر هذا (۵) بلفظ كأنّ لعدم القطع بذلك

إشاره إلى معناها المطابقىّ و قصدا إلى حثّه إشاره إلى معناها الالتزامىّ.

جواب سؤال مقدّر، و هو أن يقال:

إنّ ما ذكره المصنّف فى كتاب التّلخيص من قوله: «قال السّكّاكى: كأنّ حروف التّنديم و التّحضيض. . .» ليس عباره السّكّاكى و لم يقل هكذا، و لم قال المصنّف هذا و بأىّ وجه قال.

و الجواب

إنّ ما ذكره المصنّف ليس عباره السّكّاكى، بل هو حاصل كلام السّكّاكى.

أى أصله لتضمين المتكلّم هل و لو معنى التّمنّى، فحذف الفاعل، و أضيف المصدر إلى مفعوله الأوّل.

أى ما فى بعض النّسخ لا يوافق معنى كلام المفتاح، حيث إنّ التّضمّن عباره عن الاشتمال الغير الدّالّ على الإلزام الّذى هو مقصود السّكّاكى، و صاحب المفتاح عبّر بالإلزام و معناه جعل هل و لو ملزومين لمعنى التّمنّى، و جعله لازما لهما غير منفكّ عنهما، كما أنّ معنى التّضمين كذلك على ما بيّناه، فما فى المفتاح أخصّ من التّضمّن، و مساوق للتّضمين.

و بعباره أخرى: إنّ عدم الموافقه من جهه أنّ كلام المفتاح يدل على أنّ دلاله هل و لو على التّمنّى بفعل فاعل، و جعل جاعل، فيوافق النّسخه الّتى فيها التّضمين على لفظ التّفعيل بخلاف النّسخه الّتى فيها التّضمّن على وزن التّفعّل، فإنّه يقتضى أنّ دلالتهما على التّمنّى أمر ذاتىّ لا بفعل فاعل، فلا تكون هذه النّسخه موافقه للمفتاح.

أى إنّما ذكر هذا الكلام المذكور فى الكتاب بلفظ كأنّ لعدم قطع المصنّف بكون هذه الحروف مأخوذه منهما باعتبار التّركيب، بل يجوز أن يكون كلّ منها حرفا موضوعا للتّنديم و التّحضيض من غير اعتبار التّركيب، فإنّ التّصرّف فى الحروف ممّا يأباه كثير من النّحاه، فلم يتحقّق عنده ذلك بناء على هذا فأتى بما يدلّ على الظّنّ دون القطع.

ص :٣٧٩

[و قـد يتمنّى بلعلّ (١) فيعطى حكـم ليت (٢)]و ينصب فى جوابه المضارع على إضـمار أن [نحو: لعلّى أحجّ فأزورك، بالنّصـب لبعد (٣) المرجـوّ عن الحصول]و بهـذا (۴) يشبه (۵) المحالاـت و الممكنـات الّتى لاـ طماعيّه فى وقوعها، فيتولّـد منه (۶) معنى التّمنّى.

[قد يتمنّى بلعلّ]

@

[قد يتمنّى بلعلّ]

و هى موضوعه للتّرجّى، و هو كما سيأتى توقّف حصول شىء سواء كان محبوبا أو مكروها، و المراد من قوله: «و قد يتمنّى بلعلّ» ليس مـا هو المتبـادر منه بـأن تكون مسـتعمله فى التّمنّى، بـل المراد منه أنّه يتمنّى بهـا على نحو التّوليـد، بمعنى أنّها تسـتعمل فى التّرجّى، و لكن يتولّد منه-من جهه خصوصيّه المقام ككون المرجوّ بعيد الحصول-التّمنّى فهو مدلول التزامىّ استفيد منها بمعونه المقام، و الـدّليل على ما ذكرناه قوله: «لبعد المرجوّ عن الحصول» فإنّه ينادى بأعلى صوته على أنّ لعلّ قد اسـتعملت فى التّرجّى، لكنّ المرجوّ قد شابه المتمنّى، فصار ترجّيه بحيث تولّد منه معنى التّمنّى.

أى فحينئذ تعطى حكم ليت فى نصب الجواب الّذى هو المضارع بعد

الفاء بتقدير أن، فمعنى قولك: «لعلّى أحجّ فأزورك» أى ليت الحجّ صار منّى، فتصدر الزّياره.

و حاصل الكلام فى المقام أنّ نصب المضارع بعـد لعلّ بإضـمار أن، إنّما يدلّ على كون لعلّ دالاّ على التّمنّى التزاما و توليدا بناء على مـذهب البصريّين الملـتزمين بـأنّ المضـارع لاـ ينصب بعـد الـتّرجّى البحث الغير المشوب بـالتّمنّى، و أمّـا بنـاء على مـذهب الكوفيّين القائلين بأنّ التّرجّى كالتّمنّى فى انتصاب المضارع بعد كلّ منهما، فلا يدلّ على أنّه يكون دالاّ على التّمنّى التزاما.

أى الظّرف متعلّق بقوله: «يتمنّى» أى إنّما يتمّنى بلعلّ إذا كان المرجوّ كالحجّ فى المثال بعيد الحصول.

أى و بسبب هذا البعد.

أى يشبه ذلك المرجوّ البعيد الحصول يشبه المحال بجامع عدم الحصول فى كلّ.

أى فيتولّد من ذلك البعد أو الشّبه المذكور معنى التّمنّى، لما مرّ من أنّه طلب محال أو ممكن لا طمع فى وقوعه.

الاستفهام

[و منها]أى من أنواع الطّلب [الاستفهام]و هو طلب حصول صوره الشّىء فى الذّهن (۱) فإن كانت (۲) وقوع نسبه (۳) بين أمرين أو لا وقوعها (۴) فحصولها هو التّصديق و إلّا (۵) فهو التّصوّر [و الألفاظ الموضوعه له (۶) الهمزه، و هل، و ما، و من، و أىّ، و كم، و كيف، و أين، و أنّى، و متى، و أيّان،

[منها الاستفهام]

@

[منها الاستفهام]

أى طلب حصول صوره المستفهم عنه فى ذهن المخاطب، و فى هذا التّعريف إشاره إلى أنّ السّين و التّاء فى الاستفهام للطّلب أى طلب الفهم، و أنّ الفهم هو بمعنى العلم، لأنّ الحصول هو الإدراك.

لا يقال: بأنّ هذا التّعريف غير مانع، و ذلك لأنّه يشمل مثل علّمنى على صيغه الأمر، فإنّه دالّ على طلب حصول صوره الشّىء فى الذّهن، مع أنّه أمر لا استفهام، فكان على الشّارح أن يزيد بأدوات مخصوصه ليخرج نحو: علّمنى.

فنقول فى الجواب: إنّ التّعريف المذكور تعريف بالأعمّ، أو إنّ الإضافه للعهد، أى طلب معهود، و هو ما كان بالأدوات المخصوصه، أو أنّ أل فى الذّهن عوض عن المضاف إليه، أى فى ذهن المتكلّم.

أى فإن كانت تلك الصّوره الّتى تعلّق بها الطّلب.

أى إدراك مطابقه النّسبه للواقع إيجابيّه كانت أو سلبيّه.

أى إدراك عدم مطابقتها، كما إذا كان الكلام كاذبا.

أى و إن لم تكن تلك الصّوره وقوع النّسبه أو لا وقوعها، بل كانت إدراك موضوع أو محمول أو نسبه مجرّده عن وصف المطابقه و عدم المطابقه» فهو» أى حصول الصّوره» التّصوّر» .

أى للاستفهام، و هذه الألفاظ على ثلاثه أقسام:

منها: ما يستعمل لطلب التّصديق تاره و لطلب التّصوّر أخرى، و هو الهمزه، فلذا قدّمها على الباقى.

و منها: ما يستعمل لطلب التّصديق فقطّ، و هو هل.

و منها: ما يستعمل لطلب التّصوّر، و هو باقى الأدوات.

فحيث إنّ الهمزه أعمّ، قدّمها على الجميع، ثمّ ذكر هل، لأنّ طلب التّصديق أهمّ من طلب التّصوّر.

فالهمزه (۱) لطلب التّصديق]أی انقیاد الذّهن و إذعانه (۲) لوقوع نسبه تامّه بین الشّیئین [کقولک: أقام زید (۳)]فی الجمله الفعلیّه، [و أزید قائم]فی الجمله الاسمیّه، [أو]لطلب [التّصوّر]، أی إدراک غیر النّسبه (۴) [کقولک:]فی طلب تصوّر المسند إلیه [أدبس فی الإناء أم عسل]عالما بحصول شیء فی الإناء طالبا لتعیینه،

[استعمالات الهمزه]

@

[استعمالات الهمزه]

شروع فی بیان تفصیل مواقع هذه الألفاظ.

عطف الإذعان علی انقیاد الذّهن عطف تفسیر، و المراد بالإذعان لوقوع النّسبه إدراک وقوعها أو لا وقوعها، فکأنّه قال: الهمزه لطلب التّصدیق الّذی هو إدراک وقوع نسبه تامّه بین شیئین أو لا وقوعها، أی إدراک موافقتها لما فی الواقع أو عدم موافقتها له.

أی فقد تصوّرت القیام، و زیدا و النّسبه بینهما، و سألت عن وقوع النّسبه بینهما هل هو محقّق خارجا أو لا؟ فإذا قیل: قام حصل التّصدیق، و الحاصل إنّ السّائل عالم بأنّ بینهما نسبه متلبّسه بالوقوع أو اللاّ وقوع، و یطلب تعیین ذلک، و کذا یقال فی المثال الثّانی.

الأولی أن یقول: غیر وقوع النّسبه أو لا-وقوعها، و ذلک کإدراک الموضوع و المحمول، و النّسبه الّتی هی مورد الإیجاب و السّلب، و إنّما کان الأولی ما قلناه، لأنّ کلامه یفید أنّ إدراک النّسبه من حیث ذاتها لیس تصوّرا، مع أنّه تصوّر، إلاّ أن یقال: المراد غیر النّسبه من حیث وقوعها و لا-وقوعها، فدخل فیه إدراک ذات النّسبه، و اعلم أنّ الفرق بین الاستفهام بالهمزه عن التّصوّر و الاستفهام بها عن التّصدیق من وجهین: لفظیّ و إنّ ما صلح أن یؤتی بعده بأم المنقطعه دون المتّصله استفهام عن التّصوّر، و ما صلح أن یؤتی بعده بأم المتّصله فهو استفهام عن التّصدیق و معنویّ، و هو أنّ الاستفهام عن التّصدیق یکون عن نسبه تردّد الذّهن فیها بین ثبوتها و نفیها، و الاستفهام عن التّصوّر یکون عند التّردّد فی تعیین أحد الشّیئین.

لا-یقال: إنّ جعل الهمزه فی المثالین المذکورین لطلب التّصوّر یستلزم طلب تحصیل الحاصل، لأنّ تصوّر الطّرفین حاصل قبل السّؤال، لأنّه متصوّر للمسند إلیه، و هو الدّبس و للمسند و هو الکون فی الإناء قبل السّؤال، فلا یتفاوت تصوّر الطّرفین بعد السّؤال و قبله فی الحصول للسّائل، بل هو حاصل فی الحالین.

فإنّا نقول: إنّ المراد بالتّصوّر هو التّصوّر علی وجه التّعیین، أی تصوّر المسند إلیه من حیث إنّه المسند إلیه، و تصوّر المسند من حیث إنّه المسند، و هذا غیر التّصوّر الحاصل قبل السّؤال، و هو التّصوّر علی وجه الإجمال، فلا یلزم طلب تحصیل ما هو حاصل.

[و]فی طلب تصوّر المسند [أفی الخابیّه (۱) دبسک أم فی الزّقّ]عالما بکون الدّبس فی واحد من الخابیّه و الزّقّ طالبا لتعیین ذلک (۲) [و لهذا]أی لمجیء الهمزه لطلب التّصوّر [لم یقبح] فی تصوّر الفاعل [أزید قام]کما قبح هل زید قام [و]لم یقبح فی طلب تصوّر المفعول [أعمرا عرفت]کما قبح، هل عمرا عرفت، و ذلک لأنّ التّقدیم (۳) یستدعی حصول التّصدیق بنفس الفعل، فیکون هل لطلب حصول الحاصل،

أی الحبّ الکبیر، «الزّقّ» أعنی المشک بالفارسیّه، و القربه بالعربیّه، ثمّ المراد هو العسل المتّخذ من الزّبیب، و من العسل هو عسل النّحل.

أی أحد الأمرین کی یحصل لک العلم به علی وجه التّفصیل، کما حصل لک العلم علی وجه الإجمال، فإنّ المطلوب فی جمیع ذلک معلوم بوجه إجمالیّ، و تطلب بالاستفهام تفصیله.

توضیح ذلک:

إنّ التّقدیم یفید الاختصاص، فیکون مفاد التّرکیب الأوّل أعنی أزید قام، هو السّؤال عن خصوص الفاعل، بمعنی أنّه یسأل عن المختصّ بالقیام، هل زید أو عمرو، بعد تعقّل وقوع القیام، فیکون أصل التّصدیق بوقوع القیام من فاعل ما معلوما عنده، فلزم کون السّؤال عن تعیین الفاعل، و مفاد الثّانی أعنی أعمرا عرفت، هو السّؤال عن خصوص المفعول، أی الّذی اختصّ بالمعرفه دون غیره بمعنی أنّه یسأل عن الّذی یصدق علیه أنّه المعروف فقطّ دون غیره، بعد العلم بوقوع المعرفه علی عمرو و غیره، فأصل التّصدیق بوقوع الفعل علی مفعول ما معلوم، و إنّما سأل عن تعیین المفعول، فالسّؤال فی الجملتین لطلب التّصوّر، فلو استعملت فیهما هل لأفادت طلب التّصدیق و أصل التّصدیق معلوم فیهما فیکون الطّلب بها لتحصیل الحاصل بخلاف استعمال الهمزه، فإنّه لا ضرر فیه، لأنّها لطلب التّصور.

لا یقال:

إنّ مقتضی هذا أنّ استعمال هل فیما ذکر من التّرکیبین ممنوع لا أنّه قبیح فقطّ.

لأنّا نقول:

إنّما لم یکن ممنوعا لجواز أن یکون التّقدیم لغیر التّخصیص، لأنّه لا یتعیّن أن یکون للتّخصیص، فلذا لم یمنع أصل التّرکیب.

ص :۳۸۳

و هذا (۱) ظاهر فى أعمرا عرفت، لا فى أزيد قام، فليتأمّل (۲) . [و المسؤول عنه (۳) بها]أى بالهمزه [هو (۴) ما يليها كالفعل (۵) فى أضربت زيدا]إذا كان الشّكّ فى نفس الفعل، أعنى (۶) الضّرب الصّادر من المخاطب الواقع على زيد، و أردت بالاستفهام أن

أى استدعاء التّقديم حصول التّصديق بنفس الفعل ظاهر فى تقديم المنصوب، لأنّ تقديم المنصوب يفيد الاختصاص ما لم تقم قرينه على خلافه، فالغالب فيه الاختصاص، و أمّا كونه للاهتمام أو التّبرّك فخلاف الغالب، و أمّا تقديم المرفوع فليس للاختصاص فى الغالب، بل الغالب فيه أن يكون لتقوّى الإسناد، و أمّا كونه للتّخصيص، فخلاف الغالب، و حينئذ فلا يكون هل زيد قام قبيحا لما ذكر. نعم، يقبح لأمر آخر على ما يأتى من أنّ هل بمعنى قد، فلا يليها إلّا الفعل غالبا.

لعله إشاره إلى تساوى تقديم المنصوب و المرفوع، لأنّ تقديم المنصوب يكون أيضا لغير الاختصاص، فلا فرق بينهما و حينئذ يكون الإتيان بهل قبيحا دون الهمزه فى تقديم المنصوب و المرفوع إلّا أن يقال:

إنّ الفرق بينهما بحسب الغالب كما عرفت، و حينئذ يكون الإتيان بهل قبيحا دون الهمزه نظرا إلى الغالب فيهما.

أى الّذى يسأل عنه بالهمزه.

أى هو تصوّر ما يليها و التّصديق به.

أى كتصديق الفعل بالمعنى اللّغوى، أعنى الضّرب فى المثال المذكور.

أتى بالعنايه دفعا لما ربّما يقال: إنّ الفعل فى نفسه من المتصوّرات البسيطه، و لا يعقل الشّكّ فيها، و إنّما مركز الشّكّ هو المركّبات التّامّه، أو التّقييديّه.

و حاصل الدّفع:

إنّ المراد بالفعل ليس الفعل من حيث هو هو بل من حيث صدوره عن الفاعل فحينئذ يصحّ فيه الشّكّ، إذ يحصل عندك الشّكّ فى أنّ المخاطب ج ضرب زيدا أم لا؟

ص :۳۸۴

تعلم وجوده (١) فيكون لطلب التّصديق (٢) و يحتمل أن يكون لطلب تصوّر المسند (٣) بأن تعلم أنّه قد تعلّق فعل من المخاطب بزيـد، لكن لا تعرف (۴) أنّه ضـرب أو إكرام [و الفاعـل (۵) فى أأنت ضـربت]إذا كان الشّكّ (۶) فى الضّـارب [و المفعول فى أزيدا ضربت]إذا كان الشّكّ فى المضروب (٧) ، و كذا قياس سائر المتعلّقات (٨) .

أى أردت أن تعلم أنّ هذا الضّرب الواقع على زيد وجد من المخاطب أم لا؟

أى فيكون لطلب التّصديق بصدور الفعل عنه.

أى فهذا التّركيب أعنى أضربت زيدا، محتمل لأن يكون لطلب التّصديق، و محتمل لأن يكون لطلب التّصوّر.

أى أردت بالاستفهام تبيينه، لكن هـذا الاحتمال ضـعيف جـدّا، فإنّ مثل هـذا الكلام إنّما يساق بحسب ما هو المتعارف عندهم، فيمـا إذا كـان المخـاطب متردّدا بين صـدور الفعل عن الفاعل، و عـدم صـدوره عنه، فمعناه أضـربت زيـدا أم لا؟ لا فيما إذا كان المخاطب متردّدا بين أحد الفعلين كالضّرب و الإكرام، إذ عندئذ المتعارف عندهم أن يقال: أضربت زيدا أم أكرمته.

أى عطف على الفعل فى قوله: «كالفعل» فى أضربت زيدا، و المراد به الفاعل المعنوىّ، أى الّذى صدر عنه الفعل، و إن كان فى الاصطلاح مبتدأ، لأنّ الفاعل الصّناعىّ لا يجوز تقديمه على فعله.

أى تقـول هـذا الكلام، أعنى أأنت ضـربت، لمخاطبـك إذا كنت تعلم أنّ شـخصا صـدر منه الضّـرب، و شـككت فى كـونه هو المخاطب أو غيره، فكأنّك تقول له: الّذى صدر منه الضّرب أأنت أم غيرك، فالشّكّ هنا فى الفاعل، فالسّؤال هنا لطلب التّصوّر.

أى إنّ هـذا الكلام، أعنى أزيـدا ضـربت، إنّما تقوله إذا عرفت أنّ مخاطبك ضـرب أحـدا و جهلت عين ذلك الأحـد، فكأنّك تقول: هو مضروبك من هل هو زيد أم غيره، فالشّكّ هنا فى المفعول و السّؤال للتّصوّر.

أى المعمولات نحو: أفى الـدّار صـلّيت و أيوم الجمعه سـرت، و أتأديبـا ضـربتجو أراكبـا جئت، تقول المثال الأوّل: فيما إذا كان صدور الصّلاه من المخاطب معلوما و كان المطلوب مكانها، و المثال الثّانى فيما إذا كان الشّكّ فى زمان السّير مع القطع بوقوع السّير و صدوره

ص :٣٨۵

[و هل لطلب (۱) التّصديق فحسب (۲)]و تدخل على الجملتين (۳) [نحو: هل قام زيـد، و هل عمرو قاعد (۴)]إذا كان المطلوب حصول التّصديق (۵) بثبوت القيام لزيد، و القعود لعمرو. [و لهذا]أى و لاختصاصها (۶) بطلب التّصديق [امتنع هل زيد قام أم

عن المخـاطب، و المثـال الثّـالث: فيما إذا كان الشّكّ فى علّه الضّرب مع القطع بصـدوره عن المخاطب و وقوعه على مفعول، و المثال الرّابع: فيما إذا كان الشّكّ فى الهيئه الكائنه للمخاطب حين مجيئه مع العلم بصدور المجىء عنه، و المسؤول عنه فى جميع هذه الأمثله قد ولّى همزه الاستفهام.

[استعمالات هل]

@

[استعمالات هل]

أى لطلب أصـل التّصـديق، و هو مطلق إدراك وقوع النّسـبه أو لاـ وقوعهـا، فلاـ يرد أنّ الهمزه أيضـا لطلب التّصـديق دائما، لأنّها لطلب تصديق خاصّ.

أى فطلب التّصـديق بها حسبك، كافيك عن طلب التّصوّر فلا يتعـدّى بها من التّصـديق إلى التّصوّر، فلا تسـتعمل فيه، و تـدخل عند استعمالها فى التّصديق الّذى تختصّ به على الجملتين.

أى الاسـميّه و الفعليّه بشـرط أن تكون الجمله مثبته، لأنّها فى الأصل بمعنى قـد، و هى لا تـدخل على المنفىّ، ف لا يقال: قـد لا يقوم زيد، و كذلك فى المقام لا يقال: هل لا قام زيد.

أتى المصنّف بمثالين دفعا لتوهّم اختصاص هل بالفعليّه، لكونها فى الأصل بمعنى قد، و هى لا تدخل إلّا على الفعل.

أى الأـولى أن يقول: إذا كـان المطلوب التّصـديق بثبوت القيام لزيـد، و القعود لعمرو، و ذلك لأنّ التّصـديق كما مرّ هو حصول وقوع النّسـبه أو لا وقوعها، فيخلّ المعنى إذا كان المطلوب حصول وقوع النّسبه أو لا وقوعها، و لا معنى له، إلّا أن يجرّد التّصديق عن بعض معنـاه، و هو الحصول، و يراد به الوقوع، فكـأنّه يقـال: إذا كان المطلوب حصول الوقوع لثبوت القيام لزيـد، أى إدراك أنّ هذا الثّبوت مطابق للواقع مع العلم بحقيقه كلّ من المسندين.

أى لاختصاص هل بطلب التّصـديق امتنع الجمع بينها و بين ما يـدلّ على السّؤال عن التّصوّر نحو: قولك: هل زيـد قائم أم عمرو، لأنّ أم هنا وقع بعـدها مفرد، فدلّ على كونها متّصـله و المتّصـله تدلّ على كون السّؤال عن التّصوّر لأنّها لتعيين أحد الأمرين، أى المفرد الّذى قبلها، و المفرد الّذى بعدها مع العلم بالنّسبه إلى أحدهما، و قد تقدّم أنّ هل لطلب أصل

عمرو]لأنّ (١) وقوع المفرد ههنا بعد أم دليل على أنّ أم متّصله، و هى لطلب تعيين أحد الأمرين، مع العلم بثبوت أصل الحكم (٢) ، و هل إنّما تكون لطلب الحكم (٣) فقطّ، و لو قلت (۴) : هل زيد قام بدون أم عمرو، لقبح و لا يمتنع لما سيجىء. [و]لهذا (۵) أيضا [قبح (۶) هل زيدا ضربت، لأنّ التّقديم يستدعى حصول التّصديق بنفس (٧) الفعل]فيكون هل لطلب حصول الحاصل (٨)

النّسبه المستلزم للجهل بها، فيلزم التّنافى، إذ مقتضى أم المتّصله العلم بالنّسبه، و مقتضى هل الجهل بها، فيمتنع الجمع بينهما.

علّه لامتناع هل زيد قام أم عمرو.

أى التّصديق، لأنّ المراد بالحكم هو المحكوم به، و العلم بثبوت المحكوم به تصديق، فالحاصل إنّ أم لا تكون إلّا لطلب التّصوّر بعد حصول التّصديق بنفس الحكم، فتنافى هل، و هى لطلب أصل التّصديق بالحكم.

أى التّصديق فقطّ، فأم المتّصله تفيد أنّ السّائل عالم بالحكم، و هل تفيد أنّه جاهل به، لأنّها لطلبه و حينئذ فبينهما تناقض، فيمتنع الجمع بينهما فى تركيب واحد.

بيان لمحلّ امتناع المثال المتقدّم، و هو الإتيان بأم بعد هل، فلو لم تذكر، فإنّه لا يمتنع، بل يكون قبيحا لما سيجىء فانتظر.

لأجل اختصاصها بالتّصديق، و كون التّقديم يقتضى حصول العلم بثبوت أصل الفعل.

عطف على» امتنع» أى لأجل اختصاص هل بطلب التّصديق قبح نحو: هل زيدا ضربت.

أى التّقديم يقتضى غالبا حصول العلم للمتكلّم بنفس وقوع الفعل، كالضّرب مثلا.

أى لأنّ هل لطلب التّصديق الحاصل قبل السّؤال على ما هو المفروض.

و هو محال (۱) ، و إنّما لم يمتنع (۲) لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف، أو يكون التّقديم لمجرّد الاهتمام (۳) لا للتّخصيص، لكن ذلك (۴) خلاف الظّاهر [دون]هل زيدا [ضربته (۵)]فإنّه لا يقبح [لجواز تقدير (۶) المفسِّر قبل زيد]أى هل ضربت (۷) زيدا ضربته [و جعل السّكّاكى قبح هل رجل عرف لذلك]أى لأنّ التّقديم يستدعى

أى حصول الحاصل محال، و حينئذ فيكون طلبه عبثا.

جواب عن سؤال مقدّر، تقريره: إنّ هذا الدّليل لا يوافق المدّعى، فإنّ المدّعى هو القبح و الدّليل يثبت الامتناع.

و حاصل الجواب: إنّ ما ذكر فى المتن ليس الدّليل بتمامه، بل إنّما هو إشاره إليه، و تمامه أنّ هذا لم يمتنع لاحتمال أن يكون من باب ما أضمر عامله بأن يكون زيدا مفعولا لفعل محذوف يفسّره الظّاهر، أى هل ضربت زيدا ضربت، فإذا لا يمتنع لعدم التّقديم حتّى يفيد التّخصيص المستلزم للامتناع، لكنّه قبح لعدم كونه من الاستعمالات المتعارفه حيث لم يشتغل الظّاهر عن المتقدّم بالعمل فى ضميره، و مثل ذلك غير متعارف استعماله.

أى للاهتمام المجرّد عن التّخصيص، فلا يكون التّقديم مستدعيا للتّصديق بحصول الفعل، فلا تكون هل لطلب حصول الحاصل.

أى ما ذكر من التّوجيه خلاف الظّاهر، فيكون الحمل عليه بعيدا، و الحمل على التّخصيص أرجح، و إذا كان المقتضى للامتناع راجحا كان هذا المثال قبيحا، مع ذلك الاحتمال المرجوح الكافىّ فى تصحيحه.

أى أشار المصنّف بهذا المثال إلى أنّ القبح المذكور حيث لا يتّصل العامل بشاغل كما فى المثال السّابق، أمّا إذا اتّصل به كهذا المثال فلا يقبح.

بيان لسبب نفى القبح، أى لجواز تقدير المفسِّر جوازا راجحا، لأنّ الأصل تقديم العامل على المعمول، و حينئذ لا يكون من تقديم المعمول على العامل عين و لا أثر، حتّى نقول: إنّه يستدعى التّصديق بأصل الفعل، فتكون هل طلبا لحصول الحاصل، و هو محال.

فإنّه لا يقبح، لأنّ الفعل لمّا اتّصل بالشّاغل الّذى هو الضّمير لم يتعيّن التّخصيص المفيد لحصول العلم بأصل النّسبه.

حصول التّصديق بنفس الفعل، لما سبق (۱) من مذهبه من أنّ الأصل عرف رجل على أنّ رجل بدل من الضّمير فى عرف قدّم للتّخصيص [و يلزمه]أى السّكّاكى (۲) [أن لا يقبح هل زيد عرف]لأنّ تقديم المظهر المعرفه ليس للتّخصيص عنده (۳) ، حتّى يستدعى حصول التّصديق بنفس الفعل،

أى فى بحث المسند إليه، و حاصله إنّه قد تقدّم فى بحث تقديم المسند إليه أنّ السّكّاكى اشترط فى إفاده التّقديم الحصر أمرين:

الأوّل جواز التّقديم،

و الثّانى اعتباره، و قال: إنّ هذين الأمرين موجودان فيما إذا كان المبتدأ منكرا، أمّا الأوّل فلجواز أن يفرض أنّه كان مؤخّرا على أنّه بدل من الضّمير المستتر فى الفعل، ثمّ قدّم، و أمّا الثّانى أى اعتبار التّقديم و الالتزام به، فلأنّ النّكره لا تقع مبتدأ من دون تخصيص، فلابدّ من اعتبار التّقديم و التّأخير حتّى حصل التّخصيص، و صحّ وقوعها مبتدأ ففى نحو: هل رجل عرف، يقال: إنّ هل إنّما تدخل على الجمله الخبريّه فلابدّ من صحّتها قبل دخولها، و رجل عرف لا يصحّ بدون اعتبار التّقديم و التّأخير لعدم مصحّح الابتدائيّه عداه، و إذا اعتبر التّقديم و التّأخير كان الكلام مفيدا للتّخصيص المستلزم لحصول التّصديق بنفس الفعل، فلا يصحّ دخول هل عليه، للزوم طلب حصول الحاصل، و هو محال، و لكن لم يحكم بفساده، لإمكان أن يحمل على كونه من باب الإضمار على شريطه التّفسير، و حيث إنّ اشتغال الفعل عن الاسم الظّاهر المرفوع قبله بضميره، و الالتزام بكونه مرفوعا بفعل مقدّر يفسّره هذا الفعل على خلاف ما هو المتعارف عند أبناء المحاوره يحكم بقبحه.

[وجه جعل السّكّاكى قبح هل رجل عرف]

@

[وجه جعل السّكّاكى قبح هل رجل عرف]

أى حيث جعل علّه القبح فى المنكر كون التّقديم للتّخصيص و هذه العلّه منتفيه فى المعرفه.

أى عند السّكّاكى، بل تقديم المعرفه عنده للاهتمام أو التّقوّى، لأنّ اعتبار التّقديم و التّأخير لإفاده التّخصيص فى رجل عرف، لكونه لا سبب سواه لكون المبتدأ نكره، و أمّا المعرفه فغنيّه عن اعتبار كون التّقديم و التّأخير فيها للتّخصيص، و إذا كان تقديم المعرفه لغير التّخصيص، فلا ضرر فى كون هل لطلب التّصديق.

مع أنّه (١) قبيح بإجماع النّحاه، و فيه (٢) نظر، لأنّ ما ذكره من اللّزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعلّه أخرى. [و علّل غيره]أى غير السّكّاكى [قبحهما]أى قبح هل رجل عرف، و هل زيد عرف [بأنّ (٣) هل بمعنى قد فى الأصل]و أصله أهل [و ترك الهمزه قبلها (۴) لكثره وقوعها فى الاستفهام]فأقيمت (۵) هى مقام الهمزه، و تطفّلت (۶) عليها فى

أى ما يلزمه-من عدم قبح هل زيد عرف-، قبيح بإجماع النّحاه، و وجه قبحه الفصل بين هل و الفعل بالاسم مع أنّها إذا رأت الفعل فى حيّزها لا ترضى إلاّ بمعانقته و عدم الانفصال عنه، لأنّها فى الأصل بمعنى قد، و قد من خواصّ الفعل، و كذا ما بمعناها.

هذا جواب عن اعتراض على السّكّاكى، أى فى هذا اللّزوم الّذى ذكره المصنّف نظر، و حاصله: إنّه لا يلزم على السّكّاكى من أجل التزامه بقبح هل رجل عرف، للوجه المذكور أن لا يلتزم بقبح هل زيد عرف، لأنّ انتفاء علّه واحده من القبح لا يوجب انتفاء جميع علله، فلا يجب عليه أن يقول بحسن هذا التّركيب، لانتفاء ما ذكره من العلّه فيه، لجواز أن يكون قبيحا عنده لسبب آخر، ككون هل بمعنى قد، أو ندره دخول هل على الاسم إلاّ عند الاضطرار.

نعم، يلزم عليه أن لا يكون هذا المثال قبيحا عنده من أجل العلّه المذكوره، و أين هذا من لزوم التزام عدم القبح أصلا، كما يدّعيه المصنّف، إلاّ أن يقال: إنّ الظّاهر من المصنّف انحصار علّه القبح بالوجه المذكور.

[تعليل الآخرين قبح هل رجل عرف]

@

[تعليل الآخرين قبح هل رجل عرف]

أى علّل غيره قبحهما بعلّه أخرى غير ما علّل بها السّكّاكى، و هى أنّ هل دائما بمعنى قد فى استعمالها الأصلىّ، و الاستفهام مأخوذ من همزه مقدّره قبلها، فأصل هل عرف زيد، أهل عرف زيد، بإدخال همزه الاستفهام على هل الّتى بمعنى قد، فكأنّه قيل أقد عرف زيد، و قول الشّارح: و أصله أهل إشاره إلى ذلك.

أى قبل هل لكثره وقوع هل فى الاستفهام، أى فى الكلام الّذى أريد به الاستفهام، ثمّ إنّه أتى بلفظ الكثره للإشاره إلى أنّها قد تقع فى غير الاستفهام أيضا.

أى أقيمت هل مقام الهمزه الاستفهاميّه فى إفاده الاستفهام.

أى تابعت هل على الهمزه فى إفاده الاستفهام. و التّطفّل: هو الرّجل الّذى تخلّق بأخلاق الأطفال، و صار طفيليّا، و الطّفيلىّ هو الّذى يدخل وليمه، و لم يدع إليها، و هو منسوب إلى طفيل، و هو رجل كوفىّ كان يأتى الولائم من غير أن يدعى إليها، كما فى أقرب الموارد.

الاستفهام، و قد من خواصّ الأفعال. فكذا ما هى بمعناها، و إنّما لم يقبح (۱) هل زيد قائم، لأنّها إذا لم تر الفعل فى حيّزها ذهلت عنه و تسلّت (۲) ، بخلاف ما إذا رأته، فإنّها (۳) تذكّرت العهود، و حنّت (۴) إلى الألف المألوف، فلم ترض بافتراق الاسم (۵) بينهما [و هى]أى هل [تخصّص المضارع بالاستقبال (۶)]

فمعنى العباره صارت هل طفيليّه بدلا عن الهمزه فى الاستفهام من دون أن تكون موضوعه له فى الأصل.

أى هذا جواب عمّا يقال: مقتضى هذا التّعليل أن يقبح دخول هل على الجمله الاسميّه الّتى طرفاها اسمان نحو: هل زيد قائم، مع أنّه جائز بلا قبح، فأىّ فرق بين ما إذا كان الخبر فعلا، حيث قلتم بقبحه، و إذا كان اسما قلتم بعدم قبحه مع أنّ مقتضى التّعليل استواء الأمرين فى القبح.

و حاصل ما أجاب به الشّارح: إنّه فرق بين الأمرين، و ذلک لأنّه إذا كان طرفا الجمله اسمين لم تر هل الفعل فى حيّزها، فتذهل عنه، و يراعى فيها معنى الاستفهام الّذى نقلت له، و إذا كان الخبر فعلا، رأت هل الفعل فى حيّزها فلا ترضى إلّا بمعانقته نظرا لمعناها الأصلىّ، و هو كونها بمعنى قد المختصّه بالدّخول على الفعل.

أى تباعدت، لأنّ تسلّت من السّلوّ، و هو الخلوّ من العشق، أى من عشق هل بالفعل، فلم تذكر العهود و الأوطان قائله ما غاب عن العين غاب عن الخاطر.

أى فإنّ هل حينما رأت الفعل تذكّرت العهود، أى العهد الّذى بينها و بين الفعل.

أى حنت بالتّخفيف، بمعنى مالت إلى الفعل المألوف.

أى لم ترض هل بتفريق الاسم و فصله بين هل و الفعل.

أى تخلّصه لذلک بعد ما كان محتملا له و للحال، و ذلک لأنّها لمّا كانت منقوله إلى الاستفهام التزم فيها مقتضاه، و هو الاستقبال، لأنّ حصول الأمر المستفهم عنه يجب أن يكون استقباليّا، ضروره أنّه لا يستفهم عمّا فى الحال، إذ لا يكون المتكلّم جاهلا به حتّى يستفهم عنه.

ص :۳۹۱

بحكم الوضع كالسّين و سوف (۱) [فلا يصحّ (۲) هل تضرب زيدا]فى أن يكون الضّرب واقعا فى الحال على ما يفهم عرفا (۳) من قوله: [و هو أخوك، كما يصحّ (۴) أتضرب زيدا و هو أخوك]قصدا إلى إنكار الفعل الواقع فى الحال، بمعنى أنّه لا ينبغى أن يكون ذلك، لأنّ هل تخصّص المضارع بالاستقبال، فلا تصلح لإنكار الفعل الواقع فى الحال بخلاف الهمزه، فإنّها تصلح لإنكار الفعل الواقع فى الحال، لأنّها (۵) ليست مخصّصه للمضارع بالاستقبال، و قولنا (۶) فى أن يكون الضّرب واقعا فى الحال،

فإنّهما وضعا ليخصّصا المضارع بالاستقبال، و كذا هل تدلّ على تخصيص المضارع بالاستقبال بالوضع لا بالقرائن، بمعنى أنّ هل وضعت لتخصيص المضارع بالاستقبال، إذا دخلت عليه، بعد أن كان محتملا له و للحال.

أى فلأجل أنّها تخصّص المضارع بالاستقبال لا يصحّ أن تستعمل فيما يراد به الحال، كما فى قولك:

هل تضرب زيدا و هو أخوك، و وجه عدم الصّحه أنّ هل للاستقبال، و الفعل الواقع بعدها هنا حالىّ، فقد يحصل التّنافى بين الأمرين، و الدّليل على أنّ الفعل هنا للحال، إنّ جمله و هو أخوك حاليّه مضمونها حاصل فى الحال، و مضمون الحال قيد فى عاملها، فلمّا كان مضمون الحال و هو الأخوّه ثابتا فى الحال، و قيد الحال و هو الضّرب بذلك كان العامل أيضا واقعا فى الحال، فينافى هل لكونها للاستقبال.

لأنّ الشّائع فى العرف أنّه إذا قيل زيد أخوك، كان معناه أنّه متّصف بالأخوّه فى الحال.

لأنّ الاستفهام بالهمزه يصحّ فيه إراده الحال، و معناها الإنكار بمعنى لا ينبغى أن يقع منك الضّرب.

أى لأنّ الهمزه لا تخصّص المضارع بالاستقبال، فيصلح لإنكار الفعل الواقع فى الحال.

أى بعد قوله: «و هو أخوك» .

ليعلم (١) أنّ هـذا الامتناع جار فى كلّ ما يوجد فيه قرينه تدلّ على أنّ المراد إنكار الفعل الواقع فى الحال، سواء (٢) عمل ذلك المضـارع فى جمله حاليّه، كقولك: أتضـرب زيـدا و هو أخوك أو لا؟ كقوله تعالى: أَ تَقُولُونَ عَلَى اَللّٰهِ مٰا لاٰ تَعْلَمُونَ (١)(٣) ، و كقولك: أتؤذى أباك (۴) ، و أتشتم الأمير، فلا يصحّ وقوع هل فى هذه المواضع (۵) .

أى ليعلم أنّ هذا الامتناع، أى امتناع كون هل لإنكار الفعل فى الحال جار فى إنكار الفعل الّذى أريد به الحال.

الأوضـح أن يقول: سواء كـانت القرينه لفظيّه، كما إذا عمل المضارع فى جمله حاليّه كقولك: أتضـرب زيـدا و هو أخوك، فإنّ قولـك: و هو أخوك، قرينه على أنّ الفعل واقع فى الحال أو كانت حاليّه. كقوله تعالى، و ما ذكر بعـده من المثالين، فإنّ القرينه فى الأمثله الثّلاثه حاليّه، و هى التّوبيخ.

ذيـل الآـيه: وَ إِذٰا فَعَلُوا فٰاحِشَةً قٰالُوا وَجَـدْنٰا عَلَيْهٰا آبٰاءَنٰا وَ اَللّٰهُ أَمَرَنٰا بِهٰا قُلْ إِنَّ اَللّٰهَ لاٰ يَأْمُرُ بِالْفَحْشٰاءِ أَ تَقُولُونَ عَلَى اَللّٰهِ مٰا لاٰ تَعْلَمُونَ الخطـاب لليهود، و النّصـارى و قيـل: إنّ الآـيه وردت فى ذمّ المشـركين الّـذين كـانوا يبـدون سوآتهم فى طوافهم، فكان يطوف الرّجـال و النّسـاء عراه، يقولون: نطوف كما ولـدتنا أمّهاتنا، و لا نطوف فى الثّياب الّتى ارتكبنا فيها الـذّنوب، و إذا نهوا عنها قالوا وجـدنا عليهـا آباءنـا، و إذا قيل ممّن أخـذها آباؤكم، قالوا: اللّه أمرنا بها، فردّ اللّه عليهم بقوله: إِنَّ اَللّٰهَ لاٰ يَأْمُرُ بِالْفَحْشٰاءِ، ثمّ ردّهم بوجه آخر، و هو قوله تعالى: أَ تَقُولُونَ عَلَى اَللّٰهِ مٰا لاٰ تَعْلَمُونَ أى تفترون و تكذبون عليه.

و الشّاهـد فى الآيه: مجىء الهمزه لإنكار الفعل الواقع فى الحال، و لا يصحّ مجىء هل، لأنّها تخلص المضارع بالاسـتقبال، فينافى الحال و القرينه على أنّ الفعل للحال، و هو كون الآيه مسوقه للذّمّ و التّوبيخ، إذ لا وجه لذمّ أحد على ما لا يفعله بعد.

و القرينه فيه، و فى مثال شتم الأمير هى كونه مسوقا للذّمّ و التّوبيخ، و هو إنّما على الفعل الّذى أتى به لا على ما سيأتى به.

أى المواضع الّتى دلّت فيهـا القرينه على إنكار الفعل الواقع فى الحال، و إنّما لم يصـحّ وقوع هل فيها، لأنّ هل للاسـتقبال المنافى لحصول الفعل الحالى.

١- ١) سوره الأعراف:٢٨.

و من العجائب ما وقع لبعضـهم (۱)فى شرح هذا الموضع (۱) من أنّ هـذا الامتناع (۲) بسـبب أنّ الفعل المستقبل لا يجوز تقييده (۳) بالحال، و إعماله فيها (۴) ، و لعمرى (۵) إنّ هـذه فريه ما فيها مريه، إذ لم ينقل (۶) عن أحد من النّحاه امتناع مثل: سـيجىء زيد راكبا، و سأضرب زيدا، و هو بين يدى الأمير، كيف و قد قال اللّه تعالى: سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ داخِرِينَ (۲)(۷) ،

أى من المفتاح.

أى امتناع دخول هل.

أى لا يجوز تقييـد الفعل المسـتقبل بالحال، و ذلک لعـدم مقارنه الحال للاسـتقبال، و القيد و المقيّد يجب اقترانهما فى الزّمان، و فى المثال المذكور قيد الاستقبال بالحال، و عمل فيها، فلا يجوز لعدم المقارنه.

أى لا يجوز إعمال الفعل المستقبل فى الحال، فيكون عطف «إعماله فيها» على قوله: «بالحال» من عطف لازم على ملزوم.

أى الواو للقسم، أى لحيـاتى إنّ مقـاله هـذا البعض كـذبه من غير شـکّ، فالفريه الكـذب، و المريه الشّکّ، فالمعنى هـذه المقاله كذب ما فيها مريه، أى ما فى تلک الفريه و الكذبه شکّ.

أى هذا ردّ على البعض، و حال الرّدّ أنّه لم ينقل عن أحد من النّحاه امتناع مثل: سيجىء زيد راكبا، مع أنّ المجىء مستقبل بدليل السّـين، و قد قيّد بالحال المفرده، أعنى راكبا، و كذلک قوله: بعد «سأضـرب زيدا» ، فإنّه مستقبل بدليل السّين، و قيّد بالحال الّتى هى جمله اسـميّه لنكته، و النّكته فى تعـدّد الأـمثله، هى الإشاره إلى أنّه لا فرق بين أن تكون الحال الّتى قيّـد بها الفعل المسـتقبل مفرده أو جمله.

أى سيدخلون جهنّم، أى صاغرين.

۱- ۱) و هو العلاّمه الشّيرازى.

۲- ۲) سوره المؤمن:۶۰.

إِنَّمٰا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ اَلْأَبْصٰارُ (۴۲) (و آتاکم) (۱)(۱) و فی الحماسه (۲) :

سأغسل (۳) عنّی العار بالسّیف جالبا

علیّ قضاء اللّه ما کان جالبا

و أمثال هذه (۴) أکثر من أن تحصی، و أعجب (۵) من هذا،

قوله تعالی: مُهْطِعِینَ أی مسرعین، و حاصل ردّ البعض بالآیتین: کیف تصحّ مقاله هذا البعض، و الحال إنّ اللّه تعالی قال: سَیَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دٰاخِرِینَ فإنّ الدّخول استقبالیّ بدلیل السّین، و قد قیّد بالحال، و هی قوله: دٰاخِرِینَ و کذلک قوله: إِنَّمٰا یُؤَخِّرُهُمْ فالتّأخیر لذلک الیوم، و هو یوم القیامه استقبالیّ، و قد قیّد بالحال، و هی قوله: مُهْطِعِینَ أو التّشخّص هو العامل فی مُهْطِعِینَ و هو بمعنی المستقبل، لأنّه لا یکون إلاّ فی یوم القیامه.

و هو دیوان لأبی تمّام جمع فیه کلام العرب المتعلّق بالحماسه، أی الشّجاعه، و هذا الشّعر لسعد بن ناشب من شعراء الدّوله المروانیّه، و سبب هذا الشّعر أنّه کان أصاب دما، فهدم بلال بن أبی برده داره بالبصره و حرّقها.

المراد بالغسل الرّفع و الإزاله من باب إطلاق الملزوم و إراده اللاّزم،» و بالسّیف» متعلّق ب» أغسل» ، و هو علی تقدیر مضاف، أی باستعمال السّیف، و ضربه فی الأعداء، و» جالبا» حال من فاعل» أغسل» و هو محلّ الاستشهاد بدلیل اقترانه بالسّین، و» علیّ» متعلّق ب» جالبا» ، و» قضاء اللّه» فاعل» جالبا» الأوّل، و» ما کان جالبا» مفعوله، و القضاء بمعنی الحکم.

و المعنی: سأدفع عن نفسیّ العار باستعمال السّیف فی الأعداء فی حال جلب حکم اللّه علی الشّیء الّذی کان یجلبه من عداوه الأعداء، و إنکارهم و أذیّتهم، فالمقصود المبالغه فی أنّه لا یترک دفع العار فی حال من الأحوال.

و محلّ الشّاهد: إنّ الغسل بمعنی الاستقبال بدلیل السّین، و قد قیّد بالحال.

أی و نظائر هذه الأمثله و الشّواهد أکثر من أن تحصی.

و إنّما کان أعجب، لأنّ هذا الاستدلال علی تلک الفریه، و هو متضمّن لها، ففیه الفریه و زیاده تقویّتها، و قال البعض: إنّما کان أعجب، لأنّ دلیل إفساده یظهر ممّا جعله دلیلا علی دعواه، أعنی قول النّحاه، لأنّ ذلک فی الجمله الحالیّه لا فی عاملها.

۱- ۱) سوره إبراهیم:۴۲-۴۳.

أنّه (۱) لمّا سمع قول النّحاه أنّه يجب تجريد صدر الجمله الحاليّه عن علم الاستقبال لتنافىّ الحال و الاستقبال بحسب الظّاهر (۲) على ما سنذكره (۳) حتّى (۴) لا يجوز: يأتينى زيد سيركب، أو لن يركب، فهم (۵) منه أنّه يجب تجريد الفعل العامل فى الحال عن علامه الاستقبال، حتّى (۶) لا يصحّ تقييد مثل (۷) : هل تضرب، و ستضرب، و لن تضرب بالحال. و أورد (۸) هذا المقال،

أى ذلک البعض، ثمّ الضّمير فى» أنّه يجب» للشّأن.

أى و إن لم يكن هناک تناف فى الواقع، إذ الكلام فى الحال النّحويّه، و هى لا تنافى الاستقبال، بل يكون زمنها ماضيا و حالا و مستقبلا، لأنّ الواجب إنّما هو مقارنتها لعاملها، فزمنها زمن عاملها أيّا كان، و المنافى له إنّما هو الحال الزّمانيّه المقابله للماضى و المستقبل، غايه ما فى الباب أنّهما متّحدان فى اسم الحال، و هذا هو المراد من قوله: «بحسب الظّاهر» .

أى فى بحث الحال، فى أواخر باب الفصل و الوصل فى التّذنيب.

تفريع على قوله: «يجب تجريد» أو على» التّنافى» .

جواب لمّا فى قوله: «لمّا سمع» و هذا الّذى فهمه من كلامهم غير ما قالوه، فالّذى ادّعاه النّحاه وجوب تجريد الحال من علامه الاستقبال، و الّذى فهمه وجوب تجريد الفعل العامل فى الحال من علامه الاستقبال لا نفس الحال، كما هو الواقع فى كلام النّحاه، و بين الأمرين بون بعيد.

غايه لوجوب تجريد الفعل العامل فى الحال من علامه الاستقبال لامتناع عمل المستقبل فى الحال.

أى ف لا يقال: هل تضرب زيدا و هو راكب، و لا ستضرب زيدا و هو راكب، و لا لن تضرب زيدا و هو راكب.

أى أورد ذلک البعض» هذا المقال» أى قول النّحاه، و هو أنّه يجب تجريد صدر الجمله الحاليّه عن علم الاستقبال لتنافى الحال و الاستقبال فى الظّاهر.

دليلا على ما ادّعاه (١) ، و لم ينظر (٢) فى صدر هذا المقال حتّى يعرف أنّه لبيان امتناع تصدير الجمله الحاليّه بعلم الاستقبال، [و لاختصاص (٣) التّصـديق بها (۴)]أى لكون (۵) هـل مقصوره على طلب التّصـديق، و عـدم مجيئها لغير التّصـديق. كما ذكر فيما سبق (۶) [و تخصيصها (٧) المضارع بالاستقبال (٨) كان لها مزيـد اختصاص بما كونه زمانيّا أظهر]و ما موصوله، و كونه مبتـدأ، خبره أظهر، و زمانيّا خبر الكون، أى بالشّىء الّذى زمانيّته

أى من وجوب تجريـد عامل الحال من علم الاسـتقبال، و هو ينادى على خطئه، إذ لم ينقل عن أحد امتناع تقييد الفعل المسـتقبل بالحال.

حيث قال النّحاه فى صدر هذا المقام: يجب تجريد الجمله الحاليّه عن علم الاستقبال لا عامل الحال، أى ليس فى كلامهم تجريد عامل الحال عن علامه الاستقبال، كى يكون دليلا على مدّعى هذا البعض.

أى علّه مقـدّمه على معلولهـا، أعنى قوله: «كـان لهـا مزيـد. . .» أى كـان لهـل زياده اختصاص بما زمانيّته أظهر، لأجل اختصاص التّصـديق بها، و لأجل تخصيصـها المضارع بالاسـتقبال، و قـدّم العلّه اهتماما بها، أو لأجل أن يكون اسم الإشاره فى قوله: بعد» و لهـذا. . .» عائـد على أقرب مذكور، فإنّه لو أتى بالكلام على جريه الطّبيعىّ لأصـبح قوله: «كان لها مزيد اختصاص. . .» بعيدا عن قوله: «و لهذا» .

أى بهل.

جـواب عن سؤال مقـدّر، تقريره: هو أنّ التّصـديق لا ـ يختصّ بهـل، إذ الهمزه أيضـا قـد تجىء لطلب التّصـديق، فلا ـ وجه للحكم باختصـاص التّصـديق بهل، و خلاصه الجواب أنّ الباء داخله على المقصور، فالمقصود قصـر هل بالتّصـديق لا العكس، و دخول الباء على المقصور شائع فى كلماتهم، كما فى قولهم: معنى إِيّاكَ نَعْبُدُ نخصّك بالعباده.

أى فى قوله: «و هل لطلب التّصديق فحسب» ، و بالجمله إنّ معنى كون التّصديق مختصّا بهل أنّها لا تتعدّى التّصديق إلى التّصوّر، لأنّ التّصديق لا يتعدّاها إلى الهمزه.

بالجرّ عطف على «الاختصاص» ، أى لأجل تخصيص هل «المضارع بالاستقبال» .

الباء هنا داخله على المقصور عليه.

أظهر [كالفعل (١)]فإنّ (٢) الزّمان جزء من مفهومه، بخلاف الاسم فإنّه إنّما يـدلّ عليه حيث يـدلّ بعروضه له (٣) أمّا اقتضاء (۴) تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل، فظاهر (۵) ، و أمّا اقتضاء كونها لطلب التّصديق فقطّ،

أى النّحوىّ، و الإتيان بالكاف يقتضى أنّ زمانيّته أظهر من غيره، فيشمل الفعل و غيره، و ليس الأمر كـذلك، إذ ما زمانيّته أظهر من غيره منحصر فى الفعل، و كـان الأولى أن يقول: و هو الفعل، و يحذف الكاف، إلاّ أن تجعل الكاف استقصائيه، و لم يعبّر بالفعل من أوّل و هله، بأن يقول: كـان لها مزيـد اختصاص بالفعل، ليكون إشاره إلى أنّ زياده اختصاصها به من حيث أظهريّه زمانه، لا من جهه أخرى كدلالته على الحدث مثلا.

علّه لكون الفعل زمانيّته أظهر من الاسم، لأنّ الزّمان جزء من مفهوم الفعل و دلاله الكلّ على الجزء أظهر من دلاله الشّىء على لازمه، كدلاله الاسم على الزّمان من باب دلاله الشّىء على لازمه باعتبار كون الاسم زمانيّا.

أى بسبب عروض الزّمان لـذلك الاسم، أى لمدلوله من عروض اللاّزم للملزوم، و ذلك لأنّ اسم الفاعل موضوع لذات قام بها الحدث، و من لوازم زمان يقع فيه.

فالحاصل إنّ الفعل من حيث هو فعل لا ينفكّ عن الزّمان بحسب الوضع بخلاف الاسم، فإنّه ينفكّ عنه من حيث هو اسم، و هذا لا ينافى عروضه، أى لزومه لمدلوله، إذا كان وصفا.

مصدر مضاف إلى فاعله، و مفعوله قوله: «لمزيد اختصاصها» و اللاّم فى قوله: «لمزيد» للتّقويه متعلّقه بالاقتضاء، لأنّها ليست زائده محضه، حتّى لا تتعلّق بشىء و المضارع مفعول» تخصيصها» ، و قوله: «بالفعل» لم يقل بنحو الفعل إشاره إلى أنّ الكاف فى قوله: «كالفعل» ليست بمعنى مثل بل استقصائيّه.

لأنّ المضارع نوع من مطلق الفعل، و ما كان لازما للنّوع كان لازما للجنس فى الجمله.

و بعباره أخرى: إذا كانت هل لتخصيص الفعل المضارع بزمان الاستقبال يكون لها مزيد أولويّه بالفعل، لأنّ الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل، و ما كان لازما للنّوع كان لازما للجنس فى الجمله.

لذلک (۱) فلأنّ التّصدیق (۲) هو الحکم بـالثّبوت أو الانتفـاء، و النّفی و الإثبات إنّما یتوجّهان (۳) إلی المعانی و الأحداث الّتی هی مدلولات الأفعال، لا (۴) إلی الـذّوات الّتی هی مدلولات الأسـماء [و لهذا]أی لأنّ لها مزید اختصاص بالفعل [کان فَهَلْ أَنْتُمْ شٰاکِرُونَ (۱)أدلّ (۵) علی طلب الشّکر من فهل تشکرون، و فهل أنتم تشکرون].

أی لمزید اختصاصها بالفعل، و هو مفعول» باقتضاء» و اللاّم للتّقویه.

أی فلأنّ التّصدیق هو الإذعان بثبوت شیء لشیء فی القضیّه الموجبه، و بانتفاء ثبوت شیء لشیء فی القضیّه السّالبه.

اعترض علیه أنّ النّفی و الإثبات هو الحکم الّذی هو عباره عن الإذعان بثبوت شـیء لشـیء، أو انتفاء ثبوت شـیء عن شیء، و لا ریب أنّ الإذعان لا یتوجّه إلی المعانی و الأحـداث، و إنّما هو یتعلّق بالثّبوت و الانتفاء، و هما متوجّهان إلی المعانی و الأحداث، فکان علیه أن یقول: و هما، أی الثّبوت و الانتفاء یتوجّهان. . .

و أجیب عن ذلک بأنّ المراد بالنّفی و الإثبات الثّبوت و الانتفاء، و إنّما عبّر عنهما بهما تفنّنا، فمحصّل کلامه: إنّ التّصـدیق الّذی اختصّت هـل به متعلّق بالأفعـال بواسـطه أنّ متعلّقه و هو الثّبوت و الانتفـاء یتوجّهـان إلی المعانی و الأحـداث الّتی هی مـدلولات الأفعال، فلذا کان تعلّقهما بالفعل أشدّ.

أی لا ـ یتوجّه النّفی و الإثبـات إلی الأـمور القـائمه بأنفسـها من حیث إنّهـا اعتبرت کـذلک، نعم، إذا اعتبرت قـائمه بغیرها فحینئذ یتوجّه النّفی و الإثبات إلیها.

[الکلام حول قوله تعالی: فَهَلْ أَنْتُمْ شٰاکِرُونَ]

@

[الکلام حول قوله تعالی: فَهَلْ أَنْتُمْ شٰاکِرُونَ]

خبر کـان، و المعنی: «کـان فَهَلْ أَنْتُمْ شٰاکِرُونَ» أی الّـذی عـدل فیه عن الفعـل إلی الجمله الاسـمیّه، لأـنّ قوله تعـالی: فَهَلْ أَنْتُمْ شٰاکِرُونَ أدلّ علی طلب الشّـکر أی علی طلب حصوله فی الخـارج، لأـنّ المراد هو حصول الشّـکر فی الخـارج دون الاسـتفهام، لامتناعه من علاّم الغیوب. و الحاصل إنّ قوله: «فَهَلْ أَنْتُمْ شٰاکِرُونَ» أدلّ علی طلب الشّکر من الجملتین الأخیرتین، لأنّهما یفیـدان التّجدّد دون الثّبوت و الاستمرار.

و الحاصـل: إنّ الصّور ستّ، لأـنّ الاسـتفهام إمّـا بهـل أو بالهمزه، و کلّ منهما إمّا داخل علی جمله فعلیّه أو اسـمیّه خبرها فعل أو اسم، و فَهَلْ أَنْتُمْ شٰاکِرُونَ أدلّ علی طلب الشّکر من الخمسه الباقیّه لما ذکره المصنّف.

١- ١) سوره الأنبياء: ٨٠.

مع أنّه (۱) مؤكّد بالتّكرير، لأنّ أَنْتُمْ فاعل لفعل محذوف (۲) [لأنّ إبراز (۳) ما سيتجدّد (۴) فى معرض الثّابت (۵) أدلّ (۶) على كمال العنايه بحصوله]من إبقائه على أصله (۷) ، كما فى هل تشكرون، و فهل أنتم تشكرون.

أى مع أنّ فهل أنتم تشكرون مؤكّد بالتّكرير.

أى على الأصحّ و التّقدير:

فهل تشكرون تشكرون، فحذف الفعل الأوّل فانفصل الضّمير، و إنّما كان أنتم فاعلا لمحذوف، كما قال: لما تقدّم من أنّ هل إذا رأت الفعل فى حيّزها لا ترضى إلاّ بمعانقته، و يجوز أن يكون فاعلا معنى ثمّ قدّم على مذهب السّكّاكى.

أى إظهار ما يكون فى الزّمان المستقبل فى صوره الأمر الثّابت فى الحال أدلّ و أقوى دلاله على كمال العنايه و الاعتناء، ثمّ قوله: «لأنّ» علّه للمعلّل مع علّته.

أى ما يتقيّد وجوده بزمان الاستقبال واقعا، و المراد به فى المقام الشّكر حيث إنّك عرفت أنّ قوله تعالى: فَهَلْ أَنْتُمْ شاكِرُونَ سيق لبيان طلب الشّكر، فلا ريب أنّه غير حاصل فى الحال، لاستحاله طلب الحاصل، بل يكون ما سيتجدّد و يحدث خارجا.

أى فى صوره الثّابت و شكله بأن يبرزه بإلقاء الجمله الاسميّه النّاطقه بالثّبوت المطلق عن شوب التّقيّد بالزّمان.

أى أقوى دلاله على كمال الاعتناء بحصول ما سيتجدّد.

أى الّذى هو إبرازه فى صوره المتجدّد، و هى الجمله الفعليّه، كما فى هل تشكرون، و الاسميّه الّتى خبرها فعل، كما فى فهل أنتم تشكرون، و وجه كون إبراز ما سيتجدّد فى معرض الثّابت يدلّ على كمال العنايه بما سيتجدّد أنّ إبراز ما كان وجوده مقيّدا بالاستقبال فى صوره الثّابت الغير المقيّد بزمان يدلّ على طلب حصول غير مقيّد بزمان من الأزمنه، و لا شكّ أنّ المنبئ عن طلب حصول مطلق أقوى دلاله بما ينبئ عن طلب حصول مقيّد بزمن.

لأنّ (۱) هل فی هل تشكرون، و هل أنتم تشكرون على أصلها، لكونها داخله على الفعل (۲) تحقيقا فی الأوّل، و تقديرا (۳) فی الثّانی [و] فَهَلْ أَنْتُمْ شاكِرُونَ أدلّ على طلب الشّكر [من أفأنتم شاكرون]أيضا [و إن كان (۴) للثّبوت باعتبار]كون الجمله اسميّه [لأنّ (۵) هل أدعى (۶) للفعل من الهمزه، فتركه معها]أی ترک الفعل مع هل [أدلّ على ذلک]أی على كمال العنايه بحصول ما سيتجدّد (۷) [و لهذا]أی لأنّ هل أدعى للفعل (۸) من الهمزه [لا يحسن هل زيد منطلق إلّا من البليغ (۹) لأنّه (۱۰)

علّه لكون المثالين المذكورين فيهما إبقاء ما سيتجدّد على أصله.

أی فليس معها إبراز المتجدّد فی صوره الثّابت، بل إبقاء ما سيتجدّد على أصله.

أی لأنّ أنتم فاعل فعل محذوف يفسّره الظّاهر المذكور.

أی و إن كان هذا القول أعنی أفأنتم شاكرون للثّبوت باعتبار كون الجمله اسميّه و هی تدلّ على الثّبوت المطلق المجرّد عن التّقيّد بزمان.

علّه لكون هل أنتم شاكرون، أدلّ على طلب الشّكر من أفأنتم شاكرون.

أی أشدّ طلبا» للفعل من الهمزه. . .» .

أی بخلاف ترک الفعل مع الهمزه، و ذلک لما مرّ من أنّ إبراز غير الثّابت فی معرض الثّابت مع وجود ما يقتضی إبرازه بصوره غير الثّابت أدلّ على كمال العنايه بحصوله، و لازم أنّ الأدلّيّه تتفاوت بحسب تفاوت اقتضاء المقتضی شدّه و ضعفا، و حيث إنّ هل أدعى للفعل من الهمزه، فالأدلّيّه فيها أقوى من الأدلّيّه فی الهمزه.

أی بحيث لا يعدل عنه معها إلّا لشدّه الاهتمام و الاعتناء بمفاد المعدول إليه.

أی لا ـ من غيره و لو راعى ما ذكر لأنّه يعدّ منه مراعاه ما ذكر من باب الاتّفاق بلا قصد، لأنّ هذا ليس شأنه و إقدامه عليه عند النّاس ليس إلّا كلبس لباس غير متعارف له عندهم، كما إذا ليس حمّال لباس العالم الدّينیّ.

أی لأنّ البليغ هو الّذی يقصد به، أی بنحو: هل زيد منطلق، الدّلاله على الثّبات و إبراز ما سيوجد فی معرض الموجود المناسبين للجمله الاسميّه، و قوله: «إبراز» عطف على» الدّلاله» ، أی و يقصد به إبراز ما سيوجد فی معرض الموجود.

و حاصله أنّه إذا صدر هذا القول من البليغ كان المنظور إليه معنى لطيفا و هو الاستفهام عن

الّذی یقصد به الدّلاله علی الثّبوت و إبراز ما سیوجد فی معرض الموجود [و هی]أی هل [قسمان: بسیطه (۱) و هی الّتی یطلب بها وجود الشّیء]أو لا وجوده [کقولنا: هل الحرکه موجوده]أو لا موجوده [و مرکّبه و هی الّتی یطلب بها وجود شیء لشیء]أو لا وجوده له [کقولنا: هل الحرکه دائمه]أو لا دائمه.

استمرار انطلاق زید، و کان الکلام مخرجا علی خلاف مقتضی الظّاهر، و هذا من فنّ البلاغه لإحاطه علمه بما تقتضیه هل من الفعل، بخلاف ما إذا صدر من غیر البلیغ لأنّ استعمال اللّفظ فی غیر موضعه إنّما یکون عن جهل لا عن نظر إلی معنی لطیف، فیکون هذا القول منه قبیحا، و علی فرض أن یقصد نکته، فلا اعتداد بقصده لانتفاء بلاغته.

[أقسام هل]

@

[أقسام هل]

یطلق البسیط علی ما لا- جزء له خارجا فقطّ کالجوهر الفرد أو لا ذهنا و لا خارجا، کاللّه سبحانه، فإنّه لا ماهیه له حتّی یکون له جنس و فصل، فلا جزء له ذهنا، کما أنّه لا جزء له خارجا، و یطلق البسیط علی ما یکون أقلّ أجزاء بالنّسبه إلی غیره المقابل له، و البساطه بهذا المعنی أمر نسبیّ، و هو المراد هنا، فإنّ هل البسیطه بسیطه بالقیاس إلی المرکّبه، و إلّا فهی فی الحقیقه مرکّبه.

بیان ذلک: إنّ فی حیّزها فی قولنا: هل الحرکه موجوده، ثلاثه أشیاء: الحرکه، و الوجود الرّابط، و الوجود المحمول، و لکنّ الأخیرین بما أنّهما متناسخین، و لا فرق بینهما فی الظّاهر عدّا بمنزله شیء واحد، فبهذا الاعتبار یصبح ما فی حیّزها شیئان، فتکون بسیطه بالقیاس إلی المرکّبه، لأنّ المرکّبه تکون فی حیّزها ثلاثه أشیاء، و ممّا ذکرنا ظهر أنّ توصیف هل بالبساطه و التّرکیب هنا باعتبار مدخولها، فقوله: «بسیطه هیی الّتی یطلب بها وجود الشّیء» أی التّصدیق بوقوع وجود الشّیء لیوافق ما مرّ من أنّ هل لطلب التّصدیق بحیث یکون الوجود محمولا- علی مدخولها، کما فی هل زید موجود، و هل النّار موجوده، قوله: «هل الحرکه موجوده» یقال هذا بعد معرفه الحرکه المطلقه، و هی خروج الجسم من حیّز إلی حیّز، و قوله: «موجوده» أی ثابته فی الخارج و متحقّقه فیه، و قوله: «أو لا موجوده» أی غیر ثابته فیه، بل هی أمر اعتباریّ و همیّ.

و قوله: «یطلب بها وجود شیء لشیء» أی ثبوته و نسبته له، و لیس المراد به التّحقّق، کما کان فی الأوّل، فالمراد بالوجود هنا الثّبوت الّذی هو النّسبه بخلافه فی الأولی، فإنّ المراد به

فإنّ المطلوب وجود الدّوام للحركه (۱) أو لا ـ وجوده لها، و قد اعتبر فى هذه (۲) شيئان غير الوجود، و فى الأولى (۳) شىء واحد، فكانت مركّبه بالنّسبه إلى الأولى، و هى بسيطه بالنّسبه إليها. [و الباقيه]من ألفاظ الاستفهام (۴) تشترك فى أنّها [لطلب التّصوّر فقطّ]و تختلف من جهه أنّ المطلوب بكلّ منها تصوّر شىء آخر.

التّحقّق فى الخارج، سمّيت الأولى بسيطه لبساطه المسؤول عنه فيها، و الثّانيه مركّبه لوجود ما اعتبر فى الأولى فيها و زياده.

و الفرق بينهما:

إنّ المركّبه و إن شاركت البسيطه فى أنّه يطلب بها وجود الشّىء كوجود الدّوام للحركه فى المثال، إلاّ أنّها تخالفها من جهه أنّ البسيطه يطلب بها وجود نفس الموضوع و المركّبه يطلب بها وجود المحمول.

أى ثبوته لها، فعلم منه أنّ للوجود نوعين رابطىّ و غير رابطىّ، بل مطلوب لنفسه، و المراد منه فى المركّبه هو الأوّل، و فى البسيطه هو الثّانى.

أى المركّبه شيئان، أى الموضوع و المحمول كالحركه و الدّوام فى المثال، حيث استفهم بها عن الثّبوت الحاصل بين شيئين هما الموضوع و المحمول.

أى البسيطه شىء واحد هو الموضوع، كالحركه و ذلك لأنّها استفهم بها عن الثّبوت الحاصل بين الشّىء و وجوده، و هما كالشّىء الواحد، لأنّ الوجود عين الموجود، فهذه قد استفهم بها عن ثبوت بسيط، و الثّانيه عن ثبوت مركّب.

أى المذكوره سابقا، أى غير هل و الهمزه، و ذلك الغير الباقى تسعه و هى: ما، و من، و كم، و كيف، و متى، و أين، و أنّى، و أيان، و مهما، فهذه الألفاظ اشتركت فى أنّ جميعها لطلب التّصوّر، و اختلفت فى المتصوّرات، فالمتصوّر بمن غير المتصوّر بما، و هكذا.

لا يقال: إنّ متى و أيّان بمعنى واحد، لأنّ كلّ منهما لطلب تعيين الزّمان و تصوّره، فقد اتّحدا فى المتصوّر.

لأنّا نقول: إنّ أحدهما للزّمان المطلق، و الآخر للمستقبل كما يأتى، و حينئذ فهما مختلفان فيه، لأنّ متى للزّمان المطلق، و أيّان للمستقبل، فليسا متّحدين فى المتصوّر.

ص :۴۰۳

[قيل (۱) فيطلب بما (۲) شرح الاسم كقولنا: ما العنقاء (۳)]طالبا أن يشرح هذا الاسم، و يبيّن مفهومه، فيجاب بإيراد لفظ أشهر (۴) [أو ماهيّه (۵) المسمّى]أى حقيقته (۶) الّتى هو (۷) بها هو [كقولنا: ما الحركه]أى ما حقيقه مسمّى هذا اللّفظ؟

المقصود بذلک مجرّد النّسبه إلى القائل لا التّبرّى من هذا القيل، فإنّه قول حقّ مقابله قول السّكّاكى، و سيأتى أنّه سخيف.

[استعمالات ما]

@

[استعمالات ما]

أى الّتى من أدوات الاستفهام» شرح الاسم» أى كشف معناه، و بيان مفهومه الإجمالىّ الّذى وضع بإزائه لغه أو اصطلاحا، كما إذا سمعت لفظا و لم تفهم معناه، فتقول: ما هو طالبا أن يبيّن لک المخاطب مدلوله اللّغوى أو الاصطلاحىّ، ثمّ المراد بالاسم ما يقابل المسمّى إذ شرح الاسم لا يختصّ بالاسم المقابل للفعل و الحرف.

نسب إلى ربيع الأبرار أنّ العنقاء كانت طائرا فيها من كلّ شىء من الألوان، و كانت فى زمن أصحاب الرّسّ، تأتى إلى أطفالهم و صغارهم فتخطفهم نحو الجبل فتأكلهم، فشكوا ذلک إلى نبيّهم صالح، فدعا اللّه عليها، فأهلكها و قطع نسلها، و قيل: إنّها طائر معروف الاسم مجهول الجسم.

أى مرادف له أشهر منه عند السّامع سواء كان من هذه اللّغه أم لا، كقولنا فى جواب ما العنقاء؟ طائر عظيم تخطف الصّبيان و هنا بحث تركناه تجنّبا عن التّطويل.

أى عطف على الاسم، أى أو شرح ماهيّه المسمّى، أى الماهيّه التّفصيليّه، كقولنا فى جواب ما الإنسان؟ حيوان ناطق، و أراد المصنّف بالمسمّى المفهوم الإجمالىّ و بماهيته أجزاء ذلک المفهوم الإجمالىّ أعنى الماهيّه التّفصيليّه الّتى عرفت بالوجود، حتّى يكون الجواب المبيّن لها حقيقيّا، فالإنسان مثلا مفهومه الإجمالىّ الّذى هو مسمّاه نوع مخصوص من الحيوان، و ماهيّه ذلک المسمّى حيوان ناطق.

أى أشار بذلک التّفسير إلى أنّه ليس مراد المصنّف بالماهيّه ما يقع جوابا لما هو، لأنّه شامل لما يكون شرحا للاسم من المفهومات المعدومه، بل مراده الماهيّه الموجوده.

أى الحقيقه الّتى هو، أى المسمّى بها، أى بالحقيقه، أى بسببها هو، أى نفسه مثلا مفهوم الإنسان الإجمالىّ، و هو النّوع المخصوص من الحيوان صار بسبب ماهيّته و هى الحيوانيّه و النّاطقيّه إنسانا، فالمسمّى ملاحظا إجمالا و الحقيقه ملاحظه تفصيلا، فاختلف

فيجاب بإيراد ذاتيّاته (١) [و تقع هل البسيطه فى التّرتيب بينهما]أى بين ما الّتى لشرح الاسم، و الّتى لطلب الماهيّه، يعنى أنّ مقتضى الترتيب الطّبيعى (٢) ، أن يطلب أوّلا شرح الاسم، ثمّ وجود المفهوم فى نفسه، ثمّ ماهيته و حقيقته، لأنّ من لا يعرف مفهوم اللّفظ استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم، و من لا يعرف أنّه موجود

السّبب و المسبّب باعتبار الإجمال و التّفصيل، و بالجمله إنّ الحكماء اصطلحوا على إطلاق الحقيقه على الماهيّه المحرز وجودها فى خارج الذّهن الأعمّ من خارج الأعيان و نفس الأمر، ثمّ تفسير الماهيّه بالحقيقه إشاره إلى أنّ المراد بالماهيّه هى الحقيقه، لا مطلق ما يقع فى جواب ما هو.

أى من الجنس و الفصل، كأن يقال فى جواب ما الإنسان؟ حيوان ناطق، بعد معرفه أنّ الإنسان شىء موجود فى نفسه.

إنّ ما ذكره الشّارح لا يخلو عن قصور، و التّقريب التّامّ أن يقال: يطلب بما أوّلا ما وضع له اللّفظ من المعنى إجمالا، ثمّ يطلب شرح هذا المفهوم و تفصيله، ثمّ يطلب بهل البسيطه وجوده فى نفسه، ثمّ يطلب بما الحقيقيّه حقيقته التّفصيليّه، ثمّ يطلب بهل المركّبه أعراضه و طواريه، فهل البسيطه تقع بين نوعين من (ما) الشّارحه و الحقيقيّه، و ما الحقيقيّه بين نوعين من (هل) البسيطه و المركبه.

فيقال أوّلا: ما العنقاء؟ فيجاب أنّها نوع من الطّير، ثمّ يقال أيضا: ما العنقاء؟ أو ما هذا النّوع؟ فيجاب طائر تخطف الأطفال، ثمّ يقال: هل العنقاء موجوده؟ فيجاب بأنّها موجوده أو غير موجوده، ثمّ ما العنقاء؟ أى ما حقيقتها؟ فيجاب بإيراد ذاتيّاتها، ثمّ يقال: هل هى دائمه؟ فيقال: غير دائمه، و الشّارح قد أسقط مرتبه واحده، أى السّؤال بما عن شرح المسمّى و تفصيله بعد العلم به إجمالا، و يمكن أن يكون المراد به الأعمّ من بيان الموضوع له إجمالا، و شرحه و تفصيله، ثمّ إنّ الطّبيعىّ نسبه إلى الطّبع بمعنى العقل، إذ هو المراعى للمناسبات و التّرتيب الطّبيعىّ هو أن يكون المتأخّر متوقّفا على المتقدّم من غير أن يكون المتقدّم علّه له، كتقدّم المفرد على المركّب، و الواحد على الاثنين، و وجه كون ما ذكرناه مقتضى التّرتيب الطّبيعى أنّ مقتضى الطّبع أى العقل المراعى للمناسبه أنّ الشّخص إذا سمع لفظا و لم يعرف مفهومه الّذى وضع له يطلب به مفهوما على وجه الإجمال، ثمّ إذا وقف على مفهومه الإجمالىّ يطلب

ص :۴۰۵

استحال منه أن يطلب حقيقته و ماهيّته (۱) ، إذ لا حقيقه (۲) للمعدوم و لا ماهيّه له، و الفرق (۳) بين المفهوم من الاسم بالجمله و بين الماهيّه الّتى تفهم من الحدّ بالتّفصيل غير قليل، فإنّ كلّ من خوطب باسم فهم فهما ما، و وقف على الشّىء الّذى يدلّ عليه الاسم إذا كان عالما باللّغه، و أمّا الحدّ فلا يقف عليه إلاّ المرتاض بصناعه المنطق، فالموجودات لها حقائق و مفهومات، فلها حدود حقيقيّه و اسميّه.

تفصيله و شرحه، إذ ما لم يحرز أنّ له مفهوما يستحيل أن يسأل عن تفصيله لاحتمال أن يكون مهملا. ثمّ إذا وقف على تفصيله يطلب وجوده إذ لا يناسب السّؤال عن الوجود قبل معرفه المفهوم تفصيلا، و أن لا يتوقّف عليه.

نعم، يتوقّف على معرفته بوجه ما إذ ما لم يحرز أنّ له مفهوما يستحيل عليه أن يطلب وجوده إذ يحتمل أن يكون مهملا، فلا مفهوم له فضلا عن كونه موجودا، ثمّ إذا علم وجوده يطلب تفصيل ذلك المفهوم الموجود بالحدّ المتضمّن للجنس و الفصل، إذ ما لم يعرف وجوده يستحيل أن يسأل عن حدّه، إذ قد عرفت أنّ الحدّ إنّما هو للماهيات الموجوده، ثمّ إذا علم تفصيل ذلك المفهوم بالحدّ يسأل عن أحواله العارضه له، كدوامه و حركته و سكونه إلى غير ذلك ممّا لا يحصى، لأنّ العلم بدوام الشّىء يستدعى سبق العلم بحقيقته، ثمّ قوله: «لأنّ من لا يعرف. . .» علّه لكون مقتضى التّرتيب الطّبيعىّ ما ذكر.

عطف على «حقيقته» عطف مرادف على مرادفه، كالإنسان و البشر، إذ ليس المراد بها مطلق ما يقع فى جواب ما هو، فإنّ المعدوم أيضا له مفهوم يقال فى جواب ما الشّارحه.

إشاره إلى أنّ المراد بالماهيّه هى الماهيّه الموجوده فى نفس الأمر لا مطلق الماهيّه.

جواب عن سؤال مقدّر، تقريره أنّه لا وجه لجعل المصنّف (ما) على قسمين الشّارحيّه و الحقيقيّه، لأنّ ما الشّارحيّه بعينها هى الحقيقيّه، حيث إنّ المطلوب بها هو المطلوب بها بعد العلم بوجوده، و هذا القدر لا يكفى فى جعلها قسما برأسها، و إلاّ لكانت الأقسام كثيره بأن يكون ما يطلب به شرح اسم الجوهر قسما، و ما يطلب به شرح اسم العرض قسما، و هكذا.

و حاصل الجواب: إنّ الأمر ليس كذلك، لأنّا ذكرنا أنّ المطلوب بما الشّارحه هو مجرّد بيان مفهوم اللّفظ الإجمالىّ الّذى وضع له، و بما الحقيقيّه بيان ماهيّه هذا المفهوم، أى أجزاؤه من الجنس و الفصل تفصيلا، و الأوّل أمر سهل معلوم لكلّ أحد عارف باللّغه بخلاف الثّانى،

ص :۴۰۶

و أمّا المعـدومات فليس لها إلاّ المفهومات، فلا حـدود لها إلاّ بحسب الاسم (۱) ، لأنّ (۲) الحدّ بحسب الذّاتّ (۳) لا يكون إلاّ بعد أن يعرف أنّ الذّاتّ موجوده،

فإنّه أمر لا يمكن أن يصل أحـد مغزاه إلاّ من هو مرتاض فى المنطق، ألا ترى أنّ المطلوب بما الشّارحيّه فى قولنا: ما الإنسان؟ هو بيـان المفهوم الإجمـاليّ، فيكفى لنـا أن نقول بشر، و المطلوب بمـا الحقيقيّه فى قولنـا: مـا هو الإنسـان؟ هو مـاهيّته التّفصـيليّه من الجنس و الفصل، فلا يمكن لأحد أن يأتى بحقّ الجواب إلاّ أن يكون من له كمال درايه بصناعه المنطق، فيقول: حيوان ناطق.

لاـ يقـال: سـلّمنا أنّ الفرق بين مـا هو المطلوب بمـا الشّارحه على نحو الإجمال، و ما هو المطلوب بما الحقيقيّه واضـح، و لكن لا فرق بين ما هو المطلوب بما الشّارحه تفصيلا، و ما هو المطلوب بما الحقيقيّه، لأنّ كلاّ من المطلوبين ملبّس بلباس التّفصيل.

لأنّـا نقول: و إن كـان الأـمر كـذلك، أى كلّ منهما ملبّس بلباس التّفصـيل، إلاّ أنّ مركز التّفصـيل فيما هو المطلوب بما الحقيقيّه ذاتيّات الشّـىء من الجنس و الفصـل بخلاـف ما هو المطلوب بما الشّارحه، فإنّ مركز التّفصـيل فيه خواصّ الشّـىء من الأعراض الخاصّه.

قوله: «بـالجمله» متعلّق بـالمفهوم و البـاء للملابسه، أى المفهوم المتلبّس بالإجمال أو أنّه حال من المفهوم، أى حال كونه إجمالا، أى مجملا.

قوله: «غير قليل» أى ظاهر واضح.

أى بحسب اللّفـظ، كمـا إذا قـال من لم يعرف معنى الـدّور: مـا الـدّور؟ فيقـال فى جوابه هو توقف شـىء على نفسه، أو يقال فى جواب من لم يعرف معنى الضّدّين، الضّدّان أمران وجوديّان بينهما غايه الخلاف، كالسّواد و البياض.

علّه لمفهوم الحصر، أى ليس لها حدود بحسب الحقيقه.

أى بحسب الحقيقه، و الأولى أن يقول: فلا تعريف لها إلاّ بحسب الاسم، لأنّ الحدّ ما كان بالذّاتيّات، و لا ذاتيّات لها، لأنّ الذّات عباره عن الحقيقه، و هى الماهيّه الموجوده.

ص :۴۰۷

حتّى (۱) أنّ ما يوضع فى أوّل التّعاليم من حدود الأشياء الّتى يبرهن عليها فى أثناء التّعاليم (۲) ، إنّما هى حدود اسميّه، ثمّ إذا برهن عليها و أثبت وجودها. صارت تلك الحدود (۳) بعينها حدودا حقيقيّه، و جميع ذلك مذكور فى الشّفاء (۴)

غايه لقوله:

«لأنّ الحدّ بحسب الذّاتّ لا يكون إلّا بعد. . .» ، و حاصل كلامه أنّ الحدّ الاسميّ قد ينقلب حقيقيّا، فإنّ الواضع إذا تعقّل نفس حقيقه شىء كحقيقه الإنسان مثلا، أى الحيوان النّاطق، و وضع اللّفظ بإزائها، فقبل العلم بوجود تلك الحقيقه يكون تعريف الإنسان بالحيوان النّاطق تعريفا اسميّا، فإذا قال أحد لا يعرف الإنسان و لا وجوده: ما الإنسان؟

فقيل فى جوابه:

حيوان ناطق، كان التّعريف اسميّا، أمّا لو قال: ما الإنسان بعد ما عرف وجوده فى الخارج طالبا بيان حقيقته التّفصيليّه، كان الحدّ حقيقيّا، فإذا يمكن أن يكون جواب واحد حدّا بحسب الحقيقه بالإضافه إلى شخص و حدّا اسميّا بالقياس إلى شخص آخر أو حدّا حقيقيّا و اسميّا بالنّسبه إلى شخص واحد باعتبار الزّمانين.

قوله:

«التّعاليم» جمع التّعليم، المراد به التّراجم كالفصول و أبواب الكتاب، و قيل المراد بالتّعاليم الرّياضيات بأقسامها الأربعه، أعنى إلهيّات و الهندسه و الحساب و الموسيقى سمّيت بالتّعاليم، لأنّ الحكماء كانوا يعلّمونها صبيانهم أوّلا.

أى التّعاريف.

أى كتاب لابن سينا، و علم من كلامه: أنّ الجواب الواحد يجوز أن يكون حدّا بحسب الاسم، و بحسب الذّاتّ بالقياس إلى شخصين أو بالقياس إلى شخص واحد فى وقتين، كما عرفت.

هذا تمام الكلام فى الجزء الثّانى، ويليه الجزء الثّالث، إن شاء اللّه.

الفهرست

ص: ۴۰۹

ص :۴۱۲

ص :۴۱۳

ص :۴۱۴

ص :۴۱۵

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية فى أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامى عام ۱۴۲۶ الهجرى فى المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين فى الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر فى العلوم الإسلامية وتبعثرها فى أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية فى أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين فى العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهى منظمة فى برامج إلكترونية وجاهزة فى مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبىّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب على دراسة أدقّ فى المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة فى الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين فى الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها فى ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمى البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فی نشر المعلومات

من الواضح أن یتحمل المؤلف مسؤولیة العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الکتب والملزمات والدوریات

إقامة المسابقات فی مطالعة الکتب

إقامة المعارض الالکترونیة: المعارض الثلاثیة الأبعاد، أفلام بانوراما فی الأمکنة الدینیة والسیاحیة

إنتاج الأفلام الکرتونیة والألعاب الکمبیوتریة

افتتاح موقع القائمیة الانترنتی بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافیة وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمی لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدینیة والأخلاقیة والاعتقادیة والردّ علیها

تصمیم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ویب کیوسک kiosk، الرسالة القصیرة ((sms

إقامة الدورات التعلیمیة الالکترونیة لعموم الناس

إقامة الدورات الالکترونیة لتدریب المعلمین

إنتاج آلاف برامج فی البحث والدراسة وتطبیقها فی أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ویمکن تحمیلها علی ۸ أنظمة؛

۱.JAVA

۲.ANDROID

۳.EPUB

۴.CHM

۵.PDF

۶.HTML

۷.CHM

۸.GHB

إعداد ۴ الأسواق الإلکترونیة للکتاب علی موقع القائمیة ویمکن تحمیلها علی الأنظمة التالیة

۱.ANDROID

۲.IOS

۳.WINDOWS PHONE

۴.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فی الموقع بثلاث اللغات منها العربیة والانجلیزیة والفارسیة

الکلمة الأخیرة

نتقـدم بكلمـة الشـكر والتقـدير إلى مكاتب مراجع التقليـد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسـسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فى تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.
عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونى : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فى طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.